

(الجزء الثاني)
من كتاب الفتاوى الخيرية لتفع البرية
على مذهب الامام الاعظم أبي
حنيفة النعمان تفع الله
بها جميع الانام
آمين
٢



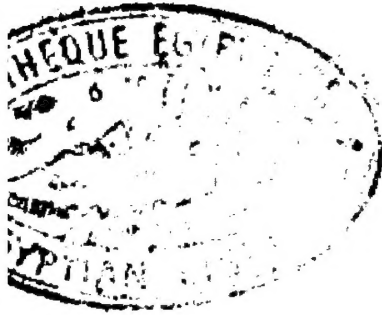
(الطبعة الثانية)
(بالمطبعة الكبرى الميرية يولاق مصر المحمية)
سنة ١٣٠٠ هجرية

* فهرسة الجزء الثاني من الفتاوى الخيرية *

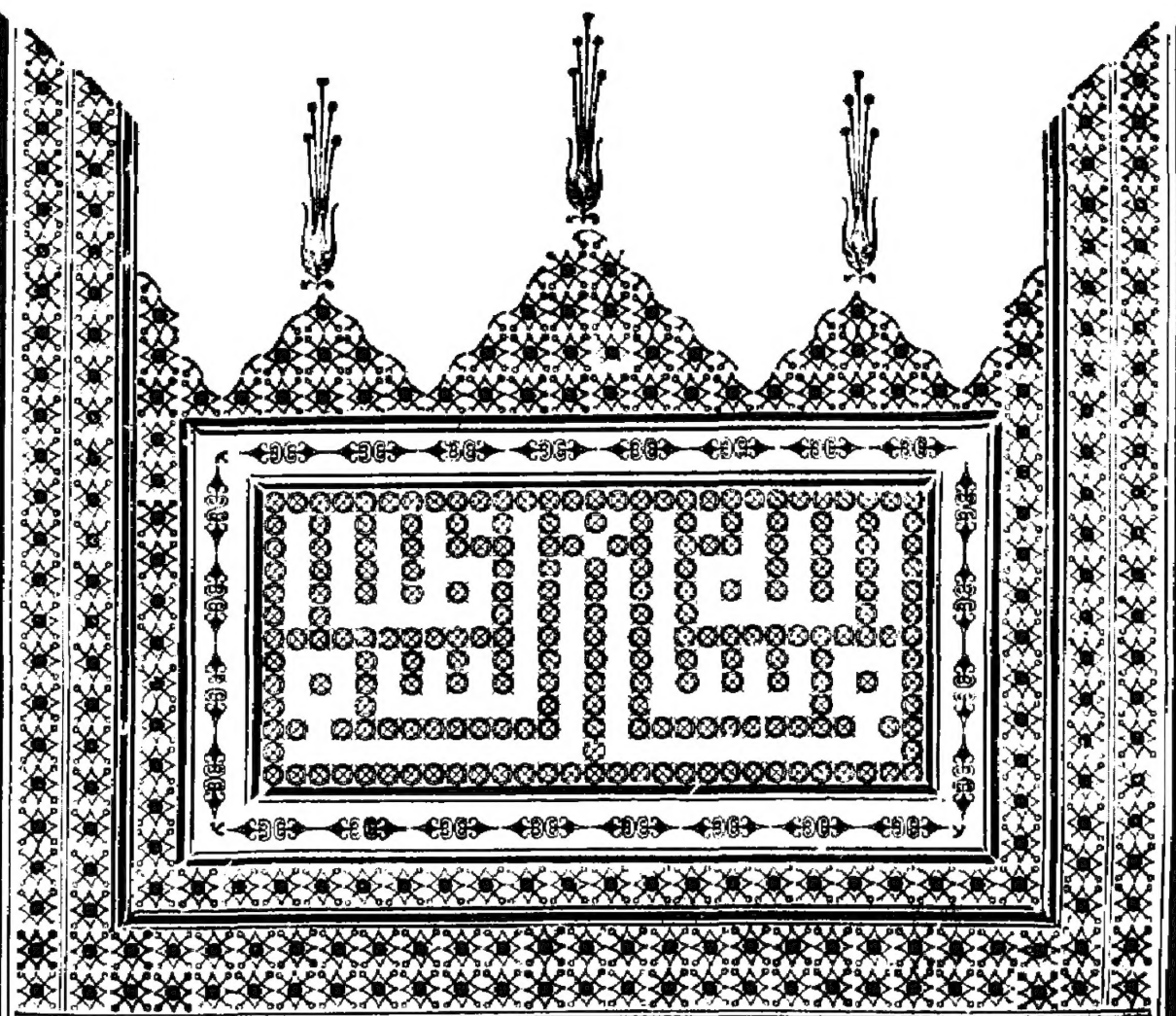
صفحة	كتاب	صفحة	كتاب
١٦٣	كتاب المزارعة	٢	كتاب أدب القاضي
١٧٢	كتاب المساقاة	١٦	كتاب القاضي إلى القاضي
١٧٥	كتاب الذبائح	١٦	باب التحكيم
١٧٦	كتاب الأضحية	١٦	باب خلل المحاضر والسجلات
١٧٦	كتاب الكراهة والاستحسان	٢٤	كتاب الشهادات
١٨٥	كتاب أحياء الموات	٣٦	كتاب الوكالة
١٨٥	فصل في مسائل الشرب	٤٧	كتاب الدعوى
١٨٨	كتاب الصيد	٩٣	كتاب الإقرار
١٨٩	كتاب الرهن	١٠١	كتاب الصلح
١٩٤	كتاب الجنائيات	١٠٥	كتاب المضاربة
١٩٧	كتاب الديات	١٠٥	كتاب الوديعة
٢٠٠	باب ما يحدثه الرجل في الطريق	١٠٩	كتاب العار
٢٠١	فصل في الخائض المائل	١١٠	كتاب الهبة
٢٠٢	فصل في الحيطان والطرق وما يتضرر به الجار	١١٣	كتاب الإجارة
٢٠٥	باب جنابة البهيمية والجنابة عليها	١٣٩	باب ضمان الأجير
٢٠٨	باب جنابة المملوك	١٤٢	كتاب الولاء
٢٠٨	باب القسامة	١٤٢	كتاب الإكراه
٢١٤	كتاب المعاقلة	١٤٤	كتاب الحجر
٢١٦	كتاب الوصايا	١٤٦	كتاب المأذون
٢٢٥	كتاب الخنثى	١٤٦	كتاب الغصب
٢٢٩	مسائل شتى	١٥٢	فصل في السعاية والاعونة
٢٤٠	كتاب الفرائض	١٥٣	كتاب الشفعة
		١٥٧	كتاب القسمة

* (تمت) *

(الجزء الثاني)
من كتاب الفتاوى الخيرية لنفع البرية
على مذهب الامام الاعظم أبي
حنيفة النعمان نفع الله
بها جميع الانام
آمين
٢



* (الطبعة الثانية) *
(بالمطبعة الكبرى الميرية يولاق مصر المحمية)
سنة ١٣٠٠ هجرية



(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب أدب القاضي)

(سئل) في وقف ثبت لدى قاض حنفي ربعة لامرأة وحكم به لها حكما مستوفيا شرائطه الشرعية ومنع المدعي عنها من عاشر عاومات والا أن ابنه يدعي دعوى أبيه بعينها فيه ولا رجة له شرعا مخالفة شرط الواقف هل يمنع من معارضة ما شرعا حيث لا وجه لدعواه شرعا (أجاب) نعم يمنع شرعا قال الحسام الشهيد في شرح أدب القاضي وينبغي للقاضي أن يتفقد قضايا القضاة التي ترفع إليه ويحكم بها وقال إذا قضى بقول البعض وحكم بذلك ثم رفع إلى قاض آخر يرى خلاف ذلك فإنه يتفقد هذه القضية ويضيق لوقضي بإبطالها ونقضها ثم رفع إلى قاض آخر فإن هذا القاضي الثالث يتفقد قضاء الأول ويطلب قضاء الثاني لأن قضاء الأول كان في موضع الاجتهاد والقضاء في موضع الاجتهاد نافذ بالاجماع فكان الثاني بقضائه مبطلا للأول مخالفا للاجماع ومخالفة الاجماع ضلال وباطل فلا يجوز الاعتماد عليه فعلى القاضي الثالث أن يبطلها وينقضها وإن كان رأيه بخلاف ذلك ويستقبل الأمر استقبالا في الحوادث التي ترفع إليه اهـ (أقول) هذا في المختلف فيه فبالك بالجمع عليه والله أعلم (سئل) في حكم القاضي إذا كان بعد دعوى صحيحة شرعية وشهادة مستقيمة وانفصل الحال على ذلك المنوال هل يلزم ولا يجوز نقضه ولا استئناف الدعوى أم لا (أجاب) لا يجوز نقضه بعد انبرامه واستيفاء شرائطه وأحكامه سواء كان متفقا عليه أو مختلفا فيه اختلافا في محل يسوغ فيه الاجتهاد أما في المتفق عليه فظاهر لا تتوقف فيه الأفهام وأما في المختلف فيه فلأنه بالقضاء المستوفى للشرائط ارتفع الخلاف وانه طع الخصام وهذا لما اجتمعت عليه الأمة واتفقت عليه الأئمة ومع ارتفاع الخلاف كيف

مطلب في وقف ثبت لدى قاض ربعة لامرأة فادعاه رجل ومنع منه ثم ادعاه ابنه هل يمنع من ذلك

مطلب إذا رفع إليه حكم قاض امضاه

مطلب إذا نقض قاض حكم قاض قبله ورفع إلى ثالث يتفقد الثالث قضاء الأول

مطلب القضاء في موضع الاجتهاد نافذ بالاجماع مطلب حكم القاضي إذا كان بعد دعوى صحيحة لا يجوز نقضه سواء كان متفقا عليه أو مختلفا فيه

يسوغ الاستئناف والله أعلم (سئل) في رجل أُرغم بدين شرعي ومكث في الحبس مدة وظهر للقاضي أنه فقير لا يملك شيئا هل للقاضي أن يقسط عليه ما ألزم به بغير حضور خصمه أم لا (أجاب) حيث ظهر للقاضي أنه لا مال له يخلى سبيله بغير حضور خصمه قال في الخاتمة وإذا سئل القاضي عن المحبوس بعد مدة فاخبر أنه مفلس وصاحب الدين غائب فإن القاضي يأخذ منه كفيلا بنفسه ويخرجه من الحبس وفي انفع الوسائل للقاضي أن لا يسأل أحدا أصلا وينفرد بالافراج عنه وقالوا هذا إذا لم تكن الحال حال منازعة أما إذا كانت بين الطالب والمحبوس بأن قال الطالب انه موسر وقال المحبوس انه معسر لا بد من إقامة البينة وأما مسألة التقسيط إذا طلبه الخصم وكان معتقلا ويفضل عنه وعن نفقة عياله شيء يصرفه إلى دينه حاصله أن الغريم يأخذ فضل كسبه والله أعلم (سئل) في المحبوس بدين هو غن مبيع إذا سأل عنه القاضي فأخبر أهل المعرفة به أنه معسر هل للقاضي اطلاقه وإذا أطلقه هل يحتاج إلى كفيل أم لا حيث لم يكن رب الدين يتبعا أو غائبا ولم يكن الدين من مال وقف (أجاب) نعم للقاضي اطلاقه بلا كفيل والحال هذه أذربما لا يتيسر له كفيل خصوصاً مع الاخبار بأعساره فيلزم عدم النظرة إلى الميسرة مع كونه ذا عسرة والله سبحانه وتعالى يقول وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة والله أعلم (سئل) فيما إذا كان فقر المديون وأفلاس ظاهر أو كان دينه بدلا عما هو مال هل للقاضي أن يسأل عنه عاجلا ويقبل البينة على الإفلاس ويخلى سبيله بحضرة خصمه أم لا وإذا قلتم له ذلك فن يسأل عنه وهل يشترط في هذا لفظ الشهادة أم لا وهل يفترق الحال بين حال المنازعة وعدمها وهل يعد موسرا بما لا بدله منه أم لا (أجاب) نعم للقاضي ذلك قال في أنفع الوسائل بعد ذكر الحبس والاختلاف في مدته هذا إذا كان أمره يعني المديون مشكلا أما إذا كان فقره ظاهرا يسأل القاضي عنه عاجلا ويقبل البينة على الإفلاس ويخلى سبيله بحضرة خصمه وإنما يسأل عن عسرته من جيرانه وأصدقائه وأهل سوقه من الثقات دون الفساق فإذا قالوا لا نعرف له مالا كفي ولا يشترط في هذا لفظ الشهادة ثم قال هذا إذا لم يكن في الحال منازعة وأما إذا كانت منازعة بين الطالب والمديون بأن قال الطالب انه موسر وقال المديون انه معسر لا بد من إقامة البينة فإن شهد شاهدان انه معسر خلى سبيله ولا تكون هذه شهادة على النفي فإن الأعسار بعد اليسار أمر حادث فتكون شهادة بأمر حادث لا بالنفي نبه على هذا الشيخ حسام الدين السغناقي رحمه الله تعالى والمسئلة شهيرة ولا يعد موسرا بما لا بدله منه وقد بينوا ذلك في كتاب الحجر فلا يعد ثيابا التي لا بد منها غنيا ويترك له دست وقيل دستان وكذلك منزله الذي لا بد منه وقس على ذلك والله أعلم (سئل) فيما إذا امتنع المديون عن وفاء الدين حتى حبس في حبس القاضي والحال أن له مالا يمكنه الوفاء منه إلا أنه متمرد ومنتعنت في بقائه في الحبس وامتناعه من الوفاء فهل والحالة هذه للدائن أن يسأل القاضي في تطمين باب الحبس عليه ليضيق عليه الأفرجة يتناول منها الطعام أم لا وهل للقاضي أن يبيع ماله في وفاء دينه أم لا (أجاب) أما عند أبي حنيفة فيؤبد حبسه إلى أن يبيع بنفسه وأما عندهما فبيع القاضي ذلك عليه ويوفى الدين ويقولهما يفتي كافي الاختيار وغيره ويبيع العقار كما يبيع المنقول على الصحيح كما صححه الشيخ قاسم قالوا وعلى قولهما يترك له دست من ثياب بذلة ويبيع الباقي وإذا أمكنه الاجتزاء بدون الثياب التي عليه والعقار الذي يسكنه يبيعه القاضي ويوفى بعض ثمنه الدين أو بعضه ويشتري له ما هو دونة قالوا ويبيع مالا يحتاج إليه في الحال حتى يبيع اللبدي الصيف والنطع في الشتاء والحاصل أن القاضي نصب ناظر فينبغي له أن ينظر للمدين كما

مطلب إذا حبس بدين
وظهر للقاضي أنه لا مال له
له اطلاقه من غير حضور
خصمه بعد أخذ كفيلا
بنفسه
مطلب إذا تنازع الطالب
والمحبوس في اليسار والأعسار
لا بد من إقامة البينة
مطلب الغريم يأخذ فضل
كسب المديون
مطلب إذا أخبر أهل
المعرفة أن المحبوس معسر
للقاضي أن يطلقه من غير
كفيل
مطلب يقبل القاضي البينة
على الإفلاس
مطلب يسأل عن المفلس
من جيرانه ولا يشترط لفظ
الشهادة إذا لم يكن في الحال
منازعة ولا اشتراط
مطلب الشهادة على الأعسار
ليست شهادة على النفي فهي
مقبولة
مطلب لا يعد النقيز غنيا
بثيابه وكذلك بمنزله
مطلب في مديون حبسه
القاضي وله مال يمكن الوفاء
منه إلا أنه منتعنت متمرد يؤبد
حبسه عند أبي حنيفة ويبيع
عندهما ويقولهما يفتي ولا
فرق بين العقار والمنقول
مطلب إذا أمكن المديون
الاجتزاء بدون ثياب التي
يلبسها يبيعها القاضي
وكذلك العقار ويبيع كل
مالا يحتاج إليه في الحال

ينظر للدائن فيبيع ما كان أنظر له وأما تطيين الباب فقد ذكر في جواهر الفتاوى أن بعض القضاة فعله قال رحمه الله تعالى لا يجوز ذلك كما لا يجوز الضرب لأنه زيادة على الحبس وفي البحر قال به الامام الارسايدى وقال القاضى الرأى فيه الى القاضى والحاصل أنه ليس بمذهب الاصحابنا والله أعلم (سئل) في رجل ثبت عليه دين لا آخر باقراره وهو معسر غير أن له مالا في بلاد الافرنج التي هي دار الحرب ولا وصول له اليه هل يعد موسرا به فيؤبد حبسه أم لا فيجلى سبيله الى ميسرة اما بوصوله اليه أو بطرقه ومال آخر عليه (أجاب) لا يعد موسرا بذلك ويجلى سبيله في الخلاصة والبرازية وكثير من الكتب والملفظ للكاتبين المذكورين فإن كان للمحبوس مال يبلده أخرى يطلقه بكفيل وفي البحر وظاهر كلامهم أن القاضى لا يحبس المدينون اذا علم أن له مالا غائبا وفي انفع الوسائل ذكر في الهداية قال واذا ثبت الحق عند القاضى وطلب صاحب الحق حبس غريمه لم يجعل بحبسه وأمره بدفع ما عليه وهذا اذا ثبت الحق باقراره أما اذا ثبت باليمين حبسه كما ثبت اه والله أعلم (سئل) في أمين القاضى الذى نصبه لضبط مال الميت اللوارث الغائب والقاصر هل حكمه حكم القاضى فيما عدا ما استثناءه صاحب الاشياء حتى في ثنى اليمين عنه أم لا (أجاب) المراد بالأمين المذكور الذى لا تلحقه العهدة الذى قال له القاضى جعلتك امينا في بيع هذا الشيء لا الذى نصبه لضبط المال فقط فإنه لا يملك البيع والمراد بالعهد ما يلحق البائع في المبيع عند الاستحقاق والرد عند العيب وغير ذلك فحكمه حكم القاضى في عدم لحوق العهدة وعلو ذلك بانه لو لم يمتعه لامتنع الناس من تقلد القضاء وحكم أمينه حكمه في ذلك ففي الكز وغيره لو باع القاضى أو أمينه عبدا للغرماء وأخذ المال فضاع واستحق العبد لم يضمن اه قال في البحر رأى البائع الثمن للمشتري لان القاضى قائم مقام الخليفة وهو لا ضمان عليه فلا ضمان على القاضى وأمين القاضى كـ القاضى ثم قال وأشار المؤلف رحمه الله تعالى الى أن العبد لو ضاع منه قبل التسليم الى المشتري لم يضمن كما ذكره الشارح والى أن أمينه لو قال بعث وقبضت الثمن وقضيت الغريم صدق بلا يمين وعهدة الخافا بالقاضى كذا في شرح التلخيص ثم قال يقبل قوله في اليمين والنكول أى في تخلف المخدرة بعد قوله فعلى هذا المستخلف ليس بأمينه والاقبل قوله في اليمين والنكول وحده والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته التى عقد له نكاحها وكيلاها ولم يكن وليا في النكاح بدون مهر المثل بعد الدخول بها والاصابة ثلاث طلاقات متفرقات فادعى وكيلاها على الزوج المذكور مهر المثل وهو كذا زيادة على المسمى لدى حاكم شافعى المذهب لفساد النكاح بسبب كونه بغيرولى شرعى ويطالبه بذلك وسأل سؤاله عن ذلك فسئل فاجاب بالاعتراف بكونه بغيرولى وبدون مهر المثل وانه صحيح على مذهب أبى حنيفة وأنه لا يلزمه سوى المسمى لصحته على المذهب المذكور ولم يكن حكم بصحته حاكم شرعى يرى صحته وسأل كل من المتداعيين من الحاكم الشافعى أن يحكم بما يراه في ذلك فاستخار الله تعالى وحكم بطلان النكاح ووجوب مهر المثل بالوطء وبطلان الطلاقات الثلاث حكما مستوفيا شرائطه الشرعية فهل ينفذ حكم القاضى الشافعى بذلك ويلزمه مهر المثل ويحل له أن يعقد نكاحه عليها من غير تحليل واذ رفع ذلك الى حاكم حنفى يرضيه ولا يحل له نقضه أم لا (أجاب) نعم ينفذ حكمه بذلك ويجب على من رفع اليه من القضاة امضاؤه لانه مجتهد فيه ففي كثير من الكتب ومنها العدة ومجموع النوازل للقاضى أن يبعث للشافعى أن يطل نكاحا عقدا بشهادة الفسقة والحنفى أن يفعل ذلك وهى مسئلة الحكم على خلاف مذهبه وكذا في نكاح بلاولى ولو طلقها ثلاثا ثم تزوجها قبل المحلل اذا حكم

مطلب تطيين الباب على المحبوس لا يجوز كما لا يجوز الضرب

مطلب اذا كان للمحبوس مال يبلده أخرى لا يعتبه موسرا ويجلى القاضى سبيله مطلب لا يحبس القاضى المدينون ان علم ان له مالا غائبا

مطلب اذا نصب القاضى أمينا لضبط مال الميت اللوارث الغائب والقاصر لا يكون كالقاضى الا اذا قال له جعلتك أمينا الخ

مطلب اذا تزوجها وكيلاها وهو غيرولى بدون مهر المثل ثم طلقها ثلاثا بعد الدخول بها فطلب من الزوج مهر المثل عند قاض شافعى فقضى بذلك لعدم صحة النكاح عنده ليس للحنفى نقضه

بصحته وأن لا يقع الطلاق أخذ بقول محمد وفيها الوبعت الى شافعي ليعقد بينهما ويحكم بالصحة
 جاز وبهذا الحكم لا يظهر أن النكاح الاول حرام أو فيه شبهة وفي صدر الشريعة اذا قضى
 القاضي ورفع حكمه الى قاض آخر يجب عليه امضاؤه الا أن يكون مخالفا للكتاب أو السنة
 أو الاجماع وهذه المسئلة من المسائل الشهيرة والنقول بها كثيرة والله أعلم (سئل) في معسر
 لا يملك المهر عقد نكاحه على ارملة معسرة لها ايتام بعبارتها وغاب عنها قبل الدخول بها من
 الاعسار وعدم القدرة واليسار هل اذا فسخ الحاكم الشافعي نكاحه عنها بسبب ذلك ينقذ ولا
 يقدر قاض على ابطال فسخه والحال هذه أم لا (أجاب) نعم ينقذ ولا ينقض حكمه ففي فتاوى
 قارئ الهداية سئل عن امرأة ادعت عند قاض أن زوجها سافر عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت
 فسخ نكاحها بذلك وأقامت بينة على ذلك وحكم به حاكم يرى ذلك وفسخ عنها فهل يجوز للحنفي
 أن يزوجهما واذا حضر الاول ما حكمه اجاب اذا أقامت بينة عند القاضي ان الزوج غاب عنها ولم
 يترك لها نفقة وطلبت من القاضي فسخ النكاح وهو يرى ذلك ففسخ نفذ الفسخ وهو قضاء على
 الغائب وفي القضاء على الغائب عند بار واثبات منهم من رآه نافذا ومنهم من لم يره نافذا فعلى
 القول بنفاذه يسوغ للحنفي ان يزوجهما من الغير بعد انقضاء العدة واذا حضر الزوج وأقام بينة
 على خلاف ما ادعت من تركها بلا نفقة لا تقبل بينته والينة الاولى ترجح بالقضاء فلا تبطل
 بالثانية اهـ وقوله بعد انقضاء عدتها في المدخول بها ما غير المدخول بها فلا عدة عليها ومثل
 هذا عمل بقوله تعالى واتقوا الله الذي تسالون به والارحام والله أعلم (سئل) فيما لو قضى شافعي
 المذهب على غائب فبادعت الضرورة اليه من نحو طلاق هل ينقذ أم لا (أجاب) نعم ينقذ في
 أظهر الروايتين عن أصحابنا وعليه الفتوى كما في الخلاصة وغيرها والله أعلم (سئل) في امرأة غاب
 عنها زوجها مدة تزيد على اثنتين وعشرين سنة بلا نفقة ولا مال له حاضر في المصر رفعت أمرها
 الى النائب الشافعي وطلبت منه فسخ نكاحها من زوجها فحكم بفسخ نكاحها على الوجه المقرر
 في مذهبه فهل عليه اعادة عند الشافعي وعلى تقديرها فهل هي عدة طلاق أو موت وهل للقاضي
 الحنفي تعرض لما صدر من النائب الشافعي بتنفيذ أو ينقض حيث لم يترافع اليه فيه خصمان
 (أجاب) قد اضطرب كلام علمائنا في مسئلة الحكم على الغائب وله وآراء وهم وبيانهم ولم
 يصف ولم ينقل عنهم أصل قوى ظاهر تبني عليه الفروع بلا اضطراب ولا اشكال فالذي ينبغي أن
 يحتاط ويتأمل ويلاحظ الخرج والضرورات فانها تبين المحظورات فبالك في الثابت باجتهاد
 مجتهد أجمعت الناس على صحة اجتهاده وعلمه وزهده وورعه وهو محمد بن ادريس الشافعي رضي
 الله عنه ومن قال في جواز الحكم على الغائب مثله فاذا علم ذلك وعلم مال الحق النساء من الضرر
 والمشقة بغيبة أزواجهن كمسئلة هذه المرأة فعلى المفتي وان كان حنفيا ان يفتي بجواز الفسخ
 الصادر من القاضي وان كان نائبا لان حكمه حكم الاصيل وعليها عدة الطلاق بلا شك لانه
 حكم بفسخ النكاح وهو موجب لعدة الطلاق وليس بمحكم بموت الغائب وليس لقاض من
 القضاة نقضه أي نقض حكم النائب الشافعي والله أعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها
 وتركها خالصة من الفراش والنفقة والكسوة والمعاش وأدت بها الضرورات والحن لعدم
 النفقة والكسوة والسكن ولا يتيسر لها الاستدانة ولا تستطيع مشقة الكسب والمهانة
 فرفعت أمرها الى القاضي الشافعي وقضى بالفرقة على قاعدة مذهبه مستوفيا لشرائطه هل
 ينقذ قضاؤه ولا يجوز نقضه وابطاله لموافقته لمذهبه ووقوعه في محل الضرر ومواضعه أم لا

مطلب اذا فسخ قاض النكاح
 لعسرة الزوج لا ينقض الخ

مطلب ينقذ قضاء شافعي
 المذهب على غائب فبادعت
 اليه الضرورة من نحو طلاق
 ولا ينقض
 مطلب فبين غاب عنها زوجها
 مدة طويلة فرفعت الامر
 الى نائب شافعي ففسخ
 النكاح ليس للقاضي الحنفي
 نقضه ولا للمفتي الحنفي ان
 يفتي بخلافه

مطلب في امرأة تركها زوجها
 خالصة من الفراش والنفقة
 فرفعت أمرها الى شافعي
 فقضى بالفرقة ليس للحنفي
 نقضه

(أجاب) نعم ينفذ لمكان الضرورة والخروج وقد أفتى به من يعتد به من علماء المال رأى من واضح الخرج بما يلحقها من المشقة والضرر وعدم تسر الاستدانة في زمانها الذي قل فيه عمل الخير فلا يجوز والحال هذه التعرض له بإبطال لما في إبطاله من الأضرار وسوء الحال والله أعلم (سئل) فيما إذا حكم القاضي بجمع الشفيع عن الشفعة بسقوطها تخلف شرط شرعي من شروطها الشرعية المقررة عند العلماء هل ينقض حكمه بلاموجب شرعي أم لا (أجاب) حيث استند الحكم إلى دليل شرعي ووافق قولاً صحيحاً في المذهب نفذ ولا ينقض ومسئلة القضاء في المجتهد فيه معلومة وهي أنه إذا كان مجتهداً نفذ وإن لم يكن مجتهداً راعى محل الخلاف فكذا في الأصح ما لم يشترط عليه السلطان أن يحكم بالصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإذا شرطه لا ينفذ من أحكامه إلا ما وافق الصحيح لأنه معزول عما سواه وهذا ما هو المعتمد في المذهب والله تعالى أعلم (سئل) فيما لو منع مولانا السلطان قضاة عن سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة من الدعاوى هل يستمر ذلك أبداً أم لا (أجاب) لا يستمر ذلك أبداً بل إذا أطلق السماع للممنوع بعد المنع جاز وكذا الولي غيره وأطلق له ذلك يجري على إطلاقه فيسمع كل دعوى وكذا الوصيات السلطان وولي سلطان غيره فولي قاضياً ولم يمنعه بل أطلق قائلاً وليتك لتقضي بين الناس جازله سماع كل دعوى إذا أفتى المدعي بشرائط صحتها الشرعية المقررة عند الفقهاء والحاصل أن القاضي وكيل عن السلطان والوكيل يستفيد التصرف من موكله فإذا خصص له تخصص وإذا عمم به تعمم والقضاء يتخصص بالزمان والمكان والحوادث والأشخاص وإذا اختلف المدعي والمدعى عليه في المنع والإطلاق فالمرجع هو القاضي لأن وجوب سماع الدعوى وعدمه خاص به لا تعلق للمتداعيين به فإذا قال منعي السلطان عن سماعها لا ينافي ذلك وإذا قال أطلق لي سماعها كان القول قوله ما لم يثبت المحكوم عليه المنع بالبين الشرعية بعد الحكم عليه لخصمه فيبين بطلان الحكم لأنه ليس قاضياً فيما منع عنه حكمه حكم الرعية في ذلك فإذا اتاه خبر بالمنع من عدل أو كتاب أو رسول عمل به كما يعمل بالمشافهة من السلطان ومن علم أنه وكيل عنه وعلم أحكام الوكيل استخراج مسائل كثيرة تتعلق بهذا المبحث وهان عليه الأمر وانكشف له الحال والله أعلم (سئل) في قاض ولأه السلطان ولاية إقليم من بعض أقاليم ممالكه الإسلامية فاشتري منه رجل حكومة بعض نواحي ذلك الإقليم في مدة معينة بمبلغ معين فهل تكون أحكام ذلك الرجل في تلك النواحي أصالة أم نيابة أم لا تكون من هذا القبيل ولا من هذا القبيل لأن هذا ليس من جنس ما يباع ويشتري كيف لا وقد تضمن ذلك التزام وقائع غير معهودة في أزمنة غير معلومة على أن ما سيحصل من الدراهم من الوقائع التي ستقع تكون محصولة للقاضي فهذا الحصول يكون من قبيل الرشوة فلا تصح نيابته والحال هذه ولا تنفذ قضاياءه أو يكون من قبيل الأجرة في نظير كتابة الوقائع والسجلات فيجوز أخذ ذلك المبلغ إذا كان أجر المثل حيث جوزه الفقهاء إذا لم يكن له مقر في بيت المال ولكن هذا الأخذ قبل العمل وعلى عمل الغير فإن هذا الغير لا يتبرع للقاضي بأجرة عمله بل غرضه من نيابة القاضي التسلط على الناس وأخذ أموالهم بجاء الحكومة فلذلك رضى بدفع مبلغ من ماله للقاضي وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا والله لا نولي على هذا العمل من سأل ولا من حرص عليه فإذا علم ذلك فهل يجب على ولي الأمر المنع من تعاطي تلك الأمور جزئياً مثل ذلك المولى والنائب عنه وهل يجب على علماء تلك المملكة الداخلين تحت قوله سبحانه وتعالى وإذا أخذ الله ميثاق الذين آمنوا الكتاب

مطلب إذا حكم القاضي بجمع الشفيع تخلف شرط لا يجوز نقضه
مطلب إذا شرط عليه السلطان أن يحكم بالصحيح من مذهب أبي حنيفة ليس له الحكم بخلافه
مطلب إذا منع السلطان قضاة عن سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا يستمر ذلك
مطلب إذا قيد السلطان للقضاة ثم مات وولي غيره وأطلق جاز
مطلب القضاء يتخصص بالزمان الخ
مطلب إذا اختلف المدعي والمدعى عليه في منع القاضي عن سماع هذه الدعوى فالمرجع القاضي إلا إذا أقام المدعى عليه بينة بعد الحكم عليه بالمنع فيثبت ذلك الحكم بإطلاق الخ
مطلب إذا أفتى القاضي خبر بالمنع من عدل الخ عمل به
مطلب في قاض وولي على إقليم فاشتري منه رجل حكومة بعض نواحي ذلك الإقليم هل ينفذ قضاؤه أم لا

ليبينه للناس ولا يكتونه التنبيه على حرمة ما ذكره العرض الى السلطان أيد الله تعالى به
الدين فإنه اذا حصل من بعض وكلاء السلطان مصادرة في أموال المسلمين فإنهم يقومون عليه
ويرجونه ويعرضون فيه للسلطان فلا ين يفعل ذلك في حق من يصدر منه منقصة في الدين
وتهاون بالشرع المحمدي باتخاذ حكومة الشرع شركا لتخصيل حطام الدنيا وسبيل للتسلط
على الرعايا أولى فان سكنت العلماء وخيار الناس وعامتهم عن مثل ذلك المنكر هل يكونون
تاركين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيأثمون كلهم أم لهم مخلص لوجه السكوت في مثل
هذه الداعية الكبرى والبلية العظمى أم لا (اجاب) هذه المسئلة تتحمل مجلدا ضخما وهيئات
ان نشبع القول عليها فيه ولكن هنا كلام مختصر الى الغاية وفيه ان شاء الله تعالى في شأن
هذه المسئلة الكفاية اعلم أنه قد صرح في البزازية وكثير من الكتب بأن الكافر اذا شرب
الخمر فشر عليه أقرباؤه الدراهم كفروا وكذا الوفا والامبارك باد وعلى هذا اذا أخذ أحد المكس
والضرائب مقاطعة فقالوا مبارك باد ووقعت بسرأي الجديدة واقعة وهي أن واحدا قاطع على
مال معلوم احتسابهما أعني الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فضر بوا على باب طبولات
وبوقات ونادوا مبارك باد لمقاطعة الاحتساب وكان امام الجامع فامتنعنا عن الصلاة خلفه حتى
عرض على نفسه الاسلام أخذ من هذه المسئلة انتهى وأنت لا ترى فرق بين مقاطعة الاحتساب
ومقاطعة القضاء لأن كلامهم في الاصل طاعة اقامتها واجبة على المسلمين فعلى المقاطع على
القضاء ما على المقاطع على الاحتساب ولا يسئل عن جواز بيعه بل يسئل عن كفر مسئلة
ومتعاطيه وان كان ظاهرا أيضا غير خاف الاعلى عامي ماشم للفقهاء رائحة ولشيخنا الشيخ محمد بن
سراج الدين الخانوتي كلام في المحصول المتجمل للنائب من كتابة الحجج والسجلات فيه أن دعوى
المستنيب عليه لا تصح لأن الدعوى لا بد وأن تكون بحق ثابت له معلوم الجنس والقدر وهذا
المدعى ليس حقا لانه ان كان في مقابلة الحكم لا يجوز أخذه لامن النائب ولا من المستنيب وان
كان على كتابة الصكوك والحجج بقدر ما يلحقه من المشقة فهو للنائب لا للمستنيب فطالبت به غير
جائزة بوجه من الوجوه هذا حاصل كلامه رحمه الله تعالى وما أخلاصه من جهة قواعد الفقه
ولاشبهة ان أخذ القضاء مقاطعة ان كان مستحلا فهو كافر بلا شبهة فكيف تنفذ أحكام الكافر
وان كان غير مستحل له فهو ومن تولى القضاء بالرشوة سواء وقد كثر نقل ذلك فقالوا قاطبة من
أخذ القضاء برشوة فالصحيح أنه لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينفذ حكمه قال في الخلاصة وبه يفتى
اذا الامام لو قد برشوة أخذها هو أو قومه وهو عالم به لم يجوز تقليده كقضاءه برشوة ولا شبهة أيضا
في أنه يجب على السلطان نصره الله تعالى منع متعاطي ذلك ومعاقبته بأشد العقاب لانه من
الامور المخلة له هذا الدين المتين ويجب على كل من له قدرة على اعلامه أن يعلم بذلك لانه من
مهمات الدين ولا خلاص له في السكوت واذا علم الامام أصلحه الله تعالى وأصلح به ذلك جازله أن
يترقى في عقوبتهم الى القتل لينزجروا عن مثل هذه المصيبة المهلكة والنارلة الموبقة وما أقرب
هذه المسئلة من مسئلة السعاة والاعونة وقد قالوا فيها ونفساد الملك بسبب السعاة والاعونة
أفتوا بأنه يثاب قاتلهم وأفتى السيد ابو شجاع بكفرهم وهؤلاء أشد فسادا منهم بلا شك ولا ريب
وقد أنشد بعض عباد الله تعالى في طائفة القضاء عند قول أئمتنا لا يكره التقليد لمن هو آمن
من الظلم

كيف السلامة منه وهو يعصرنا * يعطى مقاطعة بحال يؤخذ

ويقول آخذه على كذا كذا * من ابن اجمعه اذا لا آخذ
ويقول هذا شرع طه المصطفى * من ذا يقول الحكمنا لا ينقد
قل لي أها الفقه القويم حقيقة * في كفرهم بالله يحق المأخذ

والله سبحانه وتعالى يطهر الدين من كل دنس وبظهره ويؤيده بأئمة العالمين العاملين أمين أمين
يارب العالمين (سئل) فيما اذا ولي السلطان قاضيا حنفيا ليحكم في بلدة معينة بمذهب أبي
حنيفة رحمه الله تعالى فحكم بمذهب ابن أبي ليلى في قضية مخالفة لمذهب أبي حنيفة وصاحبه
أينقد حكمه فيها أم لا (أجاب) لا ينقد لأن السلطان انما ولاه ليحكم بمذهب أبي حنيفة فلا
يملك المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم كما صرح به في فتح القدير وغيره وسواء كان
القاضي عالما أو جاهلا مقلدا أو مجتهدا ناسيا أو عامدا وقد صرحت العلماء قاطبة بأن القضاء
يتخصص بالزمان والمكان والحوادث والأشخاص فاذا خصه السلطان بزملة أو مكان أو حادثة
أو شخص تخصص وذلك لأن ولاية القاضي انما هي مستفادة من السلطان فلا ينقد قضاؤه فيما
منعه عنه وحكمه فيه بحكم بقية الرعايا الذين لم يؤذن لهم من جانب السلطان بالقضاء وهذا مجمع
عليه لا خلاف فيه انما الخلاف فيما اذا أطلق له وحكم بخلاف مذهبه وهي المسئلة التي
أكثرن علماؤنا من ذكرها وسأقت الخلاف والتفصيل واختلف فيها الاقناء والترجيح والاصح
والتصحيح وقال

رأينا السؤال بهذا النمط * ينادى هلموا لهذا الغلط
وان القيامة قامت على * يراع الى رقبته قد نشط
فان ذوى العلم قد أجمعوا * على أن صاحبه قد خلط
فهل مؤمن يتوانى الجزاء * ويعلم مفتي الوري بالشطط
ليدري ببعض الذي واقع * عليهم فيرفع هذا السخط
وشرع الرسول مصان فلا * يهان بمن ان تولى خط
ولله في خلقه ما يشاء * وفي علمه عز ما لم يحط

فافهم والله أعلم (سئل) في التنافيذ الواقعة في زمة تبا بشهادة شاهدين على مافي الصك بغيبة
الخصم هل هي معتبرة شرعا أم لا (أجاب) قال في البحر في شرح قوله واذا رفع اليه حكم
حكم أمضاه معنى قوله أمضاه حكم بمقتضاه بعد دعوى صحيحة من خصم على خصم وكذا قال في
البرازية وان أرادوا ان يثبتوا حكم الخليفة على الاصل لا بد من تقديم دعوى صحيحة على خصم
حاضر واقامة البينة كما لو أرادوا اثبات قضاء قاض آخر انتهى فالحاصل أن الحكم المرفوع لا بد أن
يكون في حادثة وخصومة صحيحة كما صرح به العمادى في الفصول والبرازى في الفتاوى قالا
وهنا شرط لنفاذ القضاء في المجتهدات وهو أن يصير حادثة تجري بين يدي القاضي من خصم على
خصم حتى لو فات هذا الشرط لا ينقد القضاء لانه فتوى انتهى قال ولا بد في امضاء الثاني لحكم
الاول من دعوى أيضا كما سمعت ثم نقل عن البرازية قاضى بلدة حكم على رجل بمال وسجل ثم
مات القاضي ومثله عزله وأحضر المدعى المحكوم عليه عند قاض آخر وبرهن على قضاء الاول
أجبره الثاني على اداء المال ان كان الحكم الاول صحيحا انتهى فانظر الى قوله وأحضر المدعى
المحكوم عليه ففيه اشتراط احضار المدعى عليه لصحة القضاء عليه ثم قال ولو شهدوا أن قاضيا
من قضاة البلدة قضى بهذا المال لا يحكم به ثم قال في البحر اذا علمت ذلك ظهر أن التنافيذ

مطلب اذا ولي ليحكم بمذهب
أبي حنيفة فحكم بغيرة يكون
مخالفا ولا ينقد

مطلب التنافيذ الواقعة في
زمة تبا بشهادة رجلين غير
معتبرة

الواقعة في زمان غير معتبرة لصحورها بلا دعوى وحادثة وانما يقيم صاحب الواقعة بينة تشهد على حكم القاضي الاول فلان ليكتب له القاضي الثاني انه اتصل به حكم الاول ونفذه ولا شأن أن دعوى القضاء حادثة من الحوادث فيشترط فيها ما يشترط في جميع الحوادث وهو أن تكون من خصم على خصم حاضر وقد نقل الشيخ قاسم في فتاواه الاجماع على أن حضور الخصم المدعى عليه شرط في نفاذ القضاء عليه وفي فتاوى قاضيخان انما ينفذ القضاء عند شرائطه من الخصومة وغيرها فاذا لم توجد لم ينفذ انتهى وقد ذكر في الفواكه البدرية قد كنت ابتليت بشي من الحكم قبل التصور وكنت لذلك أن آخذ بحظ وافر من الهذر والتهور الى ان توجه الفكر بتوفيق الله سبحانه الى تحصيل بعض الغرض من هذا الباب ومن أجل النعم في النظريات الشرعية الهام الصواب فنظمت هذين البيتين ضبطا لاطراف القضايا الحكمية وجعا لايواب الحوادث الشرعية البيتان هما

اطراف كل قضية حكمية * ست يلوح بعدها التحقيق

حكم ومحكوم به وله ومحكوم عليه وحكم وطريق

ثم قرر في بحث الطريق فقال وبما قررناه يعلم قواهم ان شرط نفاذ القضاء أن يصير الحكم حادثة أي في حادثة والمراد بها الخصومة الصحيحة وهي انما تكون بالدعوى الصحيحة من خصم شرعي على خصم شرعي ويشترط لصحتها حضور الخصم المدعى عليه الى آخر ما ذكره مما لا نزاع لاحد فيه والله أعلم (سئل) فيما اذا مات القاضي المأذون له بالاستخلاف هل تنزل نوابه أم لا (أجاب) قد قطع فقيه النفس قاضيخان في فتاواه بأنهم لا ينزلون بموته وعبارته واذا مات الخليفة لا تنزل قضائه وعمله وكذا لو كان القاضي مأذونا بالاستخلاف فاستخلف غيره مات القاضي لا ينزل خليفته انتهى وفي البرازية وفي المحيط مات القاضي انزل خلفاؤه وكذا أمراء الناحية بخلاف موت الخليفة اذا عزل القاضي قبل ينزل نائبه واذا مات لا والفتوى على أنه لا ينزل بعزل القاضي لانه نائب عن السلطان أو العامة ويعزل نائب القاضي لا ينزل القاضي وفي الاشياء والنظائر بعد ذكره لجملة من النقول قال فتحرر من ذلك اختلاف المشايخ في عزل النائب بعزل القاضي وموته وقول البرازي الفتوى على أنه لا ينزل بعزل القاضي يدل على أن الفتوى على أنه لا ينزل بموته بالاولى لكن علل بأنه نائب السلطان فيدل على أن النواب الآن ينزلون بعزل القاضي وموته لانهم نواب القاضي من كل وجه فهو كالوكيل مع الموكل ولا يفهم أحد الا أن نائب السلطان ولهذا قال العلامة ابن الغرس ونائب القاضي في زماننا ينزل بعزله وموته فانه نائبه من كل وجه انتهى فهو كالوكيل مع الموكل لكن جعل في المعراج كونه كوكيل قاضي القضاة هو مذهب الشافعي وأحمد وعندنا أنه نائب السلطان وفي التارخانية أن القاضي انما هو رسول من السلطان في نصب النواب انتهى وفي وقف القنية لومات القاضي أو عزل يبق من نصبه على حاله ثم رقم يبق فيما انتهى كلام الاشياء فقوله لكن جعل في المعراج الخ رد لما قاله ابن الغرس وكيف لا يرد كلامه وقد قال في أنفع الوسائل نقلا عن البدائع ولو استخلف القاضي بأذن الامام ثم مات القاضي لا ينزل خليفته لانه نائب الامام في الحقيقة لانه نائب القاضي ولا ينزل بموت الخليفة أيضا كما لا ينزل القاضي ولا يملك القاضي عزل الخليفة لانه نائب الامام فلا ينزل بعزله كالوكيل فانه لا يملك عزل الوكيل الثاني انتهى يعني بالوكيل الثاني الذي وكله الاول بأذن الموكل لانه صار في الحقيقة وكيلا عن الموكل

مطلب اذا مات القاضي
المأذون له بالاستخلاف هل
تنزل نوابه أم لا

لا عن الوكيل الاول وقد عللوا عدم عزل القاضي بموت الخليفة بأن الخليفة نائب عن المسلمين
 في تقليده للقضاء والمسلمون على حالهم فلا ينزل القاضي بموت النائب يعني السلطان الذي
 هو نائب عن المسلمين فأتى بتجته قول ابن الغرس انهم نواب القاضي من كل وجه مع صريح
 كلامهم قاطبة بأنه في الحقيقة نائب عن السلطان حيث أذن له بالاستخلاف ومع قوله
 في المعراج كونه كوكيل قاضي القضاة هو مذهب الشافعي وأحد وعندنا أنه نائب السلطان
 وما معنى قول صاحب الأشباه ولا يفهم أحد الا أن أنه نائب السلطان مع تسريح جهابذة العلماء
 بأنه اذا كان القاضي مأذونا له بالاستخلاف فهو في الحقيقة نائب السلطان اللهم الا اذا صرح
 السلطان بعزل النواب بموته أو عزله بأن قال في منشوره اذا مات أو عزلت فقد عزلت خلفاءك
 فانهم ينزلون بعزله لان القضاء والعزل منه يقبلان التعليق ومما صرحوا به أيضا ان القضاء
 يقبل التخصيص بالزمان والمكان والحوادث والاشخاص ولا يملك نصب القضاة وعزلهم
 الا السلطان أو من أذن له السلطان اذ هو صاحب الولاية العظمى فلا يستفاد القضاء والعزل
 الا منه والله أعلم (سئل) في مفت نفع المسلمين بالفتوى وغيرها بالنقول الصحيحة من
 الكتب المعتمدة باجازات مشايخه الذين علموه العلم والعمل به ولم يعلم بوجه ما كونه ما جئنا فيه
 للقاضي أو غيره أن يحجر عليه ويمنعه عن نفع المسلمين بالفتوى أم لا يجوز له ذلك وهل فعل القاضي
 هذا شرع محمد بن عبد الله أم شرع الجهال بلامين وهل اذا كان ما جئنا وبنت عليه ذلك وحجر
 عليه القاضي وأفتى بعد الحجر تجوز فتواه ويعمل بها كما صرح به في الدرر والغرر نقلا عن
 البدائع أم لا والحال ان المفتي في بلاد دخلت عن مثله علما وعلماء وما يستحق من يسعى في الحجر
 عليه ومن يعينه على ذلك من الله تعالى دنيا وأخرى وهل يؤجر ويثاب من يعين ذلك المفتي على
 نفع المسلمين بالفتوى من الحكم وغيرهم أم لا بينوا لنا الجواب الواضح ليفهمه كل صالح
 وطالح وهل اذا دخلت بلاد من عالم ترجع المسلمون في أمور دينهم وديارهم اليه تجوز المهاجرة
 منها الى بلاد فيها يوجد العلم أم لا (أجاب) لا يجوز منع المفتي الموثوق به في دينه وعقابه
 وعقله وصلاحه وعلمه وفهمه بالسنة والآثار وجوه الفقه والتصحيح والاختيار لان فيه منع
 التكلم بما أنزل الله تعالى العزيز الجبار ومن كتم علما ألجم بلجام من نار وكفى في منع ذلك قول
 الله تعالى ان الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات الآيات ومثلها كثير في افادة حرمة المنع من
 الآيات الزاجرة المانعة من اخفاء الحق والفتوى جعلت لاستجلاء ما خفي ودق عن افهام
 المكلفين واذا تعين شخص لها صارت فرضا في حقه بيقين فكيف يمنع عما هو فرض عليه لا قائل به
 من المسلمين ولا جعت به شريعة من الاولين والآخرين واذا أفتى بما هو الصواب بعد الحجر جاز
 وله الثواب واذا أفتى قبل الحجر بالخطا لا يجوز وان تعمده فعليه العقاب واذا كان المفتي
 بالوصف المرقوم فلا شبهة في حرمة الحجر عليه واثبات الاثم لمن حجر ولمن أعان وأوصل الاذية اليه
 ومن لم يكن موصوفا بما ذكر وكان ما جئنا فالحجر عليه من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 والحجر فيه حسبي وليس المراد المعنى الشرعي المانع من نفوذ التصرف شرعا وأما المهاجرة لتعلم
 العلم الواجب فهي واجبة وتعلم المندوب مندوبة والاعانة على الطاعة طاعة والفتوى طاعة
 والاعانة عليه امثلها والكلام يطول على ذلك فلنقتصر على ما هو المسؤول والله أعلم (سئل)
 في رجل ادعى على آخر وكالة عامة عن زيد الغائب أو أطوا منهم ما ليتوصلا الى أكل ماله فانكرها
 المدعى عليه فأقام المدعى بينة بذلك وحكم بها القاضي المتداعي لديه فأخذ المدعى في الدعوى

مطلب في حجر القاضي على
 المفتي ما جئنا أو غير ما جئنا
 وفي فتواه بعد الحجر

مطلب في بلاد دخلت من عالم
 يرجع اليه المسلمون هل
 تجوز المهاجرة منها

مطلب ادعى على آخر وكالة
 عن زيد الغائب

على غرماء الغائب وقبض ديونه والاقرار والابراء والانكار حتى أتلف الغالب من أموال الغائب هل ينفذ حكم القاضي في ذلك وينفذ تصرفات الوكيل على الغائب أم لا (أجاب) دعوى الوكالة على الغائب مجردة عن دعوى عين أو دين على المدعى عليه لا تصح ومثله الدعوى على الغائب مشهورة وفي غالب كتب المذهب مذكورة واختلاف التصحيح والافتاء فيها في جمع الفتاوى نقلا عن المنتقى انه لو قضى على الغائب لا ينفذ وعليه الفتوى ومثله في كثير من الكتب وفي الزيلعي ان نفاذ القضاء على الغائب يتوقف على امضاء قاض آخر وصححه وتبعه المحقق ابن الهمام في شرح الهداية وقال بعضهم لا ينفذ ولو أمضاه ألف قاض لئلا يتطرقوا الى هدم مذهب أصحابنا هذا وفي الخلاصة والبرازية والعبارة للبرازية في السابع من كتاب أدب القاضي ادعى أنه وكيل الغائب بقبض الدين أو العين ان برهن على الوكالة والمال قبلت وان أقر يعنى المدعى عليه بالوكالة وأنكر المال لا يصير خصما ولا تقبل البينة على المال لانه لم يثبت كونه خصما باقرار المطلوب لانه ليس بحجة في حق الطالب وان أقر بالمال وأنكر الوكالة لا يستخلف على الوكالة لان التحليف يترتب على الدعوى الصحيحة ولم توجد لعدم ثبوت الوكالة وذكر الخصاص انه يحلف على الوكالة والاقل أصح ولو أنكر الكل فهو كإنكار الوكالة وحدها انتهى وقوله كانكار الوكالة وحدها أى في الاستخلاف وجريان الخلاف فأنظر الى قوله لان التحليف يترتب على الدعوى الصحيحة ولم توجد هذا مع دعوى قبض دين أو عين فكيف في مسئلتنا المجردة عن دعوى احدهما قالوا يجب على أهل الديانة القضاء والافتاء بعدم نفاذ القضاء المذكور لكونه وسيلة الى اتلاف مال الغائب وقد صرح العلماء قاطبة بوجوب النظر الى الغائب خشية التواطؤ على اتلاف ماله بالافتعالات والدعاوى الباطلة والله أعلم (سئل) من اسلامبول دار الملك بما صورته فيما اذا وكل زيد عمرا وكالة مقبدة بخصومة قبض دين في ذمة بكر وكفيله القاطنين يومئذ في بلدة أخرى وكتب الوكالة في مكتوب قاضي بلدة الى قاضي بلدة بكر وكفيله وأمر زيد وكيله أنه لا يدعى بغير الوكالة المقبدة بخالف عمرو أمر موكله وكتب مكتوب القاضي وأقام بيعة وادعى بهما وكالة عامة عن زيد فأنكر بكر ذلك فأثبت عمرو الوكالة العامة في وجه بكر وحكم بها القاضي فهل تكون دعوى عمرو بخلاف أمر موكله زيد فضولا وحكم القاضي في ثبوت الوكالة العامة صحيحا وناظرا في ذلك وفي هذه الصورة بناء على الوكالة العامة لو تعدى عمرو والوكيل وأخرج الكفيل من الكفالة وأبرأ ذمة بكر من بعض الدين المزبور لزيد وقبض من بكر مقدارا وقسط الباقي الى سنين عديدة وأقر عمرو أنه لم يتأخر لموكله زيد سوى المبلغ المقسط على بكر لا غير وأبرأ ذمته وذمة كفيله من كل حق لزيد قبلهما وحكم بها القاضي مع أن لزيد مالا على بكر غير الذي وكله به عمرو فهل يضمن عمرو ما أتلفه وأبرأ منه ذمم المديونين بتعديته بعد حكم القاضي في ذلك أم لا (أجاب) دعوى الوكالة المجردة عن شخص غائب من غير خصم لا تصح فاقامة عمرو والمذكور بيعة وادعائه بها وكالة عامة عن زيد وإنكار بكر ذلك أى كونه وكيله وكالة عامة مما لا تدخل تحت الحكم فلا يصح الحكم المذكور وفي الخلاصة والبرازية واللفظ لها ادعى أنه وكيل الغائب بقبض الدين أو العين ان برهن على الوكالة والمال قبلت وان أقر بالوكالة وأنكر المال لا يصير خصما ولا تقبل البينة على المال لانه لم يثبت كونه خصما باقرار المطلوب لانه ليس بحجة في حق الطالب وان أقر بالمال وأنكر الوكالة لا يستخلف على الوكالة لان التحليف يترتب على الدعوى الصحيحة ولم

مطلب القضاء على الغائب
لا ينفذ

مطلب ادعى أنه وكيل
الغائب بقبض الدين أو
العين الخ

مطلب الواجب القضاء
والافتاء بعدم نفاذ القضاء
على الغائب
مطلب وكل زيد عمرا وكالة
مقبدة بخصومة في بلدة
أخرى الخ

مطلب ادعى أنه وكيل الغائب
بقبض الدين ان برهن
عليهما يقبل وان الخ

توجد لعدم ثبوت الوكالة وان أنكر الكل فهو كإنكار الوكالة وحدها انتهى فقوله لان
 التحليف يترتب على الدعوى الصحيحة ولم توجد دليل على عدم صحة الدعوى في مسئلتنا بالاولى
 فافهم ومن صرح بأن التوكيل لا يدخل تحت الحكم صاحب جامع الفصولين في الفصل
 الخامس في القضاء على الغائب راعنا الفتاوى الصغرى وفي معين الحكم للطراباسي في الفصل
 الاول من القسم الثالث من الركن السادس من الباب الخامس من القسم الاول ثم الدعوى
 الصحيحة أن يدعى شيئا معلوما على خصم حاضر في مجلس الحكم دعوى تلزم الخصم أمرا من
 الأمور قال وانما شرطنا كون الدعوى ملزمة حتى ان من ادعى أنه وكيل فلان وأنكر فلان
 لا تسمع هذه الدعوى لانه عقد غير لازم يمكن عزله في الحال فلا تفيد هذه الدعوى فأنتهى انتهى
 (أقول) تعليقه بيم ذكر أمر أولا وهو ظاهر في الموكل ولو كانت الدعوى على غير الموكل فالشرط
 ذكر أمر يتصور الحكم فيه فافهم وحيث قلنا بأنه لا تصح الدعوى ولا الحكم لا يصح شيئا مما فعله
 الوكيل لانه قضاء على الغائب بغير طريق شرعي يستند الى دليل اذ علماءنا راجعهم الله تعالى
 لا يسمعون بالقول بجواز القضاء على الغائب ولو أمضاه ألف قاض اذ لو سمعوا به لتوصل الناس
 الى أموال الغائبين بمثل هذه الاحتمالات الباطلة وهذه الوجوه الفاسدة واتخذوه ذريعة
 للباطل وطريقة موصلة الى أموال الغائبين لاسيما في هذا الزمان المخالف لزمان الاوائل فان
 السلف كانوا قوما صالحين يؤمن معهم من التزوير والتليس والافتعال والتدليس فالواجب
 على أهل القضاء والافتاء الآن الدفع في نحو هذه الضلالات الموبقة والمخالات المضرة لعباد الله
 تعالى هذا وأما السؤال عن ضمان عمر وفالجواب عنه ان كل شيء أتلفه مباشرة بفعله فهو
 ضامن له ومع الضمان يلزمه التعزير والهوان لارتكابه المعصية الموجهة لغضب البیان وأما
 ما تلف بسبب حكم القاضي فلا يلزمه الضمان ويكفيه عذاب النيران وعند الله تعالى يجتمع
 الخصوم والله أعلم (سئل) في رجل أقام عند القاضي شاهدين شهدا أنه وكيل عن فلانة
 الغائبة في بيع محدود وباعه فانكرت الوكالة هل القول قولها يمينها ولا تمنعها الشهادة
 المذكورة أم لا (أجاب) القول قولها يمينها ولا تمنعها الشهادة المذكورة لما تقرر
 في المذهب من أمر الشهادة على الغائب والحكم عليه وقد ذكر في الخامس من جامع
 الفصولين ما يشفي الغليل وينقي الجهل عن هو به غليل والله أعلم (سئل) في رجل مات
 مديونا لغيره متعدينا وقد كان رهن بدين أحدهم مشاعا لدى نائب قاض شافعي وأظهر المرتهن
 محضرا كتب لديه وفيه الحكم بصحته ولزومه هل اذا رفع لقاض حنفي يحكم بمجرد ويختص
 المرتهن به في وفاء دينه أم لا (أجاب) المقرر عند علماء الحنفية انه لا اعتبار بمجرد الخط ولا التفات
 اليه اذ حجج الشرع ثلاثة وهي البينة أو الاقرار أو النكول كما صرح به في اقرار الخائفة فلا
 اعتبار بمجرد المحضر المذكور ولا التفات اليه الا اذا ثبت مضمونه بالوجه الشرعي أعني باحدى
 الحجج الشرعية المشار اليها وان حكم الشافعي بعدم دعوى صحيحة شرعية فان لم يكن كذلك فلا
 يعد حكما وجعل العلامة قاسم الاجماع عليه وفي الاشباه والنظائر في قاعدة الاجتهاد لا ينقض
 بمثله مانصه الثالث لافرق بين الصحة والحكم بالموجب باعتبار الاستواء في الشرط بأن وقع النزاع
 بين خصمين في الصحة فحكم بها كان الحكم بها صحيحا وان لم يقع نزاع بينهما فلا انتهى
 وقد ظهر بذلك أنه ان وقع النزاع في صحة الرهن المذكور بين يدي التماضي المتداعي اليه فحكم
 الشافعي به بعده صح وارتفع الخلاف والا فلا يختص المرتهن به اذ لم يوجد ذلك والله أعلم

مطلب في الدعوى الصحيحة

مطلب علماءنا لا يسمعون
 بالقول بجواز القضاء على
 الغائب ولو أمضاه ألف قاض

مطلب أقام شاهدين انه
 وكيل عن الغائبة في بيع
 محدود وباعه فاذا أنكرت
 الوكالة القول قولها
 مطلب في رجل مديون رهن
 تحت يد أحد الغرماء مشاعا
 وأظهر المرتهن الخ

مطلب حجج الشرع ثلاثة

مطلب حكم الشافعي لا يعد
 حكما الا اذا وقع بعدم دعوى
 صحيحة

مطلب اذا مات وعليه ديون
وله ثلث بيت يا امر القاضى
بيعه فان امتنع الوارث يبيعه
القاضى الخ

مطلب فى رجل اشترى من
وكيل امرأة شقة صامن
عقارات أخذها لها وكيل
آخر بالشفعة فادعى المأخوذ
منه بطلانها الخ

مطلب فى امرأة طلبت
مهرها من وارث زوجها ولم
ترك الادار الا يحبس لبيعها
مطلب اذا حكم حاكم
بالشفعة فحكم آخر بعدم
صحتها مستندا الى ان الارض
الخراجية لا تصح الشفعة
بها فحكم الآخر غير صحيح
والاول على حاله وسيأتى ثانيا
فى سؤال آخر

مطلب اذا كان بعض
العقار وقفا وبعضه ملكا
فان بيع الملك فقيه الشفعة

مطلب أرض الخراج
والعشر مملوكة يجوز بيعها
ووقفها وتورث وأما أراضى
بيت المال لا يجوز وقفها
ولا بيعها

(سئل) فى رجل مات وعليه دين وترك ثلث بيت لا غير فالحكم (أجاب) يأمر القاضى ورثته
بيعه ووفاء الدين من ثمنه فان امتنعوا من بيعه حبسهم لبيعهوا واذا لم يبيعوا يبيعه القاضى
بنفسه أو ينصب وصيا يبيعه وقيل يجبرهم القاضى على بيعه اذا طلب غريمه ذلك والله أعلم
(سئل) فى رجل اشترى من وكيل امرأة شقة صامن عقارات كان أخذها لها وكيل آخر عنها
بالشفعة وتصرف فيها مدة سنين فادعى المأخوذ منه بالشفعة على الوكيل الاخذ بالشفعة
بطلانها لكون الارض وقفا أوليت المال فمجرد دعواه عليه بذلك حكم بطلان الشفعة من
غير بينة تشهد له بعد عاه ومن غير اصدار دعوى على المشتري المتصرف هل يصح هذا الحكم
والحال هذه أم لا (أجاب) لا يصح هذا الحكم لانه حكم على غير الخصم اذا الخصم هو المشتري الذى
بيده المبيع لا الوكيل المذكور فلا يصلح مدعى عليه كما هو واضح ان ظهور هذا مع قطع النظر
عما هو لازم الدعوى من البينة أو الاقرار أو النكول فان الحكم بغير واحد منها لا يجوز اذ هذه
الثلاثة فى كل حكم هى الاصول والله أعلم (سئل) فى وارث لم يجد خلف مورثه سوى دار
وزوجة الميت تطلب مهرها عليه من الوارث والوارث يقول أبيع حصة فى الدار وأقضى ذلك
هل يحبس أم لا (أجاب) لا يحبس والحال هذه والله أعلم (سئل) فى كروم مشتركة بين جماعة فيهم
يتمتع باع طائفة منهم حصصا لهم مشاعة أرضا وغراسا من شخص وكتب بذلك صك لدى القاضى
بلغت الصغيرة وطلبت الاخذ بالشفعة فور بلوغها فحكم القاضى لها بذلك مستوفى الشروط
ثم وكلت رجلا فى بيع ما أخذته بالشفعة لرجلين فباعهما وكتب به صك لدى القاضى فادعى
المشتري الاول المأخوذ منه بالشفعة على أحد المشتريين لدى قاض ان الاخذ بها باطل بسبب
ان الارض خراجية وبها قيراط وقف خارج عن المبيع وذلك موجب لبطلان البيع الصادر
بعد الاخذ بها وسأله الحكم فحكم بطلانها وبطلان البيع الصادر بعد ما معتدا على كون
الارض خراجية وفيها قيراط واحد موقوف فهل حيث كان اعتماده فى الحكم على عدم صحة
بيع الارض الخراجية وان فيها قيراطا وقفيا ينقض شرعا أم لا (أجاب) نعم ينقض والحال
هذه باجتماع علماءنا على ان الارض الخراجية مملوكة لاهلها يجوز بيعها ووقفها وتكون ميراثا
عن الميت وتؤخذ بالشفعة والمتون والشروح والفتاوى قاطبة قد صرحوا بصحة اخذها
بالشفعة وكذلك صرحوا بأن العقار الذى بعضه ملك وبعضه وقف اذا بيع الملك فقيه الشفعة
واذا بيع الوقف لا شفعة فيه يبطلان بيعه واذا بيع بجواره ملك لا شفعة له بالجوار وانما الشفعة
بالمالك واذا كان بعض العقار وقفا وبعضه ملكا وبيع الملك يؤخذ بالشفعة اذا كان طالب
الاخذ بالشفعة له ما يستشفع به كشركة فى المبيع وفى حق المبيع أو جوارا أو ما الوقف فلا
يؤخذ بها أو يأخذ بها وفى التنازخانية فى فصل احياء الموات من كتاب الشرب وأرض الخراج
مملوكة وكذلك أرض العشر يجوز بيعها ووقفها وتكون ميراثا كسائر أملاكه كما فى فتاوى
العتامة انتهى وأما الاراضى التى لا يجوز بيعها ولا وقفها فهى أراضى بيت المال فافهم
والله أعلم (وسئل) عنه أيضا بما صورته فى كروم بها قيراط وقف والباقي ملك بين جماعة فيهم يتمتع
باع بعضهم ما يملكه أرضا وغراسا لرجل لدى قاض فبلغت البتية وطلبت الاخذ بالشفعة فورا
لدى القاضى فحكم لها بها ثم باعت ما أخذته به من رجلين لدى قاض ثان وحكم بصحة بيعها
الواقع بعد حكم القاضى الاول بالشفعة ثم ادعى المشتري المأخوذ منه بالشفعة على أحد
المشتريين منها لدى قاض ثالث بطلان الاخذ بالشفعة بسبب ان أراضى الكروم خراجية

وان قيراط الوقف يمنع صحة البيع في الملك والاخذ فيه بالشفعة لشيوعه فيكم القاضي
 المذكور بطلان الشفعة اعتمادا على ذلك ونقض الحكم السابق ورد المبيع على المشتري
 الاول هل نقضه للحكم المتقدم بسبب ما ذكر صحيح واقع في محله أم لا (أجاب) حيث كان الحكم
 المزبور بسبب الاستناد الى كون الارض خراجية وان بها قيراطا وقفا فهو غير صحيح اذ حق
 الشفعة ينبت على صحة البيع والارض الخراجية ملك لأصحابها يجوز لهم بيعها ووقفها
 وتكون ميراثا وتؤخذ بالشفعة باجماع علماءنا وكذلك بيع الحصة الشائعة للملكة مطلقا جائز
 سواء كان الباقي مملوكا أو وقفقا وخذ بالشفعة باجماع الكل سواء قلنا بصحة وقف المشاع أم لا
 اذ البيع وقع على الحصة المملوكة لأعلى الوقف ولا قائل بعدم صحة بيع حصة الملك حتى تمنع
 الشفعة فيها ولو طلب المالك القسمة مع الواقف أو قيمه يجاب الى القسمة واذا باع المالك قبل
 القسمة ملكه جاز والشيوع باق كما كان ولا يضر ان يداء ولا بقاء في صحة بيعه على قول الكل
 أما على قول أبي يوسف فلكونه قائلا بصحة وقف المشاع وأما على قول محمد فلكونه يقول بعدم
 صحة وقف المشاع من أصله وأما بيعه فجمع على صحته والعجب من الحكم بنقض الحكم السابق
 ورد المبيع على المشتري الاول ولو ضر الشيوع لما رد عليه والحكم السابق لا ينتقض باللاحق
 مع توفر شروطه لاسيما مع بطلان الاستناد المذكور فالحكم السابق والحالة هذه ماض
 لا يرد عليه باللاحق انتقاض والامر فيه أوضح من ان يشرح والله أعلم (سئل) في امرأة
 حبسها القاضي بدين لرجل فهربت من السجن هل يضمن السجن ما عليها من الدين لرب
 الدين أم لا (أجاب) لا يضمن السجن لعدم وجوب الضمان اذ ليس هنا ما يوجب من بدل
 عين مستهلكة أو عمل كأجرة أو عقد كبيع وقول بعض علماءنا سجن القاضي خلي رجلا
 من المسجونين حبسه القاضي بدين عليه فلرب الدين ان يطالب السجن بالحضارة لارائحة فيه
 ثبت الضمان لما بذمته الان ذلك عند التقصير في الحفظ والتخليفة من غير حفظ ملزمة بمطالبة
 الحضارة لا بما بذمته المحبوس اذ لا وجه لضمانه له شرعا فافهم والله أعلم (سئل) في رجل
 مات في غير بلده بناحية معينة وله ابن قاصر في بلده فنصب قاضي الناحية التي مات فيها
 الرجل المذكور وصيا على ابنه المزبور ونصب قاضي البلدة التي فيها القاصر وصيا أيضا
 فأى الوصيين يقدم على الآخر والحال أن كلا من القاضيين مولى من قبل السلطان في محل ولايته
 يختص بهادون الآخر (أجاب) أما نصب قاضي البلدة التي فيها القاصر وصيا فلا كلام في
 صحته وأما البلدة الاخرى فشرط صحة نصب القاضي وجود التركة أو بعضها فيها فان لم يكن بها
 تركة لا يصح نصبه قال في التارخانية رامن المحيط واذا نصب القاضي وصيا في تركة الايتام
 والايتام في ولايته ولم تكن التركة في ولايته أو كانت التركة في ولايته والايتام لم يكونوا في ولايته
 أو كان بعض التركة في ولايته حكى عن الشيخ الامام شمس الاعمة أنه قال يصح نصب على كل
 حال ويصير الوصي وصيا في جميع التركة انما كانت التركة وقال القاضي الامام ركن الاسلام
 على السعدي ما كان من التركة في ولايته يصير وصيا فيه وما لا فلا انتهى وشرط صحة نصب
 القاضي الوصي ان يكون ذلك منصوبا عليه في منشوره من السلطان كما صرح به في جامع
 الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في بكر بالغة عاقلة وكنت رجلا لأن يزوجه من رجل
 فزوجها مع وجود أبيها الصالح للولاية ودخل بها وطلقها ثلاثا فزوجها له الاب قبل المحلل
 فحكم الشافعي بصحة النكاح الثاني هل ينفذ ويرتفع الخلاف ولا يجوز لاحد نقضه أم لا

مطلب اذا طلب المالك
 القسمة مع الواقف يجاب
 لذلك

مطلب لضمان على السجن
 اذا هرب المديون من الحبس

مطلب في رجل مات في غير
 بلده وله ولد قاصر في بلده
 وكل من قاضي البلدين
 نصب وصيا
 مطلب ليس للقاضي نصب
 الوصي الا اذا نص له على
 ذلك في منشوره

مطلب في بكر بالغة زوجها
 وكيلها مع وجود أبيها
 فطلقها ثلاثا فزوجها أبوها
 له قبل المحلل فحكم الشافعي
 بصحة النكاح نفذ حكمه
 وارتنع الخلاف

(أجاب) قد أجمع العلماء أن القضاء في المجتهدات إذا صدر ممن يراه نافذاً وادفع إلى من لا يراه لا يجوز أن يطله والمحل القابل للاجتهاد ما لم يخالف الكتاب والسنة المشهورة والاجماع وهذه المسئلة مما هو محل الاجتهاد وصرح كثير من علماءنا في النكاح بلاولى لوطلقها ثلاثاً وبغشه الحنفى إلى شافعى لا يعقد بينهما قبل المحلل ويحكم بالصحة جازولم يأخذ الأمر والمأمور شيئاً وبهذا الحكم لا يظهر أن النكاح الأول حرام أو فيه شبهة وقد صرح بذلك في جامع الفصولين راجعاً إلى المختلقات القديمة للمشايخ وفتاوى النسفى والله أعلم (سئل) في العرب والتركمان الذين يقتنون الكلاب لأجل الاصطياد وحراسة البيوت وحفظ المواشى قتلغ في أوانيهم هل إذا قتلهم بأنهم عند الأئمة الثلاثة أبى حنيفة والشافعى وأحمد تنجس ما أصابته بفمها أو ببلل أصاب جلد لها ونجاسة سورها وعند الإمام مالك كل ذلك طاهر وكذلك بقية ما أكلت أو شربت طاهر وانما يغسل الأنا سبعا تعبد يجوز لمن ذكر تقليد الإمام مالك في ذلك حيث دعت الضرورة إلى ذلك ولا مندوحة عنه أم لا وما حقيقة التقليد لمن أراد في مسئلة اضطر إليها على خلاف مذهبه (أجاب) نعم يجوز لمن ذكر تقليد الإمام مالك لأنه يجوز للمقلد تقليد غير إمامه من الأئمة الثلاثة رضى الله تعالى عنهم فيما تدعو إليه الضرورة بشرط أن يستوجب جميع ما يوجب ذلك الإمام في مثل ذلك مثلاً إذا قلد الإمام الشافعى في الوضوء من القلتين فعليه أن يراعى النية والترتيب في الوضوء والفاحة وتعديل الأركان في الصلاة بذلك الوضوء والا كانت الصلاة باطلة إجماعاً نقل ذلك الشيخ عبد الرحمن العمادى الدمشقى في مقدمته المسماة بهداية ابن العماد لعباد العباد وكذلك يقال إذا قلد مالك الكافى مسئلة الماء الذى تلغ فيه الكلاب لقوله بطهارته وطهارة الكلاب فعليه أن يلتزم جميع ما يوجب الإمام مالك في ذلك ومع هذا الاحتياط والتزهد عن ذلك أبلغ في الديانة وأحرى وأمثل في الصيانة والسلامة عن تتبع الرخص والكف وعدم الأخذ في كل مسئلة بقول مجتهد قوله أخف فإن ذلك موجب الفسق والوقوع في الأثم كما نصت عليه الأئمة الثقات الاعلام ووقع في الأصول والفروع في ذلك كثير المقال وجرى بين النحول من العلماء عظيم المجال فلا نطيل بذلك وأما التقليد فهو الأخذ بقول الغير من غير معرفة دليله كما صرح به أصحاب الأصول حنفية وشافعية والله أعلم (سئل) فيما إذا ثبت بالبيئة الشرعية أن غلة الوقف فى رضى معلوم سوية بين زيد وعمرو وقضى القاضى بذلك بينهم ما للثبوت القرابة الموجبة للمساواة فى الاستحقاق وكان المحكوم عليه وهو زيد يتناول من حصصة المحكوم له وهو عمرو زيادة على ما يخصه مدة سنين هل يرجع عليه بالرائد الذى تناوله من حصته أم يقتصر على ما بعد القضاء وليس له الرجوع به (أجاب) نعم يرجع عليه بما تناوله رائد اعن حقه مدة السنين الماضية والقضاء هنا مظهر ومعين لكونه كاشفاً فيستند لا مثبت وعامل حتى نقول يقتصر كما قرره أصحاب الأصول والفروع أيضاً فيطالبه به ويحبسه عليه إذا هو امتنع والله أعلم (سئل) عن بيع المدبر إذا أحكم بمجوازه ما حكم يراه هل ينفذ أم لا (أجاب) نعم ينفذ حكمه ويثبت بذلك ملك المشتري له قال فى الظهيرية فإن باعه وقضى القاضى بمجوازه يبعه نفذ قضاؤه ويكون ذلك فسخاً للتدبير حتى لو عاد إليه يوماً من الدهر بوجه من الوجوه ثم مات لا يعتق اه ومثله فى كثير من الكتب وقد صرح غالب علماءنا بنفاذ قضاء القاضى إذا قضى بمجوازه حيث كان ممن يراه لأنه فصل مجتهد فيه والقضاء فى مثله يرفع الخلاف بخلاف القضاء ببيع أم الولد فإن الفتوى على أنه لا ينفذ والله أعلم (سئل) فيما إذا عزل مولانا السلطان قاضياً أو ناظرأعلى

مطلب فى التقليد

مطلب إذا أخذ أحد المستحقين رائداً عما يستحقه ثم ظهر أنه لا يستحق كل ما أخذه وحكم بذلك يرجع عليه بالرائد فى المدة الماضية قبل الحكم

مطلب القضاء ببيع المدبر نافذ بخلاف أم الولد

مطلب إذا عزل السلطان قاضياً الخ لا ينعزل إلا بوصول العلم إليه

مطلب ان كان المخبر بالعزل
رسولا ثبت العزل مطلقا وان
فضوليا فلا بد من العدالة
او العدد

مطلب في رجل ادعى على
آخر فارسل له القاضي
محضرا فلم يجده لا يحل
للقاضي ان يخرج امرأته
من بيته او لو طلب المدعى ذلك

مطلب كتاب القاضي الى
القاضي

مطلب لنائب قاض ان
يكتب لنائب قاض آخر
نقل الشهادة ان فوض
السلطان لقضائه الاستنابة

مطلب اذا حكم العنين
وزوجته رجلا فاجله سنة
صح

الوقف أو مدرسا أو صاحب وظيفة ينزل بالعزل هل ينزل بوصول العلم اليه أو بمجرد عزل
السلطان له قبل وصول العلم اليه (اجاب) ينزل عند وصول العلم اليه كما صرح حوايه في عزل
الوكيل والقاضي والوصي في مواضع متعددة قالوا ثبت العزل بالمشافهة به أو بكتابة له كتابا بعزله
أو بإرساله رسولا عدلا أو غير عدل حر أو عبدا صغيرا أو كبيرا اذا قال له الرسول أرسلني اليك
لا تبلغك عزله ولو أخبره فضولي لا بد من أحد شرطى الشهادة اما العدد أو العدالة وذلك لما في العزله
قبل علمه من الاضرار وهو مدفوع مرفوع بالاخبار والله أعلم (سئل) في رجل غائب عن
بيته لاجل مصالحه وضرورياته ادعى رجل لى قاض ديننا وعينا أو شيئا من الاشياء فارسل
القاضي له محضرا ففتش عليه فلم يجده هل يحل للقاضي ان يخرج امرأته وأولاده من داره
ويحتملها من غير طلب المدعى ذلك منه أو بطلبه ما الحكم في ذلك (اجاب) ليس له ذلك بمجرد
عدم وجوده مع التفتيش لاحتمال العذر ومع احتماله يتنع الاضرار به وسواء طلب المدعى
ذلك منه ولا قال في الحاوى الزاهدى زامن الفتاوى العسجد لعلى السعدى ولعين الائمة
الكرباسى توأرى المدعى عليه سبعة أيام او ثمانية فلم يجده المدعى فطلب من القاضي ان يخرج
امرأته وأولاده من داره ويحتملها لا يجبه القاضي الى ذلك انتهى وفي الخاتمة فان تعذر على
القاضي استحضاره يكتب الى الوالى فى احضاره فان قال الوالى لا اظفر به وسأل المدعى من
القاضي تسمير الباب والختم عليه فالقاضي لا يجيبه الى ذلك الا أن يأتى بشاهدين أنه فى منزله وكذا
صرح فى مجموعه مؤيد زاده نقلا عن المحيط والمسئلة كثيرة الوجود فى كتب علماءنا ومحل السهر
والختم ان ثبت امتناعه بلا عذرا ما اذا كان امتناعه بعذر فلا قائل به والحال هذه والله أعلم

* (كتاب القاضي الى القاضي) *

(سئل) هل لنائب قاضى القدس بالرملة أن يكتب لنائب القاضى بدمشق الشام نقل الشهادة
ليحكمهم أم لا (اجاب) حيث ثبت أن السلطان نصره الله تعالى يفوض لقضائه الاستنابة ثبت
صححة الكتابة بذلك اذ شرط كتاب القاضي من قاض مولى من قبل الامام يملك اقامة الجمعة وعند
التفويض بذلك كانت ولاية النائب مستندة لاذن السلطان فوجد الشرط قال فى شرح تنوير
الابصار فى بحث كتابة قاضى رستاق الى قاضى مصر (أقول) الظاهر أن الخلاف بينهم فى هذه
المسئلة مبنى على الخلاف فى أن المصر هل هى شرط لنفاذ القضاء أم لا فحكوا عن ظاهر الرواية
أنه شرط وعن رواية النوادر أنه ليس بشرط وبه يفتى كفى البرازية فبناء على هذا يفتى بقبوله
من قاضى رستاق الى قاضى مصر أو رستاق انتهى على أنه فى الحقيقة كانه كتب قاضى القدس
الى قاضى دمشق اذ كل قائم مقام مستنابه كما صرح حوايه فى بحث الاستنابة فظهر جواز الكتاب
من نائب القاضى المذكور الى نائب القاضى المزبور والله أعلم

* (باب التحكيم) *

(سئل) فى العنين اذا جعل بينهما وبين زوجته محكمين فاجلوه سنة ومضت هل لهم أن يفرقوا
بينهما اذا طلبت أم لا (اجاب) نعم يصح التحكيم فى مسئلة العنين لانه ليس بمجدول لا قود ولا دية
على العاقلة ولهم ان يفرقوا بطلب الزوجة والله أعلم

* (باب خلل المحاضر والسجلات) *

(سئل)

مطلب خلل المحاضر
والسجلات

مطلب المحضر اذا لم يستوف
الشروط لا يعتبر
مطلب في المحضر المستوف
للشروط

مطلب في محضر مضمونه
أن دار فلان انهدم جدارها
وله ميازيب مركبة عليه
تسيل على الزقاق فاذا أذن
له الحاكم بالعمارة على
الاسلوب المرقوم بمجرد ذلك
لا يعتبر اذنه

(سئل) في محضر حاصله حضر فلان شيخ المغاربة وذكر للحاكم أنه تشاجرت المغاربة بسبب المشيخة وان شيخ المغاربة المذكور كان بالحجارة فجاءه فلان وفلان ثلاث سمائم والعصى بأيديهم وضربوه وشجوه ورضوا أضلاعه وكشف عن رأسه فوجد به ثلاث شجبات ثم حضر فلان المغربي سماه وأخبر الحاكم بأنه رأى الجماعة المذكورين متشاجرين وفرق بينهم وطردهم وطر ما هو الواقع بعد الطلب هل هذا المحضر يعتبر شرعا او يلتفت اليه او مما ينبغي كتابته وهل يوجب على الثلاثة المخبر عنهم عقوبة بدنية او غرامة مالية (أجاب) ليس به في دين محمد صلى الله عليه وسلم اعتبار الاعداء والالتفات عن العلماء النقاد فقد يكاد أن يكون منكرا وهو من موجبات الانتقاد عند العوام خلفه عن العلماء النقاد فقد صرح العلامة خسرو وغيره في تعريف المحضر أنه ما كتب فيه حضور الخصمين عند القاضي وما جرى بينهما من الاقرار والانكار من المدعى عليه أو النكول منه والحكم بالآينة للمدعى على وجه يرفع الاشتباه وأين الدعوى هنا من المدعى وأين الاقرار أو الانكار أو النكول من المدعى عليه وأين الحكم بالآينة فكيف يسمى محضرا ولا طرف من اطراف القضية الحكيمة موجود فيه وقد قال ابن الغرس في الفواكه البدرية

اطراف كل قضية حكيمة * ست يلوح بعدها التحقيق
حكم ومحكم كوم به وله ومحكم كوم عليه وحكم وطريق

فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم انا لله وانا اليه راجعون والله أعلم (سئل) في محضر كشف حاصله حضر فلان وذكر للحاكم أن داره القلاينة انهدم جدارها وتكسرت الميازيب التي كانت مركبة عليه وطلب الكشف لاعادة الميازيب على الاسلوب حصل الوقوف على الجدار المنهدم والميازيب الثلاثة المركبة على الجدار المذكور فاذا هو بالصفة المشروحة فاذن الحاكم المذكور له بعمارة داره وحيطانها واعادة الميازيب على الزقاق الغير النافذ على الاسلوب القديم اذنا صححنا شرعا هذا حاصل المحضر فهل بمجرد ذلك يثبت قدم الميازيب وجواز تسهيل مائها في الزقاق الغير النافذ أم لا وهل مجرد الاذن من الحاكم المذكور حكم على أهل الزقاق بغير آينة شرعية بوجوبهم أو اقرار أو نكول منهم بل بمجرد رؤية جدار منهدم وميازيب منكسرة مطروحة عليه أم لا (أجاب) لا يثبت بذلك قدم الميازيب وجواز تسهيل مائها في الزقاق المذكور ومجرد الاذن من غير ثبوت حق التسهيل لا عبرة به ولا بد لاثباته من آينة تقوم على أهل المحلة بوجوبهم أو اقرارهم أو نكولهم عند طلب اليمين كسائر القضايا الشرعية والحوادث الحكيمة ولا قائل بثبوت برؤية جدار منهدم وميازيب منكسرة بل ولا يعقل ذلك وحيث كان محضر الكشف بهذه الصورة فوجوده وعدمه سواء والله أعلم (سئل) في محضر حاصله ادعى رجل على جاره حدوث ميازيب مركبة على طبقة حادثة يرمى مأوها في الزقاق المشترك وطلب رفعها (فأجاب) بأنها كانت قديما على ايوان هدمه وجدد بناءه وأحدث على ظهره الطبقة ونقل الميازيب التي كانت قديما على الايوان ووضعها على الطبقة وشهد له جماعة بتقديم الميازيب التي كانت على الايوان فنع نائب القاضي المدعى من التعرض له لكونها كانت قديما على الايوان وأبقاها فهل المنع والابقاء كل منهما مصادف لمحله الشرعي المنصوص عليه في كتب الحنفية أم لا (أجاب) لم يصادف المنصوص عليه في كتب الحنفية بل هو مصادم لما فيه فقد صرح في الخلاصة ومثله في البرازية في كتاب الحيطان لو أراد أن يجعل ميزانا أطول من ميزانه أو أعرض أو

مطلب ليس لصاحب الميزاب
أن يرفع ميزابه أو يسفله الخ

مطلب في محضرين

يسيل ماء سطح في ذلك الميزاب ليس له ذلك وكذلك لو أراد أن ينقله عن موضعه أو يرفعه أو يسفله
لم يكن له ذلك وفي الخاتمة ما هو صريح في منعه من ذلك وذلك لأنه تصرف في المشترك بغير إذن
الشريك وهذا مع كون الماء كلما كان شاهقا كان أشد وقعاً وأبعد رمياً فيتسع انتشاره ويكثر
انتثاره ويحفر من الأرض ما لا يحفر المتسفل فيمنع عنهم ما شرعوا وليس له أن يسيل ماء طبقة الحادث
في الزقاق المشترك بإجماع علماءنا قهراً على شركائه وإن أثبت قدم ميزاب الأيوان لأن سطح
الأيوان غير سطح الطبقة وقد علمت بصريح النقل عدم جواز النقل فكل من المنع والابقاء لم
يصادف محله بل يصادم ما صرح به هؤلاء الإبطال وما بعد الحق إلا الضلال وما للضرر إلا أن
يزال وقد انكشف الحال والله أعلم (سئل) في محضرين حاصله ما حضر فلان المتولى الخاص
على جانب من الوقف الفلاني وقد كرنايب الحكم أنه انعم عليه بتوليته وقبض غلته وتناول
وظيفته منه وإرسال ما بقى للمتولى عليه الكبير أو بعدم تعرض المتولى الكبير بأجرة معلومة
دفعها له وهي علوفته وبدفعها مخالفاً للامر الشريف يضمن المدفوع فأمره الحاكم بدفع ذلك
ثانياً فلان المذكور نظير علوفته المحول به على القرية فدفعه أخوزيد بالزام من الحاكم المذكور
لكونه وكيلاً وكفيلاً عنه في ذلك هذا حاصل ما في المحضرين فهل هو واقع موقعه الشرعي
الموافق لقواعد المذهب المحرر المرعى أم لا (اجاب) ليس ما ذكره الحال هذه واقع موقعه
الشرعي ولا موافق لقواعد المذهب المحرر المرعى إذ لا يخلو ما أن تكون الاجارة من المتولى
الكبير وقعت صحيحة نافذة لكونه بائناً كما أم لا فان كان الأول فقد برئت ذمة زيد المستأجر بدفع
الاجرة المسماة في العقد له فلا يصح تضمينه وإن كان الثاني فكيف يأمره الحاكم بدفعها ثانياً
والواجب في غير الصحة النافذة أجرة المثل لا المسمى بإجماع أئمتنا وإن ألحقنا الناظر الكبير
بالفضولي في عقد الاجارة وجعلنا فلاناً المتولى الخاص بطلبه الاجرة مجيزاً فالاجارة اللاحقية
كالوكالة السابقة وبه يصير المتولى الكبير كالوكيل عنه والقبض للوكيل لا للموكل في بيع الاعيان
والمنافع فيبرأ المستأجر بالدفع اليه بإجماع أصحابنا وقد أجمعت المتون والشروح والقضاة على
أن الحقوق فيما يضيفه الوكيل الى نفسه كالبيع والاجارة تتعلق بالوكيل كتسليم المبيع
والمستأجر وقبض الثمن والاجرة والرجوع عند الاستحقاق والخصومة في العيب وغير ذلك
فكيف يضمن الاجرة وقد أوصيها الى من له ولاية قبضها هذا ولا يتعقل كون المدفوع للمتولى
الكبير علوفته بعينه لعدم تعيين النقود في العقود وإن عينت فكيف يضمنه ما لم يقع ملكه عليه
ومثل هذا لا يقع عن تصور بل عن محض تهور وحيثما كان المحضران بهذه الصفة المشروحة
فهما باطلان داخضان اذ لا وجه للضمن والله أعلم (سئل) في صورة محضر مقيد في السجل
ملخصه ثبت لدى متولى خلافة مولانا القاضي فلان بشهادة فلان بن فلان وفلان بن فلان
الذين عرفهما القاضى وقبل شهادتهما بعد التزكية بمعرفة فلان بنت فلان وأنها تستحق في
ربع وقف جدها لامها فلان بن فلان اتفق لها عن والدتها فلان بنت فلان الواقف وإن الحرمة
المذكورة والدتها فلان بنت فلان الواقف المزبور ثبتوا شرعاً وحكم بموجب ذلك حكماً مسؤولاً فيه
بعد تقديم دعوى من فلان بوجه فلان بن فلان مستأجر المعصرة الفلانية بالمحلة الفلانية
الجارية في الوقف ومطالبته بقرش واحد من أجرة المعصرة من استحقاقه في الوقف واعترف
المستأجر بالاجرة وأنها في ذمته وانكاره استحقاق المدعى المذكور وسؤال وجواب واعذار
شرعى في ذلك واعتبار ما وجب اعتباره شرعاً وذلك بعد اطلاع الحاكم المذكور على دفاتر الوقف

مطلب في محضر

المذكورة المقدمة في السجل فوجد بها اسم الحرمة المذكورة جدة المدعى في ربيع وقف جده
لامه الواقف المذكور انتقل ذلك عن والدته بنت الواقف فلما كان الحال على هذا المنوال وثبت
مضمون ذلك بشهادة الشاهدين المذكورين أمر مستأجر المعصرة بدفع القرش المعترف به من
الاجرة للمدعى المذكور فامتثل ذلك المستأجر المذكور امتثالاً لشرعياً جرى ذلك في تاريخ كذا
فهذه الدعوى الصادرة على مستأجر المعصرة المذكورة صحيحة فيكون المحضر المذكور
صحيحاً أم لا فلا يكون صحيحاً وهل ثبت الاستحقاق بمجرد الدفاتر التي هي خطوط منقوشة في
السجل بغير برهان أم لا (أجاب) لا تصح الدعوى على مستأجر المعصرة بإجماع علماء نازحهم
الله تعالى لا سيما مع اعترافه أنه مستأجر وهذه المسئلة من مسائل مخمسة كتاب الدعوى وأطبقت
المتون والشروح والفتاوى على أنه إذا أقر المدعى أن المدعى عليه مستأجر لا تسمع عليه الدعوى
ولا تقبل الشهادة عليه لعدم صلاحية خصم الدعوى ودعوى الوقف واستحقاق الغلة إنما هو
على الناظر المتكلم عليه لا على مستأجر الوقف فلا يكون المحضر المذكور صحيحاً لأنه حكم على غير
خصم إذا استحقاقه الغلة ووقوف على ثبوت نسبه بالواقف ودعواه على المستأجر باطلة لإجماع
أئمتنا لعدم ثبوت نسبه بالشهادة على المستأجر لأنه ليس خصماً في ذلك بالإجماع على أنهم صرحوا
بأن المستحق للدعوى له على متقبلي حوائث الوقف باستحقاقه في غلة ما هو متقبله إنما يكون ذلك
للناظر وأما أدونه ولا ناظر هنا قد ادعى عليه ولا ما أدونه في نفس الغلة فبالك في عين الوقف فكيف
يثبت بدعواه أنه مستحق عليه دفع الغلة ما ادعاه من السهام فيما عليه والمتقبل لا دخل له في إثبات
النسب ولا علاقة بوجه من الوجوه فالمحضر بلا ريب باطل لم يثبت به حق للمدعى والحال هذه
والخط لا يعتمد عليه ولا يعمل به ولا يعمل بكتاب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين لأن
القاضي لا يقضي إلا بالحجة وهي البينة أو الأقرار أو النكول كما في أقرار الخانية وقد نقله الشيخ زين
في أشباهه ونظائره في أول كتاب القضاء والشهادات وأنشد

فما طمست مخمسة الدعوى * بل امتلأت بها كتب الفتاوى

كذلك في المتون مع الشروح * على الوجه الصحيح بالإجماع والله أعلم
(سئل) في محضر ورد من نائب الحكم بمدينة السيد الخليل عليه وعلى سائر الأنبياء والمرسلين
صلوات المهيمين الخليل ادعى فلان بن فلان على فلان بن فلان بأنه جده كرمه وقطع أغصان دواليه
بارض كذا وقد أضر ذلك بحاله فسئل المدعى عليه فأنكر فطلب من المدعى البينة فأحضر رجلين
من قرية لحول شهدا بأنه أقر لهما بذلك فعرفه الحاكم أنه لزمه التعزير فهل المحضر المذكور
صحيح سالم من الخلل أم لا (أجاب) المحضر المذكور غير صحيح إذ خلله ظاهر كالتمسس لأن مجرد
قوله فيه فعرفه الحاكم أنه لزمه التعزير ليس من قضاء القاضي بل هو مجرد إلام بما ألزمه الشرع
في نفس الأمر بدون القاضي فيرجع إلى المعنى الذي هو خطاب الله تعالى بل قوله ثبت ذلك عندى
جرى أن ذلك لا يكون حكماً حيث وقع على متدمات الحكم أو بعضها فبالك بقوله فعرفه أنه لزمه
التعزير الذي هو صريح في الذي ألزم به الشرع فإذا تقرر ذلك وعرفته طهر لك أن أحد
أطراف هذه القضية وهو الحكم مفقود ومما نظم ابن الغرس في الفواكه البدرية

أطراف كل قضية حكمية * ست يلوح بعدها التحقيق

حكم ومحكوم به وله ومحكوم عليه وحاكم وطريق

وبفقدها أحد من أطراف القضية يفقد الحكم وبذلك يعرف بطلان المحضر المذكور فافهم

مطلب الخط لا يعتمد عليه
ولا يعمل به

مطلب جذا الكرم

مطلب التحالف

والله أعلم (سئل) في محضر حاصله ادعى رشود بن رشيد و مرزوق بن مهنا على مراد بن ابراهيم الحاضر معهما وذلك بحضور يونس المحتسب وقالوا في دعواهما ان مراد باععهما رطل بن بقرشين فوزنه بازار باشا فوجده عشرة أواق ونصف أوقية و طالباه بالبقية فانكر خلف المدعيان أن مراد باعهما البن بالقرشين اليمين الشرعي ثم حضر رجب بن الخماش وأقر أنه الذي باع لهما البن المذكور صبرة بلا وزن فلما ظهر وتبين للحاكم الشرعي أنهما باعا البن الرطل عشرة أواق ونصفا وانكارهما والاقرار بعده عرفهما أنه يلزمهما التعزير فطلب السوابشي تسطير ذلك بعد السعي اليه بهما فهل يلزم الساعي التعزير البليغ وضمنان ما غرما شرعا أم لا (أجاب) اعلم ان المحضر المذكور لم يؤسس على الوجه الشرعي المشهور لان المدعين ذكر في دعواهما أنه باعهما رطل بن بقرشين وهو من قسم الموزون كما تشاهده ولا بد من ذكر نوعه وصفته ولا يعلم ذلك بقوله فوزنه بازار باشا لاحتمال انفراد وكل ما ذكرناه شرط لصحة الدعوى وقوله خلف المدعيان بعد قوله فانكر دليل على الجهل المفرط في كاتبه وقاضيه اذ يجري التحالف في مثله قال في البحر في شرح قوله وان عجزا يعني عن البرهان ولم يرضي الخ ومن الاختلاف في القدر ما في الخلاصة معزيا الى المحيط قال أبو سليمان سمعت أبا يوسف فبين باع طعاما بعينه بعشرة وقال بعثك جزا فابعشرة وقال المشتري اشتريت مكاييله يتخالفان وكذا كل ما يكال أو يوزن انتهى فوجب التحالف في مثل هذه الواقعة فكيف ثبت بحلف المدعى وقوله ثم حضر رجب بن الخماش وأقر أنه الذي باع لهما البن صبرة بلا وزن فلما ظهر وتبين للحاكم الشرعي أنهما باعا البن الرطل عشرة أواق ونصفا وانكارهما والاقرار بعده عرفهما أنهم ما يلزمهما التعزير الخ لبت شعري من أين ظهر وتبين وقد خالف الشرع ولم يجر التحالف فعلى تقدير صحة الدعوى باتيان جميع شرائطها لا يسوغ له الحكم بحلف المشتريين ما لم يجر التحالف حسبما نطق الحديث لانه يخالف الحديث الشريف اذا اختلف المتبايعان تحالفا وترا اذا ولم يكن في الحديث دلالة على وجوب التعزير بمجرد حلف المدعين مع أنه يحتمل الكذب مع أن علماء ناصرحوا بان الاصح في مسألة حلف المدعى عليه واقامة البينة بعد عينه عليه بالمدعى أنه لا يظهر كذبه فلا يعاقب ولا يعزرف كيف بما ذكر يعزر الرجلان المذكوران هذا القائل به وأما حكم الساعي في الضمان والتعزير والهوان فمشهور في الكتب مسطور وخول المتأخرين أفنوا بجوار قتله حتى قال ملك الملوك الناصحي رحمه الله تعالى .

القتل مشروع عليه واجب * زجراله والقتل فيه مقنع
شاهان شه ملك الملوك أبو العلا * نظم الجواب لكل من هو بيرع والله أعلم
(سئل) في محضر حاصله ادعى زيد على عمرو أنه كان هو والمدعى عليه و خالد عقدوا شركة على أن يضع كل مبلغا وأن زيد اسلم عمرا المدعى عليه خمسة مائة قرش وسبعين قرشا وخالد اسلمه نظيرها وأن يضع عمرو ثلثمائة قرش وخمسين قرشا وأن خالد المذكور أخذ ماله المزبور وانفصل من الشركة واستمر هو والمدعى عليه شركة بأن يبيعا ويشتريا ويعاملا ومهما فتح الله تعالى للمدعى الثلثان والمدعى عليه الثلث وان المدعى عليه باعه صبرة حنطة في داخل بيت في بيت المدعى المزبور يبلده بمائة قرش وقاشا مصرية يا تسعين قرشا وقاصصه بذلك من رأس المال الذي سلمه منه وتأخر له من مال الشركة أربع مائة قرش من ذلك ثلثمائة قرش قطع مصرية ومائة قرش اسدية ويطالبه بالاربعمائة قرش الباقية له من مال الشركة وسأل سؤاله عن ذلك فأجاب بأنه عقد الشركة هو والمدعى وخالد المذكور وأن خالد أخذ ماله وانفصل عنهما وأنه وضع في الشركة

مطلب محضر في الشركة

خمسائة قرش واثنين وخسين قرشا وأن خالد اتسلم مال الشركة وأنكر أنه تسلم من المدعي المذكور المبلغ المدعي به وإن ثبت ما يدعيه فاحضر كلا من فلان وفلان فشهدا بان المدعي والمدعي عليه تحاسبا بحضورهما بتاريخ كذا على مال الشركة فكان آخر ما تأخر بعد كل حساب للمدعي بذمة المدعي عليه من مال الشركة أربع مائة قرش منها ثلثمائة قطعا مصرية ومائة اسدية فقبلت شهادتهما بعد التزكية ولما ثبت لدى الحاكم المترافع لديه ثبوت شرعا وحكم بموجبه حكما صحيحا شرعا طلب المدعي الزام المدعي عليه بالمبلغ المذكور وقدره أربع مائة قرش فالزم بذلك الزام شرعا تاما معتبرا شرعا وعلى ما هو الواقع سطر فهل هذا المحضر صحيح خال من الخلل والفساد أم هو غير صحيح أو ضحو النامافيه وأجيبوا عما يحتويه باحسن إيضاح وأفصح جواب (أجاب) خلل هذا المحضر أوضح من أن يذكر وذلك لما في المذهب قد تقرر من أن مال الشركة في يد الشريك أمانة وأن النقديتين في الامانات والشركات والغصوب والمضاربات وأن قبض الامانة لا ينوب عن قبض الضمان وأن شهادة الشاهد انما تقبل على السبب لا على الحكم وإن الشهادة المترتبة على الدعوى الفاسدة فاسدة وأن الشهادة بسبب حساب جرى بين المتداعيين غير صحيحة كالدعوى بسبب ذلك لأن الحساب لا يصلح سببا لوجوب المال كما هو مصرح به في كثير من الكتب فاذا علمت أن مال الشركة أمانة في يد الشريك فلا يحلوا ما ان يكون قد تصرف في دراهم الشركة بشراء الاعيان ودفعها في ثمنها أولا يكون فإن كان قد تصرف فيها الاتصلح دعوى عينها بعده لأنه قد تصرف فيها فهو مأذون له به من قبل شريكه فكيف يصح دعوى عينها وإن لم يكن قد تصرف فيها فهي أمانة في يده والواجب ردّها بعينها إن تفسخا الشركة فكيف تصح الدعوى بها والشهادة عليها بانها في ذمته وقوله باعه صبرة حنطة في داخل بيت في بيت المدعي وقاشامصر يا تسعين قرشا وقاصصه بذلك من رأس المال الذي تسلمه وتأخر له كذا فأولا الامانة لا تجوز المقاصصة بها وثانيا قبضها لا ينوب عن قبض ثمن المبيع الثابت في ذمة المدعي كما هو مقرر مشهور وفي غالب كتب المذهب مسطور لانها معينة وعن المبيع غير معين فالواجب فيها ردّها بعينها حتى قال بعض أئمتنا ينبغي للمدعي في مثل ذلك أن يطالب المدعي عليه أولا باحضار تلك الدراهم فيقيم البيئة عليها كسائر النقليات فالمدعي المذكور لم يذكر تصرف الشريك بالشراء بها حتى يكون حقه في المشتري ولا عدمه وفسخ الشركة حتى يكون حقه في رد عين تلك الدراهم وقوله واستمر هو والمدعي عليه شركة بأن يبيعا ويشتريا ويعاملا رعا يفهم من ظاهره التصرف وقوله وتأخر له من مال الشركة أربع مائة قرش الى آخره بعد قوله باعه صبرة حنطة بمائة قرش وقاشا تسعين قرشا رعا يفهم منه عدمه وقول الشاهدين تحاسبا وكان آخر ما تأخر بعد كل حساب للمدعي بذمة المدعي عليه شهادة بالحكم وهي كما علمت لا تصح وكون آخر ما تأخر بعد كل حساب للمدعي بذمة المدعي عليه الخ مسيبا عن قولهما تحاسبا قد علمت عدم صلاحيته مسيبا عنه وإذا لم تصح الدعوى بسبب كون مال الشركة أمانة لا يثبت في ذمة الشريك بلا موجب لثبوت لا المال المدفوع ولا المشتري به لا تصح الشهادة المترتبة عليها اذ لا بد للشهادة ولو قدر أنها مستقيمة من الدعوى الصحيحة اذ سمعها مني على صحة الدعوى وقد علمت عدم صحتها فان قلت انكاره التسلم من المدعي موجب للضمان والثبوت في الذمة قلت نعم لكن لم يجز فيه بخصوصه خصوصية شرعية وانصباب حكم عليه بعد دعواه ومنازعته فيه والدعوى التي انصب عليها الحكم مجرد تسليم المال بعد عقد الشركة والمطالبة به لا الضمان بسبب الانكار لأنه لم يلاحظ للمدعي

مطلب الامانة لا تجوز
المقاصصة بها ولا ينوب
قبضها عن قبض ثمن المبيع

ولا للشاهد ولا لغيرهما وهو الأصل في تأني الثبوت فيها ولم يقع الدعوى به ولا الشهادة عليه ولا انصب الحكم عليه وكيف يتأني ذلك ولم يكن هو المدعى وعلى تقدير الدعوى به فشهادة الشاهدين بان المدعى والمدعى عليه محاسبان محضورهما بتاريخ كذا على مال الشركة فكان آخر ما تأخر بعد كل حساب للمدعى بدمه المدعى عليه من مال الشركة أربع مائة قرش الخ غير مطابقة للدعوى مع كونها شهادة بالحكم وهو ليس لهما وانما لهما الاسباب كما شرح هذا مع أن تسعة أعشار المحضر أو أزيد حشوا لا حاجة اليه ومن صبح اصبعه في الفقه ظهر له خله كخلق الصبح والله أعلم (سئل) في محضر صورته ادعى فلان أصالة عن نفسه وولاية عن ابني ابنه الصغيرين على رجل أنه قتل أباهما الذي هو ابنه عمدا فانكر فبرهن الاب على ما ادعى فكتب القاضي أنه عرفه أنه يلزمه القصاص تعريفا شرعيا فهل يكون التعريف المذكور حكاية يمنع المخالف القائل بتأخير القصاص الى بلوغ الصغيرين عن الحكم بتأخير القود الى بلوغ الصغيرين وهل يكون القصاص مورا على فرائض الله تعالى حتى يكون للزوجة فيه حق فيشترط حضور الكل على طلب القصاص أم لا (أجاب) ما ذكر من التعريف ليس حكما لأن الحكم انشاء الزام أو اطلاق وعرفه في الفواكه البدرية أنه الإلزام في الظاهر على صفة مختصة بامر ظن لزومه في الواقع شرعا ثم قال وقولنا على صفة مختصة فصل احتريزه عن مطلق الإلزام اذ المعتبر هنا الإلزام بالصيغة الشرعية كالزمت وقضيت وحكمت وأنفذت عليك القضاء وفي معنى الحكم للطرأ بلسي بعد تقرير كلام كثير في الثبوت هل هو حكم أم لا فالقول بان الثبوت حكم في جميع الصور خطأ قطعاً هذا في قوله ثبت عندي فكيف اذا كتب فعرفه أنه يلزمه على ذلك القصاص وكل أحد يعرف أن قاتل النفس المعصومة عمداً بغير حق يقتل يكون حكماً والمسئلة في خلاف في قتله قبل بلوغ الصغيرين فأصحابنا يقولون يقتل ولا ينتظر بلوغ الصغيرين والشافعي يقول ينتظر بلوغهم كما حكاه الزياهي فلو حكم بتأخير مشافعي لا يمنع التعريف من نفاذ حكمه لأنه ليس من صيغ الحكم في شيء من ذلك فلم يقع فيه بخصوصه حكم يمنع المخالف والمقرر أن القصاص يجري على فرائض الله تعالى فتستحق الزوجة فيه والأثم كسائر أمواله ولا بد من اجتماع الكل في طلب القصاص فلم ينعفو البعض فيسقط القصاص وينقلب نصيب الباقي مالا ويحرم التعرض للقاتل بالقتل بذلك لسقوطه بعفو العاقل قل نصيبه أو أكثر والحاصل أن التعريف ليس حكماً وان القصاص يجري على فرائض الله تعالى فكل من له نصيب من الارث في ماله فله مثله في قصاصه ولما كان لا يجزأ يسقط بعفو أحدهم فلا بد من حضورهم جميعاً حتى الزوجة لأجل استيفاء القصاص وكان الواجب السؤال عن الشهود وذكيتهم لاسيما في القصاص فإنه باجتماع علماءنا واجب والحاصل أن احتياط العلماء في الحدود والقصاص مشهور وفي غالب الكتب مسطور والله أعلم (سئل) في محضر ورد عليه من دمشق الشام صورته منع محمد افندي ابن أحمد الحنفى ابراهيم ابن يحيى الوكيل عن عمر بن احمد الناظر على وقف جده محمد ابن صاحب القانون المستحق لريعه مع من يشركه الثابت توكيله عنه في ذلك والحاج ناصر بن شمس الدين الوكيل عن زوجته فاطمة بنت محمد الثابت توكيله عنها في ذلك وفي غيره بموجب حجة سابقة وموكليهما وجهة الوقف المرقوم من معارضة جهة وقف شهاب الدين بن الناصري المستقر تحت نظراً أحمد افندي ابن محمد واستحقاقه في ريعه مع من يشركه في جميع الجنيحة السكائنة بأراضي مقرى الحدود بكذا وكذا لخر يانها في وقف شهاب الدين المرقوم الشاهد له بذلك كتاب الوقف المؤرخ المتصل بالتنفيذ على

مطلب محضر في دعوى
قتيل

مطلب القصاص يجري
على فرائض الله والاحتياط
واجب فيه

العادة وأبقى الجنيته بمحدودها في جهة الوقف المرقوم ويمكن أحد الناظر المزبور من التصرف
 فيه بالجهة وقف جده أو وقع ذلك على وجه الوكيلين المذكورين بالتماس من وكيل أحد الناظر
 المدعى مصطفى جلبي وفي المحضر المذكور دعوى الوكيلين المذكورين على مصطفى الوكيل
 المزبور بأن محمد بن محمود فلاح الجنيتهين أزال الفاصل بينهما وضمهما بغير طريق شرعي وأن باب
 أحدهما موجود وهو الآن مسدود وأن أحد أفندي الناظر الذي هو موكل مصطفى جلبي
 يعارض الموكلين المذكورين ويقول إن الباب المسدود الذي هو الآن موجود بجنيته جرباش
 وإن حدها شرقاً بجنيته الشاردية كما هو معين في الوقفية المبرزة للحاكم الموماليه فأبرز إبراهيم
 أيضاً كتاب الوقف الموكل فيه من السجل فوجد فيه الحد الشرقي بجنيته الشاردية والباب
 المتنازع فيه من جهة الشمال وكتاب الوقف يشهد بمحد الشاردية من الجانب الغربي بجنيته
 جرباش ومن الشمال الطريق وطال النزاع بينهما والتمس كل منهما من الحاكم أن يعين من جهته
 للكشف من يعتمد عليه فعين شعبان أفندي فتوجه ومعه جماعة من المسلمين فوجد بجنيته
 جرباش مشتملة على أرض منخفضة قبليّة وأرض عالية شمالية ووجد بجنيته الشاردية أرض
 منخفضة وشمالية أرض وهي في علو من الجانب الغربي ووجد كذا وكذا فطلب الكشف
 البينة من المتداعين المذكورين بالحد الفاصل وبالباب المتنازع فيه فحضر إبراهيم بن فلان
 والحرمة فلانة بنت فلان وأختها فلانة وشهدوا بأن الباب الموجود الآن بجنيته جرباش وإن
 الحد المتنازع فيه الذي هو شرق جنيته جرباش غربي بجنيته الشاردية كان حداً فاصلاً بين
 الجنيتهين بالقرب من الأصول التوت الشاميات الموجودة يومئذ وأزيل وأن باب الجنيته
 الشاردية أزيل من مدة مديدة لكونه هدم في وقت السيل ثم وقف الحاكم على رأس المكان الذي
 كان به الجدار من الجانب القبلي فوجد كوماً من التراب فأخبره إبراهيم بن عثمان بأنه تراب الجدار
 المزبور كان فاصلاً وأنه عرف وترك في محله وعاد الحاكم الكشف وأخبر الحاكم الموماليه
 أخباراً شرعية وحضر لدى الحاكم الموماليه الحاج سري الدين بن إبراهيم البعلبي وشهد على
 وجههما بالحد الفاصل بين الجنيتهين بالجدار الذي كان بالمجلس بالقرب من الأصول التوت
 الشاميات وأن الباب المسدود بجنيته جرباش وأن باب الشاردية أزاله السيل من قديم الزمان
 شهادة شرعية مقبولة فذلك منعهم من معارضة جهة وقف جرباش وأبقى ذلك بيد الناظر ويمكنه
 من التصرف فيه كما ذكر أعلاه فهل هذا المحضر صحيح معتمد عليه شرعاً أم لا (أجاب) هذا
 المحضر فيه خلل من وجوه متعددة منها أنه لم يذكر فيه الخارج من ذي اليد وذلك لأبدمنه
 كما صرح به في الأشهاد والنظائر فراجعاً ان شككت ومنها قوله فيه الثابت بوجوب حجة سابقة
 والحجة في كلامه كإغذيه رقوم وبمثله الحجة لا تقوم ومثله قوله الشاهد بذلك كتاب الوقف
 المؤرخ المتصل التنفيذ على العادة وكتاب الوقف خط في كإغذيه قد نصوا على أن الخط لا يعمل به
 فلا يعمل بمكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضية الماضية لأن القاضي لا يقضي إلا بالحجة
 وهي البينة أو الأقرار أو النكول وأنت على يقين أنه إذا لم يعلم ذو اليد من الخارج فالقاضي
 لا يدرى المدعى من المدعى عليه وإذا لم يعلم ذلك لا يدرى البينة على من منها ودعوى الوقفين
 كدعوى المالكين كما صرح به في جامع الفصولين وغيره وصرح في البحر في مواضع متعددة أنه
 لا يعمل بالتنافيذ الواقعة في زمانها لعدم استيفائها للشرائط الحكمية وهي كونها حادثة وقع
 فيها نزاع من خصم على خصم واستوفيت أطرافها الست التي نص عليها ابن الغرس في الفتاوى

البدرية بقوله

أطراف كل قضية حكمية * ست يلوح بعدها التحقيق
حكمهم ومحكوم به وله ومحم * ككوم عليه وحكم وطريق

ومنها دعوى الوكيلين على مصطفى بأن محمد بن محمود فلاح الجنيستين أزال الفاصل وضهما بغير
طريق شرعي وإن باب احداهما موجود وهو إلا أن مسدود وإن أحدا فندى الناظر الذي هو
الموكل يعارض الموكلين فليت شعري هل هو خارج حتى يعارض الموكلين فإن كان كذلك فكيف
يصح قوله في آخره وأبقى ذلك بيد الناظر وإن كان ذايد كيف يصح قوله يعارض الموكلين فهو
صادر عن غير تعقل ومن جنس الوجه الثاني قوله فيه وأبرز إبراهيم أيضا كتاب الوقف من السجل
فوجد فيه كذا وكذا وليس الموجود فيه سوى خط في ورق ليس من حجج الشرع في شيء ومنها قوله
فطلب الكشف البينة والمأمور بالكشف ليس له طلب البينة لأنهم اللعالم ولا يصح الحكم منه
ومنها قوله فحضر إبراهيم والحرمة فلانة وأختها فلانة وشهدوا بان الباب الموجود إلا أن بجنيستة
جرباش هذا بالهذيان أشبه إذا المدعى كونه وقف فلان على الجهة القلانية لا كون الباب للجنيستة
كما لا يخفى وهذه اللام لا تصح أن تكون للملك ولا وقف وإن كانت للاختصاص فهو غير المدعى
ومثله قوله وإن الحد المتنازع فيه الذي هو شرقي جنيستة جرباش شرقي جنيستة الشاردية كان حدا
فاصلا بين الجنيستين بالقرب من الأصول إلى آخره انتهى شهادة بأنه حد فاصل فلا إثبات فيه
ولا نفي للمدعى هذا مع كون القرب مجهول المقدار وقوله وإن باب الجنيستة الشاردية أزيل شهادة
بإزالته لا بشيء مما يدعيه المدعى وقوله ثم وقف الحاكم المذكور الظاهر أن مراده به الكشف
المذكور بدلالة قوله بعده وعاد الحاكم الكشف أخبر الحاكم الموما إليه في وجه المدعين
المذكورين أخبارا شرعية حكاية حال لا تتعلق بالمدعى بحال وقوله وحضر بين يدي الحاكم الحاج
سري الدين بن إبراهيم وشهد على وجههما بأن الحد الفاصل بين الجنيستين الحد الذي كان
بالجلس بالقرب من الأصول وإن الباب المسدود لجنيستة جرباش وإن باب الشاردية أزاله السبيل
من قديم الزمان شهادة شرعية ليست كذلك إذ لا تتعلق لها بالمتنازع فيه وهو كونه جاريا في وقف
فلان بن فلان على الجهة القلانية بل شهادة بأنه الفاصل بين الجنيستين فهي أجنبية عن المتنازع
فيه كما لا يخفى على فقيه إلى غير ذلك من وجوه الخلل التي هي أظهر من أن تذكر وما أرى هذا المحضر
الأمحضر هذيان من غير تعقل على اللسان والله أعلم

(كتاب الشهادات) *

(سئل) فيما إذا شهد الشهود على رجل بالجرح المجرد هل تقبل منهم على سبيل الشهادة
الشرعية أم لا تقبل (اجاب) لا تقبل منهم على سبيل الشهادة الشرعية كما أفق به شيخ الاسلام
أبو السعود العمادى رحمه الله تعالى وأنعم بما أفق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع دابة
وسلمها للمشتري ثم ادعاها انسان وشهد له البائع وقال بعت مالا أملاك وهي لهذا المدعى هل تقبل
شهادته والحال هذه أم لا (اجاب) لا تقبل شهادة البائع بكون المبيع ملك المدعى كما في
البرازية والخانية وغيرهما فلا يلتفت إلى قوله بعت مالا أملاك وعلى مدعى الدابة البينة والله أعلم
(سئل) في الشاهد الفرد هل يقوم به حق أم لا وهل يشترط في قبول الشهادة عدالة الشاهد
أم لا وهل يجب على القاضي السؤال عن عدالته سرا وعلانية طعن الخصم أم لا (اجاب)

مطلب كتاب الشهادات
مطلب الشهادة على الجرح
المجرد لا تقبل
مطلب شهادة البائع أنه باع
مالا يملك غير مقبولة وعلى
المدعى البينة
مطلب شهادة الفرد كعدم
وإن تم النصاب يسأل القاضي
عن عدالته سرا وعلانية طعن
الخصم أو لم يطعن

شهادة الواحد كالعدم وإذا تم نصاب الشهادة فلا بد من العدالة ولا يقتصر الحال كما على ظاهر عدالة المسلم بل لابد أن يسأل عنها سرا وعلائية في جميع الحقوق وسائر الحوادث طعن الخصم أو لم يطعن على ما عليه الفتوى لأن الزمان زمان الفساد والله أعلم (سئل) في شهادة الشريك شركة ملك لشريكه هل تجوز حيث كان المدعى ليس فيه شركة للشاهد ولم تجز الشهادة نفعا للشريك الشاهد أم لا (أجاب) إنما الممنوع شهادة الشريك لشريكه المفاوض وكذا شريك العنان والملك إذا كان المشهود به مشتركا وأما إذا لم تقع في المشترك فهي مقبولة كما هو مقيد في المتون والشروح والفتاوى والله أعلم (سئل) في شهادة وقعت مخالفة للدعوى ثم أعيدت الدعوى والشهادة على وفقها هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل قال في البحر والبرازية لو وقعت المخالفة بين الدعوى والشهادة ثم أعادوا الدعوى والشهادة واتفقتا تقبل والله أعلم (سئل) في رجل من أعوانحكام سياسة زمانا هل تقبل شهادته أم لا لكونه لا يتوقف عن الحرام ولا يلبى من أين اكتسب المال (أجاب) لا تقبل شهادته والحال هذه والله أعلم (سئل) في شهادة مشايخ البلاد هل تقبل أم لا (أجاب) لا تقبل وقد صرح في البحر عازيا لفتح القدير أن شهادتهم وشهادة المعرفين في الممالك والعرفاء في جميع الأصناف وضمن الجهات لا تقبل (وأقول) لا شك أنهم فسقة مردودون الشهادة لما يشاهد ويرى من أحوالهم مما لا يكاد يوصف والله أعلم (سئل) في شهادة مشايخ القرى وجباة المحلات والعرفاء هل هي مقبولة أم لا (أجاب) هي غير مقبولة كما صرح به في البحر نقلا عن فتح القدير والله أعلم (سئل) في شهادة الدرور على المسلمين (أجاب) لا تقبل إذ هم كفار بلا انكار وقد أفتى بعض العلماء العالمين بأحوالهم بأنه لا تحل ذبائحهم ولا منأحتهم كالجوس بل هم شر منهم أن صرح ما نقل عنهم والله أعلم (سئل) في رجل تزوج بنت بالغه من وليها وعقد عليها عقدا شرعيا ودفع صداقها بتمامه فلما أراد الدخول بها ادعى رجل اسمه صالح بأنه عقد على البنت المذكورة عقدا قبل هذا وأقام بينة وكتب بذلك حجة لدى قاضي الرملة والبينة المذكورة رجعت عن شهادتها من غير إكراه بمحضرة جمع من المسلمين وقالوا صريحا أن بنينا في شهادتنا فهل حيث رجعوا عن الشهادة وظهر كذبهم تكون المرأة للرجل الذي عقد عليها ودفع الصداق وينقض الحكم لأنه لم يصادف محلا أم كيف الحال (أجاب) لا ينقض حكم الحاكم برجوع الشهود ويلزمهم التعزير والجزاء عليهم في اليوم المشهود وشرط الرجوع عن الشهادة الذي تترتب عليه أحكام الرجوع أن يكون عند قاض فلا اعتبار به عند غيره ولو كان الغير شرطيا والتعزير لازم لهم على كل حال لا رتبة كما بهم المعصية وهي موجبة للتعزير ولا ضمان على الزوج المشهود له لعدم سريان رجوعهما عليه والله أعلم (سئل) في شاهدي طلاق ثلاث آخر شهادتهما إلى مدة تبلغ اثنين وخمسين يوما ولا عذر بهما مع مشاهدتهما للزوجين وهما يجتمعان اجتماع الأزواج هل يفسقان بتأخير الشهادة وترد شهادتهما أم لا (أجاب) نعم يفسقان بتأخير الشهادة وترد شهادتهما والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما إذا طابت الشهود للشهادة في مكان بعيد مسافة يومين واحتج إلى الركوب فأدى المدعى للشاهدين أجره دأبهم ما هل تسقط شهادتهما بذلك أم لا (أجاب) لا تسقط شهادتهما بذلك كما جزم به في الملتقط والله أعلم (سئل) في حاكورة مشتملة على غراس زيتون وغيره مشتركة بين جماعة شركة ملك أرضا وغراسا ادعى أحد الشركاء على الشركاء الحاضرين والغائبين أن أرض الحاكورة وقف وأتى بشاهدين أحدهما أعمى

مطلب شهادة الشريك
المفاوض غير مقبولة وكذا
شهادة شريك العنان والملك
أن كان المشهود به مشتركا
مطلب الشهادة المخالفة
للدعوى لا تقبل إلا إذا أعيدت
الدعوى ووافقت بالشهادة
مطلب أعوانحكام السياسة
لا تقبل شهادتهم
مطلب شهادة مشايخ البلاد
وضمن الجهات والعرفاء
لا تقبل
مطلب كالذي قبله
مطلب شهادة الدرور لا تقبل
ولا تحل ذبائحهم ولا
منأحتهم كالجوس
مطلب في رجل تزوج
بنت فادعى آخر أنه تزوجها
قبله وأثبت ذلك وحكم
الحاكم فرجع الشهود
لا ينقض الحكم
مطلب إذا رجع الشهود
يعزرون وشرط صحته أن
يكون لدى قاض
مطلب في شاهدي طلاق
ثلاث آخر شهادتهما إلى
مطلب إذا أركب المدعى
الشهود لبعده المسافة لا يبطل
شهادتهما بذلك
مطلب شهادة الأعمى غير
مقبولة ولو فيما ثبت بالتسامع

يشهد على الحاضرين والغائبين بأنها وقف هل تقبل هذه الشهادة على الحاضرين والغائبين
 أم على الحاضرين فقط أم لا (أجاب) لا تقبل لأعلى الحاضرين ولا على الغائبين أما على
 الغائبين فظاهر لأن في شركة الاملاك لا ينتصب أحد خصما عن الآخر وأما على الحاضرين
 فلا ن شهادته لا على لا تقبل مطلقا ودخل تحتها ما كان طريقته السماع كما صرح به في تنوير
 الابصار وغيره والله أعلم (سئل) في شهادة الأعمى والقروى وأرباب الصناعات الدنية كالزبال
 والحائث والقنواقي والاعرابي إذا كان عدلا هل تقبل شهادته حيث كان عدلا ولو كان المشهود
 عليه طالب علم أم لا (أجاب) نعم تقبل شهادته حيث كان عدلا ولو على طالب العلم قال في البحر
 في شرح قوله أو يبول وليس منها أي ليس من الأشياء التي تجل بالمروءة فتسقط بها العدالة
 الصناعة الدنية كالقنواقي والزبال والحائث فان الصحيح قبول شهادته إذا كان عدلا ومثله
 النحاسون والدلالون والعامية على قبول شهادة الاعرابي والقروى إذا كان عدلا انتهى فان
 العبرة للعدالة وهذا الذي يجب أن يعول عليه ويفتي به فأن ترى كثيرا من أرباب الصناعات الدنية
 عندهم من الدين والتقوى ما ليس عند كثير من أرباب الوجاهة وأصحاب المناصب وذوى المراتب
 قال الله تعالى إن أكرمكم عند الله أتقاكم والله أعلم (سئل) في جماعة شهدوا على خمسة نفر من
 طائفة بينهم وبين الشهود تعصب ظاهر بأنهم أثاروا فتنة ذهب فيها أنفوس وانهم سلموا حرم
 سيدنا الخليل عليه الصلاة والسلام للاشقياء وضربوا فيه بالبارود وانهم قاتلوا صوباشي المدينة
 وأن قصدهم يجمعون العصاة ويجمعون المدينة هل تقبل شهادتهم أم لا (أجاب) لا تقبل
 هذه الشهادة أذ قبولها ينشئ على الدعوى الصحيحة وأين هي هنا وعلى تقديره فالتعصب موجب
 لردّها وعدم سماعها ففي الخلاصة والبرازية من أدب القاضي أصل الشهادة لا تقبل عند
 التعصب فالجرح أولى وفي البحر من الشهادات وعلى هذا كل متعصب لا تقبل شهادته وفي معين
 الحكم من موانع قبول الشهادة قال ومنه العصبية وهو أن يغض الرجل الرجل لأنه من بني
 فلان أو من قبيلة كذا أو الوجه في ذلك ظاهر وهو ارتكاب المحرم في الحديث ليس منّا من دعا
 إلى عصبية أو قاتل عصبية وهو موجب للفسق ولا شهادة لتركبه والله أعلم (سئل) في رجل
 ادعى على آخر ثلاثة وعشرين قرشا وثلاث قرش فأنكر المدعى عليه فأبى بشاهدين شهد أحدهما
 بثلاثة وثلاثين قرشا وشهد الآخر بثلاثة وعشرين قرشا هل تقبل شهادتهما مع المخالفة
 المذكورة أم لا لاسماع اطلاق المدعى والشاهدين القروى مع تنوعها (أجاب) لا تقبل
 والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا شهد شاهد على ظالم لا آخر بأخذ ماله وشهد المشهود
 له لشاهده بماله هل تقبل شهادته وإن كانا من قرية واحدة أو محلة واحدة كما تقبل شهادة بعض
 قافلة لبعض على قطاع الطريق أم لا (أجاب) نعم تقبل شهادته ولا يمنع من ذلك شهادة
 الآخر له أو لا باتفاق العلماء قد ترادف المتون والشروح والفتاوى على ذلك قال في الهداية
 وإذا شهد رجلان لرجلين على ميت بدين ألف درهم وشهد الآخران للآخرين بمثل ذلك جازت
 شهادتهما ومثله في دين الكنز ومثله في البحر قال غالب الشراح في مسئلة المتون في طرف الدليل
 والزام المخالف في دين الميت فصار كما إذا شهد الفريقان في حال حياته وفي طرف المخالف الآخر
 بخلاف الشهادة في حال الحياة لأن الدين في ذمة الحي لبقاء ذمته لا في ماله فلا تحقق الشركة وقد
 اتفق الامام وصاحباه على جواز ذلك في الحي ومثلهما دعوى على الحي فوجب قبولها والله
 أعلم (سئل) في دار بيد آخر بالسكنى وبيد آخر مفتاح بيت منها هل تكون اليد لساكن أم

مطلب شهادة القروى
والأعمى وأرباب الصناعات
الدنية مقبولة حيث كانوا
عدولا

مطلب شهادة المتعصب
غير مقبولة

مطلب إذا وافق أحد
الشاهدين وخالف الآخر
لا تقبل عليه
مطلب شهادة رجل لا آخر
شهادة بمثل تلك مقبولة

مطلب اليد لساكن الدار
لأن بيده مفتاح بيت منها
ولا يثبت الملك له بالشهادة
أنه ذو يد لتنوعها

للذي بيده مفتاح بيت منها وهل ثبت الملك لمن بيده المفتاح في البيت اذا شهد له شاهدان بوضع اليد عليه أم لا (أجاب) يدلن له السكنى لمن بيده مفتاح بيت منها ولا يثبت الملك في البيت بشهادة شاهدين بأنه ذويد عليه اذ ليس من لازم وضع اليد الملك لانها متنوعة يد استعارة ويد استيداع ويد استئجار ويد اذرتان ويد غصب ويد ملك وغير ذلك فلا يحكم القاضي بالشهادة بمجرد وضع اليد والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر أنه تعدى على مهرته الفلانية وأدخلها في داره بلا اذنه وخرج على فرسه للطاحونة فتبعها المهررة فأدخلها للطاحونة فوقع في الشاغر وهلك وأقام بينة باقراره بذلك هل تسمع ويضمن أم لا (أجاب) نعم تسمع ويضمن أما الضمان فقد صرحوا بأن من أخذ جارية غيره فتبعه بحش فأكله الذئب ان ساقه أو تعرض له بشئ ضمن والا لا وهذا قد تعرض لها بالادخال في الموضوعين فتقرر عليه الضمان وأما قبول البينة فقد صرح في جامع الفصولين وكثير من الكتب بأنه لو ادعى الغصب فشهدا على اقراره به تقبل والله أعلم (سئل) فيما اذا شهد ابن الموكلة أن أمه وكنت هذا في قبض حقوقها من فلان وفي خصوصته هل تقبل شهادته أم لا (أجاب) لا تقبل شهادته كما صرح به البرازي وغيره والله أعلم (سئل) في شهادة اليهود على النصراني وعكسه هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل كما صرح به غير واحد من علماءنا والله أعلم (سئل) في شهادة الزور التي عدلت الاشرار بالله تعالى بنصر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال أيها الناس عدلت شهادة الزور الاشرار بالله تعالى تاليا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور وقد صرحوا بأنها لا تثبت بالبينة معملين بأنها من باب النفي واقرار الشاهد على نفسه بأنه شهد زورا من أنذر ما يكون واضرار للناس بها عظيم فيلزم سد باب اثباتها وتجرى العوام الذين هم كالانعام عليها فيتضرع عباد الله تعالى بها فهل لها طريق غير الاقرار والله تعالى ان تشفوا الغليل بما يؤدي الى حسم مادة التزوير وانكم الاجر الوافر الغزير من الله العليم الخبير (أجاب) صرح الزيلعي رحمه الله تعالى في شرح الكنز بأنه اذا أقام المقضي عليه البينة أنهم مارجعوا عند قاض آخر غير الذي كان قضي بالحق تتبل بينته لانه ادعى رجوعا صححا واذكر قبله ان ركن الرجوع أن يقول رجعت عما شهدت به أو شهدت بزور فيما شهدت بشرطه أن يكون في مجلس التناهي فبسه ظهر أنه اذا أقام البينة عند القاضي بأنها قالا عند قاض آخر شهدنا بزور وقد رجعنا اليه بذلك وطلب موجه من الضمان والتعزير تقبل بينته ويقضى عليه بموجبه كما هو سريح كلام الزيلعي وهو طريق الى اثباتها بالبينة لكنه راجع الى اقرار الشاهد اذا الثابت بالبينة كالثابت عما نافك كان القاضي بهذه البينة عاين اقرارهما بشهادة الزور فافهم ذلك والله أعلم (سئل) في رجل باع حصاة في فرس مشتركة لرجل وسلمها له هل يضمن بتسليمها له أم لا وهل اذا أنكر ورثته البائع البيع والتسليم وشهدت شهودا بالبيع والتسليم يكفي في وجوب الضمان أم لا وهل تكلف الشهود الى بيان لون الدابة واسم المشتري أم لا يكتفون وهل اذا سألهم القاضي عن لونها فقالوا لا ندري لونها ترد شهادتهم بذلك أم لا (أجاب) نعم يضمن الشريك بالبيع والتسليم للمشتري حيث سلم بغير اذن الشريك ولا تكلف الشهود لبيان لون الدابة ولا لاسم المشتري لعدم الحاجة الى ذلك اذ لا دخل لذلك فيما يتعلق بالضمان ولا ترد شهادة الشهود اذا قالوا لا نعرف لون الدابة ففي جامع الفصولين القاضي لوسال الشهود قبل الدعوى عن لون الدابة فقالوا كذا ثم عند الدعوى شهدوا بخلاف ذلك اللون تقبل لانه سأل عما لا يكلف الشاهد بيانه فاستوى ذكره وتركه وتخرج

مطلب أدخل مهرته الغير داره وطاحوته فهل كفت في الشاغر تسمع البينة على اقراره بذلك ويضمن

مطلب الشهادة على الاقرار بالغصب مقبولة

مطلب شهادة ابن الموكلة أن أمه وكنت فلانا بقبض حقوقها من فلان وخصوصته لا تقبل

مطلب شهادة اليهود على النصراني وبالعكس مقبولة
مطلب في اثبات شهادة الزور

مطلب اذا أقام بينة أن الشاهدين قالا عند قاض آخر رجعنا عن شهادتنا أو شهدنا بزور تقبل

مطلب لو باع حصاة من فرس وسلم لشريكه يكفي للضمان ولا يشترط لصحة الشهادة بيان لون الدابة

مطلب شهادة فرعين مع
أصل مقبولة الخ

منه مسائل كثيرة اه والله أعلم (سئل) فيما اذا شهد رجلان على شهادة رجل واحد في غير
حدود قود مع شاهد أصلي وأتيا بالشينات على أصلها هل للقاضي ان يحكم للمشهود له بالمشهود به
أم لا وهل يشترط في صحة أن يكون الشاهد الأصلي بعيدا عن محل الشهادة مدة السفر أم لا
(أجاب) مسئله الشهادة على الشهادة أفردت بباب مستقل في كتب الفقهاء ومخلص القول
فيها أنها تقبل فيما لا يسقط بالشبهة وأنهما على كل أصل فرعان ولو شهدوا حداً أصلي وآخران
فرعان على شهادة أصل غير جاز والشاهد أن يقول شهد على شهادتي اني أشهد أن الامر كذا
وكذا وأداء الفرع أن يقول أشهدان فلانا أشهدني على شهادته أن الامر كذا وكذا ولا شهادة
لفرع الا بموت أصله أو مرضه أو سفره هذا ما مشيت عليه متون المذهب وعن أبي يوسف ان كان
في مكان لو غدا الاداء الشهادة لا يستطيع أن يبيت في أهله صح الشهادا حياء لحقوق الناس
قالوا الاول أحسن وهو ظاهر الرواية كما في الحاوي والثاني أرفق وبه أخذ الفقيه أبو الليث وكثير
من المشايخ وقال خيرا لاسلام انه حسن وفي السراجية وعليه الفتوى كذا في البحر وغيره والله
تعالى أعلم (سئل) في صهرين تخاصما فدخل رجل أجني بينهما منتصر الا حداهما وضرب
الاخر تعديا ثم ان الصهر المنتصر له اشتكى المضروب الى القاضي وقال انه بصق في وجهه وأقام
الضارب وولده شاهدين له بما ادعى هل تقبل شهادتهما أم لا تقبل حيث بدت العداوة والبغضاء
والتعصب منهما عليه وهل ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل يا رسول الله ما كبر الكائن فقال
الشرك بالله وعقوق الوالدين وكان متكئا فجلس وقال ألا وشهادة الزور حتى قال السائل ليتني لم
أسأل (أجاب) لا تقبل شهادة من ظهرت منه هذه الامور لفسقه بها الا لا يؤمن عليه من شهادة
الزور وهذا ظاهر وفي غالب كتب الفقه مقرر مشهور وأما الحديث فقال البخاري في صحيحه حدثنا
مسدد حدثنا بشر بن الفضل حدثنا الجري عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه رضي الله عنه
قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ألا أنبئكم بأ كبر الكائن ثلاثا قالوا بلى يا رسول الله قال الاشرار
بالله وعقوق الوالدين وجلس وكان متكئا فقال ألا وقول الزور قال فما زال يكررها حتى قلنا ليته
سكت وقال النووي في اذكاره وروينا في صحيح البخاري ومسلم عن أبي بكرة نفع بن الحرث
رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا أنبئكم بأ كبر الكائن ثلاثا قلنا
بلى يا رسول الله قال الاشرار بالله وعقوق الوالدين وكان متكئا فجلس فقال ألا وقول الزور
وشهادة الزور فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت وفي الترغيب والترهيب للمنفذ رضي الله
تعالى وعن جرير بن قاتك رضي الله تعالى عنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة
الصبح فلما انصرف قام قائما فقال عدات شهادة الزور الاشرار بالله تعالى ثلاث مرات
ثم قرأ فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور خفاء الله غير مشركين به رواه
أبو داود واللفظ له والترمذي وابن ماجه ورواه الطبراني في الكبير موقوفا على ابن مسعود
بأسناد حسن ثم قال وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان تزول قدم شاهد الزور حتى يوجب الله له النار رواه ابن ماجه والحاكم وقال صحيح الاسناد
ورواه الطبراني في الاوسط واللفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الطير لتضرب
بمناقيرها وتحرك أذنابها من هول يوم القيامة وما يتكلم به شاهد الزور ولا تفارق قدماه على
الارض حتى يقذف به في النار والاحاديث الواردة في قبح شهادة الزور وشقاوة مرتكبها
كثيرة وكلام العلماء في ذلك قاطع لوتين الهاجين عليها الغير مباليين بغضب رب العالمين

مطلب شهادة من بدت منه
العداوة غير مقبولة

مطلب في حديث شهادة
الزور

مطلب الشهادة بالوقف
بإعلان الواقف فيها خلاف
والصحيح أنه لا بد منه

مطلب في الشهادة بالتسامع
بالوقف

أعاذنا الله تعالى والمسلمين من غضبه آمين (سئل) في الشهادة بالوقف بإعلان واقفه هل تقبل أم لا وإذا قال الشهود سمعنا أنه وقف ولم يتلفظ بالشهادة هل يثبت الوقف بذلك أم لا (أجاب) أما الشهادة بالوقف بإعلان واقفه ففيها خلاف ذكره أكثر فقهاءنا قبل تقبل وقيل لا وقيل بالتفصيل إن قديما قبلت والآن لا قال في البرازية شهد وأنه وقف ولم يبينوا الواقف تقبل قال الإمام ظهير الدين هذا إذا كان الوقف قديما وقيل لا بد من بيان الواقف على كل حال وهو الصحيح اهـ وأما إذا قال الشهود سمعنا أنه وقف ولم يتلفظ بالشهادة فلا يثبت الوقف بذلك لأن علم فيه خلافا عند علماءنا والله أعلم (سئل) في جماعة شهدوا بوقف فأتين شهودا بالسماع لأن سمعنا من الثقات أن الحكر الفلاني وقف ومع ذلك لم يعينوا الجهة الموقوفة عليهم فهل تقبل هذه الشهادة والحالة هذه أم لا (أجاب) ليعلم أولا أن المسئلة الشهادة بالوقف بالتسامع أصلا وشروطا لم تذكر في ظاهر الرواية وإنما قاسها المشايخ على الموت كما في الخلاصة واختلف المشايخ فيها اختلافا يطول ذكره كما هو دأبهم في أغلب مسائل الوقف فنذكر شيئا مما رجحه من يعتبر ترجيحه قال في الخانية والخلاصة والبرازية لو قالوا شهدنا بذلك لأننا سمعنا من الناس لا تقبل شهادتهم وفي البحر في شرح قوله وإن فسر للقاضي أنه يشهد له بالتسامع لا الخ هذا هو الصحيح ثم قال ومعنى التفسير أن يقولوا شهدنا لأننا سمعنا من الناس وقد استثنى مسكين في شرحه الموت والوقف فتقبل فيه ما ولو فسر للقاضي أنه أخبره من يثق به واستثنى العماد في فصوله الوقف وهو مخالف لاطلاق الخانية والخلاصة والبرازية وكثير من الكتب وفي غاية البيان قال الشيخ الإمام ظهير الدين إذا لم يكن الوقف قديما لا بد من ذكر الواقف وإذا شهدوا على أن هذه الضيقة وقف ولم يذكروا الجهة لا تجوز ولا تقبل بل يشترط أن يقول وقف على كذا اهـ وفي البرازية شهد وأنه وقف ولم يبينوا الواقف تقبل قال الإمام ظهير الدين هذا إذا كان الوقف قديما وقيل لا بد من بيان الواقف على كل حال وهو الصحيح اهـ وفي جامع الفصولين لو ذكر الواقف لا المصرف تقبل لو قديما وبصرف إلى الفقراء وفيه لو صرح باسمه تقبل إذا شاهد ربعا يكون سنة عشرين سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فيتيقن القاضي أنه يشهد بسماع فإذا افرق بين سكوت وإفصاح بخلاف سائر ما تجوز فيه الشهادة بسماع اهـ وهو يميل إلى القول الفارق بين القديم وغيره والحاصل أن المسئلة وقع فيها اختلاف كثير وينبغي أن لا يعدل عن كلام قاضيخان الذي قدمناه في صدر الكلام والله أعلم (سئل) في الشهادة على الوقف بالتسامع هل يشترط في قبولها تقدم الوقف وما حد التقدم وهل يشترط أن يقول الشاهد سمعت من فلان وفلان سمع من فلان إلى أن يصل إلى من يشهد بالبت على الوقف أم يكفي قطعه بالشهادة بناء منه على ما شاء ثم رعبه من أخبار الثقات من غير بيان من سمع منهم (أجاب) أطلق أصحاب المتون في قبولها قال في الكنز ولا يشهد بعماله يعاينه إلا في النسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي وأصل الوقف ومثله في المختار وتنوير الأبصار وفي الهداية وأما الوقف فالصحيح أنه تقبل الشهادة بالتسامع في أصله دون شرائطه لأن أصله هو الذي يشترطه والكل من هؤلاء أطلق فعلم المتقدم وغيره فإن قيل عللوا ذلك ببطلان الشهود ووفاء الأوراق فكان هو المثبت للحكم قلنا انتفاءها لا ينفي الحكم بعلة غيرها كما صرح به أصحاب الأصول إن انتفاء العلة لا يوجب انتفاء الحكم عند تعددها وأما التقدم فقال أهل اللغة قدم الشيء بالضم قدما فهو قديم وتقدم مثله فهو ما بعده الناس قديما ولا يشترط أن يقول الشاهد سمعت من فلان وفلان سمع من فلان بل ربما نزلت الشهادة عند بعض العلماء وإن كان رده بعض

مطلب لا يشترط في الشهادة
على الوقف بالتسامع تقدم
الوقف ولا قول الشاهد
سمعت من فلان وفلان الخ

مطلب في الأشياء التي تقبل
الشهادة فيها بالتسامع

مطلب لو فستروا للقاضي
انهم يشهدون بالتسامع
لا تقبل شهادتهم

مطلب شهادة الفقيه الذي
يلقن المتناكحين مقبولة في
أصل النكاح وفي قدر
المسمى من المهر

مطلب ماتت عن زوج وابن
عمة شقيقة وابن عمة لام
فالباقي بعد فرض الزوج
لابن العمة الشقيقة ولو
أقام كل من ورثة الزوج وابن
العمة بينة الخ

مطلب ادعى أحد الورثة
على آخر انك اشتريت هذا
الشيء من المورث في المرض
وادعى الآخر اني اشتريته
في الصحة وكل أقام بينة البينة
للمشتري في الصحة

طلب شهادة البائع للمشتري
لا تقبل

مطلب اذا ردت شهادة
الشاهد لعدم العدالة ليس
لمن ردها ولا لغيره ان يقبلها
بخلاف ما اذا ردت لغير ذلك
مطلب في الشهادة على
المخدرة وما فيها من الخلاف

المحققين كابن الهمام وقطعه بالشهادة كاف والله أعلم (سئل) في جماعة شهدوا شهادة بالسماع
وفسروا قائلين نشهد بالسماع لانا سمعنا من الناس ومع ذلك ظهر وتبين شرعاً تعصبهم في هذه
الشهادة وأنهم قصدوا بذلك ضرر رجل معلوم وايداعه فهل هذه الشهادة مقبولة أم لا وما يترتب
عليهم بسبب ما شرح (أجاب) هي غير مقبولة كما صرح به في الخاتمة والخلاصة والبرازية
وكثير من الكتب المعتمدة وهذا هو الموافق للقياس في أصل جواز الشهادة بالسماع من غير تفسير
قال غالب الشراح في شرح كلام المتون بعد قولهم ولا يشهد بما لم يعاينه الا في كذا وكذا
والقياس أن لا يجوز لان الشهادة لا تجوز الا بعلم على ما بينا من قبل ولا يتحقق العلم الا بالمشاهدة
والعيان والخبر المتواتر ولم يوجد فصار كالبيع والاجارة بل أولى ولهذا الوفسر للقاضي لا تقبل
فعلم من هذه العبارة أن عدم القبول عند التصريح بالسماع هو القياس والاستحسان الموافق
لما صرح به قاضيخان وكثير من المشايخ ولا ريب أنهم يعزرون وكيف لا وهم فيهم متعصبون
قصدوا به بضرر المشهود عليه والله أعلم (سئل) في شهادة الفقيه الذي يلقن الايجاب والقبول
للمتناكحين هل تقبل لاحدهما عند التجاحد في أصل النكاح أو في مقدار ماسمى من المهر أم لا
(أجاب) تقبل لان النكاح يتم بهما لا بتلقي الفقيه والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوج
وعن ابن عمة لاب وأم وابن عمة لام فهل بعد فرض الزوج يرث ابن العمة لام أم لا يرث ويكون
النصف الباقي من الميراث لابن العمة من الابوين وهل اذا ادعى ورثة زوج المرأة بعد موته أنها
خلقت ولدا وماتت وقامت بينة تشهد لهم بذلك وأقام ابن العمة بينة تشهد أن الولد مات قبل
وفاتها فأى من البينتين تسمع (أجاب) ابن العمة من الابوين أولى بالميراث من ابن العمة لام فقط
للقوة كما صرحوا به في أولاد النصف الرابع جميعاً وأما مسئلة أقامة البينتين المذكورتين فلا
شبهة في عدم العمل بهما لعدم دخول يوم الموت تحت القضاء وعلى القول بالدخول فهما
مردودتان لان احدهما كاذبة ييقن وليست احدهما بأولى من الاخرى واذا ردتا رجعا الى
ما هو ثابت ييقن وهو ارث ابن العمة من الابوين المتيقن موتها في حياته ولا يترك المحقق لاجل
الموهرم كما هو لمن صبغ أنامله في الفقه ظاهر معلوم والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت
وابن عم عصبة ادعى على البنت بيتاً أنه مخلف عنها وله نصفه ارثاً فادعت شراءه منها في الصحة وادعى
أنه في المرض وبرهنت على دعواها وحكم لها به ثم وجد بينة انه كان في المرض هل تسمع ويتقضى
الحكم السابق أم لا (أجاب) لا تسمع ولا يتقضى الحكم السابق لان بينة هي المقدمة لمخالفتها
الظاهر وهو ان الحادث يضاف الى أقرب أوقاته والبينة بينة من ثبت خلاف الظاهر والله أعلم
(سئل) في شهادة البائع للمشتري هل تقبل أم لا (أجاب) لا تقبل والله أعلم (سئل) فيما
لورد القاضي شهادة رجل ثم شهد عنده في تلك الواقعة هل يجوز له أو لقاض آخر قبول شهادته
في تلك الواقعة اذا زال سبب الرد عنه أم لا (أجاب) ان كان رده الشهادة لغير تهمة هي عدم
العدالة بل كان لعدم الموافقة أو لمعنى لا يوجب الخلل في عدالته باعتبار عدم الاتيان بما هو شرط
القبول من الالفاظ يجوز قبولها اذا أتى بما هو شرط وان كان تهمة في الدين أو لمروءة لا يجوز
قبولها ومن صرح بذلك استاذنا العلامة شيخ الاسلام الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوتي والله
أعلم (سئل) في مخدرة معتدة عن وفاة عريف بها من يجوز تعريفه بها شرعاً بحضرة شهود أقرت
باشياء من قبض مهرها من زوجها المتوفى ونحوه فهل اذا شهدت الشهود الحاضرون للتعريف
على فلاة بنت فلان من المشاهير الاعيان المعرف بها أنها أقرت بحضرتنا بكذا يجوز ذلك أم لا

(أجاب) قال علماؤنا في تحمل الشهادة على المتنبه أقوال بعضهم سهل ووسع في ذلك وقال يصح وإن لم تسفر عن وجهها عند التعريف وقال تعريف الواحد كاف كما في المزكي والمترجم والاشنان أحوط على الخلاف الذي عرف في تلك المسئلة وإلى هذا القول مال الشيخ خواهرزاده كذا نقله في التارخانية وبعضهم شرط فيه جماعة لا يتواطون على الكذب وهو قول الامام وبعضهم شرط رجلين أو رجلا واحداً قال في الحاوي وهو القول المعتمد عليه وقال بعضهم وعليه الفتوى وهذا كله بعد الموت أي موت المرأة المشهود عليها أما إذا كانت حية وأشار الشهود إليها وقالوا هذه نشهد عليها ونعرفها قبلت شهادتهما ولو قالوا تحملنا الشهادة على فلانة بنت فلان ولكن لا ندري هل هي هذه المدعى عليها بعينها أم لا صحت شهادتهم وكان على المدعى إقامة البينة أن هذه هي التي سمعها ونسبها كذا في التارخانية أيضاً وغيرها ومن قولها أما إذا كانت حية الخ يعلم الحكم في المسئلة المسؤول عنها وحاصله أن الشهود الذين يؤدون الشهادة عليها ان قالوا نعرفها قبلت ولا حاجة إلى شيء غيره وان قالوا لا نعرف انها فلانة بنت فلان التي تحملنا الشهادة عليها قبلت أيضاً لكن يحتاج المدعى إلى إقامة بينة انها تلك بعينها انظر إلى كتب الفتاوى يظهر لك ذلك والله أعلم (سئل) في العائلة الواحدة ما بين أخ وابن أخ وعم وابن عم ومنافع الاملاك بينهم متصلة ومساعدتهم لبعضهم في الدعاوى مشهورة هل تقبل شهادة بعضهم لبعض أم لا وهل إذا شهد المودعان للمودع في فرس الودعة أن فلاناجر حها فانت وهي يدهما تقبل شهادتهما أم لا (أجاب) لا تقبل كما صرح به في البحر في الاولى بقوله وفي خزانة الفتاوى إذا تخادم الشهود والمدعى عليه تقبل ان كانوا عدولا اهـ وينبغي جملة على ما إذا لم يساعدوا المدعى في الخصومة أولم يكثر ذلك منهم توفيقا اهـ كلامه وفي الثانية بقوله ولا تقبل شهادة المودع والمستعير والمستاجر للمدعى قبل الرد اهـ وهذه شهادة له قبل الرد وقد صرحوا بأن شهادة الاجير والتلميذ لاستاذة لا تقبل وفسره أي التلميذ في الخلاصة بالذي يأكل مع عياله في بيته وليس له أجرة خاصة وأما الاجير فان كان خالصا لم تقبل والا قبلت ومنه يعلم حكم من كان معه في عائلة واحدة من أخ ونحوه بالاولى والله أعلم (سئل) فيما لو ادعى بمبلغ معلوم وشهدت البينة بأنه دفع للمدعى عليه صرة من الدراهم مجهولة العدد لا نعرف كم هي فهل يثبت المدعى بهذه الشهادة أم لا (أجاب) لا يثبت ذلك اجماعاً قطعا ولا يوهم خلافة ما في الخانية والخلاصة والبرازية وغيرها ادعى على ورثة ميت ما لا وأحضر شاهدين فشهدا أن المتوفى أخذ من هذا المدعى منديلا فيه دراهم ولم يعلم كم وزن الدراهم قالوا ان علم الشاهدان أنه كان في الصرة دراهم حرروها ثم يشهدون بمقدار ما يتيقن عندهم فيهم من الدراهم قالوا وينبغي أن يعلموا بمجودتهم الاحتمال أنها تكون مموهة فإذا علموا ذلك جازت شهادتهم انتهى لانه في حل الاقدام على الشهادة بالمقدار بعد يتيقن ما فيها من المقدار والجودة لا في قبول الشهادة بالمجهول والحكم بها فليتيقظ لذلك اذا لبد من العلم بالمحكوم به ليحكم به والله أعلم (سئل) في وقف حاصل كتابه الثابت بعد ذكر الموقوف انشاء الواقف المدعى حسن بن اسمعيل بن محمد بن خر بص وقفه هذا على نفسه وعلى زوجته فلانة بنت فلان ثم على اولادهم الذكور والاناث بينهم على الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على اولاد الذكور دون اولاد الاناث ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم أنسالهم الذكور ثم وثم ثم انحصر الوقف في شخص يدعى منصورا فتصرف فيه بالاستغلال مدة حياته متلقيا ذلك عن أبيه ثم مات منصور فادعى رجل بالوكالة عن والد له يسمى علوان على ابن منصور المذكور انحصر فيه بعد أبيه

مطلب في شهادة من كانوا في
عائلة واحدة بعضهم لبعض
مطلب الشهود إذا خاصموا
المدعى عليه تقبل شهادتهم
ان عدولا ما لم يساعدوا
المدعى في الخصومة

مطلب لا تسمع شهادة المودع
والمستعير والمستاجر قبل
الرد

مطلب شهادة التلميذ لاستاذة
غير مقبولة وكذا الاجير
وكذا من في عياله

مطلب ادعى بمبلغ معلوم
وأقام بينة يشهدون أنه
دفع للمدعى عليه صرة
لا يعلمون قدرها لا تقبل

مطلب في دفع ايهام ما وقع
في الفتاوى الخ

مطلب في رجل وقف على
نفسه واولاده الخ فادعى
رجل أنه من اولاد أب جد
الواقف وأقام بينة على ذلك
لا تسمع

قائل في دعواه ان أباه الموكل له من أولاد الذكور وانه يستحق نصف ربيع الموقوف المذكور فانكر المدعى عليه كون الموكل من أولاد الذكور فاقام المدعى شاهدين شهدا بأن الموكل المزبور ابن عطاء الله وعطاء الله من أولاد خريص من أولاد الذكور فلهذه الشهادة يثبت للموكل استحقاق نصف الربيع من ابن منصور وكون الموكل المذكور من ذكور أولاد حسن المشروط لهم الربيع أم لا يثبت لان شهادتهم ما قاصرة على أن الموكل الذي هو علوان بن عطاء الله وعطاء الله بن خريص وخريص ليس هو الواقف بل الواقف حسن الذي هو ابن ابن ابن خريص بخلاف ان يكون من ذرية أولاد خريص وأولاد أولاده فيكون من ذرية أخى الواقف أو من ذرية ابن أخى الواقف وعلى كل لا يستحق من ربيع الوقف شيئا فكيف يثبت بها استحقاق علوان المذكور وكونه من أولاد حسن الواقف الذي هو ابن خريص (اجاب) شهادة الشاهدين المذكورين لا يثبت بها استحقاق علوان في وقف حسن المذكور اذ لا يلزم من كونه من أولاد خريص ان يكون ابن ابن ابن حسن الواقف والشهادة في مثله انما يثبت بها استحقاق المدعى في وقف حسن اذ اجرت الى حسن لا الى جد حسن فلا يعمل بها ولا يقضى له بنصف ربيع الوقف مع من يتصل بحسن الواقف من غير تخلل انثى في نسبه فافهم والله أعلم (سئل) في امرأة اسمها غزال انتقلت بالوفاة عن زوج صغير اسم محمد وهى واضعة يدها على الكرم المحوز المحدود بمحدود أربعة الذي حده الغربي كرم خديجة بنت أخت جدة غزال المذكورة فوضع محمد والمحمد الصغير المذكور يده على ما خص ابنه منها بالارث الشرعى وهو النصف فعارضته خديجة المذكورة في ذلك وادعت لدى حاكم شرعى انه وقف من قبل جدتها الامها الواقفة وقد انحصر فيها بموت غزال المذكورة لموت جميع من شرط له الواقف استحقاقا من الأولاد وأولاد الأولاد وسواها وكتب بذلك محضر حاصله ادعى محمد بالولاية الشرعية على خديجة المذكورة بأنها تعارضه في هذا الكرم المحدود بالحدود الأربعة المذكورة وتدعيه وقفا من قبل جدتها الامها فلانة وسئلت البرهان على ذلك فحجرت فنعها الحاكم المذكور من المعارضة لعدم البينة وعدم مضى زيادة عن سنة ونصف سنة جددت خديجة المذكورة الدعوى في ذلك موكة زوجها فادعى على محمد الولي المذكور اكرافى حتم مدعاه الغربي كرم خليل بن عبد الله وهذا الحد شامل لما وضع محمد يده ولما لم يضع يده عليه وهو كرم المدعى عليها المذكور في الدعوى السابقة وكتب محضر بما حاصله أن هذا المحدود الشامل لهم اوضح المدعى عليه يده على نصفه وهو وقف كما شرح في الاولى وأتى بشاهدين شهدا بأنهم سمعوا سمعا عامسا قبيضا وأخبرهما الثقات وغيرهم عن لا يمكن تواطؤهم على الكذب أن هذا الكرم المحدود وقف فلانة جدة الموكلة وفيه حكم بصحة الوقف المزبور وان الخصم أحضر حجة لم يذكروا فيها مدعى ولا مدعى عليه حاصلها ثبت بشهادة فلان وفلان وفلان معرفة الحكر الفلاني وانهم سمعوا ممن يوثق به أنه وقف هل يمثل هذه الدعوى والشهادة يثبت الوقف أم لا يثبت لكونهم شهدوا بأنهم سمعوا أنه وقف ولم يشهدوا بأنه وقف لانهم سمعوا ولان كلام من دعوى الزوج وضع يد محمد على نصف المحدود في مدعاه والشهادة بذلك باطلة لكونه ادخل في دعواه ما لم يكن للمحمد عليه وضع يد اصلا وهو كرم الموكلة المحوز لجانب الغرب من الكرم المدعى وادعى وضع يده على نصفه وهو كذب يقر به المدعى اذا سئل عنه ولان المتنازع فيه كونه وقفا او ملكا وقد حكم القاضي بصحة الوقف وهو حكم في غير المتنازع فيه ولا شبهة لذى فهم أن دعوى اصل الوقف غير دعوى صحته (اجاب) لا يثبت الوقف بهذه الشهادة بلا شبهة باجماع علماءنا لانها ليست

مطلب في امرأة اسمها غزال
ماتت عن زوجها وهى
واضعة يدها على كرم ادعت
خديجة بنت أخت جدة غزال
أنه وقف الخ

مطلب في الفرق بين
الشهادة على الوقف بالسماع
والشهادة على السماع
بالوقف

مطلب في شهادة الاعمى في
النسب

مطلب في شهادة الاعمى غير
مقبولة وفيها كلام طويل
وتخلاف

مطلب لا يفتى بغير قول أبي
حنيفة وان صححه المشايخ

بشهادة على الوقف بالسماع وانما هي شهادة على السماع بالوقف والشهادة على الوقف بالسماع
أن يقول الشاهد أشهد به لاني سمعت من الناس أو بسبب أني سمعت من الناس ونحوه وفيه مع
ذلك خلاف فالمتون قاطبة قد أطلقت القول بان الشاهد اذا فسر أنه يشهد بالسماع لا يقبل
وبه صرح قاضيخان وكثير من علماءنا وعبارة قاضيخان ولو قالوا شهدنا بذلك لانا سمعنا من
الناس لا تقبل شهادتهم فكيف وعبارة الشاهدين على ما هو في المحضر أنهم شهدوا بانهم سمعوا
أنه وقف ولم يشهدوا بأنه وقف لأنهم سمعوا ولا قائل بأن هذه شهادة على الوقف بالسماع وهذا
الوجه كاف في رد المحضر المذكور فكيف وقد انضم اليه ظهور كذب المدعى بظهور عدم وضع
يد محمد المذكور على شطر الكرم الغربي بالكلية وكون الحكم انصب على غير المتنازع فيه وهو
أصل الوقف لاصحته ومثل ذلك لا يخفى على فقيه أسهر عينونه في طلب الفقه وكرع في صافي ورده
بجل فيه والله أعلم (سئل) في شهادة الاعمى في النسب هل هي مقبولة أم لا (اجاب)
اختار صاحب الخلاصة القبول وعزاه الى النصاب جازما به من غير حكاية خلاف كما نقله في البحر
ووجهه أن ما طريقه السماع غير مفتقر الى الرؤية وقد صرح العلامة يعقوب باشا في حاشيته
لشرح الوفاية لو قبل القاضي شهادة الاعمى يعني فيما ليس طريقه السماع الذي هو محل الكلام
وحكم بهايصح حكمه لانه مجتهد فيه حيث قال مالك تقبل شهادته مطلقا كالصير وصرح بهذا في
الكتب والله أعلم (سئل) في شهادة الاعمى وقول بعض أصحاب المتون انها جائزة عند أبي
يوسف هل هو على اطلاقه أم هو مقيد بما اذا تحملها بصيرا واذاها أعمى وبما يجري فيه التسامع
وهل الاقرار بما يجري فيه التسامع وهل للقاضي أن يحكم بصحة شهادته على الاقرار زاعما أنه قول
أبي يوسف مع أن السلطان نصره الله تعالى انما قلده القضاء ليحكم بأصح أقوال أبي حنيفة رحمه
الله تعالى لكون القضاء يتخصص بالحوادث والزمان والمكان والاشخاص أم لا (اجاب)
المذهب الصحيح المفتى به الذي مشى عليه أصحاب المتون الموضوع لنقل الصحيح من المذهب
الذي هو ظاهر الرواية أن شهادة الاعمى لا تصح مطلقا سواء كان بصيرا وقت التحمل وأعمى وقت
الاداء أو وقتها أو كان بصيرا وقتها وعمى قبل القضاء وسواء كان في طريقه السماع أو لا هذا
هو المذهب الذي لا يعدل عنه الى غيره وما سواه روايات خارجة عن ظاهر الرواية وما خرج عن
ظاهر الرواية فهو مرجوح عنه لما قررناه في الاصول من عدم امكان صدور قولين مختلفين
متساوين من مجتهد والمرجوح عنه لم يبق قول له كما ذكرناه وحيث علم أن القول هو الذي
تواردت عليه المتون فهو المعتمد المعمول به اذ صرحوا بأنه اذا تعارض ما في المتون والفتاوى
فالمعتمد ما في المتون وكذا يقدم ما في الشروح على ما في الفتاوى والمقرر أيضا عندنا أنه لا يفتى
ويعمل الا بقول الامام الاعظم ولا يعدل عنه الى قولهما أو قول أحدهما أو غيرهما الا لضرورة
كمسئلة المزارعة وان سرح المشايخ بأن الفتوى على قولهما لانه صاحب المذهب
والامام المقدم

اذا قالت حذام فصديقوها * فان القول ما قالت حذام

وأما قول بعض أصحاب المتون انها جائزة عند أبي يوسف فلا يقتضي ترجيح القول ولا يؤذن
بتصحيح انما هو حكاية قول أبي يوسف فقط وذلك كقوله في ملتقى البحر لا تقبل شهادة الاعمى
خلافا لابي يوسف فيما اذا تحملها بصيرا انتهى وبه يعلم أنه ليس على اطلاقه بل هو مقيد بما اذا
تحملها بصيرا وأما تقييده بما يجري فيه التسامع فهو قول زفر وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه

الله تعالى وقد علمت مر جوحيتها وعبارة بعض المتأخرين توهم أنه قول أبي يوسف رقيب في
الذخيرة أيضا قول أبي يوسف بما إذا كانت شهادته في الدين والعقار أما في المنقول فأجمع علمائنا
أنهم لا تقبل انتهى وقد اضطرب كلامهم فيما يجري فيه السماع ومع ذلك فنضرب في نحر
الاضطراب لانه في الرواية الخارجة عن ظاهر المذهب فلا يلتفت اليه ولولا الاطالة لذكرناه
فاذا تقرر هذا فلا يمتد قضاء القاضى بخلاف ما عينه له السلطان نصره الله تعالى لانه معزول
عنه فهو فيه رعية لان القضاء يخص وأما كون الاقرار مما لا يجري فيه التسامع فهو يديهي
والله أعلم (سئل) هل يصح أن يعرف بالمرأة غير محرمة أو زوجها وهل يصح من الاجنبي
لكونه جارا لها أم لا (أجاب) نعم يصح التعريف من غير المحرم والزوج ويصح من المرأة
والمحدود في القذف ومن أبيها وابنها وزوجها ومن لا تقبل شهادته لها سواء كانت الشهادة
لها أو عليها على الاصح لان التعريف ليس بشهادة حقيقة اذ لا يشترط فيه لفظ الشهادة لكونه
خبرا محضا والحاجة الى اخبار من يوثق بخبره والقول المعتمد في تعريفها أن يشهد على معرفتها
رجلان عدلان أو رجل وامرأتان ولم يقل أحد باشتراط كون المعرف محرما لها ولا جارا بل
يجوز من الاجانب والاقارب والجار وغير الجار ومتى عرفها الشاهد مطلقا حل له أن يعرف
بها ولا يلزمه بقوله أعرفها وأعرف بها محذور حل له انكاحها كابن العم والعمة وابن الخال
والخاله أو لم يحل كالم والخال بل يصح من الاب والابن كما سبق سواء كانت الشهادة عليها أو لها
على الاصح المتفق به وكل ذلك سترح به علمائنا كصاحب معين والحكام والظهيرية والبرازية
وجواهر الفتاوى وغيرها في كتاب القضاء والشهادة والله أعلم (سئل) في مدع أقام بينة على
ملك بجهة مطلقا وأراد المحكوم عليه الرجوع بالثمن على بائعه فاقام بائعه بينة على المنتج ودفع
المدعى هل يلزمه وشهوده تعزير أم لا (أجاب) لا يلزم المدعى ولا شهوده تعزير قال في البحر
لوردت شهادته لثمة أو لخالفه بين الشهادة والدعوى أو بين شهادتين لا يعزير فانا لا ندرى من
هو الكاذب منهم انشؤده أو الشاهدان أو أحدهما والله أعلم (سئل) في شهادة الراعى
اصحاب بقرة كانت في باقورته تسرق هل تقبل اذا انضم اليه آخر أم لا (أجاب) الراعى
كالمدع عند أبي حنيفة وشهادة المدع بالملك للمودع مقبولة فاذا تم نصاب الشهادة ووجدت
العدالة يحكم للمدعى بالمدعى والله أعلم (سئل) في شهادة العدو على عدوه بسبب الدنيا هل
تقبل أم لا تقبل (أجاب) لا تقبل شهادة العدو على عدوه بسبب الدنيا قال العلامة يعقوب
باشا في حاشيته على صدر الشريعة ولا يصح للقاضى أن يحكم بشهادته على من يعاديه لانه ليس
بجته فيه انتهى والله أعلم (سئل) في جماعة بينهم وبين شخص عداوة دينية وتعصب
ظاهر هل تقبل شهادتهم عليه بغيته أو حضرته أم لا (أجاب) لا تقبل شهادتهم عليه لثمة
مطلقا ولا على غيره حيث كانت فسقا لان الفسق لا يتجزأ وأما قولهم يسمع الاخبار بكونه
شريرا يضر الناس بسده ولسانه أى حيث كان المخبرون عدولا أو مستورين ولا عداوة بينه
وبينهم ولا تعصب أما اذا كان بينه وبينهم عداوة دينية وتعصب لا يوجب الفسق فرد شهادتهم
مخصوص به قال في البحر الرائق في شرح قوله والعدوان كانت عداوته دينية تنبهات حسنة
لم أرها لغيره يعنى ابن وهبان الاول والذي يقتضيه كلام صاحب القنية والمبسوط أنا اذا قلنا ان
العداوة فادحة في الشهادة تكون فادحة في حق جميع الناس لا في حق العدو فقط وهو الذي
ينتضيه الفقه فان الفسق لا يتجزأ حتى يكون فاسقا في حق شخص عدلا في حق آخر انتهى

مطلب يصح التعريف للمرأة
من المحرم والاجنبي سواء
كانت الشهادة لها أو عليها

مطلب اذا أقام المدعى بينة
على المشتري أنها ملكه
وأقام البائع بينة انها تنجبت
عنده لا تعزير بينة المدعى
مطلب شهادة الراعى بالملك
لصاحب الدابة مقبولة وكذا
المودع للسودع

مطلب شهادة العدو على
عدوه بسبب الدنيا لا تقبل
مطلب في شهادة العدو على
عدوه وعلى غيره وفي القضاء
بها •

ووجدت قد كتبت على حاشيته فيما عجز من الزمان (أقول) بل الظاهر من كلامهم أن عدم
القبول إنما هو التهمة لا للفسق ويؤيده ما يأتي به عن ابن الكمال وما صرح به يعقوب باشا وكثير
من علماءنا أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل فالتقيد بكونه على عدوه يتق ما عداه وهذا
هو المتبادر للافهام فتحصل من ذلك أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل وإن كان عدله وفي معين
الحكام في مواعع قبول الشهادة قال ومنه العصبية وهو أن يبغض الرجل الرجل لأنه من بني
فلان أو من قبيلة كذا وصرح يعقوب باشا في حاشيته بعدم نفاذ قضاء القاضي بشهادة العدو
على عدوه والمسئلة واردة في الكتب والله أعلم (سئل) في شهادة القيسي على اليماني في بلادنا
هل تقبل أم لا لما يشاهد فيما بينهما من العصبية (أجاب) لا تقبل فقد صرح في معين الحكام
وغيره بأن من مواعع قبول الشهادة العصبية وهو أن يبغض الرجل الرجل لأنه من بني فلان
أو من قبيلة كذا انتهى وفي البرازية في الجنائز منها والمقتول بالعصبية كالكلاباذي
والدروازكي بخاري واليماني والقيسي بالشام فثبت العصبية بينهما فعلم عدم قبول شهادة
أحدهما على الآخر والله أعلم (سئل) في سندی شهد عليه هندیان وهما عدوان للسندی
أيضا والعداوة بينهما ظاهرة وكذلك التعصب هل تصح شهادتهما عليه أم لا (أجاب) لا تقبل
شهادة العدو على عدوه إذا كانت العداوة ذنوبية وصرح يعقوب باشا في حاشيته بعدم نفاذ
قضاء القاضي بشهادة العدو على عدوه وفي البحر أن قلنا عدم قبولها المعنى آخر غير الفسق وهو
التهمة لا يصح قصاؤه قال وذكر ابن الكمال في اصلاح الايضاح أن شهادة العدو لعدوه جائزة
عكس شهادة الاصل لفرعه انتهى وهذا يدل على أنها لم تقبل للتهمة لا للفسق انتهى فقد علم بما
قررناه عدم نفاذ القضاء بشهادة العدو على عدوه والله أعلم (سئل) في سبت ورثته جميعهم
بكار شهد رجلان منهم لم يدع عينا في التركة بأنهم ملكه هل تقبل شهادتهما أم لا (أجاب)
نعم تقبل وتنفذ على جميعهم والله أعلم (سئل) في رجلين وارثين شهدا لوارث آخر بعين هل تقبل
شهادتهما وتنفذ على البقية أم لا (أجاب) نعم تقبل والله أعلم (سئل) في شهادة أهل
المحلة بوقف عليها هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل قال في البحر وفي وقف الظهيرية بعد أن ذكر
مسئلة وقف المدرسة وشهادة أهلها وشهادة أهل المحلة في وقف على المحلة مانعه وكذلك
الشهادة على وقف مكتب وللشاهد صبي في المكتب لا تقبل وقيل تقبل في هذه المسائل
كلها وهو الصحيح انتهى وهكذا صحح القول في البرازية في مسئلة المكتب وشهادة أهل المحلة
بوقف المسجد وشهادة الفقهاء على وقفية مدرسة كذا وهم من أهل تلك المدرسة والشهادة
على وقف المسجد الجامع وكذا أبناء السبيل إذا شهدوا بوقف على أبناء السبيل الخ فالعتمد
القبول في الكل والله أعلم (سئل) في شهادة أهل القرية المزارعين بأرض في مزارعتهم
للوقف هل تقبل أم لا (أجاب) صرح في الحاوي الزاهدي بأن شهادة أهل الأرض لو كمل
الرعية والشحنة والرئيس والعامل لا تقبل لجهلهم وميلهم خوفا منهم وكذلك شهادة المزارعين
لرب الأرض واختلاف فيها والمعتمد عدم القبول لفساد الزمان والتهمة وقد نقل عن نجم الأئمة
البحاري أنه كان يقول تقبل ثم رجع عنه وقال لا تقبل لفساد الزمان والله أعلم (سئل)
في الشهادة بالنسب علويا كان أو غيره إذا قال الشهود واشترع عندنا ذلك هل تقبل أم لا وهل يحل
للشاهد إذا أخبره عدلان به الشهادة اعتمادا على أخبارهما أم لا (أجاب) أجمع أصحاب المتون
على أن الشاهد أن يشهد في النسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي وأصل الوقف

مطلب شهادة القيسي على
اليماني غير مقبولة وكذا الخ

مطلب في هندیين شهدا على
سندی وبينهم عداوة وفي
القضاء بشهادة العدو

مطلب شهد رجلان من
الورثة لم يدع عينا في التركة
تقبل وتنفذ على الجميع
مطلب شهدوا وارثان لو ارث
آخر بعين تقبل وتنفذ على
الجميع

مطلب شهادة أهل المحلة
بوقف عليها وشهادة الفقهاء
بوقف مدرسة هم من أهلها
مقبولة وكذا الخ

مطلب شهادة أهل الأرض
لو كمل الرعية والشحنة
والرئيس الخ لا تقبل وكذا
شهادة المزارعين لرب
الأرض

مطلب تجوز الشهادة
بالنسب والموت والنكاح
والدخول وأصل الوقف
وإن لم يعاین وفيه كلام
نفیس

وان لم يعاين قالوا ألا ترى أنا شهد بنسبه صلى الله عليه وسلم وأصحابه وموت الخلفاء الراشدين
وأن علياً تزوج فاطمة ودخل بها وان شريفاً كان قاضياً إذا أخبره بها من يثق به ونص
في الخلاصة أنه لا بد في النسب والنكاح من أخبار عدلين بخلاف الموت وصح في الظهيرة أن
الموت كغيره واختار في فتح القدير ألاكتفاء فيه بالواحد والحاصل أنه إذا أخبره عدلان
في النسب لا كلام في جواز الشهادة وإذا أفسر الشاهد أنه يشهد بالسماع لا تقبل شهادته قال
الزيلي ثم ينبغي أن لا يفسر أنه يشهد بالتسامع فلو فسر لا يقبله كعائنة شيء في يد انسان يطلق له
الشهادة وإذا فسر لا تقبل انتهى أما لو قال اشترى عندي فهو مقبول قال في الخلاصة ولو شهدوا
بالشهرة في هذه الفصول وقالوا لم يعاين ولكن اشترى عندي فمقبول ومثله في الخائنة والبرازية وكثير
من الكتب قال في البرازية وكثير من الكتب ولكن العبارة لها الوسمع أنه فلان بن فلان القلاني
له أن يشهد أنه ابن فلان وان لم يعاين الولادة ألا ترى أنا شهد أن الصديق رضى الله تعالى عنه
ابن أبي خافة انتهى وفيها وكذا يشهد على النكاح بالشهرة إذا سمعوا بعرسه وزفافه أو أخبره
عدلان أنها امرأة فلان وكذا في النسب إذا سمع من الناس يقولون أنه ابن فلان انتهى
والحاصل من كلامهم أن الشهرة في باب النسب مسوقة للشهادة سواء كانت حقيقة كسماعه
من لا يتوهم اتفاقهم على الكذب من غير اشتراط العدل لفظ الشهادة أو حكمية كشهادة
عدلين عنده أو رجل وامرأتين عدول بلفظ الشهادة على مانص عليه البرازي وفيه لصاحب
البحر كلام قال وقوله إذا أخبره يدل على أن لفظ الشهادة ليست بشرط في الكل أما الذي
يشهد عند القاضي فلا بد له من لفظه وشرط في العناية لفظ الشهادة على ما قالوا وكذا في
الخلاصة وأشار المؤلف رحمه الله تعالى بقوله من يثق به إلى عدم اشتراط عدد وكورة
في الخبر ولكن في الخلاصة في النكاح والنسب لا بد أن يخبره عدلان بخلاف الموت انتهى
كلام البحر والله أعلم

مطلب في تقسيم الشهرة
إلى حقيقة وحكمية

(كتاب الوكالة)*

(سئل) في رجل وكل أخاه في نقل زوجته إلى محل طاعته فهل لا ينها أن يمنع من ذلك أم لا
وهل إذا منعه من نقلها بغير وجه شرعي يعزروا وهل على الأخ الوكيل ما أخذ في نقلها أم لا
(أجاب) قد كثرت في كلام علماءنا التوكيل بنقل الزوجة وجوازها سواء كان أخاً أو أجنبياً
ويصير طلب الوكيل بالنقل كطلب الموكل فلا يجوز للاب منعها عنه ويمنعه بصير أعمامه تنكاحاً
معصية لا حد فيها مقدر وإذا ارتكب مثل ذلك يعزروا لا قائل بمؤاخذه الأخ في مثل ذلك إذ ليس
في فعله معصية بل ذلك منه طاعة من طاعات الله تعالى حيث قصد قضاء حاجة أخيه المسلم واجابة
سؤاله فيما لا معصية فيه والمتوهم لحصول ما أخذ عليه أو أتم في ذلك مبالغ في الجهل والله أعلم
(سئل) فيما لو أراد الزوج السفر فقال وكيل زوجته الذي هو والدها أنت تريد السفر وتبقى
زوجتك بلا نفقة ولا منفق شرعي فقال مجيباً له ان غبت عنها سنتين وتركتها بلا نفقة ولا منفق
شرعي يكن أخي وكيلاً عني في طلاقها ان أبرأتني من مهرها المؤخر لها وأشهد عليه بذلك فغاب
الزوج مدة تزيد على المدة التي عينها فهل إذا أبرأتها من مهرها المؤخر وطلق أخوه الوكيل بعد
مضي مدة أكثر مما عينها يقع الطلاق أم لا (أجاب) نعم يقع الطلاق المفوض للأخ لأنه توكيل
محض فلم يقيد بالمجلس ولا بشو به تمليك فحكمه حكم التوكيل والله أعلم (سئل) فيما إذا

مطلب لا يجوز للاب أن يمنع
ابنته من وكيل الزوج
بنقلها وان منع يعزروا

مطلب أراد الزوج السفر
فقال أبو البنت تريد أن
تركها من غير نفقة فقال
الزوج الخ

مطلب وكل أهل بلدة رجلين
منهم في تعاطي أمور بلدتهم
ثم بعد مدة عزلوا فصارا قسما
بعد العزل غير صحيح وقولهما
فيه تفصيل

وكل أهالي بلدة رجلين منهم في تعاطي سائر أمور بلدتهم من قبض وصرف وأخذ وإعطاء وغير ذلك وانهم رضوا باقوالهما وأفعالهما وكتب بذلك حجة شرعية فتصرف الوكيلان المرقومان على الوجه المشروع ثم بعد مضي مدة يسيرة أشهد عليهم أهل البلدة المرقومة أنهم عزلوا الوكيلين المرقومين من الوكالة المرقومة فهل يكون تصرف الوكيلين المرقومين بعد العزل غير صحيح ولا يعتبر قولهما في جميع ما صرفاه بل لا بد فيه من البيان وإذا حكمكم حاكم بأنه لا يلزم الوكيلين المرقومين في جميع ما تصرفاه بعد عزلهما غير مبنين فقط فهل يكون حكمه غير صحيح فلا يعول عليه أم لا (أجاب) تصرف الوكيلين المزبورين بعد علمهما بالعزل غير صحيح أجماعا وأما اعتبار قولهما بعد العلم بالعزل فإن كان في عقد لا يملك استئنافه في الحال لا يقبل قولهما كالبيع والايقبل حيث كان ذلك لدفع الضمان عن أنفسهما فقط وهذه قاعدة كلية تنفع عليهما أحكام الوكيل وقد سئل عنها شيخ الإسلام الشيخ علي بن غانم المقدسي شارح الكنز المنظوم فقال هذا السؤال حسن وقد كان محتججا في خاطري كثيرا أن أجمع في تحريره كلاما يزيل أشكالا ويوضح مراما لكن الوقت الآن يضيق عن كمال التحقيق ثم ذكر القاعدة المذكورة أعلاه وفرع عليها فائلا التأمل في مقالهم والتفحص لأقوالهم فيبدأ الوكيل بعد العزل يقبل قوله في بعض المواضع دون بعض وذكر ما حاصله أنه إن كان راجعا إلى ما ينفي الضمان عن نفسه يقبل كالوكيل يقبض الوديعة فيما يحكي بنفي الضمان عن نفسه فيصدق بيمينه والوكيل يقبض الدين يوجب الضمان على الموكل وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق انتهى وهذه القاعدة ظاهرة والتفريع عليها سهل فصارفاه إن كان لنفي الضمان عنهم ما قبل باليمين وإن كان يوجب الضمان على الموكلين لا يقبل فافهم والله أعلم (سئل) فيما إذا وكت زوجها في قبض مال فقبضه ودفعه لها ثم ماتت فهل يقبل قوله بيمينه في دفع ذلك أم لا (أجاب) إن كان الموكل فيه قبض وديعة ونحوها من الأمانات فالقول قوله بيمينه في القبض والدفع لها وإن كان قبض دين وأقرت بقية الورثة بالقبض وانكسرت الدفع فكذلك القول قوله بيمينه في الدفع وإن أنكرت القبض والدفع لا يقبل قوله إلا بينة وإذا لم تقم بينة رجعت الورثة بحصة ما منه على المدينين ولا يرجع المدينون على الزوج لأن قوله في براءة نفسه مقبول لافي إيجاب الضمان على الميت والزوج فيما يخبر يوجب في ذمة الزوجة مثل دينها على الغريم لما تقر بأن الديون تقضي بامثالها وقد عزل عن الوكالة بموتها فهو لا يملك استئناف القبض بخلاف ما إذا كانت حية أو كان الموكل فيه وديعة لأنه في الأول يملك الاستئناف فلذلك الأخبار وفي الثاني ليس فيه إيجاب الضمان عليها وهذه المسئلة قد رأت فيها أقدام وانعكست فيها أقهام وقد ذكر بعض معاصري مشايخنا بأنها تحتاج إلى التحرير واعتذر بعضهم عنه بضيق الوقت لا بالتقصير فقال كان محتججا في خاطري كثيرا أن أجمع في تحريرها كلاما يزيل أشكالا ويوضح مراما لكن الوقت الآن يضيق عن كمال التحقيق ولكنني بفضل الله تعالى ومنته وفقته لتحريرها على الوجه الاتم وأنزلت على كل فرع منها منزلة في أصله وكتبت على حواشي بعض الكتب ما حاصله أعلم أولا أن الوكيل يقبض الدين يصير مودعا بعد قبضه فتجبر عليه أحكام المودع وإن من أخبر بشئ يملك استئنافه يقبل قوله وما لا فلا وإن الوكيل بعزل يموت الموكل وإن من حكى أمر اليمين استئنافه إن كان فيه إيجاب الضمان على الغير لا يقبل قوله على ذلك الغير ولا يقبل ومن حكى أمر اليمين استئنافه يقبل وإن كان فيه إيجاب الضمان على الغير فإذا

مطلب في تحقيق مسئلة
الوكيل بالقبض فإنه إما
أن يكون قبض وديعة
أو دين وإما أن يدعى الدفع
إلى موكله في حياته أو بعد
موته

علمت ذلك فاعلم انه متى ثبت قبض الوكيل من المدينين بينة أو تصديق الورثة له فيه فالقول قوله في الدفع يمينه لانه مودع بعد القبض وإذا لم يثبت القبض لا يقبل قوله في ايجاب الضمان على الميت ويقبل قوله في براءة نفسه فترجع الورثة على الغريم ولا يرجع الغريم عليه لانه لا يملك استئناف القبض لعزله بالموت وقبضه لدين الغريم ثابت فهو بالنسبة اليه مودع فتأمل ذلك واعلم انه فانه مفرد ولو أراد الوكيل تخليف الورثة على نفي العلم بالقبض والدفع أو أراد المدينون ذلك فله ذلك ولو ضمنوا المدينون بعد الحلف وأراد أن يحلف الوكيل على الدفع للموكل الظاهر أن له ذلك لما تقر من أن الوكيل بالقبض خصم ومن أن المال في يده أمانة وكل أمين ادعى ائصال الامانة الى مستحقها فالقول قوله وأن كل من قبل قوله فعليه اليمين وقوله في حق براءة نفسه مقبول وإن لم يقبل في حق ايجاب الضمان على غيره وأيضاً كل من أقرب شيء يلزمه فانه يحلف اذا هو أنكره الى غير ذلك من الضوابط والقواعد ولأن المدينين له أحد المالكين اما الذي دفعه للوكيل واما الذي للورثة والذي دفعه للورثة اذا عادوا الى تصديق الوكيل يسترده وكذلك الذي دفعه للوكيل اذا أقر الوكيل بعد أن دفعه المدينون للورثة بانه لم يدفعه للموكل وانه باق عنده أو استهلكه يردده على الدافع هذا ما ظهر لي من كلامهم وتفقيت فيه ولم أر من أشبع القول على المسئلة ولا من اعطاها حقها في الاستقصاء وأرجو الله تعالى أن يكون هذا التفقه صواباً والله الموفق (سئل) في رجل تزوج امرأة وسمى مهرها ودفعه الى أخيها ليدفعه لها ثم ان الزوجة ماتت عن الزوج وعن ولد ذكر والزوج يدعي أن أخاه لم يدفع المهر لها فهل والحالة هذه اذا لم يكن للاخ بينة بالدفع لها يكون القول قوله مع يمينه أم لا (أجاب) القول قول أخيها في حق منع الزوج الدافع له فلا طلب له عليها لانه أمين في حقه والقول قول الامين باليمين في حق مؤتمنه باجماع أئمتنا والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر شيئاً من الدراهم وأمره أن يشتري بها ذرة أو ما يتيسر له من الحبوب فاستهلك المأمور الدراهم ثم اشترى لنفسه خنطة مخلوطة بالشعر بنسيئة ويقول لرب الدراهم خذ بدراهمك من هذا وهو يمتنع ويقول ما آخذ الا مثل دراهمي ولا آخذ بها شيئاً هل يجبر على الاخذ من الحبوب أم لا يجبر وله أخذ مثل دراهمه أم كيف الخلل (أجاب) لا يجبر على الاخذ من الحبوب بدراهمه بل له المطالبة بمثل دراهمه التي استهلكها المأمور قال في البرازية في الخامس في الوكالة بالشراء الوكيل به أنفق الدراهم على نفسه ثم اشترى ما أمر من عنده بدراهمه فالمشتري للوكيل لا للآمر في المختار فاذا كان كذلك في هذه المسئلة فما بالك بالمسئول عنها ويضمن مال الموكل للتعدى والحال هذا والله أعلم (سئل) في امرأة دفعت لزوجها مصاعاً من ذهب في سنة الغلاء لبيعه وينفقه ويرد مثله عليها ففعل واختلفت الآن مع الزوج في قيمته هل القول قول الزوج في قيمته أم قول الزوجة (أجاب) حيث أمرته ببيعه صار وكلاً عنها فيه ولها غنمه الذي باعته به والقول قوله في مقداره قليلاً كان أو كثيراً بيمينه بشرط رد مثله مصاعاً غير صحيح وإن تأمره ببيعه فهو قرض فاسد مضمون بقيته من خلاف جنسه وهو الفضة والقول قول الزوج في مقداره والله أعلم (سئل) في جماعة امباهية بمدينة نابلس قيل لهم كتبتم للسفر فاذنوا لعمائم المتوجهين للسفر أنهم اذا اجتمعوا بحضرة صاحب السعادة كما قدمشق المأمور بالسفر واطلعوا من جانب سعاده ما يسمى بيورلدي بعدم سفرهم بموجب الامر الشريف مهما جعلوا الجانب دولته من الدراهم قليلاً كان أو كثيراً يدعوا لهم سوية هل اذا تبين عدم كتابتهم يلزمهم المجمعون أم لا يلزمهم شرعاً (أجاب) لا يلزمهم ذلك

مطلب لو استهلك الوكيل
بالشراء مال الموكل ثم اشترى
بمال نفسه ينقد عليه ويضمن
مال الموكل

مطلب دفعت لزوجها مصاعاً
لبيعه وينفقه واختلقت في
قيمه فالقول له

مطلب قيل لجماعة سباهية
كتبتم للسفر فاذنوا لجماعة
ليخرجوا لهم أمرا بعدم
السفر الخ

حيث علقوه بكتبهم للسفر ولم يكونوا كتبوا لان اذ منهم بالجعل مشروط به فاذا عدم الشرط عدم المشروط كما هو ظاهر والله أعلم (ثم سئل عنه) بما صورته فيما اذا أقدمتم من ان أهل العطاء المعروفين الا ان السباهية اذا قالوا الجماعة من كبرائهم ان كانوا كتبوا للسفر فادفعوا اعلم ان بيده الحل والعقد مبلغا من المال قليلا كان أو كثيرا ونحن ندفعه لكم وتبين عدم كتابتهم أنهم لا يلزمهم ما دفعوا لتقيدهم الدفع بكتابتهم للسفر حيث عدم الشرط عدم المشروط هل اذا تبين كتابتهم للسفر وما منع عنهم السفر الا دفع مبلغ من الدراهم ووجد الشرط يلزمهم دفع ذلك أم لا (اجاب) لا شك في ان المفتي انما يفتي بما اليه السائل ينهي واذا ثبت وجود الشرط للرجوع لا شك في الرجوع قالوا

اذا رفع السؤال ببيع مال * باعه ذو المال جاز بلا مرا

مع أنه ان كان مجنوناً فلا * أحد يقول بأنه صح الشرا

والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مبلغا من القروش وأمره ان يشتري مهما رأى من الخلوج ومهاتبقى عليه من الثمن يدفعه له فاشترى سبعة قناطر بمائتين وأربعة وستين قرشا كل قنطار ثمانية وثلاثين قرشا كما أمره وسلم المأمور بالامر الخلوج بعد أن أخبره بثمنه فاستغلاه وقال لا أحسبه الا بائنين وثلاثين القنطار ومات وطالب الوكيل ورثته بان يكملوا الله الثمن من تركته فابوا وقالوا لا نقبله الا بما قال الميت هل لهم ذلك أم لا ويلزموا بدفع الثمن الذي اشتراه به كما أمره به (اجاب) يلزم ورثته دفع الثمن الذي اشتراه به كما أمره من تركته ولا عبرة بقوله لا أحسبه الا بائنين وثلاثين قرشا ولا يقول ورثته حيث أمره بالشراء بثمانية وثلاثين أو أطلق له الشراء والله أعلم (سئل) في الوكيل بقبض الدين اذا مات موكله فقال قبضته في حياته ودفعته له فصدقه الورثة في القبض وأنكروا الدفع للميت هل يقبل قوله بيمينه أم لا (اجاب) نعم يقبل قوله بيمينه حيث صدقته الورثة في القبض وهذه المسئلة زلت فيها أقدام وضلت فيها أفهام مع قرب ما أخذها وسهولة مصعدها فهي علمك واجمع فهمك قال في الوكيل في الفصل الرابع من كتاب الوكالة ولو وكل بقبض وديعة ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته وهلك وأنكرت الورثة أو قال دفعت اليه صدق ولو كان ديناً لم يصدق لان الوكيل في الموضعين حكى أمر الا يملك استئنافه لكن من حكى أمر الا يملك استئنافه ان كان فيه ايجاب الضمان على الغير لم يصدق وان كان فيه نفي الضمان عن نفسه صدق والوكيل بقبض الوديعة فيما يحكي ينفي الضمان عن نفسه فصدق والوكيل بقبض الدين فيما يحكي يوجب الضمان على الموكل وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق انتهى وفي فروق الكرايس اذا وكل وكيل بقبض الدين فمات الموكل لا يصدق الغريم قد أدت الدين الى الوكيل وقال الوكيل قد كنت قبضت المال ودفعت الى الموكل لا يصدق الغريم ولا الوكيل ولو أودع عند انسان وديعة فوكل وكيل بقبضها فمات الموكل فقال المودع قد رددت الوديعة الى الوكيل وقال الوكيل قد قبضت ورددتها الى الموكل فلا ضمان على المودع والقول قول الوكيل والفرق بينهم ما أن الوكيل أقرب عا ليس له ان يبدأ به فيفعله فلم يصدق في اقراره ولو قيل اذا قال بعد العزل قد كنت بعت لم يصدق كذلك هذا وفي باب الوديعة أقرب عا ليس له ان يبدأ به فيفعله فلم يصدق على القبض الا ان المودع أمين فيه وقد أقرب بالدفع الى من جعل له الدفع اليه فان لم يصدق لم يغرمه فيجعل كالشيء التالف في يده ولو تلف في يده لم يضمن كذلك هذا انتهى والمسئلة مذكورة في العمادية وجامع الفصولين وكثير من الكتب وقد فهم

مطلب أرسل جماعة من السباهية جماعة منهم وأمرهم ان يدفعوا مالا للوالي في مقابلة عدم سفرهم حيث كتبوا للسفر فدفعوا فلا يلزمهم المال الا اذا كانوا كتبوا للسفر

قوله اذا رفع الخ كذا بالاصل ولا يخفى عدم استقامة وزنه اه معصمه

مطلب في مسئلة الوكيل بالقبض

بعض الناس من كلامهم أنه لا فرق بين أن تصدقه الورثة في القبض أو تكذبه في مسئلة الدين وليس كذلك بل انما لا يصدق في صورة انكارهم القبض أما اذا صدقوه فلا شك أنه يصدق في الدفع ان أنكره بيمينه لان يده كيد موكله وهو أمين ادعى ايصال الامانة الى أهلها حيث اعترفوا بقبضه ولا شك ان ضمان مثل المقبوض يقع بقبض الوكيل اذ يده كيدوه ولا يتأخر ذلك الى قبض الموكل فاذا أقر الورثة بقبض الوكيل فقد أقروا بضمنان مثل المقبوض على مورثهم اقتضاء بل انتفى به ان يكون حاكماً امراً الا يملك استئنافه وكان نافياً عن نفسه الضمان فافهم والله أعلم (سئل) في بالغة عاقلة وكات زوجها في قبض ما قبضه لها وصيها حال صغرهما من تركته والدها ثم ماتت فطلبت بقية ورثتها منه ما خصها فادعى دفعه لها حال حياتها هل يقبل قوله بيمينه حيث صدقوه على القبض وأنكر والدفع أم لا يقبل الا بيينة (اجاب) لا شبهة في قبول قوله بلا بيينة فقد قال في الولوالجية ولو وكل بقبض وديعة ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته ثم هلك وأنكرت الورثة أو قال دفعته اليه صدق انتهى وفي جامع الفصولين وكيل قبض وديعة أو عارية ينعزل بموت موكله فلو قال قبضته في حياته ودفعته الى الموكل صدق انتهى ولا شك ان المال في يد الوصي أمانة حكمه حكم الوديعة عندنا انما الشبهة في مسئلة الوكيل بقبض الدين اذا قال قبضته في حياته الخ وقد سئلت عن مسئلة الدين قبل الآن فأقنيت بأنه اذا صدقه الورثة في القبض وكذبوه في الدفع فالقول قوله أيضاً لانه بالقبض صار أميناً وقد صدقوه بانه قبض في حال يملك القبض فيها قبل وجود العزل الحكمي بالموت فكيف لا يقبل قوله مع تصديقهم في مسئلة الدين وانما لا يقبل قوله اذا أنكر والدفع وقد زلت أقدام كثيرين في هذه المسئلة وأخطأ جماعة من المتأخرين حتى ممن تصدى للتصنيف وأما مسئلة الوكيل بقبض الامانة فلا شبهة فيها وهي واقعة الحال كما نص وبين في هذه السؤال والله أعلم (سئل) في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد عزله القبض والدفع ولم يصدق الموكل فيه ما في الحكم ثم في هذه الصورة اذا أقام المدينون بيينة على أن الوكيل قد أقر بانه قبض منه حين كان وكيلاً هل تندفع عنه الخصومة أم لا (اجاب) صرح في البحر وغيره أنه يقبل قول الوكيل في القبض والهالك في يده والدفع الى موكله في حق براءة المدينون ولكن قبل العزل وأما بعد العزل فلا يقبل قوله لانه حينئذ حكم امرأ لا يملكه الحال كما صرحوا به في مسئلة البيع لو قال الموكل يبيع عبد مثلاً لو كيله قد أخرجت عن الوكالة فقال قد بعته أمس لم يصدق لانه حكم امرأ الا يملك استئنافه للحال وأما اقامة البيينة من المدينون بعد دعواه الدفع على اقرار الوكيل قبل العزل بقبضه الدين منه حالئذ فهو دفع صحيح من المدينون ويكون القول قول الوكيل بيمينه في الدفع لانه أمين بعد ثبوت قبضه حال وكالته والقول قوله لانه أمين ادعى ايصال الامانة الى صاحبها فيقبل قوله باليمين حيث ثبت العزل له قبل عزله والله أعلم (سئل) في رجل ادعى بالوكالة عن ابن عمه على آخر أن بذمته لموكله كذا من القروش دفع له كذا منها وبقي له بذمته كذا منها وطالبه به فانكر الوكالة واعترف بالدين فطلب منه اثباتها فاقام شاهدين شهدا بأنه وكاله بخلاص المبلغ هل بذلك يملك القبض منه أم لا (اجاب) صرح علماؤنا رحمهم الله تعالى بأن وكيل الخصومة والتقاضى لا يملك قبض الدين في متونهم وشروطهم قال في الهداية الفتوى أنه لا يملك القبض لظهور الخيانة في الوكالة وقد يؤتمن على الخصومة من لم يؤتمن على المال فلا يجبر المقتضى عليه بدفع المال خشية أكله وخوف خيانه فيه فلا يلزم بدفعه له على ما هو المقتضى به والحال هذه لاسيما وفيما نص في السؤال من اطلاق المدعى دعوى الوكالة

مطالب في بالغة وكات
زوجها في قبض ما قبضه الخ

مطلب لو ادعى الوكيل
بقبض الدين القبض والدفع
الى الموكل قبل العزل صدق
وبعده لا الا بيينة

مطلب الوكيل بالخصومة
لا يملك القبض وكذا لو أطلق
الوكالة

مطلب وكنت رجلا ليقبض
لها ما يخصها من الارث
باجرة معلومة الخ

مطلب وكل جماعة رجلا
في قبض صرة صدقة ولم يصل
لبعضهم نصيبه الخ

مطلب التوكيل باخذ
المباح باطل
مطلب لو أمره ان يتصدق
به على معين تخالف لا يضمن

مطلب اذا وكل آخر لخصم
عنه لا يجوز الا برضا الخصم
الا ان يكون الموكل الخ

مطلب الخدرة لها التوكيل
بغير رضا الخصم وكذا اذا
عجز عن الجواب

ومخالفته للشهادة بانه وكاه بخلاف المبلغ فلم تطابق الشهادة الدعوى وهو من جملة المردود
عندهم رحمه الله تعالى والله أعلم (سئل) في امرأة وكلت رجلا في قبض ما يخصها بالارث
الشرعى من زوجها باجر مسمى ففعله والا ن تنكر اتصال ما يخصها وتمنع من دفع الاجر المسمى
فالحكم (اجاب) الوكيل أمين والقول قوله باليمين ودفع ما قبض لها والمجمع له من الاجر
لازم عليها حيث كان العمل معلوما وان لم يكن كذلك فله أجر المثل لا يتجاوز المسمى لرضاه به
والله أعلم (سئل) في رجل وكله جماعة في قبض صرة صدقة من ديوان السلطان بعصر ثم ان
الوكيل قبضها وأتى بها لمجلس الشرع الشريف ووضعها بين يدي المولى حاكم الوقت وعندها
وسلمها له كما جرت به العادة ثم ان القاضي صرفها على مستحقها بموجب دفتر المقيّد بالسجل
المحفوظ وقبض القاضي استحقاق بعض الموكلين بيده العالية قهرا على الوكيل لغيرتهم ووضع
أمانة تحت يده تابعه وقال القاضي أنا الناظر العام وهذا المبلغ عليه خصام بين فلان وفلان وهو
تحت يدي أمانة حتى ياتي الخصمان فهل والحالة هذه يضمن الوكيل أو لا ضمان عليه (اجاب)
لا وجه لضمان الوكيل والحال ما ذكر وكيف يضمن وقد جرت العادة بتسليمها للمولى فعلى تقدير
صحة الوكالة بقبضها يكون التسليم له ما ذونافيه فيبرأ الوكيل بذلك لثبوت الاذن فيه دلالة كما هو
ظاهر وانما قلنا على تقدير صحة الوكالة لان المتصدق عليه لا يصح توكيله باخذ الصدقة وصرحوا
قاطبة بان التوكيل باخذ المباح باطل وصرحوا بانه لا يضمن الفقير ولا الدرهم ولوعين فلان عينه
لذلك ان يصرف لغيره فاصل الوكالة على مقتضى قواعد مذهبنا باطل وفي الحاوى الزاهدى لو
أمره ان يتصدق به على فقير معين فدفعه الى فقير آخر لا يضمن انتهى فكيف يضمن الموكل وكيه
بشيء لم يدخل ملكه ولم تصح وكالته به وسلمه الوكيل للحاكم الشرعى هذا الاقائل به والله أعلم
(سئل) في الصحيح الجسد المقيم في البلد اذا أراد أن يوكل وكيلا عنه ليدعى بحق على آخر هل
للمدعى عليه ان يابى حتى يحضر الخصم فيدعى بنفسه لنفسه ام لا (اجاب) صرح علماؤنا قاطبة
متونا وشروحا بان الوكالة في الخصومة لا تكون الا برضا الخصم الا أن يكون الموكل مريضا أو
غائبا مدة السفر أو مريدا للسفر أو مخدرة ووجه ذلك أن الجواب مستحق على الخصم ولهذا
يستحضره والناس متفاوتون في الخصومة فلو قلنا بلزومه يتضرر به فيستوقف على رضاه وهذا
مذهب أبي حنيفة واختاره المحبوبي والنسفي وصدر الشريعة وأبو الفضل الموصلي ورجح دليله
في كل مصنف وغالب المتون عليه فلزم العمل به لدفع الضرر لاسيما في هذا الزمان الفاسد والله أعلم
(سئل) في امرأة مخدرة وكلت زيدا في دعوى شرعية بحق على آخر فاحضر للدعوى فقال
لا أرضى بتوكيل زيد تعنتا منه فهل يعتبر رضاه أم كيف الحال واذا قلتم لا حيث كانت مخدرة فهل
اذا كانت برزة يكون الحكم كذلك أم لا (اجاب) لا يعتبر رضاه كما هو اختيار المتأخرين
وعليه الفتوى كما صرح به في فتح القدير وغيره وأما اذا كانت برزة فهي كالرجل لا يجوز لها
التوكيل الا برضا الخصم قال في الجوهر مرة المرأة اذا كانت مخدرة جاز لها ان توكل بغير رضا
الخصم لانهم تالف خطاب الرجال فاذا حضرت مجلس الحاكم انقبضت فلم تنطق بمجبتها لحياها
وربما يكون سببا لفوات حقها وهذا شيء استحسنته المتأخرون جعلوها كالمرضى وأما اذا كانت
عادتها ان تحضر مجلس الرجال فهي كالرجل لا يجوز لها التوكيل الا برضا الخصم اهـ بخلاف
المخدرة فان الزامها بالجواب تضييع لحقها اذ لو حضرت مجلس القاضي لا يمكنها ان تنطق بحقها
لما يعترها من الحياء والخل قال في فتح القدير وهذا شيء استحسنته المتأخرون وعليه الفتوى

انتهى وقد مشى عليه في الكثرة ملتقى البحر وصدر الشريعة وكثير من المتون وفي الحقائق وكذا
 من المخدرة وهي التي لم تخالط الرجال بكرا كانت أو ثيبا وعليه الفتوى وكذا اذا علم القاضي ان
 الموكل عاجز عن البيان في الخصومة بنفسه وهذا الذي ذكرناه هو المقرر المشهور وليس للقاضي
 ولا للمفتي ان يتعداه للاختيار المذكور والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر درهم ليشتري
 له بهازيتا ويطبخه صابونا فامسك المأمور درهم الا حركها لوجود الزيف في بعضها وأدى
 درهم الثمن من عنده وأشهد أنه يشتري للآخر وبلغ الآخر فاجاز فعله هل للمأمور حبس
 الصابون عنه لاستيفاء ما دفع من ماله أم لا وهل لأمين المصينة دفع الصابون للآخر بغير اذن
 المأمور أم ليس له ذلك وعليه حفظه حتى ياذن له المأمور بدفعه له وان دفعه له بغير اذن المأمور
 للمأمور أن يكلفه رده حتى يستوفي حقه أم لا (اجاب) نعم له حبس الصابون عنه لاستيفاء
 ثمنه فقد صرح علماؤنا أن وكيل الشراء له حبس المبيع لاستيفاء الثمن سواء أداه للبائع أم لا
 وليس لأمين المصينة ان يدفع الصابون المذكور للموكل المذكور وان كان هو المالك اذا لو وكيل
 بمنزلة البائع منه فيحبس المبيع الى ان يستوفي الثمن فكيف يجوز للأمين تسليمه لغير من سلم اليه
 وهو الموكل وان فعل ذلك كان فيه متعتيا وبطالب برده وتسليمه لمن له حق حبسه الى استيفاء
 حقه والله أعلم (سئل) عن وكيل تاجر دفع لوكيل له آخر شيئا بغير اذنه هل يضمن ولا يقبل
 قوله عليه اذا هو أنكر (اجاب) نعم يضمن ولا يقبل قوله عليه لانفراد كل منهما بما وكل به
 والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في خلع زوجته فخلعها الوكيل بعد عزل
 الموكل له هل والحالة هذه يصح الخلع وتبين أم لا (اجاب) لا يصح خلع الوكيل بعد عزل الموكل
 له فلا تبين منه قال الزيلعي قال بعض المشايخ اذا وكل الزوج وكيل بطلاق زوجته بالتماسها
 ثم غاب لا يملك عزله وليس بشيء بل له عزله في الصحيح لان المرأة لاحق لها في الطلاق انتهى والخلع
 طلاق بائن والله أعلم (سئل) فيما اذا جرت عادة التجار ان يبعث بعضهم الى بعض بضاعة
 يبيعها ويبيع بثمنها مع من يختاره ويعتقد أماته من المكارية بحيث اشتهر ذلك بينهم اشتهارا
 شائعافهم ويبيع المبعوث اليه البضاعة المبعوثه في مدينته وأرسل مع من اختاره منهم لبايعهم على
 دفعات متعددة حسب ما تيسر له وأنكر المبعوث اليه بعض الدفعات هل يكون القول قول
 باعث الثمن يمينه وان لم يعلم تفاصيل ذلك اطول المدة أم لا بدله من اليمين (اجاب) القول قوله
 يمينه اذ له بعثه مع من يختاره ويراه أمينا لانه أمين لم تبطل أماته والحالة هذه بالارسال مع من
 ذكر وقد ذكر الزاهد رامي بنج ابكر خواهر زاده جرت عادة حاكمة الرستاق أنهم يبعثون
 الكرايس الى من يبيعها لهم في البلد ويبيع باثمانها اليهم بيد من شاء ويراه أمينا فاذا بعث
 البائع ثمن الكرايس بيد شخص ظنه أمينا وأبق ذلك الرسول لا يضمن البائع اذا كانت هذه
 العادة معروفة عندهم قال أستاذنا رحمه الله تعالى وبه أجبت أنا وغيري انتهى وقد عذب بقولهم
 المعروف عرفا كالمشروط شرطاً والعادة محكمة والعرف قاض الى غير ذلك من كلامهم والله أعلم
 (سئل) في رجل وكل رجلا ان يعامل دائنه بالمرابحة اذا حل الدين عليه بشراء الاشياء له على
 وجه الحيلة المعهودة في مثله هل يصح توكيله وينفذ فعل الوكيل عليه أم لا (اجاب) نعم يصح
 وينفذ فعل الوكيل عليه لانه توكيل بشراء الاشياء مرابحة وهو جائز ولو وكيل مطالبة الموكل
 والله أعلم (سئل) في رجل وكل وكيله في بيع شيء وقال له لا تبعه الا بمحضر فلان فباعه بغير
 محضره هل يجوز ذلك عليه أم لا (اجاب) لا يجوز كما صرح به في الخاتمة بقوله ولو وكله بالبيع

مطلب وجد الوكيل زيفا
 في مال الموكل فاشترى من
 مال نفسه فاجاز لا امر ذلك
 للمأمور ان يحبس ما اشتراه
 حتى يدفع له الثمن

مطلب ليس لأمين المصينة
 ان يدفع الصابون الى الموكل
 اذا حبسه الوكيل
 مطلب اذا دفع أحد وكيلي
 رجل للوكيل الاخر شيئا
 بلا اذن موكلهما يضمن
 مطلب لو وكل رجلا في خلع
 امرأته فخلعها بعد عزله
 لا يصح
 مطلب عادة التجار ان يبعث
 بعضهم الى بعض بضاعة
 ليبيعها ويبيع بثمنها الخ

مطلب وكل ان يشتري له
 بالمرابحة عند حلول دين
 دائنه ففعل الوكيل
 مطلب وكل رجلا يبيع شيء
 وقال له لا تبعه الا بمحضر
 فلان

ونهاه عن البيع الابشودا والابمخضر فلان لا يملك البيع بغير حضور الشهود وبغير محضر فلان انتهى ومثله في البرازية وكثير من الكتب ويعني محضر فلان بحضوره أو على يده أو بمعرفة وما أشبه ذلك والله أعلم (سئل) في الوكالة العامة هل تصح أم لا (أجاب) قد وضع الشيخ زين الدين لها رسالة مستقلة حاصلها أنها تصح ويملك الوكيل فيها كل شيء الا الطلاق والعنق والهبة والصدقة على المفتي به ويملك التزويج ولو بمطلقة لعموم قول قاضيان تتناول البياعات والانكحة فيملك أن يزوجه امرأة بعد أخرى فارجع اليه ان شئت والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في تعمير دار ورجل آخر من قبل آخر بالاتفاق على أهل بيته وصرف الوكيل من ماله في تعمير هذه الدار ألف درهم وأنفق المأمور من ماله على أهل بيت الآخر ألف درهم ثم طلب كل منهما ما صرفه على الوجه المرقوم ولم يصدق كل من الموكل والآخر الوكيل والمأمور على جميع ما صرفه بل صدقا هما على نصف ما ادعى صرفه فهل يصدقان بقولهما في جميع ما ادعى صرفه ويأخذ كل منهما ما صرفه وهو ألف درهم أولا بد من ثبوت الزيادة بالينة وهل في هذا فرق بين أن يكون الاتفاق والصرف من مال الموكل والآخر وبين أن يكون الاتفاق والصرف من مال الوكيل والمأمور أم لا (أجاب) لا بد من إقامة البينة إذا أراد كل منهما الرجوع على الآخر بالزيادة وان لم يرد الرجوع بان كان الصرف من مال الموكل والآخر وأراد الخروج عن الضمان فالقول قولهما باليمين ووجهه أنهما في الصورة الاولى يدعيان الدين والموكل والآخر ينكران والينة على المدعى واليمين على المنكر وفي الصورة الثانية هما أمينان ينكران الضمان ويدعيان الخروج عن عهدة الامانة والقول قول الامين باليمين وقد صرح بذلك في التارخانية قال ناقلا عن اليتيمة سئل على بن أحمد يعني عنه فقال هذا على وجهين ان كان يريد الرجوع فلا بد من إقامة البينة وان أراد الخروج عن الضمان فالقول قوله انتهى فقد ثبت الفرق بينهما كما ترى ثم اني اردت مطالعة في المسئلة ونقرت عليه بالامعان في المراجعة والنظر فرأيت الاول وهو ما اذا أراد الرجوع لا يقبل قوله اجماعيا ورأيت في الوجه الثاني قولين فبعضهم جعل القول للآخر ونقله عن نوادر هشام عن محمد قال دفع دراهم ليفقها على أهله كل شهر كذا فقال أنفقت كذا وقال الموكل كذا دون ما قال الوكيل القول قول الدافع ولا يشبه هذا الوصي انتهى (أقول) كان وجهه أن الوكيل بالاتفاق وكيل بالشراء والوكيل بالشراء يجب له على الموكل مثل ما وجب عليه للبائع كما صرحوا به في كتاب المضاربة فهو مدعي دين عليه فلا يقبل والقول الثاني قبول قوله لأنه وان كان كذلك غير أنه بدفع الدراهم له قبل الاتفاق أمين محض لأنه لم يجب عليه وقت الدفع شيء فالقول قوله وهذا الذي يجب أن يعول عليه والله أعلم (سئل) في وكيل البيع اذا مات مجهلا للثمن بعد قبضه هل يضمن أم لا وهل يقبل قول ورثته أنه دفعه في حياته بلاينة أم لا (أجاب) نعم يضمن ولا يقبل قول ورثته أنه دفعه في حياته بلا برهان لأنه بموته عن تجهيل تقر في تركه الضمان فلا بد للخروج من عهده عن البيان والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ملحا من وكيل شخص ببيعه وللمشتري على الموكل دين هل تقع المقاصصة وليس للوكيل مطالبة بالثمن أم لا (أجاب) نعم تقع المقاصصة عن الموكل فيمتنع على الوكيل مطالبة المشتري قال في جامع الفصولين في السابع والعشرين ولو كان للمشتري دين على موكل البيع يصير قصاصا بالثمن وكذا في الخانية وكثير من الكتب شروطا وفتاوى والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر بان يزوجه ابنته الصغيرة من فلان بكذا بشرط أن لا يعقد نكاحها عليه حتى يقبض النصف منه خشية المظل

مطلب الوكيل بوكالة عامة
يملك كل شيء الا الطلاق الخ

مطلب الوكيل في العمارة
لأنفق من مال الموكل

مطلب الوكيل بالبيع اذا
مات مجهلا للثمن يضمن
مطلب اذا باع الوكيل
بالبيع الشيء الموكل ببيعه
من رجل له دين على الموكل
تقع المقاصصة

مطلب اذا وصى له ان
يزوجه ابنته من فلان بكذا
ولا يعقد عليها الا بعد قبض
النصف

خالف الوكيل وعقد قبل قبضه هل يتقدم لا ينفذ (أجاب) هذه وكالة مضافة ان لم يوجد الشرط الذي هو قبض نصف المهر المتفق عليه لا يصير وكيلًا بالنكاح قال في الحاوي الزاهدي رامن القاضيان وكلته ان يزوجهما من نفسه بشرط أن يطلق زوجته صح وهذا وكالة مضافة حتى لو لم يوجد الشرط لا يصير وكيلًا بالنكاح فلا تب رد النكاح اذ حكمه حكم نكاح الفضولي والحالة هذه والله أعلم (سئل) في ذي منصب أرسل مندوبه لرجل يستقرض منه مالا ويشتري له منه بضاعة وأوقع التاجر مع المرسل حسابا وكتب له المرسل به أنه بقي له عندنا آخر كل حساب من عن البضاعة كذا ثم مات ذو المنصب والآن التاجر يطالب المندوب هل له عليه طلب أم لا (أجاب) ليس له على المندوب طلب اذ هو سفير ومعبودن كان كذلك لا طلب عليه في الخلاصة امرأة اشترت شيئا وقالت كنت رسول زوجي اليك ولا تمن لك علي وقال البائع انما بعثت منك والتمن عليك فالقول قولها وعلى البائع البيعة ومثله في البرازية وجامع الفتوى للكركي وفي الخانية في آخر كتاب البيوع امرأة اشترت شيئا من رجل ثم اختلفا فقالت المرأة كنت رسول زوجي اليك وكان البيع على وجه الرسالة وليس على الثمن وقال البائع لا بل بعثت منك ولي عليك الثمن كان القول في ذلك قول المرأة والبيعة للبائع ومثله كثير في كتب أئمتنا المعتمدة وهذا صريح في واقعة الحال اذ قول التابع كنت رسول صاحب المنصب اليك فلا تمن لك علي كقول الزوجة كنت رسول زوجي الخ فالقول قوله لا سيما مع ايقاعه الحساب معه في ذلك وكاتبه التذكرة به وفيها الباقي بعد كل حساب من المبيع الفلاني كذا وكذا النفس البضاعة فهو اقرار منه بأنه رسول ولا طلب على الرسول والله أعلم (سئل) في أخوين امرأ أحدهما الآخر أن يزوجه امرأة ويقضى المهر عنه ففعل وقضاه من مال مشترك هل له الرجوع بحصته منه أم لا (أجاب) نعم له الرجوع اذ المقر في الكتب الفقهية ان من أمر غيره بقضاء دينه يرجع وان لم يشترط الرجوع والله أعلم (سئل) في رجلين حضرا يجلس الشرع الشريف وأشهد أحدهما على نفسه أصالة وعلى أخوته وكالة وشهد له جماعة بغيبه أخوته أنهم وكوه في الاشهاد على ان الدار التي في القرية الفلانية لاحق لهم فيها بل هي ملك لآخر الحاضر معه بالمجلس الشرعي فلما علم أخوته بما فعل أنكروا وتوكلوا أخيه في ذلك هل يصح الحكم عليهم بالاشهاد المذكور أم لا (أجاب) القول قول الاخوة الغائبين عن مجلس الشريف انهم لم يوكوا أخاهم في ذلك هذا وقد أجاب صاحب الاشياء والنظام بفساد الحكم بالملك للمدعي بسبب عدم ذكره اليده أو للمدعي عليه في الحادثة وأجاب كثير من العلماء بان الوكالة لا تدخل تحت الحكم وبانه لا تسمع الدعوى فكيف يحكم على الاخوة الغائبين باشهاد أخيهم عليهم في جهة غيبتهم هذا لا فائدة له والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل وكل ابنه البالغ في شراء عقار بعينه فاشتراه لنفسه وذكر في صك التبائع من ماله وماتا هل يكون العقار ميراثا عن الاب الموكل أو عن الابن (أجاب) يكون ميراثا عن الاب حيث عين العقار لابنه في توكيله ويقع الشراء للاب وان عينه لنفسه قال في الكنز ولو وكالة بشرائه بعينه لا يشتريه لنفسه قال شارحه الزيلعي معناه لا يتصور أن يشتريه لنفسه بل لو اشتراه بنوى بالشراء لنفسه أو تلفظ بذلك يكون للموكل لان فيه عزل نفسه وهو لا يملك عزل نفسه والموكل غائب انتهى وقوله غائب يعني عن مجلسه والمسئلة متون المذهب وشروحه طائفة بهم انما ذكر في الحجة اشتراه لنفسه من ماله هدر لا اعتبار به والله أعلم (سئل) في رجل اتهم بقتل أخيه ففتش حاكم السياسة عليه وعلم قطعانه يقع في يديه ولا خلاص له الا بدفع

مطلب أرسل مندوبه لرجل
ليستقرض له مالا ويشتري
به بضاعة ففعل فات المرسل
لا ضمان على المندوب ومثله
المرأة لو اشترت شيئا وقالت
ارسلني زوجي

مطلب اذا أمر أحد
الاخوين أخاه أن يزوجه
امرأة ويدفع مهرها عنه فدفع
من مال مشترك له الرجوع
بقدر حصته

مطلب اذا أثبت وكالة عن
أخويه في مجلس الحكم
بالاشهاد أن الدار الفلانية
لاحق لهم فيها بل هي لفلان

مطلب وكل ابنه في شراء
عقار بعينه فاشتراه لنفسه
مطلب اتهم بقتل أخيه
فامر أخاه ان يدفع مالا
لحاكم السياسة

مال فاذن لآخيه الحي ان يخلصه من مصادرتة بحال يدفعه اليه فخلصه هل له ان يرجع بذلك علمه
وان مات الدافع قبل ايصال المبلغ اليه هل لورثته المطالبة بمادفع مورثهم عنه باذنه أم لا (اجاب)
نعم لورثته الدافع المطالبة بمادفع مورثهم للحاكم السياسي باذن المتهم المذكور ولو لم يذكر الرجوع
كما صرح به غير ما واحد من علماءنا والله أعلم (سئل) في ناظر وقف وكل وكيل في قبض غلة
الوقف فعزل الناظر هل ينزل وكيله بعزله ويظل تصرفه في الوقف أم لا (اجاب) نعم ينزل
بعزله لانه يشترط الدوام الوكالة ما يشترط لا بدائها كما نص عليه في البحر والله أعلم (سئل)
في رجل وكل آخر بقبض حقوقه وغلات عقاره فقبض كما أمره الموكل وماتا بعد أن اوصل
الوكيل ما قبضه للموكل ثم ظهر مستحق في جزء معين من الغلة واختار تضمين الوكيل في ارثه هل
لورثته الوكيل الرجوع في ارث الموكل حيث استهلك ذلك أم لا (اجاب) نعم قرار الضمان على
المستهلك والخال هذمو وانظر ما كتبه الائمة في الوكالة والغصب يتضح لك ذلك والله أعلم (سئل)
في رجل له على آخر دين طال به فدفعه له ثوبا وقال بعه وخذ دينك من ثمنه فباعه كما أمره وبقول
الوكيل لم يقبض من الثمن شيئا ويطالبه دينه والموكل ممنوع عن ايقائه محتج بان عينه له دينه من
عن المبيع هل تسقط مطالبة الوكيل بسبب ذلك أم لا والقول قوله انه لم يقبض ثمنه أم لا
(اجاب) لا تمتنع مطالبة الوكيل بدينه على الموكل فله حبسه اذا امتنع والقول قوله في عدم
قبض الثمن من المشتري ولا يمنع بيعه الثوب من المطالبة والحال هذه والله أعلم (سئل)
في رجل اودع آخر ناقين ثم وكله ببيعهما واطلق فباعهما من رجل معروف الى أجل متعارف
فلما حل الاجل طلب المشتري فلم يوجد هل يلزم الوكيل دفع الثمن من ماله أم لا واذا قلتم لا فهل
اذا دفع بناء على لزومه ليكون الثمن له هل له الرجوع به أم لا (اجاب) نعم اذا قضاه من ماله
ليكون المال الذي على المشتري له لم يجوز رجوع الوكيل بمادفع كما في جامع الفصولين وغيره
والله أعلم (سئل) في وكيل عن غائب يبيع عقاره أمره صديق اللوا يبيع ذلك العقار
لشخص من ثوابه فباعه خوفا على نفسه أو ماله من ذلك الصديق بمادفعه نصف القيمة
أو ثلثها هل يجوز هذا البيع أم لا يجوز لمكونه مكرها بما امر الحاكم المذكور ولو كان الغيب
الفاحش وهل اذا كتب في صك التبائع أنه لا غيب فيه وكان الواقع خلافه هل يعتبر ما في الصك
أو ما هو الواقع في نفس الامر (اجاب) صرح الفقهاء بان أمر السلطان اكرام وان لم
يتوعد و امر غيره لا الا أن يعلم بدلالة الحال أنه لو لم يتنل أمره يقتله أو يقطع يده أو يضربه
ضربا يخاف على نفسه أو تلف عضوه والحاكم المذكور داخل في اسم السلطان لقولهم في كتاب
الاكرام وشرطه قدرة المكره على ايقاع ما هدد به سلطانا أو لصا وفي القاموس السلطان الحجة
وقدرة الملك وتضم لامه والى انتهى فاذا علمت ذلك فجرد أمر المذكور اكرام وان لم يتوعد
المأمور بما يعدم الرضا للعلم بدلالة الحال بايقاعه عند الامتناع ولذلك كان التحقيق ان
السلطان وغيره سواء في اشتراط ذلك هذا وأما بيع الوكيل بالغيب الفاحش فهي مسألة خلافية
بين الامام وصاحبيه هما يقولان بعدم الجواز وهو به وفي البرازية ويفتى بقولهما في مسألة
بيع الوكيل بماعزوهان وبأى ثمن كان نقله في البحر فيقطع النظر عن كون الوكيل مكرها
لو قضى بعدم جوازه على قولهما بالغيب الفاحش جاز لما علمت والعبرة لما في نفس الامر لما
كتب في الصك صرح به في البحر في كتاب الوقف وغيره والله أعلم (سئل) في بيع الوكيل
بالبيع بماعزوهان وبأى ثمن كان (اجاب) مذهب الامام أنه يصح ومذهبهم ما خلافة قال

مطلب اذا عزل الناظر
ينزل وكيله بقبض غلات
الوقف

مطلب وكل آخر بقبض
حقوقه وغلات عقاره فماتا
الخ
مطلب امر المديون الدائن
بيعه ثوب لاجل دينه فباعه
الخ

مطلب اودع رجلا ناقين
ثم وكله ببيعهما واطلق
فباعهما الى أجل الخ

مطلب لو اكره الوكيل ببيع
عقار الغائب على بيعه بنصف
القيمة لا يصح وأما الخ

مطلب الوكيل بالبيع لو باع
بغيب فاحش فيه بخلاف

في البرازية ويفتي بقولهما وفي تصحيح القدوري ورجح دليل الامام وهو الممول عليه عند النسفي وهو أصح الاقوال والاختيار عند المجونى ووافقه الموصلي وصدر الشريعة انتهى (أقول) وعنده أصحاب المتون الموضوعات لنقل المذهب بما هو ظاهر الرواية والله أعلم (سئل) في رجل قال لا آخر لضرورة وقعت عليه خذلى من أحد بضاعة نسيئة وبعها فاشتري له من رجل زينا بمن معلوم مثلاً كلامه رباعة فربح فيه هل الربح للوكيل أم للموكل المجيز فعله (اجاب) الربح للموكل كما أن الخسران عليه وقد صرح علماءنا بصحة الوكالة اذا اعم الموكل بقوله اتبع لي ما رأيت فوق الشراء للموكل فالربح له والخسران عليه والله أعلم (سئل) في رجل وكل على قبض دينه من فلان ومخاصمته ان احتاج الامر اليها وخاصة الوكيل لاحتياجه اليها وصالحه على بعض الدين هل يصح صلحه أم لا يصح ويرجع عليه ببقية الدين (اجاب) لا يصح صلح الوكيل المذكور فيرجع على المدين ببقية الدين والله أعلم (سئل) في رجل قال لمدينه ابعت بالدين مع فلان ففعل فضاع ولم يصل اليه هل يبرأ المدين من الدين أم لا (اجاب) لا يبرأ كما في البرازية من كتاب الوكالة في نوع في المأمور بدفع المال لقضاء الدين وغيره والله أعلم (سئل) في وكيل عن غائب اسير يريد خال الغائب التصرف في ماله ورفع يده عن تصرفه محتجاً بأنه اشفق منه هل له ذلك أم لا (اجاب) ليس له ذلك ويدوم على تصرفه ما لم يفقد الغائب فيدوم على الحفظ لا التصرف وانما قلت ذلك لما صرح به في البحر عند قوله وموت أحدهما وجنونه الخ من أن الوكالة تبطل بفقد الموكل في حق التصرف لا الحفظ فراجع ان شئت والله أعلم (سئل) في جماعة وكأوا رجلاً في قبض معاليهم من ناظر على وقف فبات الرجل وادعوا أنه قبضها منه ومات مجهلاً فضمن وأنكرت الورثة العلم بقبضه هل القول قولهم يمينهم على نفي العلم حيث لا برهان سوى دعوى الناظر الدفع له أم لا (اجاب) هذه دعوى دين في التركة وقول الناظر لا يشغلها بالدين وان كان قوله مقبولاً في الصرف فهو في حق براءة نفسه لا في حق اثبات دين على الغير نظيره المودع اذا أمر المودع بدفع الوديعة الى فلان فادعى المودع الدفع لفلان فانكره فالقول قول المودع في براءة نفسه والقول قول فلان في عدم القبض ولا شبهة أن الورثة تابعون عن الميت فالقول قولهم يمينهم على نفي العلم بقبض الميت ولا عبرة لدعوى القبض بلا بينة شرعية وهذا الحكم يظهر مما ذكره الطحاوي في مختصره والاسيحاوي في شرحه ولا يخفى وجهه على الفقيه والله أعلم (سئل) في رجل أرسل الى آخر فردة قماش مصرى وفي داخلها أربعون غرماً لبيع القماش ويشتري بثمنه وبالاربعين ثياباً معلومة اليها ما ويرسلها الى مصر فباع غالب القماش وبقي عنده القليل ومات عن غير تجهيل بل بين للورثة غاية التبيين والعادة فيما بينهم ان يبيع تارة بثمن معجل وتارة بثمن مؤجل الى أجل قريب كما جرت به عادة جميع التجار فهل لورثة الميت مطالبة المشترين عند حلول الاجل أم لا وهل اذا لم يقدروا على الاستيفاء منهم يضمنون الثمن أم لا (اجاب) نعم لهم مطالبة المشترين بالثمن الذي تقرر بمباشرة الميت في ذمتهم لان حقوق العقد المشروح عائدة الى الوكيل فتورث عنه ولا ضمان عليهم فيما توى عليهم والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا وكلت البكر البالغة امها في قبض مهرها وقبضته هل يكون القول قولها في ايصاله اليها أم لا وهل اذا ثبت لها على أمها دين تجس فيه أم لا (اجاب) نعم القول قول الام في ايصال ما قبضته الى ابنتها حيث صدقتها في القبض من زوجها وكذبته في الايصال اليها لانها امينة تدعى ايصال الامانة الى صاحبها ولا شبهة أنها لا تجبس في دينها لا طباق

مطلب أمر غيره ان يشتري بضاعة نسيئة ويبيعها ثم يشتري بها شيئاً ففعل وربح قال ربح للامر

مطلب لو وكله بقبض دينه والمخاصمة ان احتاج لخاصم الوكيل وصالح على بعض الدين فالصلح غير صحيح

مطلب قال لمدينه ابعت بالدين مع فلان ففعل فضاع لم يبرأ المدين

مطلب ليس لخال الغائب رفع يد الوكيل عنه في التصرف في ماله

مطلب وكل جماعة رجلاً في قبض استحقاقهم من ناظر الوقف الخ

مطلب اذا أمر المودع المودع بدفعها لفلان فقال المودع دفعتهما صدق في براءة نفسه فقط

مطلب أرسل رجل الى آخر قماشاً لبيعه وجرت العادة بالبيع نسيئة ومجالات لا ضمان على ورثته للمرسل ماتوى

مطلب وكلت البالغة امها في قبض مهرها من زوجها فالقول للام في دفعه اليها مطلب لا تجبس الام في دين ابنتها

مطلب لا يلزم الاب مهر ابنه
الا اذا ضمنه

المتون والشروح والفتاوى على أنه لا يجب أصل في دين فرعه والله أعلم (سئل) في رجل
زوجه أبوه بالوكالة عنه ومات الزوج لا عن تركته ثم مات الاب المزوج عن ابن وتركته هل يطالب
هذا الاب بمهر زوجته أخيه في تركه الاب أم لا حيث لم يكن الاب ضامنا (أجاب) المقران الاب
لا يطالب بمهر زوجته ابنه اذا باشر عقد النكاح بولاية أو وكالة الا اذا ضمنه فلا يطالب وارثه
والحال هذمه والله أعلم

(كتاب الدعوى)

مطلب ادعى وارث الزوجة
على ابن زوجها فاضل المهر
فاقر ثم أخبره بالخ

(سئل) في امرأة ادعى وارثها على ابن زوجها المتوفى قبلها بعد مضي عشرين سنة بفاضل
مهرها فاقر به بناء على بقائه بذمة أبيه فاخبره العدول بأنها ابرأت زوجها منه في حال صحته قبل
وفاته ابراء صحيحا هل تسمع دعواه عليه الابراء لكونه خفي عليه أم لا (أجاب) تسمع دعواه
لأنه محل الخفاء كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في امرأة أشهدت في حال مرض زوجها انه ليس
لزوجها خيل ولا غنم ولا بقر ولا جاموس ولا ولا ومات فبين بعد موته ان له اشياء من هذه الانواع
وغيرها هل يمنعها هذا الاشهاد عن دعوى الارث في ذلك وفي جميع ما ينظر اهرام لا (أجاب)
جميع ما ينظر للميت يجب فيه حقها الذي فرضه الله تعالى لها ولا يمنعها مجرد هذا الكلام من
دعوى ارثها فيه كما هو ظاهر وائس في هذه الصيغة ابراء يمنع ولا صلح يدفع فلا وجه لمنعها عن
حقها فيه بل قالوا فيما هو ابغ من ذلك لو صالح أحد الورثة وبراءا عاما ثم ظهر شيء من التركة لم يكن
وقت الصلح الاصح جواز دعواه في حصته كما صرح به في صلح البزازية وكثير من الكتب فهذا مع
الابراء فكيف مع ما لا ابراء فيه ولا صلح بأي وجه يسقط حقها وهذا مما لا يتوقف فيه والحال
هذه والله أعلم (سئل) في رجل توفي عن غير وارث شرعي هل توضع تركته في بيت المال ويقبضها
من جعل السلطان ولاية قبضها له وهل اذا ادعى رجل أن هذا الميت ابن ابن اخته شقيقته فهو
أعني المدعى خال أبيه يقبل مجرد دعواه أم لا بدله من بينة تذكر اسم الميت واسم أبيه واسم أبي أبيه
ليحصل التعريف للقاضي أم لا (أجاب) حيث لا وارث بجهة من الجهات يوضع في بيت المال
جميع الميراث واذا شهدت شهود المدعى لابد من ذكر الاسماء الموصلة الى تعريف القاضي ففي
جامع الفصولين ادعى بنوة العم ولم يذكرا الجدة لا يصح لأنه لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكر الجدة
ومثله في كثير من كتب الفتاوى والله أعلم (سئل) في محدود يتوارثه اناس بعد اناس ماتت امرأة
منهم فوضع ابن عمها عصبة ابده على حصته امنه لكونه عصبة وهم من ذوى الارحام فنارعه فيه
وادعوا أنه وقف مصرف على ما صرفه الواقف وانهم مصرفه دونه وهو ينكر كونه وقفاً ويدعى
انه ملك يقسم على فرائض الله تعالى ولا تمسك لهم بشيء سوى تذكرة مكتوب فيها هذا وقف زيد
لا غير ولها صورة بالسجل ويقولون هذه تذكرة كاتب الولاية ويريدون منعه عن الارث بمجرد
التذكرة هل يقضى له بالارث ولا يمنع بمجرد التذكرة الا بينة عادلة تشهد أنه وقف فلان عليهم
بشروطه المانعة لابن العم عن الارث فيه (أجاب) يقضى لابن العم بالارث لتمسكه بالاصل
وهو الملك والوقف طارئ عليه ما لم تقم بينة عادلة تشهد بالوقف بشروطه كما ذكر ولا يقضى لهم
بمجرد التذكرة لخروجها عن حجج الشرع الثلاث التي هي البينة والقرار والنكول اذهى كاغد
به خط ليست واحدة من الثلاث المذكورات كما هو واضح والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على
آخر انه ضرب مورثه بعصا ومات بضربه وأقام على ذلك بينة فأقام الآخر بينة على صحته بعد ضربه

مطلب في محدود يتوارثه
اناس بعد اناس فادعى جماعة
بانه وقف يقضى به للوارث الخ

مطلب ادعى انه ضرب مورثه
بعصا ومات بضربه وادعى
الاخر انه صح بعد ضربه
ومات الخ

وموته حتف أنفه لا يضربه هل بينة الموت بضربه أولى بالقبول أم بينة الصحة منه أولى (اجاب)
 بينة الصحة منه أولى بالقبول كما سرح به في الخلاصة والخاصة والبرازية وكثير من الكتب والله
 أعلم (سئل) فيما لو باع شيئا وبعض أقاربه يطاع على بيعه وقبضه وتصرف المشتري فيه زمانا
 ثم ادعى فيه ملكا هل تسمع دعواه أم لا (اجاب) قال كثير من علماءنا إذا باع شخص عقارا
 أو حيوانا أو ثوبا أو نحو ذلك وقبضه المشتري وتصرف فيه تصرف المالك وبعض أقاربه مطلع
 على ذلك ثم ادعاه أو ادعى بعضه أنه ملكه لا تسمع دعواه لأن ذلك اقرار منه بأنه ملك البائع قطعاً
 للأطماع الفاسدة وسد الباب للتزوير والتأليس وبه قطع كثير من أصحاب المتون والشروح
 والفتاوى والله أعلم (سئل) في رجل رجل من قريته إلى قرية أخرى عن بيت كان هو
 والديه يسكنه فاستعاره رجل من عم الراحل ليتن فيه فأعاره ثم رجع الراحل وطلب السكنى في
 بيته فادعاه المستعير أنه ملكه بالارث عن أبيه فهل تمنعه الاستعارة عن هذه الدعوى وترفع يده
 عنه وتعاديد الراحل عليه كما كانت أم لا (اجاب) نعم تمنعه الاستعارة عن هذه الدعوى فيه
 ففي جامع الفصولين الاستعارة من المدعى عليه أو من غيره تمنع من دعوى الملك لنفسه ولغيره
 انتهى ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل واطع يده على عقار مدة تزيد على
 ستين سنة والآن يدعى رجلان من أقاربه حصته في ذلك والحال أنهما قيمان ببلدة الدعوى
 المدة المذكورة ولا مانع لهما من الدعوى فهل لا تسمع دعواهما للورود الأمر السلطاني بعدم
 سماع كل دعوى مضى عليها خمس عشرة سنة أم تسمع (اجاب) لا تسمع دعواهما والحال
 هذه فقد ثبت عند العلماء لا خلا لكونهم أن القضاء يخص بالزمان والمكان والاشخاص
 والحوادث فالسلطان إذا منع عن سماع الدعوى بعدم مضى خمس عشرة سنة امتنع على القضاة
 سماعها ولو قضوا فيها مع ذلك لا ينفذ لانهم معزولون عن سماعها والحال هذه والله أعلم (سئل)
 في رجل استعار من شقيقته حلياً الحاجة في نفسه وحلف لها عينا أنه لا يبيت عنده إلا ليلة واحدة
 فأعارته ثم طابت منه استرداده فادعى ملكيته لنفسه أو لغيره هل تصح دعواه أم لا ويسترد منه
 (اجاب) لا تصح دعواه لأن هذه الاستعارة اقرار بالملك لها كما صرح به في العدة ومختصر اصول
 الزيادات ونوادير هشام وصححه أبو الليث فلا تسمع لنفسه ولا لملكه أو موكلته ويسترد منه
 والحال هذه كما صرح به علماءنا والله أعلم (سئل) في رجلين تنازعا في محدود فادعى
 أحدهما أو هو ذو يد أن جده لا يملكه لا يملكه له وإن أباه مات وتركه ميراثا له وادعى الآخر وهو
 خارج وابن خال للآخر أن الجد المزبور وقفه على ابنائه وبناته وأولادهم وأنه يستحق معه فيه
 كذا وبين وجه الاستحقاق بموت أمه ومع كل وثيقة بما يدعيه في الحكم (اجاب) ذكر في جامع
 الفصولين في الثامن في دعوى الخارج مع ذى اليد أنه لو اجتمع الهبة مع القبض والصدقة مع
 القبض فهو كمن لو اجتمع شرا أن فاعلم ذلك أو لا فاعلمته فاعلم أن حكم المشبه به في هذه المسئلة أنه
 إذا أقام كل من المتداعيين بينة فن كان تاريخ بينته أسبق فهو الحق وهذا إذا أرفقا لم يؤرخا
 أو أرفخ أحدهما إلا الآخر فهو لذى اليد هذا وأما مجرد الوثيقة فلا يعمل بها بلا بينة والعبرة
 بتاريخ نفس المتنازع فيه وهو التملك والوقف لا بكتابة صكهما إذ يجوز تأخير الكتابة عنه
 ولا شبهة أن هذه المسئلة من مفردات مسائل اختلاف الرجلين المتداعيين وقد أوسعت فيه
 علماءنا القول في كتبهم والتأني من واحد وأحد المتداعيين داخل والآخر خارج هو موضوع
 المسئلة المسؤول عنها فراجع جامع الفصولين وغيره من الكتب الشهيرة فإن في بعضها التصريح

مطلب لو باع شيئا وبعض
 أقاربه يطلع على البيع
 والقبض ثم ادعى الملك
 لا تسمع دعواه

مطلب إذا استعار شيئا ثم ادعى
 الملك فيه لا تسمع دعواه

مطلب في واطع يده على عقار
 ستين سنة ادعى رجلان حصته
 فيه لا تسمع دعواهما

مطلب استعار شيئا ثم ادعى
 الملك لا تسمع دعواه لنفسه
 ولا لملكه

مطلب تنازعا في محدود فادعى
 أحدهما أو هو ذو يد الملك عن
 جده والآخر أنه يستحقه
 بجهة الوقف الخ

مطلب يشترط في دعوى
العقار المرهون حضرة الخ

مطلب لو ادعى على المشتري
أن البائع اجرأ ورهن منه
قبل البيع لا تسمع الا بحضرة
البائع

مطلب رهن عند آخر شيا
وغاب الراهن فادعت زوجته
أنه ملكها لا تسمع دعواها
الا اذا حضر

مطلب في ساحة متصلة
بالطريق أقام أهلها ينفذ
أنهم منه وشهد آخر أن الخ

مطلب تقبل بينهما على
الزيادة اذا اختلفت مع زوجها
في مقدار المهر

مطلب لو حكم لاولياء العمد
بشهادة اثنين باقرار المدعى
عليه بالقتل لا ينفذ حكمه

مطلب في صدك حاصله دعوى
سلم ولا بد لصحتها من بيان
شرايطه

بها وفي بعضها ما هو في حكم التصريح والله أعلم (سئل) في دعوى العقار المرهون هل يشترط
حضرة الراهن أم لا (أجاب) نعم يشترط قال في جامع الفصولين وفي دعوى المرهون يشترط
حضرة الراهن والمرتهن وفاقا وفيه راجعا للذخيرة والفتاوى الصغرى باع منه شيئا فادعى
ثالث أن البائع أجر منه المبيع أو رهنه منه قبل بيعه لا يصير المشتري خصما فلو حضر البائع فبرهن
عليه المدعى الآن تقبل بينته ثم رزق الفتاوى الظهيرية بما يخالفه وقد صرح في الخانية
بنظيره فبعض أثبت في المسئلة اختلاف الروايتين وبعض حل الأول على سهو الكاتب ومال
شمس الأئمة إلى عدم سماع البينة بغيبة الراهن والحاصل أن المسئلة قد وقع فيها اضطراب
واختلاف جواب وقد وافق قاضي خان الإمام الخفاف في حله وقاضي خان من أهل الترجيع
كما نص عليه الشيخ قاسم في التصحيح فليغتنم هذا التحرير فإنه مع اختصاره ليس له نظير
والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند آخره مائة على دراهم معلومة عن بن وغاب الراهن والآن
تدعى زوجته أنه ملكها وأنه رهنه عنده بغير إذنهما هل تسمع دعواها في غيبة زوجها أم لا (أجاب)
لا تسمع دعواها بغيبة زوجها اذ يشترط في دعوى المرهون حضرة الراهن والمرتهن وفاقا كما
نقله في جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في ساحة متصلة بالطريق العام جارية في
وقف بر استأجر رجل بعضا منهن من ناظره للبناء فيها فنفعه أهل الطريق مدعين أنها من جملة
الطريق فشهدت بينة شرعية أنها واقف على البر المذكور لدى الحاكم الشرعي وحكم بحجربانها
في الوقف بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة هل ينفذ حكمه حيث صدر على وجهه المعتبر
شرعاً أم لا (أجاب) نعم ينفذ حكمه وتجعل وقفنا ولأن شهدوا أنها من الطريق وشهد
آخرون أنها واقف فالحق الشهادة القاضية على الوقف أولى لأنه أخص قال في الفتاوى العتائية ولو
شهدوا على بقعة متصلة بالمسجد أنهم امنه وشهد آخرون أنها من الطريق فالمسجد أولى لأنه
أخص ويجعل ذلك مسجداً اه والله أعلم (سئل) في امرأة اختلفت مع زوجها حال قيام
النكاح وبعد الدخول في مقدار المهر ولها ينفذ هل تقبل بينتها على الزيادة أم لا (أجاب) نعم
تقبل والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ادعى بالو كالة عن أحد أولياء دم عمه لدى نائب حكم
مقلد ليحكم بالصحيح من مذهب أبي حنيفة على ثلاثة أنهم قتلوا أباً الموكل تعدياً فانكروا فاقام
شاهداً على اقرار معينين منهم بأنهم ما قتلوا بضربتي سكين ثم أحضر شاهداً آخر شهد بمثله فألزم
النائب المذكور المشهود عليهم ما بدت به ظاناً أنها موكلة بالقتل المذكور غير معين نوعاً من
أنواعها مع ابائهم الهافل يصح هذا الإلزام أم لا يصح لكونه خطأ مخالفاً لاجماع المذهب صادراً
عن قيدله الحكم بمذهب أبي حنيفة النعمان (أجاب) لا يصح هذا الإلزام لما تقرره عندنا
الاعلام في باب ما ينفذ من الأحكام بان القضاء يتخصص بالحوادث والزمان والأشخاص
والمكان ومنه التخصص بمذهب كذا مذهب أبي حنيفة النعمان فيكون القاضي معزولاً
بالنسبة لماءداه فلا يصادف محل قضائه اذا هو خالف ما خصه به من ولاية ولا شبهة ان
ما حكم به النائب المذكور مخالف لاجماع المذاهب وليس موافقاً للقول صحيح فيه ولا مهجور به
تصريحهم فاطيف بان الحكم الصادر بمخالفة المذهب ممن يزعم أنه المذهب جاهلاً به وليس له
بمذهب غير نافذ فانتظر لما في الولوجية والتاريخية وغيرهما يظهر لك ذلك مع كون الامر فيه
واضحاً لمن شم رائحة الفقه والله أعلم (سئل) في صدك حاصله ادعى زيد على عمرو أنه اسلمه في ثلاث
وخسين جرة زيتاً بالمسبة وطالبه به فأنكر ذلك وذكر أنه كثر بكرة عند في الزيت المدعى وأن

بكرادفعه جميعه فاعترف زيد بوصول البعض وأنكر البعض فطلب من عمرو اثبات ذلك
 فذكر أنه لا بينة له فالزم ببقية الزيت وبالرجوع على بكر فهل هذا الإلزام صحيح ويكتفى في
 دعوى السلم بما ذكر أم غير صحيح لعدم ذكر شروطه ولعدم ثبوت المدعى وهو أصالة عمر وفيه مع
 عدم تصديق زيد له على الكفالة ولكون زيد هو المكلف بالبينه على السلم لأنه مدعى لا عمر ولأنه
 مدعى عليه ولم يذكر هل الكفالة باذن المكفول عنه أو بغير اذنه ليترب عليه الرجوع وعدمه ولم
 يذكر الزيت الواصل أنه من عمرو أو من بكر ولم يذكر في الدعوى رأس مال السلم ما هو وما مقداره
 وغير ذلك مما هو ظاهر المثل **كم** (أجاب) الإلزام المذكور غير صحيح والحال هذه لعدم شرائط
 صحة دعوى السلم قال في جامع الفصولين في الفصل السادس ويذكر في السلم بيان شرائطه
 من اعلام جنس رأس المال وغيره ويذكر نوعه وصفته وقدره بالوزن لو وزن أو بالتقادة في المجلس
 حتى يصح عند أبي حنيفة رحمه الله ولا يكتفى بقوله بسبب سلم صحيح شرعي على المختار إذ للسلم
 شرائط كثيرة لا يقف عليها إلا خواص ومثله في البرازية والخلاصة وغيرهما من كتب المذهب
 ولم يذكر في الصك المذكور رأس المال وكان الواجب طاب البينة من مدعى السلم على عمرو
 أصالة إذا عترف به بالكفالة وذلك غير المدعى إذا المدعى الأصالة عليه لا الكفالة له ولم يصدق
 عليها ولا بد في الإقرار من التصديق وذكر فيه الرجوع على بكر ولم يثبت اذنه بل ولم يثبت أصل
 الكفالة فكيف يحكم له برجوعه عليه والحال هذه ولم يذكر محل بيان الإبقاء ولا بد منه لصحة
 الدعوى المذكورة تحرزا عن النزاع كما في جامع الفصولين وغيره والحاصل أن أكثر الشروط
 التي لا بد منها لصحة الدعوى المذكورة غير مذكور فلا تصح وإذا لم تصح لا يصح الإلزام المذكور
 لأنه مترتب عليها والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر دراهم وديعة وقطنا
 بقشره ومحلوجا فأنكر المدعى عليه وحلف فبرهن المدعى على دعواه هل يظهر كذب المدعى عليه
 فيعزر أم لا (أجاب) الفتوى على عدم تعزيره لأنه لا يظهر كذبا قامة البينة لأن البينة حجة
 من حيث الظاهر والله أعلم بالسرائر والله أعلم (سئل) في مصبغة بها خواب ملتصقة
 بأرضها بالبناء اختلف المستأجر مع ناظرها فيها يدعى المستأجر أنها ملكه وبنائه والناظر ينكر
 هل القول قول الناظر أم لا (أجاب) لا شبهة أن القول قول الناظر لا قول المستأجر كما يعلم
 من مسألة الكأس بالاولى وهي **ك** كئاس في منزل رجل وعلى عنقه قطيفة يقول الذي على
 عنقه هي لي وأدعاه صاحب المنزل فهي لصاحب المنزل فبالك بالمتصل بأرض الوقف والله أعلم
 (سئل) في رجل ادعى بالوكالة عن زوجته على آخر أن المحدود الفلاني الذي يملكه ملكه وكأني
 بالارث عن أبيها المشتري له وأن أباهما اشتراه من وصييك حال صغرك فأجاب أن الشراء كان
 بغبن فاحش ولم يتخذ فأنكر الوكيل الغبن بنوعه فطلب القاضي من مدعيه البينة فأقامها
 بوجهه فحكم القاضي بفسخ البيع لذلك فهل إذا ادعى الوكيل مستأفها على المدعى عليه
 تسمع دعواه أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه بإجماع علماءنا ولا تقبل بينته إذا من المصريح به عدم
 جواز استئناف الدعوى بعد انقضاءها على الوجه الشرعي بحكم القاضي وغاية أمره أن يقيم بينة
 على أن البيع كان بمنزلة القيمة وقد صرحوا عند تعارض البينتين في ذلك أن بينة الغبن أولى
 بالقبول لأن معهما زيادة العلم به فلا فائدة في استئنافها ثانيا فلا يجوز سماعها والله أعلم (سئل)
 في رجل ادعى على آخر جمال وأحضر له تذكرة بخطه وختمه به هل يقضى عليه بذلك أم لا وإذا طلب
 عليه على الخط والختم يحلف أم لا (أجاب) لا يقضى بالخط والختم ولا يحلف عليهما كما صرح به في

مطلب إذا أنكر المدعى
 عليه الوديعة وحلف ثم أقام
 المدعى بينة لا يعزر المدعى
 عليه

مطلب إذا اختلف الناظر
 والمستأجر في الخواص الملتصقة
 بأرض المصبغة فالقول للناظر
 بمطلب القول لرب المنزل في
 القطيفة التي على عنق
 الكأس

مطلب حاصله أن استئناف
 الدعوى بعد الحكم لا يقبل
 وإن بينة الغبن الفاحش
 مقدمة

مطلب لا يقضى بالختم والخط
 ولا يحلف عليهما بل على
 أصل المال

مطلب لا يعمل بمكتوب
الوقف الذي عليه خطوط
القضاة الماضين

مطلب رجل له عمر في كرم
اختلف مع صاحبه في
مقداره يجعل بقدر الباب
الاعظم للكرم كما اذا كان في
الدار

مطلب جهزت ابنتها بجهاز
ثم ماتت فادعى ورثتها العارية
فالمدة على العرف

مطلب ادعت الام شيامن
اعيان تركه ابنتها عارية
فالقول للزوج

مطلب باعت من تركه ابنتها
شيئا ودفنت شيئا وأخذت شيئا
مطلب القول للزوج في
تركة الزوجة لو ادعى الملك
مطلب اراد المدعى عليه
قاضيا وأراد المدعى غيره

الخاتمة واعلم انه لا يعتمد على الخط ولا يعمل به فلا يعمل بمكتوب الوقف الذي عليه خطوط
القضاة الماضين لان القاضي لا يقضي الا بالحجة وهي البينة أو الاقرار أو النكول كما في اقرار
الخاتمة نقل في الاشياء وفيها لو حضر المدعى خط اقرار المدعى عليه لا يحلف أنه ما كتب وانما
يحلف على أصل المال كما في قضاء الخاتمة اهـ ولا شك أن الخط أعم من أن يكون بالقلم أو بالطابع
الذي هو الختم فافهم والله أعلم (سئل) في رجل له عمر في كرم آخر وقد اختلف معه في قدره قرب
الكرم يريد أن يجعل له ذراعا أو ذراعين وصاحب الممر يطلب مقدار ما يسع دوابه الموقرة بأجماله
دخولا وخروجا فالحكم (أجاب) يحكم له صاحب الممر بمقدار الباب الاعظم للكرم فقد نصوا
على انه لو كان لرجل طريق في دار رجل فارد صاحب الدار أن يبنى في ساحة الدار ما ينقطع به
طريقه لم يكن له ذلك وينبغي أن يترك في ساحة الدار عرض باب الدار الاعظم فكذا نقول في رجل
له طريق في كرم رجل أراد صاحب الكرم أن يغرس في أرض الكرم ما ينقطع به طريقه لم يكن له
ذلك وينبغي أن يترك له في الأرض عرض باب الكرم الاعظم ولا شك أن النص على ذلك في الدار
نص عليه في الكرم كما لا يخفى على ذي فقه والله أعلم (سئل) في أم جهزت ابنتها بجهاز ودفعتها لها
ثم ماتت الام فادعى بقية ورثتها على البنت بالجهاز أنه عارية وأدعت هي أنه ملك والام من تدفع
ذلك ملكا لا عارية هل القول قواها أم قول بقية الورثة (أجاب) المختار للفتوى أن دان كان العرف
مستمر أن الام تدفع ذلك الجهاز ملكا لا عارية لم يقبل قول بقية الورثة أنه عارية والقول قول البنت
في ذلك لان الظاهر شاهد لها والحال هذه والمنظور اليه العرف وقد صرح بذلك غير واحد من
علمائنا والله أعلم (سئل) في رجل ماتت زوجته عن اسباب لها مة صرفه فيها وتدعى امها في بعضها
أنها لها كانت دفعته عارية والزوج ينكر كون ذلك للام هل القول قول الزوج بيمينه وعلى الام
البينة أم على العكس (أجاب) القول قول الزوج بيمينه على نفى العلم والبينة على الام والله أعلم
(سئل) في امرأة ماتت بنتها فنقلت ما في بيت زوجها من المصاغ والامعة مدعية انها كانت
عارية عندها وباعت شيامن تركتها بغيره ودفنت معها من المصاغ والامعة مدعية انها كانت
القول قول الزوج في انها تركته مطلقا وفي أنها ملكة فيما يصلح له خاصة وفيما هو مشترك الصلاحية
وفيما هو خاص بالنساء في انه تركه بيمينه ولا ينفذ بيمينها في حصة الزوج لغير ضرورة وتضمن حصة
الزوج فيما دفتته معها منها ان تلفت به والا ينش عليها بطله لحقه كما هو صريح كلام العلماء
في الجنائز والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت في بيت زوجها الذي به اسبابها فجهت أمها وضره
أمها على البيت ونقلت جميع ما فيه وسلمتاه لاختها لا يها وطلب الزوج منه ما فرضه الله تعالى له من
أسبابها المذكورة فادعى الاخ أنها كانت عارية بيدها فالحكم (أجاب) القول قول الزوج مع
يمينه أنه ملك زوجته اذا قضى ما يستدل به على الملك وضع اليد وقد وجد وضع يدها عليها واليمين
على الزوج على نفى العلم بانه لا يعلم انه لمدعيها والبينة على المدعى والله أعلم (سئل) فيما لو كان
في البلدة قاضيان فوقع الخصومة بين المتدعين فالمدعى يريد أن يخاصمه الى قاض منهما
والمدعى عليه يريد الاخر فلن يكون الخيار (أجاب) الخيار للمدعى عليه عند محمد وعليه
الفتوى قال في البحر وهو باطلاقة شامل لما اذا أراد المدعى قاضى محله المدعى عليه وأراد
المدعى عليه قاضى محله المدعى وما اذا تعدد القضاة في المذاهب الاربعة وكثروا كما في القاهرة
فأراد المدعى شافعيامثلا والمدعى عليه مالكيامثلا ولم يكونا من محلته ما فان الخيار للمدعى عليه
وهذا هو الظاهر وبه افتيت مرارا اهـ كلام البحر (أقول) وقد اختلفت به أيضا مرارا كثيرة

والله أعلم (سئل) فيما إذا بنى مستأجر حمام وقف من ماله بناء باذن نائب الحكم ليجب ما انفقه من الاجرة واختلف مع ناظره في مقدار ذلك هل القول قول المستأجر أم قول الناظر وإذا كان القول قول الناظر هل يكون مع اليمين أم بغير يمين (أجاب) لا يكون القول قول المستأجر بالاجماع لانه يدعى بذلك ديناً على الوقف والقول قول الناظر بلا يمين لانه خصم في حق سماع البيعة لا في حق اليمين لأن اقراره على الوقف لا يصح وإذا كان المستأجر مدعياً لا يعمل بمجرد دعواه ما لم يتورط بالبيعة كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في مستأجر حمام ابرزجة مشقة على الاذن بالبناء وثبوتها وحكم القاضي به وبرهن على الحكم المستوفى لشرائطه شرعاً هل يعمل به أم لا (أجاب) نعم

بمجرد الدعوى بغير بيان * لا يدفع المطلوب من انسان فاذا اتى البرهان يدفع للذي * قد تورط دعواه بالبرهان وحديث سيدنا بهذا ناطق * برويه عنه كل ذي عرفان فيه الجواب عن السؤال وغيره * اذ ذلك قاعدة من الاركان قد قاله الرملي خير الدين لا * حرمت أمانته من الاحسان

والله أعلم (سئل) في رجل دفع لزوجه قيمه صاوارا ومنشفتين ثم حصل بينه وبينها خصمة فقال ما اعطيتك الا ثمن وقالت بل اعطيتني هبة هل القول قولها أو قوله (أجاب) القول قولها لا قوله لانه يدعى الضمان عليها وهي تنكره والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر خمسة عشر قرشاً ثم ادعى المدفوع له أنها هبة والدافع أنها قرض هل القول قول الدافع أم قول المدفوع له (أجاب) القول للمدعي في ذلك بيمينه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر ثوباً بثمن معلوم وسله له ثم طالبه بثمنه فانكر شراؤه وادعى أنه وهبه له وانكر هبته وطلب رده عليه بعينه أو دفع ثمنه فامتنع عن رده عليه ثم مات عنده هل القول قول البائع أنه ما وهبه له أو قول مدعى الهبة بيمينه (أجاب) بمنعه الثور عن مال كذا يضمن قيمته ان لم يثبت بيعه له بالثمن الذي ادعاه عليه فان اثبت بيعه له فله الثمن الذي قامت عليه البيعة ولمدعى الهبة على مدعى البيع اليمين لانكاره أمراً لو أقربه لزمه ان لم يكن له يمينه عليها وان أقام كل منهما يمينه على ما ادعى فيمينه البائع مقدمة لان البيع أقوى لكونه أسرع نشأ من الهبة لانها لا تصح الا بالقبض والبيع يصح بدونه والله أعلم (سئل) في أهل قرية عليها عوارض سلطانية يدعى بعضهم لبعض في دفعها لمن يتناولها ويشهد الآخر أن سمع شرعاً أم لا (أجاب) ان جاؤا معا وشهدوا فالشهادة باطلة للتممة صرح به الزيلعي قال لانهما اذا جاءا معا كان ذلك بمعنى المعاوضة فتفاحش التهمة فترد والله أعلم (سئل) في شاب أمر دكره خدمة من هو في خدمته لمعنى هو أعلم بشأنه وحقيقته فخرج من عنده فاتهمه أنه عمد الى سبته وكسره في حال غيبته وأخذ منه كذا مبلغاً من ماله وقامت اماره عليه بأن غرضه بذلك استبقاؤه واستقراره في يده على ما يتوخاه هل يسمع القاضي والحال هذه عليه دعواه ويقبل شهادة من هو متقيد بخدمته وأكله وشربه من طعامه وممرقته والحال أنه معروف بحجب الغلمان الجواب ولكم فسيح الجنان (أجاب) قد سبق لشيخ الاسلام أبي السعود العمادى رحمه الله تعالى في مثل ذلك فتوى بأنه يحرم على القاضي سماع مثل هذه الدعوى معللاً بأن مثل هذه الحيلة معهود فيما بين الفجرة واختلافاتهم فيما بين الناس مشهورة ومن لفظه رحمه الله تعالى فيها لا بد للحكام ان لا يصغوا الى أمثال هذه الدعاوى بل يعزروا المدعى ويحجزوه عن التعرض لمثل ذلك

مطلب لو بنى المستأجر في حمام الوقف بالاذن فالقول في المقدار الذي صرفه للناظر بلا يمين

مطلب في مستأجر ابرزجة مشقة على الاذن بالبناء

مطلب اختلف الزوجان في شئ فقال اعطيته لك ثمن وقالت هبة

مطلب دفع لآخر دراهم فقال الدافع هي قرض وقال الآخر هبة مطلب باع لآخر ثوباً فانكر الشراء وادعى الهبة

مطلب قرية عليها نواب سلطانية شهد بعضهم لبعض بالدفع لمن يتناولها مطلب في شاب أمر دكره خدمة من هو في خدمته لمعنى يعلمه منه الخ

الغمر المتخذ وبغده أفتى شيخنا المرحوم مولانا الشيخ محمد بن عبد الله التمر تاشي صاحب تنوير
 الابصار لا تتشاز ذلك في غالب القرى والامصار ويؤيد ذلك فروع ذكرت في باب الدعوى تتعلق
 باختلاف حال المدعى وحال المدعى عليه ويريد على ذلك قبحا وبعد اشهاد من بعشاه يتعشى
 وبغده يتعدى فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ان الله وانا اليه راجعون ماشاء الله كان وما لم
 يشأ لا يكون (سئل) في امرأة وقف أبوها أما كن على أولاده التي هي من جلتهم ومات الواقف
 بعد الحكم بصحة الوقف ولزومه فادعت بعدم مدة تزيد على خمس عشرة سنة ان بعض الموقوف
 ملك أمها وان وقفه لم يصادف محلا وهي تشهد التصرف في الاما كن المذكورة على ما شرط
 أبوها الواقف وتقبض ما يخصها من الوقف هل تسمع دعواها بعدم مضي هذه المدة أم لا (أجاب)
 لا تسمع لامور منها عليها بوقف أبيها الا ما كن التي تدعيها وتناولها ما يخصها من الوقف بشرط
 الواقف وتركها المنازعة في ذلك ولمنع حضرة السلطان نصره الله تعالى عن سماع ما عصى عليه
 خمس عشرة سنة فان سنده للقضاة عن سماعها يلحقهم بالرعية في منعهم عن القضاء في الحادثة
 المتصفة بهذه المدة فتمنع شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة اقتسموا غلة كرم ثم ادعى أحدهم
 الكرم أب والده ملكه له في حال صحته وسلمه له فهل تسمع دعواه وتقبل بينته ولا يمنع من ذلك
 اقتسام الغلة (أجاب) نعم تسمع دعواه وتقبل بينته ولا يمنع من ذلك اقتسام الغلة لجواز أن
 تكون الغلة مشتركة بينهم والكرم لأحدهم وقد صرح بذلك في البرازية والخلاصة والتارخانية
 وجمع الفتاوى نقلا عن القاضي الامام وغيرهما من كتب المذهب قال في الخلاصة لو ادعى
 شجرة فقال المدعى عليه ساومني ثمرته أو اشتري مني لا يكون دفعا لجواز أن يكون الشجر له والثمرة
 لغيره اه والله أعلم (سئل) في محتسب على قرية يدعى الذي قاطعه على احتسابها بمال معلوم
 عليه بعد أن تم حول المقاطعة وولى غيره ثم غاب حولا لا مالا منكسر عليه مما عليه وهو ينكر
 ويقول مالك على شيء هل تسمع دعواه عليه أم لا وهل القول قول المحتسب المقاطع ولا يلزمه عين
 (أجاب) لا تسمع دعوى المدعى المذكور بما يدعيه عليه من مال مكسور لان المقاطعة على
 الاحتساب لا تجوز باجماع الائمة والاصحاب قال في البرازية في السابع من كتاب الفاظ تكون
 اسلا ما وكفرا وخطا بعد ان قدم فرعا تشع من سماعه الابدان وعلى هذا اذا أخذ أحد المكس
 أو الضرائب مقاطعة فقالوا مبارك باد ووقعت بسر اي الجديدة واقعة وهي أن واحدا قاطع على
 مال معلوم احتسابها أعني الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فضر بوا على بابه طبولات وبوقات
 ونادوا مبارك باد لمقاطعة الاحتساب وكان امام الجامع فامتنعنا عن الصلاة خلفه حتى عرض
 على نفسه الاسلام أخذ من هذه المسئلة اه وقد انعقد الاجماع على حرمة ذلك فكيف تسمع
 الدعوى به والاجماع منعقد على عدم جوازه ولو ادعى عليه من تسمع دعواه عليه وهو المأخوذ
 منه المال فالقول قول المحتسب لانه منكرو المأخوذ منه المال المدعى وأما المقاطع المذكور فلا
 تصح دعواه باجماع المسلمين والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر انه تعدى على فرسه وركبها
 في المرعى وهلك فأجاب أنه لم يتعد عليها ولم يركبها وانما آراها في المرعى وأراد أن يركبها الحاجة
 عرضت له فلم يرفها صلا حال كونه فهل جوابه هذا يوجب الضمان أم لا (أجاب) هذا الجواب
 لا يوجب الضمان اذ الرؤية والارادة في هذا الباب لا يعتبران والله أعلم (سئل) في رجل ثبت عليه
 اعتراف بأنه تعدى على فرس فلان لمدع وركبها بغير اذنه والزمه القاضي بضمن قيمتها هل القول
 قول المقر في مقدار قيمتها قليلا كان أو كثيرا وعلى المقر له البينة على دعواه الزيادة أم لا (أجاب)

مطلب في امرأة وقف أبوها
 اما كن ثم ادعت ان بعضها
 وقف امها لا تسمع

مطلب في ورثة اقتسموا
 غلة كرم ثم ادعى أحدهم
 انه ملكه له أبوه

مطلب في محتسب على قرية
 يدعى الذي الخ

مطلب في رجل ادعى على
 آخر انه تعدى على فرسه
 وركبها
 مطلب في رجل ثبت عليه
 باعترافه أنه تعدى على فرس
 فلان الخ

القول في مقدار القيمة قول المتعدى بيمينه وعلى المقر له البيعة على الزيادة التي يدعيها وهذا باجماع
علمائنا والله أعلم (سئل) في رجل بنى في أرض يزعم شخص أنها ملكه وهو ساكت فهل اذا
ثبت أنها ملكه يكون البناء للباني أم سكوتة يكون اذناو يكون البناء للمالك (أجاب) لا ينسب
لساكت قول الا في مسائل ليست هذه منها فالبناء للباني وللمالك الرفع الا ان يضرب بالارض فله
تملكه بيمينه مقلوعا والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة سافرت عن زوجها فراراً من نفقتها في
عام سنة خافت الهلال فأتت عند أهلها وتركت بنتاً صغيرة فطمع لها منه عند أهلها فأتت فادعى
على أهلها انكم فرقتم بين زوجتي وبنتي او ماتت بسبب ذلك فعليكم ديتها هل تسمع دعواهم بذلك
أم لا (أجاب) لا تسمع دعواهم والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل أقر على نفسه بجمال وأشهد
بذلك ثم بعد الاقرار ادعى ان بعض هذا المال قرض وبعضه ربا عليه هل اذا أقام على ذلك بيعة
تقبل أم لا واذا لم تقم البيعة هل يحلف المقر له أم لا (أجاب) نعم تقبل دعواهم وتسمع بينته ولا يمنع
الاقرار السابق كما في الاشياء نقلها عن القنية حتى قال وقد أفتيت أخذ من الاولى بأن الشهود
اذا شهدوا بأن البعض لاحقة بيعة له وانما هو فعل مواطاة وحيلة تقبل انتهى وحيث فقد
مدعى الربا البيعة فعلى الطالب الامين لانه ادعى عليه فعلا لو أقر به لزمه فاذا أنكر يحلف والله أعلم
(سئل) في بقرة تنازع فيها خارج وذو يد كل يدعى الشراء فهل اذا أرخا وتاريخ ذي اليد أسبق
تاريخ بينته أم بيعة الخارج المتأخرة التاريخ (أجاب) يعمل بالأسبق تاريخا والحال هذه
والله أعلم (سئل) في رجل ادعى لى قاض ان فلان بن فلان المتوفى بمكان كذا بتاريخ كذا والده
وانه لا وارث له غيره وشهد عدلان بذلك وحكم بينته لدى خصم بطريقه الشرعي فادعى الابن
لدى قاض آخر على من بيده شيء من التركة ذلك فأنكر نسبه فأقام شاهدين شهد أن قاضي بلد
كذا أشهدنا على حكمه ان هذا الرجل ابن فلان ووارثه لا وارث له غيره فهل يقبل ذلك ويجعل
وارثاً أم لا (أجاب) نعم يقبل ذلك ويجعل وارثاً في جامع الفصولين وغيره لو ادعى انه وارث فلان
الميت وشهد ان قاضي بلد كذا أشهدنا على حكمه أن هذا الرجل وارث فلان الميت لا وارث
له غيره يجعل وارثاً وقد ذكرنا مثل هذا فيما لو شهد أن قاضياً من القضاة أشهدنا أنه قضى لهذا
على هذا بألف أو بحق من الحقوق أو قالنا شهد أن قاضياً من القضاة حكم له عليه به او شهد
أن قاضياً الكوفة فعله الى غير ذلك وعند تسمية القاضي وذكر نسبه لا خلاف في قبول مثل
ذلك والله أعلم (سئل) في رجل ادعت عليه زوجته بمهرها المعجل وهو مقربه وفقره ظاهر
وطلبته فامتنع لذلك هل للقاضي ان يسأل من جيرانه عن عسرة عاجلا ويحلى سيده أم لا
(أجاب) نعم للقاضي ذلك والحال هذه كما نقله الطرسوسي في انفع الوسائل والله أعلم (سئل) في
رجل باع بقرة لانسان فادعاها آخر فأقام المشتري بيعة على المدعى انه باعها لبايعه هل تقبل بينته
أم لا (أجاب) نعم تقبل بيعة المشتري على أنه باع المدعى لبايعه والله أعلم (سئل) في محلة قسمت بين
ورثة فادعى رجل على واحد منهم بحصة شائعة فيها عينها وأقام بيعة والاخر غائب هل ينفذ الحكم
فيما في يد الغائب أم لا (أجاب) لا ينفذ فيما في يد الغائب وانما ينفذ على الحاضر فيما في يده كما في
جامع الفصولين في الرابع والله أعلم (سئل) في امرأة ادعت على زوجها بعد الدخول انها لم
تقبض مهرها الذي شرط تعجيله لها هل تسمع دعواها أو دعوى من يقوم مقامها في ذلك ويقضى
لها به أم لا يقضى لها حيث سلمت نفسها (أجاب) حيث سلمت نفسها لا تسمع دعواها فيما شرط
تعجيله على المفتي به والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر شاة وأنها في يد المدعى عليه غضب

مطلب بنى في أرض غيره
وهو ساكت الخ

مطلب في امرأة سافرت عنها
زوجها فاتت عند أهلها
الخ

مطلب في رجل أقر على
نفسه بجمال ثم بعد ادعى أن
بعضه قرض وبعضه ربا الخ

مطلب تنازع خارج
وذو يد في بقرة الخ
مطلب في رجل ادعى أن
فلان المتوفى والده وأنه
لا وارث له غيره الخ

مطلب في رجل ادعت عليه
زوجه بمهرها المعجل وفقره
ظاهر

مطلب في بقرة باعها
لانسان فادعاها آخر

مطلب في محلة قسم بين
ورثة فادعى رجل على واحد
منهم بحصة الخ

مطلب في امرأة ادعت
على زوجها بعد الدخول
انها لم تقبض مهرها المعجل
مطلب في رجل ادعى على
آخر شاة وأنه غضبها

فادعى الايداع هل تندفع دعوى المدعى أم لا (أجاب) لا تندفع الدعوى في هذه الصورة وان أقام ذو اليد البينة على الايداع في الصحيح كما في جامع الفصولين والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثلثي فرس وتسلمها منه فادعت امرأة ان لها ربه اقيم او صدقته على ان الثلثين شراء من البائع المذکور فهل تسمع دعواه على المشتري المذکور بغيره البائع أم لا تسمع الاعلى البائع ولا يكون المشتري خصما (أجاب) لا تسمع دعواه على المشتري حيث صدقته على الشراء المذکور أو كذبه وأقام برهانا على ذلك اذ المشتري ليس بخصم والحال هذه لكونه مودعا في القدر المدعى عن الغائب كما صرح به في جامع الفصولين في الفصل الرابع في قيام بعض أهل الحق عن البعض في الدعوى والخصومة وغيره والله أعلم (سئل) في حصان بين اثنين لاحدهما الربع وللآخر الباقي باع صاحب الباقي جميعه لرجل بغير اذن الآخر ومات عنده ولم يجز صاحب الربع بيعه وأراد تضمين الشريك البائع ويقول قيمته كذا والبائع يقول كذا بانقص فالقول في القيمة قول من منهما (أجاب) القول في القيمة قول البائع بينه وبينه والبينة على الآخر والله أعلم (سئل) في رجل تلقى بيتا عن والده وتصرف فيه مدة تنوف عن خمسين سنة والآن برز جماعة يدعون أن البيت لجدهم الاعلى فهل تسمع دعواهم مع اطلاعهم على التصرف المذکور واطلاع آبائهم وعدم مانع يمنعهم من الدعوى (أجاب) لا تسمع هذه الدعوى فقد قال في فتاوى الولوالجي رجل تصرف زمانا في أرض ورجل آخر رأى الأرض والتصرف ولم يدع ومات على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولده فترك على يد المتصرف لان الحال شاهد اه هذا مع ما في سماءهم من فتح باب التزوير والتليس والله أعلم (سئل) في واضع يد ادعى ولادة الدابة المتنازع فيها في ملك بائع بائعه فهل يندفع الخارج الذي يدعى الملك المطلق اذا أقام كل بينة على مدعاه (أجاب) بينة ذى اليد مقدمة لانه خصم عن يتلقى الملك عنه والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر أنه غصب منه جلا قيمته كذا فأنكر المدعى عليه وحلف هل تسمع بينته بعد الحلف أم لا وهل تقبل هذه الدعوى وان لم يكن الجمل في يد المدعى عليه أم لا (أجاب) نعم تصح الدعوى على الغاصب وان لم يكن المدعى في يده حيث أراد تضمينه بغصب ولا يمنع بينة قبول البينة والحال هذه والله أعلم (سئل) في ذي يد وخارج تنازع في جمل كل يدعى الملك المطلق وتاريخهما سيواء فمن منهما المقدم بينته (أجاب) بينة الخارج مقدمة وكذلك لو كان دعوى الملك بسبب الشراء وأحدهما ذو يد والآخر خارج فالخارج مقدم والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل غصب ثورا مدعى انه نتاج بقرته وذو اليد ادعى انه نتاج بقرته بائعه اذا أقام كل بينة على دعواه من المقبول من البينتين (أجاب) المقبول بينة مدعى النتاج من بقرته بائعه السابقة يده عليه صرح به في الجرو جاع الفصولين وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في ذي يد وخارج تنازع في بقرته وذو اليد يدعى شراءه والخارج يدعى ملكا مطلقا برهن عليه او حكم له به او سلمه له فهل تسمع دعوى ذى اليد بعد ذلك على ملك مطلق أو بسبب غير الشراء (أجاب) لا تسمع والله أعلم (سئل) في رجل ضاع له جمل مقصوص به وسم وغاب عنه أياما ونبت الشعر عليه فسمع ان الجمل الفلاني قضى اليه فلما رآه اشتبهه بنبات الشعر عليه فقال ما هو جلي في غير محل النزاع ثم تبينه فعلم انه جمل له اذا ادعاه وأقام عليه عدلين شهد الله به تسمع دعواه وتقبل بينته أم لا (أجاب) في المسئلة للاصحاب كلام حاصله اختلاف واضطراب وينبغي التفصيل فيقال ان لم يكن هنالك دعوى ونزاع وأقر أنه ليس له ثم ادعاه لنفسه تقبل وان كان حال الدعوى والنزاع لا تقبل وبذلك

مطلب في رجل اشترى ثلثي فرس فادعت امرأة ان لها ربه اقيم او صدقته على ان الثلثين

مطلب في حصان بين اثنين لاحدهما الربع وللآخر الباقي باع صاحب الباقي جميعه لرجل بغير اذن الآخر ومات عنده ولم

مطلب في رجل تلقى بيتا عن والده وتصرف فيه مدة تنوف عن خمسين سنة والآن برز جماعة يدعون أن البيت لجدهم الاعلى فهل تسمع دعواهم مع اطلاعهم على التصرف المذکور واطلاع آبائهم وعدم مانع يمنعهم من الدعوى (أجاب) لا تسمع هذه الدعوى فقد قال في فتاوى الولوالجي رجل تصرف زمانا في أرض ورجل آخر رأى الأرض والتصرف ولم يدع ومات على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولده فترك على يد المتصرف لان الحال شاهد اه هذا مع ما في سماءهم من فتح باب التزوير والتليس والله أعلم (سئل) في واضع يد ادعى ولادة الدابة المتنازع فيها في ملك بائع بائعه فهل يندفع الخارج الذي يدعى الملك المطلق اذا أقام كل بينة على مدعاه (أجاب) بينة ذى اليد مقدمة لانه خصم عن يتلقى الملك عنه والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر أنه غصب منه جلا قيمته كذا فأنكر المدعى عليه وحلف هل تسمع بينته بعد الحلف أم لا وهل تقبل هذه الدعوى وان لم يكن الجمل في يد المدعى عليه أم لا (أجاب) نعم تصح الدعوى على الغاصب وان لم يكن المدعى في يده حيث أراد تضمينه بغصب ولا يمنع بينة قبول البينة والحال هذه والله أعلم (سئل) في ذي يد وخارج تنازع في جمل كل يدعى الملك المطلق وتاريخهما سيواء فمن منهما المقدم بينته (أجاب) بينة الخارج مقدمة وكذلك لو كان دعوى الملك بسبب الشراء وأحدهما ذو يد والآخر خارج فالخارج مقدم والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل غصب ثورا مدعى انه نتاج بقرته وذو اليد ادعى انه نتاج بقرته بائعه اذا أقام كل بينة على دعواه من المقبول من البينتين (أجاب) المقبول بينة مدعى النتاج من بقرته بائعه السابقة يده عليه صرح به في الجرو جاع الفصولين وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في ذي يد وخارج تنازع في بقرته وذو اليد يدعى شراءه والخارج يدعى ملكا مطلقا برهن عليه او حكم له به او سلمه له فهل تسمع دعوى ذى اليد بعد ذلك على ملك مطلق أو بسبب غير الشراء (أجاب) لا تسمع والله أعلم (سئل) في رجل ضاع له جمل مقصوص به وسم وغاب عنه أياما ونبت الشعر عليه فسمع ان الجمل الفلاني قضى اليه فلما رآه اشتبهه بنبات الشعر عليه فقال ما هو جلي في غير محل النزاع ثم تبينه فعلم انه جمل له اذا ادعاه وأقام عليه عدلين شهد الله به تسمع دعواه وتقبل بينته أم لا (أجاب) في المسئلة للاصحاب كلام حاصله اختلاف واضطراب وينبغي التفصيل فيقال ان لم يكن هنالك دعوى ونزاع وأقر أنه ليس له ثم ادعاه لنفسه تقبل وان كان حال الدعوى والنزاع لا تقبل وبذلك

مطلب في رجل تلقى بيتا عن والده وتصرف فيه مدة تنوف عن خمسين سنة والآن برز جماعة يدعون أن البيت لجدهم الاعلى فهل تسمع دعواهم مع اطلاعهم على التصرف المذکور واطلاع آبائهم وعدم مانع يمنعهم من الدعوى (أجاب) لا تسمع هذه الدعوى فقد قال في فتاوى الولوالجي رجل تصرف زمانا في أرض ورجل آخر رأى الأرض والتصرف ولم يدع ومات على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولده فترك على يد المتصرف لان الحال شاهد اه هذا مع ما في سماءهم من فتح باب التزوير والتليس والله أعلم (سئل) في واضع يد ادعى ولادة الدابة المتنازع فيها في ملك بائع بائعه فهل يندفع الخارج الذي يدعى الملك المطلق اذا أقام كل بينة على مدعاه (أجاب) بينة ذى اليد مقدمة لانه خصم عن يتلقى الملك عنه والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر أنه غصب منه جلا قيمته كذا فأنكر المدعى عليه وحلف هل تسمع بينته بعد الحلف أم لا وهل تقبل هذه الدعوى وان لم يكن الجمل في يد المدعى عليه أم لا (أجاب) نعم تصح الدعوى على الغاصب وان لم يكن المدعى في يده حيث أراد تضمينه بغصب ولا يمنع بينة قبول البينة والحال هذه والله أعلم (سئل) في ذي يد وخارج تنازع في جمل كل يدعى الملك المطلق وتاريخهما سيواء فمن منهما المقدم بينته (أجاب) بينة الخارج مقدمة وكذلك لو كان دعوى الملك بسبب الشراء وأحدهما ذو يد والآخر خارج فالخارج مقدم والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل غصب ثورا مدعى انه نتاج بقرته وذو اليد ادعى انه نتاج بقرته بائعه اذا أقام كل بينة على دعواه من المقبول من البينتين (أجاب) المقبول بينة مدعى النتاج من بقرته بائعه السابقة يده عليه صرح به في الجرو جاع الفصولين وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في ذي يد وخارج تنازع في بقرته وذو اليد يدعى شراءه والخارج يدعى ملكا مطلقا برهن عليه او حكم له به او سلمه له فهل تسمع دعوى ذى اليد بعد ذلك على ملك مطلق أو بسبب غير الشراء (أجاب) لا تسمع والله أعلم (سئل) في رجل ضاع له جمل مقصوص به وسم وغاب عنه أياما ونبت الشعر عليه فسمع ان الجمل الفلاني قضى اليه فلما رآه اشتبهه بنبات الشعر عليه فقال ما هو جلي في غير محل النزاع ثم تبينه فعلم انه جمل له اذا ادعاه وأقام عليه عدلين شهد الله به تسمع دعواه وتقبل بينته أم لا (أجاب) في المسئلة للاصحاب كلام حاصله اختلاف واضطراب وينبغي التفصيل فيقال ان لم يكن هنالك دعوى ونزاع وأقر أنه ليس له ثم ادعاه لنفسه تقبل وان كان حال الدعوى والنزاع لا تقبل وبذلك

مطلب ادعى ولادة الدابة في ملك بائع بائعه الخ

مطلب تسمع الدعوى على الغاصب وان لم يكن المدعى في يده

مطلب ادعى كل من الخارج وذى اليد الملك المطلق

مطلب ادعى الغاصب أنه نتاج بقرته وذو اليد أنه نتاج بقرته بائعه

مطلب ادعى ذو اليد الشراء والخارج الملك المطلق وقضى له الخ

مطلب في رجل ضاع له جمل مقصوص الخ

وفوق في جامع الفصولين بقوله ويلوح لي أن الخلاف واقع فيما لو أقر المدعى قبل النزاع وأما لو قاله مع وجود النزاع ينبغي أن تبطل دعواه وفاقا على عكس ذي اليد ثم قال هذا ما ورد على الخاطر الفاتر في تحقيق هذا المرام على حسب ما اقتضاه الوقت والمقام والمحمد لله ملهم الصواب ومسهل الصعاب اه والله أعلم (سئل) في امرأة كانت تتناول قدرا معلوما من وقف جدتها مدة سنين سئلت من أين التلق فقالت من جدتي ثم سئلت ثانيا عن ذلك فقالت تلقته عن ابن ابن الواقف وأقامت على ذلك بينة هل تقبل بينتها ولا يعد هذا تناقضا (أجاب) نعم تقبل بينتها ولا يعد هذا تناقضا منها في البرازية من التناقض يعني فيما يجري فيه الخلاف والله أعلم (سئل) في رجل اشترى عنب كرم ممن هو واضح يده على الكرم بثمن معلوم فأدعى شخص بعدمضى سنة على مشتري العنب أن الكرم كرمه كان اشتراه من بائع العنب وان العنب نزل كرمه ويطالبه بثمن العنب وأظهر حجة شاهدة له بأنه اشتراه منه فهل تسمع دعواه المذكورة على مشتري العنب أم لا (أجاب) ليس له دعوى مسموعة والحالة هذه إذ طلبه الثمن اجازة ضمنا وهي كالوكالة السابقة والطلب فيها مباشر البيع لتعلق الحقوق به دون المالك والمالك يتبع البائع فإذا اتبعه فلا يخلو ما ان يعترف له بالملكية فيجب عليه دفع ما قبضه اليه وأما ان ينكر فيكون البرهان على المدعى واليمين على المدعى عليه أما برهان الأول فقد صرح في جامع الفصولين وأكثر كتب المذهب بان طلب الثمن ودفعه وقبضه اجازة لبيع الفضولي وأما برهان الثاني فلما فيه وفي أكثر كتب المذهب بأن الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة وأما الثالث فلما في أكثر المتون والشروح من أن المطالبة بالثمن لمباشر العقد لا للمالك قال في جامع الفصولين وغيره لو أراد المالك أخذ ثمنه من المشتري ليس له ذلك الا اذا ادعى أن الفضولي وكاله بقبض ثمنه وهذا كاله ظاهر لمن له أدنى المام بالمذهب هذا ولولم يطالب الثمن وطلب تضمينه العنب ابتداء فلا بد من تعيين وزن العنب المدعى به وبيان نوع العنب لكونه مثليا وبيان ذلك في المثلي شرط لصحة الدعوى قال في جواهر الفتاوى رجل ادعى على آخر أنه غصب من كرمه وقرامن الاعناب وقطع من أشجاره كذا وقرامن الحطب قيمته كذا فاستهلكه فانه لا تصح هذه الدعوى بهذا القدر ولا بد من بيان نوع العنب والحطب فان قيل ان كان في العنب يشترط هذا لانه مثلي فلماذا يشترط في الحطب المستهلك وهو مضمون بالقيمة وقديين القيمة قلنا لان القيمة تتفاوت بتفاوت النوع والصفة انه من الجوز أو القرص أو غير ذلك وأنه رطب أو يابس ولم يبين مقداره فلا يعرف أنه صادق في بيان هذا ولا بد من بيان ذلك اه فقوله ولم يبين مقداره لان الوقف يختلف واذا شرط ذلك في الدعوى شرط في الشهادة وذلك ليتصور للحاكم ما يحكم به للمدعى والله أعلم (سئل) فيمن اتهم بضرب آخر فرفر جمع اليه فأشهد أنه لا يستحق قبله حقا وأبرأه عاما ومكث مدة ومات هل تسمع دعوى أوليائه وتقبل بينتهم بأنه كان ضربه قبل ذلك الا أنهم ادعوا به أم لا (أجاب) لا تسمع دعوى أوليائه والحال هذه كما هو ظاهر البيان لمن صبغ طرف ائمة من أنامله في ذقه النعمان والله أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة اشقاء عائلتهم واحدة ركسبهم على اختلاف نوعه بينهم وكل مفقوض لآخيه يباعوا وشرا جميع التصرفات مات أحدهم عن ثلاثة بنين كبار ومضوا على أمرهم فاجتمع لهم أموال ثم اختلفوا فأدعى عنهم ان البستان القلاني والبدن القلانيين له خاصة دونهم وأبرز كوكا كتب فيها اشترى لنفسه دون غيره وصدقه أخوه وأولاد أخيه سوى واحد ادعى حصته فيها فأنكر وحلفه الحاكم لكونه زايد ظاهرة ومنع ابن الاخ والا نريد إقامة برهان شرعي بينة عادلة تشهد أنهم كانوا عائلة واحدة

مطلب في امرأة كانت تتناول قدرا معلوما فقالت تلقته الخ

مطلب في رجل اشترى عنب كرم من واضح اليد ثم ادعى شخص على مشتري العنب أن الكرم كرمه ويطالبه الخ

مطلب رجل ادعى على آخر انه غصب من كرمه وقرامن العنب أو الحطب الخ

مطلب فيمن اتهم بضرب آخر فأشهد أنه الخ ثم مات هل تسمع دعوى الخ

مطلب في ثلاثة اخوة في عائلة مات احدهم عن ثلاث بنين الخ

وكسبهم بينهم وكل مفوض للآخر يعاوشرا وسائر التصرفات كما شرح أعلاه وأنهم مضوا على أمرهم بعدموت الاخ كما كانوا هل تقبل بينته ويثبت حقه في العقار المذكور وان كتب في حجج الصكولة اشترى لنفسه دون غيره أم لا (أجاب) اذا ادعى الحصة بشركة المفاوضة وأثبت بينة أنها من الشركة تقبل ويحكم له بحصته وان كتب في صك التبائع انه اشترى لنفسه اذ تقرر أن أحد المفاوضين لا يملك الشراء لنفسه خاصة في غير طعام أهله وكسوتهم وقد تقرر أيضا انه لا يشترط في شركة المفاوضة التخصيص عليهم ابل يكفي ذكر معناها ولا يمنع منع القاضي السابق لانه بناء على عدم البينة والله أعلم (سئل) في خمسة أنفار ظهر واعي بيت رجل وأخذوا له أموالا وأثوابا ثم انه وجد اثنين من الخمسة الأخذين فهل له مطالبة الاثنين بجميع ما أخذوا له من الأموال والأثواب وقبض ذلك كله منهما (أجاب) ان كانت تلك الأمور جميعها في ايدي الاثنين فلم يجرها الدعوى عليهم ابل جميعا ومطالبتهما بردها عليه وان لم تكن بأيديهما وأراد المالك أخذها بعينها فلا تسمع الدعوى بشئ منها الا على من هو يده وان أراد التضمن وقد ثبت الاستيلاء على وجه الاشتراك بحضور الكل بعد استيفاء شرائط الدعوى بالبينة فالضمان عليهم مخامسة وان ثبت باقرار الخمسة فكذلك وان ثبت باقرار الاثنين بان قالوا اغتصبنا أو أخذنا كذا وكذا وكذا خمسة قضى عليهم أما برهان الاول فلما صرحوا به قاطبة أن دعوى المالك المطلق لا تصح الا على ذي اليد ودعوى الضمان تصح على غير ذي اليد فينظر في دعوى المدعي بماذا يفعل معه بما ذكر وأما برهان الثاني فلما صرحوا به أيضا في الأصول والفروع من أن اشتراك الجماعة فيما لا يتجزأ يوجب التكامل في حق كل واحد منهم فيضاف الى كل واحد منهم كلاً كما أنه ليس معه غيره كولاية الانكاح وقتل الجمع واحد او فيما يتجزأ يوجب التوزيع وما نحن فيه من قبيل الثاني كالاستيلاء على الصيد ونحوه والاشتراك هنا باجماع أيديهم وهو مقصور حتى لو قدرنا أنهم حين ظهوروا أخذ كل واحد شيئاً بانفراده فالضمان لذلك الشئ على آخذه خاصة حيث لم تعاقب أيديهم عليه حتى لو ثبت تعاقبهم عليه فالمالك مخير يضمن من شاء وترجع المسئلة الى مسئلة الغاصب وغاصب الغاصب ولا بأس بذكر شئ من الفروع شاهد على ما ذكر فقول قال في جامع الفصولين في الفصل الثالث راجزاً لقناوى رشيد الدين غصب قنا فبرهن عليه آخر أنه قنه فقضى له ثم ان المغصوب منه برهن على غاصبه أن القن ملكي لا تقبل بينته اذ دعوى المالك المطابق لا تصح الا على ذي اليد لكن لو ادعى على غير ذي اليد أنك غصبت مني تسمع في حق الضمان ألا ترى أن دعواه على الغاصب الاول تصح ولو كانت العين في يد غاصب الغاصب ولو برهن المغصوب منه على المقضى له أن هذا القن ملكي تقبل الخ ومثله في كثير من كتب المذهب وفي التبيين في الشركة الفاسدة معللاً لاستوائهما في المباح المأخوذ بأيديهما لانهما استويا في الكسب وفي كونه في أيديهما فكان في يد كل واحد منهما النصف ظاهراً فلا يصدق فيما زاد عليه الايبنة فهو صريح في تجزئ اليد الذي هو المدعى ويؤيده أنهم صرحوا قاطبة بان الفتوى على تصور غصب المشاع وهو مما يقطع الشغب وفي التتارخانية من باب الغصب نقلاً عن السراجية رجل قال اغتصبنا من فلان ألف درهم وكنا عشرة قضى عليه بجميع الالف اه ووجهه انه ادعى الاشتراك في الغصب ومن لوازمه وضع يده على المغصوب وقد رد اقراره على غيره فبقى اقراره على نفسه فتمت على الجميع بخلاف ما لو ثبت ذلك بالبينة لتعديها كما تقرر أن حجة الاقرار قاصرة وحجة البينة متعديّة وقد تقرر وجوب الضمان بسبب اليد الظالمة المزيلة ليد المالك الحقيقية والحكمية فالحقيقية مثل فعل الغاصب

مطلب في خمسة أخذوا من بيت رجل أموالاً فظفر باثنين منهم تسمع دعواه عليهما ان كان الخ

مطلب دعوى المالك لا تسمع الا على ذي اليد ودعوى الضمان تصح على غيره
مطلب الاشتراك فيما لا يتجزأ يوجب التكامل

مطلب برهن على غاصبه أنه ملكي لا تقبل

مطلب الفتوى على تصور غصب المشاع

مطلب في إزالة اليد الحقيقية أو الحكمية أو أزالتهما

مطلب في ميت لا وارث له
وعليه ديون لأناس الخ

مطلب في رجل ادعى عقارا
في يد خاله ارثا عن أمته وادعى
الحال الشراء منها الخ

مطلب في ابن كبير له كسب
مستقل يكون بعد موته
لورثته لا لآبيه

مطلب يشترط في كون
كسب الابن للاب اتحاد
الصنعة وعدم مال الخ

مطلب في رجل مات عن
ابن كبير وابن صغيرين
والكبير ولدفا كتسبوا مالا
ثم اختلفوا الخ

مطلب في أخوين كلاهما
في عيال الاب غرس أحدهما
الخ

والحكمة مثل فعل غاصب الغاصب بخلاف ما اذا اتفقا كرواثة الغصب قبل المنع كما حقق
وحتر في محله والكلام فيه بطول والله أعلم (سئل) في ميت لا وارث له في الظاهر وعليه
ديون لأناس فهل دعواهم على وكيل بيت المال أم ينصب القاضي وصيادعي عليه أم لا
(أجاب) قدر في مثل هذا السؤال لاستاذنا شيخ الاسلام الشيخ محمد ابن الشيخ سراج الدين
الخائوني فأجاب بقوله المنصوص عليه أنه لو لم يكن للميت وارث فجاء مدع للدين على الميت نصب
القاضي وصي الدعوى انتهى قال وظاهر هذا أن وكيل بيت المال ليس بمخضم اذ لو صلح لكونه
خصما لما احتاج الى نصب القاضي خصما مع وجود وارث انتهى والله أعلم (سئل)
في رجل ادعى عقارا في يد خاله ارثا عن أمته فادعى الحال الشراء منها وقبضها الثمن وأحضر
شاهدين شهد أحدهما باقرار الام ببيعها له وقبض ثمنها منه وشهد الآخر له بالشراء والتسليم
وقبض الثمن وهو كذا هل تقبل هذه الشهادة ويعمل بها شرعا أم لا (أجاب) نعم تقبل
شهادتهما قال في جامع الفصولين ادعى شراء وشهد أحدهما به والاخر أنه أقرب تقبل انتهى
وقال في البرازية وفي الاقضية شهد اعلى البيع بلا بيان الثمن ان شهد اعلى قبض الثمن تقبل
وكذا لو بين أحدهما وسكت الآخر انتهى فلا شك في قبول مثل هذه الشهادة المذكورة
لاتفاقهما على قبض الثمن فلا حاجة الى بيانه والحال هذه والله أعلم (سئل) في ابن كبير
ذو زوجة وعيال له كسب مستقل حصل بسببه أموال او مات هل هي لوالده خاصة أم تقسم بين
ورثته (أجاب) هي للابن تقسم بين ورثته على فرائض الله تعالى حيث كان له كسب مستقل
بنفسه وأما قول علماء نأب وابن يكتسبان في صنعة واحدة ولم يكن لهما شيء ثم اجتمع لهما
مال يكون كله للاب اذا كان الابن في عياله فهو مشروط كما يعلم من عبارتهم بشرط منها اتحاد
الصنعة وعدم مال سابق لهما وكون الابن في عيال أي به فاذا عدم واحد منها لا يكون كسب الابن
للاب وانظر الى ما علوا به المسئلة من قولهم لا لأن الابن اذا كان في عيال الاب يكون معينه
فيما يصنع فدار الحكم على ثبوت كونه معينه فيه فاعلم ذلك والله أعلم (سئل) في رجل مات
عن ابن كبير وابن صغيرين لا عن تركه فرباهما الكبير ونشأ في خدمته ومن جملة عائلته مع
ابنه المقارب لهما في السن وحصلوا جميعا بالكسب والعمل مالا ولم يكن لهم مال واختلفوا فيه
قال كبير يدعيه كله لنفسه وانهم كانوا معينين له بالعمل وابنه يدعي ربعه بعمله وأخوه يدعيان
نائبه بعملهما وان ابنه لاحصة له معهما لكونه معينه والدهما فالحكم في ذلك (أجاب) ان
ثبت كون ابنه وأخويه عائلته عليه وأمرهم في كل ما يفعلونه اليه وهم معينون له فالمال
كله له والقول قوله فيما لديه بيمينه وليستق الله فالجزء أمانة وبين يديه وان لم يكن كونهما هذا
الوصف بل كان كل مستقل بنفسه واشتركا في الاعمال فهو بين الاربعه سوية بلا
اشكال وان كان ابنه فقط هو المعين والاخوة الثلاثة بانفسهم مستقلون فهو بينهم اثلاثا
يقين والحكم دائر مع علته باجتماع أهل الدين الحاملين لحكمته والله أعلم (سئل)
في أخوين لاب كلاهما في عيال الاب غرس أحدهما شجرة تين وهو في عياله ثم مات الاب هل هي
للغارس أم تكون ميراثا بينهما عن الاب (أجاب) تكون ميراثا عن الاب الذي هو في عياله
اذ هي للاب ولو غرسها الابن المذكور قال علماء ونا في الابن والاب اللذين يكتسبان جميع
ما اكتسبا للاب لان الابن يعد معينه لآبيه حيث كان في عياله ألا ترى أنه اذا غرس شجرة تكون
للاب صرح به في الخلاصة والبرازية وجمع الفتاوى وغيرها من الكتب فيقسم على فرائض الله

مطلب في رجل ساكن
بيت أبيه ولا يعرف له مال
مخصوص هل يكون الخ

مطلب حاصله أنه لو باع
بحضرة قريبه أو زوجته
ثم ادعى ملك المبيع لا تسمع
بخلاف الاجنبي مالم
يتصرف المشتري

تعالى نصفها للغارم ونصفها لاختيه حيث لا وارث له غيرهما والله أعلم (سئل) في رجل
ساكن بيت أبيه وفي جملته عياله يعينه يتعاطى أموره ولا يعرف له مال مخصوص به مات هل يكون
ما بين يديه وما يوجد عنده ملكا لآبيه ولا يجري فيه ارث أم يجري فيه الارث (أجاب)
حيث كان من جملته عياله والمعين له في أموره وأحواله فجميع ما تحصل بكسبه وجمعه
بكدته وتعبه فهو ملك خاص لآبيه لا شيء له فيه حيث لم يكن له مال ولو اجتمع له بالسب
جمله أموال لانه في ذلك لآبيه معين حتى لو غرس شجرة في هذه الحالة فهي لآبيه نص عليه
علماء نازحهم الله تعالى فلا يجري فيه ارث عنه لكونه ليس من متركاته والحال هذه والله أعلم
(سئل) من غزوة من الشيخ صالح ابن صاحب التنوير عما نقل في البرازية في كتاب النكاح
في الفصل التاسع في نكاح البكر باع شيئا وزوجته أو بعض أقاربه حاضر ساكت ثم ادعاه لا تسمع
واختار القاضي في فتاواه أنه تسمع في الزوجة لا في غيرها واختار أئمة خوارزم ما ذكرناه بخلاف
الاجنبي فان سكوته وقت البيع والتسليم ولو جارا لا يكون رضا بخلاف سكوت الجار وقت
البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرع أو بناء حيث تسقط دعواه على ما عليه الفتوى قطعاً
للاطماع الفاسدة انتهى كلام البرازي وعمافي القنية من كتاب الدعوى في باب ما يطل دعوى
المدعى باع أرضاً وسلمها إلى المشتري وتصرف فيها مدة زرع أو بناء وجاره ساكت ثم لا يدعى انها
ملكه لا تسمع دعواه ان كان حاضر وقت البيع والتسليم وساكت وقت تصرف المشتري قيل له
فلو لم يتصرف فيها المشتري ولكن كان ساكناً وقت البيع والتسليم قال لا تسقط دعوى الجار
بهذا القدر بخلاف ما اختاره المتأخرون فيما اذا باع وسلم وولده أو زوجته حاضرة ساكناً حيث
تسقط بهذا القدر دعواهما انتهى والمعروض على جناب حضرة مولانا وسيدنا بعد اهداء
وافر الدعاء والشأن في كل صباح ومساءً أن المفهوم من العبارتين أن الاجنبي غير الجار لا يصير
كجار في سقوط دعواه بتصرف المشتري في المبيع زماناً بالتخصيصهما الاجنبي بالجار بعد
استثنائهما الاجنبي من القريب والمطلوب من جنابكم انه ان وجد نقل صريح بان الاجنبي
كالجار في سقوط الدعوى بتصرف المشتري زماناً فتفيدون ذلك وتشيرون من أي كتاب نقل وفي
أي محل ذكر حتى تنظر لانه وقع في ذلك اختلاف بين الاصحاب لازماً ملجأ للاجباب (أجاب) قال
في شرح تنوير الابصار المسمى بمنح الغفار في مسائل شتى في آخر الكتاب باع عقاراً أو حيواناً
أو ثوباً وابنه وأمر أنه حاضر يعلم به ثم ادعى الابن انه ملكه لا تسمع دعواه بخلاف الاجنبي ولو جارا
الا اذا تصرف المشتري فيه زرع أو بناء فلا تسمع دعواه انتهى فقوله الا اذا تصرف فيه المشتري
الخ استثناء من قوله بخلاف الاجنبي ولو جارا فهو صريح في مساواتهما أي الجار والاجنبي في
الحكم وبه أفق الشيخ الاسلام شهاب الدين أحمد الحلبي المصري وهي في فتاواه في كتاب البيوع
ويقسم التساوي بينهما في الحكم من عبارة الاشياء فانه بعد أن ذكر مسألة القريب والزوجة
قال الخامس والعشرون رآه يبيع عرضاً أو داراً فتصرف المشتري زماناً وهو ساكت تسقط
دعواه انتهى فقوله رآه الضمير فيه راجع لغير القريب والزوجة وهو شامل للجار فان مسألة
القريب والزوجة هي الرابع والعشرون وأعقبها الخامس والعشرين فهي غيرها ولا ريب
في مساواتهما في الحكم لا اشتراكهما في العلة وأما عبارة البرازية والقنية فلا دلالة فيهما على
الفرق بينهما في الحكم * أما عبارة البرازية فوجب قوله فيها بخلاف الاجنبي فان سكوته وقت
البيع والتسليم ولو جارا لا يكون رضا تساوي الاجنبي والجار في هذا الحكم وقوله بخلاف

سكوت الجار وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرعاً وبناءً فيه اثبات هذا الحكم للجار وهو لا ينافي الحكم عما عداه كما تقرر غاية ما فيه أنه سلك في العبارة مسلكاً غير مألوف فان حقه أن يقول بعد قوله ولو جارا الا اذا تصرف فيه المشتري زرعاً وبناءً كما هي عبارة تنوير الابصار وأما عبارة القنية فن أول الامر وضعها في الجار ولا ينافي غيره والذي يشهد بتساويهما ذكر الحيوان والنوب مع العقار والجار المجاور وما قرب من المنازل وذكر الجار لدفع توهم الحاقه بالقريب مع دخوله في معنى الاجنبي فان المراد به خلاف الزوجة والقريب كما هو ظاهر وقد كثرت افتاء الحنفية عن علماء مصر يتساوى الجار مع الاجنبي في الحكم المذكور لا اشتراكهما في العلم والعلة الموجبة لعدم سماع دعوى الجار بعد تصرف المشتري فيه زرعاً وبناءً على ما عليه الفتوى قطع الاطماع الفاسدة وسد باب التزوير والتليس وهذا قدر مشترك بين الجار والاجنبي واشترط فيهما تصرف المشتري زماناً بخلاف الزوجة والقريب لما ان الحال أكتف للزوجة والقريب من الجار والاجنبي فاكتم فيهما بالحضور والسكوت واشترط في الجار والاجنبي تصرف المشتري زماناً زرعاً وبناءً ايما كد عند الحالك ظهور التليس منهما بعد هذه الحالة فيمنع دعواهما انظر للمدعى عليه لترجح جانب الحق بجانبه اذا المفروض على الحالك ان يدور مع الحق كيفما دار ولدفع ما يقال ان الجار للحال أكشف من الاجنبي فينبغي الحاقه بالزوجة والقريب قالوا بخلاف الاجنبي ولو جارا القصور حاله عن الزوجة والقريب في ذلك فألحق بالاجنبي وهذا هو القول الراجح في المسئلة وهنالك أقوال أخر سماع الدعوى في الكل مطلقاً اشتراط تصرف المشتري في الكل الحاق الزوجة بالاجنبي دون القريب وغير ذلك والله أعلم (سئل) في رجل مات وترك عقاراً وزوجة وابناً وشافداً وكيل الزوجة على الابن ارثاً فيه فادعى شراءه من أبيه وأقام بيعة شهدت بوجهه وحكم له به ومنع من معارضته ثم أقر المقضى له للبنت بحصتها فيه بالارث وصدقته فهل اذا ثبت اقراره بذلك لها يلزم به ويحكم عليه مؤاخذه له باقراره أم لا (أجاب) نعم يحكم عليه بذلك وتسمع مثل هذه الدعوى من البنت أو من ورثته فاقد قال في جامع الفصولين الدفع من غير المدعى لا يصح الا ان كان المدعى عليه أحد الورثة فبرهن الوارث الاخر أن المدعى قال أنا مبطل تسمع انتهى وفي البرازية أقر المقضى له بعد القضاء أنه حرام وأمره بان يشتري له من المقضى عليه يبطل القضاء أصله برهن أن هذا العين له بالشراء والارث وقضى ثم قال لم يكن لي بطل القضاء وقد علم مما سبق أن أحد الورثة وان لم يدع عليه حقيقة وكانت الدعوى على غيره من الورثة فالقضاء عليه قضاء على الاخر فدخل فرعنا في منقول البرازي فاذا اتى بهذا الدفع قبل منه ولو كان بعد الحكم يصح اقراره وينفذ عليه وسواء كان بصريح قوله هو ارث عن أبي وكذبت في دعوى الشراء أو بامر له لغيره بالشراء منه بعد قوله هو حرام أو باستشرائه منه بنفسه بعده كما يعلم بالاولى وقد أكثر في جامع الفصولين من الفروع الدالة على ذلك والله أعلم (سئل) في ميزاب يصب في دار آخر فاختلف صاحب الدار مع صاحب الميزاب في كونه حادثاً وقديماً ويريد صاحب الدار رفعه فما الحكم (أجاب) لو كان يسيل منه الماء وقت الخصومة ترك والقول قول صاحبه بيمينه أنه ما هو محدث ولو لم يكن سائلاً وقتها فعليه البيعة أنه مسيل قديماً أو مسيل أبية أو مسيل بآتية اشتراط بذلك المسيل وان جهل حاله فلا يعرف قدمه ولا حدوثة ان لم يحفظ جيرانه وأقربائه وراء هذا الوقت كيف كان يجعل قديماً ويبنى والحال هذه كما صرح به غالب علمائنا والله أعلم

مطلب في رجل مات وترك
عقاراً وزوجة وابناً وشافداً
قاضي وكيل الزوجة على
الابن ارثاً الخ ثم أقر للبنت
بحصتها ارثاً الخ

مطلب في ميزاب يصب في دار
آخر فاختلف صاحب الدار
مع صاحبه الخ

(سئل) في رجل ادعى شقصا معلوما في محدود على جماعة ذوى ايدار ثامن ابيه فاجابوه باننا اشتريناه من زيد بكذا ووقع التقابض بيننا وبينه وزيد اشتراه من ابيه لم يتقابضا كذلك هل اذا ثبت ذلك بالبينه يدفع المدعى أم لا وهل اذا طلب احضار صك شرائهم من زيد وصل شرائهم من ابيه يلزمهم ذلك أم لا وهل يكفون الى بيان الثمن الذي اشترى به زيد من ابيه أم لا يكفون لذلك ولا يكلف شهودهم ذلك أيضا (اجاب) اذا ثبت شرائ المدعى عليهم من زيد بعد شرائه من ابيه اندفع المدعى المذكور بلا شبهة ولا يلزمهم احضار صك شرائهم من زيد ولا احضار صك شرائهم من ابي المدعى بالا جاع لان الشخص قد يشتري ولا يكتب صك بالشراء وبيان الثمن انما يحتاج اليه لو احتج الى القضاء به للمدعى ولا حاجة اليه هنا اذا المدعى عليهم يدعون الشراء ممن اشترى من ابيه لامن ابيه فلا يلزم المدعى عليهم ولا شهودهم تسمية الثمن الذي اشترى به زيد من ابيه كما هو ظاهر لمن ينطلق عليه اسم الفقيه والله اعلم (سئل) فيما اذا ادعى على عمه بتركه جده فقال كان أبوك في عمال أبي ومات قبله بتركه هل القول قوله أم لا (اجاب) القول قوله بيمينه فيما هو تحت يده لان أقصى ما يستدل به على الملك وضع اليد ولو ادعى عليه غريم من غرماء أخيه فكذلك الجواب والاصل في هذا الجنس أن الورثة متى اختلفت في موت الاقارب فاليمينه بينه من يدعى الارث أو الزيادة فيه والقول قول من ينكر والخارج هو المدعى وذو اليد هو المنكر لان الاول يدعى خلاف الظاهر والثاني يدعى الظاهر اذا ليد دليل الملك فلو كان ابن الاخ هو الواضع اليسدون عمه كان القول قوله ولو كان المدعى في ايديهما تساويا ولو كان في يد ثالث وأقر بانه مال الاب الذي هو جد المدعى فعلى ابن الاخ البينة لان ارث الابن محقق وارث ابن الابن فيه شك والاصل أن من ادعى خلاف الظاهر لكونه خارجا او يشك في ارثه فعليه البينة ومن شهد له الظاهر بوضع اليد ونحوه فالقول قوله بيمينه وهذا هو الاصل الذي تبني عليه الدعاوى وتترتب عليه البينات والايمان والفقيه لا يحتج عليه من كان الممين في جانبه ومن البينة عليه بعد أن ينظر النظر الصحيح والله اعلم (سئل) في اراضى بيت المال التى يقطعها السباهى تطير عطائه في الديوان هل ينتصب السباهى فيها خصما المدعى رقبته ملكا أو وقفا أو لا ينتصب خصما لكون يده عليه ليست يملك (اجاب) لا ينتصب خصما لمدعيها ملكا أو وقفا لعدم ملكها لان السلطان ما جعل له فيها الاخراج الذى كان يحمل لبيت المال فلا ملك له في رقبته ولذلك لا يجوز منعه ولا يصح منه وقفها ولا تصرفه فيها بما يخرجها عن ملك بيت المال ولا تورث عنه وللسلطان ان يخرجها عنه الى غيره فبده عليها ايدأ مائة فترجع الى خمسة كتاب الدعوى الشهيرة وهى دوائر في كتب علماءنا وانظر الى كلام الشيخ شهاب الدين أحمد ابن النقيب والى كلام الشيخ قاسم بن قطلوبغا والى كلام الشيخ زين بن نجيم في رسائلهم الموضوعات فى الاقطاعات فانه صريح فى المسئلة فمن راجع كلامهم وكلام علماءنا جميعا فى خمسة كتاب الدعوى ارتفع عنه الشك ووقف فى المسئلة على اليقين والله اعلم (سئل) فى متول على وقف يدعى على رجل اسباهى أنه يقسم بعض اراض من اراضى الوقف بغير طريق شرعى ورفع أمره الى حاكم الشرع الشريف وطلب من جانبه الكشف على ذلك والنظر فى حدودها بموجب شرط الواقف المخلد بيده فندب من جانبه نائب الكشاف على ذلك بوجه الاسباهى المتصرف فى الارض فذكر الاسباهى أن الكشاف والتحديد لا يصدران فى وجهه وانما يصدران فى وجه الدفتر دارومراده الامتناع من ذلك فهمل تصدر الدعوى فى وجهه

مطلب فى رجل ادعى شقصا
ارثا فى محدود جماعة فاجابوه
باننا اشتريناه من زيد وزيد
اشترى من ابيه الخ

مطلب ادعى على عمه بتركه
جده فقال كان أبوك فى عمال
أبى ومات قبله الخ

مطلب فى حاصل فيه بيان
من عليه البينة وبيان من
يصدق بيمينه

مطلب المقتطيع له ارض
من بيت المال لا يكون خصما
لمدعى ملكيتها الخ

مطلب فى متول على وقف
يدعى على اسباهى أنه يقسم
من ارض الوقف الخ

والكشف والتحديد أم لا (اجاب) مجرد الكشف والتحديد غير ممنوع مطلقا اذا تجردا عن دعوى رقبة الوقف لانهما مجرد اطلاع وأما سماع الدعوى في ذلك في السباهي الذي هو المقاطع للارض نظير عطائه في الديوان لا يصلح خصما لانه ليس بمالك للارض بل انما جعل له الخراج الذي كان يحمل لبيت المال ولذا لا يجوز وقفه لها ولا تصرفه فيها تصرفا يخرجها عن ملك بيت المال ولا تورث عنه وللسلطان أن يخرجها الى غيره فيرده عليها امانة فترجع الى خمسة كتاب الدعوى الشهيرة وهي دقارة في كتب علماءنا ومن أراد أن يقف على المسئلة بصرح النقل فعليه برسالة الشيخ شهاب الدين بن النقيب ورسالة الشيخ قاسم بن قطوبغا ورسالة الشيخ زين الموضوعات في الاقطاعات ومن كان له فقه لا يتوقف في المسئلة لظهورها ووضوحها من كلامهم فيما يصلح خصما وما لا يصلح خصما والله أعلم (سئل) في سباهي ادى عليه مثله أرضا في يده أنها جارية في تيماره ويريد أن يقيم البينة عليه بذلك هل تسمع هذه الدعوى أم لا تسمع في عين الارض (اجاب) لا تسمع لان الارض ائتمنت ملكا حتى يدعيها بالملك وواضع اليد كذلك ليس له فيها ملك وانما هو مأمور بتساول خراجها مقاسمة أو وظيفة الا أن يوكله السلطان في الدعوى به فملك ذلك بتفويضه وقد سئل شيخنا السراج الحانوتي عن دعوى وكيل بيت المال فأجاب بأنه لا يصلح خصما الا ان ينصبه السلطان خصما فيصير به خصما يملك المنازعة وبمثل صرح صاحب البحر في مسائل شتى وبغير اذن من السلطان لا يجوز الدعوى من وكلاء بيت المال الا اذا فوض لهم السلطان الدعوى فينشد تصح الدعوى منهم وعليهم حيث اذن بهم ما السلطان والله أعلم وكتب أيضا على مثله ما صورته لا يكون خصما يدعى عليه أو يدعى هو على غيره لانه ليس له في الارض ملك ولا شبهة ملك يسوغ الدعوى عليه اوله وقد صرح علماءنا بأن وكيل بيت المال ليس بخصم يدعى او يدعى عليه ما لم يأذن له السلطان بالدعوى وقد أفق بذلك استاذنا السراج الحانوتي وهي في فتاواه ولندكر ما هو شاهد لصحة ما أفق به استاذنا وهو ما صرح به في جامع الفصولين في اوائل الفصل الثالث وهو ادعى عليه انه استأجر الدابة قبله أو أنهما ملكا اختلف فيه المتأخرون فقيل انه خصم لانه يدعى ملك المنفعة ومن يدعى الملك لنفسه في شيء ينتصب خصما لمن يدعيه ثم قال وقيل لا ينتصب خصما الا اذا ادعى الفعل عليه بأن يقول غصبته مني أما بدون دعوى الفعل بأن قال مثلا استأجرتها قبلك وسلمها اليك لا الى لا ينتصب خصما وبه أفق (ط) وقال (مح) هو الصحيح اذا لا يدعى ملك العين كاستعير فلا يكون خصما انتهى (أقول) اذا وكله السلطان بأن يدعى ويدعى عليه تسمع منه وعليه لانه فوض اليه ما يملكه وقد ظهر الحكم واستبان وانتقل من الاخبار الى العيان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بهيمة فادعى عليه شخص خارج انهما ملكه وأخذها بلا حكم وهي نتاج البائع هل اذا أقام المشتري بينة انها نتاج بائعه يندفع المدعى ولو أقام بينة بالملك المطلق أو النتاج لكونه خارجا وكذلك البائع اذا أقام بوجه المشتري منه بينة بذلك يندفع (اجاب) البينة في النتاج لذى اليد ولو أقام الخارج بينة على النتاج وبرهان المشتري على نتاج بائعه كبرهان بائعه ويندفع المشتري عن البائع باقامة البائع البينة بذلك عليه والله أعلم (سئل) في رجل باع جارية لاخر فظهرت حامله فادعى البائع المذکور الحمل منه فما الحكم (اجاب) ينظر ان ولدته لاقل من ستة أشهر من وقت البيع يثبت نسبته منه وتصير أم ولده ويطل البيع السابق ويستردها ويرجع المشتري بالثمن ويلزمه العقر وهو مهر المثل ان كان المشتري وطئها ويثبت عليه ذلك بنحو اقراره اذا لا يخلو وطئ في

مطلب دعوى السباهي
على مثله أرضا في تيماره
لا تسمع

مطلب وكيل بيت المال
لا يصلح خصما سواء ادعى او
ادعى عليه الا باذن السلطان

مطلب هل يكون المستأجر
خصما لمن يدعى عليه أنه
استأجر قبله أو انهما ملكه

مطلب لو اشترى بهيمة
فادعاهما اخر فاقام المشتري
بينه انها نتاج بائعه تندفع
خصومة المدعى
مطلب في رجل باع جارية
فظهرت حامله

مطلب ادعى الوارث على
آخر أن زوجة المورث دفعت
له كذا من الخ

مطلب باع الجدا أو الاب
عقار اليتيم بلامسوخ

مطلب حاصله أن رجلا
ادعى على آخر أن الدار
الفلانية وقف عليه وعلى
أقاربه ويده كتاب وقف
فحكم له بالدار بمجرد ذلك الخ

مطلب اليد في العقار
لأن ثبت بتصادق المتداعين

مطلب يشترط صحة القضاء
البينة من المدعى أنه في يد
المدعى عليه

دار الاسلام من مهر أو عقروا لله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر أن زوجة مورثه بعد
موته دفعت له كذا من النقود من تركته تعديا بغير اذنه فانكره فأقام عليه بينة أنه أقر بذلك فادعى
المدعى عليه أنه أقر بعده أن لا شيء له قبله من تركته ولا قبل زوجته المزبورة هل تقبل دعواه وتسمع
بينته بذلك ويندفع خصمه عنه أم لا (اجاب) نعم تقبل دعواه وتسمع بينته بذلك ويندفع عنه
خصمه فقد قال في جامع الفصولين رامن الذخيرة لو برهن على مال وحكم له به ثم برهن خصمه أن
المدعى أقر قبل الحكم أنه ليس له عليه شيء يطل الحكم ومثله في كثير من الكتب والله أعلم
(سئل) في يقيم باع جده أو اباه عقاره بغير مسوخ فطلب استرداده من المشتري فادعى مسوغا
وأنكر اليتيم هل القول قوله أم قول اليتيم (اجاب) بيع عقار اليتيم لا يجوز والحال هذه
وصرح في التتارخانية نقلا عن المتنق أنه باطل وصرح جوابا أنه اذا وقع الاختلاف في صحة البيع
وبطلانه فالقول للمدعى البطلان والله أعلم (سئل) في زيدا دعى على عمرو لى حاكم شرعى
وقال في تقرير دعواه ان الدار الفلانية الكائنة بالقدس الشريف بمحلة الشرف المحدودة
بحدود أربع عينها موقوفة عليه وعلى من يشاركه من أقاربه من قبل صلاح الدين بن بدر الدين
حسن العجافى وان صلاح الدين وقف الدار المذكورة على محمد بن شمس الدين محمد بن أحمد شهاب
الدين بن ربيع مدة حياته ثم من بعده على أولاده ثم من بعدهم على أولادهم وان المدعى عليه
المزبور واضح يده على الدار المذكورة وأنه ليس من المستحقين في الوقت المزبور وأنه ساكن
بالدار المزبورة بغير طريق شرعى وطالبه بتفريغها وتسليمها اليه وسأل سؤاله عن ذلك فسئل فأجاب
بان الدار المذكورة في يد زوجته الحرة فاطمة بنت قتي الدين بن ربيع ولم يعلم بان للمدعى فيها
استحقاقا فأقر المدعى من يده كتاب وقف مضمونه موافق لما ادعى فلما تأمله الحاكم الشرعى
المتداعى لديه حين صدور الدعوى أمر المدعى عليه بتفريغ الدار المزبورة وتسليمها للمدعى حيث
لم يكن المدعى عليه مستحقا للوقف المزبور فهل حيث لم يكن عمرو المذكور خصما شرعيا حيث
أجاب بان الدار بيد زوجته وأنه ليس له استحقاق فيها لا تكون الحجة المكتوبة في وجهه حجة على
غيره أم لا (اجاب) حيث كان أمر الحاكم المدعى عليه بتفريغ الدار وتسليمها للمدعى مرتبا
على ما ذكر فهو فاسد والكتابة به لا اعتبار بها لافي حق عمرو ولا في حق زوجته وقد تقرر أن اليد
في العقار لا تثبت بتصادق المتداعين الا اذا ادعى الغصب أو الشراء فالخصومة منتفية ولو أجاب
بان الدار بيده ولو أثبت المدعى يده بالبينة لا تندفع دعواه بقول المدعى عليه ان الدار بيد زوجته
لما علم في محضنة كتاب الدعوى فلما لم يثبت المدعى بالبينة يد المدعى عليه على المدعى انتفت صحة
دعواه فالامر المرتب عليه غير صحيح ويوضحه ما في جامع الفصولين ادعى منقولا فاقرا المدعى عليه
أنه بيده يقبل اقراره لافي العقار حتى يبرهن فلو أنكر اليد لم يكن للمدعى بينة يحلف (حكم) أنكر
المدعى عليه كون العقار بيده يحلف حتى يقر فلو أقر باليد حلف على الملك فلو أقر به يؤمر بترك
التعرض فلو برهن المدعى بعد اقراره باليد أنه لا تقبل بينة المدعى على الملك ما لم يبرهن أنه في يد
المدعى عليه فلو لم يبرهن على يد المدعى عليه وبرهن على الملك بعد اقرار المدعى عليه باليد وقضى به
للمدعى لا ينفذ حكمه ما لم يبرهن أو يعرف القاضي أنه في يده ثم رمر وقال انما تشترط الشهادة
بأن العقار بيد المدعى عليه لتوجه الحكم وسماع البينة أم لو أنكر من الابتداء كونه بيده يحلف
(نظمه) لا بد من معرفة القاضي كون العقار بيد المدعى عليه فيذكر المدعى أنه بيده اليوم بغير
حق وفرقوا بينه وبين غيره بأن المدعى عليه في غير العقار يتصب خصما بذاته من غير أمر آخر

وفي العقار لا يتصب خصما الا باعتبار يده فمال يثبت عند القاضي يده لا يجعله خصما ولو شهدا
بملكية الدار للمدعي ولم يشهدا انه بيد المدعي عليه يقبل عند محمد رحمه الله تعالى لافي ظاهر
الرواية ولو شهد المدعي لا بيد المدعي عليه وشهد آخر ان بيد المدعي عليه يقبل كلاهما اذا الحاجة
الى شهادة يده لصير خصما في اثبات الملك ولا فرق بين ان يثبت كلا الحكمين بشهادة فريق أو
فريقين ثم اذا شهدا بيده يسألهما القاضي عن سماع شهدائيه أو عن معايينة لانهم ما سمعا
اقراره انه بيده وظنا أنه يطلق لهما الشهادة وهذه تشبه على كثير من الفقهاء أنه بمجرد اقراره هل
تثبت يده حكما فمال يذكر انهما سمعا يدايه لا تقبل ثم رخص بعد أسطر (عده) وقال تنازع في اليد
فارادأ أحدهما تخلف الآخر ينبغي أن يخلف لانه يظهر بنكوله يده في حق الناكل بترك التعرض
الى أن يبرهن على اليد انتهى هذا وعمل القاضي بكتاب الوقف مجردا عن حجة من حجج الشرع
المقررة بزيادة الامر تجبا ويوجب للأد كفتقلبا فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله أعلم
(سئل) في رجل عليه دين هلك لا عن ارث وله أخوة ولم يكفلوه فيه هل يطالبون بدينه أم ليس
عليهم طلب به (أجاب) لا يطالبون بدين أخيهم الهالك مطلقا اذا لم يكفلوه مات عن ارث أم لا
حيث لم يضعوا أيديهم على تركته أما اذا ترك مالا ووضعوا أيديهم عليه فحينئذ يطلب الدين منهم
ليوفوا من تركته والحال هذا والله أعلم (سئل) في رجل باع أو قسم ثم ادعى أنه كان فضوليا وان
الملك لفلان ولم يجز هل يقبل قوله أم لا (أجاب) لا يقبل قوله والله أعلم (سئل) في رجل له أولاد
كبار نشوا في مصالحه وخدمته وهو مطلق لهم التصرف في أمواله بالبيع والشراء وقبض ديونه
وسائر التصرفات والتجارات مات وفي أيديهم من أمواله فخوالدواب والمتاع وغير ذلك هل ذلك
جميعه ارث عنه أم لا (أجاب) نعم هو ارث عنه والحال هذه والله أعلم (سئل) في مدع دينه معلوما
في تركته ميت أثبت بالبرهان هل يخلف المدعي على أنه ما استوفاه ولا شيئا منه وان لم تدع الورثة
الاستيفاء أم لا (أجاب) نعم يخلف وان لم تدع الورثة وان أبو يخلفه كما في البرازية والمنية
وفي الخانية يخلفه القاضي بالله ما استوفيت منه شيئا ولا أبرأته يخلفه على هذا الوجه نظر الميت
والوارث الصغير وكل من عجز عن النظر لنفسه بنفسه وفي الخلاصة واجمعوا على أن من ادعى دينه
على الميت يخلف من غير طلب الوصي والوارث بالله ما استوفيت دينك من المدينين ولا من أحد
أداه اليك عنه وما قبضه لك قابض بأمرك ولا أبرأته ولا شيئا منه وما أخلت بذلك ولا بشيئ منه
على أحد ولا عندك به ولا شيء منه رهن هكذا في أدب القاضي للخصاف والصدرا الشهيد والله
أعلم (سئل) فيما اذا ادعى زيد أن له بذمة عمرودينا معلوما وذلك في وجه وصي أو لادعمر والمتوفى
وأثبت زيد المذكور ذلك والحال أن الوصي لم يخلف زيد المدعي المزبور أن هذا المال باق في ذمة
عمرودين ولم يقبض منه شيئا ولم يعرض عنه عوضا ومضت مدة بعد ذلك الاثبات والآن يطلب وكيل
زيد المدعي المزبور المال من وصي ايتام عمر والمتوفى فتمسك الوصي عن الاعطاء لكون المدين
مرتبا على المدعي وهو عيى الاستظهار والحال أنه لم يتعرض في الدعوى للمدين بوجه من الوجوه
والآن رب الدين غائب فهل يسوغ للوصي دفع المال من غير عيى أم لا (أجاب) صرح
علماؤنا رحمه الله تعالى بأنه لا بد في ذلك من المدين ولو أثبت الورثة حق الميت ادعاه أن يكون
بذمته دين فيحتاج لو فاته نظرا له وللوارث الصغير والحكم المذكور وهو عدم الدفع يقضهم من
كلام الخانية وغيرها فلا توقف فيه والله أعلم (سئل) في رجل أقر يقبض وديعة من فلان
ثم ادعى أن اقراره كان كاذبا هل يخلف المودع أنه ما أقر كاذبا أم لا يخلف (أجاب) لا يخلف

مطلب يشترط لصحة الشهادة
بان العقار في يد المدعي عليه
المعينة

مطلب مات المدينون عن
أخوة لم يطالبوا بدينه
مطلب لو قال بعد البيع
أو القسمة كنت فضوليا
لا يقبل منه

مطلب مات عن أولاد كبار
نشوا في خدمته وفي أيديهم
الخ
مطلب اذا أثبت الدين في
تركة ميت لا بد من تخلفه
أنه ما استوفاه الخ

مطلب اذا أثبت زيد الدين
في تركه الميت بالبين في وجه
الوصي لا بد من تخلفه أيضا

مطلب اذا أقر يقبض
الوديعة لا يصدق في قوله
أقررت كاذبا

عندهما اذا التحلف يترتب على دعوى صحيحة ولم تصح هنا للتناقض وعلى قول أبي يوسف يحلفه
 وفي جامع الفصولين (خ) الشافعي مع أبي يوسف رحمه الله تعالى في التحلف فلما اختلف فيه
 يفوض الى رأى القاضى والمفتى واختار المتأخر ونقول أبي يوسف وولده الفتوى (سئل) في
 رجل باع كرمًا وتصرف المشتري فيه زمانًا ومات وتلقته ورثته من بعده وتصرفت فيه مدة سنين
 والآن تدعى امرأته أنه ملكها هل تسمع دعواها مع اطلاعها على ذلك أم لا (أجاب) لا تسمع
 دعواها والحال هذه والله أعلم (سئل) في صلح يبيع شرعى حاصله اشترت فلانة من فلان فباعها
 ما هو له وجار في ملكه وطلق تصرفه وحيارته الشرعية ويده واضعة عليه الى حين صدوره هذا
 البيع وذلك جيع الحصص الشائعة وقدرها كذا في المحدود الفلاني شركة زيد بحق الباقي بثمن سمى
 وصدقت أخت البائع لآبيه وولدها على صحة البيع المذكور على حكمه المزبور وصد من أهله
 في محله وانه لا مطعن لهما في ذلك بوجه من الوجوه أصلا ووعدت المشتري البائع برد البيع اليه
 اذا جاء اليها نظير الثمن المسطور بعد مضي سنة وبعدها شرعيا وقبضت المشتري المبيع وتصرفت
 فيه مدة سنين واعادته الى البائع بعد دفع نظير الثمن المزبور والآن الاخت رامت المذكورتان
 يدعيان حصص في المبيع بطريق الارث عن والد البائع هل تسمع دعواهما أم لا (أجاب) حيث
 صرح بأنه يبيع ملكه وقت عقد البيع كما ذكر في الصلح وحضرنا وصدقنا كما ذكر فيه لا تسمع
 دعواهما عليه اذ فيه صريح الاعتراف منهما بأنه باع ملكه فدعواهما المالك فيه بعده مناقضة
 منهما فلا تسمع كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل تزوج صغيرة من أبيها على مهر مسمى
 بعضه بمجمل وبعضه مؤجل واقر الاب بقبض المجمل في حال صغر الزوجة كما هو مكتوب بكتاب
 الزوجة ودخل الزوج على الزوجة ومضى على ذلك سنون ثم مات أبو الزوجة وبعد مدة من
 موته ادعت الزوجة على الزوج بمجمل المهر وذكر أنها لم يصل اليها شيء منه فهل يعد الدخول
 وبلوغها وتسليمها نفسها للزوج وموت أبيها المقرب قبض بمجمل مهرها حال صغرها بولايتها
 الشرعية عليه ومضى السنين العديدة على ذلك تسمع دعواها على الزوج بمجمل مهرها أم لا
 (أجاب) صرح علماؤنا المتأخرون وأبو الليث الذي هو من الكنتية السادسة وكثير من اضرابه
 بان الزوج اذا بنى زوجته أى دخل بها يمنع منها ما جرت العادة بتعجيله ويكون القول قول
 الزوج في ذلك قال في الخاتمة من الوصايا قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى اذا كان الزوج بنى
 بها فانه يمنع منها ما جرت العادة بتعجيله ويكون القول قول الورثة في تعجيل ذلك القدر
 وقال في متن تنوير الابصار فان سلمت نفسها ووقع الاختلاف في الحالين أى حالة الحياة وحالة
 الممات لا يحكم بمهر المثل لانا نعلم ان المرأة لا تسلم نفسها من غير أن تعجل من مهرها شيئا أعادة بل
 يقال لها لا بد أن تقرى بما تعجلت والا قضينا عليها بالمتعارف قال في شرحه ذكره في المحيط قال
 مشايخنا وأقره عليه الشارحون قال مولانا في مجمره بعد نقله لما ذكرناه ولا يخفى ان محله قيمه اذا
 ادعى الزوج ايصال شيء اليها مال ولم يدع فلا ينبغي ذلك انتهى والمسئلة مشهورة وفي غالب
 الكتب مذكورة وسبب ذلك من المتأخرين رؤياهم فساد الزمان وقطع شأفة التزوير والبهتان
 والله أعلم (سئل) في امرأة بالغة عاقله طلبت مهرها من زوجها فقصال الزوج دفعت الى
 أبيه حال صغرك والاب ميت وأقام بينة على اقرار الاب بالقبض حال صغرها لا على القبض
 بعينه فهل هذا الاقرار كافرا لاراد الاب بعد بلوغها انه قبضه حال الصغر فلا يصح عليها أم كالبينة على
 قبض الاب بعينه في حال الصغر (أجاب) لا يصح عليها اذ هي الآن بالغة ولو أقر الاب بعد

مطلب اشترى كرمًا وتصرف
 فيه زمانًا وتلقته ورثته
 والآن الخ
 مطلب في صلح يبيع شرعى الخ

مطلب اقر الاب في حال صغر
 ابنته أنه قبض من الزوج
 مجمل مهرها ثم ادعت الخ

مطلب ادعى الزوج بعد
 بلوغها ان أباهما أقر قبض
 مهرها حال صغرها وأقام
 بينة الخ

بلوغها أنه قبضه حال الصغر لا يصح عليها والشاب بالبينه كالنابت عيانا فكأنما عيانا مقرر بعد
 بلوغها بالقبض حال صغرها وهو لا يصح عليها كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل كتب
 عليه في صدق فلان أنه استوفى من فلان ما كان له بدمته وأنه أبرأه من جميع الحقوق ومن
 اليمين وإن وجبت ادعى أنه كاذب في اقراره فهل له استخلاص خصمه أنه صادق في اقراره ولا يقدح
 في ذلك قول الموثق ومن اليمين وإن وجبت لكونها التماجب بعد دعواه أنه كاذب في اقراره أم لا
 (اجاب) البراء اسقطه والساقط لا يعود وليس من باب زوال المانع اذ عدم المقتضى وهو
 بقاء الدين في الذمة وحيث عدم المقتضى فهو من باب الساقط فليس له استخلافه في أمر سقط عنه
 بالبراء والله أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ثلاثة اخوة مات احدهم وعليه دين مستغرق
 لتركته فلم يشرع بأسبب ذلك بيع حصته فباعها الوصي سوية لاختويه وفي يمينها ما كان عليه
 بأمر الحاكم الشرعي والزامه موافق لمقتضى الشرع وأحكامه ومات الاخ الثاني فباع وارثه
 نصفه الموروث له وخلصت الدار للثالث وتصرف فيه لمدة تزيد على عشرين سنة وبلغ ابن الاول
 وأشهد حال بلوغه أنه لا يستحق فيها وأبرأه من كل دعوى وتظلم وشكوى أبرأه ما جاز ما قاطعا
 حاسما ومات العم المزبور عن صغير اسمه هبة الله وصغيرة وزوجة وكان قبل موته أسكن ابن أخيه
 المشهديتا واستمر به ساكنا بعد موته فادعى عليه الوصي على هبة الله باجرة مثله للتيتم المزبور
 فأنكر بيع ثلث أبيه المتقدم شرحه فأنشأ الوصي بالبينه الشرعية والزمه باجرة المثل له بعد ان
 حكم بصفحة البيع ولزومه وكتب بجميع ذلك صدق شرعي فطالب استجبار البيت فلم يتفق له ذلك ثم
 ادعى أن بيع ثلث أبيه كان باطلا لكونه كان بالغين الفاحش فقامت بينة أنه بقيمة المثل فحكم
 القاضي بصفحة البيع ونفاذه ومنعه ثم بعد مدة استأنف الدعوى بالغين الفاحش لدى الحاكم
 فسمع دعواه وأبطل البيع بأخبار المعمار جبهة بأنه بالغين من غير أن يأنوا بلفظ الشهادة هل يصح
 ابطاله بعد وجود ما تقدم شرحه أم لا (اجاب) لا يصح نقض الحكم الاول لانه بعد تناكده
 بالحكم السابق لا ينقض ولا يحول فقد صرح علماؤنا في دعوى الرجلين نكاح امرأته بأنه لو
 برهن أحدهما وقضى له به ثم برهن الآخر لا يقبل كافي الشراء اذا اتعا من فلان وبرهن عليه
 وحكم له به ثم ادعى شراءه من فلان أيضا وبرهن لا يقبل لما كده وفي فتاوى شيخنا الشهاب
 الحاي رحمه الله تعالى سئل في موقوف استبدل وحكم به حنفى بعد ثبوت مسوغاته لديه فاقبت بينة
 بعد الحكم بأنه ذور بيع لم يعطل بسبب من الاسباب المنافية لذلك وحكم حكمه بحجبه بعد تقدم
 دعوى شرعية عذرت من مدعى شرعي لدى الحاكم والى الاستبدال الاول وحكم بعوده لجهة
 الوقف ليصرف في مصارفه على حكم شرط واقفه هل يأنى بمقتضى ما شرح أم لا اجاب لا يأنى
 الاستبدال الثابت أولا لان القضاء يصان عن الالغاء ما أمكن اذ البينة السابقة قد رجحت
 باتصال القضاء بها ويشهد له ما ذكر ولو شهدت بينة بقتل زيد يوم النحر بمكة وحكم الحاكم بها ثم
 شهدت اخرى بقتله يوم النحر بالكوفة لا تسمع لان الاولى ترجحت باتصال القضاء بها انتهى قال
 الزيلعي في علته ذلك لانه لما حكم بأنه قتل بمكة صار ذلك حكما بأنه لم يقتل في غيرها اذ قتل شخص
 واحد في مكانين لا يتصور انتهى وفي مسئلتنا كذلك لا يتصور بيع واحد بمثل القية وغبن فاحش
 للثاني هذا مع الحكم بمجرد اخبار المعمار جبهة مع أن الاتيان بلفظ الشهادة ركن لا بد منه وهو أن
 يقول الشاهد أشهد بكذا ومع تقدم البراء العام بقوله لاحق لى ولا دعوى قبله ومع تقدم
 الاستجبار وهو اقرار منه بأنه ملك المؤجر وأنه لا ملك له باتفاق الروايات فكيف ينقض الحكم

مطلب أقر فلان أنه استوفى
 من فلان ما كان له بدمته وأنه
 أبرأه من جميع الحقوق

مطلب حاصله أن القاضى
 لو حكم بصفحة البيع لعدم
 ثبوت الغبن الفاحش ليس
 لآخر أن يحكم بخلافه

مطالب حكم الحنفى في موقوف
 بصفحة الاستبدال بعد ثبوت
 مسوغاته ثم حكم بعوده
 لجهة الوقف لا ينقض حكمه

السابق مع هذه الامور فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (أقول)

عجا لقاض ماله المام * بالفقه يقضى والقضاء حسام

اذسله جهلا يعدق كاولا * يرضى به حاشى الاله امام

قد قاله الرملى خير الدين لا * زلت به يوم الجزا أقدام

مطلب حاصله ان دفع المدفع
مقبول وان بينة البيع بالغبن
الفاحش اولى من بينة البيع
بمثل القيمة

(سئل) فيما لو ادعى خالد على بكر أنه وضع يده على العقار الفلاني بغير حق لكونه ملكا من
أملاك مورثي فأجاب بكر بان وضع يدي عليه لكونه ملكا من أملاك والدي تلقته بالارث عنه
فدفع خالد بان مورثي اشتراه من وصيك بمسوغ شرعى وأبرز من يده حجة بذلك فدفع بكر بان
البيع وقع بغبن فاحش وهو غير صحيح وثة بينة شرعية تشهد بذلك فلم يسمع القاضى هذا المدفع ولم
يطالب خالد باثبات موجب الحجة المذكورة فذبح القاضى بكر امن وضع يده على العقار وكتب
بذلك حجة فهل يسوغ لقاض آخر أن يسمع هذا المدفع من بكر أم لا (اجاب) لا يسوغ منع القاضى
عن هذه الدعوى لأن دعوى الغبن الفاحش لا قائل بعدم صحته بل لو أقامها المدعى وأقام المدعى
عليه بينة أن الثمن مثل القيمة قدمت بينة الغبن لأن البينة بينة من يدعى خلاف الظاهر واليمين على
من يدعى الظاهر والاصل وقوع البيع بمثل الثمن فالقول قول من يدعيه والبينية على من
يدعى كونه بالغبن الفاحش فيسوغ لقاض آخر سماع دعوى الغبن الفاحش وابطال بيع
عقار اليتيم بذلك بل المصرح به في كتب علماء فاطمة عدم جواز بيع عقار اليتيم لغير ضرورة
النفقة أو خوف ظالم متغلب عليه أو بيع بضعف قيمته أو لدين على الميت لا وفاء له الا منه أو كان
في التركة وصية مرسله لا نفاذ لها الا منه أو غلته لا تزيد على مؤنته أو خشي عليه النقصان
فاذا ادعى اليتيم أن الوصى باعه لالواحدة من هذه وهو لا يجوز يسمع القاضى منه ذلك بعد
بلوغه وان لم يدع الغبن والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن عقار فتنازع فيه ابن شقيقها
وزوج بنتها المتوفية وأظهر ابن الشقيق حجة باقرارها له في صحته انه ملك من أملاكه وأظهر
زوج البنت حجة مقدمة التاريخ بأنهما وهبت بنتها المزبورة وحجة الاقرار ثبت مضمونها لدى
قاض شرعى بمحضرة خصم شرعى يدعيه اربعة اثناعشر معترف جده وشهودها موجودون والاخرى
خالية عن الحكم وعن الشهود فهل يعمل بها او يحكم بحججها بمجرد ما أم يعمل بحجة الاقرار
الثابتة بالشهود والاخبار (اجاب) يعمل بحجة الاقرار حيث ثبت بالبرهان ولا عبرة بمجرد الخط
والكاغذ بلا بيان فقد صرحوا فاطمة بانه لا يعتمد على مجرد الخط ولا يعمل به بل هو خارج عن
حجج الشرع الشريف والقاضى لا يقضى الا باحدى حججه وهى البينة والاقرار والنكول
هذا شرع محمد سيد ولد عدنان لا الرسم في الورق من أى كائن كان والعبرة لما هو الواقع
لما كتب بالخط من الوقائع اذ لم ينص عليه الشارع ولا اعتمده امام بارع يستند فيه الى نص
قاطع وحيث ادعى أنه ملكه وهذى أقربت به تصح دعواه وتسمع البينة على اقرارها ويقضى له
بالمالك ولا عبرة بحجة الهبة من غير شهود يشهدون عليه بالحقيقة وان كتبت اسماء وهم فيها وكتب
تاريخ سابق لما قدمناه من عدم اعتبار مجرد الخط هذا وقد قال في جامع الفصولين في الفصل
الاربعين في خلل المحاضر والسجلات بعد أن رمن (تم) للتمة عرض على محضر كتب فيه
ملكه عليك صحيحا ولم يبين انه ملكه بعوض أو بلا عوض قال أجبت أنه لا تصح الدعوى ثم رمن
(طعم) لشروط الحاكم أكتفى في مثل هذا بقوله وهب له هبة صحيحة وقبضها ولكن ما أفاد
(تم) أجود وأقرب الى الاحتياط والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى زيد على عمرو وبأن بنته

مطلب المسوغ لبيع عقار
اليتيم النفقة أو خوف ظالم
الخ

مطلب حاصله انه لا يعمل
بمجرد الخط وليس من حجج
الشرع

فلانة زوجة عمر والمتوفية كانت دفعت له كذا قروشاً مبلغاً معيناً فأنكر وحلف بغيره الحاكم
ثم ادعى عليه ثانياً بأن بكر أزواج ابنته السابق عليه كان دفع المبلغ المدعى لابنته وماتت وهو
بذمتها هل تسمع هذه الدعوى الثانية أم لا (أجاب) لا تسمع لأن الحق لا يستوفى من اثنين
كما لا يخصم مع اثنين بوجه واحد صريحه في البرازية ويكون المبلغ بذمته يستوفى منه
ينافي كونه بذمته يستوفى من تركته بعينه فهو متناقض فلا تسمع شرعاً والله أعلم (سئل) في
مديوني رجل دفع أحدهما مبلغاً وادعى الدافع أنه نظير ما في ذمة المديون الآخر قائلاً أذن
لي في دفعه لك وقال الدائن هو نظير ما في ذمتك أنت فهل القول قول الدافع في ذلك أم الدائن
وإذا قلتم القول قول الدافع في ذلك يمينه هل يبرأ ذلك المديون الآخر أم لا (أجاب) نعم
القول قول الدافع في ذلك بلا شبهة إذ هو ملك والقول قول المملك في جهة التملك ففي جامع
الفصولين راضر الفتاوى رشيد الدين شري من دلال شيئاً دفع اليه عشرة دراهم ويقول هي من
التمن وقال الدال دفعته إلى الدلالة صدق الدافع بيمينه لأنه المملك وفي الاشباه والنظائر القول
للمملك في جهة التملك ولو كان عليه ديسان من جنس واحد دفع شيئاً فالتعيين للدافع انتهى
وفي جامع الفصولين أيضاً تبرع رجل بأداء دين بلارضاً من عليه صحح انتهى فلا شك في براءة
المديون الآخر المدفوع عنه والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما إذا استأجر زيد من عمر و
التمسك على وقف جهة معينة من جملة أقلام الوقف مدة معلومة بأجرة معينة جميع الأجرة
مقبوض يسد عمر والمؤجر المزبور بحضرة شهود الصك ومعاينتهم لقبضه منه وثبت مضمون
الصك المرقوم لدى قاض حنفي في وجه وكيل شرعي عن عمر والمؤجر المرقوم فمات عمر وتكلف
ورثة زيد المستأجر أن يحلف لهم اليمين الشرعي أن جميع مبلغ الأجرة قبضه عمر ومورثهم منه
فهل لهم ذلك مع وجود الصك الذي جرى القبض بحضورهم ومعاينتهم أم لا (أجاب) قال
العلامة الفقيه الشيخ زين بن نجيم في بحره ولم أر حكم من ادعى أنه دفع للميت دينه وبرهن هل
يحلف وينبغي أن يحلف احتياطاً انتهى قال العلامة الغزي أقول ينبغي أن لا يتردد في
التحليف أخذاً من قولهم الديون تقضى بأمثالها لا بأعيانها وإذا كان كذلك فهو قد ادعى حقاً
على الميت انتهى والله أعلم (سئل) في امرأة ولدت غلاماً وماتت هي والغلام فادعى
زوجها تقدم موتها على الغلام وادعى أخوتها لا بوجه عاكسه فما الحكم (أجاب) القول قول
الزوج بيمينه والبينة على الأخوة إذا الزوج ينكر أرثهم وهم يدعونه والقول قول المنكر بيمينه
والبينة على المدعى قال في القنية مات عن زوجة وأخ وابن مات أيضاً فقال الأخ مات أخي بعد
موت ابنه وقالت الزوجة بل مات أخوك قبل موت ابنه فالقول للمرأة والأصل في هذا الجنس أن
الورثة متى اختلفت في تاريخ موت الأقارب فالبينة بينة من يدعي زيادة الارث والقول قول من
ينكر انتهى أي ينكر الزيادة وبالاولى انكار الارث بالكلية وهذه المسئلة جعلت فيها
رسالة تكاد أن تكون مفردة والله أعلم (سئل) في امرأة ادعت مهر في تركته والدها المتوفى
بالقرب ووصى أخيه الصغير يدعي دفعها بموت أمها عشرين سنة ومضى خمس عشرة سنة على
دعواها عليه منذ بلوغها فلا تسمع للأمر السلطاني وهي تنكر مضى المدة المذكورة هل القول
قولها فيسوغ لها الدعوى أم قول الوصي فلا يسوغ لها الدعوى وهل يقبل من الوصي بينة على
تاريخ يوم موت الأم أم لا (أجاب) القول قولها لما تقر بأن الحادث يضاف إلى أقرب أوقاته
فيسوغ دعواها والحال هذه ولا تقبل البينة على تاريخ الموت والحال هذه إذا المقرر أن يوم الموت

مطلب ادعى الاب على
زوج ابنته المتوفية مبلغاً
معيناً من جهتها ثم ادعاه
بذمتها لا تسمع للتناقض
مطلب لو دفع أحد المديونين
مبلغاً وقال الدائن انه نظير
ما في ذمة صاحبه يقبل قوله

مطلب ادعى انه دفع الأجرة
لناظر الوقف وبرهن ثم مات
الناظر فطلب ورثته بين
المستأجر يحلف أيضاً

مطلب ولدت غلاماً ومات
فادعى الزوج تقدم موتها
وعكس ورثتها فالقول
للزوج

مطلب ادعت مهراتها في
تركة والدها ودفعها وصي
أخيها بموت أمها الخ

مطلب تنازعت الزوجة
مع وصي اليتام فيما يصلح
للزوجة
مطلب ادعى جاني الوقف
المعزول على جانيه الا ان انه
صرف سنة توليته زيادة
عما حصل من الوقف

لا يدخل تحت القضاء بخلاف يوم القتل كما نص عليه في العمادية والظهيرية والولوالحمة والبرازية
وغيرها من الكتب والله أعلم (سئل) عن امرأة كان لها زوجان اخوان وماتا عنها وعن ايتام
منها ومن غيرها وتدعى جميع ما يصلح للزوجين انه ملكها ووصى اليتام يدعى ارباوا فقامت بينة
واقام الوصي بينة فن المربع منهما (أجاب) المربع بينة الوصي لانها بينة الخارج معنى وبينة
المرأة بينة ذات اليد فلا تعارضها والله أعلم (سئل) في ذي جباية على وقف سافر ليحيى ماله يبلده
فاذعى عليه لدى قاض رجل كان متوليا عليه سنة وعزل انه صرف في سنة كذا من ماله زائدا
عما حصل من الوقف وابرز دفتر محاسبة ممضى بامضاء قاض بالزيادة وطالبه بدفع ما قبضه
بالجباية له نظير ما صرفه زائدا فساله القاضي المتدعى لديه عن ذلك فأجاب بانه جاب لادراية له
بهذا الحساب ولا اذن له في مال الوقف بقضاء دين ولا صرف ولم يكن وكيلا في سماع دعوى
تصدر على الوقف وغاية امره انه مأمور بقبض ما على متقبلي الوقف ومن ارعاه فلم يلتفت
القاضي الى كلامه وخصم بالزامه وامره بدفع ما جباياه سامعا لدعواه معتمدا على ما في دفتر
المحاسبة الممضى غير ناظر لشروط الاستدانة على الوقف فهل هذا الزام صحيح أم غير صحيح
(أجاب) هذا الزام غير صحيح لا طباق علما على أنه لا تصح الدعوى في الوقف على غير ناظره
كالاكاروغلة دار قال في جامع الفصولين والمأذون بالاستغلال ليس بمعتول والمتولى من يلى
التصرف في الوقف ولذا لم تجز الدعوى على اكار الوقف وغير الوقف وكذا غلة دار الوقف وغلة
الوقف وغير الوقف اذا ثبت انه اكار وغلة دار ومثله في لسان الحكم لابن الشيحة وغيره ولانه
لا يجوز للناظر ان يستدين على الوقف ليطلع به المستحقين وانما الاستدانة لعمارة الوقف باذن
القاضي على الصحيح فاذا صرف من ماله قدر زائدا على المستحقين مطلقا وعلى العمارة التي لا بد
منها بغير اذن له من القاضي فهو متبرع ليس له الرجوع به كما صرح به علما ونا قاطبة اذ ليس
للووقف ذمة صالحة لتعلق الدين الا اذا احتاج الى التعمير فاجاز الاستدانة باذن القاضي للضرورة
استحسانا ووجدنا قلنا الجاني ليس بخصم فالحكم عليه بدفع ما قبض غير معتبرا لما صرح به جميع
علما قاطبة من ان الحكم على غير خصم غير معتبر قال شيخ شيخنا في فتاواه كان الواقفون في
الزمان المتقدم ينصبون للوقف ناظرا فقط ويطلقون يده فيما يفعل ويصدقون يده في القبض
والصرف لذيانهم وخيرهم وخوفهم من الله عز وجل فلما تنقهر الزمان وظهر قلة الدين من
المتكلمين على الاوقاف من الكذب والخيانة والايمن الباطلة وقلة الخوف من الله تعالى سيما
في زماننا قال مشايخنا لو استقرض الناظر لمصلحة الوقف فهو على نفسه وقال بعض مشايخنا
لا يصدق الناظر في زماننا هو مشاهد انتهى وفي جامع الفصولين في أحكام الوكلاء (عز)
وكيل اجارة الدار وقبض الغلة ادعى بعض السكان انه عمل الاجرة لموكله وبرهن توقف ولا يحكم
بقبض أجر حتى يحضر الغائب انتهى واعلم ان ما في (عز) مبنى على الرواية الثانية عن أبي حنيفة
التي رواها الحسن عنه وهي ضعيفة لان الوكيل يقبض الغلة وكييل يقبض الدين والخلاف فيه
بين الامام وضاحيه مشهور فتأمل والله أعلم (سئل) في جماعة يضربون بالبندق حول مطهر
أصاب بندق وجه صغير فبضعته ولا يعلم الضارب فما الحكم (أجاب) حيث لم يعلم الضارب
ولم يعين لا تسمع الدعوى على جميع الضاربين حيث لا تتصور الضربة منهم باجمعهم لان ذلك
محال والله أعلم (سئل) في دعوى النسب المجردة عن حق للمدعى أو دفع ضرر عنه هل تسمع
شرعاً أم لا (أجاب) لا تسمع لان الدعوى قول مقبول يقصده طلب حق قبل غيره أو دفعه عن

مطلب جماعة يضربون
بالبندق فاصابت بندق وجه
صغير
مطلب دعوى النسب المجردة
لا تسمع

حق غيره ودعوى النسب المجرد عن ذلك ليس فيه ذلك وبه يعلم عدم سماع دعوى نقناء الاشراف
 أنه شريف أو ليس بشريف والله أعلم (سئل) فيما اذا تعذرت الدعوى لغيبة المدعى عليه ثم
 وجد بعد خمس عشرة سنة هل تسمع بعدها أم لا (اجاب) نعم تسمع لان السلطان نصره الله
 تعالى فيما اشترعه انه استثنى مع المنع ثلاث مسائل من الدعاوى تسمع بعد المدة المذكورة مال
 اليتيم والوقف والغائب ومن المقرر ان الترتل لا يتأق من الغائب له أو عليه لعدم تأق الجواب منه
 بالغيبة والعلة خشية التزوير ولا يتأق بالغيبة الدعوى عليه فلا فرق بين غيبة المدعى والمدعى
 عليه والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر لى نائب الحكم أنه ضاع له صندوق فيه أسباب
 له وأسباب لاهله ولد مكتوبة بدفتره وقد وجد مع المدعى عليه درايان من الاسباب التي كانت به
 وطالبه باحضارها فاحضرت وسأل سؤاله عنه فاجاب بانه اشتراها من فلان بكذا بكذا من
 الثمن من سوق السلطان على يد فلان الدلال فكلف المدعى لاثبات ما ادعاه فاقام بينة بانها درايا
 المدعى كانت مع الاسباب التي بداخل الصندوق فامر بتسليمها للمدعى وسأله احضار بائعها
 فاحضره فسأله من أين وصلت لك فاجاب بانه اشتراها من صارجي فكلفه النائب اثبات شرائه
 من الصارجي بالبينة الشرعية فاستعمله فامهله ومضت أيام المهلة ولم يات به فاقالزمه بدفع جميع
 الاسباب التي ادعى أنها كانت في الصندوق من جملتها الدرايا أو جميع قيمتها بموجب اعترافه بدفع
 الدرايا للمدعى عليه التي وجدت معه الدرايا المذكورة وعدم اثباته شرائها من الصارجي فهل
 الالتزام صحيح شرعاً أم لا (اجاب) الالتزام بدفع جميع الاسباب التي كانت في الصندوق أو
 قيمتها بسبب مصاحبة الدرايا أو مجاورتها من مبادئ المذهب بجملة ما فهو غير صحيح لعدم موافقته
 لقول ضعيف خالفه عن قول صحيح والله أعلم (سئل) في ورثة جرى بينهم صلح وأبرأ كل الآخر
 عن دعواه هل له ذلك أم لا وهل يصح البراءة عن الارث الكائن في الاعيان أم لا (اجاب) نعم له أن
 يعود الى دعواه اذا البراءة عن الارث لا يصح والحال هذه ففي القنينة وغيرها افترق الزوجان
 وأبرأ كل منهما صاحبه عن جميع الدعاوى وللزوج اعيان قائمة لا تبرأ المرأة منها وله الدعوى
 لان البراءة انما ينصرف الى الديون لا الاعيان وفي البرازية جرى الصلح بين المتداعيين وكتب
 الصلح فيه أبرأ كل منهما الآخر عن دعواه أو كتب وأقر المدعى أن العين للمدعى عليه ثم ظهر
 فساد الصلح بنسوة الاثمة وأراد المدعى العود الى دعواه قبل لا يصح للبراءة السابق واختار أنه
 يصح الدعوى والبراءة والاقرار في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لان بطلان المتضمن
 يدل على بطلان المتضمن ومسئلة البراءة عن الارث مشهورة وفي كثير من الكتب مذكورة
 والله أعلم (سئل) في رجل باع ابنته بتمام معلوماً بثمن معلوم بمعرفة الحاكم الشرعي وأقر
 بقبضه لديه وكتب صلح البيع والاقرار ثم الاثني يدعي أنه أقر كاذباً هل تسمع دعواه أم لا واذا قلتم
 بسماع دعواه فماذا يلزم شرعاً (اجاب)

عند الامام الاعظم * والثالث المكرم لا تسمع الدعوى له * ولا يراعى قوله *
 لانه مناقض * يمنع التناقض وعند يعقوب الدنف * يلزم في هذا الخلاف
 على التي لها اقر * ان كان الاما استقر وهو الاصح المعتمد * اذا الزمان قد فسد
 حرره في حينه * العبد خير دينه مصلحاً مسلماً * مجللاً مكرماً
 والله أعلم (سئل) في امرأه باعت داراً ثم ادعت انها وقف هل تسمع دعواها أم لا (اجاب)

مطالب اذا وجد المدعى
 عليه بعد غيبته خمس عشرة
 سنة تسمع الدعوى عليه

مطالب ضاع له صندوق
 فيه أسباب فوجد بعضها
 مع آخر فادعى الآخر انه
 اشتراه من فلان الخ

مطالب اذا جرى الصلح
 والبراء العام بين الورثة
 فلكل أن يعود في دعواه

مطلب باع ابنته بتمام معلوماً
 بثمن معلوم وأقر بقبضه
 والاثني يدعي أنه أقر كاذباً
 بمطلب اذا باع ضبيعة ثم
 ادعى أنها وقف لا تسمع دعواه

لا تسمع دعواها قال الزيلعي ولو باع ضيعة ثم ادعى أنها وقف عليه وعلى أولاده لا تسمع دعواه
للتناقض لأن اقدامه على البيع اقرار منه وان أراد تخلف المدعى عليه ليس له ذلك وان أقام
البينة على ذلك قيل تقبل وقيل لا تقبل وهو أصوب وأحوط لأنه باقاة البينة أن الضيعة وقف
عليه يدعى فساد البيع وحقا لنفسه فلا تسمع للتناقض الصريح وذكره في مسائل شتى وفي الخاتمة
رجل باع عقارا ثم ادعى أنه وقف اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا تسمع وقول الزيلعي أصوب
للتناقض الصريح بالبيع ثم دعوى الوقف وقوله أحوط لما في سماعها من الاضرار بالناس
باحتيال أهل الحيل والخداع يبيع الوقف واطهار البائع أنه ملك ثم انعطافه عليه بدعواه والزاد
باجرته لمدة وضع يده عليه وربما تستغرق اضعاف ثمانية فيجب عدم القبول حسما للمادة الفساد
والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من جماعة نصف كرم أرضه سلطنة لبيت المال بثمن معلوم ثم
ادعوا بعد البيع أنه وقف فالحكم (اجاب) الصحيح لا تسمع دعواهم كما صرح به قاضي خان
ونص عبارة رجل باع عقارا ثم ادعى أنه وقف اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا تسمع وفي
الزيلعي وان أقام البينة على ذلك قيل تقبل وقيل لا تقبل وهو أصوب وأحوط وما في الخاتمة
في التتارخانية وفي الفصول العمدية فصل بين كونه مسجلا أي محكوما به فتقبل البينة وبين
كونه غير مسجل فلا تقبل وذكر قبله تنصيصا آخر بين كونه على قوم بأعيانهم فلا تقبل وبين كونه
على الفقراء أو المسجدين فتقبل وفيها قبل هذا رجل باع دارا ثم ادعى أنها كانت وقفها هو قبل
البيع فان أراد تخلف المدعى عليه ليس له ذلك لأن التخلف يعتد صحة الدعوى ودعواه لا تصح
للتناقض وأما وقف الأرض السلطانية التي لبيت المال لا يصح لعدم ملك الواقف لها ووقف
الشجر بانفراده فيه خلاف نقل الطرسوسي في أنفع الوسائل عن الذخيرة وقف البناء من غير
وقف الأصل لم يجز هو الصحيح لأنه منقول ووقفه غير متعارف ثم قال والشجر نظير البناء من
حيث ان قيامها بالأرض وهو بيع يحكم بالاتصال كالبناء انتهى هذا وان ثبت أنها وقف وحكم
بها كما فالمشتري يرجع على من باعه أصيلا كان أو وكيلًا بجميع الثمن الذي دفعه اليه والله أعلم
(سئل) في رجل وكل شخصًا يشتري له نصفًا شاة من محدود لا امرأة فاشتراه ملوكاه من ابنها
بالوكالة الثابتة عنها شرعا بثمن معلوم وتقابضا ثم استأجر ووكيل الرجل المذكور بالوكالة
الشرعية ملوكاه المزبور من الوكيل عن أمه المذكورة الثابتة وكالة عنها جميع النصف الباقي
عشرين سنة بعشرين من القروش وصدر عقد التواجر بينهما بإيجاب وقبول شرعيين وتسليمه
وتسلمه وحكمه عوجبه حكما صحيحا شرعا والآن يدعى وكيل الام أن النصف المبيع والنصف
المستأجر ملك أبيه المتوفى ولم يصح بيعه ولا اجارته فيه فهل تصح دعواه أم لا والبيع والاجارة
المذكوران صحيحان شرعيان (أجاب) لا تصح دعواه لتناقضه الذي لا يحتمل والبيع والاجارة
كل منهما صحيح اذا جارة المشاع للشريك صحيحة بالاجماع في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله
تعالى والله أعلم (سئل) في ناظر وقف ذي يدعى محدود تحت تكلمه لجهة الوقف ادعى عليه
متول آخر على وقف آخر أنه جار في وقفه الذي تحت تكلمه من جهة وطالبه برفع يده وتسليمه
فانكر فأقام المدعى بينة شرعية شهدت بما ادعى وحكم القاضي بجهة وقفه ثم بعد الحكم عليه
أقام بينة أنه وقف من جهة واقفه هل ينقض الحكم السابق بينة الخارج ويحكم بجهة وقف
ذي اليد أم لا (أجاب) لا ينقض الحكم السابق باقاة بينة ذي اليد المذكور اذا البينة
ليست له وانما هي للخارج وقد أقامها وقضى له بها فلا يجوز نقضها باقاة بينة ذي اليد كما لا يخفى

مطلب رجل اشترى من
جماعة نصف كرم أرضه
سلطانية ثم ادعوا وقفته
لا تسمع

مطلب وقف البناء والشجر
من غير أرض الصحيح أنه
لا يصح

مطلب باع ابن امرأته بالوكالة
عنها نصف محدود لها وأجر
الباقى من رجل ثم ادعى ان
المحدود ملك أبيه لا تسمع
دعواه

مطلب ادعى ناظر وقف
على ناظر وقف آخر أن هذا
المحدود الذي تحت يد الجار
في وقفي الخ

على ذى فهم وقد صرحوا بان من صار مقضيا عليه لا تسمع دعواه بعده الا في مسائل ليست هذه
منها وفي الكافي من كتاب الشهادة اذا تضمنت الشهادة نقض قضاء ترد وبينه ذى اليد في هذه
المسئلة تضمنت نقض قضاء استوفى شروطه فترد ولا تسمع وسواء قلنا بان القضاء بالوقف قضاء
جزئى أو كلى أى على الناس كافة أو مختص والصحيح المفتى به أنه جزئى ولكن قد صار ذو اليد
مقضيا عليه وينتبه لم تغد غير ما أفادته اليد فكيف ينقض بها القضاء بالبينة المفيدة المثبتة
خلاف الظاهر ولعله جعلت البيئات والقضاء بالوقف كالقضاء بالملك وفي القضاء بالملك اذا صار
ذو اليد مقضيا عليه لا تسمع بينته بانه ملكه لما قلنا وهذا لا توقف فيه لمن غمس رأسه خنصره
في الفقه والله أعلم (سئل) في محضر حاصل ادعى فلان على فلان الوكيل عن فلانة وأختها فلانة
بنتي أخت المدعى الثابتة وكالته عنهما بشهادة كل من فلان وفلان بان أباهما مات وخلف فرسين
احداهما مشبهاهما والاخرى جارية بيضاء وعشرة قناطير دبسا وأن أخته أم الموكلتين
وضعت يدها على ذلك وتصرفت فيه بعد وفاة أبيه وهو صغير وله من الارث ثلثاه وماتت أمهما
ووضعتا أيديهما على تركتهما ويطالبان بهما بخاصة من ميراثه من ثمن الفرسين والجارية والدبس
لكون أمهما باعت جميع ذلك وتصرفت فيه وسأل سؤالا فانكر فطلبت منه بينة فاقام كلاما من
فلان وفلان شهدا بطبق الدعوى فامر الحاكم المدعى عليه ان تدفع موكدا له ما خصه من
مخلفات أمهما أمر اشترعياهل هذه الدعوى صحيحة والشهادة على مثل ذلك مستقيمة أم لا لعدم
ذكر قيمة المدعى التي ذكرها شرط لسماع الدعوى بالا جماع ليتأتى انصباب الحكم على شئ معين
من المال وهل اذا دفع شيئا بناء على أنه لازم له ثم ظهر عدم لزومه له ان يرجع فيه أم لا (أجاب) هذه
الدعوى غير صحيحة وكذلك الشهادة المترتبة عليها لان معلومية المدعى شرط قال أصحاب المتون
كالكنز وغيره فان تعدد رأى احضار العين المدعاة به لا كها أو غيبتها ذكر قيمتها قال الشراح
ليسير المدعى معلوما لان العين لا تعلم بالوصف والقيمة تعرف به وقد تعذر مشاهدة العين فلا بد من
ذكر القيمة ليتأتى الحكم بشئ معلوم ولم يذكر قيمة الفرسين والجارية والدبس والكل عندنا قيمي
حتى الدبس كما صرح به في منح الغفار نقلا عن جواهر الفتاوى معللا له بان النار عملت فيه ولهذا
لا يجوز السلم فيه فليت شعري باي قدر حكم به الحاكم على المدعى عليه من قيمة الفرسين والجارية
والدبس والحاكم لا بد أن يعلم ما يحكم به واذا علمت اشتراط ذكر القيمة لصحة الدعوى في ذلك
قطعت بعدم صحة الشهادة واذا قطعت بعدم صحتها قطعت بان المدعى عليه اذا دفع شيئا بناء على أنه
يلزمه فظهر عدم لزومه له يرجع فيه كما هو ظاهر وفي المحضر خلل أيضا من وجوه كثيرة غير هذا
منها أنه لم يبين وضع الواضع هل هو بطريق التعدى أو بغيره ليرتب الضمان أو عدمه ومنها قوله
من ثمن الفرسين الخ ولم يذكر أنهم باعت المدعى بثمن كذا أو أجاز بيعها أو لم يجز وأن الاجازة قبل
هلاك المبيع أو بعده والحكم مختلف في ذلك باختلاف الاحوال وأمور يطول ذكرها
والحاصل أن هذا الصل على تقدير ثبوته لا يلزم به شئ ما لم يستوف الشروط المصححة للحكم
وينصب على شئ معلوم ثابت بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة والله أعلم (سئل) في رجل
ادعى على امرأة قدرا من الزيت والدراهم ودبعة فانكرت وشهدت البينة باقرارها بما اهل تقبل
أم لا وهل اذا ادعت أن اقرارها كان فارغا لأصل له يحلف المقر له أم لا (أجاب) تقبل البينة
كما صرح به في جامع الفصولين وغيره وعبارته ادعى الودبعة وشهد أن المودع أقرب بالادعاء تقبل
كما في الغصب انتهى وأما تحليف المقر له اذا ادعى المقر أن الاقرار كان كاذبا فقد صرح به

مطلب في محضر

مطلب ادعى على امرأة
قدرا من الدين ودبعة وأقام
بينة على اقرارها بالودبعة
تقبل

مطلب اذا أقر القن بجناية
توجب الدفع لا يسرى على
مولاه

مطلب مات عن أخت وعليه
ديون وأقرت الأخت بأن
تركته تحت يدها تؤمر
الأخت بوفاء الدين

مطلب اذا أرادت الورثة
دفع الدين وأبقاء التركة لهم
ذلك

مطلب اذا ادعى أحد
الغرماء على غريم آخر أنك
قبضت دينك بعدموته الخ
مطلب اذا نصب القاضى
مسخر عن الغائب وحكم
عليه لا ينفذ

مطلب البينة على الاقرار
بالغصب مقبولة
مطلب أبرأت زوجها المتوفى
عما تستحقه من ارث ومهر
ودين صح ذلك الا فى ارث

أصحاب المتون قال في الكنز أقر يدين أو غيره ثم قال كنت كاذبا فيما أقررت حلف المقر له على أن المقر ما كان كاذبا فيما أقرت ولست بعطل فيما تدعيه عليه انتهى وهذا استحسن وعلمه الفتوى والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على قن جناية موجبة للدفع أو الفداء هل اذا أقر القن أو نكل عن البين ينفذ على مولاه ويلزمه دفعه أو فداؤه أم لا وهل اذا ادعى المجنى عليه على المولى يحلف أم لا وهل اذا حلف يحلف على نفي العلم أم على البت واليقين أفتونا مثابين (أجاب) اقرار القن المجبور بجناية توجب دفعه أو فداؤه لا ينفذ على مولاه وكذلك النكول لا يوجب ذلك واذا ادعى على المولى بذلك فيمينه على نفي العلم بذلك اذ هو على فعل الغير كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل مات عن أخت شقيقة فقط وعليه دين لا آخر هل اذا أقرت الأخت بمحضرة شهود بوضع يدها على تركته يلزمها وفاء ما عليه من الدين منها مقدما على الارث أم لا (أجاب) قد تقرز ادى العلماء ان وفاء الدين مقدم على الارث فتؤمر الأخت المنحصرا رث الميت فيها بوفاء الدين من التركة فان فضل شيء فهو لها ولا تؤمر بالوفاء من مالها ولها أخذ التركة لنفسها ودفع الدين من مالها فان امتنعت عن البيع ووفاء الدين تجبس حتى تبسح أو توفي الدين من مالها ان امتنعت عن البيع والله أعلم (سئل) في رجل مات وعليه دين مستغرق أو غير مستغرق فارادت الورثة أو بعضهم اداء دينه لتبقى تركته لهم فتحملوا قضاء دينه من مالهم هل لهم ذلك أم لا (أجاب) نعم لهم ذلك ويجبر رب الدين على قبوله اذ لهم حق الاستخلاص والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات مديونا تركته تضيق عن وفائه وقد قبض بعض غرمائه دينه مدعيًا أنه قبضه قبل موته وادعى أحد غرمائه أنه بعدة هل اذا أقام بينة تقبل ويرجع على القابض بقدر ما يخصه مما قبضه المدعى عليه أم لا (أجاب) تسمع وتقبل بينته ويرجع على القابض بقدر ما يخصه مما قبضه المدعى عليه كالدين المشترك والله أعلم (سئل) فيما اذا نصب القاضى مسخر عن الغائب وحكم عليه وهو يعلم أنه مسخر هل يجوز الحكم عليه أم لا (أجاب) صرح في التتارخانية وكثير من الكتب أن القاضى اذا نصب مسخر عن الغائب لا يجوز ولو حكم على الغائب لا يجوز حكمه عليه ونفس المسخر أن ينصب القاضى وكيلًا عن الغائب لسمع الخصومة والقاضى يعلم أن المحضر ليس بخصم فالقاضى لا يسمع الخصومة عليه وفي الولوالجية القاضى اذا نصب مسخر أو هو يعلم أنه مسخر لا يجوز الحكم عليه وكذا اذا ادعى انسان على آخر والقاضى يعلم أنه مسخر لا يسمع الخصومة انتهى والخاص أن الحكم على الغائب وهو لا يجوز عندنا باجماع علماءنا وفي مجمع الفتاوى بالعزو الى المستق أن القضاء على الغائب لا ينفذ به بقى انتهى وسر حوايان القضاء على المسخر قضاء على الغائب فلا ينفذ لئلا يتطرقوا الى هدم مذهب أصحابنا قال في الجرا علم أن نصب المسخر عند القائل به شرطه أن يكون النائب في ولاية القاضى اذا جعل نائبًا عن الغائب هل تسمع عليه الخصومة ويسمى هذا المسخر واذا كان الغائب ليس في ولاية هذا القاضى لا تصح هذه الأمانة وليس لهذا طريق عند علماءنا انتهى فعلى هذا اذا كان الغائب بالقدس ولو أحقه وتوابعه ليس لقاضى دمشق ان ينصب مسخر عنه وليس له طريق فافهم والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر غصب فرس له فانكر فاقام بينة على اقراره يغصبها هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل كما صرح به في جامع النصولين وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في امرأة توفي عنها زوجها وأبرأت ذمتها من جميع ما تستحقه في ذمتها من ارث ومهر وغير ذلك فهل أبرأها من ذلك صحيح أم لا وهل اذا ادعت على الورثة بعد الإبراء بما

يخصهما من ارضها وغيره يكون ايما ذلك أم لا (اجاب) ابرأؤها عن المهر وعن كل دين بذمة الزوج
صحيح لانه حق يسقط بالاستقاط ويقبل الابرأء وأما عن الارث فلا يصح لانه لا يقبل الاستقاط ولا
يصح الابرأء عنه فلها طلبه والله أعلم (سئل) من اسلام بول في جماعة وضعوا اسبابا لهم
وأواني من الذهب والفضة ونقودا من الذهب والفضة مسكوكة في صناديق من الخشب
في مكان أمانة ثم ان المكان الذي به تلك الصناديق احترق واحترقت الصناديق الموضوع بها ذلك
وصار أواني الذهب والفضة وبعض النقود المسكوكة سبائلك وبعض النقود بقى على حاله فجمع
الموجود من السبائلك والنقد بعض أصحاب ذلك ووضعوا ذلك أمانة عند رجل آخر ثم حضر
بعض أصحاب الاسباب والاواني والنقد ويريد الدعوى بان بعض السبائلك الموجودة والنقد
ملك له فهل له الآن الدعوى بحضور من حضر من بعض الملاك أم ليس له ذلك ولا تسمع الدعوى
بما يدعيه الا بحضور جميع الملاك لالتباس الحال في ذلك (اجاب) أما الدعوى على المودع في
حق الغائبين فلا تسمع لما علم من خمسة كتاب الدعوى الشهيرة الدائرة في الكتب وأما الدعوى
على بعض أصحاب الاسباب الذين يدعون ملك عين من الاعيان التي لم تملط بغيرها من اودعها
عند الرجل المذكور فيه فتسمع لانها دعوى احد المتخاصمين الملك فيها على الآخر حيث اعترف
الرجل المذكور بالاستيداع لهما او لاحدهما اذا ما منع يمنع من ذلك شرعا لان افضية حكمية
صدرت من خصم شرعي على خصم شرعي فتجربى فيها بالحكام القضايا الحكمية وكلمة علمائنا
رحمهم الله تعالى متظافرة على ان كل من ادعى الملك في شيء فهو خصم لكل من يدعيه وهذا
كذلك ولا تتوقف الدعوى على حضور الجميع لما فيه من الاضرار بالحاضرين مع وجود
المسوغ الشرعي ولو قدرنا أنه وجد اختلاط بحيث لا يتميز شيء عن شيء أصلا أو يتميز بعد عسر صار
كاختلاط الخنطة بالخنطة واختلاط الخنطة بالشعر والحكم في ذلك ثبوت الشركة فيه لكل
واحد منهم بمنزلة الاجنبي في نصيب الآخر وتكون شركة ملك باتفاق لانها تثبت بالاختلاط
لا بفعل أحد منهم والشركة بخلطهم فيها خلاف بين أبي يوسف ومحمد أبو يوسف يقول شركة ملك
ومحمد يقول شركة عقد ولكل حكم فن قال شركة عقد كان الربح على ما شرط اذا بيع المشترك
بخلطهم وفي صورة الاختلاط لا يصح لاحد الزيادة عن الآخر ولو شرطت له كما صرح به
السرخسي في مبسوطه وغيره فاذا كان الاختلاط في ذهب وفضة يضرب بقيمة يوم القسمة
واذا كان في ذهب وذهب أو فضة وفضة فبالوزن واذا اختلفوا فيه فعلى مدعى الزيادة البينة
وعلى الآخر البين فاذا حلف ثبت مدعاه وان نكل لزمه دعوى صاحبه لان البينة متساوية اذ
مدعى الاكثر ويؤيد الاخر مثله في اليد وان كانت الاعيان كلها صارت عين واحدة لا بد من
اجتماع الكل لان الحاضر لا يملك أخذ مال الغائب ويؤيد مدعاه بآمانة على الغائب فلا تسمع
الدعوى عليه ولا تجوز القسمة في غيبته لان كل عين في الاصل بجميع أجزائها ليس للاخر فيها
شيء ولا قدرة له على تسليمها الا مخلوطة بنصيب الآخر والقسمة فيها مبادلة كالبيع فيمتنعان وبهذه
العلل ظهر الوجه في الاحكام المذكورة فتأمل والله أعلم (وسئل) عنها أيضا بما صورته في
رجل اودع عند رجل صندوقا مضمونا لا يعلم المودع ما فيه ثم جاء زيد وعمر وبصناديق
مقفولة محتومة لا يعلم المودع ما فيها ووضعوا صناديقهم فوق صندوق المودع برضا المودع
فاحترق البيت الذي فيه الصناديق ووجدت تحت الصناديق المحترقة صبرة فضة ادعى المودع الاول
أنها له وانها كانت دراهم مسكوكة وادعى زيد وعمر وأنها الهمال وانها اصلها دراهم مسكوكة وكل

مطلب وضع جماعة ذهبا
وفضة وأواني منهما أمانة
عند رجل فاحترق المكان
وصار المذكور سبائلك فجاء
بعض أصحاب الاسباب الخ

مطلب في رجل اودع صندوقا
عند رجل واودع رجلان
عنده صناديق ووضعها
على الاول فاحترق البيت
الخ

واحد من المودعين يقول دراهمي كذا وكذا في الحكم الشرعي في هذه الصبرة مثل هي للمودع
 الأول أم للمودعين والخال أن المودع لم يصدق واحد منهم ما بانه كان في صندوقه دراهم بل يقول
 هذه الصبرة لأدري لمن هي ولا في أي صندوق كانت (أجاب) صرح علماءنا في مثل هذه
 المسئلة بان من اثبت شيأ حكم له به ومن لم يثبت شيأ لا يحكم له بشي فأذا ادعى أحدهم على الآخر
 منهم أن هذه الفضة فضته وأنكر الآخر وأقر المودع بانها كانت في صندوق من هذه الصناديق
 اني استودعها منهم ولا ادري أي صندوق من هذه الصناديق ولا أعلم لمن هي منهم صحت دعواه
 ورجعنا الى البينة واليمين فن قامت له بينة عمل بها واذا لم تقم بينة ونكل أحدهم عن اليمين التي
 لزمته يقضى لخصمه وان حلف كل لخصمه ان يستل كل قضى بالشركة بينهم كشي في يداثنين
 كل واحد منهما ما يدعيه ولا بينة له عليه ففي جامع الفصولين لو كانت العين في يدهما يجعل في يد
 كل منهما نصفه ويجعل كل منهما مدعي فيما في يد صاحبه مدعي عليه فيما بيده فيجبري على كل
 أحكام المدعي فيما بيد صاحبه وأحكام المدعي عليه فيما بيده حيث اعترف المودع بانها
 كانت في صندوق لا اعرفه منها وان أنكر كونها كانت في صندوق من الصناديق فقد أنكرهما
 معا فلا تسمع دعواهما عليه لانه مودع أنكر الأيداع رأسا راحدا فيمنع ان ادعى انها ودعية
 لغيرهما معنده وبرهن وان لم يبرهن واثبت الأيداع عليه بالبينة لزمته دعواهما وكذا لو ادعى
 أحدهما أنه أودعه وأقام عليه البينة وللآخر الخصومة معه والله أعلم (سئل) في رجل قبض من
 آخر قرشا عن ثوب ثم بعد مدة أتى به للدافع ليرده وادعى أنه زيف فأنكر أنه قرشه المدفوع فما الحكم
 (أجاب) القول قول القابض انه قرشه الذي قبضه منه عن الثوب بيمينه صرح به قارئ الهداية
 في فتاواه أخذ من قولهم القول قول القابض ضمهنا كان أو أمينا وفي فتاوى ابن نجيم سئل عن
 البائع اذا قبض الثمن ثم جاء الى المشتري وأراد أن يدعيه شيأ منه زاعما انه ثمنه وأنكر
 المشتري أن يكون ذلك من دراهمه فهل القول للبائع أم للمشتري أجاب ان اقر باستيفاء حقه
 لا يقبل قوله ولا يلزم المشتري عوض ذلك ولكن ان طلب بين المشتري على نفى العلم بحجابه ويحلف
 فان نكل لزمه الرد والله أعلم (سئل) رضى الله عنه نظما

مطلب اذا راد البائع رد
 الثمن على المشتري مدعي
 انه زيف فأنكر المشتري
 كونه هو فالقول للبائع

مطلب اذا ثبت نكاحها
 في وجهه أيها فادعت انها
 حينئذ كانت بالغة تريد
 ابطال الحكم المخ

ايامن بتحرير المسائل وابق * ومن فهمه للعذر ان رام فائق
 * لانت امام عالم متبحر * وحيد دفر يد بالفرد رائد ناطق
 وخير لدين الله تهدي لشرعه * وأنت على أهل الفضائل فائق
 اذا قام برهان بتزويج قاصر * لهامن أيها وهو في الخدع عائق
 على وجهه بعد السؤال ونكره * ولم يدع ذرا حين صار التناطق
 وقد حكم القاضي كذا نكاحها * بغيتها والزوج بالحكم وائق
 فهل بعد هذا الحكم لو أنها ادعت * بلوغ قبيل الحكم للحكم سابق
 وأن أباهما ليس خصما وانها * هي الخصم فيما يدعي ويشاقق
 به ينتفي الحكم الذي قد جرى له * فواضح انما عن ذا بما هو فارق
 وسامع عبيد عاجز ومقصرا * كثير الخطايا وهو في الذنب غارق
 واني ابن عثمان الشهير بكاتب * لشرع رسول جاء والكفر ماحق
 عليه صلاة الله ثم سلامه * مدى الدهر والايام ملاح بارق
 كذا الآل والصحب الكرام وتابع * ومن لهم في الخير والدين لاحق

(أجاب)

نعم ينتفي الحكم الذي قد جرى له * لان اباه ليس خصما يشاقق
اذا ما احتمالات البلوغ تاكدت * عليها ولاحت للبلوغ بوارق
ويقبل منها الدفع من بعد حكمه * كذلك دفع الدفع والزيد لاحق
وهذا من الدفع الصحيح الذي حكوا * على الاشبه المختار وهو الموافق
(ونظم ثانياً ايضاً فقال)

لأن الحديان من البرية رازق * ومن للنوى والحب لاريب فالق
فك استمد العون في كل حادث * وانى بما املت منك وائق
اذا كان سن البنت محتملاً * له تدعى وهو البلوغ الموافق
فقلت نكاحي غيبت وان اتى * على صغري من عاقديه التصادق
وما والدي خصم فيكني حضوره * وما الخصم في الدعوى سوى من يشاقق
تجيب الى دعواه والقول قولها * وتبطل دعوى المدعى وهو مارق

والله أعلم (سئل) في بكر بالغة ادعى زيد عليها انكاحاً مؤرخاً فاذكرت فاقام شاهدين بذلك وادعى
عمرو نكاحها وأن زيد المدعى الاول أقر أنه لا عقد نكاح له عليها بعد تاريخ نكاحه الذي ادعى
به فهل يصح ذلك أم لا (أجاب) يصح وتسمع الدعوى منه والدفع وكذا يسمع الدفع منها بعد
الحكم عليها في الظهيرة رجل ادعى نكاح امرأة وهي تجعد فشهد الشهود أنها امرأته وقضى
القاضي بها ثم جاء آخر وأقام البينة على مثل ذلك لا يلتفت الى الثاني لان القضاء صح ظاهراً فلا
يبطل ما لم يظهر خطؤه بيقين وذلك بان يؤقت الثاني وقتاً يكون قبيل الاول وفي جامع الفصولين
راهن اللعيط برهن انه تزوجها في غرة شهر كذا وبرهنت انه أقر بعد هذا التاريخ بثلاثة أشهر
أنها حرام عليه وليست بأمرأته فهذا دفع صحيح حتى يحالف أنه لم يرد به الطلاق فلو نكل تندفع
وصرح كثير من العلماء ومنهم صاحب الذخيرة بأنه يصح الدفع ودفع الدفع ودفع الدفع وما زاد
عليه وهو المختار وقبل اقامة البينة وبعدها وقبل الحكم وبعده فعلم من ذلك كله أن المذ كورة متى
أقامت بينة بأنه أقر بعد تاريخه المذ كور بأنه لا نكاح له عليها أولاً ولا عقد نكاح له عليها أو ما أشبه
ذلك من الالفاظ تسمع ينتها ويطل الحكم المذ كور ومثله لو أقام الزوج الثاني بينة بذلك يبطل به
الحكم المذ كور كما هو صريح هذا النقول فافهم والله أعلم (سئل) في امرأة اشترت من زوجها
محدودات ومنقولات بثمن معلوم قبضه بالحضرة والمعايينة واعترفت بتسلمه وكتب بذلك صل
شرعى وبعدها أشهر أقر لها بصداقها المؤخر وعوضها عنه بمنقولات وجرى بينهما ابراء عام وكتب به
صل شرعى ومات بعد سبع سنين وأشهر والزوجة تتصرف في جميع ما ذكر فادعى بعض ورثته
على وكيلها الذي قاض بان جميع ذلك تركه فطلب استحقاقه منه لكونه في مرض الموت فابرز
الوكيل الصكين المذ كورين وأقام على كل منهما بينة شرعية فنفه منعا شرعياً ثم ادعى آخر من
الورثة على الوكيل المذ كور لدى القاضي المزبور عدم صحة البيع لكونه في مرضه وأقام على
ذلك بينة فهل اذا ثبت انه كان مقلوباً يخرج ويحجى على حوائجه يكون حكمه حكم الصحيح
ولا بعد من يضا شرعاً وينفذ عليه جميع ذلك أم لا وهل اذا تعارضت بينة الصحة وبينة المرض فأي
الينتين ترجح منهما (أجاب) المصريح به في غير ما كتاب من كتب الحنفية ان المقعد والمفلوج
والمسلول اذا اتصف كل داء منهم بالطول فحكم تصرف كل واحد منهم حكم تصرف الصحيح كما

مطلب في بكر بالغة ادعى
زيد نكاحها وعمرو ادعى
نكاحها

مطلب في امرأة اشترت من
زوجها محدودات ومنقولات
ثم مات بعد ذلك بسبع
سنين فادعى بعض الورثة الخ

صرح به في الجامع الصغير فكان هو الصحيح فاذا علمت ذلك علمت ان المدة المذكورة فوق ما قدروه
 اضعافا فان اصحابنا قدروا المرض الذي يطول بعام والمدة سبعة أعوام والاشهر الزوائد وقع
 زائدها اليها مضافا لاسيما مع كونه يخرج ويحیی في حوائجه ويقضى من ذلك بعض مصالحه فاذا
 ثبت ذلك لدى الحاكم الشرعي صح جميع ما صدر منه مع زوجته واذا تعارضت بينة الصحة
 والمرض فالبينة الصادرة من الزوجة بأنه كان في صحته مرجحة لانها المدعية والورثة ينكرون
 والبينة للمدعي لا المنكر صرح به غير ما واحد من علمائنا وحيث طال ما به واتصف بما فيها به
 نفذ جميع تصرفه مع زوجته باتفاق أهل المذهب وأئمة والنظر الى العمل بعبارة المكلف
 أولى من أهوارها والحاكمة بالحيوانات وكلامه بجوارها والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على
 آخر أنه اشترى رطلين بنا بكذا فاجاب باني تسلمت منك رطلين بنا لا وصلهما الى أي فوصلتهما اليه
 هل القول قوله ولا ضمان عليه أم لا واذا قلتم بالضمن هل يضمن له مثل البن أم قيمته أم غنه
 (اجاب) حيث لا بينة للمدعي التسلم على الوجه المذكور يضمن مثل البن لانه ينكر شراؤه منه
 والقول قوله فيه بيمينه ومدعي الشراء ينكر الاذن بإيصاله الى أبيه والقول قوله بيمينه فيه فيضمن
 المدعي عليه مثل البن لا غنه ولا قيمته والله أعلم (سئل) في زيد ادعى على عمرو وبجارية صغيرة أنها
 ملكه و بنت أخته وان والدته دفعت العمر وليد خلعها الى داره لتعلم الادب وأن الجارية المرقومة
 تحت يده وطالبه بها فاجاب بالانكار وأن الجارية موروثة عن والده فاقام زيد بينة أنها جاريته
 و بنت أخته وثبت له بالوجه الشرعي وبعد حلفه بالله العظيم انها لم تنتقل عن ملكه بوجه شرعي
 ثم ادعى عمرو وبعد الاثبات ان والدته زيد وهبت الجارية المذكورة لشقيقها والد عمرو والمذكور
 وردھا عليها ثم جاءت به امرأة ثانية فوهبته له بحضور ولد هازيد المدعي وهو ساكت مصدق لهبتها
 فاجاب زيد بالانكار عن حضور هذه الهبة وادعى أن الهبة انما وقعت من والدته لوالد عمرو
 شقيقها بغير حضوره وبغير رضاه فهل اذا قامت بينة على حضور زيد الهبة المزبورة الواقعة من
 والدته وتصديقه في هبتها لشقيقها والد عمرو تقبل البينة وتكون الجارية موروثة عنه وهل اذا
 ادعى زيد أن الهبة انما وقعت من والدته لوالد عمرو وبغير رضاه واقام على ذلك بينة بعد ذلك تسمع
 أم لا وهل على زيد ومن شهد له مؤاخذه يستحق بها التعزير أم لا سواء استقرت الجارية في ملكه
 أو ملك عمرو (اجاب) نعم تقبل البينة فقد صرح علمائنا في كتبهم في باب دفع الدعوى من الخصم
 على الخصم انه يسمع الدفع فقالوا يصح الدفع ودفع الدفع وكذا دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح
 وهو المختار وكما يصح قبل اقامة البينة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعده حتى
 لو برهن على مال وحكم له به ثم برهن خصمه ان المدعي أقرب قبل الحكم أنه ليس له عليه شيء يبطل
 الحكم كذا في الذخيرة وهكذا في جامع الفصولين راجع الها وفيه راجع الادعي البراءة واستهمل
 يومين فلم يأت بالدفع وحكم عليه ثم برهن فاختار أنه يقبل ويبطل الحكم اه واعلم ان معنى
 قولهم يصح الدفع الخ أي اذا كان الدفع صحيحا أما اذا كان فاسدا لا يصح مثاله في الفاسد ما ذكر
 من دعوى زيد أن الهبة انما وقعت من والدته لوالد عمرو وبغير رضاه فان ذلك دفع غير صحيح لانه
 على نفى رضاه والدفع الصحيح الذي يسمع هو دعوى زيد أن عمر أقرب قبل الحكم أنها ملكه ليس له
 فيها حق فهذا دفع يسمع لصحته ويحكم به والرقيق من قسم المال وليس عليهم مؤاخذه يستحقون
 بها الا هانة والتعزير قال الزيلعي في كتاب الدعوى بعد أن ذكر أن البينة تقبل بعد اليمين وهل
 يظهر كذب المنكر باقامة البينة والصواب أنه لا يظهر كذبه حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور ولا

مطلب ادعى على آخر أنه
 اشترى منه رطلين بنا فاجاب
 باني تسلمتهما لا وصلهما الى
 أبي

مطلب حاصله أن المختار
 ان الدفع يصح وكذا دفع
 الدفع ودفع دفع الدفع وما
 زاد عليه

مطلب خطبت لابن ابكر
ودفعت امتعة لابويهاقات
الابن عنها وعن ابني عم
يدعيان أن المدفوع تركه
وادعت الخ

مطلب اذا أتى النائب
لمستنيبه بما تجمد من
معلوم الحجج والسجلات
فادعى قدر ازيد الا تسمع

يحدث في عينه أنه ان كان افلان على ألف درهم فادعى عليه فأذكر خلف ثم أقام المدعي البينة ان
له عليه ألفا ومثلث في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في امرأة خطبت لابن ابكر وودعت
امتعة لابويهاقات تارة بنفسها وأخرى بابن ابكر وادعت الابن عنها وعن ابني عم عصبة يدعيان ان المدفوع
من مال الميت وله ما فيه الثلثان ارثا وهي تدعى أنه ملكها الان في لابنها هل القول قولها ما فيه
أم قولها (أجاب) القول قولها بيمينها الان البينة عليها البينة كما هو الاصل في الدعوى ان
القول قول ذي اليد باليمين وعلى المدعي البينة كما أجعت عليه اثمتنا رجعهم الله تعالى والله أعلم
(سئل) في رجل تولى القضاء بناحية من النواحي مدة وهو يأتي لمستنيبه في كل شهر بما تجمد
معه من معلوم الحجج والسجلات فطالبه مستنيبه بقدر زائد على ما تجمد له وأراد الدعوى عليه
عند حاكم شرعي فهل تسمع الدعوى عليه في خصوص ذلك من مستنيبه أم لا تسمع عليه دعوى
منه لكون معلوم الحجج والسجلات ليس ماله وانما هو في الحقيقة مال الغير (أجاب) قد سئل
شيخنا الخافقي سقى الله تعالى عهده ورفع في الدين مجده عن هذه المسئلة بعينها فلم تأخذه في الله
لومة لائم اذ ليس للضلالة الا فرق عينها فاجاب بقوله ليس للمستنيب الدعوى عليه لان الدعوى
لا بد وان تكون بحق ثابت لا بمعلوم الجنس والقدر وهذا المدعي ليس حقا له اذ القاضي ليس له
أخذ الاجر على القضاء ولو فرض أنه قال أحد بصحته فهو لمن يباشر القضاء وهو النائب لا المستنيب
فقد ظهر ظهور الشمس أنه ليس للمستنيب حق بوجه من الوجوه حتى يسوغ له على النائب
الدعوى فطالبت له غير جائزة شرعا اه كلام شيخنا رجه الله تعالى (أقول) هذا الذي أدين الله
به ولقد نطق بالحق من قال

ترود حكمة مني * ودع قبلا ودع قالا

فساد الدين والدينا * قبول الحاكم المالا

أرى من اثر المالا * لمحض الجور قد مالا

وأقول

بل اريب ولا شئت * فدع من في الوري مالا

والله سبحانه وتعالى نسأله صلاح الاحوال وحسن الخاتمة اذا آن الارتمال والله تعالى أعلم
(سئل) في دعوى صدرت عن وكيل دفتر دار خزينة الشام على متولى وقف
بخصوص أرض مزرعة واقعة ضمن ما هو جار في الوقف من الاراضي فحصل التحرير في ذلك من
قبل حاكم شرعي وكشف واطلع على تلك الاراضي الجارية في الوقف ولم يثبت ما ادعاه الوكيل
وكتب بذلك صك شرعي بثبوت أراضي الوقف بمحدودها والآن قدم وكيل آخر عن دفتر دار آخر
بعد مضي نصف وعشرين سنة يدعى بأراضي خرب داخله في حدود ما اشتل عليه الصك المزبور فهل
بعد ثبوت أراضي الوقف المحدودة الثابتة تسمع دعواه بعد منع المدعي السابق وثبوت أرض
الوقف المزبورة (أجاب) قد تقررت في كتب علمنا الحنفية أن دعوى الوقف من قبيل
دعوى الملك المطلق باعتبار ملك الواقف وان أراضي بيت المال جرت على رقبتهما أحكام الوقف
المؤبدة فكان النزاع وقع بين ناظري وقفين مختلفين أحدهما ذو يد والاخر خارج والبينة عليه
لا على ذي اليد والقضاء الذي اليد قضاء ترك لا قضاء استحقاق اذ لا يكلف للبينة لان أقصى ما يستدل
به على حقيقة كلامه وضع يده اذ هو غير محتاج الى البينة. وأما سماع الدعوى بعد المدعي السابق
فهو ممنوع الى أن يبرهن الا لاحق بشهادة عسدر فتقبل بيئته لانه خارج وبدونها لا تسمع قال في
البحر والخاص ان دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق وفرع على ذلك فراجع ان شئت

مطلب ادعى وكيل دفتر دار
خزينة الشام على متولى
وقف أرضا ولم يثبت ما ادعاه
والآن يدعى وكيل آخر الخ

مطلب أشهد على نفسه في
صحته انه ليس له عند زيد
حق ثم ادعى عليه بوديعة
لا تسمع دعواه
مطلب في صك مصادقة

والله أعلم (سئل) في رجل أشهد على نفسه في صحته وجواز تصرفه بأنه ليس له عند زيد ولا في ذمته
حق ادعى عليه بوديعة فأنكر خافا فقام عليه بينة بها هل تقبل أم لا (أجاب) لا تقبل للبراءة العام
بقوله ليس لي عنده الخ ففي المنسوط وغيره ويدخل في قوله لا حق لي قبل فلان كل عين أو دين
وكفالة وجناية واجارة وحدثان ادعى الطالب بعده حقا لم تقبل بينته عليه إلا أن يشهدوا عليه
بأنه ثبت عليه بفعله بعد البراءة والله أعلم (سئل) في صك مصادقة صمروته تصادق صالح بن حسن
وابن عمه عبد النبي بن عبد الرحمن وكلاهما بالوصاف المعتبرة شرعا بان الذي يستتمه صالح في
الدار الفلانية جميع العليتين والايوان والبيت السفلي المعروفات بمحمد ودها وأنه حق من حقوقه
والذي يستحقه عبد النبي بفرد جميع الغرفتين والثلاث غرف أيضا والعليسة الكبيرة والثلاث
خلاوى مع الحما كورة والمطبخ والمرتفق وساحة الدار سوية بينهما هذه عبارة الصك وعرف كل
بمحمد وده وقد مضى على تاريخ المصادقة مدة سنين وصالح مستقل بوضع يده على ما عين له اعلاه
وعبد النبي مستقل بوضع يده على الغرف بأسرها والعليسة الكبيرة والثلاث خلاوى مع
الحما كورة وأما المطبخ والمرتفق وساحة الدار فهما في التصرف ووضع اليد عليهما سوية والآل
اختلفا فصالح يدعى أن الثلاث غرف وما عطف عليهما سوية بينهما وأن له النصف فيها ولعبد النبي
النصف فقط وعبد النبي يدعى أن جميع المتعاطفات ما عدا ساحة الدار له خاصة فهل القول قول
صالح فيما يدعيه أو قول عبد النبي فيه أم القول قول كل فيما هو واضع يده عليه ومتصرف فيه
بأنفراذه مدة سنين وما هو في تصرفه ما عدا من المطبخ والمرتفق وساحة الدار يكون مشتركا
(أجاب) كل من في يده شيء يتصرف فيه خاصة دون الآخر فالقول قوله فيه بيمينه أنه ملكه وكل
شيء كانا فيه سواء في التصرف ووضع اليد لا ترجيح لاحدهما فيه على الآخر فيترك كل ذي يد
على تصرفه ويمنع عنه الآن حيث لا برهان له عليه بشيء يوجب الملك له خاصة أو يوجب الشراكة
إذا ادعاهم الآن العلماء رضى الله تعالى عنهم قالوا اقصى ما يستدل به على الملك وضع اليد وأما قوله
سوية بينهما وإن ضلح أن يكون خبر القول وساحة الدار فقط فيكون التساوي فيه خاصة
بضلح أن يكون لما قبله أيضا وإن كان الأول هو الأصل لأنه الأقرب فوضع اليد لكونه أقوى
هو المعتبر بلا شبهة فيقضى لصالح والحال هذه بالعليتين والايوان والبيت السفلي ليدخل لعبد
النبي بالغرف كلها والعليسة الكبيرة والثلاث خلاوى مع الحما كورة ليدخله ولهما بالمطبخ
والمرتفق والساحة طبق ما هما عليه من وضع اليد بالتصرف المذكور ما لم يقيم برهان شرعي
على خلاف ذلك فيقضى به ولا شبهة في أن المتعاطفات قبل قوله وساحة الدار مستغنية عن
الخبر الذي هو قوله سواء بينهما ما فلا ضرورة إلى جعله لما قبله حتى يوجب الاشتراك كما مر حبه
الأصولون في بحث الحروف عند الكلام على الواو والله أعلم (سئل) في أرض كان
بها زيتون لمسجد فنفى الزيتون عليه ويصرفون غلته على مصالحه لا يعرف للأرض والزيتون
متصرف في الأولاد المسجد فنفي الزيتون وبقية الأرض قرا حوالا رجل جيرانها أرض فنفىها إلى
أرضه وصار يزرعها مدة ثلاثين سنة والآن ادعى عليه متولى الوقف أن لا بانه أحد يدعى على
الأرض بعد نفى الزيتون مع أنه للمسجد واليد لناظره عليه قديما هل إذا شهدت بينة بحدوث
يده على الأرض بعد نفى الزيتون تنزع من يده ويملك منها أنظر المسجد حتى يثبت كونه الله
بطريق من الطرق الشرعية وتثبت اليد للوقف بثبوت الزيتون مع أن السجلات القديمة ودقتر
كاتب الولايات تنطق بذلك أم لا (أجاب) إذا برهن المتولى على أحداث يد المدعى عليه وإن

مطلب في أرض كان بها
زيتون لمسجد فنفي الزيتون
فأحدث رجل يده عليها
وصار يزرعها مدة ثلاثين
سنة الخ

يد الوقف سابقة بشجر الزيتون على يده تكون اليد للوقف والمدعى عليه خارج فيطلب منه
 البينة على انها ملكه فان أقامها على وجهها الشرعي حكم بها والاتزاع من يده وتكون للوقف
 انبوت كونه ذا يد اذا دعوى في الوقف والمالك سواء في ان يطلب البرهان من الخارج ولا
 يطلب من ذي اليد ففي جامع النصولين وغيره والعبارة له غصب أرضا وزرعها فادعى رجل
 أنها لي وغصبها مني فلورهن على غصبه واحداث يده يكون هو ذا يد والزارع خارجا ولم يثبت
 احداث يده فالزارع ذو اليد والمدعى هو الخارج انتهى ودر حوا قاطبة بأن صاحب البناء
 والشجر في الارض ذو يد والثابت بالبينة كالثابت عيانا فافهم والله أعلم (سئل) في امرأة
 آجرها رجل بيتا فسمكته بالاجارة مدة ثم ادعت أنه ملكها امسكته بوضع اليد هل اذا ثبت
 استجارها تندفع ويثبت ملك المؤجر له بذلك أم لا (أجاب) الاقدام على الاستجار اقرار بانها
 لا ملك لها فيه بالاتفاق فتندفع بالاتفاق ويقضى به للمؤجر والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى
 شخص خارج على آخر ذي يد أن الجارية المشار اليها بالدعوى ملك له وهكذا أقروا لي بها وأقام بينة
 على ذلك هل تقبل ويحكم له بها أم لا (أجاب) نعم تقبل ويحكم له بها اذا ثبت بالبينة كالثابت
 عيانا هكذا كلمة علماءنا واثننا فكانه يقر بمجلس الحكم أنهم امسكوه والله أعلم (سئل) في رجل
 أقعد آخر بمصينة ليكتب ما يردها من الزيت ويحرس ما بها ويسمى أميناً بغير ما يستقبل الزيت
 ممن يوصله اليه ويضعه في محلاته المعلومة مات هذا الأمر المسمى بالأمين بعد أن اوصلت ارباب
 الزيت زيتا على جهة خليجه على ما هو المعتاد فادعى رجل على ورثته أنه اوصل زيتا قدره كذا
 للمصينة يريد تضمينهم هل له ذلك أم لا (أجاب) لا وجه لتضمن ورثته والحال هذه اذ فعل
 ما هو الأمر به من جانب رب الزيت ومن جانب رب المصينة نعم لو ادعى أنه استهلكه وأقام على
 ذلك بينة ضمنه في تركته وأما مجرد دعواه أنه اوصل للمصينة التي هو بها كذا من الزيت فلا تسمع
 منه لكونه لا يوجب عليه شي من الضمان ولو ضاع جميع ما بها الا يلزمه ضمانه من غير تعدد منه
 عليه ولا تفرط في حفظه كما هو ظاهر والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل استام بهيمان
 يد آخر ثم ادعى أنه ملكه هل الاستام اقرار بالملك الذي اليد ولا تسمع دعوى المساوم المذكور في
 البهيم أم لا (أجاب) المساومة مانعة من الدعوى لتضمنها الاقرار بأن المدعى الذي اليد كذا
 اقتصر في البرازية في الدعوى في نوع المساومة ولم يحك خلافا وجامع الفصولين في أواسط
 الفصل العاشر حكى في كونه اقرار الذي اليد قولين صحيحين رامن الفتاوى الصغرى وحكى اتفاق
 الروايات بأنها اقرار بالملك الذي اليد رامن الزيادات وقال رامن الفتاوى رشيد الدين الاستبراء
 والاستجار اقرار بالملك الذي اليد ولم يحك عنه خلافا والله أعلم وأجاب مرة أخرى لا تسمع دعواه
 بعد سبق المساومة منه كما في البرازية وجامع النصولين وغيرهما والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى
 زيد على عمرو محسودا أنه ملكه ورثه عن والده فأجابه المدعى عليه اني اشتريته من والدك وعمك
 المورثين لك بكذا وانى ذو يد عليك من مدة تزيد على أربعين سنة وأنت مقيم معي في بلدة سبكت
 من غير عذر ينعلك عن الدعوى هل يكون ذلك من باب الاقرار بالتلق من مورثيه فيحتاج الى بينة
 تشهد له بالشراء ولا ينفعه كونه واضعا يده عليه المدة المذكورة ولا تكون الحادثة من باب
 الدعاوى التي مر عليها خمس عشرة سنة مع صريح اقراره بأنه تلقاها عن المورثين المذكورين
 أم لا (أجاب) نعم دعوى ذلك التلق عن أبي المودع ودعوى تلقى الملك من المورث اقرار بالملك له
 ودعوى الانتقال منه اليه فيحتاج المدعى عليه الى بينة وصار المدعى عليه مدعيا وكل مدع يحتاج

مطلب استاجرت بيتا ثم
 ادعت أنه ملكها لا تسمع

مطلب ادعى على ذي اليد أنه
 أقوله بهذه الجارية
 مطلب مات أمين المصينة
 فادعى رجل على ورثته أنه الخ

مطلب دعوى الملك بعد
 الاستيام والاستجار لا تسمع

مطلب ادعى زيد على عمرو
 محسودا أنه ورثه عن والده
 فأجابه المدعى عليه اني
 اشتريته الخ

الى بيته يتور بهادعواه ولا ينفعه وضع اليد المذكورة مع الاقرار المذكور وليس من باب ترك الدعوى بل من باب المؤاخذه بالقرار ومن أقرب شئ لغير أخذ باقراره ولو كان في يده احقابا كثيرة لا تعد وهذا ما لا يتوقف فيه والله أعلم (سئل) في دار مشتملة على بيتين وساحة سماوية معدة للارتفاق ووضع الامتعة وما هو من ضرورات السكنى باع المالك لها بيتا من البيتين لرجل يباع صحبها شرعا بحقوقه وطرقه ومنافعه وما عرف به ونسب اليه ومات البائع فباعته ورثته البيت الثاني لرجل آخر يباع صحبها شرعا كما شرع في الاول ويريد أن يبنى في الساحة بيتا يلزم منه الضيق على المشتري الاول ومنع الارتفاق وسد الهواء ونقصان الاضاءة هل ذلك أم لا وينع شرعا (أجاب) لاشبهة في ان الساحة المذكورة مشتركة بينهما مناصفة وللشريك منع شرعية من البناء في المشترك وان لم يكن في البناء تضيق على الشريك ولا سد الهواء والاضاءة فيمنع عن ذلك مطلقا والحال هذه اذا طلب القسمة في الساحة أو طلب احدهما تقسم انصافا وقد صرح علماؤنا بانها اذا كان في يد انسان عشرة أيات من دار وفي يد آخر بيت واحد فالساحة بينهما نصفان والله أعلم (سئل) في اختلاف قول الزمان فيما اختلف فيه الزوجان وسرد أصحاب التآليف أقوالهم مجردة عن التصحيح اى الاقوال في حالة الموت يحل بالترجيح (أجاب) المحل بالترجيح والمعلل بالتصحيح قول الامام المقدم والهمام المعظم أبي حنيفة النعمان السابق في حلية الاجتهاد على سائر الفرسان الذي افردت بالمجلدات مناقبه وعلت في الدنيا والآخرة درجته ومراتبه قال الشيخ العلامة أبو العادل قاسم بن قطلوبغا بعد قول القدوري واذا اختلف الزوجان في متاع البيت فما يصلح للرجال فهو للرجل وما يصلح للنساء فهو للمرأة وما يصلح لهما فهو للرجل فان مات أحدهما واختلفت ورثته مع الآخر فما يصلح للرجال والنساء فهو للباقي منهما وقال أبو يوسف يدفع للمرأة ما يجهز به مثلها والباقي للزوج ما صورته وقال محمد ما كان للرجال فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما يكون لهما فهو للرجل أو لورثته والطلاق والموت سواء قال الامام الاسيبغاني والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واعتمده النسفي والمحجوب وغيرهما انتهى (أقول) وعلى قول الامام مشيت أصحاب المتون قاطبة ويكفي ذلك في الترجيح اذ المتون موضوعات ظاهر المذهب الصحيح وما فيها مقدم على ما في الفتاوى والشروح كما أوضحه الطرسوني في أنفع الوسائل الى تحرير المسائل واذا ما تناقضت واختلفت ورثتهما فالقول قول ورثة الزوج في قول أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف القول قول ورثة المرأة الى قدر جهاز مثلها كما هو أصله وفي الباقي القول قول ورثة الزوج لان الوارث يقوم مقام المورث فصار كالمورثين اختلفا بأنفسهما وهما حيان في حال قيام النكاح ولو كان كذلك كان على هذا الخلاف فكذلك بعد موتها كذا في لسان الحكم وقد استقصى فيه في مسئلة اختلاف الزوجين في حياتهما وبعد ممات أحدهما وقبل النكاح وبعد موته وبغد الموت وما اذا كانا حيين أو أحدهما أو عبدين فراجع ان شئت وليكن اعتمادك على قول الامام أبي حنيفة رحمه الله تعالى والله أعلم (سئل) فيما اذا حكم القاضي على الخصم الناكل بالنكول ثم أراد أن يحلف هل يلتفت اليه ويحلف ويطلب القضاء أم لا (أجاب) لا يلتفت اليه ولا يطل القضاء قال في الخاتمة لو قضى عليه بالنكول ثم أراد أن يحلف لا يلتفت اليه ولا يطل القضاء ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر كفالة بدين فانكرها فاقام البيعة عليه بهم فادعى البراءة منها هل تسمع دعواه البراءة عنهما مع انكاره صدورها أم لا (أجاب) لا تسمع

مطلب رجل له دار مشتملة
على بيتين وساحة سماوية باع
كلا من البيتين من رجل
بحقوقه وطرقه الخ فأراد
المشتري الثاني أن يبنى الخ

مطلب في متاع البيت اذا
اختلف فيه الزوجان

مطلب لو قضى عليه بالنكول
ثم أراد الحلف لا يلتفت اليه

مطلب ادعى البراءة عن
الكفالة عن الدين بعد
انكارها لا تسمع

مطلب رجل يتقاسم مع
أولاد أخوته ثلث كرم زيتون
مدة تزيد على خمس عشرة
سنة ثم بعد ذلك ادعى الخ

مطلب اقرباؤهم اليتيم له
بدونه فأتى اليتيم عن ورثة
فطلبوا ذلك فقال الخ

مطلب اذا ادعى رجل فرسا
في يد أولاد الغائب لا تسمع
مطلب في رجلين تنازعا في
محدود أحدهما يدعى ان بائعي
اشترى من زيدوا لا تحريدي
ان زيدا أقوال الخ

مطلب اذا مات أحد
الشريكين فادعى ورثته على
الآخر أنه كفيل عن المبيع
لا تسمع دعواهم

لتناقضه الظاهر والاهر في ذلك بين ظاهر والله أعلم (سئل) في ثلث كرم زيتون يتقاسم غلته
رجل مع أولاد أخويه يأخذ هو ثلث هذا الثلث ويأخذ أولاد كل أخ ثلثه يتقاسمونه بينهم هكذا
مدة تزيد على خمس عشرة سنة بلا منازعة والآن العم يقول لاحق في هذا الثلث لأولاد أخي
فلان لموت أبيهم في حياة أبيه بل نصفه لي ونصفه لأولاد أخي الآخر وانما كنت أسلم لأولئك
يتناولونه هذه السنين على وجه التصديق عليهم هل تسمع دعواه مع مقاسمتهم لهم ذلك كذلك ومع
منع السلطان عن سماع ما مضى عليه من الزمن مثل ذلك (أجاب) لا تسمع دعواه والحال
هذه والله أعلم (سئل) في يقيم يتكلم عليه جدته أبو أمه أقوله بأشياء من ديون وغيرها وصار
يرايح في أمواله ويكتب الدين باسمه في السجل وكلما سئل يقول هذا فلان ابن بنتي اليتيم فأتى
اليتيم عن ورثته فطلبوا ذلك فقال المال والدين الذي كنت أقدرت به مال الله انما هو مالي وكنت
أقوله تلجئة هل يلتفت الى كلامه أولا يلتفت الى كلامه لتكذبه نفسه في ذلك (أجاب)
لا التفات الى كلامه لتناقضه ويجب عليه دفع ما أقرب لورثة اليتيم ولا عين على الورثة لانه ما كان
اقراره تلجئة الا على رواية عن أبي يوسف ان ورثة المقر له يحلفون انما نعلم انه كان كاذبا والله أعلم
(سئل) في فرس لرجل غائب تركها بيد أولاد يريدها آخر ان يدعى على الغائب بحضور أولاد
الغائب بحصة فيهم اهل تسمع دعواه أم لا (أجاب) لا تسمع الدعوى على الغائب بحضور أولاده
والله أعلم (سئل) في رجلين تنازعا في محدود أحدهما خارج يدعى الشراء من زيدوا الآخر
ذو يدعى الشراء من عمرو والمشتري من زيد المذكور برهن الخارج ان زيد الملتقى منه أقرب
شرا بانك منه انه باعني المحدود المذكور بكذا فشراء بائعك لم يجز لانه كان في بيعي فكذلك
شراؤك المرتب عليه هل تقبل بينته بذلك أم لا (أجاب) نعم تقبل كما أشار اليه في جامع الفصولين
وغيره والله أعلم (سئل) في محدود سوروث باع بعض الورثة حصته فيه ووضع المشتري يده
عليه وصار يتصرف فيه مدة سنين وبعض الورثة يراه لكنه كان جلا في بطن أمه يوم بيعه وهو
لا يدري بحقيقة أمره فلما كبر أخبر بانه ميراث عن أبيه هل تسمع دعواه ولا يسمع سكوت ورثته ورؤياه
أم لا (أجاب) لا يطل دعواه بسكوت ورثته ويأبى ويحذر بمثل ذلك والقول قوله في عدم العلم
بمينه وقد صرح في الجربان الاصح قبول الدعوى فيمن قدم ببلدة واشترى أو استأجر دارا
ثم ادعاه قائلاً بانه دار أبيه مات وتركتها ميراثا وكان لا يعرفه وقت الاستيلاء فاذا كان هذا مع
الشراء أو الاستئجار فكيف مع السكوت المجرد والله أعلم (سئل) في رجل تكررت دعواه
على آخر بدین له في ذمته ولم يتخال بين دعوى ودعوى خمس عشرة سنة لكن لوجع الكل بلغ
خمس عشرة سنة هل يمنع المدعى من الدعوى لمنع السلطان الدعوى بعد هذه المدة أم لا لكونه
لم يترك دعواه خمس عشرة سنة (أجاب) لا يمنع لعدم الترتك المدة التي منع السلطان من سماعها
بعدها كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في دار وقف أهلي وجد فيها بئر به زيت قد يم وهي في يد
المتولي عليها من ذرية الواقف يدعيه للوقف وآخر يدعيه لوقف آخر فهل الزيت يكون للوقف
الاول لوضع يده متوليه أم لا (أجاب) القول فيه للمتولي على الدار لانه ذو يد وغيره خارج والله أعلم
(سئل) في شريكين شركة مفاوضة سافر اللججاز بقول وباعا بعضه للعرب بشئ في ذمتهم وبقي
بعضه فوضعه في موضعين ودبعة ومات أحدهما فادعت ورثته على الشريك بانه ضامن للشئ
الذي بذمه العرب وأنه أيضا كافل لما بقي من القول عند المودعين هل تصح دعوى الورثة بكفالة
الشريك للشئ والقول المذكورين أم لا تصح دعواهم ولا يجوز الزامهم بشئ منها (أجاب)

لا تصح دعواهم بذلك اذ كفالة الشريك بدين مشترك للشريك باطلة لانه ما من جر منه الا وهو مشترك بينهما ولانه يؤدي الى قسمة الدين قبل قبضه وأنه لا يجوز ومما تظاهرت عليه المتون والشروح والفتاوى عدم جواز الكفالة بالامانة اذ لا يمكن جعلها مضمونة على الكفيل وهي غير مضمونة على الاصيل فكيف يجوز الزام الشريك بسبب ذلك بشئ والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما لو قاطع زيد على قري ومزارع من متصرفها ثم ان بعض متكلمي القرى المزبورة استقرضوا من عمرو مبلغا دفعوه لزيد المقاطع ليحسب لهم المبلغ من محصولهم الذي للمقاطع بدمهم وكتب بذلك سجل ثم ان عمرا طلب من المتكلمين المزبورين ما كان اقترضهم اياه لدى حاكم فأجابوا ان القرض لاحقيقة له وانما زيد المقاطع هذهم بالحكام وناولهم صرة مجهولة وأقاموا على ذلك شاهدين أحدهما من رعايا القرية المذكورة فنعج الحاكم اذ ذلك عمرا وعرفه انه حيث كان الامر كذلك فلا طلب لك على المتكلمين المذكورين بل ما تدعيه لازم على زيد المقاطع المذكور فهل لعمر وبعد الطلب من المتكلمين والدعوى عليهم الدعوى على زيد والطلب منه وهل منع الحاكم وتعرفه المدعى أنه لا طلب له على المدعى عليهم وان ما يدعيه لازم على زيد واقع في محله شرعا وهل الحجة والشهادة المذكورة حكم شرعي يعتد عليه شرعا أم لا (أجاب) اذا ثبت الاستقراض من عمرو ولا ينظر الى جوابهم - المذكور لان حاصله الانكار ومع الثبوت باحدى الحجج الثلاث لا يفيد الانكار ولا وجه للزوم بدل القرض لزيد والحال هذه وان قلنا بان المقاطعة على القرى والمزارع على الوجه الذي يفعل الا ان ليس امر شرعا اذ الاستقراض نفسه امر شرعي يثبت بدل القرض ديناً لازماً في ذمة المستقرض وان صرفه في أي شئ كان فاذا ثبت الاستقراض بذمة متكلمي بعض القرى باحدى الحجج الشرعية لا يتصور ثبوته بعينه في ذمة زيد به وقد تقر في المتون كافة عدم صحة التوكيل بالاستقراض المطلق فلا يمكن التوفيق بين دعوى القرض على المتكلمين وبين الدعوى على زيد بالقرض الذي ادعاه عليهم بعينه للمنافاة بين كونه اقترضه لهم وبين كونه اقترضه بعينه له فليس له الدعوى على زيد بعد دعواه عليهم لانه كانه قال المال الذي استقرضتموه مني واستقر بدله بذمتكم استقرضه بعينه زيدا لأنتم ولا شبهة في ان ذلك تناقض يمنع من صحة الدعوى وجوابهم - ان القرض لاحقيقة له انكاره المنكر لا يثبت عليه فكيف يقيمون على ذلك شاهدين والقول قواهم انما استقرضنا فنعج الحاكم عمرا لعدم بينة له عليهم لا يوجب كون ما يدعيه لازماً على زيد فكيف يكون لازماً عليه بمجرد الاستقراض وحيث بنى الحكم على مجرد ما هو المشروح في السؤال فليس حكماً شرعياً قطعاً ومما يقطع الشغب ما ذكره البرازي في الدفع ادعى ما لا وحقه ثم ادعاه على خالد وزعم ان دعواه على زيد كان ظناً لا يقبل لان الحق الواحد كما لا يستوفي من اثنين لا يخاصم مع اثنين بوجه واحد انتهى فهذا صريح في واقعة الحال قطعاً من غير اشكال والله أعلم (سئل) في محضر حاصله حضر مجلس الشرع الرجل المدعو مسلم بن غنيم الوكيل عن ابنته صفية الحاضرة به وتوكلها له بعد تعريف عمها سلمان بن غنيم وأشهد على نفسه أنه أبرأ ذمة عبد القادر بن محمد من صداق ابنته ومن سائر حقوقها باذنها بالمجلس وأنها لا تستحق قبله حقاً ثم شهد على نفسه الرجل المدعو غنام بن نويجع الوكيل عن عبد القادر الزوج المذكور الثابت وكالته عنه فيما يأتي ذكره بشهادة أحد بن جابر وفرحات بن محمود أنه طلق صفية زوجة عبد القادر بعد الاذن له منه بشهادتهما ثلاث تطليقات فموجب ذلك بآنت صفية عن عصمة زوجها المذكور فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره وذلك

مطلب استقرض بعض
متكلمي القرى مبلغاً من
عمرو ودفعوه لزيد المقاطع
فطلب عمرو المبلغ منهم فأجابوا
الخ

مطلب محضر حاصله ان
التوكيل لا يدخل تحت
الحكم

بعد اعتبار ما وجب شرعا وثبت ذلك لدى الحاكم ثم ثبوتنا شرعا وحكمنا بوجبه حكما شرعا هذه
صورة المحضر وذلك كله بغية الزوج فهل تثبت الركالة المذكورة المجردة عن دعوى الزوجة
أو وكيلها حقها يدخل تحت الحكم كدعوى نفقة العدة أو غيرها من الحقوق أم لا تثبت وهل
الحكم على الغائب بالطلاق المذكور بمثل ذلك يتقضى ويكتفى بمجرد قول الموثق وذلك بعد اعتبار
ما وجب وقوله وثبت ذلك لدى الحاكم وحكمنا بوجبه أم لا (أجاب) التوكيل لا يدخل تحت
الحكم كما سرح به في جامع الفصولين وغيره وقد ذكرنا قاطبة في حيله اثبات الحرمة على الغائب
دعوى كفالة المهر على حاضر أو دعوى ضمان نفقة العدة معلقا بوقوع الفرقة وتطالب بالاداء
وتبرهن على ذلك ويحكم بالفرقة والضمنان ومع ذلك نظروا فيه وقالوا المدعى على الغائب شرط
لا سبب وفي مثله لا يتصب الحاضر خصما عن الغائب عند عامة المشايخ فينبغي ان يقضى في مثله
بالمهر والنفقة على الحاضر لا بالامانة على الغائب اذ المدعى على الغائب ليس سببا للمدعى على
الحاضر وفي البحر وأما حيل اثبات طلاق الغائب فكلها على الضعيف من أن الشرط كالسبب
فكيف بما هنا ولا شرط ولا سبب بل ولا دعوى ولا يكتفى بمجرد قول الموثق وذلك بعد اعتبار
ما وجب الخ قال في الخلاصة وكثير من الكتب الاصل في المحاضر والسجلات ان يبالغ
في الذكر والبيان بالصريح ولا يكتفى بالاجمال وفي الاشهاد والنظائر ولو قال الموثق وحكمنا
بوجبه حكما صحيحا مستوفيا شرائطه الشرعية فهل يكتفى به فأجبت من ارا بأنه لا يكتفى به ولا بد
من بيان تلك الحادثة والدعوى وكيفية الحكم لما في الملتقط من كتاب الشهادات ولو كتب
في السجل ثبت عندى بما تثبت به الحوادث الحكمية أنه كذا الا يصح ما لم يبين الامر على التفصيل
انتهى هذا والحادثة في فرج وقالوا في مسئلة الشرط المتقدمة الاصح أن هذه البيعة لا تقبل اذ
في قبولها ابطال حق الغائب وكيف تثبت البيعة الكبرى باشهاد الوكيل الذي لا يصح القضاء
له بالركالة المجردة وشهادة الشهود غير صحيحة كالدعوى بها مجردة فلم توجد الدعوى بها
الصحيحة التي تطلب بعدها الشهادة فلا يؤثر الحكم والحال هذه والله أعلم (سئل) في زياد دعوى
ان له بذمة عمرو ودينام معلوما وذلك في وجهه وصى ايتام عمر والمتوفى المذكور وأثبت المدعى ذلك
والحال أنه لم يحلف المدعى ان هذا المال باق في ذمة عمر والمزبور ولم يقبض منه شيئا ولم يتعوض
منه عوضا ومضت مدة بعد ذلك الاثبات والآن يطالب وكيل زيد المدعى المال من وصى ايتام
عمر فتمسك الوصى عن الاعطاء لكون اليمين من تبا على المدعى وهو عين الاستظهار والحال
انه لم يتعرض في الدعوى لليمين والا نرب الدين غائب فهل يسوغ للوصى دفع المال من غير يمين
أم لا (أجاب) صرح علماؤنا رحمهم الله تعالى بأنه لا بد في ذلك من اليمين ولو أثبت الورثة لحق الميت
ادعاءه ان يكون بذمة دين فيحتاج لو فاته نظره والوارث الصغير والحكم المذكور وهو
عدم الدفع بينهم من كلام الخاتمة والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر دين فدفعه بانه احوال
به عليه فلانة بدين لها على المحيل واقام عليه بذلك البرهان هل يندفع أم لا (أجاب) نعم يندفع
كما سرح به في جامع الفصولين والله أعلم (سئل) عن اشترى من آخر ثورا فاستحقته امرأة بالبيعة
فأراد المشتري الرجوع على البائع بثمنه فادعى البائع انه ابن بقرته واقام بيعة هل تسمع دعواه
وتقبل بيئته سواء كانت المرأة حاضرة أو غائبة (أجاب) تسمع دعواه وتقبل بيئته بحضرة المرأة
اجماعا وبغيبتها على الاظهر الاشبه واذا ثبت ذلك فالمشتري يسترد الثور من المرأة ولا يتعرض
للبيع والله أعلم (سئل) في ابن في عيال ابيه دفع له الاب ما لا نقد يتجر فيه وأذن له بالانفاق على

مطلب لو أثبت زيد في
وجه وصى ايتام عمرو ان له
بذمة عمرو ودينام ولم يحلف
زيد الخ

مطلب دفع المدعى عليه
المدعى بأنه احوال الخ
مطلب اذا استحق الثور
المبيع فأراد المشتري
الرجوع على بائه فادعى
الخ

مطلب دفع لابنه ما لا يتجر
فيه فحج منه واشترى أو اثنى
بغير اذن أبيه ومات الاب
بعد اقراره الخ ثم ادعت
بقية الورثة الخ

نفسه من مال التجارة فخرج منه بغير اذنه واشترى لنفسه منه أو انى نحاس ومات الاب بعد ان أقر في صحته انه ليس له عندى سوى مائة قرش فما الحكم في ثمن النحاس وفيما انفقه في الحج بغير اذنه وفي اقراره اذا ادعى عليه بقية الورثة انه كان فارغا (أجاب) أما ثمن النحاس فهو دين على الابن متعلق بذمته يشترط فيه ورثة ابيه ويجرى على فرائض الله تعالى ومثله المال الذى انفقه في الحج وأما اقراره بأنه ليس له عندى سوى مائة قرش فهو غير مانع للدعوى عليه بأكثر منها كيف لا وقد أعقب صحته مرضه ومرضه موته فأفهم وجه الاولين أنه بشرائه لنفسه وانفاقه في الحج بغير اذن والده صار متعديا على المال الذى في اماتته فصار غاصبا فتعلق بذمته فلا يبرأ منه الا بدفعه لما سكه وبراءة ذمته منه ولم يوجد وجه الثالث أنه اعنى اقراره لا يستغرق الازمنة وأعظم من ذلك ما صرحوا به من انه لو دفع الوصى جميع تركه الميت الى وارثه وأشهد على نفسه أنه قبض منه جميع تركه والده ولم يبق من تركته قليل ولا كثير الا استوفاه ثم ادعى دارا في يد الوصى أنها من تركه والذى لم يقبضها تقبل بينته ويقضى بها رأيت ان قال قد استوفيت جميع ما ترك والده من دين على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل ديننا لا يبه تقبل بينته ويقضى له بالدين صرح به في جامع الفصولين في الثامن والعشرين والله أعلم (سئل) في ذى يدعى أنان ادعى عليه خارج انها ملكه تجت عنده وقد ضاعت منه منذ خمس سنين فادعى ذواليد الشراء من زيد منذ كذا المدة سماها فاقام مدعى النجاج بينة على مدعى الشراء هل يقضى به المدعى النجاج أم لا وهل لتاريخ الضياع من المدعى والمدعى عليه اعتبار كما يزعم بعض الناس أم لا (أجاب) نعم يقضى به المدعى النجاج واما تاريخ الضياع فلا التفات اليه ولا تعويل عليه قال في جامع الفصولين لو قال في دعوى الجار غاب عني منذ شهر فقتال المدعى انا ابرهن أنه ملكي وفي يدي منذ سنة أو نحوه يحكم به للمدعى ولا يلتفت الى بينة المدعى عليه لان ما ذكره المدعى من التاريخ تاريخ غيبة الجار لا تاريخ ملكه ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل تصادق مع زوج ابنته المتوفاة عنه وعن امتهاز وجته وعن زوجها فلان على أنه قبض من الزوج ما خصه وخص زوجته من متروكاتهما التي تحت يد الزوج المزبور وكتب محضر بذلك وفيه أشهد بعنى الاب عن نفسه أصالة وعن زوجته وكالة أنه قبض منه ما خصهما منها واستوفاه فهل يمنع هذا الاشهاد دعوى الزوجة أم لا مع عدم ثبوت الوكالة (أجاب) لا يمنع دعوى الزوجة التي هي أم الميتة بشئ مما تركته ابنتها ووضع الزوج يده عليه اذ هو اشهاد بقبض ما خصه مما منها ظاهرا فاذا تبين شيء آخر فحقها باق فيه لهما طلبه ومما يصرح به ما ذكره في اواخر الفصل الثامن والعشرين من جامع الفصولين رامن المنتقى حيث قال وفيه دفع جميع تركه الميت الى وارثه وأشهد على نفسه أنه قبض منه جميع تركه والده ولم يبق من تركته قليل ولا كثير الا استوفاه ثم ادعى دارا في يد الوصى أنها من تركه والذى لم يقبضها قال أقبل بينته وأقضى له بها رأيت ان قال قد استوفيت ما ترك والده من دين على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل ديننا لا يبه ألم أقبل بينته وأقضى له بالدين انتهى هذا مع ثبوت الوكالة فكيف مع عدم ثبوتها والله أعلم (سئل) فيما لو استأجر زيد من عمر ودارا والحال ان عمر كان وصيا عليه من قبل ولما كبر زيد حصل بينه وبين عمر ومباراة عامة ثم ادعى زيد المذكور بعد الاستئجار ان تلك الدار ملك من أملاك مورثه فهل يسمع القاضي منه هذه الدعوى ولا يعد بذلك متناقضا أم لا (أجاب) لا يعد بذلك متناقضا لمكان الخفاء في الاستئجار ولعدم صحة البراءة عن الاعيان قال في البحر في باب

مطلب دعوى الوارث على الوصى دارا أنها من تركه والده بعد اشهادها على نفسه أنه الخ مسموعة
مطلب ادعى خارج انا على ذى يد أنها تجت عنده وادعى ذواليد الشراء من زيد

مطلب اذا تصادق الاب مع زوج ابنته المتوفاة أنه قبض ما يخصه وما يخص أمها فهذا لا يمنع الام من الدعوى

مطلب دعوى الارث بعد الاستئجار والشراء مقبولة

الاستحقاق في شرح قوله لا الحرية والنسب والطلاق في العيون قدم بلدة واشترى أو استأجر داراً ثم ادعاهما قائلاً بأنهما داراً بيته مات وتركها ميراثاً وكان لم يعرفه وقت الاستيلاء لا تقبل قال والقبول أصح وفي جامع الفصولين دفع يعني الوصي جميع تركته الميت إلى وارثه وأشهد على نفسه أنه قبض منه جميع تركته والده ولم يبق من تركته قليل ولا كثير إلا استوفاه ثم ادعى داراً في يد الوصي أنها من تركته والدي ولم يقبضها قال أقبل بينته وأقضى له بها الرأيت أن قال قد استوفيت جميع ما ترك والدي من دين على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل ديناً لا يسهه ألم أقبل بينته وأقضى له بالدين انتهى ووجهه أنه محل الخفاء فيقع إشهاد على ما ظهر له وسماه جميع ما ترك باعتبار أنه فلا يضره ذلك فافهم والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر ثمانية وأربعين قرشاً بقبضة قماش من أصل مائة وسبعة وسبعين قرشاً فادعى المدعى عليه وصول العشرين منها ولم يبق له بدمته سوى ثمانية وعشرين قرشاً فأنكر وصول العشرين فخلقه عليه عليها هل إذا أقام المدعيون عدلين شهد الذي الحاكم الشرعي على أنه قال له لدى المطالبة مالي عندك من ثمن القماش المشروح سوى ثلاثين قرشاً تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل شهادة العدلين على إقراره بأنه ليس له من ثمن القماش المشروح سوى ثلاثين قرشاً حيث صدقهما المدعيون في ذلك وثبت عدد التهمة بالوجه الشرعي إذ لا مانع منها شرعاً والله أعلم (سئل) في امرأة اشترت من آخر داراً علوية بثمن معلوم وتفرقاً عن تقابض وتراض فتراكم المطر الغزير عليها فنزل الماء منها على السفلى فتخلخل بناؤها وتريد ردها على بائعها هل لها ذلك أم لا وهل تسمع دعواها به أم لا وهل لها ردها بمجرد دعواها الجهل والغبن الفاحش مع عدم التغير أم لا (أجاب) لم يقل أحد من العلماء بان لها الرد بمجرد التخلخل المذكور فلا تسمع هذه الدعوى منها والعجب ممن يسمعها وكيف يجبر على الرد وقد سلمها الدار غير متخلخل بناؤها وتريد ردها عليه جبراً متخللاً بناؤها لا قائل بذلك من العلماء وأما مسئلة دعوى الغبن الفاحش بجواب ظاهر الرواية منع الرد به مطلقاً سواء غره الآخر أو لم يغره وظاهر الرواية ظاهر الرواية وأدركنا ما يخشون بالردان غره والآخر لا يكون في مسئلة تسمع حدوث العيب بالتخلخل لما اشتهر في المتون والشروح والفتاوى في مسئلة حدوث العيب في المبيع في يد المشتري أنه يمنع من الرد فلا تسمع منها دعوى الرد معه ودعوى الجهل باطله عند أهل العلم قاطبة والله أعلم (سئل) فيما إذا ادعى البراءة في المنقول والعقار على آخر فنفه الحاكم الشرعي عن هذه الدعوى ثم أعاد الدعوى ثانياً على الوجه السابق هل تسمع دعواها أم لا (أجاب) الإبراء عن الأعيان باطل منقولا كان أو عقاراً فلو قال لا استحق قبله حقاً مطلقاً ولا استحقاقاً ولا دعوى يمنع عن الدعوى بحق من الحقوق قبل الإقرار عينا كان أو ديناً لأنه إبراء عن دعواها لا عنها بخلاف قوله أبرأتك عنها فإن له أن يدعيها والذي تعطيه عبارة الكتب المشهورة أن كان الإبراء عنها على وجه الإنشاء فاما أن يكون عن نفس العين أو عن الدعوى بها فإن كان عن نفس العين فهو باطل من جهة أن له الدعوى بها على المخاطب وغيره صحيح من جهة الإبراء عن وصف الضمان فالإبراء الصادر في المنقول والعقار إبراء عن الأعيان لا يمنع الدعوى بأدواتها على المخاطب ولا على غيره فافهم والله أعلم (سئل) في رجل دفع لزوجه شعراً وصوفاً فغزلته ثم نسجه غطاءً ثم ماتت الزوجة واختلف الزوج مع ورثتها هم يدعون ملك الغطاء والزوج يدعى ملكه فالقول قول من (أجاب) الغزل للزوج قال الفقيه لجريان العادة أن الزوج يدفع لها وهي تغزل لأجل الزوج

مطلب ادعى على آخر مبلغاً من ثمن قماش فادعى المدعى عليه وصول كذا منه ثم أقام بينة أن المدعى قال الخ

مطلب في امرأة اشترت من آخر داراً علوية فتراكم المطر ونزل منها على السفلى فتخلخل البناء فأرادت رد الخ

مطلب دعوى البراءة عن الأعيان غير مقبولة لأن البراءة عنها لا تصح بخلاف البراءة عن دعواها

مطلب دفع لزوجه شعراً وصوفاً فغزلته ثم نسجه غطاءً ثم ماتت واختلف الزوج الخ

فصار الغزل كخدمة البيت من الخبز والطبخ وكيف يكون ملكا لها وقد نسجه غطاء هذا القائل
 به والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على جماعة من أهل الذمة ان له بدمتهم على سبيل القرض
 الشرعي كذا من القروش تسلموها ودفعوها لجاويز الكنائس فأنكروا فطلب القاضي منه
 بيعة شرعية فذكر أنه لا بيعة له والتمس أيمانهم فخلعوا فأنه المالك الشرعي عنهم ثم ادعى عليهم
 آخر بغيبة المدعي السابق أن المال الذي ادعى به المدعي السابق هو مالي وصل لهم على يد فلان
 المدعي المذكور فرفضاهل تقبل دعواه أم لا (أجاب) لا تقبل دعواه قال في خلاصة الفتاوى
 ادعى عليه قرض ألف درهم وقال وصل اليك يد فلان وهو مالي لا تسمع الدعوى ومثله في
 البرازية ووجهه أن فلانا غائب ونطق بكلمة المدعي على ان دعواه ما ادعاه فلان الغائب بقوله ان
 المال المدعي به فلان مالي أقرضه للمدعي عليهم فاندفعت خصومته عنهم بذلك فلا تسمع والله أعلم
 (سئل) فيما لو ادعى على زيد لدى قاض حكم القاضي له بموجب الشرع الشريف ومنع الخصم
 عنه من التعرض له ونفذ حكمه قاض آخر ثم بعد مضي مدة من الزمان طلب المدعي من قاض
 آخر استئناف الدعوى هل يجيبه القاضي الى ذلك أم لا (أجاب) يتظر في دعوى المدعي ان
 كان أتى بها مع دفع أقام عليه بيعة تسمع ويقبل منه الدفع وكذلك لو منع الخصم من التعرض
 له لعدم بيعة قامت منه على خصمه ثم أتى بها تسمع وان لم يكن كذلك لا تسمع دعواه حيث لم يزد
 على ما صدر منه أولا وهو ممتصود العلماء في قولهم لا تستأنف الدعوى قال مشايخنا في كتبهم
 كالذخيرة وغيرها كما يصح الدفع يصح الدفع وكذا يصح دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح
 وهو المختار وكما يصح قبل إقامة البيعة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم
 وفي الذخيرة برهن الخارج على نتاج حكمه له ثم برهن ذواليد على النتاج يحكم له به انتهى فإذا
 كان هذا في بيعة مثبتة ولها اعتبار وحكمها وسمع بعدها دعوى المحكوم عليه وبطل القضاء
 على المحكوم عليه فكيف لا تبطل بيعة ذي اليد فيما ألحق بالملك المطلق وان حكم القاضي له
 بظاهر البدل المغنية له عن البيعة فكيف بيعة غير مثبتة لان عنها غنى بالبدل ولا حاجة للحكم بها اذ
 القضاء للمدعي عليه عند عدم بيعة الخارج قضاء ترك لا قضاء استحقاق فنقول ان أعاد الخصم
 الدعوى ولا بيعة معه بما يدعى لا تسمع دعواه لانها عين الاولى حيث لم يقيم بيعة ولم يأت بدفع
 شرعي يقبل شرعا وقد منع أولا لعدم اقامتها فما أتى به تكرر محض منه وقد منع بما سبق فلا
 يلتفت اليه ولا يسمع منه اجماعا وقد أكثر علماءنا من ذكر هذه المسئلة في باب ما يدعيه الرجلان
 وهو باب واسع أوصله بعض علماءنا الى خمسمائة واثنى عشر فصلا وذكروا في مسائلنا ما أفتينا به
 فن رامة فليراجع الكتب وليتأمل والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ستة أذرع من
 أرض بيد البائع وبني بها بناء وتصرف فيه ثم بعده ادعى رجل على الباني المذكور أن له ثلاثة
 قراريط ونصف قيراط في المبيع المذكور ارثا عن أمه ويريد هدمه والحال ان أمه تنظره
 يتصرف بالبناء والاتفاق المذكورين هل له ذلك أم لا وهل تسمع دعواه مع تصرف
 المشتري ورؤية أمه له وإطلاعها على الشراء المذكور والتصرف المزبور مدة مديدة أم لا
 (أجاب) لا تسمع دعواه والحال ما نص أعلاه لان علماءنا صوافي متونهم وشروحاتهم وفتاواهم
 ان تصرف المشتري في المبيع مع اطلاع الخصم ولو كان أجنبيا بنحو البناء والغرس والزرع
 يمنع من سماع الدعوى قال صاحب المنظومة اتفق أساتيدنا على انه لا تسمع دعواه ويجعل
 سكوته رضا للمبيع قطع للتزوير والاطماع والحيل والتليس وجعل الحضور وترك المنازعة

مطلب ادعى على جماعة من
 أهل الذمة مبلغا قرضا
 فأنكروا فطلب القاضي
 لعدم بيعة معه ثم ادعى عليهم
 آخر ان المال الخ

مطلب لو منع القاضي
 المدعي عن دعواه بموجب
 الشرع ثم اراد المدعي
 استئنافها عند آخر ان أتى
 بها مع دفع تسمع وان كانت
 عين الاولى لا تسمع

مطلب اشترى من آخر ستة
 اذرع وبني بها ثم ادعى رجل
 ان له فيها ثلاثة قراريط
 ونصف قيراط ارثا عن أمه
 مع أن أمه الخ

اقرارا بأنه ملك البائع وقال في جامع الفتاوى وذكر في منية الفقهاء رأى غيره يبيع عروضاً
فقبضها المشتري وهو ساكت وترك منازعته فهو اقرار منه بأنه ملك البائع انتهى فعلم بذلك
أن الام لو كانت حية ثم ادعت بعد ذلك لا تسمع دعواها وما منع المورث في مثله منع الوارث
بالاولى وذلك كله لأجل الدفع والقطع لمادة التزوير والتلبيس والحاسم لطريقة الاحتيال
وقطع شأفة الاطماع بالتدليس في زمان غلب على أهله ارتكاب الباطل وتعاطى العاقل
لبنالوا من الدنيا الدنية نوع نائل فترى الواحد منهم على خصمه كالسبع الصائل فحسموا سماع
مادة مثل هذه الدعوى لما رأوا من فساد أهل الزمان بارتكابهم باطل العدوان والميل للدنيا
التي هي حبائل الشيطان فيجب منع ذلك اذا القاعدة التي اجتمعت على صحتها أهل المذهب دره
المفاسد أولى من جلب المصالح يدخل هذه الواقعة فيما اشتملت عليه من المفردات فيجب العمل
بها في دفع الظاهر الذي ينصر تغير الزمان وفساد أهله الذي نطقت الاحاديث بشهرهم وقبح حال
أكثرهم والله أعلم (سئل) في حائط بين شخصين تنازعا فيها ولا بينة لهما ولا
تريعا على وجه التشريك وللآخر عقد عليهم اهل يقضى بها لهم ما أم هي اصحاب العقد أم
اصحاب الاتصال في طرفي الحائط (أجاب) الحائط لاصحاب الترييع لسبق استعماله لهما على
صاحب العقد اذ هو كوضع الجدوع وقد سرحوا بأنه لو كان لاحدهما ترييع وللآخر
جدوع فذو الترييع أولى عليه عامة المشايخ معللين بان الاستعمال بالبناء عند الترييع يسبق
على الاستعمال بجدوع وتفسير اتصال الترييع ان تكون انصاف اللبن داخله في انصاف
لبن الحائط المتنازع فيه ولا شك ان استعمال ذي العقد متأخر واذا ارتبت في المسئلة فارجع
الى جامع القصولين والله أعلم (سئل) في سفلى وعلو كل واحد منهما في يد رجل يتصرف فيه
مدة سنين تصرف الملاك بلامنازع والآن صاحب السفلى يدعى شيأ من العلو وانفسه
انه ملكه هل القول قول واضع اليد وعلى صاحب السفلى البينة حيث توافقا على بقية العلو
انه لاصحابه أم لا (أجاب) القول قول واضع اليد وهو ذو العلو يمينه وعلى الآخر البينة
والله أعلم (سئل) في سفلى انهدم وصاحب العلو يريد البناء ليتوصل الى حقه فما الحكم
(أجاب) اذا امتنع صاحب السفلى عن بناء السفلى لا يجبره لكن يقال لاصحاب العلو ان السفلى
ان شئت وامنع عن صاحبه حتى يؤدبك قيمة البناء أو ما أنفقت على الاختلاف وقيل ان باذن
القاضي فيما أنفق والافبالقيمة وعليه الفتوى كذا في فتاوى شيخنا السراج الحانوتى وفيها
وتعتبر القيمة يوم البناء لا يوم الرجوع اه والله أعلم (سئل) في صاحب علو أراد أن يبني في
علوه بناء لا يضر بالسفلى هل له ذلك أم لا (أجاب) نعم المختار للفتوى أن لذى العلو أن يبني على علوه
اذا لم يضر اجاعا على قول الامام وصاحبه وان نقل عن الامام المنع على الاطلاق فهو خلاف
المختار والضرر وعدمه يعلم بقول رجلين من أهل البصرة في ذلك وحاصله ان الضرر ان علم يقينا
فيمنع وان علم عدمه يقينا فلا يمنع وان أشكل يمنع الا برضا ذي السفلى والله أعلم (سئل) فيما اذا
لحق الضرر بمالك البيت السفلى وكان ذلك بسبب مالك العلو فهل عليه منع ضرره أم لا
(أجاب) الفتوى على ان الضرر ان تحقق أو أشكل أنه يضر أم لا يمنع ذو العلو منه واذا علم أنه
لا يضر لا يمنع واغلم ان سقف السفلى وجدوعه وهو اديه وبواريه وطينه لاصحاب السفلى غير أن
لصاحب العلو مكان في ذلك كما نقله صاحب البحر عن الذخيرة فاذا علمت ذلك فاعلم أن تطينه
لا يجب على واحد منهما أما ذو العلو فلعدم وجوب اصلاح ملك الغير عليه وأما ذو السفلى فلعدم

مطلب في حائط بين شخصين
تنازعا فيها ولا بينة لهما
ولا احدهما ببيان متصل
تريعا على وجه التشريك
وللاخر عقد عليهم افا الحائط
لصاحب الترييع

مطلب سفلى في يد رجل
وعلو في يد آخر وكل يتصرف
تصرف الملاك والآن
صاحب السفلى يدعى الخ
مطلب سفلى انهدم
وصاحب العلو يريد البناء
الخ

مطلب لو أراد صاحب العلو
أن يبني في علوه بناء لا يضر
بالسفلى له ذلك

مطلب يمنع ضرر صاحب
العلو عن صاحب السفلى

اجباره على اصلاح ملكه فان شاء طينه ورفع ضرره وكف المانع عنه وان شاء تحمل ضرره اذ
 صرحوا بأنه لا يجبر المالك على اصلاح ملكه واذا تلف الطين المانع لو كف الماء بسبب السكن
 الماذون فيه شرعاً لا ضمان على الساكن وان تعدى بان أزاله وجب الضمان وانما زدت هذا لاني
 بلغني ان بينهما تنازعاً في سطح حضر يسكنه لذي العلوي يطالبه ذو السفلي بتطينه ليدفع وكف
 الماء والله أعلم (سئل) في ذي يدو خارج تنازعاً في بهيمة فادعى ذو اليد شراءها من زيد منذ ثلاث
 سنين وادعى الخارج شراءها من عمرو منذ سنتين فما الحكم (أجاب) المسئلة فيها اختلاف
 الرواية والاكثر على ان سابق التاريخ أولى وعليه اقتصر في الخلاصة والبرازية ونقله في البحر عن
 غاية البيان وخزانة الاكل ونقله في جامع الفصولين عن المبسوط وان صوب عدم اعتباره بقوله
 الأصوب عندي ان لا يعتبر التاريخ في دعوى تاريخ الملك من اثنين مالم يؤرخ ملك من الملك من
 جهة ولكثرة من اعتمده واقتصر عليه عولت عليه واقفيت به سابقاً والله أعلم (سئل) في رجل
 اختلف مع والد زوجته فقال سميناها كذا مهر او قال الاب لم نسهم شيئاً وهي في وقت النكاح
 صغيرة وفي وقت الاختلاف بالغه وذلك قبل الدخول ولا بينة للزوج فما الحكم (أجاب) القول
 قول الاب ولا يمين عليه وله مهر مثلها والله أعلم (سئل) في دار بين أخ وأخت ارثا من أبيهما ماتا
 فادعى ابن الاخ على ابن الاخت ان أباه كان في حياته اشترى حصته بكذا حال حياته وأقام بينة
 وقضى له فادعى المدعى عليه على المدعى المذكور بعد الحكم المزبور انه استامه في المدعى ودفع
 له فيه عشرة قروش أو بوجره له بقرش كل سنة وان ذلك اعتراف منه بأنه لا ملك له فيه فهل تسمع
 دعواه بذلك وتقبل بينته ويحكم له به أم لا (أجاب) بقوله صرح علماءنا قاطبة بأن الاستيham
 اعتراف بأنه لا ملك له في العين وانه دفع صحيح والدفع يصح بعد الحكم قال في جامع الفصولين في
 أواخر الفصل العاشر راعى الذخيرة كما يصح الدفع يصح دفع الدفع وكذا دفع دفع الدفع وما زاد
 عليه يصح هو المختار وكما يصح الدفع قبل اقامة البينة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح
 بعد الحكم حتى لو برهن على مال وحكم له ثم برهن خصمه ان المدعى أقرب قبل الحكم انه ليس له
 عليه شيء يظل الحكم ثم رز بعده لفتاوى رشيد الدين وقال حكم له بمال ثم رفع الى قاض آخر
 وجاء المدعى عليه عنده هذا القاضى بالدفع تسمع ويظل الحكم الازل وفي الاشباه دفع الدفع
 صحيح وكذا دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح هو المختار فكما يصح الدفع قبل اقامة البينة يصح
 بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعده الا في المسئلة الخمسة كما كتبناه في الشرح وكما يصح
 عند الحاكم الاول يصح عند غيره وكما يصح قبل الاستمهال يصح بعده هو المختار انتهى ومثله في
 كثير من الكتب فاذا علمت ذلك قطعت بصحة دعوى المحكوم عليه بذلك وقبول بينته والحكم له
 ودفع خصمه والله أعلم (سئل) في رجل لأولاد له وله أقارب عصبة خمسة أحضرهم عند
 ممرض مريض الموت وأوصى لهم بزيوتون معلوم له ولهم وقال اقتسموه خماسة بينكم لا يفضل
 واحد على آخر فاقسموه خماسة كما أوصى وتصرف كل فيما أصابه بالقسمة مدة تبلغ ثلاثين سنة
 والا أن يدعى واحد منهم بالشر القسمة بنفسه انه أقرب درجة الى الميت منهم وانه أحق بالزيوتون
 كله هل تسمع دعواه أم لا لمباشرة القسمة ولمنع السلطان عن سماع ما مضى عليه من الدعاوى
 خمس عشرة سنة فأزيد (أجاب) لا تسمع دعواه لان الاقدام على الاقتسام اعتراف بان المقسوم
 مشمول كما صرح به الزيلعي وقاضى بخان والعمادى والبرازى لاسيما مع منع السلطان عن سماع
 كل دعوى تمضى عليها هذه المدة والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا ادعى الخارج على ذي يدي

مطلب في ذي يدو خارج
 تنازعاً في بهيمة فادعى ذو اليد
 الخ

مطلب اذا قال الزوج سمينا
 للمرأة كذا وقال الاب الخ

مطلب ابن وبنت ورثا دارا
 عن أبيهما فادعى ابن الاخ
 على ابن الاخت ان أباه اشترى
 حصته أمه في حياته فادعى
 المدعى عليه على المدعى الخ

مطلب يصح الدفع قبل
 اقامة البينة وبعدها وقبل
 الحكم وبعده وعند غير
 الحاكم الاول الخ

مطلب أوصى لعصبة الخمسة
 بزيوتون معلوم له ولهم من
 غير تفاضل فاقسموه ثم بعد
 نحو ثلاثين سنة ادعى الخ

مطلب ادعى الخارج محدودا
 على ذي يد أنه باعه له بالوكالة
 عن الغائب فأنكر ذو اليد
 الخ

محدود أن ذا اليد باعه المحدود بالوصية كالة عن فلان الغائب بكذا وأنقذه الثمن ويطلب تسليم
المحدود منه فأنكر المدعي عليه الوكالة والبيع وقبض الثمن فهل تسمع دعوى المدعي وتقبل
بينته على ذلك جميعه في غيبة المالك أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواه لكونه خصما قال في جامع
الفصولين وهنا وجد آخر وهو أن يبيع فيقول اني فضولي فلا أسلم المبيع فيبرهن المشتري انه
وكيل فلان بالبيع فهو خصم فيثبت أنه وكيل بالبيع انتهى فهذا صريح في مسئلة تفتأمل والله
أعلم (سئل) في بيت مات عن زوجة وابن وبنت فوضع الابن يده على محدود كان له مدعى شراءه
منه بثمن عينة فأقامت زوجة الميت عنها وكيل يدعي عليه بثمنها منه فادعى لدى الحاكم الشرعي
فأقام الابن بينة شرعية شهدت بالشراء منه بوجه الوكيل على الوجه المدعى فحكم له الحاكم
المذكور بذلك ومنع من معارضة فيه وبقيت يده عليه ووضعت مدة نأت البنت عن زوج
وصغيرين منه فادعى هذا الزوج على الابن المذكور لدى القاضي المذكور أن المحدود مخلف عن
الاب وطلب استحقاقه واستحقاق ولديه المذكورين منهم من بنت الميت الاول فيه فأجاب الابن المذكور
بما أجابه أولا فكاف القاضي المذكور المدعى المزبور بينة تشهد بانه مخلف عن والده فاحضر
رجلين شهدا لديه بوجه الابن ان والده مات وهو باق على ملكه لم ينتقل عنه بناقل وانهم لم يعلموا
ما بناق ذلك وقبل القاضي منه شهادتهما وحكم بكون المحدود المذكور راثا فهل يصح ذلك مع
الحكم المتقدم منه أم لا يصح (أجاب) لا يصح ذلك مع الحكم المتقدم منه ولا وجه لطلب البينة
المذكورة من المدعى المذكور واعلم ان كلمة علمنا في سائر كتبهم تطافرت على ان كل واحد من
الورثة يكون خصما عن الميت وان في دعوى الشراء من المورث الخصومة متوجهة على الميت
وكل واحد من ورثته خصم عنه فاذا ثبت في حق واحد منهم ثبت في حق بقيتهم لقيامه مقامه كان
الميت خصما بنفسه فيثبت المدعى عليه مدعى الشراء قال في جامع الفصولين مات وترك دارا
وثلاثة بنين فغاب اثنان وبقي واحد والاربع نصيبه له ونصيب الغائبين وديعة عنده والدار غير
مقسومة فادعى رجل كل الدار فلو ادعى ملكا مرسلا وادعى الشراء من أبيه يحكم له بالدار اذا
بعض الورثة خصم عن كلهم اذا الخصومة توجهت على الميت وكل واحد من الورثة يكون خصما
عن الميت انتهى ومثله في أغلب الكتب فانظر الى قولهم الخصومة توجهت على الميت وقولهم
بعض الورثة خصم عن كلهم فاذا علمت ذلك علمت ان الحكم المتقدم هو الصحيح النافذ وان
المتأخر لا اعتبار به لاشتماله على ابطال الاول والحكم الصادر على وجه الصحة لا يجوز نقضه ومن
قواعدهم القضاء محمول على الصحة ما أمكن ولا يجوز نقضه بالشك ولا شك ان الحكم بكونه ميراثا
يلزم منه ابطال الحكم السابق بكونه ملكا للابن بالشراء السابق من أبيه وهذا لا يجوز مع
وقوع الاول صحيحا بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة فاني يبطل والحال هذه والله أعلم
(سئل) في رجل دفع لأحد بنيه غنما وأفرده عن نفسه وبقيته أولاده ومات وادعى الابن على
اخوته فيما بيدهم من التركة بحصته فصالحوه على شيء منها ودفعوه له وأشهد على نفسه وابرأ عما
ثم مات هو واخوته والآن أولاده يدعون على أولاد اخوته باستحقاق أبيهم من التركة هل تسمع
دعواهم مع صلح والدهم أم لا (أجاب) لا تسمع دعواهم والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة
أقرت باستيفاء ما خصها من تركة والدها وأشهدت أن لاحق لها قبل اخوتها وماتت فادعى أحد
أولادها على اخوتها فنعاه الحاكم وقضى عليه بوجهه هل هو قضاء على البقية من أولادها أم لا
(أجاب) القضاء على أحد الورثة قضاء على الكل اذا الخصومة توجهت على الميت فلا تسمع

مطلب وضع ابن الميت يده
على محدود فادعت الزوجة
عنها فادعى الابن الشراء من
أبيه وأقام بينة وحكم له
بذلك ثم ادعت عند الحاكم
أخراخ

مطلب صالح بعض الورثة
وأشهد على نفسه وأبرأ
ابرأ عما ثم مات والآن
أولاده يدعون الخ
مطلب أقرت باستيفاء
ما خصها من تركة والدها
فماتت فادعى أحد أولادها
على اخوتها الخ

مطلب اشترى حمارا وسافر به فوجد به عيبا فرفع أمره الى الحاكم بتلك البلدة مع غيبة البائع فحكم له بالرد الخ

مطلب اثبت العيب في غيبة البائع عند قاض واختار الفسخ ثم أقام بينة بذلك عند قاض آخر بوجه البائع

مطلب اذا ادعى المشتري أن البيع بات والبائع وفاء فالقول للمشتري والبيعة للبائع

مطلب في وكيل أقر على موكلته ان لا استحقاق لها مع عمها والعمان ينكران وكالة المقر

دعوى البقية والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى حمارا وسافر به فوجد به عيبا فرفع أمره الى الحاكم بتلك البلدة في غيبة البائع وحكم بالرد بغيبته ولم يضعه عند عدل بل استقر في يد المشتري حتى مات عنده فهل له أن يرجع بالثمن على البائع أم لا (أجاب) ليس له أن يرجع بالثمن على البائع والحال هذه اذ هو قضاء على الغائب ولا ينفذ على ما عليه الفتوى ولو قلنا بنفاذه على القول المقابل لما عليه الفتوى فشرط الرجوع بالثمن هلا كه عند العدل لتكون يده كيد البائع حكما أمالو هلك عند المشتري فلا رجوع له على البائع قولوا واحدا قال في جامع الفصولين في الخامس والعشرين في الخيارات بعد ان رمز لرشد الدين وجد عيبا وباعه غائب وأثبت عند القاضي عيبه وشراءه فوضعه القاضي عند عدل فبات في يده هلك على المشتري اذ الرد على بائعه لم يثبت لغيبته ثم رمز لفتاوى الاستروشنى وقال ينبغي ان يكون هذا فيما لم يقض بالرد على البائع أمالو قضى به ينبغي أن يملك من مال البائع اذ غايته انه حكم على الغائب بالخصم ولكنه ينفذ في أظهر الروايتين انتهى فيه علمت ان واقعة الحال ليست موضع الخلاف لالهلاك المبيع عند المشتري والله أعلم (سئل) في رجل ادعى لدى قاضي غرة على آخر بانه باعه حمارا وسافر به الى العريش فوجد به عيبا وأحضره لحاكم العريش وأشهد على رده به وانه أثبت العيب واختار الفسخ وحكم به حاكم العريش في غيبة البائع فكلفه قاضي غرة الى البيان فاحضر رجلين شهدا بوجه البائع لديه أن المدعى استخار الفسخ لدى قاضي العريش فهل يمثل ذلك يثبت الرجوع للمشتري بالثمن أم لا (أجاب) لا يثبت اذ لا بد من تسمية القاضي الذي حكمهم ولان شهادة الشاهدين انما هي باستخارة المشتري الفسخ لا بالحكم بالرجوع ولان الحكم على الغائب لا ينفذ على ما عليه الفتوى ومن قال بنفاذه في الاظهر فذاك اذا كان شافعيًا أما اذا كان حنفيًا فلا كما ذكره في البحر والله أعلم (سئل) فيما اذا اختلف المتعاقدان فادعى المشتري أن البيع بات والبائع انه بيع وفاء فهل القول قول البائع وهل اذا أقام المشتري بينة ان البيع بات والبائع بينة انه بيع وفاء فاي البينتين تقدم (أجاب) هذه المسئلة ذكر علما ونافيها اختلافا كثيرا والراجح فيها ما اقتصر عليه في الخاتمة في أحكام البيع الفاسد بقوله وان ادعى أحدهما بيع الوفاء والاخر بيعا باتا كان القول لمن يدعى البات والبيعة بينة الوفاء انتهى وقد عللوا له بان البينة لمن يدعى خلاف الظاهر ويبع الوفاء خلاف الظاهر في البياعات فكانت البينة بينة من يدعيه واعترض بانه رهن في الحقيقة وبينه البيع مقدمة على الرهن واجيب بما حاصله صورته صورة البيع وفيه شرط زائد بخلاف الرهن فاغتنم هذا التحرير فقد قل من تعرض له والله أعلم (سئل) في حجة اشهاد حاصلها اشهد عليه فلان بن فلان بالوكالة عن بنت عمه فلانة بنت فلان البكر البالغة الثامنة وكالته عنها في ذلك وتوابعه وسائر ما ينسب اليها فاعله عنها على الوجه الذي سيشرح فيه لديه بشهادة فلان بن فلان وفلان بن فلان العارفين بها في وجه الخصم الجاحد للتوكيل هما المشهد لهما الا في ذكرهما فيه اشهادا شرعيا في الصحة أن لا حق للموكلة ولا استحقاق مع عمها فلان وفلان هما الجاحدان للتوكيل في جميع الاسباب المسماة الغائبة عن مجلس الاشهاد المعلومة عندهم بملك ولا شبهة ملك وأن المشهد لهما يستحقان ذلك دونها وأن ذلك تحت يد الموكلة على سبيل العارية وقبل ذلك أحد العمين اصالة عن نفسه ووكالة عن أخيه المرقوم وتصادق على ذلك كله التصادق الشرعي فهل يعمل بهذه الحجة ويحكم بمجرد هاهنا عند المحجة مع جحد المشهد لهما التوكيل أم لا (أجاب) لا عبرة بهذه الحجة ولا يثبت بمجرد هاهنا الجاحد للتوكيل حق في الاسباب

المسماة الغائبة عن المجلس عند المنازعة الشرعية فيها والخصم الشرعي في ذلك بنت العم
المذكورة ان كانت حية وان كانت ميتة فالخصم وارثها زوجها كان أو غيره وليت شعري كيف
يجحد العمان التوكيل وتسمع الشهادة لهما به وجودهما متضمن لتكذيب المشهود الذي هو
الوكيل وتكذيب شاهديه والاشهاد منه وشهادة الشاهدين للعين المذكورين فهذا أمر عجيب
نعوذ بالله من الزيف والضلal ونسأله سبحانه وتعالى اصلاح الاحوال والله أعلم (سئل) في أرز
مستتر بين اثنين مات أحدهما فلحق ورثة الميت خسران بسببه هل على الشريك الاخر منه بقدر
حصته أم لا (أجاب) ليس عليه شيء من ذلك قال في جواهر الفتاوى ابن و بنت وورثا دارا فادعى
مدع على الابن فيها ولحقه خسران بسبب الدعوى لا يرجع انتهى وهذا اذا لم تقل الاخت مهما
غرمت فعلى منه الثلث بقدر حصتي وشواهد ذلك كثيرة والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة
وأب وابن و بنت هل للزوجة أو وكيلها الدعوى على مديونه أو مودعه أو شريكه بمهرها وتزيمه
بدفع الوديعة أو الدين أو مال الشركة لها أو لو كيلها من مهرها أم لا تسمع لها ولا لو كيلها دعوى في
ذلك (أجاب) ليس للزوجة ولا لو كيلها الدعوى بمهرها على مديون الميت أو على مودعه أو على
شريكه فقد صرحوا بأنه لا يجوز للمدعي اثبات دينه على مديون الميت ولا على مودعه ولا على
شريكه انما الدعوى على وصيه أو على وارثه والزوجة دائنة فلا دعوى لها بمهر أو دين ما الا على
الوارث أو الوصي والله أعلم (سئل) في متنازعين في نصف كرم أحدهما خارج والاخر ذويده أقام
الخارج بينة انه أي النصف كان لايه هل تقبل أم لا تقبل (أجاب) لا تقبل البينة على هذه
الكيفية لما صرح به في البحر وغيره من أن شرط الجر صحة الدعوى وقبول الشهادة قال في البرازية
من كتاب الشهادة شهد أن هذه الدار كانت لجدته لا تقبل لعدم الجر وفي الكنز ومالك المورث لم يقض
لوارثه بلاجر الا ان يشهد بملكه أو يده أو يده مودعه أو يده مستعيره وقت الموت قال الزيلعي والاصل
فيه أن الجر شرط وهو أن يقول الشاهد مات وتركها ميراثا لها ولكن اذا ثبت ملكه أو يده عند
الموت كان جرا ومثله الجر مشهورة وفي أغلب الكتب مذكورة والله أعلم (سئل) في رجل وكل
آخر في بيع نصف فرس له بيد آخر عاب فباعه لرجل وسلمه ومضى زمن فحضر شخص وادعى على
الوكيل شراءه من الموكل بعد توكيله ويريد الزامه باحضار الفرس أو قيمة النصف الذي اشتراه هل
له ذلك أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه على الوكيل لانه لا يصلح خصمه لانه لا في النصف ولا في قيمته
قال في جامع الفصولين المقر بان ما في يده لفلان لم يصير خصما للمشتري لاتفاقهما أنه للغير وانما
خصمه في ذلك المشتري منه وكل من اثبت منهما الشراء بتاريخ اسبق حكم له به وترجع المسئلة
الى مسئلة تلقي الملك من واحد لقيام الوكيل مقام موكله في ذلك فاذا علم ذلك علم أنه لا سبيل لهذا
المدعى على الوكيل المذكور لا في دعوى النصف ولا في قيمته والله أعلم (سئل) في امرأة تزمتها عين
شرعية لدى قاض شرعي هل تحلف في بيته أم تحضر مجلس القاضي ليحلفها (أجاب) ذكر في
البرازية نقلا عن المنتقى عن الثاني رحمه الله تعالى ان المطلوب اذا كان مريضا أو امرأة يبعث من
يستحلفها وقال الامام رحمه الله تعالى لا يبعث وفيها بعد هذا اذا ادعى أنها غير مخدرة وزعم وكيلها
أنها مخدرة ينظر ان كان من رأى القاضي احضارها ليحلفها في وقت وجوبه لا فائدة في الدعوى
واقامة البينة على أنها مخدرة أم لا فيحضرها وان كرم اولياؤها وان كان من رأى ان لا يحضرها
ان مخدرة فان كانت بكرا او من بنات الاشراف فالقول قول وكيلها بلا عين أنها مخدرة وعلى
المدعى البينة وان كانت من بنات الاوساط وهى ثيب فالقول قول الخصم على أنها غير مخدرة مع

مطلب لو مات أحد
الشريكين فلحق ورثته
خسران لا شيء على الشريك
الاخر

مطلب لا تسمع دعوى زوجة
الميت بمهرها على مديونه
ومودعه وشريكه

مطلب تنازعا في نصف كرم
ادعى الخارج أنه كان لايه
واقام بينة لا تقبل

مطلب لو وكل آخر في بيع
نصف فرس له فباعه لشخص
فجاء آخر وادعى على الوكيل
شراءه من الموكل لا تسمع
دعواه عليه

مطلب في امرأة تزمتها عين
شرعية هل تحلف في بيته أم
تحضر مجلس القاضي

اليمين وعلى الوكيل البيعة على أنها مخدرة والتعويل فيه على العادة فان الابكار التي من بنات
 الاوساط بعد الزفاف بمدة يتولين الاعمال ويخرجن الى العرس والماتم وبنات الاشراف ولو بعد
 الرفاف بمدة يحتفين عن الخروج الى هذه المواضع الا نادرا فيما يستقيم وتلام على الترك كعرس
 الاخت أو العممة اذا كانت لا تخرج الا في تلك الجهة كانت مخدرة فان كانت تخرج فيما لا بد
 تخرج صار الخروج لها عادة لا تبقى مخدرة وكذا افاده الامام الحلواني رحمه الله تعالى وفيها قبل
 هذا والمرأة البرزة كالرجل وان كان المدعى عليه مريضاً أو مخدرة لم تعهد الخروج لا تحضر بل
 يذهب بنفسه مع الخصم أو يرسل نائباً ان كان مأذوناً بالاستخلاف وكلا النوعين فعلة عليه
 الصلاة والسلام الا أنه لا يذهب بنفسه في زماننا كيلا تطل حشمة القاضي والآداب تختلف
 باختلاف العادات اه والله أعلم (سئل) في رجل قيل له لك شجرة زيتون ارباعين أيتها في
 قرية كذا فباعها الى فباع بناء على قوله فظهر أن له شجرات متعددة واختلف مع المشتري
 فالمشتري يدعي شراء الكل والبائع يدعي ما تقدم وهو بيع واحدة لا بعينها فالحكم (اجاب)
 كل من أقام بيعة على دعواه منهما ثبتت فان أقامها فالبيعة بيعة المشتري فان لم يقيمها بيعة تحالف
 كما في الصحيح لانه يسلك بفساد العقود مسلك صحيحها ويبدأ بيمين البائع هنا لان الاختلاف في
 المبيع لافي الثمن ومن نكل منهما الزمه دعوى الآخر واذا ادعى بالمشتريين خلف يفسخ البيع الواقع
 بينهما على أي صفة كان ويتراذان الثمن والمبيع فتأمل والله أعلم (سئل) في المتبايعين اذا
 اختلفا في ثمن المبيع فادعى البائع لدى الحاكم الشرعي ثمناً والمشتري أقل منه وعجزا عن اقامة
 البيعة ولم يرضيا بدعوى أحدهما هل يتحالفان ويفسخ القاضي البيع بطلب أحدهما
 ويتراذان أم يحلف المشتري فقط لانكاره الزيادة ويقضى له بما ادعى أم لا (اجاب) مسألة
 اختلاف المتبايعين كتب المذهب طائفة بها متونا وشروحا وفتاوى وصرحوا بانهم عند العجز
 عن البيعة وعدم الرضا بدعوى أحدهما يتحالفان ويبدأ بيمين المشتري في مثل مسئلتنا فان
 حلف كاف الآخر الحلف فان حلف فسخ القاضي البيع بطلب أحدهما وتراذوا فيه الحديث
 الشريف اذا اختلف البيعان تحالفا وتراذوا والمسئلة شهيرة والنقول فيها كثيرة والله أعلم
 (سئل) في امرأة اختلفت مع ورثة رجل في قدر ثمن دار باعها لابيهم فقالت بعتهن له بعشرين
 قرشا وسلمته له ولم أقبض العشرين وقالت الورثة بعتهن له بخمسة ووزنتن قطناً بقرشه وسلمت ذلك
 في حياته هل يقبل قول الورثة في قدر الثمن وفي قبضه أم في قدر الثمن لا قبضه أم يجري بينهما
 التحالف ويفسخ البيع ما لم تقيم بيعة على مقدار الثمن من أحد الجانبين أم لا (اجاب) بعدموت
 المشتري لا يجري التحالف بين البائعة وورثته والحال هذه أعني كون الدار في أيديهم والقول
 قولهم في قدر الثمن باليمين على العلم والبيعة على البائعة فيما تدعيه بدعواها الزيادة وانكارهم لها
 وأما في قبض الثمن فالقول قولها بيمينها فيه والبيعة على الورثة والمسئلة صرح بها في التتارخانية
 وغيرها والله أعلم (سئل) في نخل يدار لرجل اختلف فيه الساكن تبرعا ومالك الدار كل يدعيه
 لنفسه فالقول لمن منهما (اجاب) القول قول المالك بيمينه أنه ملكه لاتصاله واستقراره بها انظر
 لما نقله الشيخ زين الدين في التحالف وتبعه شيخ الاسلام مولانا الشيخ محمد بن عبد الله القمري تاشي
 الغزفي في منح الغنار والله سبحانه وتعالى أعلم

مطلب لو باع شجرة في محل
 كذا فظهر أن فيه أكثر منها
 فادعى المشتري الكل فالقول
 للبائع والبيعة للمشتري

مطلب اذا اختلف المتبايعان
 في الثمن وعجزا عن اقامة
 البيعة يتحالفان

مطلب ادعت امرأة على
 ورثة رجل انها باعت الدار
 لابيهم بكذا ولم تقبض الثمن
 وادعوا ان الثمن أقل من
 ذلك الخ

مطلب ادعى ساكن الدار
 تبرعا ان النخل الذي فيها
 ملكه فالقول للمالك

(سئل) في رجل بالغ عاقل أقرطاً نعتاً مختاراً لا آخران له عنده طبخة زيت طبخها صابوناً واشتراها منه بقدر معلوم من القروش دفع بعض الثمن وأجل بعضه أجلاً معلوماً طالبه البائع عند المحل فاجابه المشتري بأنه اشترى منه مالا وجوده في الخارج هل يؤخذ باقراره ويلزمه الحاكم الشرعي بما أقر به طائعا مختاراً أم لا (اجاب) نعم يؤخذ بالمقر باقراره باجماع علماء المسلمين ونص علماء الحنفية أقر ثم قال كنت كاذباً فيما أقررت به يحلف المقر له أنه ما كان كاذباً فيما أقر ولا مبطلاً فيما أقر به وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو استحسن وأما أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فقالا لا يحلف المقر له بل بعد الاقرار يلزم المقر بما أقر من غير عين على المقر له ويحبس حتى يوفي ما أقر به والله أعلم (سئل) في رجل بينه وبين آخر معاملة وأخذوا عطاءً تحاسب معه وفضل بذمة الآخر مبلغ بعد المقاصة بثمن البضائع التي بجهة كل منهما واعترف به لدى جماعة ثم الآن يقول لا أقیم لك بضاعتك الا بكذا انتقص مما وقع أولاً هل له ذلك أم لا والاعتراف السابق ماض عليه (اجاب) يؤخذ بما اعترف به ومما وقع عليه الاتفاق والمقاصة ماض لا ينقض بمجرد قوله لا أقیم بضاعتك الا بكذا والله أعلم (سئل) في تركه فيها مناسخة لا يدري كل واحد من أهل الارث مقدار حصته أقرأ أحدهم وأشهدان استحقاقه بالارث فيها كذا لا غير والحال ان استحقاقه أكثر فهل يصح ان يشهدوا بالحال ما ذكر أم لا وهل اذا ادعى خصمه انك أشهدت بكذا وأنكر يحلف أم لا (اجاب) الاقرار اذا كان محالاً شرعاً باطل ومنه الاقرار بسهام زائدة لوارث على حقه من الفريضة الشرعية كما أفتى به الشيخ زين بن نجيم وهو في الاقرار في فن القوائد من الاشباه والنظائر فاذا علمت ذلك فلا عين اذا أنكر الخصم الاقرار المذكور اذا فائدة اليمين القضاء بالنكول وهو ولو أقر به لا يقضى عليه فكيف يحلف كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في يقيم دفع له وصيه ماله بعد ثبوت بلوغه ورشده وأشهد على نفسه ان لا يستحق قبله حقا مطلقاً ولا استحقاقاً وأبرأ عما عدا سائر الدعاوى مخبراً فهل له بعد دعوى على ورثة الوصي المذكور أم لا (اجاب) لا تسمع دعواه قال في البحر الرائق وان كان الابراء على وجه الاخبار كقوله هو بري مما لي قبله فهو صحيح متناول للدين والعين فلا تسمع الدعوى وكذا اذا قال لا ملك لي في هذه العين ذكره في المبسوط والمحيط فعلم أن قوله لا أستحق قبله حقا مطلقاً ولا استحقاقاً ولا دعوى يمنع الدعوى بحق من الحقوق قبل الاقرار عنا كان اودينا قال في المبسوط ويدخل في قوله لاحق لي قبل فلان كل عين اودين وكل كفالة أو جناية أو اجارة أو حذافان ادعى الطالب بعد ذلك حقا لم تقبل بينته عليه حتى يشهدوا أنه بعد البراءة لانه بهذا اللفظ استنفاد البراءة على العموم اهـ وليس هذا من باب الصلح حتى يدخل في قواهم لو ظهر فساد الصلح بفتوى الأئمة هل يبطل الابراء المترتب عليه أم لا أو يقال اذا ظهر شيء لم يكن ظاهراً وقت الصلح هل له ان يدعيه أم لا كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في مريض مرض الموت أقر لغير وارث بدين محيط بدين (اجاب) نعم يصح لكن يؤخر عن دين الصحة وعما سببه معلوم والله أعلم (سئل) في زيد أقر أنه لا يستحق عند عمر وشيأ ثم ادعى النسيان في الاقرار وقال كنت ناسياً في بعض الذي أقررت به أنه وصلني فهل يقبل قول زيد أم لا وهل يلزم المقر له ان يقر بان المقر صادق في اقراره أم لا (اجاب) لا تسمع دعواه النسيان كما هو ظاهر الرواية وعلى الرواية التي اختارها المتأخرون أن دعوى الهزل في الاقرار تصح يحلف المقر له على أن المقر ما كان كاذباً في اقراره اذا لم يصرح بمحكوم عليه بالاقرار وان صار محكوماً عليه بالاقرار لا يحلف كما هو صريح

مطلب أقر لا آخر بانه له عنده
طبخة زيت طبخ صابوناً
واشترها منه بقدر معلوم ثم
تعلل بانه اشترى منه مالا
وجوده

مطلب تحاسب المتعاملان
وقض بذمة أحدهما مبلغ
بعد المقاصة بثمن البضائع
واعترف به ثم الآن يقول
الح

مطلب أقر أن استحقاقه
بالارث كذا من غير أن يعلم
ما يخصه والحال ان استحقاقه
أكثر

مطلب دفع الوصي مال
اليتيم له بعد ثبوت بلوغه
وأشهد على نفسه أنه
لا يستحق قبله حقا وأبرأه
ابراء عما ثم أراد الدعوى الح

مطلب أقر في مرض الموت
لغير وارث بدين محيط
مطلب أقر زيد أنه لا يستحق
عند عمر وشيأ ثم ادعى زيد
النسيان لا يقبل منه

كلام البرازي وغيره والله أعلم (سئل) في رجل باع لا تخردا رابثن معلوم واقرب قبضه والحال أنه قبض البعض دون البعض فبات المقر له وادعى على ورثته فاحتجوا عليه باقراره هل يحلفون أم لا (اجاب) نعم يحلفون في متن تنوير الابصار وان كانت الدعوى على ورثة المقر له فاليمين عليهم بالعلم اننا لانعلم انه كان كاذبا وقد ذكره في شرح الوقاية لصدر الشريعة ونص على أنه الأصح والله أعلم (سئل) فيما اذا كان لوقف مسجد بيت ويدعى رجل واضع البدع عليه ان بناء البيت له وان أرضه لوقف المسجد بناء على أنه في كل سنة يأخذ منه ناظر الوقف حكر الارض وتولى على وقف المسجد ناظر جديد فهل يسوغ للناظر المزبور مطالبة الرجل بتسليم يسهله بالاستحكار واذا لم يكن مع الرجل تسليم يسهله يقضى بالبيت لوقف المسجد أم لا (اجاب) الاقرار بان الارض للمسجد اقرار بالبناء أيضا انه له فيقضى بالبيت للمسجد أرضا وبناء وقد صرح علماءنا في الاقرار بان المقر لوقال أرض هذه الدار لقلان وبنائها لي كان الكل لقلان لانه لما أقرب بالارض له ملك البناء تبعا فلا يقبل قوله فيه بعد ذلك انه لغيره والمسئلة في أغلب الكتب متونا وشروحا وفتاوى والله أعلم (سئل) في امرأة كبيرة تزوجت بزوجين واحدا بعد واحد وورثت منهما أموالا وقبضت منهما أشياء من مهرها وزوجت من ثالث فقال لها أبوها لا أدخلك عليه حتى تقرى بجميع ما تملكينه لي فقالت كل ما في يدي لوالدي هل يصح أم لا (اجاب) قال في البرازية في الدعوى في نوع آخر في الدفع في قول الشخص كل ما في يدي لقلان هذا الكلام محمول على البر والكرامة على اختيار مشايخ خوارزم وعليه الفتوى فلا يتأني النزاع وقال في الاقرار قال في صحته كل شيء في يدي أو جميع ما أملكه لولدي هبة وقد مر أن العرف في بلادنا على خلافه فيحمل على البر والكرامة اهـ وعلى تقدير العمل باصل الرواية وجعل ذلك هبة فشرطها في الموهوب أن يكون مقبوضا غير مشاع مميزا غير مشغول فلا يملك المقر له مال بنته بمجرد هذه المقولة والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة أبي اقرباؤها تزويجها الا ان تقر لبنتها بكذا وتشهدها على نفسها ففعلت والا أن تدعى ان ليس في باطن الامر لبنتها شيء في ذمتها هل تسمع دعواها ولها تحليف ابنتها بأن ذلك حق في باطن الامر ثابت بذمتها أم لا (اجاب) نعم تسمع دعواها ان اقرارها كان كاذبا فتحلف ابنتها أنها لم تكن كاذبة فيه فان حلفت والابطل اقرارها وامتنع الزامها بما أقرت على ما عليه الفتوى والله أعلم (سئل) في امرأة أقرت ان جميع ما عندها وما تحت يدها من الخلي والامتنعة والدور ملك لوالدها وانه عارية تحت يدها هل يصح حيث لم يكن المقام مقام الكرامة بل كتب به صل لذي قاض باذنها (اجاب) نعم يصح ذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما لو تزوج رجل بنته لا آخر وأراد الدخول فنعها الاب عن الدخول حتى تقر له بعقارها واسبابها فأقرت هل يصح اقرارها أم لا وفيما لو أكره موليته وهو قادر عليه حتى تقر لابنه الصغير بما ورثته من أبيها فأقرت هل يصح أم لا (اجاب) لا يصح اقرارها والحال هذه قال في التارخانية نقلا عن الينابيع قال أبو جعفر لو منع امرأته عن الزيارة حتى تهب مهرها منه ففعلت لم تصح الهبة ومثله في الخلاصة والبرازية وغيرهما وعبارة الخلاصة بالنظر منع امرأته عن الميراث إلى أبيها حتى تهب وعلل بأنها بمنزلة المكروهة وقد اتفق المتأخرون على أن الكراهة تحقق في زماننا من غير السلطان وان الزوج سلطان زوجته وشيخ الاسلام أبو السعود العمادى مفتي الديار الرومية استنبط من ذلك ان الرجل اذا تزوج ابنته من رجل فلما أرادت أن تخرج من بيته إلى زوجها امتنعها الاب الى ان تشهد عليها أنها استوفت منه ما تصرف فيه من ميراث أمها فأقرت

مطلب أقرب قبض الثمن
فبات المقر له فادعى المقر على
ورثته أنه لم يقبض الكل
فاحتجوا عليه باقراره فطلب
يمينهم الخ

مطلب الاقرار بالارض
اقرار بالبناء

مطلب قالت كل ما في يدي
لوالدي لا يكون اقرارا

مطلب ادعت بعد الاقرار
لابنتها بكذا أنها كاذبة لها
ان تحلف ابنتها أن الاقرار
حق

مطلب أقرت ان جميع
ما عندها من كذا وكذا
لوالدها وانه عارية تحت يدها
صح

مطلب اذا منع الاب ابنته
من الدخول على زوجها
وكذا الزوج اذا منعها من
زيارة أبيها حتى تقر بكذا
ففعلت لا يصح لانها كراه
والهبة على هذا

بذلك ثم اذن لها في الخروج عدم صحة الاقرار وقد أفق به شيخ الاسلام المذکور واذ اعلم ان
الاكراه يتحقق من كل من قدر على تحقيق ما هدده وعلم ان منعها عن زوجها اكره وكذا
منعها عن ابويها لم يتوقف في عدم صحة الاقرار في واقعة الحال والله أعلم (سئل) في رجل شتمه
آخرو وتكلم في عرضه فطلق زوجته رجعيًا ثم تعرض له الشاتم ثانياً فقال له المشتوم ألم يكف أني
طلقت زوجتي من أجلك وكر ذلك القول مراراً ثم ان المطابق توجه لثائب القاضي وذكر له صورة
الواقعة فقال له النائب طلقت منك ثلاثاً ولا امر اجمع لك واخبراً حال الزوجية بذلك فهل قول
النائب صحيح أم لا وهل يعمل باخباره أنه طلق ثلاثاً أم لا (أجاب) قول النائب غير صحيح بل خطأ
صريح حيث كان كلام الخائف هكذا اذا الاستفهام الانكاري انما يكون لما وقع وتقرر فالمعنى
لم يكفك طلاق زوجتي المقرر السابق وهو الموصوف بأنه واحد رجعي فكيف يصير ثلاثاً بمثل
ذلك اذا كرهه وان كان بخلافه فلا بد من بينة ولا يكفي اخبار القاضي أخا الزوجة بأن الزوج
طلقها ثلاثاً بابل لو أخبره أنه قضى عليه به فهو باطل قال في البحر والاختيار بالقضاء منه كالانشاء لا بد
له من الحضرة قال في شهادات القينة أشهد القاضي شهوداً أني حكمت لفلان على فلان بكذا
فهو شاهد باطل والحضور شرط ثم قال وفي تهذيب القلانسي اذا قال القاضي حكمت على فلان
بكذا وهو غائب لم يصدق اه فاذا كان هذا في الاخبار بانه قضى فكيف بالاخبار بان فلان
وقع منه كذا والقاضي في زماننا ممنوع عن القضاء بعلمه وقد صرح رجوع محمد عنه فلو قدر أنه قضى
في مسئلتنا بعلمه لا يعتبر هذا وقد قال في البرازية جري الخلع بين الزوجين مرتين عند القاضي
فقال نائبه كان قد جرى عندي مرة أخرى والزواج ينكرف قال القاضي الامام لا يقضى القاضي
بالحرمة الغليظة بكلام النائب أما النائب يقضى بكلام القاضي اذا أخبره انتهى فهذا قاطع
للشغب في مسئلتنا والفروع الدالة على ما قلنا أكثر من ان تحصر ويطول ذكرها الكلام وفيما
قلناه كفاية لذوى الافهام والله أعلم (سئل) في رجل أقر وهو بحال تعتبر شرعاً بانه لاحق له في
المكانين الفلايين وانهم امن حقوق فلان وفلان وتعوض عن نظير الاشهاد بذلك شيئاً معلوماً
وقبضه والآن بعد مضي مدة يزعم ان الاشهاد ليس بصحيح لكونه لم يصرح بمقدار الحصة المصالح
عليها فهل لا التفات الى زعمه والاشهاد وقع موقعه بحيث انه لا يملك نقضه ولا يحتاج الى تنصيص
مقدار الحصة المصالح عليها اذ هي داخله في العموم والحال هذه أم لا (أجاب) لا يحتاج الى
التنصيص بمقدار الحصة المصالح عليها بل يصح الصلح مع جهالة كذا ذكره الشراح قاطبة والله أعلم
(سئل) في أجنبي أقام بينة شهدت على مريضة مرض الموت بوجه وارثها بعد موتها أنها أقرت
باستيفاء ثمن ما باعت له في مرضها والوارث يقول الاقرار والبيع تجبئة لأصل له في الباطن وانما
هو حيلة لحرمان الوارث والمقر له يقول بل هو صحيح باطنه كظاهره هل يحلف أنها ما كانت كاذبة
في اقرارها بالاستيفاء أم لا (أجاب) نفس الاقرار بالاستيفاء والحال هذه مختلف فيه لكن
الراجح صحته حيث لم يكن دين على الميت ولا مال له سواء أوسكان ولا يوفي الابن فيقدم الدين
المعروف والثابت بمعاينة الشهود وعليه اذا ادعى الوارث أن ذلك كان تجبئة يحلف المقر له أنه
ما كان كذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثلثي ربحي بثلث قدره
ستون قرشاً وأقر بقبضها ومات فادعت ورثته أن الاقرار بقبض الثمن كان تجبئة ولم يقبض منه
شيئاً فما الحكم في ذلك (أجاب) يلزم المقر له الحلف بالله تعالى لقد أقر اقراراً صحيحاً فان حلف
على ذلك منع الحاكم الورثة عنه وان نكل عن اليمين لزمه ما ادعته الورثة وان أقامت الورثة

مطلب طلق زوجته رجعيًا
فقال لساتمه ألم يكفك أني
طلقت امرأتى من اجلك
وكرر ذلك القول فقال له
النائب الخ

مطلب اخبار القاضي
بالقضاء باطل وكذا لو أشهد
أنى حكمت على فلان

مطلب اذا أشهد على نفسه
انه لاحق له في المكانين
الفلايين وانهم الفلان الخ
وعوض قدر ما معلوماً صح
ولو لم يبين الحصة المصالح عليها

مطلب أقر المريض مرض
الموت باستيفاء ثمن ما باعه
صح

مطلب أقر بقبض ثمن ما باعه
ثم مات صح ويلزم المقر له
اليمين بان الاقرار صحيح

مطلب أقر الوكيل بالشراء
بقبض المبيع من الوكيل
بالبيع صح

مطلب أقرت الورثة بأن
جميع التركة لأحدهم خوفاً
من الظلمة وأشهد المقر له في
السراة أنها تركه

مطلب ادعى على آخر أنه
دفع له خمسين قرشاً على زيت
فادعى المدعى عليه أنه إنما
وكاه بقبض خمسين قرشاً
من زيد

مطلب أقرت بأن جميع ما في
البيت ملك للزوج والأسباب
عينتها فبات ثم ادعت شيئاً
غير ما عينته مدعية تجديده
قال قول قولها

المذكورون البينة على ما ادعوا قبلت والله أعلم (سئل) في الوكيل بالشراء إذا أقر بقبض
المبيع المعين من وكيل آخر بالبيع ثم بعد مدة أنكر قبضه بعد دفعه بعض الثمن مدعيًا أن
اقراره كان كاذبًا الغلبة الرجاء منه أن يقبضه فلم يقبضه هل تسع دعواه على وكيل البيع أم لا
(أجاب) يلزم الوكيل البائع اليمين على أن وكيل الشراء المذكور ما كان كاذبًا في اقراره بالقبض
على ما اختاره المتأخرون وهو مذهب أبي يوسف وعليه الفتوى لتغير أحوال الناس وكثرة
الخداع والخيانات والمسئلة في غالب الكتب ومن المقرر أن وكيل الشراء ووكيل البيع ترجع
الحقوق اليهما لا إلى الموكل والله أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة صغار وبكار وخلف تركته
فاتفقوا في السر على أن يقرروا ظاهرًا بأن جميع ذلك المال لفلان أحد أبناء الميت خوفاً من ظلمة
الولادة وأشهد المقر له على نفسه شهوداً في السر أن المال تركته عن الميت يجزى على فرائض الله
تعالى بينهم وإن اقرارهم به تلجئة خوفاً من الظلمة هل إذا شهد لهم شهوداً السر بذلك تقبل
شهادتهم وييطل اقرارهم الذي في العلانية أم لا (أجاب) نعم تقبل شهادتهم وييطل اقرارهم
الذي في العلانية وهذه من مسائل التلجئة وقد ذكرها كثير من علماءنا في باب البيع الفاسد
ومنهم من ذكرها في باب الاقرار وهي في الخائنة والاختيار والبرازية وجامع الفتاوى وغيرها
من الكتب وقد صرح حوايان مدعي التلجئة إذا أقام بينة عليها تقبل لانه أي المدعى عليه ذلك
إذا عايناه يعترف بها الزمان عوجها فكذا إذا برهن عليه خصمه بذلك إذا ثبت بالبينة كالثابت
عياناً وهذا بالإجماع لانعلم فيه خلافاً بين الأئمة وهو موافق للقياس والاستحسان وكثيراً ما ينعاد
الناس خشية من الظلمة لاسيما في هذا الزمان والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر أنه
دفع له خمسين قرشاً على زيت كل حرة بقرش ونصف فأنكر ذلك وادعى أنه إنما وكاه في خلاص
خمسين قرشاً من زيد قائلاً لهم ما صرفت على الحكم أحاسبك به وأنه استخلص من زيد المبلغ
المذكور وصرف منه ثمانية عشر قرشاً محصولاً ودفع له عشرين قرشاً فأنكر المدعى المذكور
ذلك فما الحكم (أجاب) جواب المدعى عليه أنكار لاخذ الخمسين قرشاً على زيت كل حرة
بكذا ودعوى وكالة في خلاص خمسين نكرة فكانت دعوى مستقلة فيطلب من المدعى الأول
وهو مدعى دفع الخمسين على زيت البينة فإن أقامها ألزم بالقروش الخمسين إن كان السلم فاسداً
وإن لم يقمها طاب منه اليمين على أنه ما استلم منه ذلك ثم هو على دعواه ولا تنفع عينه الدعوى فتى
أقامها قبلت ثم دعوى المدعى عليه الوكالة وقبض المبلغ وأنه صرف منه كذا وبقي معه كذا اقرار
منه بشيء آخر لكن رد برده المقر له فإن عاد إلى الاقرار بعد تكذيب المقر له ثانياً وصدقه فيه بعده
لزمه ويكونان قد توافقا عليه وما دام على تكذيبه كلما أقر فلا شيء له بما أقر به أنه باق له عنده من
الخمين الموكل في قبضها فليست به لذلك والله أعلم (سئل) في امرأة أقرت أن جميع ما هو في بيت
زوجها ملك له سوى أسباب عينتها وكتب بذلك حجة ثم مات الزوج فادعت الزوجة أسباباً لم تكن
مما عين لها في الحجة زاعمة أنها جددتها بعد الاقرار بتمتة ورثة الزوج يقولون انها كانت
موجودة وقت الاقرار هل القول قولها بيمينها والبينة عليهم أم قولهم والبينة عليها (أجاب)

الحمد لله ولي الحمد * أسأله التوفيق فيما أبدى

القول قول الزوجة المذكورة * وهذه مسئلة مشهورة

نص عليها صاحب الخائنة * معللاً بعله جليسه

كون المقر أنكر الدخول * فيما أقر فاغتدى مقبولا

فان أتوا بمجبة إندفعت * لان دعواهم بهاتورت
ثم هنا دقيقة تسام * ان لم تكن بينة تقام
وكان لا يصلح الالرجال * فهو من الميراث عند لا محال
ان لم تكن بينة لهابه * والعكس في العكس وفي المشتبه
قد قاله الفقير خير الدين * مصليا على النبي الامين
الحنفى الازهرى الرملى * عامله المولى بمحض الفضل
بارب واختم يا الهى عمله * بالخير يارباه حقق أماله

وصورة ما في الخانية في الاقرار قال ما في يدى من قليل وكثير أو متاع لفلان صح اقراره لانه عام
وليس بجهول فان جاء المقر له ليأخذ عبدا من يد المقر واختلفا فقال المقر له كان في يدك وقت
الاقرار فهو لى وقال المقر لابل ملكك هذا بعد الاقرار كان القول قول المقر الا ان يقيم المقر له
البينة أنه كان في يد المقر وقت الاقرار لان المقر ينكر دخول هذا العبد في الاقرار فيكون القول
قوله انتهى وأنت على علم اذا قبل قول المرأة انه حادث بعد الاقرار رجعت المسئلة الى مسئلة
اختلاف الزوجين وقد نصوا فيها على أن القول قول الحى منهم ما فيما لا يصلح الاله وفي المشتبه
فاعلم ذلك وتنبه لئلا تقع في الشبه والله أعلم (سئل) في مريضة مرض الموت أبرأت بنتها من
دينها الثابت لها عليها أو أشهدت بانها قبضته هل يصح أم لا يصح (أجاب) لا يصح قال في جامع
الفصولين مريض أبرأ وارثه من دين له عليه أصلا أو كفالة بطل وكذا اقراره بقبضه واحتياله به
على غيره وكذا في غيره والله أعلم (سئل) في رجل قال في صحته ان الارز الذي بيدي باسكة يا فافا
وغيرها وسائر ما بيدي من قليل وكثير ابني الاربعة ومما هم سوية بينهم لملك لي فيه ولا حق
وانما أنا مستقرض وعامل متبرع بعملى لا ولا دى المذكورين هل يصح ذلك ويقصى به لهم أم لا
(أجاب) نعم يصح وللقاضي ان يقضى به والحال هذه فقد درجوا بأن قول الرجل جميع
ما بيدي لفلان أو جميع ما يعرف بى وينسب الى فهو لفلان أو جميع ما بيدي من قليل أو كثير من
عبيد أو غير ذلك لفلان اقرار صحيح واقرار الصحيح لوارثه كاقراءه للاجنبي فيقضى به وفي الخانية
ولو قال يعنى في صحته جميع ما هو داخل في منزلى لامرأتى غير ما على من الثياب ثم مات فادعى
ابنه ان ذلك تركه أبيه قال أبو القاسم ههنا حكم وفتوى فالحكم اذا ثبت هذا الاقرار وجب
القضاء لها بما كان في الدار يوم الاقرار وفي الفتوى اذا علمت المرأة ان الزوج صادق في اقراره وان
جميع ذلك كان لها يبيع أو هبة أو ما أشبه ذلك فهي في سعة من ان تمنع ذلك عن الوارث وما لم يكن
ملكها لا يصير ملكا لها بالاقرار الباطل انتهى وهي صريحة في واقعة الحال فاذا ثبت هذا
الاقرار وجب القضاء لهم بما أقر به والدهم في صحته والله أعلم (سئل) في مريض أقر بعقار وأستع
معلومة أنها لابنه وابن ابنة فلان شركة بينهم ما وأنهم ملكها للاحق له فيها ومات فادعت بنته فيها
ارثا عنه هل تسمع بعده أم لا (أجاب) حيث لم تكن في يده وليس ملكه فيها ظاهر الا تسمع
لصحته اقراره أما اذا كانت في يده أو كان ملكه فيها ظاهر اقراره له ما باطل لما صرح به في جامع
الفصولين وغيره بان اقراره بعين في يده لوارثه لا يصح ولما في التارخانية من أن اقرار المريض بدين
مشترك أو عين مشترك لوارثه ولا جنى باطل والله أعلم (سئل) في أيتام ثلاثة أشهاد اثنان منهم
بعد بلوغهما أنهم لا يستحقان قبل فلان وفلان اليهوديين ولا قبل كفلاهم احقا مطلقا هل يمنع
اشهادهما الساكت من الدعوى عليهم أم لا وهل اذا كتب في صك فيه دعواهم عليهم ما يبلغ

مطلب ابراء المريض مرض
الموت وارثه غير صحيح

مطلب اقرار الرجل لوارثه
في حال الصحة صحيح

مطلب أقر لابنه وابن ابنة
بعقار وأمنعة معلومة

مطلب أقر اثنان بانهما
لاحق لهما قبل فلان وفلان
لا يسرى على أخيهما الساكت

معين ما صورته فموجب ذلك برئت ذمتهم ما ودمه كفلاهم ما من المبلغ المذكور وثبت لدى مولانا
الحائض من الدعوى فيما عدا المبلغ المذكور أم لا وهل اذا تكرر من أحد اليهوديين اقرار في
مجلسين أحدهما صورته أقر بأن لهم في ذمته أربع مائة وخمسة وستين والثاني أقر هو وفلان
وفلان بأن بذمتهم لهم سوية عليهم خمسمائة وخمسة وثلاثين أصل ما لهم المرتب بذمتهم أربع مائة
 وخمسة وستون عن مبيع عين فادعى الساكت المذكور أو وكيله أنهم ما دينان أحدهما خاص
به كما كتب عليه والثاني مشترك كما كتب عليهم وادعى المقر أن الأربع مائة وخمسة وستين التي
ذكرت في المشترك هي التي ذكرها في الخاص يكون القول قول الساكت عن الأشهاد المتقدم
أم قول اليهودي المقر ما الحكم (اجاب) لا يمنع اشهادهما الساكت عن الدعوى عليه ما لانه
اقرار وهو حجة قاصرة على المقر لا تعداه والبراءة من المبلغ المذكور لا تمنع الدعوى بغيره كما هو
ظاهر واذا تعدد الاقرار بموضعين لزمه الشبان كما نص عليه في الاشباه في الاقرار وعلى
الخصوص اذا كان بكل اقرار صك فقد نص في الخائنة والتارخانية وغيرهما أن اختلاف الصك
بمنزلة اختلاف السبب قال في الخائنة وان عقد على نفسه صكين كل صك بألف درهم وأشهد
على ذلك لزمه المالك على كل حال واختلاف الصك يكون بمنزلة اختلاف السبب انتهى وواقعة
الحال أولوية فان الدين الخاص خلاف المشترك وقد كتب بكل صك وهما في موضعين أي مجلسين
مختلفين ومن طالع في كتب المذهب وفهم المراد من كلامهم ظهر له ذلك والله أعلم (سئل) في
امرأة قالت لا استحق في متروكات أبي حقاً ثم مات هل تصح دعوى ورثتها باستحقاقها في أم لا
(اجاب) ان كان صدر منها هذا القول مع وجود المنازع الشرعي صح فلا تسمع دعواهم فيه وان
صدر مع عدمه لا يصح فتسمع كسماعها منها لو كانت حية وذلك لما مرح به في جامع الفصولين من
أن تبقى المالك مملوكه عن نفسه من غير إثباته لغيره لا يجوز واذا كان مع النزاع فهو اقرار دلالة
بقريته النزاع وقيل انه لغو والله أعلم (سئل) فيما اذا أقرت امرأة بالغة عاقله بقبض كذا يعني
مهرها قبل عقد النكاح هل يصح اقرارها أم لا وهل اقرار وكيل النكاح بقبض مهر المنكوحه
يصح عليها سواء كان قبل النكاح أو بعده أم لا (اجاب) اقرار المرأة العاقله بقبضها كذا على
جهة النكاح قبل وقوعه صحيح وتلزم برده ان لم يتم النكاح وان تم حسب من المهر وأما اقرار
وكيل النكاح بقبض مهر المنكوحه فلا ينقد عليها باجتماع علماءنا سواء كان قبل العقد أو بعده
لانه سفير ومعبور والله أعلم (سئل) في رجل مات عن أم وأولاد وزوجة وترك ميراثا فقبل قسمته
أشهدت الام على نفسها انها لا تستحق قبلهم حقاً ولا ارثاً وأبرأت ذمتهم ولم تتعرض لاسقاط
ما تستحقه من التركة فهل هذا البراء يشمل ما تستحق من التركة قبل قسمتها (اجاب) صرح
علمائنا بان الارث لا يصح اسقاطه اذ هو جبري لا سيما في الاعيان فقولها لا استحق ارثاً معارض
بقوله تعالى ولا يؤيه لكل واحد منهما السدس فبطل به قولها لا استحق ارثاً وفي الاشباه
والنظائر لو قال وارث تركت حتى لم يطل حقه وفي جامع الفصولين لو قال أحد ورثته برئت من
تركة أبي يبرأ الغرماء عن الدين بقدر حقه لان هذا البراء عن الغرماء بقدر حقه فيصح ولو كانت
التركة عننا لم يصح ولو قبض أحدهم شيئاً من بقية الورثة وبرئ من التركة وفيها يدون على الناس لو
أراد البراءة من حصة الدين صح لا لو أراد تسليم حصة من الورثة لتملك الدين ممن لا عليه ولو قال
وارث تركت حتى لم يطل حقه لان الملك لا يطل بالترك فهو صريح بانها أي الام لو تعرضت
لاسقاط ما تستحقه من التركة لا يطل حقها من الارث والله أعلم (سئل) في أمة اعترفت سيدها

مطلب قالت لا استحق في
متروكات أبي حقاً ثم ادعى
ورثتها الخ

مطلب اقرارها بقبض
المهر قبل العقد صحيح بخلاف
اقرار الوكيل بالنكاح

مطلب قول الوارث لا استحق
ارثاً غير صحيح وكذا اذا أبرأ
أحد الورثة بقبضهم من أعيان
التركة

بأنه وطئها فانت بنت بعد اعترافه بالوطء هل يثبت نسبها منه وترث في تركته مع بقية ورثته أم لا
يثبت نسبها منه ولا ترث (أجاب) لا يثبت نسب ولد الأمة من سيدها بمجرد قوله قد وطئتها إلا إذا
ادعاه لنفسه فإذا مات السيد لا ترث البنت المذكورة من ماله إلا إذا ثبت بينة شرعية معدلة
دعوى السيد لها وإذا لم تثبت فالبنت من جملة ماله الموروث عنه لورثته والحال هذه والله أعلم
(سئل) في امرأة أشهدت على نفسها أنها لا تستحق قبل أخيها حقاً من متروكات والدها وان
الذي قبضه أخوها من الديون الخلفة عن والدها وصلها استحقاقها منه وهو ثمانية وأربعون
قرشاً فهل يمنعها ذلك من الدعوى بحصتها على مديون مدامين والدها وإذا اعترف أخوها
أنه من جملة ما قبضه وأشهدت به يقبل قوله في حقها أم لا وهل إذا اعترفت أنها افترضت منه كذا
ثم ادعت أنها أقربت به ولم تكن قبضته يحلف لها أم لا (أجاب) لا يمنعها الا شهادة المذكور عن
الدعوى بدين على مديون عليه دين لو والدها ولا يصدق أخوها أنه قبض منه وشمله اشهادها قال
في آخر الفصل الثامن والعشرين من جامع الفصولين مستشهداً رأيت أن قال قد استوفيت
جميع ما ترك والدهى من دين على الناس وقبضت ذلك كله ثم ادعى على رجل ديناً لا يبيته أى أقبل
بينته وأقضى له بالدين اه وأنت خير بان واقعة الحال أولوية وإذا قالت أقررت بالمال ولكن
ما قبضته يحلف أخوها أنها ما أقرت كاذبة كما أفتى به المتأخرون واستقرت كلمتهم عليه والله أعلم
(سئل) في رجل ادعى بالوكالة عن آخر على واحد من ورثة الميت بدين عليه فأقر له بالوكالة وأنكر
الدين ثم أثبتته في وجه المدعى عليه الذى هو أحد الورثة هل يؤخذ من جميع التركة أم يلزم المدعى
عليه فقط (أجاب) ان شهد مع المقر بالوكالة رجل آخر يؤخذ من جميع التركة والا لا قال في
مجموعة مؤيد زاده نقلاً عن الزيادات ان أنكر الوارث الدين على أبيه وأقام المدعى بينة يقضى
بالدين ويستوفى من جميع التركة لأم نصيب هذا الوارث وهذا الآن القضاء على الوارث يكون
قضاء على الكل فان أقر هذا الوارث بالدين وكذب سائر الورثة فلم يقض القاضي بأقراره حتى
شهد هذا الوارث وأجنى بالدين على الميت جازت شهادتهما ويقضى بالدين ويكون ذلك قضاء
على جميع الورثة انتهى وهنا أقراره بالوكالة يتخذ على نفسه لا على بقية الورثة فهو خصم
في حقه لا في حق غيره اذا أقراره بالوكالة نافذ عليه لا على البقية فيؤخذ من المصدق ما يخصه
من الدين وهو قول الفقيه الشافعي والبصري ومالك وابن أبي ليلى قال وهذا عدل وأحسن
والله أعلم (سئل) فيما إذا أقر بحضرة بينة شرعية في مرضه بان في ذمته لزوجه خمسة
وعشرين ديناراً ذهباً مهراماً وجلاً وصدقته فيه وباعها نصف دار له به وصدق على ذلك بعد
موته بعض ورثته وكذب البعض فهل الاقرار والبيع المذكوران صحيح أم لا (أجاب) أما
الاقرار بالمهر فصحيح حيث كانت ممن يؤجل لها مثل المقر به كما صرح به في جامع الفصولين
وغيره مع لا بقوله اذ يقبل قولها الى تمام مهر مثلها بالاقرار الزوج وأما البيع فلا يجوز قال
في جامع الفصولين اعطاها بيتاً عوض مهر مثلها لم يجز اذا البيع من الوارث لم يجز في المرض ولو
بثمن المثل الا اذا أجاز ورثته والحاصل ان الاقرار لها بالدين المذكور مهر صحيح حيث
لا زيادة فيه على ما يؤجل مثلها ولا يحتاج فيه الى تصديق الورثة وان كان فيه زيادة لا يصح
بها الا به ويصح فيما هو مهر مثلها وان البيع لها لا يصح الا برضا الورثة فان رضى البعض ورد
البعض جاز في حصة من رضى ولم يجز في حصة من لم يرض وهذه الاحكام كلها صرح بها في جامع
الفصولين في أحكام المرضى والله أعلم (سئل) في رجل أقر في مرض الموت بعشرين قرشاً من

مطلب لا يثبت نسب ولد
الأمة بقول السيد وطئتها

مطلب اقرارها بان الذى
قبضه أخوها من الديون
الخلفة عن والدها وصلها
لا يمنعها من الدعوى على
أحد المديونين

مطلب ادعى رجل بالوكالة
عن آخر على أحد الورثة ديناً
على الميت فأقر بالوكالة وأنكر
الدين ثم أثبتته الخ

مطلب أقر لزوجه في مرضه
يكذا مهراماً وجلاً وباعها
نصف دار له به

مطلب أقر لزوجه بكذا مهراماً
مجللاً وباعها به زيتوناً

المهر المشروط تجهيله لزوجه المدخولة انها باقية لها في ذمته و باعها به زيتونا مرهونا عنده لغيره هل يصح اقراره في تلك الحالة وبيعه للزيتون الرهن أم لا (أجاب) لا يصح اقراره لها ببقاء شيء من مهرها المشروط عليه تجهيله قبل الدخول بها اذ دعواها به بعد الدخول لا تسمع منها فأقراره لها به لا يصح لانه اقرار لو ارث وهو لا يصح في مرض الموت وبيعه للزيتون المرهون عدم صحته أظهر من الشمس والله أعلم (سئل) في رجل يذهب ويحبي في حوائجه الداخلة والخارجة غير أن في وجهه اصفرارا وفي جسده تغيرا لا يمنع ذلك عن الخروج لجما ربه من بلده الى بلد آخر أقر وهو في هذه الحالة غير ذي فراش ان جميع ما في يده لا خيه فلان هل يصح اقراره ويعمل به شرعا أم لا (أجاب) نعم يصح اقراره ويعمل به شرعا وحكمه حكم الصحيح ولا يلزم من اصفرار الوجه وتغير الجسد الحاقه بالمرضى الذي تختلف أحكامه عن أحكام الصحيح فان الانسان لا يخلو عن مرض متخادام يخرج في مصالحه لا يعتد مرضا عادة قال في الجامع الصغير صاحب السبل والدق مالم يصبر صاحب فراش فهو كالصحيح فاذا علم ذلك علم انه كقرار الصحيح وقد صرحوا بأن الصحيح اذا قال جميع ما في يدي اوجيع ما يعرف بي اوجيع ما ينسب الى فلان يكون اقرار الالهة حتى لا يشترط فيه شرائط الهبة قال في الخانية قال ما في يدي من قليل او كثير أو عبد أو متاع لفلان صح اقراره لانه عام وليس بمجهول انتهى فكل شيء ثبت أنه كان بيده يحكم له به الحاكم الشرعي كما هو صريح كلام علماءنا والحال هذه والله أعلم (سئل) في اخوين كثرت منهما الدعاوى والمخاصمات لقريب لهما لدى نائب الحكم فرفع أمره الى القاضي الكبير المستنيب فنهى نائبه عن سماعه دعواهما عليه قائلا وان أراد الدعوى عليه ترسله الى هذا الجانب ولا تسمع عليه دعوى فادعيا عليه لدى النائب فقال على سبيل الانكار منهما واستبعاد ذلك عنهما انا قلت أنا كما وأخا كما يعني بذلك غاية الاستنكار والاستبعاد هل يكون اقرارا منه بقتل أيهما وأخيه ما أم لا ولو أعاد ذلك وأقر به وشهد عليه شهود به أم لا (أجاب) لا يكون ذلك اقرارا بالاجماع وانما هو استبعاد منه لصدور المخاصمة له منهما والدعاوى عليه وايصال الاذية اليه كما هو جار على السنة عند أذية من هو محسن لغيره لمقابله بضد ما يأمل منه من مجازاة المحسن بالاحسان لا بالاساءة وهذا مما هو مجمع عليه أي عدم كونه اقرارا بالقتل والله أعلم (سئل) في رجل دفع له آخر على يد ولده صابوناً وثياباً ونقد أو دبعة وأذن له في بيع الصابون والثياب بمصرف فعل ودفع ثمنها له وتوفي الآخر بعد وفاة ولده المذكور فادعى وكيل زوجة الولد على ان كلام الصابون والثياب والنقد ملك للولد دون والده وطالبه بما خصه به يعني زوجة الولد بالارث منه فاجاب المدفوع له بانكار كونهما ملكا للولد قائلا هي للوالد سلمها الى ولده المذكور يعني كان مأموره في ذلك هل تكون للوالد فتجري على فرائض الله تعالى ارثا عنه أم للولد فتجري على فرائض الله تعالى ارثا عنه واذا قلتم هي للوالد هل لو قسمها حاكم بين ورثة الولد والحال هذه تطل قسمته لمخالفته للموضوع الشرعي أم لا (أجاب) هي للوالد لا للولد فقد صرحوا قاطبة بأنه اذا قال هذا لا يدفعه الى أوله في عمر وفهولز يد صرح به في الخلاصة والبرازية والتاريخية وغيرها ولا شبهة في وجوب ابطال القسمة والحال هذا ما ذكر اذ هو قسمة مال الغير على الغير فلا يجوز والله أعلم

مطلب اقرار من بوجهه
اصفرار وجسده تغير صحيح

مطلب قول المدعى عليه
للمدعين انا قلت أنا كما
وأخا كما يعني بذلك غاية
الانكار غير اقرار

مطلب في رجل دفع لآخر
صابوناً على يد ولده لبيعه
في المصروفات الوالد بعد
موت ولده فادعى وكيل
زوجة الولد الخ

مطلب ائتم قوم ذو منعة
أهل قرية باغراق آدمي في بئر
ولم يقدر رواعي منعهم
الا يبدل الخ

مطلب النزول عن التيمارات
بمال غير صحيح ولم يعطى المال
الرجوع

مطلب في رجلين تخاصما على
حسبة بلدة فبذل أحدهما
دراهم للآخر لكتبت باسمه
فللباذل الرجوع

مطلب تخاصما على حسبة بلدة
قد دفع أحدهما لصاحبه مالا
على ترك طلبها فله الرجوع بما
دفع

(سئل) في قوم لهم قوة ومنعة ائتموا أهل قرية باغراق آدمي في بئر وعجز أهل القرية عن درهم
عن أنفسهم وأموالهم الا يبدل شيء من المال ففعل رؤساء القرية وجعلوا لهم مالا لاجل النظام
حال القرية فهل يلزم الجميع يستوي أهل البئر وغيرهم في ذلك أم يختص بأهل البئر (أجاب)
حيث لم تكن لهم قدرة على منعهم وكان أخذهم لذلك قسرا على وجه التعريم فالغرامة على
الجميع والحال هذه ولا عبرة لكرهه بعضهم وامتناعه وفي مثله قال الفاروق لو تركتم لبعثتم
أولادكم وهذا مستنبط من فروع متعددة ذكرتها في القسمة والجاراة والكفالة والله أعلم
(سئل) في النزول عن التيمارات بمال يعطى اصحابها كما هو الواقع في زماننا هل يجوز وأنه لو نزل
له وقبض منه المبلغ ثم أراد الرجوع عليه بهل يملك ذلك أم لا (أجاب) الاستحقاق للتيمارات
باعطاء السلطان لا يدخل لرضا الغير وجعله لا اعتياض عنه لا يجوز والدليل على ذلك ما قاله في
البرازية وغيره في كتاب الصلح له عطاء في الديوان مات عن ابنين فاصطلمها على أن يكتب في الديوان
اسم أحدهما ويأخذ العطاء والاخر لا شيء له من العطاء ويبدل له من كان له العطاء مالا معلوما
فالصلح باطل ويرد بدل الصلح والعطاء للذي جعل الامام العطاء له لأن الاستحقاق بالعطاء باثبات
الامام لا يدخل لرضا الغير وجعله انتهي فهو صحيح في عدم جواز النزول عن التيمارات وأن
النزول له يرجع بما بذل كما هو ظاهر وان كان نزوله عزلا لنفسه منه وقد رأيت لشيخ الاسلام
الشيخ علي المقدسي عند قول صاحب الاشباه في النزول عن الوظائف مانصه والفتوى على عدم
جواز الاعتياض عن الوظائف وقولهم الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها لحق الشفعة
وغيرها صريح في رد قول من قال يجوز النزول عن الوظائف فالخاصل ان التيمار هو عطاء المقاتل
وجامعيته في بيت المال وولاية الاعطاء والمنع في ذلك للسلطان لا لمن هو مكتوب عليه فبيعه
والنزول عنه بمال غير صحيح فلن دفع المال ان يرجع فيه ويسترد منه دفع له كما هو ظاهر والله
أعلم (سئل) في رجلين تخاصما على حسبة بلدة بالمقاطعة ممن يلى اعطاء الحسبة كذلك ثم اصطلمها
على ان يبدل أحدهما مالا للآخر وتكتب على اسمه في الديوان ولا يتعرض له فيها هل يصح ذلك
أم لا ويسترد ما دفعه اليه (أجاب) لا يصح ذلك وله أن يسترد ما دفعه وعلى الآخر ردته والصلح
على نحو ذلك باطل كسئلته من مات وله عطاء في الديوان فاصطلم ابنه على كتب اسم أحدهما
في الديوان ويبدل لآخر مالا في مقابله وكسئلته السارق اذا أخذ شخص فدفع له مالا ليكف
عنه فهو باطل ويرد البذل الى السارق والله أعلم (وسئل) مرة أخرى بما صورته في رجلين
تخاصما على حسبة بلدة بالمقاطعة بمال ضجر من الخصامة فدفع أحدهما للآخر مبلغا على أنه
متى طلب الحسبة المذكورة بنفسه او بنائيه فالبلغ المدفوع في نظير اسقاطه حقه من الحسبة
المرفومة يكون في ذمته له يرجع به تصالحا على ذلك وبراء كل الآخر ابراءا عاما وأشهد كل على
نفسه أنه لا يستحق قبل الآخر حقا ولا استحقاقا كما جرت العادة في الصكوك وبعد ذلك تعرض
له في الحسبة المرفومة فهل لمن دفع المبلغ ان يرجع به والحال أنه مقر بأنه أخذ في نظير تركه للحسبة
المذكورة وعدم تعرضه فيها (أجاب) للدافع الرجوع بما دفع والحال هذه اذا الصلح على
مثل هذا باطل اجماعا اذا المقاطعة على الاحتساب لا تجوز شرعا وللبرازي في المكفرات على
فاعلي ذلك كلمات تقوم بها القيادة عليهم والبراء العام الواقع في ضمن صلح فاسد لا يمنع الدعوى
صرحوا به قاطبة وخصوصا مع اقراره بعد أنه أخذ المبلغ المذكور في نظير اسقاطه حقه من
الحسبة المذكورة ولا حق له وعلى تقدير أن ثبت له حق في ذلك فقد قالوا الحقوق المجردة لا يجوز

الاعتراض عنها الحق الشفعة فلو صالح عنه بمال ليختار ما بطل ولا شيء له ولو صالح إحدى زوجتيه بمال لتترك نوبتها لم يلزم ولا شيء لها وكذلك الصلح عن حق المورث في الطريق والشرب على المختار في هذين لا يجوز زفيا بالك في المكوس والضرائب والمقاطعة عليهم ما وخصوصا علق الأبراء بشرط وتعليق الأبراء غير صحيح كافي المتون والشروح والفتاوى وأصل تناول المبلغ المرقوم على الوجه المستطور حرام لأوجه ثلاثة فهو الراسواء وقد صرح حوايان الأبراء عن الراساء بالصحة وتسمع الدعوى به وتقبل البينة هذا وقراره بعد الأبراء العام بأنه أخذته نظير تركه للحسبة بمنزلة إقراره بعده أنه لا شيء له في ذمته وقد أفتى ابن نجيم في ذلك بسماع الدعوى وقبول البينة وعدم منع الأبراء العام لذلك أخذ من كلام قاضيه في الصلح صرح به في الأشباه في كتاب القضاء وما صرح حوايه أن كل صلح حلال حرام أو حرم حلالا فهو باطل والحاصل أن المبلغ الذي تناوله الرجل المذكور في مقابلة التركة المزبورة لا قائل بحمله ولا مستوع له شرعا فالواجب على من بسط الله له يدا في الحكم رده إلى مستحقه والله أعلم (سئل) فيما لو اعترفت الورثة بأن ما في ذمة فلان لمورثهم من المبلغ كذا وكذا لعدم اطلاعهم على ما لمورثهم من الدين وكتب بذلك حجة وقبضوا المبلغ ثم ظهر أن بذمته لمورثهم ازيد منه هل لهم الدعوى بما ظهر واقامة البينة عليه أم لا وهل إذا جرى الصلح بينهم وكتب به صلح وفيه أبرأ كل منهم ما الآخر عن دعواه ثم ظهر فساد الصلح بنتوى الأئمة وأرادت الورثة العود إلى دعوى الرائد هل تصح دعواهم أم لا (أجاب) نعم لهم الدعوى بما ظهر واقامة البينة على الرائد المدعى ومن له ألف له أن يدعى منها بأربع ثم إذا ادعى بعد ذلك بيقينها أو بشئ منه وعينه لا يمنع إذ ليس فيه تناقض ولا رائحة تعارض كما هو ظاهر وأما العود إلى الدعوى بعد الأبراء تلوا الصلح ففي البرازية في آخر التاسع من كتاب الدعوى جرى الصلح بين المتداعيين وكتب الصلح وفيه أبرأ كل منهما الآخر عن دعواه أو كتب وأقر المدعى أن العين للمدعى عليه ثم ظهر فساد الصلح بنتوى الأئمة وأراد المدعى العود إلى دعواه قيل لا يصح للأبراء السابق والمختار أنه تصح الدعوى والأبراء والاقرار بضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لأن بطلان المتضمن يدل على بطلان المتضمن ولدفع هذا اختار أئمة خوارجهم أن يحجروا الأبراء العام في وثيقة الصلح بلفظ يدل على الاستثناء بأن يقر الخدم بعد الصلح ويقول أبرأته أبرأ عما غير داخل تحت الصلح أو يقر بأن العين له إقرارا غير داخل تحت الصلح ويكتبه كذلك فإن كانا لو حكم بطلان هذا الصلح لا يتمكن المدعى من إعادة دعواه انتهى ومثله في غير البرازية والله أعلم (سئل) في تركته الميت إذا كانت مستغرقة بالدين فصولت الزوجة عن أرثها ومهرها بشئ من التركة هل يصح الصلح أم لا (أجاب) استغراق التركة بالدين يمنع الورثة من المثلث في التركة فلا يصح صلحهم ولا قسمتهم كما صرح به في الهداية وغيرها والله أعلم (سئل) عن المتخارجين هل لأحدهما أن يرجع بعده أم لا (أجاب) ليس له ذلك حيث وقع صحيحا والأصل صحته ففي البرازية لو سئل عن صحته يفتى بصحته حملا على استيفاء الشرائط إذا مطلق يحمل على الكمال الخالي عن الموانع للصحة والله أعلم (سئل) في تركته بين زوجة وأخ صالحت الزوجة الأخ وأخرجته من التركة على شئ معلوم وكتب صلح المتخارج بينهم ما ومات الأخ هل لأولاده أن يدعوا في التركة شيئا كان ظاهرا وقت الصلح أم لا (أجاب) ليس لأولاد الأخ أن يدعوا في التركة شيئا بعد المتخارج المذكور والله أعلم (سئل) في رجل أخذ عن آخر كتابة وقف بامر سلطان فادعى الأخذ على المأخوذ منه أنه أخذ عوائد الكتابة في زمنه فصالحه على مال يدفعه له هل يصح الصلح ويستحق المال أم لا يصح ويرجع به عليه

مطلب اعتراف الورثة بأن ما بذمة فلان لمورثهم كذا وكذا لا يمنعهم من دعوى الزيادة وكذا الأبراء بعد الصلح الفاسد لا يمنعها

مطلب استغراق التركة بالدين يمنع صحة الصلح عنها وكذا القسم

مطلب ليس لأحد المتخارجين الرجوع

مطلب إذا صالح أحد الورثة صاحبه ليس لأولاد المصالح أن يدعوا شيئا كان ظاهرا وقت الصلح

مطلب رجل أخذ عن آخر كتابة وقف فادعى الأخذ على المأخوذ منه أنه أخذ عوائد الكتابة في زمنه فصالحه الخ

لكون العوائد انما هي شيء يدفعه المزارعون من مالهم للكتاب لامن مال الوقف (اجاب)
 الدعوى المذكورة دعوى باطلة والصلح عن الدعوى الباطلة باطل ويرجع بمادفعه له والحال
 هذه كالصلح عن تحصيل الحرام او تحريم الحلال وهذا ظاهر لا غبار عليه وقد صرح به كثير من
 علماءنا والله أعلم (سئل) في متداعيين جرى بينهما عقد صلح وكتب صدق الاشهاد والتبارئ
 بينهما ثم بان فساد الصلح وأراد المدعي العود الى دعواه هل له ذلك أم لا (أجاب) نعم له ذلك في
 المختار كما ذكره البرازي في الدعوى في التاسع من دعوى الصلح والله أعلم (سئل) في ورثة
 تقاسمو الارث وأشهد كل منهم أنه وصله حصته من التركة ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح
 هل تصح دعوى الوارث المشهد على نفسه في حصته منه أم لا (أجاب) نعم تصح دعواه في
 حصته مما ظهر ولا يضره في ذلك تقدم الاشهاد المرقوم قال في الاشباه والنظائر في اوائل كتاب
 القضاء والشهادات والدعاوى صالح أحد الورثة وأبرأ عما ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت
 الصلح الاصح جواز دعواه في حصته كذا في صلح البرازية انتهى وفي كثير من الكتب مثله فاذا
 كان هذا مع البراء العام فكيف لا تصح دعواه به مع عدمه فافهم والله أعلم (سئل) فيما اذا
 صالح أحد الورثة عن التركة وأبرأ عما ثم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح هل تجوز دعوى
 حصته منه أم لا (اجاب) هذه المسئلة ذكرها كثير من علماءنا ومن ذكرها صاحب الخلاصة
 والبرازية وقال لا رواية فيها ولقائل أن يقول تجوز دعوى حصته منه وفي البرازية وهو الاصح
 ولقائل أن يقول لا انتهى وحيث ثبت الاصح لا يعدل عنه والله أعلم (سئل) في قوم
 قتل بينهم قتيلا فصالح أولياؤهما المتهمين بهما على قدر من المال واتفقوا على أخذ بنتين به
 فعقد على احدهما ولم يعقد على الاخرى هل يجبرون على نكاح الثانية بالمبلغ المتفق عليه
 أم لا ولهم المطالبة بالمبلغ من المال الذي وقع الصلح عليه (اجاب) لا يجبرون على ذلك والصلح
 عن الجناية بالمال جائز بالاجماع ولا يجوز بالحرة ولا بما ليس بمال بالاجماع والله أعلم (سئل)
 في رجل له عند آخر قدر معلوم من زيت الزيتون مرض الا آخر ومات بعد أن أعلم أخاه بماله
 عنده فصالحه عنه بمبلغ معلوم من الدراهم سلمه له صلحا عمدا مدة أخيه ومضت مدة تزيد على سنة
 أو أزيد ومات رب الزيت المصالح والآن يريد الاخ المصالح الرجوع على ورثة الاخ المصالح هل له
 ذلك أم لا (اجاب) ليس له ذلك والحال هذه وقد مضى الصلح لحمل العقود على الصحة ما أمكن
 وقد أمكن فيحمل على الصحة والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر دين مكتتب في محكمة طالبه
 به فقال لا أقرك بمالك حتى تؤخره عنى ففعل هل يلزم التأخير أم لا (اجاب) ان قاله علانية
 بحضور الشهود يؤخذ به في الحال وان قاله سرا صح التأخير وليس له أن يطالبه حتى يحل أجله
 الذي أجله كما صرح به في الهداية والكافي والدرر وملتي الابحرو وغيرهما من الكتب المعتمدة
 والله أعلم (سئل) فيما لو أقام ولي المقتول على القاتل بنية بقتل يوجب الدية على العاقلة
 فقضى بها ثم اصب طالحا على أقل من الدية من جنس الدراهم هل يصح الصلح عن ذلك ويكون على
 العاقلة والقاتل كأحدهم أو يكون الكل على القاتل وحده (اجاب) يكون على العاقلة
 ولا يتحول عنها بالصلح المذكور بعد تقررر لانه اسقاط للبعض من الدية المقررة والباقي على
 حاله وليست هذه مسئلة ماوجب صلحا فهو على القاتل المصالح لان الواجب فيها تقرر بقضاء
 القاضي لا بصلح المصالح كما هو ظاهر ومسئلة ماوجب صلحا صورتها صلح ابتداء قبل القضاء بها
 ففيها لا تحمله الا ان صلحه لا يسرى عليهم اما قضاء القاضي فهو سار عليهم لولايته العامة ولا ولاية

مطلب اذا ظهر فساد الصلح
 فلا مدعى العود الى الدعوى
 مطلب تسمع دعوى الوارث
 في شيء ظهر من التركة بعد
 الصلح ولو حصل البراء العام

مطلب تسمع دعوى الى آخر
 ما قبله بلا فصل

مطلب صالح أولياء المقتولين
 المتهمين على مبلغ واتفقوا
 على أخذ بنتين

مطلب رجل مات وبذمته
 قدر من الزيت فصالح اخوه
 رب الزيت على مبلغ صح
 الصلح

مطلب رجل له على آخر دين
 فطالبه به فقال لا أقرك به
 حتى تؤخره عنى

مطلب اذا صالح ولي المقتول
 القاتل على أقل من الدية
 بعد القضاء بها فبطل الصلح
 على العاقلة

للقاتل عليهم وله على نفسه ولاية التزام فينفذ عليهم خاصة فافهم والله أعلم

*** (كتاب المضاربة) ***

مطلب اذا صار مال المضاربة
عرضا فاشترى رب المال
بعض العرض بغير عينه
ونقض المضاربة لا يصح
البيع ولا النقص
مطلب القول للمضارب
في هلاك مال المضاربة

(سئل) في مضارب بالربع في مائتين اشترى بهما حليجا وأوعاه في اثني عشر عدلا وكسده فقومه
رب المال بما زاد عليه سوا واشترى من المضارب ثلاثة منها بغير عينها ونقض المضاربة هل يصح
الشراء والنقض أم لا والمضاربة باقية (اجاب) لا يصح الشراء ولا تنقض المضاربة اما الاول
فلجهالة المبيع كبيع ثوب من ثوبين والافصل البيع من رب المال اذا استوفى الشروط جائز
واما الثاني فلما صرح حوايه أن رأس المال اذا صار عرضا لا تنقض المضاربة بصريح النقص ولا
بييع العرض والله أعلم (سئل) في مضارب ادعى هلاك مال المضاربة هل القول قوله بيمينه أم لا
(اجاب) القول قوله بيمينه والله أعلم

*** (كتاب الوديعة) ***

مطلب اكره المودع على دفع
الوديعة لغير مال الكهالا يضمن
مطلب المودع المأمور
بايصال الوديعة الى زيد تبرأ
ذمته بدعوى الايصال ولو
مع أخيه
مطلب اذا قبض الاب مهر
ابنته الصغيرة ثم مات
لارجوع لها في تركته على
ما فيه من الخلاف

(سئل) في رجل أودع عنده اهل قرية أمتعتهم وبالهم زمن الفتنة اذ قصدهم باغ جائر رجاء
ان تسلم من يده فلما حضر ذلك الباغي سمع بابل الوديعة فطلبها من المودع طلبا حثيثا وامره
باحضارها بحيث لو لم يدفعها لوقع فيه قتلا أو اتلاف عضو أو أخذ جميع ماله فدفعها المودع
خوفا على نفسه مع جل له هل يضمن أم لا (اجاب) لا يضمن المودع بالدفع حيث علم بدلالة الحال
انه لو لم يتنل أمره يقتله او يقطع عضو امنه او يضربه ضربا يخاف على نفسه أو عضوه او تلاف
جميع ماله ولا يترك له قدر كفايته كما علم من كلام العلماء والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر
من النقد قد راعه لوما ومن العبي كذلك وأمره بان يوصله مال زيد فاقضه النقد وتأخرت العبي
عنده لعذر المرض أيا ما قام أخاه يا صالها اليه لعذر المرض فارسلها ومات المرسل اليه فادعى
المودع أن العبي لم تصل الى زيد هل القول قول المودع بيمينه أم لا (اجاب) القول قول المودع
في براءة نفسه عن الضمان ولا يضمن بالارسال مع أخيه الذي يحتفظ به ماله كما هو المقتضى به نص
عليه في النهاية والله أعلم (سئل) في بكر صغيرة تزوجها والدها من رجل بالولاية وقبض
مهرها ومات الاب ثم ان الصغيرة كبرت وطالبت الزوج بالمهر فأنبت الزوج أنه دفع مهرها لابيها
وقبضه أبوها وهي بكر فادعى فهل لها الرجوع بتظير ما قبضه أبوها من المهر من مخلفاته أم لا
(اجاب) هذه المسئلة راجعة الى موت الامين عن تجهيل وقد نصوا على ان الامانات تنقلب
مضمونة بالموت عن تجهيل الا في مسائل منها الاب اذا مات مجهلا مال ابنه وقد ذكرها في الاشباه
والنظائر ناقلا عن جامع الفصولين وذكرها شيخ الاسلام مولانا الشيخ محمد بن عبد الله التمرناشي
الغزي ناقلا عن الفصول العمادية وأنه ذكر فيها قولين ففرق بينهما وبين الوصي فقال وفي الفصول
العمادية والوصي اذا مات مجهلا لا يضمن واذا خلطه بمال يضمن والاب اذا مات مجهلا لا يضمن
وقيل لا يضمن انتهى فتحرر أن في المسئلة قولين والذي يظهر أرجحية عدم الضمان لان الاب
أقوى مرتبة من الوصي فاذا لم يضمن الوصي فأن لا يضمن الاب أولى وقد نقل في الوصي أيضا قول
بالضمان واقتصر على عدم الضمان في الاب كثير من العلماء فاذا تقرر ذلك فاعلم أنه ليس لها
الرجوع على الراجح في مخلفات أبيها ما لم تثبت بالبرهان الشرعي أنه استهلكه عينا وصار دينها
مترتبة بذمته بسبب الاستهلاك واذا لم يكن برهان فالقول قول الورثة بيمينهم على نفي العلم

مطلب اذا قبض الاب
مجهل صداق ابنته الصغيرة
ثم مات فارادت الرجوع
في تركته فادعى الورثة الخ

مطلب رجل ارسل الى آخر
حمل قاش فاصابه ماء فنشره
المرسل اليه فالقول له اذا
اتهم المرسل باخذ شيء
مطلب حراث دفع ثورا الى
بتار فضاع في يده لا يضمن
مطلب دفع لاخر دراهم
ليوصلها الى أم مخطوبته
لا يلزمه استردادها اذا لم
يتزوجها

مطلب لو أودع المودع
الوديعة ضمن

مطلب وضع صاحب السفينة
اكتاسافيا القشة عند أمين
الساحل وأمره بدفعها
لاربابها عند مجيئ احد منهم
او كتاب

مطلب اودع الوديعة فضاقت
ضمن الاول

مطلب يضمن المودع ان
كذبه المودع في قوله أو دعته
واستردتها ثم ضاقت

باستئلاكه ولا يطالبون بدفعه من تركته والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل تزوج
ابنته الصغيرة وقبض مجهل صداقها ومات بلا بيان فطلبت منه من تركته فادعى بقية ورثته أن أباهما
جهزها به هل يقبل مجرد قولهم أم لا بد لهم من بينة على ذلك (أجاب) لا يقبل قولهم بلا بينة
لصيرورته ديناً له لأنه كما صرح به في جامع الفتاوى وهو طاهر كلام الحائنة وجامع الفصولين
وكثير من الكتب اما كلام الحائنة فلعدم استثناء الاب في مسئلة الموت عن تجهيل وتعليط
من استثنى أحد المتناوضين وأما كلام جامع الفصولين فلأنه قال بعد أن رمز (حي) للمنتقى
وضمن الاب بموته مهلاً لا كوصي فساقيه بصيغة التريض وقال في الثالث والثلاثين رامزا
للمختصر مات المودع مجهلاً ولم تدر الوديعة بعينها صار ديناً في ماله وكذا كل شيء أصله أمانة انتهى
ولا سيما في بلادنا فإن أكثر الناس خصوصاً من بني الفلاحية يأكلون مهوور مولياتهم ولونهوا عن
ذلك لا ينتهون والذي يظهر فيما عدا ناظر الوقف والسلطان والقاضي والوصي الضمان بالموت
عن تجهيل لأن عدمه في هؤلاء ثلاث لا يوقف عن الولاية بسبب الضمان والله أعلم (سئل) في رجل
أرسل الى بواب وكالة الرملة تجلب من الثياب الغريبة فوقع الجمل في ماء فغرق فتحقق البواب أنه
ان تركه بلا نشر في الهواء تلف فنشره حتى جف وأعاده كما كان فادعى ربه على البواب أنه نقص
منه كذا فما الحكم (أجاب) القول قول البواب بيمينه أنه لم يمتد على الاثواب باخذ شيء منها
ولا يكون متعمداً بنشرها لاصلاح أمرها لانه فعل جليل ما على المحسنين من سبيل والله أعلم
(سئل) في حراث سلم الثور للبقار فضاع في يد من غير تعدل يضمن أم لا الجريان العادة بالدفع
اليه لا على وجه الاطراء الذي لا يختلف من أهل قرية من قرى البلاد (أجاب) لا يضمن والحال
هذه والله أعلم (سئل) في رجل دفع لاخر ثلاثة قروش قطعاً مصرية ليوصلها الى فلانة
التي خطب بنتها فدفعها ثم اختلف أهل يلزم الدافع استردادها من الأم أم لا (أجاب) لا يلزم
الدافع استردادها والحال هذه لانه أمين وقد أدى أمانته بالدفع لمن أمر بالدفع اليه وتم عمله
فلا يكاف الى الاسترداد من دفع اليه والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر ثوراً ثم ان
المودع أودعه عند آخر بغير إذن المودع وهلك هل يضمن المودع الاول قيمة الثور يوم الايداع
من الثاني أم لا (أجاب) نعم يضمن قيمة الثور يوم تعدى عليه بالايدياع وغاب عنه والله أعلم
(سئل) في أمين بفرضة سلطانية يردها اليها السفن فيلقى وسقها باب احلها أرسلت سفينة بها ومن
جمله وسقها ايكاس بها القشة قال سفانها الامين الفرضة اذا حضر أهل الايكاس أو ورد مكتوب
من أحد منهم يطلب ما هو له فمكنه من أخذه فحضر جماعة من أهل الايكاس وأخذوا ما لهم
وبقي كيسان فحضر رجل واحد مكتوب به ما فآخذها بعرفة الامين واوسقها في مركب
فانكسرت المركب وغرق ما فيه وما وهما من جملة هل اذا ظهر أن آخذها غير المالك يضمن
الامين أم لا (أجاب) لا يضمن الامين اذا لوجه لضمائه لانه حيث ظن الآخذ لهما له حق الآخذ
لم يكن مفترطاً في الحفظ كمثل الحامي يظن أن رافع الثياب مال كها لا يضمن اذا لم يترك الحفظ
لما ظن أن الرافع مال كها فكذلك هنا لما ظن الامين أن الآخذ له حق الآخذ فافهم والله أعلم
(سئل) في مودع أودع الوديعة عند رجل وفارقه فضاقت من المودع الثاني هل يضمن المودع
الاول بمفارقه أم يضمنها المودع الثاني (أجاب) يضمنها المودع الاول عند أي حنيئة لا الثاني
لتعديده بمفارقه كذا في السؤال والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر دراهم فطلبها المودع
فقال له المودع أودعتم عند فلان ثم ردوها علي فضاقت عندي وكذبه المودع فما الحكم الشرعي

(اجاب)

مطلب اذا سرق الوديعة
والمودع يحفظها بما يحفظ به
ماله لا ضمان عليه

مطلب دفعت الوديعة الى
ربها مع أخ زوجها فالقول
لربها في عدم الوصول

مطلب القول للمودع في
أنه ردّها لربها عند طلب
وارثه

مطلب اذا ابتاع كارا الثور
في بيت غير صاحبه فهل
يضمن

مطلب استهلك المودع
الحنطة الوديعة يجب عليه
مثالها

مطلب قالت المودعة ان
زوجي أخذ من الوديعة في
حياته

مطلب يصدق المودع في
قوله رددت الوديعة على ربها
في حياته

مطلب ضياع ما في يد الدال
مطلب قيل للدال ان لم تبع
الناب في يومها فردّها

مطلب للمالك ان يضمن
المودع الثاني

مطلب وضع المودع الوديعة
في جذر شجرة حين قامت
عليه اللصوص

(أجاب) يضمن اذا كذبه المودع ولم يبرهن المودع لانه أقرب وجوب الضمان عليه ثم ادعى البراءة فلا يصدق الا بيينة والله أعلم (سئل) في رجل من العرب أودع عنده آخردابة وربطها بحمايته وحفظها بما يحفظ به ماله كما هو العادة المستمرة بينهم فخلع رباطها من رأسها وسرقت هل يكون متعديا فيضمن أم لا (أجاب) لا يضمن حيث حفظها بما يحفظ به ماله لان الواجب عليه حفظها كذلك وليس عليه مالا لا يقدر عليه والله أعلم (سئل) في امرأة دفعت وديعة لرجل مع أخ زوجها بغير إذن من ربها ليوصلها فطلبها وادعى عدم الوصول اليه هل القول قوله في ذلك وتضمن حيث لم يأذن لها بالدفع له أم لا (أجاب) نعم تضمن بارسالها مع أخ زوجها والقول قوله انها ما وصلت اليه لانها صارت ضامنة بارسالها معه والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر سوارا ثم مات المودع فطلب الوارث السوار من المودع فادعى دفعها للمودع هل القول قوله بيمينه أم لا (أجاب) القول قول المودع أنه رد الوديعة الى المودع بيمينه وليست مسألة الامانات تنقلب مضمونة عن تجهيل قافهم والله أعلم (سئل) في رجل سلم ثوره لا كاره ليحفظه ويبحث عليه فصار يبيته في دار غيره ولا يبيت عنده فأصبح مقطوع العصيين هل يضمن هو أم صاحب الدار أم لا ضمان عليهما (أجاب) يضمن الا كاره لا صاحب الدار لان الا كاره أمين كالمودع ووضع في دار الاجنبي ايداع وهو لا يملكه فيضمن والله أعلم (سئل) في مودع استهلك الحنطة الوديعة في زمن الغلاء فطالبه المودع في زمن الرخاء بقيمتها يوم الاستهلاك هل يلزمه قيمتها يومه أو يلزمه حنطة مثلها (أجاب) يضمن مثلها لا بقيمتها يوم الاستهلاك والله أعلم (سئل) في مودعة رددت الوديعة لربها فوجدتها ناقصة فسألتها فقالت ان زوجي أخذ منها في حياته من غير علمي فما الحكم (أجاب) اقرارها ينفذ في حصتها من تركته ولا ينفذ على بقية ورثته فان رقت حصتها بما فيها والا فلا يلزمها فيما زاد عنها ولا يلزم بقية الورثة شيئا بقرارها والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر بارودة ومات المودع بكسر الدال فادعى وارثه بها على المودع بفتح الدال فقال دفعت لربها هل القول قوله في الدفع بيمينه ويبرأ عن الضمان أم لا (أجاب) القول قوله بيمينه ويبرأ عن الضمان قال في الاشياء والنظائر في كتاب الامانات كل أمين ادعى اصال الامانة الى مسة قها قبل قوله والمودع أمين ادعى اصال الامانة الى مستحقها فيقبل قوله والله أعلم (سئل) في دلال ادعى ضياع المتاع هل يضمن أم لا ويقبل قوله بيمينه (أجاب) هو أمين لا يضمن بالضياع والقول قوله بيمينه فيه والله أعلم (سئل) في امرأة دفعت الى دلال ثيابا يبيعها وان لم تبع في يومها رددتها عليها فخبسها عنده أياما مع قدرته على الرد في يومه فهل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن لمخالفته الشرط الذي شرط عليه مع قدرته والله أعلم (سئل) في مودع الغاصب اذا رد المغصوب على الغاصب هل يبرأ أم لا (أجاب) نعم يبرأ كما يبرأ غاصب الغاصب بالرد على الغاصب والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر قوسا فودعه المودع لرجل آخر وتصرف فيه المودع الثاني بغير إذن المالك هل للمالك القوس ان يضمن الثاني قيمة القوس أم لا (أجاب) نعم له ان يضمن الثاني والحال هذه والله أعلم (سئل) في مودع قامت عليه لصوص مع جله القافلة التي هو فيها فلما توجهت للصوص نحو وضع الوديعة في جذر شجرة وأخفاها عن الاعين حذر اعلم فلما رجع في وقت امكنه فيه الرجوع اليها لم يجدها في الموضع الذي وضعها فيه هل يضمن أم لا (أجاب) وضع الوديعة واخفاؤها في جذر شجرة متميزة في المفازة عند توجه اللصوص الى المودع غير موجب للضمن قطعاً اذا رجع اليها في وقت امكنه الرجوع فيه اليها من غير اخير اذ تعين الحفظ فيها

كدفعها الاجنبي عند وقوع ضرورة كحرق واذا علم خروج اللصوص على القافلة قبل قول المودع في ذلك كما قبل في وضعها عند اجنبي اذا علم وقوع الحريق في بيته كما هو مفاد كلام المشايخ قاطبة والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر دراهم فأنفق المودع بعضها وهلك الباقي من غير تخطيط هل يضمنه وهل القول قوله في مقدار ما أنفق منها وما بقي يمينه أم لا (أجاب) يضمن ما أنفق فقط والقول قوله فيه يمينه (سئل) في راع اذن له مالك شاة ان يوصلها منوحة الى زيد فارسلها مع راع فاكلها الذئب ولم يتعد هل يضمن هذا الثاني أم لا (أجاب) لا يضمن وهو كودع المودع والله أعلم (سئل) في رجل أودع مكاريا حمارا عليه عجوة يوصلها لاخته يمكن كذا فمجز الحمار في اثناء الطريق عن حملها فحملها المكاري على حماره وسقط له حمار آخر في اثناء الطريق فاشتغل به فذهب الحمار الذي عليه العجوة وضاعت العجوة هل يضمنها أم لا (أجاب) لا يضمنها والحال هذه ففي جامع الفصولين وكثير من الكتب واقعة الفتوى استأجر حمارا وحمل عليه وله آخر فسقط حماره في الطريق فاشتغل به فذهب الحمار المستأجر وهلك فلو بحال لو اتبع الحمار المستأجر بهلك حماره ومتاعه لم يضمن والا ضمن استدلالا بما ذكره في الذخيرة ان الامين انما يضمن بترك الحفظ لو كان بلا عذر أو ما لم يعذر فلا يضمن اه فاذا كانت واقعة الحال هذه بحيث لو اتبع حمار العجوة يخاف ضياع بقية الحمار لا ضمان عليه لقوله في الذخيرة وغيرها ان الامين انما يضمن بترك الحفظ لو كان بلا عذر أو ما لم يعذر فلا والله أعلم (سئل) في امرأة أودعت أخرى سوارا فلما طلبته قالت عندي امهلي على ثلاثة أيام وأحضره لي فلما مضت ادعت أنه ضاع قبل قولها عندي وانما استمهلت رجاء ان تجده هل تضمن أم لا (أجاب) تضمن قال في البرازية استعار كتابا فضايع فباعه الكاهن فم يخبره بالضيايع ان لم يكن آيسا من وجوده لا ضمان عليه ولو كان آيسا من وجوده يضمن قال الصدر الشهيد هذا التفصيل خلاف ظاهر الرواية فانه اذا وعده الرد ثم ادعى الضيايع يضمن للتناقض اذا كان دعوى الضيايع قبل الوعد كما مر وبه يفتي اه وحكم الوديعة حكم العارية والله أعلم (سئل) في امرأة أودعت عند أخرى دراهم ثم طلبتها فوعدها بالرد ثم طلبتها فوعدها به ثم طلبتها فقلت ضاعت هل تضمن أم لا (أجاب) تضمن والحال هذه على ما عليه الفتوى حيث ادعته قبل الطلب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أودع براموها الى سباط سيدنا الخليل على نبينا وعليه صلاة الملك الجليل فوضعه في مكان مضيق بيت خراب وعرضه للهلاك حتى هلك بوقوع الامطار عليه فهل يضمن مثله أم لا (أجاب) نعم يضمن والحال هذه اجماعا والله أعلم (سئل) في رجلين اشترى جاموسا وأودعاه من البائع بعد قبضه وغابا ثم حضر أحدهما وأخذ الجاموس من البائع ونقله الى قرية أخرى وأودعه عند رجل فسرق هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن قال في جامع الفصولين راعا للسير الكبير سئل مولانا عن مواش لهما فغاب أحدهما فدفعت الشريك الاخر كلها الى الراعي هل يضمن نصيب شريكه أجاب انه يضمن اذ يمكنه حفظها بسدا جيره فلا يصير مودعا غيره الى آخر ما ذكره ومشتاتنا بالاولى اذا الشريك فيه ليس بمودع فيها وفي مسئلة السير مودع فضمن بالايديع والله أعلم (سئل) في أربعة شركاء في ساقية اشترى أربعة أرباع من بزر النبله وأودعوه عند أحدهم وأذنوا له بدفعه لقيم الساقية وصار يزرع منه شيافشا والآن قيم الساقية يقول ما زرت الاربعاء ونصف ربع والشريك المودع يقول سلمت الجميع ولا أدري ما صنعت به فهل يلزم

مطلب انفق بعض دراهم
الوديعة وضاع الباقي
مطلب اذن المالك لراع
ان يوصل شاة لزيد فارسلها
الراعي الخ

مطلب رجل أودع مكاريا
حمارا عليه عجوة يوصلها
لاخيه فمجز الحمار فحملها
المكاري على حماره الخ

مطلب طلب الوديعة صاحبها
فقال له المودع امهلي ثم
ادعى الضيايع الخ
مطلب كالذي قبله

مطلب يضمن المودع الوديعة
اذا وضعها في مضيق

مطلب اشترى جاموسا وأودعاه
من البائع فدفعه لاحدهما
بغيبه الاخر ضمن

مطلب اشترى بزر او أودعوه
عند أحدهم وأمره ان
يدفعه لقيم ساقية فم قال قول
له في انه دفع الكل

الشريك المودع ما نقص البزأ لم لا وهل القول قوله بيمينه أم لا (أجاب) لا يلزمه ذلك والقول قوله بيمينه أنه دفع الجميع للقيم ولا يلزم القيم بقول المودع حاصله القول قول كل منهما في نفي الضمان عن نفسه والحال هذه والله أعلم (سئل) في فرس مشترك بين اثنين أعارها أحدهما بغير إذن الآخر لرجل ليركبها إلى مكان معين فركبها وتجاوزته وهلك تحتها وكان المعير أرسلها مع رجل ودبعة ليوصلها إلى المستعير فوصلها فاختر الشريك الذي لم يأذن تضمين شريكه لكونه أعارها بلا إذنه والمعير ضمن المستعير بسبب المجاوزة عما عين له والمستعير يريد أن يضمن رسول المعير هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس على الرسول ضمان والحال هذه والله أعلم

(كتاب العارية)*

(سئل) في رجل سطح بيته لصيق بيوت آخر استأذن الثاني الأول أن يبنى سائر أعلى بيته يمنعه إذا طلع عن الاطلاع على عورة الآخر فاذن له فبات رب البيت هل لورثته رفع بناء الثاني عنه أم لا (أجاب) نعم لورثته رفع بناءه عن ملكهم ولو أذن له مورثهم لانه بمنزلة العارية والمعير إذا مات لورثته استردادها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر سيفاً وهلك المستعير ولم يبين حال السيف والورثة تقول لا نعلم ما فعل بالسيف هل يكون السيف مضموناً ويؤخذ قيمته من تركته أم لا (أجاب) حيث مات ولم يبين حال السيف ولا يعلم أن وارثه يعلمه فهو مضمون في التركة فتجب قيمته فيها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى فرساً وتسلمها ثم أركبها لرجل عارية وأمره بمجرود وصولها إلى مكان كذا يريد ما عليه فلما وصل إلى المكان المعين دفعها إلى ولد البائع ليركبها إلى موضع آخر فركبها فهلكت تحتها هل تضمن قيمته باللامشترى وله الخيار في تضمين المستعير الأول أو الثاني الذي هو ولد البائع ما الحكم الشرعي (أجاب) نعم يضمن ولله المالك الخيار إن شاء ضمن المستعير الأول وإن شاء ضمن الثاني ولا رجوع له على الأول والحال هذه والله أعلم (سئل) في مستعير أنحل قيد بهيمة العارية معه فذهبت وهو يصيرها حتى غابت عن عينه ثم تبعها هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن والحال هذه والله أعلم (سئل) في المعير والمستعير إذا اختلفا في الاطلاق والتقييد ولا بينة فلابيها القول مع يمينه (أجاب) الاختلاف في الاطلاق والتقييد متنوع إلى أنواع شتى ففي الأيام أو في المكان أو فيما يحمل عليه فالقول قول رب الدابة مع يمينه وإذا قال أعرتني دابة وهلكت وقال المالك غصبتها نفي فلا ضمان عليه إن لم يكن ركبها فإن كان قدر كرها فهو ضامن وإن قال أعرتني وقال المالك أجرتكها وهلكت من ركوبه فالقول قول الراكب ولا ضمان عليه كذا ذكره كثير من علماءنا وباب الاختلاف في الاطلاق والتقييد واسع فلا نطلق عنان القلم فيه إلا إذا رفع اليأس الواقع فتظهر به العلة الموجبة للضمان وغيره والله أعلم (سئل) في رجل بنى داراً وزوجته بآذنها ورضاها فهل يسوغ له البناء في ملكها ويصير البناء لها أم لا (أجاب) نعم يسوغ فقد صرح علماءنا وغيرهم بأن الأذن من المالك بالبناء لغير المالك يبيح البناء وقالوا كل من بنى في دار غيره بأمره فالبناء لأمره ولو بنى لنفسه بلا أمره فهو له وله رفعه قالوا لو عمرها لها بلا إذنها قال النسفي رحمه الله تعالى العمارة لها ولا شيء عليها من النفقة فإنه متبرع وعلى هذا سائر أملاكها ولو اتفقت معه على أن يعمر ويسكن فعمره وسكنه سقط مما أنفق قدر أجرة المثل وإن لم يقع الاتفاق على ذلك فهو متبرع بما أنفق وانفقوا على أنه لو أقر أنه بنى متبرعاً كان متبرعاً وأنه إن أقرت أنه بنى ليسكن نظير بناءه أنه يلزم عليه أجرة المثل لما سكن

مطلب أعار أحد الشريكين الدابة بغير إذن شريكه وأرسلها المعير مع رجل الخ

مطلب استأذن رجل من صاحب سطح أن يبنى عليه سائر الورثة إلا ذن الرجوع
مطلب رجل استعار سيفاً ثم مات ولم يبين
مطلب إذا خالف المستعير بأعارتها فهلكت في يد الثاني فالمالك بالخيار في التضمين
مطلب أنحل قيد البهيمة العارية فذهبت
مطلب اختلاف المعير والمستعير في الاطلاق والتقييد فيه تفصيل
مطلب في البناء في دار زوجته

لأنها ما رضية متبرعة حيث جعلت ذلك ليسكن أي نظير عمارته وإن أنكرت الأذن فالقول قولها وإن قال هو ما أذنت لي وقالت أذنت فالقول قوله لأن الأصل عدم الأذن وإذا ثبت عدم الأذن يرفع بناؤه ويلزم به وإن ثبت الأذن له رتصادقا على أنه له كان كالمستعير يرفعه بطلبها وإن تصادقا على أنه بنى لها يرجع عما اتفق يرجع عما اتفق وقد حصل الجواب في كل فرع من فروع المسئلة بما قاله علماؤنا والله أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر أرضا ليزرعها ما شاء فزرعها قطن ثم أتى حول فاسترد المعير الأرض وفيها شجر القطن وحرث عليه واستمر باقيا في الأرض حتى أثمر فهل الثمر لصاحب الأرض أم للمستعير الذي أصل البزمنه (أجاب) ثمر القطن وشجرته للمستعير الذي بذرجه ولا شيء للمعير فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر موصفا وتركه في بيته وخرج إلى بعض أشغاله فسرق من غير تفرط منه هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن حيث لم تكن العارية مؤقتة وأما إذا كانت مؤقتة وهلك قبل مضي الوقت فكذلك وإن بعده يضمن حيث أمسكها بعد ضيقه مع إمكان الرد والله أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر فرسا وردّها عليه بعد أن ظفرت عند المستعير وقطع لها ثم ماتت عند المعير ويدعى أن موتهما بسبب القطع الذي وجد عند المستعير والمستعير ينكر فهل القول قوله بيمينه ولا ضمان عليه أم قول المعير (أجاب) القول قول المستعير لأنها لم تقط بسبب القطع بيمينه وعلى المعير البينة ولو ماتت بسبب الظفر لا ضمان على المستعير لعدم التعدي منه كموتهما حتف أنفها والله أعلم (سئل) في رجل استعار حجارة لحمل معين وأمره مالكها بردها حال وصولها وعدم يأتها فأمسكها بعد الوصول من غير عذر ويدعى أنه فضاغت هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن بالامسك عنده والله أعلم (سئل) في المستعير استعارة مطلقة هل يملك الإيداع عند أجنبي أمين أم لا وإذا كان يملك وضاع المستعار بلا تعد من المودع يضمن أم لا (أجاب) هذه المسئلة اختلف فيها علماؤنا فمن قائل بأنه يملك ذلك ولا يضمن وهم مشايخ العراق قال بعضهم وبه أخذ أبو الليث ومحمد بن الفضل وعليه الفتوى وقال بعضهم لا يملك ذلك فيرى القاضي رأييه لأن الترجيح متساو والله أعلم بالصواب

* (كتاب الهبة) *

(سئل) فيما إذا ملك زوجته نصف جبل ونصف بقرة ونصف غراس زيتون ورابع بدو شاة تملكها شرعا بإيجاب منه وقبول منها وقبضت الزوجة الأنعام المذكورات بوضع يدها عليها كما قبضت العقار وتسلمت ذلك كله بعد التخليّة من زوجها ثم مات الزوج ويريد وارثه أن يجعل المملكات ميراثا بينهما وبين الزوجة فهل حيث خرجت المذكورات عن ملكه بتقليدك صحيح لا تكون ميراثا عنه بل هي للزوجة بالتقليد المذكور (أجاب) هي ملك للزوجة المذكورة بالتقليد على الوجه المذكور وليست ميراثا عن الميت هذا وقد تقرّر أن هبة المشاع الذي لا يحتمل القسمة صحيحة وما ذكر منه سوى الغراس إن احتملها بأن أمكن التساوي فيه والافهوما لا يقسم فتصح هبة النصف منه والحال هذه والبدن لا يقسم كالطاحونة والحمام فتصح هبة المشاع فيه وكذا الجبل والبقرة والشاة مما لا يمكن قسمة الواحد منها فصحت فيها الهبة المذكورة والله أعلم (سئل) في شخص وهب ابنه وابن ابنه محدودا وغيره من جميع ما يملك مما يقبل القسمة ومما لا يقبل بعقد واحد هل يجوز أم لا (أجاب) إن حكمكم حاكم بوجهه جازوا لا عند الإمام وهي مسئلة هبة الواحد من الاثنين والله أعلم (سئل) في امرأة جنت بعد دخول زوجها فطلب زوجها من

مطلب إذا استرد المعير الأرض وفيها شجر قطن فهو للمستعير

مطلب إذا سرق مصحف العارية من غير تفرط فلا ضمان

مطلب رد المستعير الفرس بعد أن ظفرت وقطع لها ثم ماتت فاختلنا الخ

مطلب أمر المعير المستعير أن يردها بمجرد الوصول

مطلب اختلفوا في ملك المستعير استعارة مطلقة الإيداع

مطلب ملك زوجته نصف جبل ونصف بقرة ونصف غراس ورابع بدو شاة وقبضت ثم مات فأراد الوارث جعلها ارثا

مطلب وهب ابنه وابن ابنه محدودا وغيره

مطلب دفع الأب ما قبضه من الزوج من المهر ليطلقها

أنيها ما دفع من مهرها ويطلقها فدفعه هل له استرداده أم لا (أجاب) نعم له استرداده منه وقد صرحوا بأن الأب لا يملك هبة مال ولده ولو بعوض ولا شك أن هذا مال الغير يدفعه الغير للغير بغير حق فيستردو الحال هذه والله أعلم (سئل) فيما يرسله الشخص إلى غيره في الأعراس ونحوها هل يكون حكمه حكم القرص فيلزم الوفاء به أم لا (أجاب) أن كان العرف قاضيا بأنهم يدفعونه على وجه البذل يلزم الوفاء به أن مثليا فبمثل وان قيميا فبقيمته وان كان العرف بخلاف ذلك بأن كانوا يدفعونه على وجه الهبة ولا ينظرون في ذلك إلى إعطاء البذل فحكمه حكم الهبة في سائر أحكامه فلا رجوع فيه بعد الهلاك والاستهلاك والاصل فيه أن المعروف عرفا كالمشروط شرطا والله أعلم (سئل) فيما اعتاده الناس في الأعراس والأفراح والرجوع من الحج من إعطاء الشباب والدرهم وينتظرون بدله عند ما يقع لهم مثل ذلك ما حكمه (أجاب) أن كان العرف شائعا فيما بينهم أنهم يعطون ذلك لياخذوا بدله كان حكمه حكم القرص فاسده كفاسته وصححه كصحته إذا المعروف عرفا كالمشروط شرطا فيطالب به ويحس عليه والله أعلم (سئل) في أم وهبت لابنيها الصغيرين بيوتها هذا النصف ولهذا النصف ولهما جد أب وهي ساكنة بها هل تصح أم لا ولا تفيد الملك (أجاب) لا تصح ولا تفيد الملك للشيوع والشغل والله أعلم (سئل) في مريض مرض الموت ملك معوقه دارا وحاصلا فيها ممتاع الواهب وأصطبل فيه دوابه وما يتحصل من محصول قريتي كذا ومات هل تصح هذه الهبة أم لا (أجاب) لا تصح قال في الخانية رجل وهب دارا لرجل وتسلمها وفيها ممتاع الواهب لا يجوز لأن الموهوب مشغول بما ليس بهبة ومثله في كثير من الكتب وهذا علم عدم صحة هبة ما يستحصل من محصول القريتين بالاولى لأن الواهب نفسه لم يقبضه بعد فكيف يملكه وهذا ظاهر وفي الخانية مريض وهب شيئا ولم يسلم حتى مات بطلت هبته لأن هبة المريض هبة حقيقة فلا تتم بدون القبض وقد صرح واقا طبة بأنه إذا وهب لرجل دارا والواهب ساكن فيها لا تصح الهبة بخلاف ما إذا وهبت الزوجة لزوجها وهي ساكنة فيها لأنهم أوما في يدها في يده وبخلاف الابن الصغير إذا وهب له أبوه دارا وهو ساكن لأن قبض أبيه قبض له والله أعلم (سئل) في رجل وهب رجلا زراعا محصودا بنفسه أو بوكيله فداسه ونقاه وخرن حنطته وتبسه هل له بعد ذلك رجوع في هبته أم لا لز ياد قيته (أجاب) لا يصح رجوعه في هبته والحال هذه إذا الموهوب زرع وقد صار بنقله حنطة وتبنا والله أعلم (سئل) في رجل يزعم أن صهره والزوجته ملكه شجر اعمالوما في حياته وحبس الشجر عن مستحقه هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك وقد تقر بأن هبة الشجر بدون الأرض كهبته المشاع المحتمل القسمة وهي لا تصح والله أعلم (سئل) في امرأة أراد أن يتزوجها الذي طلقها فألألهالاً أتزوجك حتى تهينني مالك على من المهر وهو عشرة قروش فوهبته فتزوجها ثم طلقها بأنا هل يبرأ عن العشرة قروش التي بذمتها أم لا (أجاب) لا يبرأ كما صرح به في الخانية ونقله عنها في البحر والله أعلم (سئل) في أفراس معلومة لشخص في كل فرس منها حصصة معلومة المقدار وهبها لابن بنته الصغيرين وقبل لهما أبوهما وتسلم ذلك والأفراس مختلفة القيمة هل يصح ذلك ويلزم شرعا أم لا (أجاب) نعم يصح قال في المسبوط لشيخ الاسلام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ولو وهب رجل لأثنين نصف عبدين أو نصف ثوبين مختلفين أو نصف عشرة أثواب مختلفة زطى ومروى وهروى ونحو ذلك جاز لأن مثل هذه الثياب لا تقسم قسمة واحدة فكان واهبا نصيبه من كل ثوب وكل ثوب ليس بمجتمعة للقسمة في نفسه وكذلك الدواب المختلفة على هذا والأفراس

مطلب فيما يدفعه الشخص
لغيره في الأعراس
مطلب مضمونه مضمون
ما قبله

مطلب وهبت لابنيها الصغيرين
بيوتها على السواء
مطلب لا يجوز هبة ما هو
مشغول بممتاع الواهب

مطلب ليس لواهب الزرع
أن يرجع بعد دوسه وتنقيته

مطلب هبة الشجر بدون
الأرض لا تصح
مطلب قال لها بعد طلاقها
لا أتزوجك حتى تهينني الخ

مطلب إذا وهب حصته من
أفراس معلومة لابن بنته
الصغيرين صح

مطلب لا تصح هبة مشاع
يحتمل القسمة

المذكورة من هذا القسم والله أعلم (سئل) في هبة مشاع يقسم هل تصح ولو صدق الخصم على صدورهما من المورث أم لا تصح ولا توجب الملك عند أبي حنيفة ولو حكم بها نائب الحكم المأمور بالقضاء بالاصح من مذهب الإمام أبي حنيفة (أجاب) لا تصح هبة المشاع الذي يحتمل القسمة كالدار والأرض ولو صدق الوارث على صدورهما من المورث فإنه لا تصدق له ولا يصير الفاسد صحيحا وكما لا تصح هبته من الاجنبي لا تصح من الشريك كما في أغلب الكتب ولا عبرة عن شد بخالفهم ولا تنفذ الملك في ظاهر الرواية قال الزيلعي ولو سلمه شائعا لا يملكه حتى لا ينفذ تصرفه فيه فيكون مضمونا عليه وينفذ فيه تصرف الوهاب ذكره الطحاوي وقاضيان وروى عن ابن رستم مثله وذكر عصام أنها تنفذ الملك وبه أخذ بعض المشايخ انتهى ومع أفادتها للملك عند هذا البعض أجمع الكل على أن للوهاب استردادها من الموهوب له ولو كان ذارحم محرم من الوهاب قال في جامع الفصولين راعيا الفتاوى الفضلى ثم إذا هلكت أفتيت بالرجوع للوهاب هبة فاسدة لذى رحم محرم منه إذا الفاسدة مضمونة على ماهر فإذا كانت مضمونة بالقيمة بعد الهلاك كانت مستحقة الرد قبل الهلاك انتهى وكما يكون للوهاب الرجوع فيها يكون لو ارثه بعد موته لكونها مستحقة الرد وتضمن بعد الهلاك كالبيع الفاسد إذا مات أحد المتبايعين فلورثته نقضه لأنه مستحق الرد وتضمن بالهلاك ثم من المقرر أن القضاء يخص فإذا ارثى السلطان قاضيا بقضى بمذهب أبي حنيفة لا ينفذ قضاؤه بمذهب غيره لأنه معزول عنه بتخصيصه فالتحق فيه بالرعية نص على ذلك علماؤنا رحمهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل أشهد على نفسه أنه ملك أولاد ابنه وسماههم في حجة جميع الستة قراريط في الدارين الفلاني والفلاني اللتين احدهما بنو بلس والآخرى بالقدس لدى الحاكم الشافعي بحضور الحاكم الحنفي ثم رجع عن ذلك لدى الحاكم الحنفي وحكم للوهاب بالخصصة المذكورة هل حكم الحنفي صحيح واقع في محله أم لا (أجاب) نعم حكم الحنفي صحيح واقع في محله وحكم الشافعي غير واقع في محله لأنه هو حكم بالخصم شرعي فلم يرفع الخلاف والحنفي لا يرى جواز هبة المشاع فكان قضاؤه وقضاء ترك لأن الملك لم يخرج عن الوهاب والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة وهبت احدا بنينها دارا وسلمت له ثم مات عنها وعن شقيقه المذكور ثم وهبتا للشقيق وسلمت له ومات عنها وعن زوجة وأربع بنات منها وابن من غيرها فما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) أما هبتها لابنها الأول فصحة لاستيفاء شرائطها وأما هبتها لابنها الثاني قبل تمييز نصيبها من نصيبه بالقسمة فغير جائزة لأن هبة المشاع ولو من الشريك لا تجوز كما هو المذهب فيكون نصيبها المورث لها عن ابنها الأول باقيا على ملكها بالورثة عنه لم يدخل في ملك ابنها الثاني لفساد الهبة وانقسم ما أصابه من ثلثي الدار اثنا عشر أخيه على زوجته وابنه وبناته الأربع وأمه المذكورة فكان ما اجتمع لها من ابنها عشرة قراريط وثلثي قيراط وزوجة الابن قيراطان ثمن ما كان له ولابنه ثلاثة قراريط وسبعة أانساع قيراط ولكل بنت من بناته الأربع قيراط وثمانية أانساع قيراط والله أعلم (سئل) في رجل وهب لابنه الصغير بيتا معلوما محدودا هل تصح الهبة بلفظ واحد وتلزم أم تحتاج إلى قبوله (أجاب) نعم تصح الهبة وتلزم وتتم بلفظ واحد قال في البرازية هبته من ابنه الصغير تتم بلفظ واحد ويكون الابن قابضا لكونه في يده أو يد مودعه أو مستعيره لا يكون في يد غاصبه أو مرتهنه أو المشتري منه شراء فاسدا وهذا إذا علمه وأشهد عليه والأشهاد للحرز عن الجود بعد موته والأعلام لازم لأنه بمنزلة القبض والوصى كالأب والله أعلم (سئل) في الجدة أم الأم إذا كانت

مطلب إذا ملك أولاد ابنه
ستة قراريط في دارين وحكم
الشافعي بذلك فللحنفي نقضه
مطلب امرأة وهبت أحد
ابنيها دارا وسلمت له ثم مات
عنها وعن شقيقه ثم وهبتا
للشقيق الخ
مطلب هبة الأب لابنه الصغير
تتم بلفظ واحد
مطلب هبة أم الأم لابن
ابنتها تتم بلفظ واحد وكذا
كل من يعوله

بنت بنت في حضانتها فوجبها أمتعة معلومة ووضعتها في صندوق ثم ماتت تلك الجدة فولدت بنت هبة بمجرد الإيجاب كما في هبة الأب لطفله أم لا تتم الأقبض وإيها (أجاب) نعم تتم الهبة بعقد كل من له ولاية على الطفل في الجلة كالأب والجدة أم الأم وكل من يعوله لوجود الولاية في التأديب والتسليم في الصناعة صرح به في البحر وتنوير الأبصار وغيرهما والله أعلم (سئل) في شيخ قرية طالب من جماعة مالا يدفعه لقسام القرية على شرط أن ما يجازيه عليه به يكون بينهم سوية قدفعوا على الشرط المذكور هل إذا دفع القسام شيئا يكون بينهم أم لا (أجاب) حكم ذلك حكم الهبة الفاسدة وهي مضمونة بالقبض كما صرح به في الخلاصة والبرازية وكثير من الكتب ويضمن شيخ القرية ما تناوله من الجماعة ولا يصح الشرط المذكور والله أعلم (سئل) في رجل وهب ابنه بالغانص ما يملك وأولاد ابنه المتوفى قبله القاصرين النصف الآخر وأحرم ابنه الآخر هل تصح هذه الهبة أم لا (أجاب) الهبة باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال في مشتمل الأحكام نقلا عن تمة الفتاوى إن هبة المشاع باطلة وهو الصحيح انتهى وإذا قلنا يبطلانها على الأصح فإثره الواهب المذكور يجري على فرائض الله تعالى ووجهه الشيعون والله أعلم (سئل) في رجل وهب لابنه حصه شائعة في كرم مشترك بين الواهب وبين غيره هل تصح هبته له ويملك الموهب أم لا يملك الموهب ولو باع الموهب له لا يصح (أجاب) هبة المشاع فيما هو محتمل للقسمة وهو ما يجبر القاضي فيه الاتي على القسمة عند طالب شريكه لها لا تنبذ الملك للموهب له في المختار مطلقا شريكا كان أو غيره ابنا كان أو غيره فلو باع الموهب له لا يصح لعدم الملك والحال هذه كما صرح بذلك كله صاحب البحر نقلا عن المبتغي بالمعجمة وغيره والله أعلم (سئل) في هبة الدين ممن عليه الدين هل للواهب الرجوع أم لا (أجاب) ليس له الرجوع كما صرح به في التتارخانية نقلا عن السراجية ونص العبارة وفي السراجية رهب ديناله عليه لم يرجع انتهى (أقول) وهو ظاهر لا نذرا في الحقيقة ولا رجوع فيه والله أعلم (سئل) في مبتوتة أبرأت باتها من مهرها ودينها عليه بشرط أمساك بنتها منه عندها إلى أن تزوج البنت أو تموت ولم يوف بالشرط هل يبرأ منه أم لا (أجاب) لا يبرأ ولها مطالبة فقد صرحوا بأن الإبراء عن الدين لا يصح تعليقه ويبطل بالشرط الفاسد ومن صرح به صاحب المبكر وغيره والله أعلم (سئل) في رجل وهب لابن أخيه بيتا وسلم له ثم مات الواهب هل لورثته الرجوع فيما وهبه لابن أخيه أم لا (أجاب) ليس لهم الرجوع فيما وهبه الميت لما نعين لو وجد أحدهما الكفى في المنع الأول الرحم المحرم والثاني موت الواهب والله أعلم

* (كتاب الإجارة) *

(سئل) في متول على وقف أهلي عقدا إجارة على حانوت الوقف ثم مات هل تنفسخ الإجارة بموته أم لا (أجاب) لا تنفسخ الإجارة بموته كما صرح به علماءنا فاطبة وقد قال في الاجناس بموت المتولي لا تنفسخ الإجارة وإن كان المتولي هو الذي آجر وكذا القاضي لو آجر ومات وكذا الأب أو الوصي إذا آجر دار الصغير ومات لا تنفسخ الإجارة وكذا كل من عقد الإجارة لغيره إذا آجر الوقف بنفسه ثم مات لا يطل الإجارة على الأصح والله أعلم (سئل) في رجل استأجر حجاما في نابلس فوقع الجلاء بها فنفر مع جملة الناس فهل تسقط الإجرة عنه في مدة الجلاء أم لا (أجاب) نعم تسقط كما صرح به في لسان الأحكام وغيره والله أعلم (سئل) في ثلاثة استأجروا حجاما في قرية

مطلب أخذ شيخ القرية من جماعة مالا يدفعه لقسام القرية على شرط الخ

مطلب إذا وهب ابنه نصف ما يملكه وأولاد ابنه النصف الآخر فالهبة غير صحيحة

مطلب إذا وهب لابنه حصه شائعة في كرم مشترك بين الواهب وغيره لا تصح

مطلب ليس للواهب الدين ممن هو عليه أن يرجع
مطلب مبتوتة أبرأت زوجها بشرط أن تمسك ابنتها منه فالإبراء غير صحيح

مطلب ليس للورثة الرجوع فيما وهبه المورث لابن أخيه
مطلب لا تنفسخ الإجارة بموت المتولي وكذا القاضي والأب والوصي

مطلب إذا استأجر حجاما فنفر الناس تسقط الإجرة
مطلب استأجر ثلاثة حجاما في قرية على أن لكل واحد منهم ثلثا فيه فحكم الحنفى بفساد الإجارة بسبب الشيعون

على أن لكل واحد منهم ثلثا فيه ووقع في القرية طاعون وانقطع أهلها عن دخوله لاشتغالهم بالأموات ورفعوا أمرهم إلى الحاكم الشرعي فحكم بفساد الاجارة على قاعدة مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى بسبب الشيوع من اعيان شرائط الحكم هل تنفسخ الاجارة بالحكم المذكور أم لا وهل إذا أوجر بعده بأنقص من الاجرة السابقة وكانت اجرة المثل نصح اجارته بذلك ولو على النصف من الاولى أم لا وهل تلزم اجرة زمن انقطاع الناس عنه أم لا (اجاب) نعم تنفسخ الاجارة بسبب ما ذكر فقد صرح في جامع التتولين في الفصل الحادي والثلاثين في مسائل الشيوع رامن الصدر الشهيد رحمه الله تعالى بأنه أعني المؤجر سواء كان مما يحتمل القسمة أو لا لو كان كله للمؤجر فاجره من اثنين فان أجعل وقال آجرت الدار منكم كما جاز بالاتفاق ولو فصل بقوله نصفه منك ونصفه منك أو نحوه كثلث وربيع يجب ان يكون عند أبي حنيفة على اختلاف مرفيا اذا كان كله بينهما ما أوجر أحدهما النصف من أجني ينبغي ان يجوز في رواية لا في رواية ثم رمز للاسبغاي وقال أجرداره من اثنين جاز لتوحد العقد حتى لو انفرد أحدهما بالقبول لم يصح انتهى وأنت على علم من أن اطلاق المتون قاطبة فساد اجارة المشاع الامن الشريك مدخل للمسؤل عنه واطلاق بعضهم صحتهم من اثنين محمول على حالة الاجال لتعليقهم الصحة بتوحد العقد فحكم الحاكم بفساد الاجارة المذكورة واقع موقعه الشرعي فينفذ وحيث وقع كذلك فاجارته بعده باجرة مثله وقتئذ ولو على النصف من الاجرة السابقة سواء قلنا بانها صحيحة أو فاسدة يجب فيها المسمى لانها ان كانت صحيحة فهو واضح وان كانت فاسدة فوجبها اجرة المثل وقد سمي ولا يقاس وقت الرغبة وزيادة الاجرة بسببها على وقت قلت فيه ووزات الاجرة بسبب ذلك كما هو ظاهر وأما انقطاع الناس عنه بسبب الطاعون فان امتنع الناس عنه بالكلمة سقط الاجر بقدره كسئلته الجلاء المصريح بها في كلامهم والله أعلم (سئل) في يقيم استعماله زوج أمه في أعمال شتى من جاتل الحارث على فدانها والزرع في أرضه مدة سنين بلا اجارة وبلا اذن القاضي هل له مطالبة بعد البلوغ باجرة المثل ان كان حيا وان كان ميتا يتبع تركه أم لا (اجاب) له ذلك كالدين كما يعلم مما ذكره في الاجارة والله أعلم (سئل) في يقيم استعماله رجل مدة سنين وكان ما يطعمه ويكسوه لا يساوي أجر مثله ولما بلغ دفع له نصف فرس في مقابلة خدمته وتسليمها ويريد ان يرجع فيه هل له ذلك أم لا (اجاب) لا والله أعلم (سئل) في رجل استخدم يتيما مدة على ان يعطيه اجرة خدمته ولم يعين له شيئا هل له اجرة مثل عمله أم لا (اجاب) نعم له اجرة مثله قال في القنية يقيم ليس له أب ولا أم ولا عم استعماله اقرباؤه بغير اذن القاضي وبغير اجارة عشر سنين فله بعد البلوغ ان يطالبهم باجر مثله فيها انتهى وقد تقرر أنه ليس لغير الاب والجد والوصى استعمال الصغير بلا عوض ومسئلة السائل لا كلام فيها حيث أجرد من هو في حجره وان كانت اجارة فاسدة ففيها أجر المثل وان لم يكن أجره من هو في حجره واستعمله بغير اجارة يجب أيضا اجرة مثله كما هو صريح كلام القنية والله أعلم (سئل) في مؤجر امتنع عن تسليم العين المؤجرة اجارة صحيحة هل يجبس حتى يسلمها أم لا (اجاب) نعم يجبس في كل حق امتنع المطلوب عن تسليمه عينا كان أو دينا والله أعلم (سئل) في مؤجر حبس العين المؤجرة عن المستأجر حتى مضت مدة من الاجارة فما الحكم (اجاب) يسقط عن المستأجر اجرة ما مضى بحسابه والله أعلم (سئل) في اثنين ثلاثة يعملون فيه زيت مما يخرج من الزيتون يعملهم عمل كل في زيتون الاخر بالاجرة المعتادة من الزيت الخارج بعملهم هل ذلك صحيح أم فاسد

مطلب اذا استعمل اليتيم زوج أمه في أعمال فله ان يرجع عليه بعد البلوغ باجرته
مطلب استخدام يتيما ثم بعد بلوغه الخ
مطلب استخدام يتيما مدة له أجر مثل عمله وليس لغير الاب والجد والوصى استعماله بلا عوض

مطلب يجبس المؤجر على تسليم العين المؤجرة
مطلب تسقط عن المستأجر الاجرة يجبس المؤجر العين
مطلب اتفق العاملون في بلد على أخذ أجرتهم من الزيت الخارج بعملهم

ولا يستحق واحد منهم بعمله زيتا بل له أجرة مثل عمله دراغم (أجاب) لكل فيه عمل للآخر في زيتونه الخاص به أجرة مثل عمله من جنس الدراهم لا من الزيت الخارج بعمله لأنه في معنى قفيز الطحان والله أعلم (سئل) في رجل أجر آخر بيتين فأنهم أحدهما هل له فسخ الاجارة أم لا (أجاب) نعم له فسخ الاجارة قال علماؤنا الدار اذا انهدم بعض بنائها فاللستأجر الخيار بعيب ينقص السكنى والله أعلم (سئل) في رجل استأجر أرضا وقفها من متوليه تسعين سنة باجرة معلومة لدى قاض شافعي حكم يلزمها ومات المستأجر هل للحنفي فسخ الاجارة وهل تعتبر التنافذ بلا دعوى ولا حادثة أم لا (أجاب) نعم للحنفي فسخ الاجارة اذ حكم الشافعي يلزم الاجارة لا يكون حكما بعدم انقضاءها لعدم حادثة الفسخ وقت الحكم وأما امر الاتصالات والتنافذ الواقعة في زماننا المجردة عن الدعاوى ليست حكما وانما هي افتاء وفائدة تسلیم الساني للأول قضاء صرح بذلك الشيخ زين رحمه الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل استأجر أرضا وقف من المتولي باجرة معلومة لمدة معينة ليبنى ويغرس ما شاء هل اذا ظهر بطلانها لدى حاكم شرعي يؤمر بالقلع أم له الاستبقاء باجر المثل وان أبي المتولي الا القلع (أجاب) نعم له الاستبقاء باجر المثل وان أبي المتولي الا القلع لان ابتداء الفعل ليس ظلما قال في مجمع الفتاوى وفي كتاب الفضلى وصى أومتول أجر منزل اليتيم أو منزل الوقف بدون أجر المثل أيلزم المستأجر أجر المثل أم يصير غاصبا بالسكنى فلا يلزمه أجر بالسكنى ذكره ههنا انه يجب على أصول علمائنا انه يصير غاصبا ولا يلزمه الاجر قال وذكر الخصاص في كتابه ان المستأجر لا يكون غاصبا ويلزمه اجر المثل وجعل حكمه حكم الاجارة الفاسدة فقبل له اتفق بما ذكر الخصاص قال نعم انتهى والله أعلم (سئل) فيما لو استأجر أرضا وقفها وبني فيها وانقضت مدة الاجارة هل للمستأجر استبقاؤها باجر المثل (أجاب) بان اطلاق المتن يقتضي أنه ليس له ذلك ويكلف بالقلع ونقل في البحر عن القنينة وأوقاف الخصاص بأن له ذلك حيث لا ضرر وان أبي الموقوف عليه ليس له ذلك فراجعه والله أعلم (سئل) في رجل علم صغيرا القرآن ولم يشترط له أبوه اجرة هل يقضى له بالاجرة أم لا لعدم تسميتها (أجاب) لا يقضى له بالاجرة حيث لم تعد بشروطها ولكن مجازاة الاحسان بالاحسان من غير شرط ضرورة والله أعلم (سئل) في رجل دفع ولده الصغير الى مؤدب الاطفال ليعلمه القرآن العظيم فعلمه ذلك المؤدب حتى اذا قارب النصف مثلا استخلصه أبوه منه فرارا من اعطائه ما تعرف عند وصول الطفل الى النصف أو الى تمام القرآن فما الحكم الشرعي (أجاب) ذكر شيخ الاسلام مولانا الشيخ محمد بن عبد الله التمر تائي الغزي في مئنه المسمى بتنوير الابصار أنه يجبر على الحلوى الموسومة قال في شرحه في منح الغفار الحلوى بنسخ الحاء غير المعجمة هدية تم دى الى المعلمين على رؤس بعض سور القرآن قال قلت وهى المسماة فى عرف ديارنا بالصرافة فان المؤدب في يوم أخذها يصرف المعلمين عنده في أول النهار فينرحون بذلك اليوم رغبة فى الراحة والبطالة ثم قال ومشاى بلج جوزوا هذه الاجارة حتى حكى عن محمد ابن سلام أنه قال أقضى بتسليم باب الرالد لاجرة المعلم وفى زماننا انقطعت عطياتهم ونقصت رغبات الناس فى الآخرة فلو اشغلو بالتعليم مع الحاجة الى مصالح المعاش لا ختمل معاشهم فقلنا بحجة الاجارة ووجوب الاجرة للمعلم بحيث لو امتنع الوالد من اعطاء الاجرة يحبس فيه وان لم يكن بينهما شرط يؤمر الوالد بتطيب قلب المعلم وارضائه انتهى والله أعلم (سئل) في مؤدب اطفال نصب نفسه للتعليم بالاجرة فكث مدة يعلمهم ثم خرجوا من عنده فهل له على آباءهم اجرة أم لا (أجاب)

مطلب للمستأجر فسخ
الاجارة بانهدم أحدا البيتين

مطلب استأجر رجل أرضا
وقفها من متوليه تسعين سنة
وحكم الشافعي يلزمها
ثم بعده حكم الحنفي بفسخها

مطلب استأجر رجل أرض
وقف من المتولى باجرة معلومة
لمدة معينة ليبنى ويغرس
فيها له الاستبقاء بأجر المثل
اذا ظهر بطلانها وان أبي
المتولى الا القلع

مطلب استأجر أرضا وقفها
وبني فيها ثم انقضت المدة
مطلب علم صغيرا من غير
اشتراط اجرة

مطلب دفع ولده الى المؤدب
ليعلمه القرآن الى ان قارب
النصف فاستخلصه فرارا مما
تعورف اعطاؤه

مطلب مكث الاطفال مدة
عند مؤدبهم ثم خرجوا من
عنده

قال في البرازية يؤمر الوالد بتطبيب قلب المعلم وارضائه وقد صرح في التاتارخانية بتعلا عن المحيط بأنه عند عدم الاستنجار أصلاً يجب اجر المثل والله أعلم (سئل)

مطلب في مؤتب علم صغيرا
القرآن والخط فطلب الاجر
من أبيه فلم يعط

ياخير دين الله أفنى سائلا * بحملى فضلك دمت بالاحسان
بأعمال لا بالعلم يا من قد حوى * كل العلوم من العظيم الشأن
بأعمالها فاضلا شهدته * كل الخلائق انسها والجان
بأفضل العلماء يا من فضله * خرق به العادات في الاكوان
أصل السؤال وما جرى في قصتي * سأصرحت به بلا كتمان
فصريحه أنى فقهير عاجز * وأعلم الاطفال للقرآن
علمت طفلا من أهالى خيرة * للخط والقرآن والاتقان
وتعبت في تعليمه ياسيدي * حتى انتهت في الخط والعرفان
وطلبت أجرى من أبيه والجزا * فأبى ولم يعطى جزا الاحسان
فاذا اتيت الشرع يا مفتي الورى * فطابت منه عادة الصبيان
هل ذلك يلزم لى عليه سيدى * أم لا أفدنى بالنسبى العدنان
وأبى وأوضح لي جوابا شافيا * لازلت في مدد من الرحمن
وكفيت من سوء الحساب وشره * وحشرت في الآخرة مع الاعيان
وصلاة رب العرش ثم سلامه * دو ما على من خص بالقرآن
والآل والاصحاب ارباب الولا * من أبهر روا الاعداء في الميدان
مالاح من قسبر المجد نوره * وترنم القمري على الاغصان
(أجاب) *

لله حمد دائم الا زمان * وصلاة ربى للنسبى العدنان
خذ علم ما قدرته بتمامه * ممن لديه علمه بيان
نص الافاضل فيه عندائمه * سادوا وشادوا مذهب النعمان
سوق الخلاف على الجواز ونسبه * والاقدمون على اعتماد الثانى
والآخرون على الجواز لانه * فى عصرهم قد بان محض توان
وعليه فتوى الناس اذ فى تركه * خوف الضياع وغاية الخسران
وعليه ان صحت بكل شروطها * يجب الذى سمى بلا نقصان
اولا فاجر المثل مثل سواه من * كل العقود كلاهما سبان
وعلى الولي الدفع حتما لازما * فاذا أبى فالحق حبس الجانى
وكذا على العبدى ويوم خيسه * والحلوة الموسومة التيمان
واذا أريد على الوفاق جوازها * يستأجر القرا القدر زمان
فيعلمون بأمر صاحب أمرهم * نوع القراءة جملة الصبيان
نخذ الجواب مفصلا في نظمه * مستوفى الاحكام فى ذا الشأن
واختم الهى بالنسبى محمد * أعمال خير الدين بالاحسان

(سئل) فى رجل دفع ولده لفقير يعلمه القرآن ولم يذكر امدته وشرط له خمسة عشر قرشاً على تعليمه القرآن ودفع له بعضها وبقي بعضها افتقيد بتعليمه فوصل الى النزاعات فتنازع مع والده فيما دفع له كذا فلما وصل الخ

مطلب دفع ولده لفقير يعلمه
القرآن ولم يذكر امدته وشرط
له كذا فلما وصل الخ

من الاجرة وما بقي منها فما حكم هذه الاجارة وما حكم الذي دفعه من الاجرة المسمومة والذي بقي منها (أجاب) يجب له أجر مثل عمله لأن الاجارة والحال هذه فاسدة والحكم في كل ما هو كذلك منها ان فيه أجر المثل فان ساوى المدفوع خر جاسوا وان زاد اجر المثل علمه يكمل له وان نقص عنه يسترد وان اختلفا في قدر العمل فالقول لابي الوالد بيمينه وعلى النقيه آئينة والله أعلم (سئل) في مستاجر رحي ماء سنة تحت الزيادة بشرط دوران الحجر الخجاسي الذي بها وشرط الاجر على المستاجر محصول الاقندي فادارها المستاجر مدة ولم يدرك الحجر الخجاسي وقل الماء فما الحكم الشرعي (أجاب) الاجارة المشروحة فاسدة باجماع علماءنا والحكم في الاجارة الفاسدة أجر مثلها الا المسمى على حسب الاستعمال فينظر أجر المثل لاستعمال ماء هذا الحجر الخجاسي باخبار عدلين فيدفع ولا يلزم الاجر المسمى وله أعني المستاجر فسخ الاجارة بل يجب عليه الحرمة الاستعمال في العقد الفاسد والله أعلم (سئل) في رجل استاجر حماما ثلاث سنوات فتحول عن هذه الحرفة الى غيرها هل يكون عذرا وله رد الحمام كما صرح به في جواهر الفتاوى في الباب الاول من كتاب الاجارة وصرح كثير بما يعضده كالولول الجي والبرازي والخاني وغيرهم والله أعلم (سئل) في رجل به داء في اذنه اتفق مع طبيب على مداواته وجعل له اجرة ولم يضرب لذلك مدة ودأوا في الحكم (أجاب) للطبيب اجرة مثله وما اتفق في ثمن الادوية تفساد الاجارة على الوجه المذكور والله أعلم (سئل) في تيماري من جملة تيماره أرض بها بئر منهدم هل يجوز له اجارة الارض مع البئر لن يرغب في استئجارها أم لا (أجاب) نعم يجوز له اجارتها وهذه المسئلة ترجع الى اجارة المقتطع وفيها للشيخ قاسم بن قطلوبغا تليد السكال بن الهمام رسالة مختصرة من اخرى اغيره فيها وكذا للشيخ زين بن نجيم رسالة فيها وحاصل الكل جواز الاجارة وسئل الشيخ قاسم وقد أرسل له من مدينة غزة هل يجوز للبعدي أن يؤجر ما قطعه الامام الاعظم من أراضي بيت المال أولا يجوز أجاب نعم له ان يؤجر ما قطعه الامام ولا أثر لجواز اخراج الامام له في اثناء المدة كما لا أجر لجواز موت المؤجر في اثناء مدة ما أجر ثم قال واذا مات المؤجر أو أخرجه الامام عن الارض تنفسخ الاجارة ثم قال وقد وقفت على جواب لبعض الخنفية من أهل العصر أنها لا تنفسخ بالموت ولا باقطاعه غيره فان الامام جعله كالوكيل عنه في ذلك وتبقى بالمسمى الذي وجد فيه شرط اللزوم ويشهد لذلك قواعد علماءنا والحالة هذه ثم نازع في عدم الانفساخ بها واستظهر للانفساخ بأشياء والحاصل ان صحة الاجارة لا كلام فيها وأما لزومها ففيه كلام قد عرفته مما سبقته بهذا الاختصار العجيب فان فيه معظم ما في الرسائل فليعلم ذلك لانه مفيد جدا والله الموفق للصواب (سئل) في قرية نصفها وقف على جهة بر ونصفها وقف على جهة بر أخرى أجر المتكلم عليها ثلثها شائع لرجال سنة بما لا يتناول ما يتحصل من الثلث المذكور من الغلال صيفها وشتوها هل هذه الاجارة صحيحة أم باطلة لا يجوز دفعها للمستأجر أن يتناول شيئا من الغلال ما الحكم الشرعي (أجاب) الاجارة المذكورة باطلة غير معتقدة لما صرح به علماءنا فاطبة من أن الاجارة اذا وقعت على اتلاف الاعيان قصدا لا تنعقد ولا تفيد شيئا من أحكام الاجارة فاذا علم ذلك فليس للمستأجر أن يتناول شيئا من الغلال بل ذلك للمتكلم على الوقف ان كان حاضرا وان كان غائبا يخشى على الغلة الضياع بانتظاره ينصب القاضي رجلا يتقبض حصته وقفه ويحفظه الى حضوره فيدفع له ليصرفه في وجوهه المعينة والله أعلم (سئل) في رجل ماتت زوجته عن رضية فاتي بها الخالة وقال لها ارضعيها

مطلب استاجر رحي ماء
بشرط دوران الحجر الخجاسي
ولم يدركه الماء

مطلب استاجر حماما ثلاث
سنوات ثم تحول عن هذه
الحرفة الى غيرها
مطلب اتفق مع طبيب على
مداواته وجعل له اجرة من
غير بيان مدة
مطلب اذا كان في أرض
التيماري بئر منهدم يجوز
له اجارتها

مطلب قرية وقف أجر المتكلم
عليها نصفها الرجل ليكون له
ما يتحصل منه من الغلال

مطلب شرط الخالة ابنته
نصف مهرها لاجل تربيتها

وتعهدى أمرها ورهبها على أن لك نصف مهرها ففعلت معها ذلك مدققا الحكم (أجاب) ليس لها إلا أجر المثل كما في الاجارة الفاسدة والله أعلم (سئل) في محدود وبعضه وقف وبعضه ملك للجماعة استمر فاذن من له ولاية على الوقف ومن له الملك لرجل منهم أن يعمره ويصرف عليه من ماله ويرجع به عليهم ففعل واستمر ما صرفه ديناً عليهم وسكنه مدة سنين بغير اجارة سوى السنة الاولى فانه استأجرها باجرة معينة ثم أجر الجميع حصصهم ما عدا ما لامرأة باجرة زائدة عن سنة اجارته بغير اجازته ويريدون أن يأخذوا منه اجرة تلك السنين بحسابهم اهل لهم ذلك أم لا وهل اجارة المرأة صحيحة أم لا وهل لمطالبتهم بما أنفق على العمارة حالا ولو وعددهم بان يحسبها من الاجرة فيما سيسكن وهل اذا ادعوا أن اجرة المثل كذا يكون القول قوله في ذلك أم قولهم ما الحكم في جميع ذلك (أجاب) أما أصحاب الملك فلا اجرة لهم أصلاً فيما سكن الشريك بغير اجارة فان علمنا صرحوا فاطبة بان أحد الشريكين اذا سكن في المشترك لا اجرة عليه في الملك أما الوقف فيلزم الشريك اجرة المثل على اختيار المتأخرين قال في الاشياء والنظائر من كتاب الغصب منافع المعد للاستغلال مضبوطة الا اذا سكن بتأويل ملك أو عقد كبيت سكنه أحد الشريكين في الملك أما الوقف اذا سكنه أحدهما بالغلبة بدون اذن الآخر سواء كان موقوفاً للسكنى أو للاستغلال فانه يجب الاجر انتهى يريد أجر المثل وصرحوا فاطبة بان القول قول المستأجر بيمينه لانكاره الزيادة ولا يلزم من استئجار المرأة بالزيادة ان تكون اجرة المثل في نفسها كذلك لان الاجارة قد تقع بالمثل والزيادة والنقصان كالبيع فلا يحكم ذلك أعني فيما وجب للوقف ولا بد فيه لمدعى الزيادة على ما يدعى المستأجر أو الغاصب من البيعة واجارة المرأة فيما عدا حصة الرجل اجارة المشاع لغير الشريك واطباق المتون على عدم جوازها كما هو مذهب أبي حنيفة وقد جعل قاضيخان في فتاواه الفتوى عليه وذكر العلامة قاسم في تصحيحه بان ما في المغنى من ترجيح قولهما شاذ مجهول القائل فلا يعول عليه وله المطالبة بما أنفق على العمارة حالا وان وعددهم بحسبها من الاجرة لانه في حكم القرض والحال هذه وهو لا يتأجل بالتأجيل ولا يلزم الوفاء بهذا الوعد ولو شرطه في الاجارة فسدت لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لأحد العاقلين وكل هذه الاحكام مصرح بها في غالب كتب ائمتنا الاعلام جزاهم الله تعالى أحسن الجزاء والله أعلم (سئل) في رجل يخرج الماء من بئر عميق بالآلات ورجال ويسقي بقرا القرية وما يحتاجونه في بيوتهم واكرتهم سنة كاملة شارطين على كل رأس من البقر مقدار معلوم من الخنطة والآن يريدون دفع المشروط فما الحكم في ذلك شرعا (أجاب) اللازم قيمة الماء لانه قيمى على الاصح فينظر الى ما يأخذه الاخذ منه ويقوم فيعطى آخذها المنتفع به قيمته قليلا كان أو كثيرا ولا يصح الشرط المذكور للجهل في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل أقرض آخر بطريق الحج مبلغا على أن يحمله على دابته ويطعمه من خبزه ومرقه نظير فائده ما الحكم في ذلك (أجاب) يجب أجر المثل لركوبه وقيمة خبزه ومرقه والحال هذه اذا جعله من الربح اجرة غير صالح لها شرعا وقد نهى عن كل قرض جرننعا والله أعلم (سئل) فيما لو قاطع وكيل السلطان زيدا على مكان متعلق بموكاه في كل سنة بمبلغ معلوم فزاد عليه في المقاطعة المزبورة بكر واقتضى الحال أنه اشترى زيدا معه بالزيادة المزبورة مدة من الزمان ثم ان بكر ازا زيادة أخرى ثم زاد زيادة أخرى قاصدا بذلك الحيلة في رفع يد زيد هل اذا قبلها زيد بالزيادة المذكورة الاخيرة يجاب الى ذلك أم لا وهل اذا كان بكر تصرف في ذلك مدة من السنين قبل اشتراكه مع زيد وكان يؤدي المقاطعة المزبورة بالنقصان

مطلب محدود وبعضه وقف وبعضه ملك للجماعة اذن المتولى ومن له الملك لرجل بالعمارة ليصرف عليه من ماله ويرجع ففعل ثم سكنه الخ

مطلب رجل يخرج الماء من بئر ويسقي بقرا القرية شارطا على كل رأس مقدارا من الخنطة

مطلب رجل أقرض آخر دراهم ليحمله على دابته

مطلب قاطع وكيل السلطان زيدا على مكان في كل سنة بكذا فزاد عليه بكر فاشترى في الزيادة ثم زاد بكر الخ

يلزمه انعامها أم لا (اجاب) ان كانت المقاطعة بمال واقعة على خراج الخارج من الارض
ونجار الاشجار وما يستحق لجهة بيت المال من عشر وزكاة ونحوها فهي باطلة من أصلها وان
كانت للاستغلال والمنفعة وشرط في مقابلتها المال روي فيها شروط الاجارة والظاهر ان المراد
بها في السؤال الاول لانه المعتاد الجاري في هذه البلاد ولا صحة لذلك شرعا الاول ولا الثاني فلا
يناط به حكم من الاحكام الشرعية الجارية في العقود الصحيحة الشرعية حتى يجاب بالاجابة اذ
لا صحة ولا لزوم اذا انعمت بمتن بوصفه والله أعلم (سئل) في اجارة القرى والاراضي التي في
أيدي المزارعين لياخذ المستأجر الخراج الحاصل بالمقاسمة منها والعوائد الظلمة كالعبدية
والخيسية ونحوها هل هي جائزة أم لا (اجاب) اعلم ان الاجارة اذا وقعت على اتلاف الاعيان
قصدا كانت باطلة فلا تملك المستأجر ما وجد من تلك الاعيان بل هي على ما كانت عليه قبل
الاجارة فتؤخذ من يده اذا تناولها ويضمنها بالاستهلاك لان الباطل لا يؤثر شيئا فيجوز عليه
التصرف فيها لعدم ملكه وذلك كاستئجار بقرة ليشرب لبنها أو بستان لياكل ثمره ومثله استئجار
ما في يد المزارعين لاكل خراجه الذي يحصل بالمقاسمة فانه عين وقع عليها الاستئجار قصد او مثله
باطل كما عات لا سيما وقد اضيف اليه ما لا يسوغ شرعا للمؤجر قبل المستأجر وهو تناول العوائد
الظلمية التي يجب اعدامها لا تقريرها فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله أعلم (سئل) في
شريك عمل اشترى لنفسه رجل عماله جلودا ليتخذها قريبا واشترى جميع ما تحتاجه حرفة ما وله
نصف الربح الزائد على الثمن بماله ولهما النصف منه بعملهما ويبيع القرب فهل له ولهما من
الربح ما شرط أم لا (اجاب) ليس للعامين الاجرة عملهما بالغة ما بلغت والباقي جميعه لرب المال
اذ هذه اجارة فاسدة وفيها وجوب اجر المثل بالغاما بالغ حيث فسدت التسمية كما هنا وهذا الاشد
فيه والله أعلم (سئل) في وصي آجر حصة اليتيم من شريكه بدون اجر المثل ما الحكم (اجاب)
اختلف المشايخ في هذه المسئلة والفتوى على انه يلزم المستأجر تمام اجر المثل وبه أفتى صاحب
البحر ومنع الغنار وعليه المتأخرون صيانة لمال اليتيم والله أعلم (سئل) في رجل سكن دارا يتام
بلا اجارة مدة سنين ولم يكن شريكاهم فيها هل يلزمه اجرة المثل للمدة التي سكنها أم لا (اجاب) نعم
يلزم الساكن اجرة المثل على ما عليه الفتوى والله أعلم (سئل) في ثمر معدن خزن الغلال بالاجارة
بين يتيم وبالع آجره البالغ باذن الولى هل يلزم دفع حصة اليتيم من الاجرة لوليه أم لا (اجاب) نعم
يلزم بل لو استعمله الشريك لنفسه بلا اجارة يلزمه مثل اجرة حصة اليتيم كما أفتى به المتأخرون
الحاقا له بالوقف صيانة له والله أعلم (سئل) في رجل له رجل فدفعه لرجل ليرفع عليه الزرع من
المزارع الى البياذ بالاجرة على ان ما يتحصل من الزرع بينهما هل يصح أم لا (اجاب) لا يصح ذلك
وجميع المتحصل لصاحب الجمل وللاخر اجرة مثله قال في البحر معزيا الى المحيط دفع دابته الى
رجل يؤجرها على ان الاجرة بينهما فالشركة فاسدة والاجر لصاحب الدابة وللاخر اجر مثله
وكذلك في السفينة والبيت اه ومثله في كثير من كتب المذهب والله أعلم (سئل) في جمال دفع
جماله الى جمال ليؤجرها وثلث الاجرة للجمال والباقي لصاحب الجمال فقام الجمال عليها مدة
وانتزعها بعد دابته صاحبها فهل للجمال اجرة مثله لالثلاث الاجرة أم لا (اجاب) نعم للجمال
اجرة مثله ولا تصح الشركة بالثلث ونحوه في ذلك والمتحصل من المكارات لصاحب الجمال والله
أعلم (سئل) في رجل يعمل بالثلث على جمال آخر فحصل من اجرتها حنطة وشعير يسى عليه
الجمال ويريد الجمال الاختصاص به هل له ذلك أم لا (اجاب) ليس للجمال شيء من ذلك بل السكل

مطلب اجارة القرى
والاراضي التي في أيدي
المزارعين لياخذ المستأجر
الخراج الحاصل منها باطلة

مطلب اشترى رجل جلودا
بماله ودفعها لشريكه عمل
ليتخذها قريبا وشرط لهما
نصف الربح

مطلب آجر الوصي عقار
اليتيم بدون اجر المثل

مطلب بثربين بالغ ويتيم
آجره البالغ باذن الولى يلزمه
دفع الاجرة للولى
مطلب رجل له رجل فدفعه
لاخر ليرفع عليه الزرع
وما حصل بينهما

مطلب اذا دفع جماله الى
آخر ليؤجرها على ان له
ثلث الاجرة فله اجرة مثله
مطلب أراد العامل على
جمال آخر الاختصاص بما
تحصل من الخ

مطلب قبض أجرة ما أجرة
المعزول للمتولى لاله

مطلب رجل عرف بالحراسة
فامر به رجل بحفظ مكان
استحق الاجر عليه وان لم
يسم

مطلب قال لا اعمل معي
يقرك في أرضي على أن
اصنع معك المعروف القلاني
مطلب الافلاس عذر نفسه
به الاجارة والقول للمستاجر
في الافلاس

مطلب استاجر جماعة
رجلا سنة ليرى لهم بقرهم
شارطين أنه ان لم يتم سنته
فلا أجر له

مطلب استاجر رجل أرض
الوقف اجارة طويلا وغرس
فيها ثم مات

مطلب أجر نائب الشرع
حيث لا ناظر وأذن له بان
ينفق عليها ان احتاجته
ويحسب من الاجرة

لرب الجبال وللجمال أجر مثله صرح به صاحب البحر نقلا عن المحيط والله أعلم (سئل) هل قبض
الاجرة للمتولى المنصوب أو للمعزول فيما أجرة المعزول وهل اذا دفع المستاجر للمعزول يطالب
به ثانيا أم لا (أجاب) نعم قبض الاجرة للمنصوب لا للمعزول وان أجر المعزول على الاصح واذا
لم يصح قبضه يطالب المستاجر بالاجرة ويرجع على المعزول به بالكون أخذه منه بغير حق
والله أعلم (سئل) في رجل انتصب لعمل الحراسة وحفظ الاماكن باجر وعلم ذلك بين الناس
قال له رجل احفظ هذا المكان واحرسه ولم يسم له شيئا هل يلزم له أجرة أم لا (أجاب) نعم
حيث انتصب لذلك فله أجرة المثل على قول محمد وعليه الفتوى كما في البرازية والجوهرية وغيرهما
والله أعلم (سئل) في رجل قال لا اعمل معي يقرك في أرضي على أن اصنع معك المعروف
القلاني فعمل يقره معه ولم يفعل معه المعروف المشروط هل له أجرة المثل أم لا (أجاب) نعم
له أجرة المثل حيث لم يكن المعروف الذي عينه يصلح أجرة أو جهلت مدة العمل المستاجر عليه أو
حصل الفساد بوجه من وجوهه متى حصل الفساد بلهالة الاجرة يجب أجر المثل بالغاما بالغ
والله أعلم (سئل) في رجل استاجر دكانا مدة سنة مثلاث ادعى انه أفلس ويريد فسخ الاجارة
لعذر الافلاس فهل يقبل قوله بمجرد ذلك أم يحتاج الى اقامة بينة تشهد بافلاسه والحال ان
رب الدكان لم يصدق في دعوى الافلاس (أجاب) القول قول مدعى الافلاس بيمينه لانه
الاصل وقد قالوا وقال المستاجر أريد السفر وكذبته الاجر حلف المستاجر على أنه عزم على السفر
كما ذكره الكرخي والقنوري وقالوا الانتقال من البلدة عذرا لأن يكون الخروج يحتمل
ان يكون حيلة التوصل الى الفسخ فيحلف المستاجر ومثلتنا أولوية بالحكم المذكور كما هو
ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل استاجر جماعة ليرى لهم بقرهم كل رأس بكذا سنة شارطين
عليه سنته يوم ويومه بسنة يعنون ان لم تتم سنتك فلا أجر لك وان أتممتها فلك الاجر وعمل خمسة
أشهر وعجز عن العمل بقيمة السنة هل له أجرة لما عمل أم لا أجرة له (أجاب) له أجرة مثله لما
عمل في المدة المذكورة بحسابه ولا يتجاوز به حساب المسمى لها والحال هذه والله أعلم (سئل)
في رجل استاجر أرضا وقفا من متولى عليه اجارة طويلا وغرس فيها ثم مات المستاجر قبل انتهاء
المدة فهل تنسخ بموته على قول من جوزها في الوقف للضرورة واذا قلتم نعم فما حكم الغرس
(أجاب) قال في الهداية في الاوقاف لا تجوز الاجارة الطويلة كي لا يدعى المستاجر ملكها
وهي ما زاد على ثلاث سنين وهو المختار انتهى واذا قلنا بجوازها على القول المقابل لهذا
تنسخ الاجارة بموت المستاجر والحال هذه فيكلف وارثه قلع الاشجار ان لم يضر بأرض الوقف
فاذا ضرر بملكه الناظر بقيمة مستحق القلع للوقف هذا هو المختار كما نص عليه الاثمة الاخيار
وعليه أصحاب المتون وقد صرح في الفتية ان له ان يستبقها بأجرة المثل وان أبى الموقوف
عليهم وبمثله صرح الخصاف وهو خلاف ما في المتون والله أعلم (سئل) في دار موقوفة على
مسجد أجرها نائب الشرع الشريف لرجل اذ لا ناظر لها بأجرة معلومة وأذن له ان ينفق على
عمارتها ان احتاجت الى التعمير ويحسب له من الاجرة فهل يحسب له ما انفق حيث عمر على
الوجه المذكور أم لا (أجاب) يحسب له ما انفق من الاجرة وان اختلف مع من له خصومة
في أصل البناء فقال بنيت وأنكر الخصم فالقول للخصم وعليه البينة وان وقع الاختلاف
في قدر ما انفق يرجع لاهل الصنعة فان اتفق جميعهم على قول واحد فالقول له وان كان البعض
والبعض يعتبر الدعوى والانكار كما أفاده البرازي والله أعلم (سئل) في دار موقوفة على مصالح

مطلب أجر متولى الوقف
دار الوقف من رجل عقود
متعددة باجرة معلومة وأمره
برمها ليكون ما أنفقناه
على رتبة الوقف فصارت
أجرها الضعاف أجرها قبل
الترميم

المسجد الأقصى استقرت فاستأجرها يهودى من متولى الوقف بمائة قروش كل سنة عقودا
متعددة معلومة بأذن الحاكم الشرعى فترتها على أن يكون جميع ما يصرفه على العمارة ديناً على
رقبة الوقف فبلغت المصارف على الوقف بأخباره قدر ما علم وما كتب بجميع ذلك حجة فصارت
أجرها التى هى أجرة مثلها بذلك الترميم اضعاف الاجرة المعينة لها وسكن بها مدة سنين وهو
يدفع كل سنة تلك المائة قروش فهل يلزمه أجرة مثلها بالغة ما بلغت فيطالب بما انقص عنها أم
تستأجر بالاجرة المسماة لها من غير زيادة بسبب الدين المذكور أم لا (أجاب) اعلم أولاً أن ما صرف
في العمارة يكون ديناً وفى مال الوقف للاذن الموجب له اصرورته بالوقف بذلك وإذا صارت
للووقف وبلغت أجرة مثلها أضعاف الاجرة المسماة لزم اليهودى أجرة مثلها لا سيما مع فساد
الاجارة المذكورة لكونها طويلة ولئن وقعت على الوجه الذى ذكره علماء ونافى كتبهم أن تجعل
عقوداً مترادفة كما ذكر في السؤال فالعقد اللازم هو الاول والباقي غير لازم قال في جواهر
الفتاوى في الباب الاول من كتاب الاجارة رجل أجر ضبعة ثلاثين سنة وكتب في الصك أنه أجر
ثلاثين عقداً كل عقد عقيب الآخر والضبعة وقف فأنه لا تصح الاجارة هكذا ذكر وهو الصحيح
وذكر في النوازل اختلاف المشايخ وقول الهندوانى واختار الفقيه أبو الليث أنه لا تصح الاجارة
لصيانة الاوقاف وعليه الفتوى وفي الباب السادس منها قال سئل ملك المملوك أبو العلا عفيين
أجر داراً موقوفة مائة سنة لواحد من المسلمين هل يجوز فأجاب

أفتى بطلان الاجارة معشر * من زمرة الفقهاء قطعاً لا زماً
وبذلك أفتى للتدين حسيبة * كى لا أكون بما حرر ظالم

وقد صرح علماء ونازحهم الله تعالى ومنهم صاحب الحاوى القدسي بأنه يفتى بكل ما هو أنفع
للووقف فيما اختلف العلماء فيه حتى نقض الاجارة عند الزيادة الفاحشة نظراً للوقف وصيانة
لحق الله تعالى وابقاء للخيرات قالوا يجب على اليهودى المذكور أجرة المثل بالغة ما بلغت قبل
العمارة وبعدها وله الرجوع عما صرف ولا يعمل بمجرد قوله الا اذا اتفق أهل الضبعة عليه وأنه
لا ينقص عنه والرجوع له في غلة الوقف فان لم يكن فليترتب الى دخولها والله أعلم (سئل) في دار
وقف على ذرية شخص سكنت بها امرأة من ذرية الواقف مع زوجها وقد غير زوجها طائفة
من معالم الوقف فأذهب الحش وجعل مكانه حماماً وحصل بذلك ضرر على السكان فهل يؤمر
بإعادة ما كان الى ما كان أم لا (أجاب) ما غيره يلزم عليه اعادته الى ما كان عليه كما أفتى به شيخ
الاسلام الشيخ شهاب الدين الحلبي وقد ذكرت وجهه في حاشية كتبت على جوابه فراجع وتأمل
فيما كتبه والله أعلم وصورة ما كتبه قوله يرفع أمر الشخص المذكور الى ولى الأمر فإمره
بهدم بنائه وإعادة الوقف الى ما كان وقوله في جواب السؤال الذى على هذا جميع ما غيره يلزم
اعادته على ما كان عليه ٣ وقوله في جواب السؤال الذى بعدهما يلزم الشخص المذكور إعادة
الحائط التى هدمها صريح في أنه يلزم بهدم حائط الوقف الاعادة لا الانتصان وهو مخالف للقياس
اذا الحائط ليس من ذوات الامثال قال في البرازية هدم حائط غير خير ما لك بين تضمنين قيمة الحائط
وتسليم النقص له وبين أن يأخذ ويضمنه قيمة النقصان وليس له الجبر على البناء كما كان لانها
ليست من ذوات الامثال لان كل ما كان من صنع العبيد لا يمكنهم فيه المماثلة لتفاوتهم في
الحذاقة وقيل ان كان الحائط جديداً أمر بإعادته اه فيكون وجوب الاعادة استحساناً كما في هدم
حائط المسجد وقول البرازى خير ما لك صريح في ان الحائط ملك وقد قال في الاشباه والنظائر

مطلب وقف داره على ذريته
فسكنتها امرأة من ذرية
الواقف مع زوجها فغير معالم
الوقف
قوله وصورة ما كتبه الخ
هذه الجملة ساقطة من أكثر
النسخ ولكنها وجدت في
بعض النسخ فابقيناها لما
فيها من النوائد اه مصححه
٣ قوله وقوله في جواب
السؤال الذى بعدهما الخ
كذاباً لا أصل وفي نسخة
أخرى بعد جواب السؤال
الذى على أحدهما وانظر
على كل ما يرجع ضمير
التثنية اه مصححه

في الغصب من هدم حائط غيره فانه يضمن نقصانها ولا يؤمر بالعمارة الا في حائط المسجد كما في كراهة الخانية قال شيخ الاسلام التمر تاني الغزي أقول لم أقف على ذلك في كراهة الخانية لكن وقفت عليه في فصل في المسجد منها والنظرة رجل حفر بئر في فناء المسجد أو هدم حائط المسجد فانه يؤمر بالتسوية ولا يقضى بالنقصان وكذا لو حفر بئر في فناء قوم يؤمر بالتسوية ولو هدم حائط دار رجل ما كاله أو حفر فيها بئر يضمن النقصان اه كلام الخانية ونقل الشيخ وأقول قوله على هذا ما كاله قد احترازي عن حائط الوقف فوله في الاشياء الا في حائط المسجد اما قاصر لكون حائط الوقف كذلك أو المراد بحائط المسجد مطلق حائط الوقف والمسجد مثاله ولم أر من ذكر حائط الوقف من أصحاب الكتب السابقة والظاهر أن صاحب هذه الفتاوى ذكر ذلك تفقها وهو تفقه حسن لان العلة التي في حائط المسجد وهو وجوب صيائه من الهدم وحفظه من الضياع وجودة في حائط الوقف لوجوب صيائه وحفظه فتأمل والله أعلم (سئل) في رجل أجر بيتا كل شهر بكذا وسلمه ثم باعه في اثناء الشهر الاول لاخر فسكنه المستأجر مدة هل يجب الاجرة لك المدة أم لا (اجاب) ان لم يكن تقاضاه لا يجب له اجرة الا اذا كان معدا للاستغلال والاستنباط من كلامهم واضح ليس فيه اشكال فراجع ان استرقت وتأمل ان استدركت والله أعلم (سئل) في رجل استأجر أرض بستان موقوف على جهة بر عقود مترادفة وتسلم المؤجر واستقر في يده سنين ثم عجز عن الاتفايع به لعدم قدرته على ادارته لفقره فهل والحالة هذه يكون ذلك عذرا مقتضا الفسخ في المدة الباقية من عقود اجارته أم لا وما الحكم الشرعي (اجاب) الاجارة على هذا الوجه في الاختلاف المشايخ واختار الفقيه أبو الليث أنها لا تصح وعليه الفتوى وذكر في جواهر الفتاوى اذا قضى القاضي بصحة ما يجوز وفي فتاوى قاضيخان فان احتاج القيم ان يؤجر الوقف اجارة طويلة قالوا الوجه فيه ان يعقد عقودا مترادفة كل عقد على سنة ويكتب في الصك استأجر فلان بن فلان أرض كذا أو دار كذا ثلاثين سنة ثلاثين عقدا كل عقد سنة بكذا من غير أن يكون بعضها شرطا في بعض فيكون العقد الاول لازما لانه ناجز والباقي غير لازم لانه مضاف اه فاذا علم ذلك علم أنه لا حاجة الى العذر في فسخها لانها اما غير صحيحة أصلا كما هو الصحيح فهي واجبة الاعداد لا التقرير وما انها صحيحة على طريق تصحيح الاجارة المضافة وهي غير لازمة على المفتي به بل لكل من المتأجرين نقضها في أول دخول العقد وقبله نعم على هذا القول لو دخل العقد لزوم بعدم نقضها في أوله يفسخ بالعذر وفقر المستأجر وعدم قدرته على الارض عذري فسخها كما في البرازية وغيرها وأما بقية عقود الاجارة فهي غير لازمة فاعلم ذلك والله أعلم (سئل) فيما اذا أجر الموقوف عليه المشروط له النظر من قبل الواقف دار الوقف لرجل عشرين عقدا لكل عقد ثلاث سنين وأقر بقبض اجرة جميع العقود ومات الأجر وانتقل الاستحقاق لغيره فما حكم الاجارة السابقة والاجرة المقبوضة وهل تنفسخ الاجارة بموت الأجر المذكور اذا قلتم بصحتها وهل اذا ادعى المتكلم على الوقف وهو ابن المؤجر أن الاقرار بالقبض كان تلجئة يخلف المقر له ما كان اقراره كاذبا واذا كان أحد ثبنا في الوقف هل يهدم أم لا وهل الواجب المسمى من الاجرة أم اجرة المثل (اجاب) الفتوى على ان اجارة دار الوقف أكثر من سنة لا تصح كما صرح به في ملتقى البحر وغيره وأفتى به قارئ الهداية فتجب للمضى من العقود اجرة مثلها بالغة ما بلغت ويرجع المستأجر بما بقي من الاجرة المدفوعة على تركه الا اجران كان له تركه والا تأخرت المطالبة الى يوم القيامة واذا ادعى ابن الأجر أن الاقرار كان تلجئة لزم المستأجر

مطلب رجل أجر بيتا كل شهر بكذا ثم باعه لاخر فسكنه المستأجر مدة

مطلب استأجر رجل أرض بستان موقوف عقودا مترادفة وتسلم المؤجر واستقر في يده سنين ثم عجز عن الاتفايع به لعدم قدرته

مطلب أجر الموقوف عليه المشروط له النظر دار الوقف لرجل عشرين عقدا كل عقد ثلاث سنين وأقر بقبض اجرة جميع العقود ثم مات

يمين بانه غير تجبته فاذا انكل لزمه دعوى المتاعى وللمستأجر على الوقف ان يتراعه من يد المستأجر
والزامة بهدم بنائه وتفرغ الوقف من الملك وتسليمه فارغاً منه ان لم يضر بارض الوقف فان ضر
يملكه الناظر ببقية مقلوع الوقف وعلى القول بجواز اجارة الدور ثلاث سنين وبصحة العقود
المتعددة لا تلزم الاجارة الا في العقد الاول اذ ما عدا مضاف ولا تلزم المضافة على ما عليه الفتوى
وفي جواهر الفتاوى من كتاب الاجارة رجل أجر ضبعة ثلاثين سنة وكتب في الصل أنه أجر
ثلاثين عقداً كل عقد عقيب الآخر والضبعة وقف فانه لا تصح الاجارة هكذا ذكر وهو الصحيح
وذكر في النوازل اختلاف المشايخ وقول الهندوانى واختار الفقيه أبو الليث انه لا تصح الاجارة
لصيانة الاوقاف وعليه الفتوى واما انفسا خها بعت الاجر من حيث انها وقعت صحيحة فذكر
في القنية انها تنفسخ بموته اذا كان هو المصرف فقط وذكر قارئ الهداية خلافه والواجب في
الوقف اجرة المثل على تقدير الفساد ومن جملته الاجارة بدون اجر المثل وان وقعت به ثم غلت
في اثناء المدة وكانت صحيحة فلما تولى فسحقها على ما عليه الفتوى وما لم يفسخ كان على المستأجر
المسمى كما في الصغرى والله أعلم (سئل) في المكارى اذا عين له رب الاحمال وزنا وحلف بالطلاق
أنه كذا فحمل المكارى بنفسه وعطبت بعض دوابه ووزنه عند انتهاء الحمل فوجدته زائداً هل
يضمن ويوقع طلاقه أم لا (أجاب) لا يضمن كما صرح به في العمادية لانه باشر الحمل بيده وكان ينبغي
له ان يزن أولاً فهو مغتر لا مغرور ولا يقع طلاقه للاحتمالات النافية عنه الوقوع والله أعلم (سئل)
في مكارى رجل المتاع بعض الطريق وخوفت القافلة فاعاد المكارى المتاع الى الموضع الاول هل له
أجرة جمل المتاع لذلك المكان الذى أعاده منه أم لا (أجاب) لا أجر له فقد قال في البرازية
المكارى اذا حمل بعض الطريق وخوفوه فاعاد الحمل الى الموضع الاول لا أجر له اه والله أعلم
(سئل) في رجل استأجر مكارياً يحمل له حمولات من مكان كذا الى مكان كذا على ان يعطى
المكارى ما ينوب الاحمال من الاغفار من ماله هل تجوز الاجارة أم لا وللمستأجر فسحقها
(أجاب) الاجارة على الوجه المذكور فاسدة وللمستأجر فسحقها والحال هذه والله أعلم (سئل)
في رجل استأجر بهيمة ليركبه من غرة الى دمشق ذهاباً واياباً فضاع منه حال سفره من غير تفريط في
حفظه هل يضمن ولو كان ضياعه حال نومه أم لا (أجاب) لا يضمن والحال هذه ولو كان ضياعه
حالة نومه ولا فرق بين كونه مضطجعاً أو جالساً في السفر كما صرح به في كتب من الكتب والله أعلم
(سئل) في رجل استأجر آخر لعمل معلوم بارطال مسماة قطناً في قشره مؤجلة الى خروج
القطن ثم بعد مجيء المحل طالبه فاستهلكه فلم يجهله فاشتري منه القطن الذى جعله أجرة في الذمة بثمن
معلوم هل يصح ويلزم الثمن أم لا ويلزمه القطن أم لا يلزمه واحد منهما وما وانما له أجر المثل
(أجاب) لا يلزمه القطن ولا ثمنه وانما يلزمه أجر المثل ولا يتجاوز به المسمى اذا الجهالة المؤثرة في
البيع مؤثرة في الاجارة سواء كانت في العين أو المدة أو الاجرة كما في البرازية وغيرها فهي فاسدة
وحكم الفاسدة ما ذكره الله أعلم (سئل) في رجل استأجر أكاراً كل شهر بقرشين فاشتغل شهرين
وبعضا من الثالث وطالبه باجرته فمجز عنها فقال له يكون لك الربع في الزرع على ان تكمل
العدل بقية سنتك فأخذ في العمل وعشب وحصد ونقل الزرع وداسه وذراه وعمل جميع العمل
المعتاد على الاكوة فهل يستحق الاجرة لعمله أم يستحق ربع الخارج (أجاب) يستحق الاجرة
لجميع عمله السابق على جعل الربع والا حق له ولا شيء له في الخارج لانه بيع لربع الخارج بما
في ذمة المستأجر بشرط العمل بقية السنة وهو يوجب الفساد والله الموفق الهادى لطريق

مطلب عين رب الاحمال
للمكارى وزنا فحمل المكارى
بنفسه وعطبت
مطلب لا اجر للمكارى اذا
حمل المتاع بعض الطريق
ثم رده الى الموضع الاول

مطلب اشتراط غفر الاحمال
على المكارى مفسد للاجارة
مطلب استأجر بهيمة فضاع
منه ولو في حال نومه لا ضمان
عليه
مطلب اذا استأجر بهيمة بارطال
قطن معلومة مؤجلة الى
خروج القطن فالاجارة
فاسدة

مطلب استأجر أكاراً كل شهر
بكذا فطلب الاجرة بعد
شهرين فمجز المستأجر عنها
فقال له لك ربع الزرع الخ

مطلب في مرتين سكن دار
الرهن في حياة الراهن سنين
وبعد وفاته سنين وفي الورثة
يقيم

مطلب اذا استاجر أرض
الوقف يغرس فيها ويكون
الغرس له فهو له ولو العرف
بخلافه

مطلب استاجر ذميا تعمير
ما انهدم من البئر بشرط أنه
مهما حدث في البئر فهو قائم
به وكفله ذمى آخر بذلك

مطلب اذا استأجر رجل
حما وقفا وزاد عليه آخر
زيادة تدخل تحت تقويم
المقومين لا تقبل

مطلب دفع لا آخر بيتا يسكنه
ويرمه ففعل ثم اخذه
مطلب اذا دفع المكارى
لمن مشى معه مالا للحماية
لا يلزم المستكرى

الرشاد والله أعلم (سئل) في مرتين سكن دار الرهن مدة سنين ثم توفي الراهن عن ورثة فيهم يقيم
فاستمر الميراث ساكنا دار الرهن مدة سنين هل يلزمه أجرة المثل لسكنه مدة حياة الراهن وبعده
للورثة الكبار واليتيم بقدر حصصهم أم لا (أجاب) لا يلزمه شيء لسكنه حال حياة الراهن ولا
لسكنه بعد وفاته أما حال حياته وللكبار من ورثته بعد مماته فباجماع علمائنا وسواء اذن الميت
والكبار بعده أو لم ياذنوا وأما في حصة اليتيم فلا خلاف الترجيح والافتاء في ذلك بين المتأخرين
ومذهب المتقدمين عدم وجوب الأجرة حتى قيل لنجم الأئمة ما تختارون بين سكن دار اليتيم غير
الشريك بغير عقد قال أختار عدم لزوم الأجر بخلاف الوقف والامام ظهير الدين أفق بأجرة المثل
في دور الوقف لا في دور اليتيم والله أعلم (سئل) فيما اذا أجرة ناظر وقف قطعة أرض منه بحق
شربها من الماء لزيادة أجرة الزراعة والغراس والبناء والتعلي على ان يكون ماسيغرسه زيد له
والحال ان في تلك الناحية من يغارس على الأرض الموقوفة على ان يكون النصف لجهة الوقف
تبع الأرض والنصف الآخر للغراس نظير غرسه وعمله فاجر زيد الأرض الموقوفة لعمره وكذلك
على أن يكون حصة معينة من الغراس لزيد تبع الأرض الموقوفة وحصة معينة للغراس نظير
غرسه وعمله في الحكم الشرعي (أجاب) حيث استأجر زيدا يكون ما يغرسه له فالغراس كله له بل
لو غصب الأرض وغرسها كان له أيضا وسواء كانت الأجرة صحيحة أو فاسدة وسواء في ذلك
الوقف والملك ويختلف الحكم في القلع وعدمه فالعرق الظالم ليس له قرار وما وضع بحق فله
الاستقرار ولا دخل للعرف مع ما ذكر في صدر السؤال من قوله على ان يكون ماسيغرسه زيد له
وأما أجرة لعمره وعلى ان يكون له كذا وله كذا فالغراس بينهما على ما اتفقا كل زراعة اذا ملك
المنفعة في الأجرة كان يملكها غيره وهذا الحكم في الغراس وأما حكم الاستبقاء وغيره فليس في
السؤال طلب الجواب عنه وهو طويل الذيل فلا تشغل بالجواب عنه لعدم طلبه والله أعلم
(سئل) في رجل استأجر ذميا تعمير ما انهدم وترميم ما استمر من البئر الفلاني بكذا من الأجرة
على ان يستأجر فعولا منها بشرط انه مهما حدث في البئر من شيء الى عشر سنين فهو قائم به وكفله
في ذلك ذمى آخر أيضا وفعل ما أمر به من التعمير والترميم هل اذا انهدم البئر أو شيء منه او حدث
فيه لا ينعله حادث يضمن الاصيل أو الكفيل ويؤخذ بعمارته أم لا لعدم صحة الشرط المذكور
(أجاب) لا ضمان على الاصيل ولا على الكفيل لعدم صحة الشرط المذكور اذ هو بمنزلة قول
الانسان غيره ان انهدم بناؤك فانا ضامن له وهذا التزام ما لا يلزم فانه لو انهدم لا يلزمه شيء فاذا
كفل به شخص فقد كفل شيئا لا يلزم الاصيل فكيف يلزم الكفيل والله أعلم (سئل) في رجل
استأجر حاما وقفا باثنتين وعشرين قطعة مصرية أجرة صحيحة شرعية من ناظر الوقف بمعرفة
حاكم الشرع فزاد عليه رجل قطعة او قطعتين هل تفسخ الأجرة بهذه الزيادة ويؤجر للذي زاد
أم لا لكونها اضرارا وتعتا ومما يدخل تحت تقويم المقومين لانهادون الخس الذي يعتد في
العقار غنينا فحشا (أجاب) لا تقبل منه الزيادة على المستأجر المزبور فلا تفسخ أجرة به هذه الزيادة
كما نص عليه من علماء الجمهور والله أعلم (سئل) في رجل دفع لا آخر بيتا يسكنه ويرمه فرمه
وسقته بخشب من عنده على طريقة سقائف الفلاحين وسكن مدة وأخرجه ماله منه هل له
أخذ خشبه أم لا (أجاب) نعم له أخذ خشبه لانه مستعير لا مستأجر اذ لم يجعل له بدلا والحال هذه
والله أعلم (سئل) في المكارى اذا دفع عن جولات مستكرى مالا لمن مشى معه حتى يحميها
من اللصوص بغير اذنه هل يكون متبرعا فلا يلزمه ضمانه أم لا فيلزمه (أجاب) يكون متبرعا

ولا يلزم المنكرى ما أتى المكارى لمن مشى معه إلا أن يتبرع له بشئ بحسن اختياره على وجه
مجازاة الاحسان بالاحسان بالمكافأة والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة لها حصة
في عقار غير معلومة عندها أجرتهما مدة باجرة معلومة مقبوضة دون أجرة مثلها هل تكون
الاجارة صحيحة أم فاسدة وإذا قلتم فاسدة هل يجب أجر المثل بالغاما بلغ أم لا يزال على قدر المسمى
(أجاب) حيث لم يتبين نصيبها فالاجارة فاسدة إذ شرطها بيان البدل والمبدل ويجب أجر المثل
بالغاما بلغ انفساد المسمى وهو عدم بيان القدر المؤجر والله أعلم (سئل) في رجل أجر محدودات
مملوكة مشتركة وتناول أجرتهما مدة سنين والآن الشريك يطالبونه بحصتهم منها هل يحكم القاضي
عليه به الماهم أم لا حيث لم يكن ذلك بوكالة سابقة على العقد ولا اجارة لاحقة بعده (أجاب)
لا يقضى عليه لهم بحصته منها لأن المنافع لا تتقوم إلا بالعقد وهو صادر منه بلا وكالة سابقة ولا
اجارة لاحقة فلكل الشريك العاقد لكن ملكه في غير ملكه ملك خبيث فيجب عليه التصديق به
أو دفعه لشركائه خروجاً من الاثم والثاني أفضل لخروجه من الخلاف أيضاً والله أعلم (سئل)
في شركاء في دار آجروا واحداً منهم مالهم فيها سنة باجر معلوم قائلين كل سنة سكنتها بعدها
فأجرتهما مثلها فسكنها سنين هل يلزمه المسمى لتلك السنين أم لا (أجاب) نعم يلزم المسمى لتلك
السنين وهي مسألة من آجر داراً كل شهر بدرهم صح في شهر فقط إلا أن يسمى الكل وكل شهر
سكن منه ساعة صح فيه وهي دارة في الكتب والله أعلم (سئل) في رجل استأجر بغلاً وحمل
عليه وله جار فسقط جواره في الطريق فاشتغل به فدفع البغل لرفيقه خوفاً عليه ولعدم قدرته على
حفظه مع الاشتغال بجواره ولو تابع البغل ذلك جاره ومتاعه فهلك البغل هل يضمن أم لا
(أجاب) لا يضمن والحال هذه أرجع إلى جامع الفصولين وغيره يظهر لك ذلك والله أعلم (سئل)
في رجل استأجر من ناظر داراً مستمرة وعمرها استمر منها وأجرها باكثر مما استأجر هل الزيادة
له أم لا لو وقف وهل إذا ادعى الناظر أن الاجرة الاولى دون أجرة المثل وأنكر المستأجر يكون
القول قوله ولا تكون اجارته باكثر حجة للناظر (أجاب) الزيادة له لا للوقف وقد سرحوا بأنه
إذا أجر باكثر مما استأجر بعد أن عمل به عملاً كبناء تطيب له الزيادة ومن سرح به البرازي
في جامعه وكثير من علماء القول قول المستأجر أن الاجرة المثل لانكاره الزيادة وعلى
الناظر البينة ولا تكون اجارته باكثر حجة للناظر على دعواه للعمل المذكور ولأن عقد الاجارة
يقع بالمثل وبالزيادة وبالنقصان فلا دليل في ذلك ما دعاه انما هي من جملة الدعاوى التي فيها البينة
على المدعى والعين على المنكر والله أعلم (سئل) في المستأجر إذا أجر المستأجر هل يجوز أم لا
(أجاب) نعم يجوز بالمثل وبالاقل وبالاكثر ولا تطيب الزيادة بل يجب التصديق بما زاد إلا إذا
كان بخلاف الجنس أو عمل به عملاً كبناء فتطيب سرح به في الاشياء نقلاً عن البرازي والله أعلم
(سئل) في دار بين رجلين استأجر أحدهما حصة الآخر سنة باجرة معلومة فسكنها سنين هل
لأجر السنة الثانية التي لم يعقد لها عقد اجارة (أجاب) لا اجرة لها بلا شبهة إذ سكاها بتأويل
الملك وفي الخلاصة والبرازية مثله في الاجنبي خلفه عن الشريك والله أعلم (سئل) فيما إذا
سكن أحد الشريكين في الدار المشتركة ملكاً كاملاً بغير عقد اجارة فزعم لزوم الاجرة عليه فدفع
شياً بناء على أنه لازم عليه هل له أن يرجع به على شريكه أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع به
والله أعلم (سئل) في رجل قاطع على مال معلوم احتساب قرية هل يصح ذلك أم لا وما الحكم
فيه (أجاب) لا يصح ذلك باجماع المسلمين فلا يطالب المحتسب بما التزمه من المال ولا تصح

مطلب إذا وقعت الاجارة
على حصة غير معلومة كانت
فاسدة

مطلب إذا أجر محدودات
مشتركة وتناول أجرتهما
لا يقضى عليه بحصة الشريك
عند المتقدمين ولكن مختار
المتاخرين خلافه

مطلب أجر الشريك في دار
مالهم فيها الواحد منهم كل
سنة باجر معلوم قائلين الخ
مطلب إذا استأجر بغلاً
ليحمل عليه فدفعه لرفيقه
لاشغاله بحماره فهل

مطلب إذا استأجر داراً للوقف
وعمرها استمر فيها ثم آجرها
بزيادة عما استأجر فالزيادة
والقول له أن الاجرة اجرة
المثل

مطلب للمستأجر أن يؤجر
وتطيب له الزيادة أن بخلاف
الجنس أو عمل عملاً كبناء
مطلب إذا سكن المستأجر
زيادة على المسدة لا يجب
الاجر للزائد

مطلب سكن الشريك بغير
عقد فدفع الاجرة لشريكه بناء
على أنها تلزمه له الرجوع
مطلب إذا التزم ما لا على
احتساب قرية لا يطالب به
ولا يحل للقاضي سماع مثل
هذه الدعوى

الدعوى في ذلك ولا تقام البيعة عليه ولا يحل للقاضي سماع مثل هذه الدعوى وسواء وقعت بالمظن
المقاطعة أو الالتزام أو الأجرة كما رأينا بخط الجهلة وقد ذكر في البرازية وقعت بسراى الجديدة
واقعة وهي أن واحداً قاطع على مال معلوم احتساباً ما أعنى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
فضر به على باب طبولات وبوقات ونادوا مباركاً بالقطعة احتساباً وكان أمام الجامع
فاجتمعنا عن الصلاة خلفه حتى عرض على نفسه الإسلام وانتهى وهذا مما انعقد عليه الإجماع
ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (سئل) في رجل قاطع على مال معلوم احتساباً قرية
وكنهه به شخص فهل هذه المقاطعة صحيحة شرعية والكفالة المترتبة عليها كذلك أم لا (أجاب)
كل من ماباطل بالجامع العلماء فلا يطالب واحد منهم ما بشئ بل إذا دفع واحد منهم ما شئاً له
الرجوع به بالجامع المسلمين لكونه دفع ما لم يتعلق بدمته شرعاً على ظن أنه متعلق بها وقد صرحوا
بان من شروط صحة الكفالة كون المكفول به ديناً لازماً فلا تجوز ببدل الكتابة لعدم لزومه مع
أنه دين شرعي لكن لا يلزم فكيف بما ليس بشرعي ولا جائز وليس هذا من باب النوائب التي قال
بعضهم بصحة الكفالة فيها ما على تفسيرها بانها ما يكون بحق كاجرة الخراف وكري النهر المشترك
والمال الموظف لتجهيز الجيش وقضاء الأسرى فظاهر وأما على تفسيرها بانها ما يأخذ الظلمة بغير
حق فالمراد ما ينوب كل شخص من النوائب المترتبة على الناس بغير حق وليس مال المقاطعة
المذكورة من هذا القبيل فافهم والله أعلم (سئل) في الالتزام والمقاطعة على ما يتحصل من
قرية الوقف من خراج مقاسمة وعداد شجر وغنم وغير ذلك مال معلوم من أحد التقدين يدفعه
الملتزم ويكون له ما يتحصل منها قليلاً كان أو كثيراً هل يجوز أن لا يجرى له إذا فعل ذلك
وكيل الناظر على الوقف وقبض المال المقاطع عليه يطالب به الناظر أم يطالب به القابض
(أجاب) لا تجوز المقاطعة على ذلك إذ لا وجه لها شرعاً لكونها لا تتصور شرعاً أن تكون بيعاً
أدب بعض المقاطع عليه معدوم وبعضه مجهول وبعضه ممنوع شرعاً كالرسوم الخارجة عن الشرع
الشريف والدين المنيف ولأن تكون أجرة لأنها يبيع المنافع والواقع عليه في المقاطعة
المشروحة أعيان لا منافع فهي باطلة بالإجماع وإذا وقعت باطلة كانت كالعدم وإذا كانت
كالعدم فالطالب بالمال المقبوض فيها نفس القابض لاناظر الوقف لا سيما إذا باشره بغير إذن
الناظر إذا ذهبت بالتصرف في الوقف انما هو بما يسوغ له شرعاً لا فيما هو ممنوع محظور من سائر
الأمور والله أعلم (سئل) في استئجار متحصلات الوقف النبوي من غلة كروم وأراض
ومسقفات على أن يكون مصرف الترميم لمستحق الترميم منها على المستأجر لها هل هو صحيح
شرعياً أم لا (أجاب) هو غير صحيح والحال هذه إذا أجرة بيع المنافع فيفسدها ما يفسده
في الفصول العمادية وذكرها في التجريد البرهاني في كل جهالة تؤثر في البيع تؤثر في الأجرة
ويفسد العقد بأسواء كانت الجهالة في الأجرة أو في المدة أو في العمل المستأجر عليه ثم صرح
بمسئلة اشتراط المزمة وانها تفسد الأجرة لأنه لما شرط المزمة على المستأجر صارت المزمة من
المستأجر من الأجر فيصير الأجر مجهولاً فيفسد الأجرة وحكمها أعنى الأجرة الفاسدة في هذه
الصورة أن يشر ترتميماً بحسب له وعليه الخروج مما قبضه من الغلة واجرة المثل لما انتفع به بالغا
ما بلغ لانه من الأجر والله أعلم (سئل) فيما إذا استأجر زيد من ناظر وقف أهلى جهات الوقف
المشتملة على قرى ومزارع وحواليت بحجة شرعية مدة معلومة بأجرة معلومة معجلة وسلم الناظر
لزيد المأجور تسلم مثله شرعاً فوضع زيد يده على المأجور وقبض بعض غلته وسافر قبل انقضاء مدة

مطلب إذا قاطع على مال
معلوم احتساباً قرية وكفل
به شخص فكل منها باطل

مطلب الالتزام والمقاطعة
على ما يتحصل من قرية
الوقف من خراج وعداد
شجر وغنم لا يجوز

مطلب استئجار متحصلات
الوقف من غلة كروم وغير
ذلك لا يصح

مطلب استأجر زيد من ناظر
الوقف الأهلى جهات الوقف
بأجر معلوم وقبض زيد
بعض غلة الوقف ثم سافر
زيد قبل انقضاء المدة ففسخ
الناظر وأجر من بكر ثم عاد
زيد في أثناء المدة الخ

التواجر ففسخ الناظر الاجارة بالزيادة واجر المأجور من بكر ثم عاد زيد في اثناء مدة التواجر ورافع
مع بكر لدى قاض فرفع يد بكر عن المأجور وحكم لزيد بالتصرف وحبس المأجور تحت يد زيد بحجة
شرعية لاستيفاء اجره المعجلة ثم بعد ذلك ترفع الناظر مع زيد لدى قاض آخر فرفع الناظر من
معارضة زيدوا كد حبس المأجور بحجة شرعية ثم عزل الناظر المذكور وتولى على الوقف غيره
ويريد الثاني أن يرفع يد زيد عن المأجور مستعللاً بأن زيد اقبض بعض المأجور فليس له ان يحبس
المأجور فهل يمنع من ذلك ويعمل بحجة حبس المأجور وحكم القاضى والحالة ما ذكر أم لا وهل
إذا كان للناظر شركاء في الاستحقاق من غلة الوقف ويريدون رفع يد زيد عن قدر استحقاقهم من
غلة المأجور زاعمين بان لزيد حق حبس حصة الناظر المؤجر للوقف هل يمنعون من ذلك ولزيد
حبس جميع المأجور لاستيفاء أجره المعجلة وليس لهم مطالبة المستأجر بشئ من ذلك أم لا
(أجاب) ان كانت الاجارة وقعت على اتلاف الاعيان قصد افهى باطله كما صرح به
علماءنا فاطبة وصار كمن استأجر بقرة ليشرب لبنها لا تنعقد فاذا استأجر زيد القرى والمزارع
والحوادث لأجل تناول خراج المقاسمة أو خراج الوظيفة أو ما يجب على المتقبلين من أجرة
الحوادث أو لأجل تناول ثمر الأشجار من بساتين القرى وحصة الوقف من الزرع الخارج
فالاجارة باطله بإجماع علماءنا لافرق بين زيدو بكر في ذلك لانها باطله والحال هذه والبطل يجب
اعدامه لا تقريره فترفع يد زيد وعمر عن القرى والمزارع والحوادث وان كانت الاجارة وقعت
على المنافع كزرع الارض وسكنى الحوائط واستوفيت شرائطها فلا سبيل الى نقض اجارة زيد
ورفع يده واجارتها الى بكر بمجرد الزيادة ويجب ابقاء يده الى استيفاء مدته ولوعزل الناظر المؤجر
لانها لا تفسخ بعزله ولا بموته ولا بالتفات الى ما تعلق به الناظر الثاني بالاجماع وليس للمستحقين
مع الناظر الذى هو مستحق معهم دخل في رفع يد المستأجر اذ ليس لهم الا طلب استحقاقهم في
غلة الوقف ولا مدخل لهم في الاجارة أصلاً والله أعلم (سئل) في قرية ابنت المال ضمنها من له
ولايتها الرجل بمال معلوم ليكون له خراج مقاسمته مائة المضمن وولى غيره فاخذ خراجها من
أهلها هل يبرؤن أم لا (أجاب) التضمنين المذكور باطل اذ لا يصح اجارة لوقوعه على اتلاف
الاعيان قصد اولايه لانه معدوم فوجوده وعدمه سواء فصح الدفع للثاني وليس للمضمن عليهم
مطالبة والله أعلم (سئل) في رجل قاطع رجلاً على ما في مقاطعة لجهة الميرى من القرى والمزارع
بموجب حجة بيده سنة كاملة بمبلغ معلوم قبضه منه ثم استحق ما في مقاطعة مستحق لها بالامر
الشريف السلطاني بعد ان قبض الغلة والواجب شرعاً وكان المزارعون بالقرى يتخدم المقاطع
بخدم وتحمّل له عيديات وخيسيات وشياً يقال له فتح المنجل وغير ذلك مما تطيب به نفوسهم أولاً
تطيب فهل له الرجوع بالمبلغ المذكور الذى دفعه لمقاطعه وليس للمستحق الرجوع الا بما تناوله
من الغلة وبما هو واجب شرعاً أم لا (أجاب) نعم للمستحق عليه الرجوع على المقاطع بما تناوله
منه من المبلغ لعدم سلامة المبدل فيرجع بالبديل وأما المستحق فيرجع على المستحق عليه بما هو
واجب شرعاً في مثله وهو الغلة المستحقة وما يسوغ له أخذه شرعاً والتول قوله فيه وأما ما عداه
فلا طلب له به شرعاً بإجماع أهل شرع الله اذ هو مال الغير لا حق له فيه لانه لم يخرج عن ملك
مالكه بمجرد الاخذ فكيف يطالب به وهو أجنى عنه ويحرم عليه تعاطيه

فليس له ماليس في الشرع حله * وما لم يجز عالم وفقهه

وما كان بدعافه هو محض ضلالة * وطالبها بين الانام سنه

مطلب ضمن رجل قرية بيت
المال من له ولايتها ثم مات
وولى غيره يبرأ أهل القرية
بالدفع اليه

مطلب رجل قاطع رجلاً على
ما في مقاطعة لجهة الميرى
من قرى ومزارع سنة بمبلغ
معلوم ثم استحق ما في مقاطعة
مستحق بالامر الشريف

وكل هذه الاسماء التي سميت ما أنزل الله به من سلطان وما لم يشأ الله لم يكن وما شاء الله كان والله أعلم (سئل) أيضا في تيماري آجر التحصل من تيماره لا آخر يبلغ معلوم هل تصح أم لا (أجاب) لا تصح وعلى كل واحد منهم ما رد ما تناوله والقول قول كل واحد فيما قبض بيمنه وعلى الآخر البينة والله أعلم (سئل) في رجل استأجر من آخر نصف أرض بستان ملك ونصف بستان وقف جار في الاستحكار بما اشتمل عليه من آبار وشجر وبركة معدة لجمع الماء واصطبل وآلات ثلاثين عقدا كل عقد ثلاث سنوات باجرة لكل سنة تضي أربعة قروش ثم مات المستأجر هل تنفسخ الاجارة وان وقعت صحيحة أم لا (أجاب) نعم تنفسخ الاجارة بموت المستأجر ولو كتب في صلح الاجارة الحكم بعدم انفساخها بموته لعدم صيرورتها حادثة تقام عليها البينة ويجرى عليها القضاء من حاكم يراها والله أعلم (سئل) في رجلين اتفقا على الزرع بعملهما وبقرهما وبذرهما سوية فلما خرجت الغلة طلب أحدهما منها زيادة عن حصته التي هي النصف المتفق عليها بسبب حرته الزائد عنه أيا ما هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك مطلقا العمل في المشترك ومن عمل في المشترك لا يستحق بعمله شيئا ولو استأجره الشريك للعمل فيه فكيف يستحق مع عدم الاستحجار له قال في الكنز في باب الاجارة الفاسدة وان استأجره لجل طعام بينهما فلا أجر له ومثله في منح الغفار وأكثر الكتب وحمل الطعام مثال ومثله حصص الزرع المشترك وحمله وتذريته وتنقيته والحرق عليه أو له فافهم والله أعلم (سئل) في امي مسجد لهذا نصف معلومها وللآخر النصف اتفقا على أن من غاب منهما يسد صاحبه عنه غاب أحدهما مدة فسد الآخر عنه ورجع الغائب ويريد صاحبه ان يختص بالمعين جميعه هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك شرعا اذ لا وجه له يوجب استحقاقه الجميع والحال هذه لانه متبرع بعمله ونائب عنه فيه وأخذ الاجرة على الامانة لا يقول به المتقدمون أصلا واستحسنه المتأخرون لاستعمال الناس بعاشهم وقلة من يعمل حاسبة لوجه الله تعالى وعليه العامل متبرع به على صاحبه فانه عدم وجه استحقاقه حصة صاحبه الغائب وهذا بدعي الحكم والله أعلم (سئل) في صلح اجارة حاصله لدى الشرع حضر فلان وأقرائه قبل تاريخه آجر فلانا ما هو له وهو الربع في البستان المشتل على أشجار متنوعة تسعين سنة بثلاثين عقدا بمائة وثلاثين قرشا وصدقه المستأجر وحكم بحصة الاجارة غيب اعتبار ما وجب ثم رفع الى نائب حكم خنبلي فكتب ما حاصله هذا ما أشهد على نفسه انه ثبت عنده ما نسب الى الحاكم من الثبوت والحكم ونفذ كل منهما على وجهه فلان لرجل طلب المؤجر بزيادة فادعى المستأجر عليه أنه يعارضه فيه بغير طريق شرعي طالبا فسخ اجارته وأخذ المؤجر بالزيادة فعرفه أنه حيث استأجر كذلك فالزيادة لا محل لها لكون العقد صحيحا لا يفسخ بالزيادة ولا بغيرها وحكم بحكمه بصدقه وعدم انفساخه ولو بموت المتأجر من أحدهما ومكنه من التصرف فيه وحكم بذلك في وجه الطالب للفسخ ووجه المؤجر بالتامس المستأجر فهل يعمل بالصلح المذكور مع أن الاجارة واقعة على ما يخص الحصة مما يستخرج من ثمار البستان ومع كونها وقفيا محكوما به وهل يضمن المستأجر جميع ما أكله من الثمار مدة وضع يده أم لا (أجاب) لا يعمل به اذ الاجارة ان وقعت على الارض فهي فاسدة لثغلبها بالاشجار المذكورة وان وقعت على الثمار فهي باطلة فقد صرحوا بان عقد الاجارة على اتلاف الاعيان مقصودا كمن استأجر بقرة ليشرب لبنها لا ينعقد وكذلك لو استأجر بستانا لياكل ثمره والمسئلة مصرح بها في منح الغفار وكثير من الكتب وفي الاجارة المذكورة أمور أخرى توجب فسادها خصوصا عندنا كالشيوع وطول المدة

مطلب لا تصح اجارة المحصل من التيمارات
مطلب تنفسخ الاجارة بموت المستأجر ولو حكم بعدم فسخها بموته

مطلب اذا اتفقا على الزرع بعملهما وبقرهما وبذرهما سوية ليس لاحدهما ان ياخذ زيادة عن ذلك

مطلب اتفق امامان في مسجد على ان من غاب منهما يسد الآخر مسدده
فصل ليس للعاضران يختص بالمعين

مطلب الاجارة الواقعة على الارض المشغولة بالاشجار أو على اتلاف الاعيان باطلة ولو حكم بها

في الوقف ولا شبهة في عدم اعتبار حكم الخبلي والحال هذه اذ طلب الفسخ وأخذ المؤجر لا يصير
 خصما شرعيا فبقي حكمه في غير محله لعدم الخصم والمؤجر لم يصدر منه ولا عليه دعوى لنصب
 الحكم عليه وهذا على تقدير مخالفة الخبلي لنا في الاجارة الواقعة على الاعيان والارض
 المشغولة والامر في ذلك واضح للفقهاء وفيما ذكر لمن له أدنى المام بالفقهاء كفاية ولا شك في ضمان
 المستأجر لجميع ما استهلكه من الثمار اذا الاجارة باطلة والحال هذه فوجودها وعدمها سياتي
 والله أعلم (سئل) في مدرس مدرسة وضع في خلوة من خلواتها عرضا مشتركا شركة ملك بينه
 وبين آخر ومكث مدة وعزل عنها وغاب وولى غيره فطلب الغير من الشريك الآخر اجارة المكان
 الذي وضع الشريك فيه المدة المذكورة هل يلزمه دفع اجارة المثل له مدة وضعه أم لا (أجاب)
 لا يلزم الشريك اجارة باجتماع علماءنا فاطبة لعدم مباشرة وضعه انظر ما ذكر في الاشياء والنظائر
 وغيرها في القاعدة العاشرة الخراج بالضمان والحق أحق ان يتبع والله أعلم (سئل) في رجلين
 آجرا أرضا معلومة بمبلغ معلوم عشرين عقدا كل عقد ثلاثون سنة وشرطا الخراج على المستأجر
 ومات الآخر والمستأجر في اثناء المدة فما الحكم الشرعي (أجاب) الاجارة من أصلها وقعت
 فاسدة ولو رقت صحيحة تنفسح بموت أحد العاقدين واذا قلنا بفسادها فالواجب فيما مضى اجارة
 المثل لا المسمى وما بقي لا حكم له بعد الموت ولا يلزم ورثته المباشرة من اجارة ولا اجارة والله أعلم
 (سئل) في رجل استأجر قري من له ولاية اجارتها ففقه ظالم متغلب عن تسليمها واختص هو بها
 هل تلزمه اجرتها أم لا وهل له الرجوع بما دفع للمؤجر شرعا أم لا (أجاب) لا تلزمه اجرتها باجتماع
 علماءنا فان كان قد دفع الاجارة أو شيئا منها رجع المستأجر به على المؤجر والله أعلم (سئل) في أما كن
 موقوفة عدة للديانة آجرها المتولى من اناس مدة معلومة باجر معلوم ولها بالبيعة يجري فيها الماء
 وقد منع فضلات الديانة ونجاساتها جريان الماء فهل تكون اجارة التعزيل عليهم كافي الكفاية
 والرماد أم لا (أجاب) في فتاوى قاضيخان واصلاح بئر الماء والبالوعة والمخرج يكون على
 صاحب الدار وان كان امتلا من قبل المستأجر وفي الجوهرة ولا يجبر عليه اذا كان امتلا من
 فعل المستأجر أيضا يعني أنه على المالك ولا يجبر المالك على اصلاح ملكه وفي التارخانية وان
 امتلا خلاها وجأريها من فعله قال قياس ان يلزمه فقلد يعني المستأجر فثبت فيمقياسا واستحسانا
 ومن المقرر العمل بالاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها فاذا علمت ذلك فاجارة تعزيلها على
 الوقف وللمستأجر ان يخرجها منها اذا لم يفعل المتولى ذلك لتصرفهم به عذر كما هو
 الاستحسان والحال هذه والله أعلم (سئل) في نفر قلعة لهم عطاء في بيت المال يحيلهم وكيل بيت
 المال على قري اياخذوا عطاءهم من متحصلها فآجروا واحد منهم ما يتحصل من تلك القري من
 قسوم ورسوم وزيت زيتون وغير ذلك مما جرت العادة بتناوله من أهل القري بمبلغ فاق
 الجراد على الزرع وشجر الزيتون وغيره فلم يبلغ المتحصل نصف ما عين عليه من الاجارة هل يضمن ما
 بقي أم لا يضمن شيئا وما الحكم في هذه الاجارة (أجاب) هذه الاجارة باطلة لان الاجارة بيع المنافع
 وهذه وقعت على الاعيان وهو المتحصل من القسوم والرسوم وقد اتفقت علماءنا على ان الاجارة
 اذا وقعت على تناول الاعيان أو اتلافها فهي باطلة قال علماءنا ونازعهم الله تعالى عقد الاجارة
 على اتلاف الاعيان مقصودا كن استأجر بقرة يشرب لبنها لا ينعقد وكذلك لو استأجر بستانا
 لياكل غرته فاذا علم ذلك علم الحكم في اجارة القري لتناول الخراج مقامه كان أو وظيفة وانه
 باطل وقد أفتيت بذلك مرارا وصورة ما رفع الى قريه آجرها المتكلم عليها لاخر لتناول

مطلب مدرس مدرسة
 وضع عرضا مشتركا بينه وبين
 آخر في خلوة منها مدة ثم
 عزل وولى غيره فآراد أخذ
 اجارة المكان من الشريك
 الآخر ليس له ذلك

مطلب آجر أرضا عشرين
 عقدا كل عقد ثلاثين سنة
 وشرطا الخراج على المستأجر
 ثم ماتا

مطلب استأجر قري من له
 ولاية اجارتها ففقه ظالم عنده
 الرجوع بالاجر

مطلب اصلاح بئر الماء
 والبالوعة على المالك أو الوقف
 وللمستأجر فسخها ان امتنع
 المالك أو المتولى

مطلب جماعة لهم عطاء في
 بيت المال يحالون به على قري
 لياخذوه من متحصلها من
 قسوم وغير ذلك اجروا واحد
 منهم فالاجارة باطلة

ما يتحصل من خراجها ورسوم أنكحتها وزكاة مواشيها هل يجوز فاجبت بأنها باطلة لا تجوز
والقول قول المستاجر فيما وصل إلى يده من ذلك ولا يضمن ما جعل عليه من المبلغ المذكور
والله أعلم (سئل) في عقار موقوف على جهة برآجره من له ولاية إيجاره لرجل مدة ثمان سنوات
بأجرة مسمومة فأجر المستاجر المذكور ما في إيجاره المدة المعينة من آخر ومضى على ذلك نصف
مدة الإجارة والحال أن المؤجر الأول آجره بدون أجر مثله فهل له طلب أجر المثل من المستاجر
الأول أم من المستاجر الثاني (أجاب) له طلب أجر المثل من المستاجر الأول لأنه المباشر لعقد
الإجارة الفاسدة وسواء قلنا بصحة عقد الإجارة الثانية أو بفساده لجريان أحكام الصحيح في الفاسد
كما صرحوا به فاطبة وإنما قلنا سواء قلنا بصحة الإجارة الثانية أم لا للاختلاف الواقع في المسئلة
فاتفق بعضهم بأن المستاجر إجارة فاسدة لو آجر من غيره إجارة صحيحة تجوز في الصحيح وقيل لا يملك
قال في المضمهرات الأصح أنه لا يملك يعني فلا تكون صحيحة وعلى كل حال المطالبة للنظر على
العاقبة كما هو ظاهر لا يتوقف فيه فقيه والله أعلم (سئل) في نجارين تقبلان فداين أهل قرية
فسالهما آخر أن يدخله معهما فأيا فاستأجرا على فداين معلومة فأدعى أنه شرط عليهم ما في
عقد الإجارة أنهم ماسى غابا عن القرية ثلاثة أيام يكن له الثلث معهم ما فهل استأجراه على هذا
الوجه صحيح أم لا وكذلك دعواه (أجاب) استأجراه على الوجه المشروع فاسد باجماع المسلمين
فالدعوى منه لا تصح والواجب في الإجارة الفاسدة أجر المثل له لعله دراهم فاذا اختلف مع
المستاجر في مقدارها فالقول قولهما فيه ولا يصح التعليق الصادر منه فلا يستحق به الثلث
وان غابا عن القرية ولا فائل به من العلماء والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل استأجر أرضا
لزرع التبن بشر بها من مهر يرح ماؤها فأنه يدم الصهر يرح وغار ماؤه فما الحكم في ذلك (أجاب)
لا شيء على المستاجر والحال هذه من الأجرة حيث فات التمكن من الانتفاع وان كان قد يعمل له شيئا
من الأجرة يرجع به عليه فانظر الخاتمة والولو الخاتمة ومنع الغنار يتضح لك الأمر ويرتفع عن عين
يقينك الغبار والله أعلم (سئل) في رجل استأجر سقيفة مدة معلومة بإجرة معلومة فأنه دمت
قبل انقضاء مدة الإجارة بترادف الأمطار هل للمستأجر فسخ الإجارة والرجوع بما دفع بمجلا
عنها أم لا (أجاب) صرح القدوري بأن الإجارة تنفسخ من غير حاجة إلى الفسخ وصرح في
الكتب بأنها تنفسخ قال في الجوهرية وفيه أي قول القدوري إشارة إلى أنه لا يحتاج إلى الفسخ وهو
الصحيح ومن أصحابنا من قال إن العقد لا يفسخ يعني بل يفسخ المستاجر وفي تصحيح القدوري
للشيخ قاسم قال أبو نصر من أصحابنا من قال إن ذلك يوجب فسخ العقد والصحيح هو الأول انتهى
وعلى كلا القولين حيث فسخ المستاجر له طلب ما عمل من الأجرة لما بقي من المدة بحسابه والله
أعلم (سئل) في رجل باع كردار في أرض وقف وسلمه للمشتري فاستحقته زوجة البائع بعد
موته وطلب له أجرة خارجة عن أجرة البقعة من المشتري مدة وضع يده هل لها ذلك أم لا (أجاب)
يلزم المشتري مدة وضع يده على أرض الوقف والكردار الذي استحق به حق القرار فيها أجرة الوقف
لاحق القرار الذي يصح بيعه حيث كان معلوما كما صرح به في الخلاصة والبرازية وغيرهما من
الكتب فينظر إلى أجرة المثل للبقعة مجردة عنه فيجب للوقف وأما الكردار فلا لأنه سكنه يتاويل
المالك وجوب أجرة المثل للوقف صيانة له اختياره المتأخرون على خلاف القياس استحسانا فلا
يلزم أجرة غيره بالاستحقاق وقد صرحوا بأن المملوك المعدل للاستعلال إنما تجب أجرة المثل على
الساكن فيه بغير عقد إجارة إذا سكنه على وجه الإجارة دلالة أما إذا سكنه بآويل ملك أو عقد

مطلب إذا استأجر عقار
الوقف بأقل من أجرة المثل
مدة ثم أجره المستاجر من
آخر فالمطالب بإتمام أجر
المثل هو الأول

مطلب نجارين تقبلان
فداين أهل قرية فاستأجرا
آخر على فداين معلومة
وادعى أنه شرط عليهم أن
غابا ثلاثة أيام يكن له الثلث

مطلب استأجر أرضا بشر بها
من مهر يرح ماؤها فأنه يدم
الصهر يرح

مطلب تنفسخ الإجارة
وقيل تنفسخ بانهدام المكان

مطلب باع كردار في أرض
وقف وسلمه للمشتري
فاستحقته زوجة البائع بعد
موته وطلب له من المشتري
أجرة خارجة عن أجرة البقعة

لا شيء عليه بخلاف الوقف والله أعلم (سئل) في رجل مات وله علوفة منكسرة عند متولى وقف من الاوقاف من جهة قراءة مرتبة عليه في كل ليلة فأقام القاضي ولده مقامه فهل لولد الميت ان يطالبه بعلوفة أبيه المنكسرة ويجبره القاضي على اعطائه علوفة والده أم لا (اجاب) نعم له ذلك كما صرح به في أنفع الوسائل وجعلنا الاشبه بالفقه والاعدل وعلل بأنه عمل ليس بواجب عليه فعلة فكان ما اخذ في مقابله في معنى الاجرة وقيل لا وقد علمت أن الاول اشبه بالفقه والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية أو وقف معدة لغراس العنب والتين والزيتون وغير ذلك من الاشجار وتبقى في ايدي غارسها باجرة المثل مادامت الاشجار بها ويدفع أجره مثلها أنشأ رجل بطائفة منها غراسا بعد أن استأجرها من له ولاية ذلك مدة سنين عنهما باجرة معلومة هي أجره مثلها ومات المؤجر قبل مضي المدة هل للمستأجر استبقاؤها حيث لا ضرر على الجهة التي تصرف الاجرة عليها ويعظم ضرره بقلع غرسه ولا تؤجر بعد قلعه بأكثر من الاجرة المعينة لها أم لا (اجاب) نعم له الاستبقاؤها حيث لا ضرر على الجهة ولزوم الضرر على الغراس هذا وفي منح الغفارة لا عن البحر وفي القنية استأجر أرضا وقفها لغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فلما استأجر أن يستقيم باجرة المثل اذالم يكن في ذلك ضرر ولو أبقى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك قال مولانا في شرح الكنز وبهذا يعلم مسئلة الارض المحتكرة وهي منقولة أيضا في أوقاف الخصاص انتهى وأنت على علم أن الشرع يبيح الضرر خصوصا والناس على هذا وفي القاع ضرر عليهم وفي الحديث الشريف عن النبي المختار لا ضرر ولا ضرار والله أعلم (سئل) في رجل أجر به يماجل قدر معين من العنب فزاد على القدر المعين فهلك معه فالحكم (اجاب) ان اطاق اليهم جمل الزائد وهلك بعد بلوغ المكان المشروط فلصاحبه الاجر كاملا وضمن من قيمته بقدر الزيادة وان لم يطبق ضمن قيمته كلها وان اختلفا في ذلك فالقول قول المستأجر لانكاره والله أعلم (سئل) في رجل استأجر جلاجل عنب على أن ما يبيع به من الثمن فنصفه أجره جملة فمات الجمل وادعى ربه أنه مات بسببه فهل على تقدير ثبوت موته يضمن أم لا (اجاب) لا يضمن فقد تقرر أنه يسلك بفاسد العقود مسلكا صحيحا في مثل ذلك والله أعلم (سئل) في رجل استأجر أرضا للزراعة فزرع ومات المؤجر وهو بقل هل يقطع أم يبقى الى ادراكه (اجاب) يبقى الى ادراكه بأجر المثل نص عليه في الخاتمة وغيرها والله أعلم (سئل) فيما اذا استأجر رجل أرض بستان الوقف مدة سنة لزرع الباذنجان والرطوبة والبقول ونحو ذلك مما ليس لانتهائه وقت معلوم ومضت مدة الاجارة هل يقطع من أرض الوقف وتسلم أرض البستان لناظره أم لا وهل اذا كان في البستان يباح للمستأجر أكله أم لا يباح له ويضمن قيمة ما أكله منه (اجاب) نعم يقطع وتسلم الأرض لناظر الوقف كما صرح به المتون فاطبة في الرطوبة وما في معناها كالباذنجان وكل ما ليس لانتهائه وقت معلوم ولا شبهة ان المستأجر ضامن لما أكل من ثمرة التين لعدم دخوله في الاجارة بل لو أدخله في الاجارة لا تصح لانه لا تصح اجارة بستان لما أكل ثمرة شجرة لوقوعها على اتلاف الاعيان والله أعلم (سئل) في امرأة وكنت رجلا وكالة شرعية بموجب وثيقة شرعية في استخلاص ما يخصها بالارث من والدها وفي السعي على نكاحها من يشاء وجعلت له مبلغا معلوما تنظير ذلك وأحاطه به على الزوج من صداقها ثم حصلت مقارضة شرعية بين الوكيل والزوج فيه ثم ماتت ومات الزوج بعدها ولم يدفع ما قورض فيه وادعى ورثة الزوج أن الموكلة رجعت عما جعلته للوكيل وأخذته من زوجها فهل لها الرجوع في ذلك بعد استخلاص

مطلب مات وله علوفة
منكسرة عند متولى وقف
فأقام القاضي ولده مقامه
له طلب المنكسر لايه

مطلب أرض سلطانية أو وقف
معدة لغراس العنب والتين
وغير ذلك أنشأ رجل بطائفة
منها غراسا بعد أن استأجرها
ثم مات المؤجر قبل مضي
المدة

مطلب استأجر به يماجل
قدر معين ثم زاد عليه فهلك

مطلب استأجر جلاجل
عنب على أن ما يبيع به
فنصفه أجره جملة فمات الجمل
مطلب اذا مات المؤجر
والزراعة بقل يبقى بأجر المثل
مطلب استأجر أرض
الوقف سنة لزرع الباذنجان
ونحو ذلك ومضت المدة يقطع
وتسلم الأرض لناظر الوقف

مطلب اذا استأجرت رجلا
ليستخلص لها ما يخصها من
ارث أبيها ولمباشرة نكاحها
صح ان ذكرت مدة

ما خصها من الارث وتسليمها لها وبعد مباشرة عقد نكاحها وهل تصح دعوى الورثة الرجوع واستخلاصها المبلغ من زوجها أم لا (أجاب) اعلم أنه اذا كان العمل في الاستخلاص معلوماً وذكر له مدة والسعي على النكاح كذلك ذكر له عمل معلوم ومدة وجب المبلغ المعين له ولا يصح رجوعها عنه ولا دعوى ورثتها به لعدم صحته وله المطالبة به شرعاً والله أعلم (سئل) في أرض وقف أجرها الناظر عليه لمدة سنين للغرس وانتهت المدة والغرس باق وقف المستاجر قطع الغراس وتسليم الأرض فارغة ان لم تنقص الأرض بالقطع فان نقصت فللناظر أن يملك الشجر للوقف بتمتته حال كونه مقبوعاً جبراً على صاحب الشجر وان كانت لا تنقص لا يملك جبراً ويلزم بالقطع وتسليم الأرض للناظر وان تراضى على تجديد الاجارة وابقاء الغرس جاز والله أعلم (سئل) في رجل استاجر من جماعة قبو معصرة وجميع دكان ملاصق لها من جماعة بشرط أن يعمرها طاحون بغل ويزيل آلة المعصرة ويضع فيها آلة الطاحون وان يسد باب الدكان ويفتح له باب أو ينتفع بذلك ماشاء مدة ثلاثين سنة متواليه عشرة عقود بلي كل عقد ما قبله باجرة معلومة لكل سنة ومهما حدث من ترميم فعلي المؤجرين ومهما احتج من آلة الطاحون كالخشب وحديد واجار رحي فعلي المستاجر وكتب صك الاجارة كما شرح وحكم الخنبلي بموجبها وفيه ومن موجه الزوم عقد التواجر وعدم الفسخ بموت المستاجرين أو أحدهم الى انقضاء المدة ولم يبق من المؤجرين الا واحد فهل حكم الخنبلي بعدم الفسخ بموت المستاجرين أو أحدهم يرفع الخلاف فيمنع الفسخ أم لا يرفع الخلاف فلا يمنع الفسخ لعدم وقوعه في حادثة انصب الحكم فيها بعد خصومة شرعية وهل الاجارة من أصلها وقعت صحيحة أم لا (أجاب) الاجارة المذكورة غير صحيحة للشرط المذكور الذي هو تعمير طاحوناً ويزيل آلة المعصرة لان الاجارة كالبيع يفسدها الشرط الفاسد وهو كل شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه منفعة لاحد المتعاقدين أو المعقود عليه والشرط المذكور داخل تحت التعريف المزبور وان كانت فاسدة فعلي تقدير حياة المتعاقدين جميعهم يجب عليهم فسخها فكيف وقدمات الكل الا واحداً وحكم الخنبلي من غير دعوى خصم على خصم لا يرفع الخلاف فلا يمنع الفسخ سواء صح ان مذهبه كذلك أو لا أما اذا لم يكن مذهبه كذلك فظاهر وأما ان كان مذهبه كذلك فلا يخلف شرط كونه يرفع الخلاف وهو كونه في حادثة شرعية صدرت من خصم على خصم كما صرحوا به قاطبة فتفسخ بالفساد وتفسخ بالموت كالصحيح لان فساد العقود يجري مجرى صحيحها والله أعلم (سئل) في رجل استاجر جماعة ربع قرش في كل يوم مادام الماء منقطعاً عنه وبقرش اذا جرى الماء بعد ان أذن له القاضي بتعمير ما توقف ادارته عليه من ماله والرجوع به فعمر وتصرف فيه مدة قبل جرى الماء ومدة بعده وزاد عليه جماعة وأخرج منه فالحكم في كل من الاجارة والامر بالتعمير مع الرجوع وهل يلزم المستاجر الزيادة في مدة جري الماء وتكون قاضية عليه بانها أجرة منه في زمن ادارته (أجاب) عقد الاجارة على الوجه المشروح فاسد والحكم في الفاسد وقفاً أو ملكاً أجرة المثل والقول قول المستاجر في قدرها اذا الاصل برائة الذمة فيما زاد ما لم تقم عليه بينة ولا تكون الزيادة من الجماعة المذكورة من قاضية بشئ في مدته اذا الاجارة من حيث هي تقع بازيداً ونقصاً وباجرة المثل فلا يكون لها اعتبار في تحكيم أجرة المثل اجماعاً والعبرة في ذلك للينة التي هي إحدى حجج الشرع الثلاث ولا شك ان له الرجوع بما صرفه في التعمير والحال هذه كما هو غنى عن التقرير والله أعلم (سئل) في رجل ساكن بمدينة بقراص

مطلب ناجر أرض
وقف مدة سنين للغرس
وانتهت المدة والغرس باق

مطلب استاجر من جماعة
قبو معصرة وجميع دكان
ملاصق لها بشرط ان
يعمرها طاحون بغل ومهما
حدث من ترميم فعلي
المؤجرين ومهما احتج من
آلة طاحون فعلي الخ

مطلب استؤجر رجل
ليستخلص تركة الميت في
مدينة كذا ولم تسم التركة
ولم يأت بها وقد ذكر المؤلف
لها نظائر

وله فيها زوجة وابن صغير منها سافر إلى مدينة مصر ومات فيها عن الزوجة والصغير فنصب قاضي
بقراص وصيا على الصغير فاستأجر شحوا والزوجة رجلا باجرا مسمى ليذهب إلى مصر ويستخلص
مات ترك الميت هنالك وبقي به إلى بقراص فذهب فوجد الميت قد نصب وصيا على ابنه وسلمه
ما يملكه بها فطلب الاجير ذلك منه ليوصله إلى بقراص فأبى وطلبها هو إلى بقراص هل الاجارة
صححة ويؤخذ ما سمي للاجير من الزوجة والصغير بحسب ارثهما أو مناصفة (اجاب) ان لم
تسم التركة فهي فاسدة وان سميت فهي صححة فان كان الاول قسم أجر المثل على ذهابه لمصر
واستخلص التركة والاثان بها إلى بقراص ولزم له أجر الذهاب فقط من غير تجاوز عن قسط
المسمى وان كان الثاني قسم المسمى نفسه على ذلك ولزم قسط الذهاب منه وما وجب على كلا
التقديرين بحسب مالهما من التركة على الزوجة الثمن منه والباقي على اليتيم اذا القسم في مثل
ذلك على مقدار الملك نصوا عليه في كتاب القسمة أما صحة الاستئجار من الزوجة فلما لهما من
الولاية على مالها ونصيبها وأما صحتهما من وصي الصغير فلما له من الولاية بالوصاية المستفادة
بنصب القاضي اذ له ولاية نصب الوصي حيث كان اليتيم في ولايته لاسيما مع غيبة وصي الميت
فان قلت أقم شاهدا على ما ذكرت قلت أما من كرع من حياض الفقه فهو غني عن اقامة ذلك
فان المساوي لهذا من الفروع لا يكاد يعد فنذكر منه ما لا غبار عليه ففي البرازية وكثير من
الكتب استأجر رجلا ليحمل له غله من مطمورة عندها فذهب فلم يجده ورجع قسم الاجر
المسمى على ذهابه وحمله ورجوعه به ولزم أجر الذهاب لان الذهاب كان له وان كان لم يسم
المطمورة لا يتجاوز عن قسط المسمى للذهاب اجر المثل وفي مجمع الفتاوى وكثير من الكتب
ومن هذا الجنس صارت واقعة الفتوى رجل اشترى من آخر أشجارا ليقطعها وذهب بالاجراء
ثم انهما اتفقا بالبيع في الاشجار هل للاجراء شيء ينظر ان استأجرهم ليذهبوا معه إلى موضع
الاشجار فلهم أجر الذهاب وان استأجرهم ليقطعوا الاشجار في موضع كذا ولم يذكر الذهاب
فلا اجر لهم لان المعقود عليه قلع الاشجار انتهى وفي الخلاصة بعد ذكر مسئلة قلع الاشجار ناقلا
عن مجموع النوازل قال رحمه الله تعالى وجدت المسئلة في النوازل والجواب على خلاف هذا
صورتها رجل استأجر أجيرا على ان يقطع له أشجارا بعيدة عن المصر على ان اجر الذهاب
والرجوع على المستأجر قال لا أرى له أجر الذهاب ولا أجر الرجوع لانه لم يعمل شيئا انتهى قوله
لا أرى ظاهره التفقه فتأمل وكتب المذهب طائفة بخلافه والله أعلم (سئل) في رجل من
العلماء ربي شخصا وعلمه شيئا من العلم وكان الشخص يخدمه ويتجرله فيكافئه العالم المربي في
مقابلة عمله من النفقة عليه والكسوة والسكنى وغير ذلك من اللوازم وزوجه زوجة وقام
بلوازمه ولوازمها ولم يجرب بينهما عقد تواجرا في خدمته ومات الشخص المذكور عن ورثة يريد
بعضهم مطالبة العالم باجرة لخدمته هل له ذلك أم لا (اجاب) ليس له ذلك باجماع أئمتنا اذ لا عقد
يوجب الاجرة له ولا قرينة حال تدل على وجوبها والمنافع اعراض لا تقوم الا بواحد منهما والواقع
من التلمذ المذكور مكافاة وقد قال العلامة في الاسرار امر رجلا بان يعمل له عمل كذا ولم ينطقا
شيئا من الاجر وعدمه ان كان العامل من قبل ممن يعمل له أول الناس مثل هذا العمل بغير أجر كان
متبرعا وان كان يعمل باجر فهو اجارة فاسدة فله أجر المثل بالغاما بلغ وكذا لو كان بينهما أخذ
واعطاء لمثل هذا العمل بما دون الاجر يجب أجر المثل بالغاما بلغ عند أبي يوسف وعند محمد كذلك
وان لم يوجد بينهما ذلك من قبل وعند أبي حنيفة لا يلزمه شيء ولو خدمه أو فعل له فعلا مما لا بدله

مطلب رجل ربي شخصا
وصار الشخص يخدمه
ويتجرله فيكافئه المربي فمات
وطلبت ورثته الاجرة من
المربي

بغير أمر ان كان قرياله فله أجر المثل وان كان من أهل التبرع في مثله من قبل لانه انما لم يسم
 الأجر رجاء الزيادة على أجر المثل وان كان أجنبيا كان متبرعا ان كان من أهله من قبل والافله أجر
 المثل بالغاما بلغ وفي الفتاوى الواقعة مثله انتهى وفيما قاله العلامة المذكور جواب المسئلة
 وهو عدم وجوب الأجر وهذا مما لا يشك فيه والله أعلم (سئل) في طاحونة ماء وقف خربت
 وتعطلت مدة أعوام لخرايبها وعدم الانتفاع بها فاستحكرها جماعة من المتكلمين عليها بأجرة
 معلومة وعمروها ثم ماتوا وأخلفهم غيرهم من ذريتهم أو غيرهم فأجرها بأجر المثل عامرة
 والآن المتكلمون على الوقف يدعون على متقبلها بأجرة المثل عامرة رغم على مالكي العمارة
 هل لهم ذلك أم لا (أجاب) ليس للمتكلمين عليها الدعوى على متقبلها بأجرها عامرة لان
 العمارة ملك للمعمر وطلبه على المستحكر بأجرة مثلها حال كونها خرابا حيث لم تكن المدة قد مضت
 وهذه المسئلة أشبه بمسئلة الخانوت التي ذكرها قاضي خان بقوله في أجرة الوقف خانوت أصله
 وقف وعمارة لرجل فابى صاحب العمارة ان يستأجر أصل الخانوت بأجر المثل قالوا ان كانت
 العمارة لورفعت يستأجر الأصل باكثر مما يستأجره صاحب البناء يكلف صاحب البناء برفع
 البناء ويؤجر الأصل من غيره وان كان لا يستأجر بذلك يترك في يد صاحب البناء بذلك الأجر
 انتهى ومنه علم الحكم في مسئلة الطاحونة والله أعلم (سئل) في رجل آجر نصرايا طاحونا
 تدور بماء منهر بمبلغ معلوم ولم يعين مدة الاجارة هل هي سنة أو أكثر أو أقل وكانت أو جرت لغيره
 بدون المبلغ المذكور أعلاه ولم تقع المفاصلة على الاجارة الاولى هل تلزم الثانية أم لا (أجاب)
 لا تلزم الاجارة الثانية بالاجماع سواء كانت الاجارة الاولى صحيحة أو فاسدة أما اذا كانت الاولى
 صحيحة فلان مستأجرها أحق بها للزومها وأما اذا كانت فاسدة فلان الفاسد يجري مجرى الصحيح
 في الاحكام فلا بد من المفاصلة بالقضاء أو الرضا فيها كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل
 استأجر قطعة أرض من متولى الوقف سنة بثلاثة قرش فأدخل المستأجر رجلا يعمل معه
 من اربعة بالنصف فاستأصل المدخل سائر الغلة ومنع المستأجر عنها فعلى من أجرة أرض الوقف
 وما الحكم في المزارعة بينهما (أجاب) طلب الأجرة على المستأجر لا على المستغل اذا المستأجر
 أدخله باختياره وينظر الى صحة المزارعة والى فسادها فيرتب عليه الحكم في كليهما والله أعلم
 (سئل) في شجر زيتون في أرض موقوفة مشتركة بين اثنين آجر أحدهما الشريك الآخر نصفه
 فيه عشر سنين بخمسة مائة قرش ليا كل ثمرته مدة العشر سنين فاكل المستأجر ثمرته ست سنوات
 وهلك المؤجر بعد أن أخذ من المستأجر ثلثمائة قرش وبعد بيع النصف لرجل فاستأجره المستأجر على
 أكل الثمرة أربع سنوات والآن يطالبه المشتري بمائتي قرش اسنيه هل له ذلك أم لا (أجاب)
 ليس له ذلك ولا لمن قبله فان اجارة الشجر والكرم بأجر على ان يكون الثمر له لا تنعقد بل تقع باطله
 لانها وقعت على اتلاف الاعيان ومتى وقعت على اتلافها لا تنعقد كما صرح به علماء فاطبة
 وكذلك بيع الثمرة قبل وجودها باطل لانه يبيع المعدوم ولا فائلا بجوارزه وفاعل ذلك معطى في
 الجهل المظلم الذي يبعد تعاطيه على المسلم فاذا علم ذلك علم وجوب رد ما تناوله المالك بعينه ان كان
 باقيا وضمان مثله ان كان هالكاً أو مستهلكاً وعلى الشريك المستأجر ضمان ما أكل من الثمرة
 والقول قوله بيمينه في مقدار ذلك وعلى مدعى الزيادة البيينة الشرعية لان القول قول القابض
 ضمينا كان أو أمينا فمما قبض والنقل في جميع ما قلنا مستفيض فكذا النقل ما هو موجود
 في أيدي الناس غالباً من الكتب في الهداية عقد الاجارة لا ينعقد على اتلاف الاعيان مقصودا

مطلب اذا استحكر جماعة
 أرض الوقف وعمرها ليس
 لناظر طلب أجرها عامرة

مطلب خانوت أصله وقف
 وعمارة لرجل أبى صاحب
 العمارة ان يستأجر أصل
 الخانوت بأجر المثل

مطلب أجر طاحونا لرجل
 ثم أجرها لآخر قبل انقضاء
 مدة الاولى

مطلب رجل استأجر أرض
 وقف وأدخل معه من اربعة
 فالأجرة على المستأجر

مطلب اذا استأجر من
 شريكه حصته في شجر الزيتون
 المشترك بينهما فالأجرة باطله

كالمواستاجر بقرعة ليسرب لبنها وفي الاشياء والنظار ولا تجوز اجارة الشجر والكرم باجر على ان يكون الثمر له وكذا ألبان الغنم وصفوها وفي مبسوط السرخسي والعين لا تستحق بعقد الاجارة وفي البرازية الاجارة اذا وقعت على العين لا تجوز وفي الخلاصة الاستجار لا يجوز بالمنفعة مقصودة في العين والمتون والشروح والفتاوى مطبقة على ان الاجارة بيع المنافع فكيف تجوز اجارة نصف شجر الزيتون عشر سنين لا كل ثمره عشر سنين بخمسة مائة قرش وأبلغ من هذا مطالبة المشتري من المؤجر للشريك المستأجر بعدموته ولم يقع بينه وبين المستأجر عقد لا صحيح ولا فاسد ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ان الله وانما اليه راجعون (سئل) في امرأة عازمت على الحج فاستأجرت جالا يحملها ويحمل ادواتها المعلومة باجرة معلومة ذهبا ويايا بعلمت اله فماتت في أثناء الطريق هل لورثتها الرجوع بحصة ما بقي من الاستيفاء أولا واذا كانت قبل خروجها شهدت على نفسها ان لا تستحق بذمته حقايدخل ما تجدد في ذمته بعوتها أم لا (اجاب) نعم لورثتها الرجوع بحصة ما بقي من استيفاء المشروط بعوتها في أثناء الطريق بلا شبهة اذا لا شهد صدر عما كان في ذمته لا بما تجدد بعوتها كما لا يخفى والله أعلم (سئل) في رجل استأجر جالا يحملها من بلده الى الحج ذهبا ويايا وعجل له الاجرة بتمامها فرما في الذهاب تمتنع عنه فحمله غيره فما الحكم فيما قبض من الاجرة (اجاب) للجمال اجرة حمله الى المرحلة التي حمله اليها ويرد عليه ما قابل المراحل التي امتنع عن حمله فيها ذهبا ويايا كل بحسابه على قدر المراحل ولا يعتبر بالسهولة والوعورة فيها كما صرح به الطرابلسي في مناسكه وغيره وفي اجارات الظهيرية ما هو صريح في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل استأجر سفينة لحمل غلال معلوم الى محل معلوم باجرة معلومة فوضع الغلال بهم اوسارت ولم يكن صاحب الغلال ولا وكيله فيها فانكسرت وكان دفع له بعض الاجرة هل يسترده أم لا (اجاب) نعم له استرداده مادفع من الاجرة اذ لا اجرة له كما صرح به قارئ الهداية والله أعلم (سئل) بما صورته فيما سبق من جنا بكم الشريف من افتنائكم المنيف في المحضرين اللذين حاصلهما استاجر عمرو قرية من الوقف من متواليه العام مع وجود متواليه الخاص من جهة السلطان ودفع الاجرة له في العام مع منع السلطان له بالتفصيل في المسئلة بين كون الاجارة صحيحة فيجب المسمى بعينه او فاسدة فيجب اجر المثل او بعقد فذولي فيستوقف على اجارة المتولى الخاص وغير ذلك من الاحكام لاطلاق اسم الاجارة فيما رفع اليكم وحقيقتهم مقصورة عند الاطلاق على ذلك والصحة هي المراد عند الاطلاق غالبا وأفدتم الحكم الشرعي في ذلك حسبما أنهي اليكم فهل اذا كانت الاجارة لتناول محصولها من خراج وعداد اشجار تكون من هذه الاقسام تقع باطله من أصلها وتكون عذما اذ لا يسلك بالباطل مسائل الصحيح باجماع العلماء واذا كانت باطله فما الحكم فيما تناوله المستأجر من محصول القرية وفيما دفعه للمتولى العام من المبالغ الجواب موضحا مع اللامع النقل الصريح في ذلك (اجاب) المقرر في كلام مشايخنا بأجمعهم أن الاجارة تملك نفع بعوض وانما اذا وقعت على استهلاك الاعيان فهي باطلة ومما صرحوا به ان من استأجر بقرعة ليسرب لبنها او كرمها لياكل ثمره فهو باطل ومما يقطع الشك قولهم جعل العين منفعة غير متصور فاذا علم أن الاجارة اذا وقعت على استهلاك الاعيان قصدا وقعت باطله فعقد الاجارة المذكورة حيث لم يقع على الانتفاع بالارض بالزرع ونحوه بل على أخذ المتحصل من الخراج بنوعيه أعنى الخراج الموظف والمقاسمة وما على الاتجار من الدراهم المضروبة به فهو باطل باجماع ائتنا والباطل

مطلب استاجر جالا
يحمل أدواتها للحج وأشهدت
أنها لا تستحق بذمته حقا
فماتت في أثناء الطريق

مطلب استاجر رجل جالا
يحملة الى الحج ذهبا ويايا
فرما في أثناء الطريق وامتنع
من حمله

مطلب استاجر سفينة لحمل
غلال الى محل معلوم وعجل
الحج

مطلب اجارة قرية الوقف
باطلة لانها اذا وقعت على
استهلاك الاعيان كانت
باطلة فيجب على المستأجر رد
ما تناوله فأنما وقته هالكا
ويسترده مادفع

لا حكم له باطابق علمنا وإذا قلنا يطلانه لزم المستاجر أن يرد جميع ما تناوله من المزارعين من غلال وتقود وغير ذلك وولاية قبض ذلك للمتولى الخاص ولا دخل للمتولى العام فيه والحال ما شرح والسؤال الأول لم يذكر لنا فيه أن الاجارة وقعت على تناول الخراج ونحوه من الاعيان ومسلتنا فيه عن الاجارة مطلقا فانصرفت الى تلك المنفعة وقسمنا الاحكام على الصحة وحكمها من وجوب المسمى وعلى الفاسدة وحكمها من وجوب اجرة المثل الى غير ذلك وأما حيث كان الواقع انهم على اتلاف الاعيان التي ستوجد فهي باطلة يرد المستاجر جميع ما تناوله بعينه ان كان قائما ونمائه ان كان مستهلكا أو هالكالا لانه قبضه على جهة التملك بعقد باطل لا حكم له اذ هو غير مشروع بأصله ووصفه ويسترد من مؤجره ما دفعه له والجواب يختلف باختلاف الموضوع والله أعلم (سئل) في رجل استاجر مكاريا لحل قطن معين من الرملة الى القدس باجرة مسماة بعمل بعضها ولا يتأني له حمله حمله فحمل بعضه ثم اشتغل عن بقية بالمكاراة مع غيره فطالبه بحمل ما بقي فقال لا اجل ذلك الا اذا لم اجد كروة غير هذه الكروة هل له ذلك أم لا ويجبر على حمله قبل غيره (أجاب) حيث لم يأت له حمله مع ما يجب عليه حمل السابق له تقدمه على الاخير ومتى التقى الحقان قدم اول الحقين اجماعا بغير خلاف والله أعلم (سئل) في رجل اجر آخر مارسين من أرض باجرة معلومة مدة سنين ثم باعها لآخر هل تبطل الاجارة بهذا البيع (أجاب) لا تبطل الاجارة بهذا البيع بالاجماع وحكم البيع أنه موقوف يصح ولا ينفذ وليس لغير المشتري فسخه والمشتري بالخيار علم أو لم يعلم في الاصح وفي الخاتمة يتوقف على اجارة المستاجر في أصح الروايات والله أعلم (سئل) في رجل استاجر بستانا ووقف الزرع ما شاء فيه سنة كاملة باجر معلوم اجارة صحيحة وتسلم وزرع فيه ما شاء فأكاله الجراد وبقي من المدة ما يمكن من الزرع فيه هل يجب الاجر المسمى بالغاما بلغ أم لا (أجاب) نعم يجب الاجر المسمى من الاجرة بالغمة ما بلغت والحال هذه لانها في الصحة تعتمد التمكن من الاستيفاء لا حقيقة الاستيفاء فيجب الاجر بالغاما بلغ وان أكاله الجراد بالاجماع والله أعلم (سئل) في رجل استاجر أرضا بورا باجرة معلومة مدة سنين معلومة فكريها وزرعها صيفيا فلم ينبت ودخلت سنة ثانية فتعدى عليها المؤجر مكروبة وزرعها شتويا مع بقاء مدة الاجارة فما الحكم في ذلك (أجاب) المؤجر متعدي بفعله مستحق للتعزير اذ هو في كل معصية لاحتمالها مقدور وهذه المعصية من هذا القبيل ويسقط عن المستاجر من الاجر بقدره ولا تنفسخ الاجارة فيما بقي من مدة الاجارة بل هي باقية والزرع للزارع بالاجماع لانه غناء بذره وهو خالص ملكه وقد صرح علماؤنا بان المنافع لا تضمن بالاتلاف وقد أئلف المؤجر منفعة الارض مكروبة والكرب وصف في الارض غير متقوم بانفراده كلون الدابة فلو ضمننا ما نقص من قيمة الارض وذلك لما لكها المؤجر لها وتضمن المالك ما نقص من ملكه بفعله محال فافهم والله أعلم (سئل) في جماعة استاجر والابل من جملة الحل مما يليك لهم معلومة وجولات لهم مخصوصة من دمشق الشام الى القاهرة باجر معلوم على ان يكون جميع ما يلحقهم من الاخفار على الجمالة فسلموا ما وقع عليه الاستئجار لبعض المسافة فكانوا اذا طلبت الاخفار منهم دفعوها الى الجمالة ليوصلوها الى الخفيرة فهل الاجارة على هذا الشرط صحيحة أم فاسدة وإذا قلتم فاسدة هل يلزم الجمالة ان يعضوا بنهم بقية المسافة أم لا وهل يكون جميع ما دفعوه باذنهم للخفيرة من مالهم أم من مال الجمالة يحسب عليهم من اجرة المثل اللازمة لهم للمسافة التي جلوها اليها أم لا (أجاب) الاجارة على هذا النمط فاسدة يلزم فيها اجرة

مطلب استاجر مكاريا يحمل
له قطن فحمل بعضه لعدم تاتي
حمل الكل ليس له ان يحمل
لغيره قبل حل باقيه
مطلب اجر أرضا ثم باعها
فالاجارة صحيحة والبيع
موقوف

مطلب استاجر بستانا للزرع
فيه ما شاء فأكاله الجراد
وبقي من المدة ما يمكن الزرع
فيه يجب المسمى
مطلب اذا استاجر أرضا مدة
سنين وكرها فتعدى المؤجر
عليها وزرعها يسقط بقدره
ولا تنفسخ فيما بقي

مطلب يشترط في الاجران
كان من الكيلي ما يشترط في
السلم

المثل اللازمة لهم للمسافة التي قطعت ولا يتجاوز بها عن حصتها من المسمى ولا يلزم المضي عليها بقية المسافة لأن الفاسد يجب اعدامه لا تقريره، جميع ما دفعوه باذنهم للخفريه لاشئ منه على الجماله وانما هو من مال المستأجرين والله أعلم (سئل) في امرأة رهنّت بيتا عند آخر على عشرة قروش فأجره المرتهن باذنها وقبض الاجرة فهل المقبوض من الاجرة له أم للمرأة الراهنه (اجاب) المقبوض من الاجرة للمرأة لانها المالكه وقد أجر المرتهن باذنها فبطل الرهن وصحت الاجارة ونفذت ولزمت الاجرة للمرأة الراهنه والله أعلم (سئل) في شيخ قرية استأجر أربعة نفر ليحفروا بئرها بكذا وكذا من الخنطة فحفروه حتى أسوا من خروج الماء هل تجب الاجرة المعينة لهم أم لا (اجاب) الذي يجب أجرة المثل من جنس النقدين لا المسمى بعينه من الخنطة اذا اجر حيث كان كليا بشرط الصحة بيان القدر والصفة ومكان الايقاع كما في السلم كما صرح به في البرازية وغيرها والله أعلم (سئل) في رجل قال له آخر عمر هذا البيت واسكنه بعمارة ولم يسكنه هل يرجع عليه بما أنفق أم لا (اجاب) نعم يرجع عليه بما أنفق والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل استأجر حانوتا من متولى الوقف مدة وبني بها بنايا باذن المتولى له بذلك ثم ان رجلا زاد على المستأجر المزبور وأخذ الدكان منه والحال ان رفع البناء يضر بالوقف وأبى المتولى الاذن أن يدفع اليه قيمة ذلك وتملك البناء للوقف فهل حيث كان البناء باذنه يجبر المتولى على دفع القيمة أم لا وهل اذا قلتم بعدم لزوم المتولى دفع قيمة البناء له يبقى بناؤه يتصرف فيه بالملك ويدفع أجرة الارض الوقف المستغلة ببنائه أم لا (اجاب) ان اذن له المتولى في عمارة الحانوت ليرجع بما أنفق على الوقف أو قال له المتولى أذنت لك في عمارتها ولم يرد على ذلك كانت العمارة للوقف ويرجع بما أنفق فان اختلفا فقال المستأجر أنفق كذا وقال المتولى كذا دون ما ادعاه المستأجر فان كان أهل الصنعة على قول واحد فالقول قوله وان اختلفت أهل الصنعة فالقول قول المتولى ولا يمين عليه وعلى المستأجر البينة لانهم ادعوى وانكار فيعتبر فيها ما يعتبر في الدعوى والانكار كما ذكره كثير من علماءنا في الاجارة وان أذن له المتولى بالعمارة لنفسه فعمروا عرصه الوقف وبني حانوتا لنفسه فقد قال في الخانية والاسعاف وغيرهما رجل استأجر أرضا موقوفة وبني فيها حانوتا ثم جاء آخر وزاد في غلة الارض وأراد ان يخرج الثاني من الحانوت ينظر ان كان أجره المتولى مشاهرة فاذا جاء رأس الشهر كان للمتولى أن يفسخ الاجارة لان الاجارة اذا كانت مشاهرة يتجدد انعقادها عند رأس كل شهر فاذا فسخ الاجارة ان كان رفع البناء لا يضر بالارض كان لصاحب البناء ان يرفع بناءه وان كان رفع البناء يضر بالارض ليس له ان يرفع البناء فبعد ذلك ان رضى المستأجر أن يأخذ قيمة البناء ويترك البناء على المتولى كان للمتولى ان يدفع اليه القيمة ينظر الى قيمة البناء مبنيا والى قيمة منزوعا أي ما كان أقل يملكه المتولى بذلك فيصير البناء وقفا مع الارض وان كان رفع البناء يضر بالارض وأبى المتولى ان يدفع اليه القيمة وتملك البناء لا يجبر المتولى بل يتربص صاحب البناء الى ان يتخلص ماله فيأخذه انتهى كلام الخانية فهو كما ترى صريح في ان كلام المستأجر والمتولى لا يجب برأى ووجهه أنه معاوضة وهي متوقفة على التراضي كما هو ظاهر ولا يلزم المستأجر أجرة أرض الوقف بلا شبهة لان ابقاء البناء لمصلحة الوقف لا لمصلحته ولولزمته الاجرة لزمه ضرران أحدهما التزم به بفعله والاخر لم يلتزم به وهما ضرر التربص الى وقت التخلص وقد التزم به بفعله اذ بنى في أرض الوقف بحسن اختياره بناء لا يتخلص الا بضرر الوقف فيلزمه وضرر لزوم الاجرة من غير انتفاع بالارض ولم يلتزم به فلا يلزمه فحرم من

مطلب في امرأة رهنّت بيتا
عند آخر على عشرة قروش
فأجره المرتهن باذنها الخ
مطلب في شيخ قرية استأجر
أربعة نفر ليحفروا بئرها الخ
مطلب قال له عمر هذا البيت
واسكنه بعمارة ولم يسكنه
مطلب استأجر رجل حانوتا
من المتولى وبني فيها باذنه ثم
زاد آخر على المستأجر واخذ
الحانوت وأبى المتولى ان يدفع
له قيمة ذلك

مطلب في اذن المتولى للمستأجر
ان يعمر لنفسه

هذا ان البناء ملكه وان العرصه للوقف وقد قال في البرازيه وغيره لو كان البناء ملكا والعرصه وقفوا واجر المتولى باذن مالك البناء فالاجر ينقسم على البناء والعرصه وينظر بكم يستاجر كل فاعا أصاب البناء فهو لمالك البناء انتهى وهذا كله اذا انشأ الخانوت من أصله وأما اذا استمر فاذن له بمرمته أو تطيينه أو نحو ذلك فينظر ان زاد فيه من ماله حجرا أو خشبة أو شيئا له قيمة بعد الرفع يدفع له المتولى قيمته من غير تخيير ان ضم الوقف رفعه فان زاد فيه شيئا لا قيمة له بعد الرفع كالتراب مثلا لا يرجع بشيء وان أنفق على نحو تطيينه ورمته أجره للاجر اء باذن المتولى يرجع عليه بما أنفق في غلة الوقف لان عين الخانوت كانت موجودة فاذن له بمرمتها واصطلاح حيطانها وسقفها والاذن موجب للرجوع فيرجع بما أنفق في ذلك فتنبيه لما حررته فانه مفرد واعتقه فانه أوحد والله أعلم (سئل) في رجل استاجر ساحة مستحكرة للبناء بها باجرة معينة على أنها كذا من الأذرع وحددت بمقدود أربع مائة معلومة فظهر أنها أزيد من ذلك فما الحكم (أجاب) الذرع وصف زيادة أو نقصان لا يوجب فسادا في العقد ولا قسط للزائد منه ولا للفائت فالأجرة واقعة على المحدود بتمامه ولا قسط للزائد قال في البرازيه وكثير من الكتب استاجر أرضا على أنها عشرة جرائب بكذا فإذا هي خمسة عشر أو تسعة له يعني للمؤجر المسمى يعني لا يراعى في صورة الزيادة ولا ينقص في صورة النقصان ولو قال في عقد الأجرة كل جريب بكذا الزمه كل جريب بدرهم والمسئلة في البيع ومسطرة في الأجرة وهي ظاهرة لا يتوقف فيها والله أعلم (سئل) في رجل استحكر ساحة بداخل البلدة للبناء بها بمقدودها ومنافعها ومرفقها وما يعرف بها وينسب اليها مدة معينة بأجرة معينة فظهر بها صهر يبيع هل يدخل في استحكاره أم لا (أجاب) نعم يدخل الصهر يبيع اذ هو مما يعرف بها وينسب اليها وهذا مما لا شبهة فيه والأصل في ذلك ان الاستحكار عقد أجرة يقصده استئناء الأرض مقررة للبناء والغرس أو لأحد هما والأجرة بيع المنافع حتى يدخل الطريق والشرب وان لم تذكر الحقوق والمنافع وهذا مما لا يشك فيه والله أعلم (سئل) في رجل احتكر من آخر أرضا بمبلغ للبناء بها فاحتكر المستحكر قطعة منها الرجل ومات المستحكر الاول فهل يطل الاحتكار الاول والثاني بعونه وللقيم ان يطالب برفع البناء وتسليم الأرض فارغة حيث لا ضرر على الأرض بالرفع أم لا (أجاب) نعم يموت المستحكر ينفسخ الاحتكار الاول والثاني وللقيم ان يطالب برفع البناء وتسليم الأرض فارغة كما هو مستفاد من إطلاقهم والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر انه استأجره على ان يكفل له ماعلى فلان وفلان من قرض بكذا فأنكر الاستئجار فأقام بينة شهدت على اقراره له بكذا هل تصح الدعوى والشهادة المترتبة عليها أم لا (أجاب) لا تصح الدعوى ولا الشهادة المذكورة لعدم صحة الاستئجار على الكفالة اذ هي تملك نفع بعوض والكفالة تضم ذمة الى ذمة واذا فسدت الدعوى فسدت الشهادة لان شرط صحتها الدعوى الصحيحة والله أعلم (سئل) فيما اذا استاجر زيد حصة موقوفة من بستان من المكلم عليهم امددة معلومة بأجرة معينة فيها غبن فاحش ثم أجز زيد الحصة المزبورة مدة تستوعب المدة الجارية في تواجده لرجل باضعاف الأجرة التي استأجرها بها في المدة المزبورة من غير أن يزيد في المأجور المرقوم شيئا فهل يلزم زيد ادفع تمام أجرة المثل لجهة الوقف أم لا (أجاب) نعم يلزمه تمام أجرة المثل على ما عليه الفتوى كما ذكره في مجمع الفتاوى والبحر ناقلا عن تلخيص الفتاوى الكبرى وعبارته متولى أرض الوقف أجرها بغير أجر المثل يلزم مستأجرها تمام أجر المثل عند بعض علماءنا وعليه الفتوى انتهى وكذلك في منع الغفار وكثير من الكتب وقد قالوا يفتى بما هو

مطلب استاجر ساحة وقف للبناء بها على أنها كذا من الأذرع فظهر أنها أزيد

مطلب يدخل الصهر يبيع في استئجار الساحة

مطلب رجل استحكر أرضا وأحكر آخر قطعة منها فموت الاول ينفسخ كل من الاحتكارين

مطلب لا يصح الاستئجار على الكفالة

مطلب اذا أجز المتولى بدون أجر المثل يلزم المستأجر تمام أجر المثل

الانفع لجهة الوقف فيما اختلف فيه العلماء كما صرح به في الحاوي القدسي ونقله عنه في منيع الغفار والله أعلم (سئل) في رجل استاجر ظئرا ترضع ولده الى أن يمشی وعمل الاجرة ومات الولد بعد شهرين فما الحكم (أجاب) الاجارة فاسدة لجهالة المدة يجب فيها اجرة المثل للشهرين ويسترد ما زاد عنهما مما عمل لها والله أعلم (سئل) في رجل استاجر رحي ماء فطغى الماء وزاد زيادة منعه عن التمكن من الانتفاع على الوجه الذي قصده أربعين يوما هل تلزمه الاجرة لها أم لا (أجاب) لا تلزمه والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا انقطع ماء الرحي ولم يتمكن المستاجر من الانتفاع به على الوجه الذي قصده بالاستئجار هل عليه اجرة مدة الانقطاع أم لا (أجاب) لا اجرة عليه لمدة الانقطاع كما صرح به الزيلعي وغيره والله أعلم

* (باب ضمان الاجير) *

(سئل) في رجل دفع للراعي المشترك ثلاثة من البقر فرد عليه اثنين وساله عن الثالث فقال لا أدري أين ضاع هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن قال البرازي في جامعه دفع الى المشترك ثورا للرعي فقال يعني الراعي لا أدري أين ذهب الثور فهو اقرار بالتضييع في زماننا انتهى يعني فيضمن على قولهما والله أعلم (سئل) في الراعي اذا أخذ الغنم الى المرعى فهل كذا واحدة بقوله انما وقعت في بئر أو أكلها الذئب هل يضمن قيمتها أم القول قوله مع يمينه أنها ضاعت منه ولو قال ضاعت مني ولا أعلم كيف ضاعت (أجاب) عند الامام أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاجير المشترك أمين والقول قوله في الهلاك وعندهما ضامن فلا يدفع عنه الضمان بقوله واذا كان القول قوله عند الامام فعليه اليمين والقاضي أفتى بقول الامام وكذا الامام الظهري وفي تنوير الابصار ولا يضمن ما هلك في يده وان شرط عليه الضمان وبه يفتى ولا يضمن بقوله ضاعت ولا أدري كيف ضاعت على قوله ومن الناس من أفتى بقولهما ومنهم من أفتى بالتصنيف وأبو الليث ذكر أن الفتوى على قول الامام وعليه أصحاب المتون والله أعلم (سئل) في راعي يرعى باقورة ضاع منها بقرة في مرعى ملتف بالاشجار هل يضمن أم لا اذا لا يمكنه النظر الى كل بقرة (أجاب) لا يضمن والحال هذه فقد صرح علماؤنا ان راعي البقر اذا كان مرعاه ملتف بالاشجار ولا يمكنه النظر الى كل بقرة فضاع منه شيء لا يضمن ومثل الاشجار الا كبات والاحجار ونحوها مما لا يمكنه النظر الى كل بقرة والله أعلم (سئل) في بقرة صرفت في الباقورة فتبعها الفحول فنذت بهم ولم يردّها رعاة الباقورة مع قدرتهم على ردّها فضاع عدة من الفحول هل يضمنون أم لا (أجاب) نعم يضمنون لانهم في الحفظ المتعين عليهم مفرطون والله أعلم (سئل) في راعي نذت من باقورته بقرة صارف فتبعها فغلبت عليه وفقد من الفحول التي كانت معها فحل وجد عند رجل لا تصل اليه اليد فطلبه منه فقال أذا الى ما دفعته من غنمه هل يلزم الراعي ذلك أم لا (أجاب) الراعي أمين لا يضمن الا بالتقصير وحيث غلبت البقرة عليه وخولها لا يضمن ما ضاع لعدم قدرته على ردّها كالقارّة فلا يلزم عليه ضمان ولا دفع ما طلب الرجل الذي لا تصل اليه اليد والله أعلم (سئل) في ثلاثة رعاة رعى بقر القرية غاب اثنان منهم لعمل مشترك بينهم فنذت من البقر بقرة ولم يردّها الى الباقورة مع قدرته على الرد فضاع في الحكم (أجاب) الحكم ضمان قيمتها الربها حيث ترك الراعي ردّها مع قدرته على ردّها وعدم الخوف على ضياع الباقي والله أعلم (سئل) في بقار ترك البقر رعى وذهب الى بعض المقات فسرق منها ثور هل يضمنه أم لا (أجاب) نعم يضمن لكثرة اللصوص وترقبهم لدواب الناس في بلادنا وفتوى عدم

مطلب استاجر ظئرا ترضع ولده الى ان يمشی

مطلب اذا انقطع ماء الرحي لا اجرة عليه لمدة الانقطاع

مطلب دفع رجل للراعي ثلاثة من البقر فرد اثنين

مطلب القول قول الاجير المشترك في الهلاك على قول الامام

مطلب اذا ضاع بقرة من الراعي في محل لا يمكنه النظر الى كل بقرة لا يضمن

مطلب تباع الفحول بقرة فنذت بها ولم يردّها الراعي
مطلب اذا تباع الفحول بقرة ولم يقدر على ردّها لا يضمن

مطلب اذا نذت بقرة ولم يردّها مع قدرته يضمن

مطلب اذا ترك البقر فسرق منها ثور يضمن

الضمان في بلاد يؤمن عليهم في غيبته هذا هو المعتمد والله أعلم (سئل) في بقار يرعى بقرة طالبه رجل من أهل القرية برذ بقرته فأنكر تسليها أصلا هل إذا أقام ربه بينة على تسليمه أياها ثم ادعى البقار الهلاك تسمع دعواه أم لا (أجاب) لا تسمع دعوى البقار الهلاك حيث أنكر التسليم أصلا لعدم إمكان التوفيق والله أعلم (سئل) في بقار ضرب بقرة فكسرها وماتت من ذلك هل يضمن قيمتها يوم كسرها أو يوم موتها (أجاب) لا شبهة في أنه يضمن قيمتها يوم كسرها ولا فرق فيه بين أجير الواحد والمشارك ولو ردها على صاحبها مكسورة فماتت عنده بسبب الكسر لما تقرر أنه إذا دخل في ضمانه لا يبرأ إلا بالرد على المالك سليما وقد صرحوا في مواضع كثيرة بفروع كثيرة دالة على ذلك منها ما في الخاتمة في كتاب الاجارة رجل استأجر حمارا وقبضه فأرسله في كرمه فسرق برذعته فأصابه برذعته ففرض فردته على صاحبه فماتت من ذلك المرض قالوا ان لم يكن الكرم حصينا وكان البرد بحال يضرب بالحمار مع البرذعة يضمن قيمته لانه ضيع البرذعة بتركها في غير الحصن وضيع الحمار بالترك في البرد المهلك وإذا دخل الحمار في ضمانه لا يبرأ إلا بالرد على المالك سليما انتهى فكذلك نقول دخلت البقرة في ضمانه بالكسر فلا يبرأ إلا بالرد سليما وضمنان العدو وان تعتبر القيمة فيه يوم التعدي وفي الجوهره في كتاب الغصب فان زنت الحاربه المغصوبة عند الغاصب أو سرق فردتها على المولى فاخذت بذلك في يده فعلى الغاصب قيمتها لأنها تلفت بسبب كان في يده اه وانظر الى قوله لأنها تلفت بسبب كان في يده وبه علم أنه لا فرق بين ان يردّها الراعي الى المالك أو لم يردّها لدخولها في ضمانه وعدم براءته عن الضمان بالرد مع السبب المذكور تأمل والله أعلم (سئل) في بقار ضرب بقرة فسقطت فتجمل مال كها وأمر رجلا بذبحها وطرحها على البقار قائلا له عليك ضمانها وتولى وادعى انه أيس من حياتها ويريد أن يضمنه قيمتها حية والراعي ينكر اياها من حياتها وكان تناول من لحما فهل القول قوله أم قول المالك وما الحكم (أجاب) لا يضمن الراعي شيئا بمجرد دعوى المالك والقول قوله في عدم الاياس ولا يضمن سوى ما تناوله من اللحم والقول قوله فيه مقدار اوقية والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على بقار أن بقرته ضاعت معه والبقار ينكر ضايعا معها هل القول قول البقار بيمينه أم لا (أجاب) البقار لا يضمن ما ضاع معه بغير تضييط على ما هو المذهب فلم تصح الدعوى فلا يترتب عليه اليمين لأنها لا تكون الا بعد دعوى صحيحة والله أعلم (سئل) في حراث بيده بقر المالك ترك ما معه من البقر الفاضله تربي بحنب الارض التي يحرق بها حتى تأتي نوبتها فيحرق عليها كما هي عادة أهل البلد فضايع منها ثور هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن والحال هذه والله أعلم (سئل) في حراث ذبح ثورا أيس من حياته بغير إذن من صاحبه هل يضمن أم لا وإذا أنكر صاحب الثور الاياس من حياته هل يحلف وإذا حلف يلزم الذابح قيمته يوم ذبحه والقول له في مقدار قيمته أم لا (أجاب) حيث كان لا ترجى حياته لا يضمن الذابح بالذبح قيمته وإذا اختلفا فقال المالك كانت حياته ترجى وقال الذابح لا ترجى فالبينة على الذابح واليمين على المالك فإذا عجز الذابح عن البينة وحلف المالك ضمن الذابح قيمته يوم الذبح والقول له في قدر القيمة بيمينه فإذا ادعى المالك زيادة عما يقول الذابح فعليه البينة والله أعلم (سئل) في حراث اشتغل عن البقر في التعشيب حتى غابت عن بصره وضاعت بتفريطه هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن والحال هذه والله أعلم (سئل) في مكرس المكارى الجل المكترى فاكترى المكارى مكاريا آخر وسلمه الجل وفارقه وضاع الجل منه هل يضمن المكارى الاول أم لا (أجاب) نعم يضمن المكارى الاول

مطلب اذا ادعى الراعي هلاك البقرة بعد انكار تسليها لا تسمع
مطلب الاجير لو ضرب بقرة فكسرها يجب عليه قيمتها يوم كسرها

مطلب استأجر حمارا فسرق برذعته فاصابه برذعته ففرض فردته على مالكة ثم مات

مطلب ضرب البقار بقرة فاهر مال كها رجلا بذبحها وادعى الاياس من حياتها يريد تضمين قيمتها للبقار
مطلب ادعى ان بقرة ضاعت مع البقار والبقار ينكر

مطلب اذا ترك الحراث البقر الفاضله تربي فضايع لا يضمن

مطلب ذبح الحراث ثورا فاختلف مع مال كها فالقول للمالك في عدم الاياس من الحياة والحراث في القيمة
مطلب اشتغل الحراث بالتعشيب فضايع البقر

مطلب اذا اكترى المكارى غيره فضايع الجل يضمن

مطلب اذا ترك المكارى
دوابه على أصحابه وسبقها
فضاع حل يضمن

مطلب استاجر بناء ليدنى له
فانهدم جانب منه لا يجب
عليه اعادته

مطلب استاجر صبيامن
وليه ليرعى بقره فضاع منها ثور
مطلب اذا وجدت البقرة
بيت صاحبها مقفلا فرجعت
ليلا الى مسارحها فبقر
بطنها ذئبان لا يضمن الرعاة

مطلب اذا أتلقت الباقورة
مبطخة انسان لا ضمان على
البقار الا اذا كان بصنعه

مطلب اذا دفعت فضة
لصانع يعمل لغير واحد
فادعى أنها سرقت ففي
ضمنه وعدمه أقوال

مطلب اذا نشرت الغسالة
ثوباً فضاع تضمن جميع قيمته
ان غاب عن بصرها والا
فنصف القيمة

والحال هذه اذ رب الحل رضى بيده لا يبدغيره وصار كودع أودع والله أعلم (سئل) في مكارى
سبق القافلة وليس مع الاحمال المستاجر على حملها مال الكها و غاب المكارى عن الاحمال وأمر
أصحابه بسوقها الى المحل فضاع من دوابه دابة مع حملها في تلك الغيبة وبعد أيام وجدت الدابة
دون الحل هل يضمن المكارى أم لا (أجاب) نعم يضمن المكارى والحال هذه اذ هو مودع وليس له
أن يودع فيكون متعديا به فيضمن مثله ان كان مثليا وقيمه ان كان قيميا والله أعلم (سئل) في رجل
استاجر بناء فانهدم جانب من بنائه بعد ما بناه هل يضمنه ويجب عليه اصلاحه أم لا وهل اذا كان
خلع عليه خلعة على وجه التملك بالهبة المسلمة ليدوه وقبضها بحضرة ابنه البالغ العاقل فلما انهدم
البناء ادعى الابن أنها ملكه هل تسمع دعواه مع حضوره الهبة والتسليم أم لا (أجاب) لا يضمن
وله أجرته المسماة ولا يجب عليه اعادة ما انهدم مما بناه وسكوت الابن مع حضوره للهبة والتسليم
مانع له من دعوى الملك كما في مسئلة البيع التي أطبقت عليها المتون وقوبلت من علماء المذهب
بالتسليم والله أعلم (سئل) في رجل استاجر صبيامن ولية ليرعى بقره خاصة فضاع منها ثور بغير
تفريط هل يضمنه أم لا ولا ينقص من أجره (أجاب) لا يضمن ولا ينقص من أجره شيء والله أعلم
(سئل) في بقرة ضوت الى بيت صاحبها فوجدت بابه مقفلا فرجعت ليلا الى مسارحها أو
مواردها فبقر بطنها ذئبان ضاربان هل على رعاة الباقورة ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان على
الرعاة لا سيما اذا كان العرف جاريا بأن الراعى اذا أدخل الباقورة الى البلدة كما هو في قريتي لدة
والرملة يبرأ ويصدق بيمينه اذا ادعى انه جاء بها الى القرية ولا يلزمه ان يدخل كل بقرة في منزل
رهبها قال في جامع الفصولين زعم البقار انه أدخل البقرة في القرية ولم يجد رهبها ثم وجدها بعد
أيام قد نفقت في نهر قالوا ان كان عرفهم أن يأتي بالباقورة الى القرية ولا يكلفوه أن يدخل كل
بقرة في منزل رهبها صدق البقار مع يمينه أنه جاء بها الى القرية انتهى والله أعلم (سئل) في بقار
انتشرت باقورته في المرعى فوقعت في مبطخة انسان فأتلفت جانباً منها بعد أن تراخى عن سوقها
لترعى هل يضمن ما أتلقت أم لا وهل اذا ظن البقار أنه ضامن فاتفق مع رهبها على أن يزرعها يبذره
من عنده فان نبت مثل ما كانت أو أحسن برئ من ضمانها ولا يضمن له مقدار ما كانت تثمر لو
بقيت ويكون النابت للبقار فما الحكم (أجاب) الاتفاق المذكور لا عبرة به شرعا فلا يلتفت
اليه ولا يعول عليه ولا يضمن البقار الا بالارسال الباقورة في الزرع أو بسوقها وقد أصابت الزرع في
مشيتها أو الإفهى عجماء وفعل العجماء جبار بنص النبي المختار صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه
الاخيار والله أعلم (سئل) في صانع يعمل وحده دفعت له امرأة فضة يتخذها حياصة فادعى أنها
سرقت هل يقبل قوله في ذلك ولا يضمن أم هو ضامن لما سرق من يده ولا يقبل قوله (أجاب)
هذه المسئلة راجعة الى مسئلة الاجير المشترك وفيها ثلاثة أقوال بل أربعة أقوال عدم الضمان
مطلقا وأنه أمين والقول قوله باليمين والضمان مطلقا ولا يلتفت الى قوله واختار المتأخرون
الفتوى بالصلح على النصف جبراً عملاً بالقولين وفي جامع الفصولين راجع الفوائد صاحب المحيط
لو كان الاجير صالحا يبرأ بيمينه ولو كان بخلافه يضمن ولو كان مستورا يؤمر بالصلح فهذه أربعة
أقوال كلها صحيحة مفتى بها وما أحسن التفصيل الاخير والاول قول أبي حنيفة وقال بعضهم
قول أبي حنيفة قول عطاء وطاوس وهما من كبار التابعين وقوله ما قول عمرو على وبه يفتى
احتشام العمرو على وصيانة لاموال الناس والله أعلم (سئل) في رجل دفع لغسالة ثوبا لتغسله
باجر فغسلته ونشرته على باب الدار ودخلت الدار وتركت ثوبه منشورا فضاع هل يضمن حيث

غاب بصرها عنه أم لا وهل اذا كانت تغسل لغير واحد وأعتت نفسها لذلك فصارت بمنزلة
الاجير المشترك ولم يوجد منها تفريط هل تضمن مع هذا التقدير أم لا (أجاب) اذا غاب عن
بصرها تضمن جميع قيمته اتفاقا وان لم يوجد موجب الضمان وضاع من غير تفريط في الحفظ
فالواجب على هذا التقدير الصلح على النصف جبرا كما أفقته به أكثر المتأخرين والله أعلم (سئل)
في راعي بقر بقريه استأذن أهلها في إقامة رجل معين مكانه فأذنه ثم ان الثاني أقام بالثاير عى
بغير إذن من أربابها فضاء ثور منها فعلى من ضمانه (أجاب) لا ضمان على الاول لانه مأذون له
من أهلها فيما فعل وصاحب الثور بالخيار ان شاء ضمن الثاني وان شاء ضمن الثالث لتعدى الثاني
بالدفع والثالث بالاختلاف لا يرجع الثالث اذا ضمن على الثاني والله أعلم

مطلب عين البقار رجلا
مكانه باذن رب البقر ثم الثاني
الثالث بغير إذن فضاء ثور

(كتاب الولاء)

(سئل) في معتق مات عن ابن معتقه وأبناء بنى معتقه وأولاد من زوجته له مستولدة لرجل حتى
فهل ارثه لابن المعتق أوله ولا أبناء بنيه سوية أم لا وأولاده وزوجته (أجاب) ارثه لابن المعتق
لا لأبناء بنيه لكونهم محجوبين به ولا للزوجة ولا أولادها المذكورين لانها أم ولد لم تعتق بعد
وحكم أولادها حكمها والله أعلم (سئل) فيما اذا مات رقيق عن ابن من صلبه وعن زوجته وعن
ابن ابن سيده ثم مات ابن الرقيق عن أم وأخوة لام وعن ابن ابن سيده والده ثم مات ابن ابن سيده
والده عن شقيقة قبل ان يتناول تركه الرقيق لكونه لم يعلم أن للرقيق عقارا وظهر الا أن للرقيق
عقار فهل لشقيقة ابن ابن سيده المتوفى مطالبة بما خص أخاها من تركه الرقيق والدعوى على
ذى اليد على مخلفات الرقيق ان كان معتقا أو باقيا في الرق ولو بعد خمس عشرة سنة أم لا
(أجاب) الرقيق لا يملك شيئا وان ملك فكل شيء حصله من المال لمالكه وان ثبت عتقه فكل شيء
حصله بعد عتقه فهو موروث عنه فيقسم على فرائض الله تعالى لزوجته الثمن والباقي لابنه
ويعوت ابنه استحق ورثته ما ترك هذا الابن للام سدسه ولاخوته لاقته الثلث والباقي وهو
النصف لابن ابن المعتق ويعوت ابن ابن المعتق جرى ما ورثه منه على ورثته فيكون نصفه
لشقيقته وما فضل فلا قرب عصبة وان لم يكن له عصبة يرد على شقيقته المذكورة وأما الدعوى
بعد خمس عشرة سنة فعدم سماعها العارض الامر السلطاني لقبول القضاء التخصيص بالحوادث
فان وقعت وكانت غير مستثناة من الامر السلطاني بالمنع لا تسمع ولا تسمع والله أعلم

مطلب مات عن ابن معتقه
وأبناء بنى معتقه وأولاده
من زوجته مستولدة

مطلب مات رقيق عن ابن
من صلبه وعن زوجته وعن
ابن ابن سيده ثم مات الخ

(كتاب الاكراه)

(سئل) في امرأة ماتت عن زوج وصغير منه وعن أبوين أكره الزوج بعد وضع الابوين يدهما
على مخلفاتها على أن يقر بأنه لا يستحق قبل نسيبه منها حقا هل يصح اقراره مع الاكراه أم لا
وتقسم تركتها على فرائض الله تعالى (أجاب) لا يصح الاقرار مع الاكراه بالاجماع وأيضا الارث
جبري فلا يصح قوله لا يستحق قبل نسيبه من مخلفاتها شيئا ففي البرازية وكثير من الكتب لو قال
تركت حقي من الميراث أو برئت منه أو من حصتي لا يصح وهو على حقه لان الارث جبري لا يصح
تركه وفي جامع الفصولين في الفصل الثامن والعشرين دفع جميع تركه الميت الى وارثه وأشهد
على نفسه أنه قبض منه جميع تركه والده ولم يبق من تركته قليل ولا كثير الا استوفاه ثم ادعى
دارا في الوصى انها من تركه والدي ولم أقبضها قال ألم أقبل ينسبه وأقضى له بها رأيت ان قال

مطلب اذا أكره الزوج
على أن يقر بأنه لا يستحق
قبل والد زوجته من مخلفاتها
حقا لا يصح اقراره

مطلب أشهد الولد أنه قبض
جميع تركه والده من الوصى

قد استوفيت جميع ما تركه والدي من دين على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل ديناً لانيه
 ألم أقبل بينته وأقضى له بالدين انتهى فقد علمت بذلك صحة دعوى الزوج بشئ رآه أو علم به عند
 نسيبه انه مما تركت زوجته فافهم والله أعلم (سئل) في أهل قرية ألزمهم الحاكم بأن يكفلوه
 في مال لزمه من جانب السلطنة العلية وله يد عادية وقدرة على قتلهم ونهب أموالهم وغلب على
 ظنهم ايقاع ذلك بهم أن لم يكفلوه فكفلوه خشية ايقاع ذلك عليهم هل يلزمهم المال بذلك أم لا
 (أجاب) لا يلزمهم المال بذلك ولهم الفسخ اذا زال الاكراه كالبيع ونحوه اذا علم بدلالة الحال
 أنهم لو لم يعتلوا أمره يقتلهم أو يقطع أيديهم أو يضربهم ضرباً يخافون على أنفسهم أو تلف
 عضولهم فينتدبون يكون اكراهاً منه ولو لم يكن الا أمر سلطاناً على ما عليه الفتوى صرح به غالب
 علماء نارجهم الله والله أعلم (سئل) في ذي ولاية على قرية قادر على ايقاع ضرب وجبس ملجئ
 بأهلها يطلب من رجل منها بيع عقار له بها فباع خائفاً منه ايقاع ذلك به وأقر أنه قبض ثمنه كذلك
 مع ان قيمة المبيع اضعاف اضعاف الثمن هل ينفذ هذا البيع على هذا الوجه أم لا وان كتب صلح
 لدى قاض على صفة الطوع والاختيار وعدم المفسد ويكون الاعتبار لما في نفس الامر لا لما كتب
 كتب (أجاب) حيث علم بدلالة الحال أنه لو لم يبعه يقع به ضرباً شديداً أو حبساً مديداً فالباع
 غير نافذ والاقرار غير صحيح فلم يكره فسخه والاعتبار لما في نفس الامر لا لما كتب في الصلح هذا
 وأما الرد بالغبن الفاحش فقد أفتى به كثير من علماءنا مطلقاً ومع الغرور أجمع المتأخرون عليه
 وعللوا الاول بأنه ارفق بالناس فلورآه القاضي وحكم به فكذا هو قول صحيح أفتى به كثير من
 علماءنا والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في بيع صابون معين وكالة شرعية فباع الوكيل
 ما أمره الموكل به بمائتين وخمسة وتسعين قرشاً وسلمه للمشتري ثم ان الموكل أرغم الوكيل واكرهه
 وهدده بالحكام وتحقق أنه ان لم يطعه قيمياً أمر به أو وقع فيه ما هدد به لقدرته عليه فكتب على
 نفسه ما أمر به موكله الموماليه بأنه يستحق في ذمته خمسمائة قرش وعشرين قرشاً اقراراً كذباً
 لا وجه له شرعاً من الخوف وكتله به رجل هل اذا ثبت أن اقراره كان على الوجه المذكور يظل
 اقراره ولا يستحق عنده الا المائتين والخمسة والتسعين التي باع بها ولا يلزم الكفيل شيء (أجاب)
 الاكراه بعدم الاختيار فلا صحة للاقرار مع الاكراه لان صحته تعتمد قيام المجيز وقد قامت دلالة
 على عدمه والاكراه فيه يكون ناشئاً منها اذا قال المتغلب لرجل امان تقر لي بكذا والا أقول
 للظالم الفلاني لقي ما لا أؤجد كنزاً أو نحو ذلك قال في الحاوي الزاهدي في كتاب الاكراه بعد أن
 رمز لنجم الأئمة قال المدبون لداً أنه ادفع الى القبالة وأقر أنه لا شيء لك على والا أقول ان ما في يدك
 ذهب شمس الملك فدفع وأقر أنه لا شيء له عليه فهذا في معنى الاكراه وله ان يدعى عليه انتهى
 (أقول) فاذا كان الرجل له جراءة وهدده بمن يسمع كلام الغماز وقال ان لم تقر لي بكذا أي بشئ
 لا أصل له أسعى بك الى من ياخذك بمجرد كلامي وغلب على ظن المهتد ذلك فأقر كاذباً لا يلزمه
 ما أقربه على هذا الوجه كما هو صريح كلام أئمتنا واذا بطل بثبوت الاكراه على الوجه المذكور
 عن الاصيل بطل عن الكفيل اذ قد تبين أن لادين على الاصيل يصلح أن يطالب به ولا صحة
 للكفالة من الكفيل بدونه والله أعلم (سئل) في ذبي حرقته الكتابة على محل يكتب ما يؤمر به
 مما يتحصل أو وقع القبض عليه حاكم المتكلم عليه واتهمه بأن سواشي أودع عنده ثلاثة آلاف
 من القروش فهذه بالضرب الفاحش حتى أقر لدى قاض بذلك فكتب عليه بذلك هل ينفذ
 اقراره بذلك أم لا (أجاب) لا ينفذ اقراره اذ الرضا شرط لصحة الاقرار فيفسد الاقرار عند فوات

مطلب اذا أكره الحاكم
 أهل قرية أن يكفلوه في مال
 لزمه من السلطنة لا يلزمهم

مطلب اذا أكره صاحب
 الولاية رجلاً على بيع عقار
 له فالبيع غير نافذ والعبرة
 لما في نفس الامر لا لما كتب

مطلب اذا أكرهه أن
 يقر له بكذا فأقر وكفله بما
 أقربه رجل فالأقرار غير صحيح
 وكذا الكفالة

مطلب امان تقر لي بكذا
 والا أقول للظالم الفلاني

مطلب اذا أكره الحاكم
 كاتبه على ان يقر بثلاثة آلاف
 أودعها عنده سواشيه
 فأقر لا ينفذ اقراره

الرضا وهذا باجماع المسلمين فله الامتناع عن دفع المقر به للمقر له ان لم يكن دفعه وله استرداده منه ان كان دفعه له مكرها والا كراه بعدم الرضا ويفسد كل امر تتوقف صحته عليه وقد رفع عن هذه الامة بقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ومسائل الاكراه لا تخفى على من اتقى الله تعالى وخشى الرحمن وعمل ليوم تشخص فيه الابصار فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم العزيز الجبار والله أعلم (سئل) في بكر منعها عما الخارج عليها عند ارادة دخول زوجها الا ان تبيعه ماله من عقار وكروم ففعلت حين لم تجدها من ذلك هل يتفدي بيعها أم لا وحكمها بحكم المكرهه في ذلك (أجاب) لا ينذ بيعها وحكمها بحكم المكرهه قال علماءنا من منع الزوج زوجته من أهلها حتى تهب له المهر تكون مكرهه والهبة باطلة قال في مجمع الفتاوى وفي ملقط السيد الامام عن الفقيه أبي جعفر من منع امرأته عن المسير الى أبيها الا ان تهب مهرها فوهبت فالهبة باطلة ومثل ذلك في الخلاصة والبرازية وكذلك ذكر في التارخانية نقل عن النبايع ونظم هذه المسئلة صاحب التنوير الشيخ محمد بن عبد الله القمراشي الغزي في منظومته المسماة بحفنة الاقران في ثلاثة آيات مشتملة على الحشوف قال

ومنعه لعرسه أن تذهب * لاهلها ما صاح تقضى مأربا

الا اذا تسقط عنه المهر * ففعلها لاغ وذا قد ذكرا

لانها قد نزلت في الحكم * منزلة المكره هذا فاعلم

ونظمها وتظيرتها في بيتين خالدين عنه بقولي

ومانع زوجته عن أهلها * لتب المهر يكون مكرها

كذلك منع والد بنته * خروجها لبعولها عن بيته

وفي شرح تحفة الاقران قال قلت ويؤخذ من هذا جواب حادثة الفتوى وهي ما لو زوج ابنته البكر من رجل فلما أرادت ان تخرج من بيته الى زوجها منعها الاب الا ان تشهد عليها بأنها استوفت منه ما تصرف فيه من ميراث أمها فأقرت بذلك ثم اذن لها في الخروج فان الظاهر أن الحكم فيه عدم صحة الاقرار لكونها في معنى المكرهه لما ذكر من المنع لاسمها والحياء يغلب في الابكار وبه أفتى شيخ الاسلام أبو السعود العمادى انتهى وأنت على علم أن البيع والشراء والاجارة كالاقرار والهبة وان كل من يقدر على المنع من الاولياء غير الاب كالأب للعله الشاملة فليس الاب قيما وكذلك لفظة البكر كما هو مشاهد في ديارنا من أخنة مهو رهن كرها عليهم وجبرا حتى من ابن ابن العم وان بعد ومتى ما وجد منها منع ضربها ورعا قتلها وأهل الراساتق يعتدون النساء تركه حتى يطلبون فيهن القسمة كما يطلبون القسمة في الاموال والله أعلم ولا حول ولا قوة الا بالله الكبير المتعال نسأله صلاح الاحوال (سئل) في مريضة باعت في مرض موتها كرما لاختها كرها عليها وماتت عن ابن صغير هل يتفدي بيعها أم لا (أجاب) لوصى ابنها فسخ البيع الواقع على جهة الاكراه وان تداولته الايدي بخلاف سائر البياعات اذ هو حق العبد دونها والله أعلم

مطلب منع الولي الزوجة
عن زوجها اكرامه وكذا منع
الزوج لها عن أبيها
فيبطل البيع والشراء
والهبة والاقرار

مطلب باعت في مرض
موتها مكرهه وخلفت ابنا
صغيرا

(كتاب الحجر)

(سئل) في صغيرة لها وصي ادعت البلوغ في سن يمكن تصديقها فيه فهل تصدق بلاعين أم لا وهل يشترط حضرة الوصي عند دعواها البلوغ أم لا وهل تصدق في دعوى الرشد بمجرد قولها

مطلب اذا ادعت البلوغ
تصدق بلاعين ولا يشترط
حضور الوصي وأما دعواها
أنها رشيدة فلا بد من بينة

ويؤمر الوصي بدفع مالها أم لا بد من بينة لأنه مما يخفى (أجاب) الظاهر من عباراتهم أنه لا عين عليها لعدم الفائدة في التحليف لأن البلوغ والحال هذه ثبت بقولها والتحليف لرجاء النكول وهي لو أقربت به ثم قالت كنت كاذبة لا يصح رجوعها لتناقضها حيث كانت في سن يحتمل البلوغ فيه كافي الزيلعي والخلاصة والتاريخانية والحائية وجامع الفصولين وغيرها ومما يدل على ذلك جعله إقرارا وأخبارا وقد كتب صاحب البحر في شرح قوله وما لا يعلم الا منها فالقول لها في حقها ماصورته ولم أر صريحا أن المرأة إذا قبل قولها في حقها في الحيض والحجة فهل يكون بيعها أم لا بل لا عين ووقع في الوقاية أنه قال صدقت في حقها خاصة بظاهره أنه لا عين عليها ويبدل عليه قولهم أن الطلاق معلق بأخبارها وقد وجد ولا فائدة في التحليف لأنه وقع بقولها والتحليف لرجاء النكول وهي لو أخبرت ثم قالت كنت كاذبة لا يرتفع الطلاق لتناقضها كما سيأتي نقله عن الكافي قريبا إن شاء الله تعالى انتهى وبه يعلم أيضا عدم اشتراط حضرة الوصي عند دعواها البلوغ إذا فائدة له لأنه لو كذبها فيه لا يلتفت إليه وأما دعواها الرشد فقد قال شيخ مشايخنا شيخ الاسلام شهاب الدين الحلبي في فتاواه التي أفتى فيها بما هو الثابت المعول عليه عنده لا يثبت الرشد إلا بحجة شرعية وهي رجلان أو رجل وامرأتان فان بلغت رشيدة سلم اليها مالها والا لا يسلم اليها حتى يؤنس منها الرشد انتهى والله أعلم (سئل) في المديون هل يباع عرضه وعقاره ان لم يحصل الوفاء بعرضه حتى اذا كان له دستان من ثياب يباع دست منهما ويبقى له دست واحد واذا كان له ثياب يلبسها ويكتفي بدونها تباع ثيابه ويقضى الدين ببعض ثمنها ويشترى بمابقي ثوب يلبسه وهل اذا كان له ابن كفيل ما ينتميه لرب الدين يطالب به ويحبس مع أبيه الاصيل واذا كان له مسكن يمكنه ان يجتري بمادونه يبيع ذلك المسكن ويشترى بالباقي مسكنا يكفيه وهل اذا امتنع من ذلك يبيع القاضي بنفسه ليوفي به دينه أم لا (أجاب) أكثر علماؤنا النقل في هذه المسئلة ووجدتني افتيت فيها مرار التكرار ووقوعها وزيادتها أكثر الغلبة للماطلين وضعف الدين وعدم الاعتناء بوفاء الدين والتهاون في الاجتهاد على خلاص الدمة منه مع أنه محجوب عن الجنة ما بقي عليه درهم فما أفتيت به أولا أنه يحبس المديون الذي ليس له الاعقار حتى يبيعه بنفسه عند الامام رحمه الله تعالى وعندهما يبيع القاضي ويوفي الدين بثمنه قالوا وبقولهم ما يفتي وفي تصحيح الشيخ قاسم قول الصاحبين يبيع منقوله ولا يبيع عقاره وفي رواية يبيع العقار كما يبيع المنقول وهو الصحيح ومما أفتيت به ثانيا قال أصحاب المذون يحبس القاضي لبيع ماله دينه قال الشراح لان قضاء واجب عليه ومبرأة في دينه وهذا عند أبي حنيفة وقال صاحباه يبيعه القاضي جراه لظلمه بالامتناع ونجس خصمه لقصر الباع والقاضي نصب لخلاص العاجز عن الوصول الى حقه لاسيما من خصم لا يبالى بالمطل الحرام ولا يكثر بلوم اللوام قالوا وبقولهم ما يفتي وقالوا اذا كان له ثياب يلبسها ويكتفي بدونها يبيع ثيابه ويقضى الدين ببعض ثمنها ويشترى بمابقي ثوبا يلبسه لان قضاء الدين فرض عليه فكان أولى من التجمل قالوا وعلى هذا اذا كان له مسكن ويمكنه أن يجتري بمادونه يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى يبيع البدي في الصيف والنطع في الشتاء ولا ريب أنه يحبس بالاصالة وابنه بالكفالة وفي البرازية من كتاب القاضي من العاشر في الحبس يتمكن المكفول له من حبس الاصيل والكفيل وكفيل الكفيل وان كثروا (أقول) وأمر الدين بالفتح أثقل الاحمال وأضر في الدين من خبائث الاعمال وعلى الله تعالى اصلاح الاحوال والله أعلم (سئل) في صغيرة لها جدة أم أم تحرص على مالها واضعة يدها عليه ولها أب مسرف مبذر

مطلب يبيع المديون كل
مالا يحتاج اليه في الحال
جبرا عليه واختلفوا في ان
للقاضي ان يتولى البيع
بنفسه

مطلب الجدة أحق بحفظ
مال الصغيرة اذا كان الأب
مسرفا

يخشى على مالها منه اذ انزعه من يد جدتها لاسرافه وتبذيره هل هي أحق بحفظ مالها منه أم لا
(اجاب) نعم هي أحق بذلك اذا المتصف بذلك يمنع عن مال نفسه خمساً وعشرين سنة عند أبي
حنيفة وعند صاحبيه لا يدفع له ماله حتى يؤنس منه الرشد ولا يجوز تصرفه فيه فكيف مال ولده
والله أعلم (سئل) في شخص لا ولي له ادعى البلوغ فتزوج ثم ادعى الا ان انه لم يكن بالغاً اذ ذلك
ولم يثبت أنه حينئذ كان مراهما فهل يصح رجوعه عن الاقرار بالبلوغ فيبتنى عليه بطلان عقد
النكاح لكونه عقد الاجيز له حين صدوره (اجاب) ان كان حين ذلك بلغ سنه ثني عشرة
سنة فلا ينقذ رجوعه ولا يصدق في أقل منها فلا ينقذ نكاحه والله أعلم

مطلب ادعى البلوغ فتزوج
ولا ولي له ثم ادعى عدمه

(كتاب المأذون)

(سئل) في السيد اذا أمر عبده بشراء شيء بعينه كالطعام والكسوة هل يكون مأذوناً حتى
اذا تعلق برقبته دين يباع فيه ان لم يقده السيد واذا رآه يبيع ويشترى فسكت يكون مأذوناً
وهل يكون مأذوناً قبل العلم بالاذن أم لا (اجاب) اذا أمره بشراء شيء بعينه كالطعام والكسوة
لا يكون مأذوناً لانه استخدم ولو صار اذوناً لانه اتضرر واذا لم يصبر مأذوناً بذلك وتعلق برقبته دين
لا يباع فيه وأما اذا رآه السيد يبيع ويشترى فسكت فانه يكون مأذوناً الا اذا كان المولى
قاضياً كافي الظهيرية ولا يكون مأذوناً قبل العلم بالاذن الا في مسئلة ما اذا قال السيد لاهل السوق
بايعوا عبدي ولم يعلم العبد ذلك والله أعلم

مطلب اذا أمر السيد عبده
بشراء شيء بعينه لا يكون
اذا نجا خلافاً لآلوراه يبيع
ويشترى فسكت

(كتاب الغصب)

(سئل) في رجل أخذ لاخر سكيناً بغير اذنه فانقطعت عنده ونقصت نقصاً كثيراً فاحشا
فما الحكم (اجاب) مالها كمالها مخيران شاء أخذها مئة طوعة وضمنه نقصانها وان شاء طارحها
على الغاصب وأخذ جميع قيمتها والله أعلم (سئل) في رجل استهلك مصاعاً مشتركة بينه
وبين بنته واخذ زوجته بغير اذن من الاخت فاذا يلزمه (اجاب) يضمن قيمته من خلاف
جنسه ان كان من الفضة يضمن قيمته من الذهب وان كان بعبكسه فبعبكسه ولا يجوز ان يضمن
قيمه من جنسه الا اذا ساوته وزناً فراراً من الربا وقد ارتكب معصية بالاستهلاك بغير الاذن فيعزر
والحال هذه والله أعلم (سئل) في بكر صغيرة زوجها ابن عمها بالولاية عليها وقبض من مهرها
شيئاً واستهلكه ودخل بها زوجها وبلغت عنده ومات ابن العم المزوج وبرز شخص يطلب من
الزوج ما بقي عليه من المهر ويقول وكفى ابن عمها قبل موته في قبض ما بقي من المهر وذلك على
عادة الفلاحين وجورهم على حرمهم واكاهم لمهورهن فهل للمرأة أن ترجع على تركه ابن عمها
بما تناوله من مهرها واستهلكه وينع هذا المتعرض عن الزوج (اجاب) ما قبضه ابن العم
واستهلكه مضمون عليه لانه متعدي فيؤخذ من تركه ان كانت وقول الرجل وكفى ابن العم قبل
موته كلام بهمل باطل صادر عن جهل مفترط اذ لا ولاية لابن العم على المهر في حال حياته فكيف
يؤكل به بعد مماته فالواجب على الحكم زجر الجهال عن مباشرة مثل هذه الافعال والله أعلم
(سئل) في رجل أخرج فرساً من زرع فافتقر سهاً ذئب هل يضمن أم لا (اجاب) ان ساقها
بعد اخراجها ضمن وان لم يسبقها بعده لاهل ماء واختار وعليه الفتوى كفي الخلاصة والبرازية
وجامع الفصولين وغيرها والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ثوراً وقبضه ثم ظهر فيه عيب فرده

مطلب أخذ لاخر سكيناً
بغير اذنه فانقطعت
مطلب اذا استهلك مصاعاً
مشتركة يضمن قيمته من
خلاف جنسه

مطلب اذا استهلك شيئاً
من مهر بنت عمه ثم مات
يؤخذ من تركه

مطلب أخرج فرساً من زرع
فاقتصر سهاً ذئب
مطلب لا يضمن مستحق
الثور المشتري ان رده على
بائعته بعيب

على ياتعه ثم ظهر له مستحق هل له أن يضمن المشتري أم لا (اجاب) ليس له أن يضمنه لانه برئ بالرد على البائع الغاصب والله أعلم (سئل) في رجل باع حصاة في فرس مشتركة وسلمها ثم ردها المشتري عليه فباعها لآخر وسلمها ثم ردها المشتري عليه فباعها لآخر وسلمها فهلكت عنده هل لبقية الشركاء أن يضمنوا الذي اشترى وتسلم ثم رد أم لا (اجاب) ليس لهم تضمينه وهم مخبرون بين تضمين البائع أو الذي هلك عنده حيث لم ياذنوا والله أعلم (سئل) في أجنبي ذبح ناقة آخر مدعي الأياض من حياتها هل يقبل قوله أم لا ويضمن (اجاب) في الأجنبي اختلاف تصحيح وقوى في الضمان وعدمه صحح صاحب الخلاصة عدمه ونقل في جامع الفصولين رامزا للنوازل وفوائد صدر الاسلام طاهر بن محمود أنه الاستحسان فعليه القول قول المالك في نفي الأياض بيمينه واليمين على الذابح فإذا لم يقم وحلف المالك ضمن قيمتها يوم الذبح والقول في القيمة للذابح بيمينه والله أعلم (سئل) في رجل تعدى على جمل آخر وأخذ منه منزله بغير إذنه وجعله جلا من الخنطة فعثر به وعرج بسبب ذلك هل لصاحبه أن يمسك الجمل ويضمن المتعدى ما نقص من قيمته أم لا (اجاب) نعم له أن يمسكه ويضمن المتعدى النقصان والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجلين اجتمعا على غصب ثور واستمساكاه فضمن المالك أحدهما قيمته هل له أن يضمن صاحبه الذي استمساك النصف أم لا (اجاب) نعم له أن يضمنه ذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) في بهيمة بين شخصين تعدى عليها آخر وحرثها بغير إذن الآخر ثم زال التعدي ومكنت أياها صحيحة ثم ماتت حنف انفها هل يضمن حصاة شريكه أم لا ويكون كالمودع تعدى على الوديعة ثم زال التعدي (اجاب) حيث كانت في يده على وجه الحفظ لحصة الشريك يزول الضمان بزوال التعدي كالوديعة وإن كانت في يده على وجه العارية لهما لا يزول ما لم يردها إلى الشريك والله أعلم (سئل) في أب قبض مهر بنته الصغيرة ومات مجهلا هل لهما أن تطالب الورثة به أم لا (اجاب) لا يضمن الأب بموته مجهلا فلا مطالبة لهما في التركة والله أعلم (سئل) في رجل تعدى على فرس مشتركة حامل وغص به من يد أحد الشركاء مدعي أن له عليه دين أو وثقها على عادة الجهال فولدت ومات الولد عنده فهل يضمن نقصان قيمة الأم أم قيمة الولد أم كليهما أم لا يضمن واحد منهما (اجاب) يضمن نقصان قيمة الفرس بالولادة ولا يضمن عند ناقة الولد حيث لم يتعد عليه ولم يمنع بعد طلبه والله أعلم (سئل) في رجل أفسق فرسا مشتركا على دين له عند أحد الشركاء فطلب الشركاء من الشريك ردها منه فقال على ردها ولا تطالبوه إن ضاعت عنده فعلى هل يصح ذلك ويلزمه ضمان حصصهم أم لا (اجاب) نعم يصح ويضمن وهذا من باب العين المغصوبة وضمانها صحيح وليس من باب الدين المشترك تأمل والله أعلم (سئل) في رجل له في فرس عشرة قراريط باع منها خمسة لآخر وسلمها فباع هذا الآخر لآخر العشرة قراريط وسلمها مع واحد من نتاجها ثم هلك عنده هذا الآخر فهل يضمن المشتري الأول قيمة حصاة البائع التي هي الخمسة قراريط وعلى من عنده النتاج رد حصته في الموجود منه وضمان ما هلك منه بالتعدى أم لا (اجاب) البائع الأول يضمن من شاء من المشتريين قيمة حصته الباقية له في الفرس لتعدى الكل بالتسليم والتسليم وحق البائع المذكور في النتاج بقدر القراريط الخمسة في الأم باق بطالب به من هو في يده إن باقيا فبعينه وإن هلكا فبضمان قيمته من شاء من المشتري وتسلم أو باع وسلم لوجود القبض الموجب للضمان وإن كان الزائد في باب الغصب غير مضمونة لأن محله إذا لم يقع عليها

مطلب باع حصاة في فرس
مشتركة فردها المشتري
ثم باعها لآخر وسلمها
فهلكت

مطلب ذبح ناقة آخر مدعي
الأياض من حياتها

مطلب أخذ الجمل بغير إذن
صاحبه وجعله فعرج بسبب
ذلك

مطلب غصبا ثورا واستمساكاه

مطلب إذا استعمل أحد
الشريكين البهيمة بغير إذن
الآخر ثم مات بعد ذلك
لا ضمان عليه

مطلب مات الأب مجهلا لمهر
ابنته الصغيرة

مطلب غصب فرسا حاملا
مشتركة من يد أحد الشركاء
ثم ولدت ومات الولد ونقصت
قيمة الأم

مطلب أفسق فرسا
مشتركا بدين له عند أحد
الشركاء فقال من عليه الدين
إن ضاعت فعلى

مطلب له في فرس عشرة
قراريط باع منها خمسة لآخر
فباع المشتري العشرة لآخر
وسلمها مع واحد من نتاجها
ثم هلك

غصب أمّا إذا غصبها من يد الغاصب غاصب فهي مضمونة على غاصب الغاصب كما أوضحته
 في بعض الحواشي فتأمل والله أعلم (سئل) في رجل خدع امرأة رجل زاعماً أنه قريبها وفترق
 بينها وبين زوجها فهل يجبر على ردّها أم لا (أجاب) يجبر على ردّها لبعدها قال علماءنا من خدع
 امرأة رجل حتى فرق بينها وبين زوجها يجبس حتى يردّها أو يموت في الحبس نقلاً في منح الغفار
 عن الخلاصة وغيرها والله أعلم (سئل) في رجلين خدعا امرأة رجل وفرقا بينه وبينها فإذا
 يلزمهما (أجاب) يجبان حتى يردّاها عليه أو يموتا كما صرح به في الخلاصة وغيرها ذكره
 في منح الغفار في كتاب الجنائيات ولا شبهة في وجوب التعزير عليهما لأنه في كل معصية ليس فيها حدة
 مقدروها من هذا القبيل والله أعلم (سئل) في قاض ظالم أمر ترجمانه الموكل بأخذ ما يسهونه
 محصو لا يأخذ من رجل مالا لوجه لا خذه فاخذه هل يضمن الاخذ أم القاضي (أجاب)
 يضمن الترجمان الاخذ لعدم صحة الأمر وفي كل موضع لم يصح الأمر لم يضمن الاً مراً لا سيما إذا
 كان المأمور لا يخاف منه لو لم يمتثل أمره أو كان يقدر على التخلص من عقوبته بوجه يباح له شرعا
 والله أعلم (سئل) في رجل غصب حنطة واستهلكها ثم صالحه ربه على دراهم معينة قبضها
 في المجلس قبل التفرق ثم أقرضها للغاصب فهل يجوز الصلح المذكور والقرض المزبور أم لا
 (أجاب) نعم يصح الصلح والحال هذه وبطالب الغاصب بما استقرضه ويجبس إذا امتنع
 والله أعلم (سئل) في رجل غصب الوديعة من المودع هل للمودع ان يخصمه أم لا (أجاب)
 نعم له ان يخصمه والله أعلم (سئل) في رجل تيمارى أقرض من أراضه حنطة وشعباً وذرّة
 فزرع ذلك في أرضه وسافر المزارع فاستأسره أهل الحرب ووضع التيمارى يده على بقره وجارته
 وزرعه وصار يستعمل البقر في الحرث والدياس مدة ست سنوات حتى مات البعض ونقصت
 قيمة البعض فهل يضمن التيمارى قيمة الهالك ونقصان قيمة الباقي وما تناوله من غلته وليس عليه
 سوى مثل ما اقترضه أم لا (أجاب) نعم يضمن التيمارى قيمة ما هلك من البقر وما نقص من قيمة
 ما بقي يوم غصبه وعليه رد ما تناوله من الغلال وعلى المزارع مثل ما اقترضه من الحنطة والشعب
 والذرة والله أعلم (سئل) في رجل له عالول بقر وضع فيه قرصية فخلها منه رجل هل يضمن أم لا
 (أجاب) لا يضمن فقد ذكر في جامع القصولين وغيره ان من حل رباط دابة لا يضمن لعدم الاضافة
 الى فعله وهذا بمنزلة والله أعلم (سئل) في رجل ألقى تراباً مصبته في أرض رجل حتى صار
 كوماهل يفترض عليه رفعه منه أم لا (أجاب) يفترض عليه رفعه وتحليلته من ملك الغير
 والله أعلم (سئل) فيما إذا صادرا الى جماعة فقالوا للرجل خلصنا من مصادرتك فدفعت عنهم
 ما لا اهل يرجع عليهم به أم لا (أجاب) نعم يرجع عليهم إذا ثبت أنهم قالوا له ذلك وأنه دفع عنهم له
 مالا لا خلاص لهم الا به على قدر رؤسهم والله أعلم (سئل) في مستبضع باع بضائع الناس
 وقبض ثمنها وخطه ثم ان مشترها تعلق على المستبضع بعد خلط البضائع بان فيها غلما واستعان
 عليه بشرطى متغلب أخذ له منه أربعين قرشاً فقهرها فهل هي من ماله أم من مال أصحاب البضائع
 بقدر بضائعهم (أجاب) هي من ماله لأن مالهم لأنه بخلط الثمن صار مستهلكاً له وثبت الضمان
 في ذمته فالأخوذ من ماله والضمان مقرر عليه والله أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة
 وتركه وبعضهم غائب فأخذ ذوقه ورغلبه من التركة مالا غصباً عليهم هل يختص به الحاضر
 فيضمن للغائب حصته أم يكون على الكل (أجاب) هو على الكل ولا يختص به الحاضر
 حيث لم يوجد منه ما يوجب الضمان لحصة الغائب والله أعلم (سئل) في رجل له في أرض وقف

مطلب من خدع امرأة
 رجل يجبس حتى يردّها أو
 يموت في الحبس
 مطلب إذا أمر القاضي
 ترجمانه ان يأخذ من آخر مالا
 بغير وجه فالضمان على
 الترجمان

مطلب إذا استهلك حنطة
 فصالح ربه على دراهم قبضها
 في المجلس ثم أقرضها للغاصب
 صلح الصلح والقرض
 مطلب للمودع ان يخصمه
 غاصب الوديعة
 مطلب تيمارى أقرض
 مزارعاً حبوا فزرعها ثم
 استأسره أهل الحرب فوضع
 التيمارى يده على بقره وزرعه
 مطلب رجل له عالول بقر
 وضع فيه قرصية فخلها آخر
 مطلب ألقى تراباً مصبته في
 أرض رجل

مطلب إذا أمر جماعة رجلاً
 ان يدفع عنهم مال المصادرة
 يرجع عليهم
 مطلب إذا باع المستبضع
 البضائع وخط ثمنها بماله
 فتعلق المشتري عليه وأخذ
 منه بعض دراهم يكون من
 ماله

مطلب إذا أخذ متغلب
 من التركة مالا يكون على
 الكل

حصه جزئية نحو قراطين حل له ان يجرها جميعها ويستغلها دون أصحاب البقية أم ليس له
الا بقدر حصته (أجاب) نظما

مطلب ليس له ان يجر من
أرض الوقف الا بقدر حصته

نعم ماله الا الذي يستحقه * وذلك نصف السدس لا غير ذلك
وينسخ شرعا أن يضم زيادة * له حيث كان الامر ما في سؤال الكا
وبارب خير الدين رهن خطه * يرجيك امداد ايقية المالك
والهام ما فيه الصواب لطالب الجواب فيمضي بالهداية سالكا
سليمان الآفات يرضيك فعله * وما لم تكن ترضاه في الدين تاركا

(سئل) في منافع المعدل للاستغلال اذا مات المالك بعد مدة سنين هل تبطل أجرة تلك السنين بموته
أم لا (أجاب) لا تبطل بل وارثه يقوم مقامه في طلبها وان قلنا بموته يبطل الاعداد والله أعلم
(سئل) في ذي ثبث عليه أنه بنى في ساحة للغير مجاورا لملكه بغير اذن مالكها فحازا يلزمه شرعا
(أجاب) يلزمه رفع بناءه حيث أمكن بلا ضرر يضر ببناء غيره بأن لا يكون مر بكا عليه فينتقضه
ويسلم الساحة لملكها فارغة عن بناءه والله أعلم (سئل) في شجرة زيتون هلكت ونبت من
عروقها أغصان فتعدها رجل فغلظت فركبها فأنثرت مما ركبها هل الثمرة للذي ركز أم لرب
العروق أم لهما (أجاب) الثمرة للراكر لانها نماء ملكه قال في الحاوي الزاهد (بج) وصل
غصنه بشجرة غيره وهو ما يقطع من غصنه أو ينشر من لحافته لتوصل به الشجرة فأثمر الوصل
فهو له والشجرة لأصحابها انتهى وذكر أقوالا آخر لكن القلب يطمئن لهذا القول اذا اصل بقاء
ملك المالك ولا وجه لتملك مال الغير بمثل هذا ونقل عن اسرار نجم الدين العلامة ما لفظه غصب
شجرة غيره وقطع رأسها فركب غصنه في لحافته أو شققها وركبها في نفسها في موضع القطع فأثمر يعني
الغصن فأثمر للراكر الغاصب وعليه قيمتها غير مقطوعة وقيمة غيرها بدون الركن صلح لتناول
بنى آدم وقيمة أرضها ان ضررها قلعتها وقد قدمنما تطمئن به النفس والله أعلم (سئل) في مزارعين
في أرض سلطانية من عاداتهم ما زرع الحنطة والشعير وما أشبههم من الحبوب وبالارض شجر
خروب ونحوه نابت من غير انبات أحد ركز أحدهما لحافة من لحافة خروب له فأثمر هل لشريكه
في مزارعة الحبوب ان يشاركه في الثمرة المذكورة أم لا (أجاب) ليس لشريكه في مزارعة
الحبوب شركة معه فيما ركبه من لحافة خروبه أو غصب لحافة من خروب الغير كما هو ظاهر وهو
مصرح به في الحاوي الزاهد (سئل) في حرث أخذ بهيمة رجل حل عليها آلة الحرث بلا اذنه
وأخذها حرثا آخر ودفعها الصبي يعقل معه سكين فأثلا له هات له فريكة فأخذها الصبي
وهرب منه فخنزها بسكين فماتت من فخرته فن الضامن منهم لها (أجاب) البهائم المتربة على يد
الضمان يد ضمان فرب البهيمة ان يضمن من شاء منهم فان شاء ضمن الصبي فهو أي ما ضمن في ماله
ان كان له مال فان لم يكن له مال فنظرة الى ميسرة ولا يلزم أحد من أقاربه والله أعلم (سئل)
في رجل ركب فرس صديقه بغيبته وردّها عليه أول النهار وماتت عنده آخره فأدعى تضمينه
بسبب أنها ماتت بركوبه وهو ينكر ويقول ماتت بسبب آخر هل القول قوله ولا ضمان عليه
الا بيمينه تشهد عليه بمدعى المدعى أم لا (أجاب) لا ضمان عليه الا بيمينه والقول قوله بيمينه
أنها لم تمت بسبب ركوبه والله أعلم (سئل) في متغلب استولى على قرية وأخذها غصبا من يد
مستحقها ووكّل من جانبه رجلا بقبض غلته فهل لمستحق القرية الدعوى على الوكيل
المذكور وأخذ الغلة منه أم لا (أجاب) نعم لهم ذلك وهو بمنزلة مودع الغاصب وقد تقرّر ضمانه

مطلب أجر المالك المعدل
للاستغلال ثم مات بعد سنين
من غير أخذ الاجرة
مطلب من بنى في ساحة الغير
يلزمه الرفع ان لم يضر
مطلب شجرة زيتون هلكت
ونبت من عروقها أغصان
فتعدها رجل وركبها فأنثرت
فالثمره للراكر

مطلب في مزارعين في أرض
سلطانية وبها شجر خروب
من غير انبات أحد ركز
أحدهما لحافة خروب
فأنثرت

مطلب أخذ رجل بهيمة
رجل بلا اذنه ثم أخذها منه
آخر ودفعها الصبي فهربت
منه فخنزها

مطلب ركب فرس صديقه
بغيبته وردّها عليه أول
النهار وماتت آخره

مطلب لمستحق القرية
الدعوى على وكيل المتغلب
عليها

باجماع علمائنا والله أعلم (سئل) في سفينة دخلت بالصحة الى فرضة يافا وأظهر المراكبية شيئا مما به افتارت ربح في أثناء ذلك واشتعلت المراكبية باظهار أسبابهم وأمنعتهم ولرجل تاجر بداخلها رزيرة فصاح عليهم أن أخرجوا الى باقي وسقي فاستمروا في اخراج أسبابهم ودخل الماء الى السفينة من هياج الريح وتلف فهل يلزم المراكبية ضمان ما تلف للتاجر أم لا (أجاب) لا يلزم المراكبية ضمان ما تلف للتاجر وكل شيء سلم فهو لمالكه والله أعلم (سئل) في الراعي اذا فرط وضمن المرعى بما ادعاه المالك أنه القيمة ثم ظهر وقيمته أقل أو مثل ما ادعاه هل للمالك أخذه أم هو ملك الراعي بما ضمن (أجاب) حيث ضمن الراعي ملك المضمون ولا خيار للمالك بين رد العوض وأخذه وبين امضاء الضمان والحال هذه لأنه صار ملكا من أملاكه وتم ملكه فيه برضاه حيث سلم له ما ادعاه والله أعلم (سئل) في رجل استعمل ثورا آخر بغير إذنه فرض ومات بسبب ذلك هل يضمن ويعزر أم لا (أجاب) نعم يضمن قيمته بالغلة ما بلغت ان مات عنده وان رده من يرضاه من نقصانه ويبرأ بقدر ما رد كما صرح به في الخانية في الاجارة من فصل فيما يكون تضديعا للدابة ويلزمه التعزير والله أعلم (سئل) في قرية من عادة أهلها ارسال خيلهم في المرعى وصار ذلك معروفا بينهم هل يضمن الشريك بارسال الفرس المترك أم لا للاذن فيه دلالة (أجاب) اذا تلفت وكان ارسال معروفا بينهم لا يضمن وكذلك لو ضاعت أو أكلها ذئب اذا المعروف عرفا كالمشروط شرطا واعلم ان حصص الشريك في الفرس في نوبة الشريك أمانة كالوديعة قال في جامع الفصولين راجعا لقوائد صاحب المحيط سيد دابة الوديعة في الصحراء هل يضمن اذا تلفت لاروايه لها في الكتب فقول يضمن لتعديده بالارسال وقيل لا اذ لو مات في الاصطبل لم يضمن كذا هذا بخلاف ما لو ضاعت أو أكلها ذئب ضمن للتضييع انتهى وموضوع ما فيه فيما لم تجر العادة فيه ولذا قال في ضمان المزارع ولو ترك البقرة ترعى فضاع اختلف فيه المشايخ وينتقون بان لا يضمن والذقة فيه أنه مأذون فيه دلالة فاعلم ذلك فعليه لا يضمن بالضياح وكل الذئب أيضا كمالا يضمن بالتلف ولو لم يكن معهودا فالضمان بالضياح وكل الذئب مقرر وبالتلف فيه من الخلاف ما سلف والظاهر في عباراتهم ترجيح عدم الضمان لتعليقهم له دون الضمان فافهم والله أعلم (سئل) في شريك ترك فرس الشريك ترعى في المرعى كما هو عادة أهل القرى فضاغت ثم وجدها أحد الشركاء بعد أشهر وزعم أنها القت جنينا بسبب ضياعها ويريد أن يضمنه حصته فيه هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والحال هذه هذا والمصرح به في جنين البهيمة اذا لم تنقص أنه لا يجب فيه شيء والله أعلم (سئل) في غنم أتلقت زرعها هل يضمن مالكها قيمة ما رعت أم لا (أجاب) نعم يضمن لو ساقا ولو قترها للزرع بحيث لو شامت تناوات منه يضمن القيمة لانه قيمي والقول فيها قول السائق يمينه والبينة على صاحب الزرع في دعوى الزائد عما يقول الضامن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حرث أرضا لا آخر يملك منافعها بغير إذنه وزرعها قطنًا أو كل غلته ما ويريد صاحبها الانتفاع بها فيمنعه من ذلك معتلا بان أصول قطنه باقية فيها هل يجبر على قلعها وترفع يده عنها أم لا (أجاب) ترفع يده المتعدي وسبب كونه متعديا ان السابق اليها أحق بمنافعها من الطارئ المتعدي عليها ومن سبقت يده الى مباح فهو أولى به وقد أبيت منافعها للزرع وسبقت يده لهذا المباح فكان أولى به من ذي اليد المتعديه والله أعلم (سئل) في ذي شوكة وتغلب خسف سقفا لرحى وقف وعطل منافعها ولا قدرة لارباب الوقف على منعه لتسدة تجبره وشقاؤه يعلم ذلك جميع أهل ولايته وانتسب أيضا الى بعض الجور بحجة وعطلها واستمر في يد ذي

مطلب ثارت ربح بعد وصول المركب فامر التاجر المراكبية باخراج وسقه فتشاغلوا بأسبابهم الى ان أتلقه الماء مطلب فرط الراعي وضمن المرعى بما ادعى المالك أنه القيمة ثم ظهر وقيمته أقل أو أكثر أو مثل ما ادعى مطلب استعمل ثورا آخر بغير إذنه فرض ومات بسبب ذلك مطلب في الشريك أو المزارع اذا ترك البهيمة ترعى فتلفت أوضاعها أو أكلها ذئب

مطلب لاشي في جنين البهيمة بل يجب نقصان الام مطلب يضمن المالك ما أتلقت الغنم من الزرع لو ساقا مطلب لو زرع أرضا لا آخر يملك منافعها بغير إذنه ترفع يده عنها الا من سبقت يده الى مباح فهو أولى به مطلب في ذي شوكة خسف سقفا لرحى وقف وعطلها واستمرت في يد ذي الشوكة الى الا نوبتهم حجة الخ

الشوكة الى الان وزهق الباطل ويدهم حجة حاصلها تصادق فلان وفلان وفلان الناظر الشرعي
مع فلان وفلان من البسكة جرية على ان يعمر وها من مالهم ويتقعوها وعلى كل سنة خمسة
عشر قرشا وفي ذلك غاية الغبن الفاحش فما الحكم الشرعي (أجاب) أما خسف بعض السقف
فهو من قبيل الظلم والعسف فان كان قد أعاده كما كان فقد برئ من الضمان وبقى عليه اثم
العدوان ويلزم باجرة المثل من تاريخ وضع يده العادية الى الآن لان منافع الوقف مضمونة على
ما اختاره المحققون وكذلك منافع مال اليتيم تكون وأما الحجة التي بيد المذبحين فلا عبرة بها
حيث كذبها الظاهر العيان وماذا بعد الحق الا الضلال وبيع البهتان فالواجب على حكام
الاسلام رفع يد اهل الاعتداء وتقرير يد اهل الاهتداء ولو بالاهانة والايلام فان رد
الامانات الى أهلها أمر الله تعالى به ووجب الثواب الجزيل لصاحبه والله أعلم (سئل)
في فرس منعها أحد الشريكين عن الآخر في نوبته فغصبها منه عاصب متغلب هل يضمن قيمة
حصته أم لا (أجاب) نعم يضمن لانه ظالم بمنعه والحال هذه ورأيتني سابقا سئلت لوقال أحد
الشريكين هلك في نوبتي وأقام بينة عليه لا يضمن ولا يحلف ولا شك أنه اذا ثبت منعه في نوبته
ضمن بمنعه والله أعلم (سئل) في قرية بيوتها وأراضيها لبيت المال ومن سبقت يده من الزراع على
مسكن أو مفتاح فهو أحق به من غيره هل اذا رحل منها أحد من ارباعها وتركها مدة سنين اختارها
منه ثم رجع فرأى غيره في مسكنه أو مفتاحه الذي كان في تصرفه سابقا له ازعاجه عنه أم لا
(أجاب) لا والحال هذه لسقوط حقه بالترك الاختياري والله أعلم (سئل) في شخص
طلب منه ان يخدم انسانا فامتنع فألح عليه بذلك فقال ان خدمت انسانا فعلى الوقف الخاصكية
خسوس قرشا ثم يخدم انسانا هل تلزمه الخسوس وفيما تاخذها الظلمة ويسمونه كسر الفدان هل
هو حرام بكفر مستحله أم لا (أجاب) لا تلزمه الخسوس وأما ما يسمى كسر الفدان فحرام قطعي
بكفر مستحله والله أعلم (سئل) في رجل ذبح شاة غيره فأخذها المالك مذبوحة ويريد أخذ
بقرة الذابح في نظير نقصان الشاة بالذبح هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس للمالك الشاة بعد أخذها
مذبوحة الا تضمن الذابح نقصانها بالذبح فينظر كم كانت قيمتها وهي حية وينظر الى قيمتها وهي
مذبوحة فيضمنه ما نقصته وليس له ان يتعرض له في غير ذلك والله أعلم (سئل) في رجل غصب
شاة فذبحها ثم ان آخر أخذها مذبوحة واستهلكها هل لصاحبها ان يضمن الذي أخذها مذبوحة
قيمتها يوم غصبها مذبوحة أم لا (أجاب) نعم للمالك الشاة ان يضمن الذي استهلك الشاة بعد
غصبها قيمتها مذبوحة يوم غصبها وهو يضمن الغاصب الاول ما نقصها بالذبح ولا يرجع واحد
منهما بما ضمنه على الآخر وان شاء ضمن الغاصب الاول قيمتها حية يوم غصبها ويرجع على
المستهلك بقيمتها مذبوحة يوم غصبها المستهلك والله أعلم (سئل) في سيل جرى من ماء المطر فدخل
في فاخورة شخص فأتلف بعض فخاره هل يضمن جيرانه ما تلف منه او ما انهدم من الفاخورة أم لا
(أجاب) لا يضمن شيء هلك بسيل جرى من ماء المطر نفسا كان او مالا اذا صنع لاحد فيه فكيف
يضمن ما حدث لا قائل يضمن بسببه والله أعلم (سئل) في رجل اوسق بقرة آخر متروها ان له
عليه دين ثم ردها الى بيته ولم يسلمها الى أحد فخرجت منه وضاعت هل يضمن أم لا (أجاب) نعم
يضمن والحال هذه قال في جامع الفصولين ردها الى بيت المودع أو الى من في عياله قبل
يضمن وبه يفتي اذ لم يرض به غيره وقيل لا وبه يفتي اذ الرذالي من في عيال المالك رذالي المالك من
وجه لا من وجه والضمان لم يكن واجبا فلا يجب بشك بخلاف الغاصب والمستهلك بحالها فانه

مطلب فرس منعها أحد
الشريكين عن الآخر
فغصبها منه متغلب

مطلب في قرية لبيت المال
من سبقت يده الى مسكن
او مفتاح فهو أحق به فتركها
واحد مدة سنين اختارها ثم
رجع

مطلب قال ان خدمت انسانا
فعلى خسوس قرشا لو وقف
الخاصكية

مطلب اذا أخذ المالك الشاة
مذبوحة ليس له الا تضمن
النقصان

مطلب غصب شاة آخر فذبحها
ثم أخذها آخر مذبوحة

مطلب اذا تلف سيل المطر
نفسا او مالا لا ضمان على
أحد

مطلب اذا ردة الغاصب
المغصوب الى بيت المالك
او الى من في عياله لا يبرأ من
الضمان وأما المودع ففيه
خلاف

لا يبرأ اذ الضمان ثمة كان لازماً فلا يبرأ بشك ومسئلتنا مسئلة الغاصب فهو ضامن على كل
الاقوال والله أعلم

*** (فصل في السعاية والاعونة) ***

(سئل) في رجل أرى من يأخذ كل بعلة أو فرس غصباً عن صاحبها محل رجل فيه من ذلك لمسلم
وقال له بهذا المحل كذا وكذا فخذ فخذته بقوله فماذا يلزمه بذلك شرعاً (أجاب) يلزمه
شيآن أحدهما التعزير البليغ لارتكابه معصية من معاصي الله تعالى وهي أذية المسلم وظلم
الدابة وظلمها أشد كما صرحوا به والثاني الضمان اذا تلف المأخوذ كما أفتى به أكثر المتأخرين من
علماء الحنفية قطعاً الفساد السعاة والاعوان ولأنه لما تحقق أو غلب على الظن ايقاع الفعل
وأخذ المال بالسعاية والاعوان صار كانه المتلف مباشرة فوجب الضمان ونظهور ذلك كان في
غاية الاستحسان لدى من كان له قلب سليم من كل انسان والله أعلم (سئل) في رجل دخل بين
ابني عم متضاربين ليصلح بينهم فافتري عليه بالكذب احدهما لمن يغرم ونسبه الى انه جرحه
فادماه فآخذ هذه الحاكم وضربه ضرباً مؤلماً وجبسه وأخذ منه مالا وآذاه فماذا يلزم الساعي
(أجاب) يلزمه التعزير لارتكابه بما ذكر فيه معصية الله وضمان ما غرم من المال استحساناً اذا
هو بسعائه وشكواه كانه ألقاه في النار الحماة وهذا الذي عليه الفتوى لقطع فساد الاعونة
والسعاء والله أعلم (سئل)

مطلب رجل سعى في أخذ
مال الغير

مطلب اذا سعى باخر الى
الحاكم فغرمه الحاكم يعزر
الساعي ويضمن المال

مطلب يضمن الساعي

بأبها العالم المرضى سيرته * ماذا الجواب عن الساعي الشقي الخلع
يسعى بشخص لذي ظلم ليهلكه * فباخذ المال قسر منه بالزح
(أجاب)

أفتى بتضمنه حذاق مذهبننا * لما رأوا وجهه أضوا من الوضع
لانه مثل من ألقى بصاحبه * عمداً ليهلكه في اسوا البرح
كما يشاهد في الاقطار أجمعها * وفيه من ابلغ الاضرار والترح
قد قاله العبد خيرا الدين معترفاً * بالذنب لكن يرجي الختم بالنجج

(سئل) في رجل اتهم آخر أنه جاء الى امرأته بقصد الفاحشة وسعى به لحاكم سياسة كاذبا فغرم
مالا بسببه هل يضمن الساعي ما غرمه المسعى به بسبب السعاية المذكورة أم لا (أجاب) نعم يضمن
الساعي والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل سعى باخر الى ذي سياسة عرفية قائلاً انه خطب
على خطبتي فغرم مالا بسبب هذه السعاية هل يلزمه ضمان ما غرمه ويحكم عليه به شرعاً أم لا
(أجاب) نعم يلزمه الضمان بالسعاية المذكورة لاسيما وقد قصد انصراره وأذيته بالرفع لمن يغرم
بمثل ذلك ضارباً في فخر الرفع الى أهل الشريعة الغراء والملة الزهراء لمحض مرض في قلبه وخبث
في قواده وما كل خطبة تمنع غيرها بل اذا استوفيت بشروطها ومن جلتها تسمية المهر ورضا
الخطوبة والكفاءة وأمور أخرى وشروط بطول الكلام عليها حتى يستوجب الخاطب الثاني
ارتكاب المحظور ومع استيفائها الشروط اذا رفع الى من يغرم مع تحققه أو غلبه ظنه بالتغريم
يحرم الرفع ويستوجب الرفع به التعزير لارتكابه الحرمة واضرا به عن الشرع الشريف زيد
من الشرف والحرمة والله أعلم (سئل) في رجل سعى باخر لرجل من اشقياء البادية القادرين
عليه سعاية خارجة عن الشرع فغرمه مالا هل يضمن أم لا (أجاب) نعم له ان يضمنه لانه سعى به الى

مطلب يضمن الساعي

مطلب من سعى باخر الى ذي
سياسة قائلاً انه خطب على
خطبتي فغرمه مالا يضمن

مطلب سعى باخر لرجل من
اشقياء البادية فغرمه مالا

مطلب ذي سعي بذى الى
حاكم سياسة فغرمه

مطلب رجل له ديانة سعي به
رجل الى الحاكم وثلم عرضه
يعزر الساعي وجوز أبو شجاع
قتله

مطلب جماعة سعو الى الحاكم
برجل فاخذ جميع ما في حاصله
مطلب سعي باخر الى من
يفرم بالسعاية فغرمه
مطلب سعي باخر قاتلانه
يرنى بحريم المسلمين فغرمه
المسعى اليه مالا

مطلب قال رجل لحاكم
السياسة فلان قتل قتيلا

مطلب تركه طلب الاشهاد
مع امكانه مبطل للشفعة ولو
بوكيل أو كتاب أو رسول

ظالم يأخذ بمجرّد كلامه فيدخل في قولهم سعي به الى ظالم فغرمه يضمن كما هو ظاهر والله أعلم
(سئل) في ذي سعي بذى الى حاكم سياسة يغرم بمثل سعائه فغرمه بسبب سعائه مالا هل يلزمه
ضمنان ما غرمه بسببه أم لا (أجاب) نعم يلزمه الضمان بالسعاية الكاذبة كما أفتى به خول علمائنا
المتأخرين حسم الفساد قال في البرازية قال محمد يضمن وعليه الفتوى ذكره البرازي في آخر
كتاب الجنائيات وغيره وأقول ما أقر به للصواب لما شاهدته من عدم التخلف عن أخذ المال
لا سيما في هذا الزمان العجيب الحال والله أعلم (سئل) في رجل له ديانة وعرض ويأوى
اليه الضيف والمسافر ويؤمنه الناس على أشيائهم أودع عنده مباشر قريته حنطة فسعى به
بعض من لا يخاف الله تعالى وكتب الى الحاكم أن المباشر أكل حنطته وأطعم مودعه أيضا منها
كذا وكذا كذا باؤا فتراها وأضره بذلك اضرارا عظيما وثلم عرضه بذلك فاذا يلزمه (أجاب)
يلزمه أبانغ انواع التعزير وقد جوز السيد أبو شجاع من علمائنا قتله قال لانه ممن يسعى بالفساد
في الارض وفي حديث كعب أنه قال لعمر رضى الله عنه اثبتني ما المثلث فقال وما المثلث لا أبالك
فقال شر الناس المثلث يعني الساعي بأخيه الى السلطان يهلك ثلاثة نفسه وأخاه وامامه بالسعي
اليه وهذا القدر كاف في قبحه ومذمته والله أعلم (سئل) في رجل من دمياط وجد مينا في
حاصل بعكا وليس به أثر يدل على انه قتل فأوقع حاكم العرف القبض على أهل بلده وغرمهم مالا
فسعى جماعة منهم عنده بغائب أنه شريك له وله حاصل بعكا فيه كذا فعمده وأخذ جميع ما هو به
هل يضمنون بسعائهم ما أخذ أم لا (أجاب) نعم يضمنون بسعائهم لظهور أن الحاكم العرفي
يأخذ ما في الحاصل كما صرحوا به في كثير من مثله في مسائل السعاية يفهمه من له أدنى فهم في
النقطة والله أعلم (سئل) في رجل سعى باخر الى من يغرم بالسعاية الكاذبة قاتلانه ضربه
وتعدى على فغرمه مالا بسعائه الكاذبة هل يضمن الساعي أم لا (أجاب) نعم يضمن على ما أفتى
به المتأخرون قطعا للسعاية الكاذبة واختاره الناس لقوة وجهه الاستحسان الذي هو القياس
الحنفي وأنعم به وجهها لما فيه من حسم مادة الفساد والله أعلم (سئل) في رجل سعى باخر كاذبا
عند من يغرم بمثل سعائه قاتلانه انه يرني في حريم المسلمين ويسرق أموالهم الى غير ذلك وغرم
بسبب السعاية مالا فهل والحال هذه يضمن ما غرمه المسعى به ويلزمه التعزير أم لا (أجاب) نعم
يضمن ذلك ويجب تعزيره ففي البرازية كان السيد الامام أبو شجاع يقول يشاب قاتل الاعونة
وكان يفتي بكفرهم قال مشايخنا واختار المشايخ أنه لا يفتي بكفرهم وجواز القتل لا يدل على
الكفر قال الله تعالى اغاروا الذين يحاربون الله ورسوله الآية والاعونة من المحاربين الله
تعالى ورسوله اه ومثله في مشتل الاحكام وجميع الفتاوى وغيرها والله أعلم (سئل) في رجل
مسكه حاكم سياسة يغرم بالسعاية فقال فلان قتل قتيلا قاله كاذبا هل يعد سعائه ويضمن ما غرمه
فلان أم لا (أجاب) نعم يضمن ويعد سعائه قال في البرازية قال الاستاذ سعي واش الى خليفة
بأن فلانا مات عن ولد صغير ومال فقال الخليفة الولد أئبته الله والمال كثره الله والساعي دمه الله
فقال السامعون الخليفة يرحمه الله اه فهذا صريح في أن قوله مات عن ولد صغير ومال سعاية
فكيف بقوله فلان قتل قتيلا والله أعلم

(كتاب الشفعة)

(سئل) في شفيع سمع ببيع المشفوع فعمد الى المحكمة وطلب الشفعة عند القاضي بعد طلب

المواثبة قبل طلب الاشهاد على أحد المتبايعين أو عند المبيع فهل حيث أضر بطلب
الاشهاد مع تمكنه الى الطلب عند القاضي تبطل شفيعته أم لا وهل القول قول المشتري في عدم
طلب الاشهاد أم قول الشفيع (أجاب) صرح علماؤنا قاطبة أنه متى تمكن من طلب الاشهاد
على البائع اذا كان المبيع في يده بعد أو على المشتري لو كان قد قبضه أو عند العقار المبيع ولم
يشهد بطلت شفيعته فلو أضر به عنه ومضى الى المحكمة ابتداء وطلب عند القاضي بطلت حتى
قالوا لو كان الشفيع في طريق الحج فطلب طلب المواثبة وعجز عن طلب الاشهاد يוכל وكلاهما ان
وجدوا لا يرسل رسولا أو كتابا ان أمكن وان لم يفعل ذلك مع امكان ما ذكر بطلت شفيعته وذلك كله
منهم حرصا على طلب الاشهاد واعلاما بأنه متى أضر به عنه مع امكانه بطلت شفيعته والطلب عند
القاضي متأخر عن الطالين أي طلب المواثبة والاشهاد فاذا قدمه عليهم ما أو على أحدهما بطلت
شفيعته وليس في هذا اختلاف بين ائمتنا فيما علمت ولو قال المشتري انه لم يطلب الشفيعه حين لقيني
وقال الشفيع طلبت كان القول قول المشتري يخالف بالله أنه لم يطلب حين لقيك صرح به في منع
العقار نقلا عن الخانية والله أعلم (سئل) في اخوة لهم أرض مغروسة ولرجل أرض مغروسة
مجاورة لها وطريق الكل واحد باع الرجل أرضه هل لهم أخذها بالشفيعه ولا يمنع من ذلك كونها
خراجية (أجاب) نعم لهم الاخذ بالشفيعه وكونها خراجية لا يمنع ذلك اذا الخراج لا ينافي الملك
ففي التنازع خانية وكثير من كتب المذهب وأرض الخراج مملوكة وكذلك أرض العشر يجوز بيعها
وايقافها وتكون ميراثا كسائر أملاكه فتثبت فيها الشفيعه وأما الاراضي التي حازها السلطان
ليبت المال ويدفعها للناس من اربعة لا تباع فلا شفيعه فيها فاذا ادعى واضع اليد الذي تلقاها شراء
أو ارثا أو غميرهما من أسباب الملك أنها ملكه وأنه يؤدي خراجها فالقول له وعلى من يخاصمه
في الملك البرهان ان صحت دعواه عليه شرعا واستوفيت شروط الدعوى وانما ذكرت ذلك لكثرة
وقوعه في بلادنا حرصا على نفع هذه الامة بافادة هذا الحكم الشرعي الذي يحتاج اليه كل حين
والله أعلم (سئل) في الاراضي التي حازها السلطان لبيت المال ويدفعها من اربعة بالصفة
للمزارعين من الخارج منها من زرع أو غرس ويتوارثونها هل تباع وتؤخذ بالشفيعه أم لا واذا
بيع البناء والشجر يجوز أم لا (أجاب) بيعها باطل والباطل لا يتصور فيه شفيعه واذا بيع البناء
أو الشجر وحده جاز ولا شفيعه فيه ولا يصير للبائع فيه حق والله أعلم (سئل) في بيت بيع وله
شفيع أشهد على طلب الشفيعه فوراً ثم تركها شهرا فما الحكم (أجاب) اعلم أن الشفيع اذا
أتى بطلب المواثبة والتقرير وأخر طلب الاخذ لا تسقط شفيعته في ظاهر الرواية وان أخر أحد
الطالين المذكورين أو لا تسقط لان الواجب على الشفيع اذا علم بالمبيع أن يشهد على الطلب
فورا فان أشهد على المشتري أو عند العقار أو على البائع والمبيع في يده لم يسلمه للمشتري بعد صح
وناب مناب الطالين ثم لا تسقط بعدهما على ظاهر المذهب وهو الصحيح الذي عليه الفتوى وان
أفتى بعض علماءنا بتأخير شهر بالخروج عن ظاهر الرواية والله أعلم (سئل) في سفل
فوقه علو بيع السفل هل لصاحب العلو أخذه بالشفيعه أم لا (أجاب) نعم له أخذه بالشفيعه قال
في الخانية علو لرجل وسفل لآخر وطريق العلو في السكة العليا لا في السفلى باع صاحب السفلى
سفله كان لصاحب العلو أن يأخذ السفلى بالشفيعه لان السفلى متصل بالعلو فكأن جارين انتهى
والله أعلم (سئل) في علو مشترك مع سفلى باع أحد الشريكين ثلثي العلو فهل للشريك الاخذ
بالشفيعه أم لا (أجاب) نعم له ذلك قال في الخانية صاحب السفلى بشفيعه العلو أحق من الخارفي

مطلب تؤخذ الشفيعه في
الارض الخراجية لانها
مملوكة وكذا العشرية
بجلا في أراضي بيت المال

مطلب أراضي بيت المال
لا يجوز بيعها فلا شفيعه فيها

مطلب بتزله طلب المواثبة
أو التقرير تسقط الشفيعه
وكذلك بتأخير طلب الاخذ
شهر على ظاهر المذهب

مطلب لصاحب العلو أخذ
السفل بالشفيعه

مطلب صاحب السفلى
أحق بشفيعه العلو من الخار
في قول أبي حنيفة الخ

قول أي حنيفة إذا لم يكن للجار شركة في الطريق انتهى فكيف مع شركته في نفس العلو وعلوا
الشفعة في السفلى بالعلو بأن له حق التعلو وفي عكسه بالاتصال وبه تعلم الأحكام فافهم والله أعلم
(سئل) في رجل اشترى من أخيه ما يخصه من عقار هل لأخوته المشاركة فيه الأخذ بالشفعة
معه أم لا وإذا قلتم لهم الأخذ هل تكون على قدر حصصهم أم على قدر رؤوسهم وهل إذا طلب
البعض ولم يطلب البعض الآخر لعدم رغبته أو لغيبته تقسم على عدد رؤوس الطالبين فقط أم لا
(أجاب) هذه المسئلة ذكرها ابن وهبان في نظمه بقوله

مطلب الشفعة على قدر
رؤوس الشركاء لا على قدر
انصباهم

ومن يشتري دارا شفيعا وغيره * شفيع على عدد الرؤوس تقدر

وهي مستفادة من المتون حيث قالوا إذا اجتمع الشفعاء فالشفعة بينهم على عدد رؤوسهم ومن لم
يطلب عددا فلا يحسب ومن كان غائبا لا ينتظر ولا يوقف له نصيب إذا الغائب ليس له نائب
وإذا حضر وطلب مستوفيا شروط الطلب يحكم له بحقه حيث لم يوجد منه مسقط له وفي الظهيرية
رجل اشترى دارا وهو شفيعها بالجوار فطلب جار آخر فيها الشفعة فلم المشتري الدار كلها إليه
كان نصف الدار له بالشفعة والنصف بالشراء قال ابن وهبان مفهوما أنه لو لم يسلم إليه الدار كانت
بينهما نصفين اهـ والله أعلم (سئل) في حاكورة بين جماعة أرضا وغراسا باع أحدهم شركاء
حصته في أحد الشركاء هل لبقيةهم الأخذ بالشفعة على قدر الحصص أم لا (أجاب) نعم تقسم
الحصة على قدر رؤوس الشركاء والمشتري كواحد منهم وقد قال ابن وهبان

مطلب يقسم المبيع على
رؤوس الشركاء والمشتري
كواحد منهم

ومن يشتري دارا شفيعا وغيره * شفيع على عدد الرؤوس تقدر

يعني أو أرضا لا على قدر السهام عندنا والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من والده ووكيل والده
الشرعي جميع الحصة الشائعة وقدرها الثلث في جميع الدار الفلانية الجارية في ملكهم ما بالارث
من ولدهما المعلومه بحدودها الأربعة اشترى شرعا بايجاب وقبول وتسليم بثمن معلوم من
القروش حال مقبوض ثم بعد ذلك حصلت بين المتبايعين اقالة شرعية وتفاسخ لعقد البيع فهل
تتبع الاقالة المذكورة الشفيع من أخذ الحصة المذكورة بالشفعة أم لا تتبع وسواء كانت الاقالة
قبل قضاء القاضي بالشفعة للشفيع أم بعد قضائه (أجاب) الاقالة لا تتبع الأخذ بالشفعة لأنها
بيع في حق الشفيع فيما أخذها بعد الاقالة بالشفعة وقد مر حواجيجها في باب الاقالة أن المبيع
لو كان عقارا فسلم الشفيع الشفعة ثم تقايلا بأنه يقضى له بالشفعة لكونها بيعا جديدا في حقه
كأنه اشتراها منه الحاصل أن الاقالة توجب للشفيع حق الأخذ بالشفعة عند أي حنيفة رجه
الله تعالى فكيف تبطل حقه فشفعته ثابتة في المبيع معها بلا شبهة حيث توفرت شرائط الطلب

مطلب اشترى شريك من
شريكه بقية الدار المشتركة
وله جار يطلبها بالشفعة
لا شفعة للجار مع الشريك
المشتري

والله أعلم (سئل) في شخص له في ساحة قيراط واحد اشترى من شريكه بقية الدار التي هي ثلاثة
وعشرون قيراطا وله جار يطلبها بالشفعة هل له ذلك أم لا شفعة له مع الشريك المشتري لكونه
شريكا في نفس المبيع وذلك جاره (أجاب) لا شفعة مع الشريك ولو بأقل سهم ولو لم يطلب وشراؤه
مغن عن الطلب والله أعلم (سئل) في دار نصفها بين ثلاثة أيتام وأمههم ونصفها لعمهم باع الأم
نصفه لأجنبي والأيتام ليس لهم جد ولا وصي ولا نصب لهم القاضي وصيا ومضى على البيع مدة
أربع سنوات وبلغت يتيمة من الأيتام وسكتت عن طلب الشفعة فسقطت شفعتها بالسكون كما
سقطت شفعة أسها به فهل إذا نصب القاضي وليا لليتين الباقيين يكون له طلب الشفعة لهما
وأخذ النصف المبيع بها وكذلك إذا بلغ أحد اليتيمين له أخذه عما بالشفعة دفعا للضرر حتى
يلغ الآخر ويخير في طلب الشفعة أم لا (أجاب) الصغير إذا لم يكن له وصي ولا أب ولا جد فهو على

مطلب الاقالة لا تتفع الشفعة
بل توجبها ولو سلمها قبل الاقالة
مطلب إذا لم يكن للصغير
أب ولا وصي ولا جد نصب
القاضي له قيميا بأخذ له
بالشفعة والافهو على شفعة
حتى يلغ

مطلب ما اشتراه الناظر من غلة الوقف يصح بيعه فيؤخذ بالشفعة ومازاده المشتري على الثمن لا يلزم الشفيع

شفعته الى أن يبلغ فاذا بلغ له الشفعة واذا انصب القاضي له قيمته الاخذ بالشفعة له قبل بلوغه ولا يمنع مرور الاربع سنين على البيع من الشفعة والحال هذه والله أعلم (سئل) في حاثوث اشتراه متولى الوقف من غلة المسجد انهم دم وتعطلت منفعة الوقف منه فباعه الناظر من رجل باثني عشر قرشاً باذن الحاكم الشرعي في ذلك وكتب به صل وفيه شهادة شهوده اذناه بانهم اضعف القيمة وثبوت ذلك لديه والحكم بموجب ما ثبت عنده فحضر شفيعه وطلب أخذه بالشفعة بوجهه الشرعي فقبل الحكم بالاخذ زاد المشتري ثمانية قروش على الثمن الاول لجهة الوقف فقبل للشفيع أن يأخذه بالعشرين فقال لا فهل أو لا يجوز هذا البيع أم لا واذا قلتم يجوز فهل تجب فيه الشفعة أم لا واذا قلتم بالشفعة فهل يسقطها قوله لا أخذه بالعشرين أم لا واذا قلتم لا فهل تلزم الزيادة الشفيع أم لا تلزمه واذا قلتم لا فهل تلزم المشتري أم لا (أجاب) صرح قاضيان في فتاواه بجواز بيع ما اشتراه المتولى من غلة المسجد على الصحيح وأنه لا يصير وقفاً وحيث اتصل به حكم القاضي بوجهه ارتفع الخلاف وقطعنا بجواز البيع واذا جاز البيع ثبت حق الشفعة لان حق الشفعة ينشئ على صحة البيع ولا تسقط الشفعة بقول الشفيع لا أخذه بالعشرين اذ لا تلزمه الزيادة وانما تلزم المشتري فقط فان جميع أصحاب المتون والشروح والفتاوى صرحوا بان الزيادة في الثمن لا تلزم الشفيع لانه استحق أخذها باسمي قبل الزيادة فلا يملك ابطال حقه الثابت فلا يتغير العقد في حقه كما لا يتغير بتجديدهما العقد لما يلحقه بذلك من الضرر ويلحق به في حق المشتري لأن له ولاية على نفسه دون الشفيع وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) فيما يفعله الناس من الحيلة لاسقاط الشفعة كنحو قبضة فلوس جهل قدرها وضيعت بعد القبض أو خاتم به فص مجهول القيمة أو صبرة حنطة أو شعير أو نحوهما فتخط في أخرى قبل أن تصبح معلومة هل هي موجبة لاسقاطها في نفس الامر أم لا وهل اذا ادعى الشفيع العلم بكمية الفلوس عدداً أو بالقبضة يكون القول قوله في ذلك أم لا وكذلك لو ادعى معرفة قيمة الخاتم وقدر الصبرة كيلاً أو غيرهما يقع به العلم يكون القول قوله أم لا واذا قلتم القول قوله هل هو باليمين أم لا وهل اذا اتفق المتبايعان على أنهم ما لا يعلمان ذلك ولم يوافقهما الشفيع بل ادعى مقداراً معيناً يحكم له بما يقول ولا يلتفت الى اتفاق المتبايعين على عدم العلم أم لا وهل اذا كان الخاتم مثلاً موجوداً يجب احضاره ليقوم أم لا وهل يأثم الحاكم بترك طلب احضاره مع علمه بوجوده خصوصاً والشفيع يتضرر بالمشتري غاية الضرر أو نحو النالجواب (أجاب) هذه الحيلة انما تتم بموافقة الشفيع على عدم المعرفة أو المولم يوافق الشفيع المتبايعين عليه بأن ادعى ثمانية فانه يأخذ المبيع بالشفعة ثم يعطى الثمن بزعمه كما نقله في شرح تنوير الابصار عن الظهيرية وظاهره عدم لزوم اليمين على الشفيع لان المتبايعين لم يدعيا قدر معلوماً يترتب عليه اليمين بعد انكاره وهذا يقطع به الفقيه هذا وقد عللت المسئلة بتعذر الحكم على الحاكم وذلك يكون بعدم موافقة الشفيع لهما على الجهل به وعدم امكان اطلاع الحاكم عليه ولذلك قال في المضمرات ثم يستلمه من ساعته وفي الدرر والغرر ومن التنوير وضيغ الفلوس بعد القبض وفي الظهيرية وقد هلك في يد البائع بعد التقابض فعلم منه انه اذا كان قائماً تعين احضاره لا مكان الحكم وان الحاكم يترك طلبه مع علمه بوجوده يأثم لتركه ما يتعرف به الحكم وقد قال في منح الغنار رأيت منقولاً عن الظهيرية اشترى عقاراً بدينارهم جزافاً واتفق المتبايعان على أنهم ما لا يعلمان مقدار الدراهم وقد هلك في يد البائع بعد التقابض فالشفيع كيف يفعل قال القاضي الإمام عمر بن أبي بكر ياخذ الدار بالشفعة ثم

مطلب الشفيع ياخذ الشفعة بما يدعيه من الثمن باليمين لو احتال المتبايعان على اسقاط شفيعته ويلزمهما القاضي احضاره ليعلم قدره ان باقياً

يعطى الثمن على زعمه الا اذا ثبت للمشتري زيادة عليه انتهى وكان قد قال أولا وينبغي ان الشفيع اذا قال أنا أعلم قيمة الفلوس وهي كذا أن يأخذ بالدراهم وقيمتها فقال هنا وهذا موافق لما يجنيه يعني وافق بجنيه المنقول وقد علمت الاحكام المسئول عنها والله أعلم (سئل) في محلة غير نافذة اشترى رجل من أهلها دارا منها تقابل داره ولها جار ملاصق فهل حق الشفعة له أم يشترى كان أجاب يشترى كان لأن حق الملاصق مؤخر عن الشريك في حق المبيع وهما فيه سواء اذا الطريق مشترك والحال هذه والله أعلم

(كتاب القسمة)*

(سئل) فيما اذا استأجر نصف موقفا من دار استجارا شرعا ثم يبيع مالك النصف الآخر لدى القاضي في سكن جميع الدار سنة واحدة ورأى القاضي أن يشتد المستأجر بكنه سنة وان يسكن مالك النصف السنة الثانية فسكن المستأجر السنة ثم استأجر النصف الموقوف عن السنة الثانية وبقي ساكنا في جميع الدار السنة الثانية التي كان حق سكناها صاحب النصف المالك بالمهاياة المذكورة ثم سكن بعد ذلك المستأجر سنة ونصف سنة بعد أن وقعت منه مهاياة بينه وبين وكيل مالك النصف مشاهرة على أن يسكن ستة أشهر ومالك النصف بعدها ستة أشهر وسكن المذكور الا شهر الستة ولم يسكن مالك النصف الى الآن فما الحكم الشرعي فيما خص صاحب النصف المالك من السكن بالمهاياة المذكورة في هذه الصورة (أجاب) المهاياة المذكورة غير صحيحة اذا المستأجر المذكور لا يملك المهاياة على الوجه المشروح لأن للمتكلم على الوقف أن يمنع مالك النصف عن الانتفاع بجميع الدار في نوبته فهو عاجز عن تسليم جميع المحل خصوصا مع فساد اجارته بالشيوخ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولأن الاجارة لازمة من الجانبين والمهاياة غير لازمة منهما والمهاياة لا تبطل بالموت والاجارة تبطل به واذا كانت لا تبطل بالموت فكيف يملكها المستأجر المذكور ولو لم يملكها لاستدعى عقد الاجارة ما هو فوقه وهو لا يجوز وقد قالوا في وجهها انها افرأ من وجه مبادلة من وجهه والمستأجر لا يملك ذلك ولأنه اجوزت استحسانا لضرورة الانتفاع بالملك المشترك اذ قد لا يتأتى الانتفاع به الا بها كبيت صغير ومأوى للضرورة يتقدر بقدرها واذا علم ذلك علم انه لا يستحق المالك فيما مضى سكا ولا أجرة أما السكن فلعدم صحة المهاياة بين المستأجر وبين المالك وأما الاجرة فلعدم تقوم المنافع بلا عقد اجارة وان قلنا ان الاجارة بالمعجزة تلحق مثل هذا فشرط صحتها بقاء المعقود عليه وهو الانتفاع ولم يوجد نعم ان وجدت قبل هلاك المعقود عليه تلحق ويلزم المقدار الذي وقعت عليه المهاياة لا الزائد عليه قال في الكافي لو استخدم الشهر كله وزيادة ثلاثة أيام لا يزيد الا ثلثة أيام انتهى وهذا مبني على أن المنافع لا تقوم الا بالعقد عندنا ولا عقد فيما زاد وحاصل الجواب انه اذا لم يصدر اجارة للمهاياة من ناظر الوقف فلا شيء فيما مضى للمالك وان وقعت منه الاجارة بعد السكن المذكور فكذلك لا انتفاء شرط صحة الاجارة بالمعجزة وان وقعت الاجارة قبله فله بقدر المشروط لا ما زاد عليه وان وقعت في أثناء المدة المشروطة فله بقدر ما بقي لما تقرران عقد الاجارة بالمعجزة يتجدد شيئا فشيئا على حسب حدوث المنفعة وهذه بعينها ومن له المام بهذا المذهب يظهر له صحة الجواب والله أعلم بالصواب (سئل) في دعوى الغلط في القسمة بعد بناء أحد الشريكين هل تسمع أم لا لوجود البناء (أجاب) تسمع لما في التتارخانية نقلا عن الذخيرة فاسم قسم دار بين اثنين وأعطى أحدهما

مطلب اذا كانت المحلة غير نافذة وبيعت دار فيها يشترى الملاصق مع المقابل في الشفعة

مطلب اذا تمهايا المستأجر لنصف الدار الموقوف مع المالك فالمهاياة غير صحيحة الا اذا أجاز الناظر قبل السكنى وان بعدها فلا وان في الاثناء فيقدر ما بقي

مطلب دعوى الغلط بعد بناء الشريكين مسموعة

أكثر من حقه غلطاً وبني أحدهما في نصيبه قال يستقبل القسمة فن وقع بناؤه في قسمة غيره
رفع نقضه ولا يترجعون على القاسم بقية البناء ولكن يرجعون عليه بالأجر الذي أخذ منه
انتهى والله أعلم (سئل) في بالغين وطفل اقتصموا شيئاً ثم بلغ الطفل فتصرف في نصيب نفسه هل
يكون اجازة أم لا (أجاب) نعم يكون اجازة كما سرح به في جواهر الفتاوى والله أعلم (سئل)
في محدود مشتمل على أربعة عقود متعاقبة لرجل نصفه ولا آخر ربعه ولا آخر مثله يريد صاحب
النصف والربع قسمته وصاحب الربع الثاني يأبى هل يجبر القاضي الآتي على القسمة إذا طلبها
شريكة أم لا (أجاب) نظماً

نعم يجبر القاضي الذي هو متمنع * باجماع أهل العلم والحال ما رفع

ولم يرض شخصاً قاتلاً بامتناعه * ليجمع كل ملكة في الذي جمع

والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وثلاثة بنين وبنين وترك أسطبل أهل واحد البنين أن
يختص بمنفعته دون بقية الورثة أم لا (أجاب) ليس له الاختصاص به ومنع شركائه عنه بل إذا
طلبوا المهايأة أجيبوا إلى ذلك وإذا طلبوا القسمة وكان كبيراً يمكن قسمته أجيبوا فإن أبى بعضهم
يجبر على ذلك ليصل كل ذي حق إلى حقه والله أعلم (سئل) في رجل يتعاطى الزلاحة توفي وترك
بقر وأرضاً وكرماً وداراً وكان أحد من أبناءه أن يتعاطى أمرها ويصرف عليها قبل وفاته
ورضيته بقية الورثة أن يستمر على تصرفه فغنم وغرم ولحقها غرم بسبب ذلك هل يكون عليهم بقدر
حصصهم أم لا (أجاب) نعم يكون عليهم بقدر حصصهم والله أعلم (سئل) عن قسمة الفضولي
هل تتوقف على الاجازة أم لا وهل تكون الاجازة فيها بالفعل كما في البيع أم لا (أجاب)
نعم تتوقف على الاجازة وتكون بالفعل كما تكون بالقول وقد سرح علماءنا بأن كل عقد يصح
التوكيل فيه يتوقف عقده الفضولي فيه على الاجازة والقسمة مما يصح التوكيل فيه والله أعلم
(سئل) في امرأتين بينهما دار مشتركة على ثلاثة بيوت متساوية سكن أحدهما سكنت في بيتين
وأخرى في بيت وتطالبها بحقه في البيت الثالث الذي بيدها هل لها ذلك بحيث لو رفعت أمرها
إلى القاضي وطلبت التهاويل يجيبها القاضي إلى ذلك فيجعل البيت الثالث بينهما مهايأة لهذه
مدة ولهذه مدة أم لا (أجاب) نعم يجيبها القاضي إلى ذلك فيجعل البيت الثالث لهذه مدة معلومة
ولهذه مدة معلومة ويقرع بينهما لطيب القلوبهما والله أعلم (سئل) في عقار مشترك بين اثنتين
تقاسمه قسمة تراض وقبض كل واحد منهما ما خصه بالقسمة الشرعية وأقر كل منهما أنه
استوفى حقه مما هو مشترك بينهما والآن يريد أحدهما نقضها ويدعى الغبن الناحش فهل له
ذلك بعد اقراره بالاستيفاء كذا كر أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه بعد اقراره بالاستيفاء للمناقضة
كما سرح به علماءنا فاطبة وفي قول لا تسمع ولو لم يفرج حيث كانت بالتراضي كالبيع فكيف مع
الاقرار بالاستيفاء والله أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة قسمت بالتراضي بينهم بحضور
جماعة وأشهد كل على نفسه بالاستيفاء فهل تصح هذه القسمة ولا تنقض بطلب أحدهم نقضها
بعد ذلك ولا تسمع دعواه الغبن الناحش في ذلك أم لا (أجاب) نعم تصح القسمة بالتراضي بل هي
أكد منها بقضاء القاضي بشهادة اتفاقهم على صحة دعوى الغبن في الوجه الثاني دون الأول إذا
لم يقر بالاستيفاء وإذا أقر بالاستيفاء لا تصح دعوى الغبن بعده مطلقاً والله أعلم (سئل) في دار
عليها عوارض سلطانية وملاكها متفانون في مقدار الملك فيها هل تؤخذ منهم على قدر ملكهم
فيها أم على قدر رؤوسهم (أجاب) الغرامة المقررة على الخانات إنما هي على الملك فتكون بقدره

مطلب تصرف الطفل بعد
بلوغه اجازة للقسمة

مطلب اذا امتنع صاحب
الاقل عن القسمة يجبر عليها

مطلب اذا طلب الشركاء
المهايأة أجيبوا واذا طلبوا
القسمة الخ

مطلب أذن لواحد من
أبناءه في حياته أن يصرف
على متروكاته ثم مات الخ
مطلب قسمة الفضولي
تتوقف على الاجازة بالفعل
أو بالقول

مطلب ثلاثة بيوت مشتركة
بين امرأتين سكنت كل
واحدة بيتاً فاذا طلبت
أحدهما المهايأة في الثالث
تجاب

مطلب اذا ادعى الغبن
الناحش بعد القسمة
والاقرار بالاستيفاء لا تسمع
دعواه

مطلب دعوى الغبن في
القسمة بعد الاقرار
بالاستيفاء لا تسمع وان قبله
ان بالتراضي فكذلك وان
بالقضاء تسمع

مطلب تقسم الغرامة على
قدر الملك ان كانت لحفظ
الاملاك وان لحفظ النفس
فعلى عدد الرؤوس

كما صرح به في الاشباه والنظائر أن الغرامات ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان كانت لحفظ الانفس فهي على عدد الرؤس وفتح عليها الولوالجي في القسمة ما اذا غرم السلطان أهل قرية فانها تقسم على هذا انتهى ولا شك ان العوارض من القبيل الاول لان السلطان رتبها على الخانات وهي الدور والله أعلم (سئل) في رجل وقف دار له عليه عوارض سلطانية على بيت من بيوت الله تعالى هل تستمر عوارضها عليه أم تدور عوارضها عليها أي ينادارت وتؤخذ من تناول غلتها للوقف أم لا (أجاب) قد تقرر أن الغرامات السلطانية حيث تعلقت بالاملاك فهي على حسب الاملاك وان تعلقت بالانفس فهي على قدر الرؤس والعوارض متعلقة بالخانات التي هي الدور فهي دائرة معها أي ينادارت ولو وقفت فاذا طلبت طلبت من غلتها ترجع اليه ملكا كان أو وقفاً والله أعلم (سئل) في قرية غراماتها السلطانية على شجر زيتونها وأرضها هل اذا بيع زيتون منها تتبعه الغرامة لكونها على ذلك أم لا (أجاب) نعم تتبعه الغرامة السلطانية حيث كانت بحسبه فانهم صرحوا بان الغرامات السلطانية ان جعلت على الاملاك فهي بحسبها وان جعلت على الرؤس فهي بحسبها وان جعلت عليها فهي بحسبها لانها لا يمكن دفعها فوجب توزيعها على حسب ذلك وقد صرحوا أيضا بان من قام بتوزيع النوائب السلطانية على وجه العدل والمساواة كان مأجورا ومن قام بها على وجه الظلم وهوى النفس كان مأثورا والله أعلم (سئل) في أرض على زراعتها جبايات سلطانية معلومة زرع رجل فيها شتويا وآخر صيفيا ويريد صاحب الصيفي جعل الجباية كلها على صاحب الشتوي هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك وتكون موزعة بالمعادلة بينهما حيث لم يكن دفعها بالكيفية والله أعلم (سئل) في غراس وبناء بعضه وقف وبعضه ملك هل يقسم جبرا بطلب أحد الثمريكين (أجاب) ان أمكنت المعادلة قسم جبرا أما مطلق القسمة فلما صرحوا به من انه يجبر الا ترى عليه في متحد الجنس سواء كان من ذوات الامثال أم لا بشرط عدم تبدل المنفعة بالقسمة فلا جبر في مختلف الجنس ولا ما تبدل منفعة بالقسمة كالرعي والحمام وأما القسمة لتمييز الوقف عن الملك فقد كثر النقل فيها ومن صرح بها صاحب البحر في شرح قوله ولا يقسم والله أعلم (سئل) في أخوين بينهما كرم اقتسماه مناصفة بالرضا بينهما من غير قضاء قاض فأهمل أحدهما ما وقع في سهمه خفت أشجاره وخفت آثاره والاخر اعتنى به بأصلاح أرضه وشجره والتردد اليه بكرته وبقره فاستغلظ واستوى وغاب شئنة قال القالب والحب والنوى فازدهى في عين أخيه ويريد نقض القسمة لئلا خذل نفسه سهم ما يشتهيه فهل يتنع ذلك عليه شرعا أم لا (أجاب) يتنع عليه ذلك والحال كذلك هذا وقد صرحوا في كتاب القسمة أنها اذا كانت بقضاء القاضي وظهر غبن فاحش تنسخ عند الكل واذا كانت بالتراضي اختلفوا ذكر في أدب القاضي من شرح الامام الاسيحي أن دعوى الغبن في القسمة اذا كانت بالتراضي لا تسمع كما في البيع وقال بعض المشايخ تسمع كالمو كانت القسمة بقضاء القاضي انتهى وفي فتاوى قاضيخان وقال الامام أبو بكر محمد بن الفضل تسمع دعواه في الغبن وله أن يطل القسمة كالمو كانت بقضاء القاضي انتهى وهو الصحيح انتهى كذا ذكره كثير من أصحاب الشروح والفتاوى فعلم به ان القسمة بالتراضي الرزم منها بقضاء القاضي ووجهه أن الغبن في البيع لا يوجب الفسخ فكذلك لا يوجب فسخ القسمة بالتراضي والقضاء مجبر فلم يقع الرضا فله دعوى الغبن فكيف تنقض القسمة في واقعة الحال وقد تعبر المقسوم من حال الى حال والله أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة قسمت فأصاب امرأة

مطلب العوارض السلطانية التي على الاملاك تدور عليها أي ينادارت

مطلب اذا بيع شجر وعليه غرامات سلطانية تتبعه

مطلب الجبايات توزع على زارع الشتوي والصيفي بالمعادلة

مطلب يقسم البناء والغرس الذي بعضه وقف وبعضه ملك جبرا ان أمكنت المعادلة

مطلب اذا اقتسمنا كرما وأراد أحدهما نقض القسمة لضعف نصيبه بعدم اعتناؤه لا يجاب لذلك

مطلب دعوى الغبن الفاخس في القسمة مسموعة ولو حصلت بالتراضي

منها بيت وجعل طريقه الطريق القديمة فارادت السلوك منها فقال شركاؤها ان له طريقا مجددة
اتفقنا مع وكيلك قبل القسمة على أن يكون السلوك منها والحال انه ذكر في صلح الاقسام ان
الاستطراق من الطريق القديمة ويريدون منعها من السلوك في القديمة في الحكم الشرعي
(أجاب) حيث جعل طريق البيت عند القسمة طريقه القديمة لزم الاستطراق منه وبطل
الاتفاق السابق عليه من الوكيل اذ حكم الوكيل في ذلك حكم الاصيل وهو لو وجد منه ذلك
كان كذلك وصار رجوعا عن الاتفاق السابق فلا يسوغ لهم المنع من السلوك في القديمة والله
أعلم (سئل) في شريكين في كرم اقسماه مناصفة فاستحق رجل نصفه شائعا فصالحاه على
شيء منه ثم ادعى أحدهما بطلان القسمة والشركة مناصفة فيما بقي ويريد تجديد القسمة وادعى
الآخر أن كلا صالح عن حظه الذي بيده وترك له ما بقي ولا حظ للآخر معه في الحكم (أجاب)
المسئلة على حسب القواعد المذهبية انه ان وقع الاستحقاق على كل واحد منهما بجزء شائع
كالنصف من هذا ومن الآخر مثله ورضي كل بمأبى فالقسمة قد مضت لدلالة ذلك على رضا كل
بما في يده والاستقرار على ما تقدم فلا تنقض وان كان قد وقع الاستحقاق على الكل دفعة
واحدة فلهما الخيار فان وقع الرضا لكل منهما على ما في يده استمرت القسمة ولا تنقض بعده
وان لم يقع الرضا على شيء فلهما ما فسخ القسمة واعادة الامر الى ما كان فان تنازعا في ذلك فقال
أحدهما ما قد اخترنا البقاء على القسمة وأنكر الآخر فاليمين على المنكر واذا صدر من المنكر
الرضا بالقسمة صريحا أو دلالة امتنع عليه الفسخ به والله أعلم (سئل) في ورثة اقسمو تركته
ثم ادعى أحدهم بعد القسمة ديناهل تسمع دعواه وتقبل بينته وترد القسمة أم لا (أجاب) نعم
تسمع دعواه وتقبل بينته وترد القسمة الا اذا قال بقية الورثة نقضي ما يخصنا من الدين من مالنا
كما أفاده البزازی في كتاب القسمة والله أعلم (سئل) في رجل ارتهن عقارا ومات الراهن والحال
ان المرتهن من جملة ورثته فاقسموا جميعهم التركة جميعها حتى الدار الرهن هل يسقط الدين أم لا
واذا قلتم لا هل يبطل الرهن ويصير له المطالبة في التركة أم لا (أجاب) لا يسقط الدين وله المطالبة
في التركة وقد انسخ الرهن والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجلين بينهما بغال اقسماها
بالتراخي وجعل لاحدهما دراهم على الآخر زيادة لترخ قسمته هل تصح القسمة ويلزم المال
المجموع مع الاوكس أم لا (أجاب) نعم تصح القسمة ويلزم المال والله أعلم (سئل) فيما
اذا بنى أحد الشركاء في الدار المشتركة بغير اذن بقية الشركاء ما حكمه (أجاب) ذكر علمائنا
اذا بنى أحد الشركاء بغير اذن الآخر فطلب رفع بناءه قسم فان وقع في نصيب الباني فيها
والأهدم ولا يخفى انه اذا لم يمكن القسمة أو لم يرضيا به اتعين الهدم والله أعلم (سئل) فيما اذا
بنى أحد الشركاء في الدار بناء بغير اذن البقية بنقض مشترك من الدار ما حكمه (أجاب) لا يملك
الباني رفعه ولا يرجع بقيمة ما لا قيمة له بعد الرفع ولا بأجر العمال اذا العمل لا يتقوم الا بالعقد كما نص
عليه في البزازیة وفي التتارخانية نقلا عن الناصري حاطب بين اثنين انهم فني أحدهما بغير اذن
صاحبه كان متطوعا اذا لم يكن لهما عليه جذوع وان كان لهما عليه جذوع منع صاحبه عن وضع
الجذوع حتى يأخذ نصف ما أنفق في الجدار انتهى والله أعلم (سئل) في متقامين ادعى
أحدهم بعد القسمة أن المورث استهلك له غلة قريته وسمى ذلك هل تسمع دعواه أم لا (أجاب)
تسمع دعواه لانها من قسم دعوى الدين لان قسم دعوى العين اذ موجب ذلك ثبوت القيمة في
الذمة أو المثل والاقدام على القسمة لا يمنع دعوى الدين والله أعلم (سئل) في وصي أدخل غلة

مطلب اتفاق قبل القسمة
على أن يفرز لنصيب أحدهم
طريق وقت القسمة على
أن يسلك من الطريق القديمة
مطلب اقساما كراما
مناصفة فاستحق رجل نصفه
فصالحه على شيء منه فاراد
أحدهما تجديد القسمة
فادعى الآخر أن كلا صالح
عن حظه

مطلب تسمع دعوى أحد
الورثة الدين بعد القسمة
مطلب اذا اقسّم الورثة
الدار المرهونة والمرتهن من
جانبهم انفسخ الرهن ولا
يسقط الدين
مطلب اقسما على أن يدفع
أحدهما للآخر دراهم
زيادة على نصيبه
مطلب بنى أحد الشركاء
في الدار بغير اذن البقية

مطلب الاقدام على القسمة
لا يمنع دعوى الدين

مطلب ادعى أحد الشركاء
الكرم لنفسه بعد ادخال
الوصى غلته في القسمة
مطلب اذا عمر أحد الشركاء
مالا يقبل القسمة بعد امتناع
البقية لا يكون متبرعا

مطلب لا يجبر الشريك على
عمارة العقار ويعمر الآخر
باذن القاضي وينعنه عن
شريكه الى أن يستوفي

مطلب غرس أحد الشريكين
ويريد أن يختص بالغراس
دون شريكه

مطلب بنى أحد الشريكين
باذن صاحبه عليه على جانب
سطح الطاحونة فاقسمها
فوقعت العلية في نصيب
الآذن

مطلب كرم مشترك وبجانبه
أرض مشتركة اقتسما
الكرم فادعى أحدهما
دخول الأرض في نصيبه

كرم في القسمة بين الورثة ثم ادعى أحدهم الكرم لنفسه زاعما أنه لم يعلم بأنها غلة كرمه هل تسمع
دعواه أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواه والحال هذه والله أعلم (سئل) في العقار الذي لا يقبل
القسمة كالطاحونة والحمام والصبانة وغيرها اذا احتاج الى مرمة وأنفق أحد الشريكين عليها
من ماله هل يكون متبرعا أم لا (أجاب) اذا أنفق الشريك العمارة والحال هذه فزمها شريكه
لا يكون متبرعا ويرجع بقيمة البناء بقدر حصته كما حققه في جامع الفصولين وجعل الفتوى عليه
في الولوالجية قال في جامع الفصولين معزيا الى فتاوى الفضلي راجزا فض طاحونة لهما أنفق
أحدهما في مرمتها بلا إذن الآخر لم يكن متبرعا اذا لا يتوصل الى الانتفاع بنصيب نفسه الاب
انتهى ومثل الطاحونة والصبانة اذا الطاحونة مثال لما لا ينقسم لأنه حكم خاص بها كما هو ظاهر
واذا أردت تحقيق العلم بهذا الحكم فراجع كتب المذهب وتأمل واحذر زلة القدم فان في هذه
المسئلة وقع تحير واضطراب في كلام الاصحاب والله الموفق للصواب (سئل) في الشريك في
العقار اذا امتنع من تعميره الضروري هل لشريكه أن يعمره ويضع يده عليه الى ان يدفع له
ما غرمه على ما يخصه فيه أم لا (أجاب) المصرح به في كتب أئمتنا ان العقار اذا انهدم لا يجبر
أحد الشريكين فازيد على تعميره ولكن يبنى الآخر باذن القاضي وينعنه عن شريكه حتى ياخذ
ما يخص حصته شريكه مما أنفق فان امتنع شريكه عن ذلك فرفع الامر الى القاضي بحبس حقه
يستوفيه كسئلة الراهن والمرتهن والله أعلم (سئل) في أرض مشتركة بين رجلين غرس
أحدهما الأرض المذكورة ويريد أن يختص بالغراس دون شريكه فهل يكون ما غرسه مشتركا
بينهما أم لا (أجاب) ان غرس بغير اذنه لنفسه بالغراس له وشريكه أن يكلفه قلعه الا اذا طالما
قسمة الأرض فاذا قسمت فان وقع الغراس في حصة الغراس فيها والاقلع وان وقع بعضه في
حصته وبعضه في حصة الآخر فوقع في حصته فامرء اليه وما وقع في حصة الآخر فله أن يكلفه
قلعه وان غرس باذنه لهما أو أطلق فهو مشترك بينهما وان عين للغراس فهو له وكان مستعيرا
لحصة شريكه في الأرض وحكم المستعير للأرض للغراس مذكور في غالب المتون والله أعلم
(سئل) في طاحونة مشتركة بنى أحد الشريكين على جانب من سطحها عليه لنفسه باذن شريكه
ثم اقتسماها بالتراضي فوقعت العلية على ما أصاب الآخر بالقسمة هل لرفعها عنه حيث لم
يشترط في عقد القسمة للباني حق قرار العلية عليه أم لا (أجاب) انه رفعها اذا الباني مستعير
لحصة شريكه للبناء وقد علم ان المستعير يرجع عن العارية متى شاء وقد وقع السطح الذي بنى عليه
في سهم الآخر ولم يشترط في القسمة له حق القرار عليه وفي الاشباه بنى أحدهما بغير اذن
الآخر فطلب رفع بنائه قسم فان وقع في نصيب الباني والاهدم انتهى والتقييد بغير الاذن
لما أنه بالاذن هل يصير مشتركا أم يكون للباني لانه قيد احترازي فافهم وفي مشتل
الاحكام تقلا عن جواهر الفتاوى اقتسموا دارا فوق الحوض في سهم والمسيل في آخر ان
لم يشترط في القسمة فلصاحب المسيل أن يمنع اجراء الماء انتهى الحاصل أن السطح الذي
عليه العلية ملكه الشريك كله بالقسمة ولم يشترط في القسمة حق القرار عليه فله أن يكلفه رفع
بنائه والحال هذه والله أعلم (سئل) في كرم بين رجل وامرأة ويلاصقه أرض لهما يعبر عنها
بالحبله تعرف بمحدودها الاربعة اقتسمت مع شريكها الكرم بقضاء القاضي وتقابضا وتصرفا
بعد أن قبض كل ما خصه بالقسمة ثم اختلفا فادعى الرجل أن الحبله في داخل نصيبه
وادعت المرأة عدم ادخال الحبله في القسمة وأنها باقية على الشركة فما الحكم الشرعي

(أجاب) إذا أقام الرجل بيته على ما ادعى حكمه له به وإذا لم يقم بتحالفان وتفسخ القسمة بينهما ثم يستقبلانها أن شاء كالاختلاف في المبيع وهو ظاهر الحال هذه والله أعلم (سئل) في أخوين نشأ في الأعمال سواء وحصلوا بكسبهما ما شيا فافتشأ لكبير منهما ما ولد فآخذ في العمل مع عمه وأراح والده مدة سنين وأخذ والده يستغل في مصالح القرية شيئا ويتصرف التصرف التدبيري لا العملي والآن يريد أن يقسم المال المحصل على الطريقة المذكورة فيجعل له ولولده الثلثين ولاخيه الثلث فهل له ذلك أم لا ويقسم انصافا وبعد الابن دعينا لوالده (أجاب) ليس له ذلك ويقسم انصافا بين الأخوين ولا يسهم للولد المعين لآبيه والحال ما ذكر والله أعلم (سئل) في رجل له بنون وبنات أعد لسكاهم أما كن شتى وكان يقسم الغلة عليهم في حال حياته مات أحد البنين في حياته وله أولاد ثم مات جدهم فأرادوا أن يأخذوا ما كان يأخذه أبوه هل لهم ذلك أم لا (أجاب) ليس لهم ذلك إذ لا يلزم من اعداده لسكاهم الملك لهم فتكون الاما كن من جلة مات ترك فتقسم على فرائض الله تعالى ولم يفرض الله تعالى لابن الابن مع الابن شيئا ولا يلزم أيضا من قسمة الغلة ملك المستغل كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في جماعة اقتسموا دارا وانفصل كل بمنا بة منها فاستحق على أحدهم طريق نصيبه لجهة وقف فما الحكم الشرعي (أجاب) تفسخ القسمة وتستأنف لأن المقصود من القسمة تسكيم المنفعة باختصاص كل منهم بنصيبه وقطع أسباب تعلق حق كل واحد منهم بنصيب غيره وشرط القسمة عدم فوت المنفعة بالقسمة ولا بد من اقرار نصيب كل واحد بطريقه في الأرض والدار وشر به في الأرض ولذلك إذا قسم ولا حدهم مسيل أو طريق في ملك الآخر لم يشترط في القسمة صرف عنه أن أمكن والافسحت القسمة والله أعلم (سئل) في ابني عم تقاسما كروما برضاهما وأشهدا على أنفسهما شهودا بذلك وثبت ذلك عند نائب الحكم الحنفى بشهادة شهوده وكتب بالمقاسمة والابراء العام بينهما عك وتسلم كل ما خصه وأكدا على أنفسهما أنه متى ادعى أحدهما على الآخر بشئ يخالف ذلك أو نكث عن هذه القسمة يكن عليه بالنذر الشرعي خسون دينارا ذهبيا شترى به زينا لا سراج مسجد سيدنا الخليل ثم ادعى أحدهما أنه سبق هذه المقاسمة بين أبويهما وإن أباه وقف ما خصه عليه وأبرز من يده كتاب وقف حاصله شهد فلان وفلان معرفتهما لفلان وأنه أشهدهما على نفسه أنه وقف ما هو ملكه وهو كذا وكذا شهادة بوجه وصي المدعى من غير مدع شرعي يدعى بالوقف وأحضر شاهدين من شهود المقاسمة الاولى شهدا بدعاه فعمل بها نائب الحكم الحنفى فهل هذه الدعوى مسموعة وما ترتب عليها من شهادة شاهدي القسمة الاولى صحيح أم لا (أجاب) لا تسمع الدعوى المذكورة ولا الشهادات لا مور كثيرة منها التناقض من المدعى والشاهدين فالمدعى سبق مقاسمته لخصمه وقد صرح الزياحي وغيره بان الاقدام على القسمة اعتراف منه بان المقسوم مشترك وأما الشاهدان فقد صرحوا بأنه إذا كتب في الصك ما هو موجب للاقرار وكتب الشاهد فيه شهد بذلك ثم ادعا مدع فشهد له هذا الشاهد لا تقبل لأنه اقرار فيكون بالشهادة الثانية متناقضا كما في جامع الفصولين وغيره ومنها أن ما في الصك الوقف من شهادة شاهديه لغولانهم ما شهدا أنه أشهدهما أنه وقف ملكه ولم يشهدا بأنه وقف وهو يملكه في البرازية وغيرها لو شهدوا أنه أقر وأشهدنا أنه وقف هذه الأرض وقفا صحيحا وكانت في يده حتى مات لا تقبل ولو قال مع ما ذكرنا وكان مال كها تقبل فلو كان الواقف بنفسه موجودا وأشهد أنه وقف ملكه هذا لم تسترد دعواه الملك على غيره كما هو ظاهر ومنها عدم

مطلب اخوان حصلا
بكسبهما شيئا كبر لاحدهما
ولدوا أخذ في العمل مع عمه
وأراح والده والآن والده
يريد أخذ الثلثين

مطلب لا يلزم من اعداد
الاب لاولاده أما كن
لسكاهم أو لتقسم غلته عليهم
الملك

مطلب اذا اقتسموا دارا
فاستحق طريق نصيب
أحدهم تفسخ القسمة

مطلب اذا اقتسموا ثم ادعى
أحدهما أن أباه وقف عليه
كذا وكذا لا تسمع

مطلب الشهادة على أنه أقر
أنه وقف هذه الأرض غير
مقبولة الا إذا قال وكان
مال كاله

المدعى الذى تسمع منه الدعوى فى الوقف وقت الشهادة كما هو ظاهر من عبارة الصك المتعلقة بشهادة الوقف ومنها انه لا تسمع دعوى الموقوف عليه على ما عليه الفتوى كما صرح به فى الخلاصة والبرازية ومنها أن الوقف ليس محكوما بلزومه ليقبل عليه البرهان بلا دعوى على القول به وهناك أمور أخرى فيها اختلاف بين العلماء فالخاضع أن العبرة لصك المقاسمة ولا عبرة بالدعوى الصادرة بعدها ولا بصورة الوقف على الكيفية المشروحة الصادرة قبلها والله أعلم (سئل) فى أخوين قاسمهما كرمًا وأشهدا وتصرف العيم فيما خصه بالقسمة ثم باعه من آخر ثم الآخر من غيره ثم تداولته الأيدي ومضت على ذلك ثلاثون سنة والآن ادعى الأخوان على ذى اليد أن جميع الكرم المقسوم لهما لا شئ فيه لعمهما وإن مقاسمتهم ماله لم تصادف محلها هل تسمع دعواهما بعد القسمة والأشهاد أم لا (أجاب) لا تسمع لما صرح به قاضى بخان والزبلى والعمادى والبرازى وكثير من علماءنا من أن الأقدام على القسمة اعتراف بان المقسوم مشترك قال الزبلى ولو ادعى أحد المتقاسمين للتركة دينًا فى التركة صح دعواه ولو ادعى عينا باى سبب كان لم تسمع دعواه إذا أقدم على القسمة اعتراف منه بان المقسوم مشترك والله أعلم (سئل) فى أرض بين اثنين تقاسمها وكتب الكتاب فى وثيقة المقاسمة فكان ما خص زيد الجهة القبلىة وعرضها تسع قصبات والحد الفاصل شجرة رمان والآن الشريك الثانى يقول لزيد ليس لى إلا هذه الرمانة وزيد يقول ليس لى إلا تسع قصبات فهل العبرة للقصب المعدود أو لشجرة الرمان (أجاب) العبرة لما شهد به البينة فإن أقاماها بعد الأشهاد بالقبض تقبل بينة كل منهما فى الجزء الذى يبدى صاحبه لأنه خارج وبينة الخارج أولى وإن أقام أحدهما بينة فقط قضى له به وإن لم يقدم واحد منهما بينة تجالفا وتراذلا كفى البيع لأنهم مسئلة اختلاف المتقاسمين فى الحدود وقد صرح بها فى أكثر الكتب ومنها منح الغفار وإن كان قبل الأشهاد على القبض تجالفا وتفسخ القسمة والله أعلم

* (كتاب المزارعة) *

(سئل) فى رجل دفع ثورا لآخر على ربع الخارج فحرق عليه أياما ثم عجز عن العمل فردته إلا أخذ على صاحبه قبل الزرع هل يستحق ربه أجره المثل لعمله فى الأيام المذكورة أم لا (أجاب) نعم يستحق ذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) فى رجل حرث رجلين ولم يبين حصتهما من الخارج هل هى الثلث أو الربع فهل يستحقان فى الخارج شيئا أم لا يستحقان فيه شيئا ولهما مثل أجر عملهما من الدراهم (أجاب) لا يستحقان فى الخارج شيئا بل لهما أجر المثل لعملهما من الدراهم فينظر بكم يستأجر مثلهما للحرث بالدراهم فيجب والحال هذه والله أعلم (سئل) فى رجلين لكل منهما فدان اشتراكا على أن ما بذراهما يكون مشتركا فيبذرا على هذا الوجه ونبت الزرع فهل يكون مشتركا أم لا (أجاب) يكون مشتركا إذا كل منهما صار له قرض من الآخر والقرض على الوجه المشروح صحيح وإن كان قرض المشاع فقد صرح فى البحر فى كتاب الهبة بأنه صحيح ولئن كان فاسدا فقد تقررت أنه يسلك بنسب العتود مسلك صحيحها تأمل والله أعلم (سئل) فى رجلين تشارك فى الزرع وقال كل منهما لآخرهما زرعته يذرى وبقرى فهو لى ولك مياصفة وزرع على هذا الشرط يقرهما وبذرهما هل كل شئ زرعاه يكون مشتركا بينهما سواء أم لا (أجاب) نعم يكون مشتركا بينهما ويكون كل مقرر لآخر نصف مازرع وإذا تساويا

مطلب الأقدام على القسمة
اعتراف بان المقسوم
مشترك فلا تسمع دعوى
أحد الشركاء أنه مملكته

مطلب فى اختلاف المتقاسمين
فى الحدود

مطلب دفع لآخر ثورا على
ربع الخارج فحرق عليه
أياما ثم عجز
مطلب الحراث إذا لم يبين له
شئ من الخارج يستحق أجر
المثل

مطلب رجلين لكل منهما
فدان اشتراكا على أن ما
بذراهما يكون بينهما

مطلب فى رجلين قال كل
منهما لآخر مازرعته
يذرى وبقرى يكون
مناصفة

في البذر التقيا قصاصا وان زاد لهما بذرا يطالب صاحبه بنصفه والله أعلم (سئل) في رجل قال لنسيبه ازرع ببذر كذا حنطة على أن الخارج بيني وبينك وأساويك بمثلها ببذر من حنطتي فزرع على هذا الوجه وسرقت حنطة القائل فلم يقدر على هذا البذر هل الذي زرع أولا يكون بينه وبينه أم لا (أجاب) نعم يكون بينهما وعليه بدل القرض والله أعلم (سئل) في فلاحين قال كل واحد منهما لآخر ازرع ببذر كذا ومهما زرعت في بيننا نصفان فزرع على ذلك هل يكون الخارج بينهما - مانصين أم لا وهل إذا أنكر أحدهما ذلك وادعى أنه انما زرع لنفسه خاصة لا للشركة ولم تقم عليه بينة يكون القول قوله بيمينه أم لا (أجاب) الخارج بينهما نصفان قال في البرازية فان قال للعامل ازرع في أرضي ببذر كذا على أن الخارج بيننا نصفان فالمزارعة جائزة والخارج على ما شرطوا ويكون البذر قرضا للمزارع على رب الأرض ومثله في كثير من كتب الفتاوى فهذا صريح في أن ما زرعه كل واحد منهما يكون مشتركا بينهما على الشرط ومن أنكر ولا بينة لخصمه فعليه اليمين والله أعلم (سئل) في رجلين اشتركا في الزراعة فاتفقا على أن من أحدهما بقرا وعمالا وبذرا ومن الآخر بقرا انضم إلى بقره وبذرا يضم إلى بذره فزرع كل واحد بذره مستقلا بلا خلط هل الشركة صحيحة أم لا والخارج لصاحب البذر (أجاب) الشركة غير صحيحة والخارج يتبع البذر فالخارج من بذر كل لربه أما لو اتفقا على أن ما يبذره أحدهما بينهما ويرجع عليه بحصته من البذر فالكل بينهما وكذلك إذا وجد الاذن بالزرع مشتركا بصير الآخر مستقرا فحصل الشركة وقد نقل شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوتي في فتاواه عن قاضيان ثلاثة أخذوا أرضا بالنصف ليزرعوها ببذرهم شركة فغاب واحد منهم فزرع اثنان بعض الأرض حنطة وحضر الثالث وزرع البعض شعيرا قالوا ان فعل ذلك باذن الشركاء فالحنطة بينهم ويرجع الاولان على الثالث بثالث الحنطة التي بذراها والشعير بينهم ويرجع صاحب الشعير عليهم ما ينشئ الشعير الذي بذره وفي الفيض للكركي وفي النفائس خلط الحنطة بالحنطة ليس بشرط لصحة المزارعة والله أعلم (سئل) في أرض كرهها جماعة على وجه الشركة بينهم فلما كان أو ان الزرع زرعه بعضهم بغير اذن الباقي فلما نبت الزرع قالوا لمن لم يأذن ادفع المينا قدر حصتك من البذر والزرع بينهما فاجابهم الى ذلك هل يصح ذلك ويكون الزرع مشتركا أم لا (أجاب) نعم حيث تراضوا على ذلك فالزرع مشترك بينهم قال في جامع الفصولين أرض بينهم ما زرعهما أحدهما ونبت فتراضيا على أن يعطيه الآخر نصف بذره ويكون الزرع بينهما جاز لا قبل ان ينبت انتهى فحيث تراضوا على أن يعطيه قدر حصته من الأرض بذرا بعد نبت الزرع جاز وصار الزرع مشتركا بينهم والحال هذه والله أعلم (سئل) في اكار ترك البقر ترعى ليلافضاعت والعادة بين أهل تلك القرية مطردة بإرسال البقر ليل ترعى وحدها هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن والحال هذه ففي جامع الفصولين في ضمان المزارع والعامل ولو ترك البقر ترعى فضاغ اختلاف فيه المشايخ ويقتى بأنه لا يضمن اه يعني اذا تعارفوا ذلك بحيث لا يعد مثله تضيمه عافيا بينهم والله أعلم (سئل) في رجل ذى أرض وبقر وبذر زرع في أرضه يقرموه بذره وأعانه أكاره مع جملة من الناس واختلصا صاحب البذر يقول الزرع زرعي ببذري والا كاري يقول هو مشترك زرعه ببذر كذا للشركة هل القول قول الاكار أم قول رب البذر بيمينه حيث اتفقا على أن اصل البذر من رب الأرض (أجاب) القول قول رب البذر بيمينه والحال هذه والله أعلم (سئل) في قطن زرعه انسان في أرضه يبذره وغاب عن قرنته فخرث الأرض رجل طامعا في أخذ ثمرته

مطلب في رجل قال لا آخر ازرع ببذر كذا على أن الخارج بيننا وإذا ادعى أنه زرع لنفسه خاصة فالقول له بيمينه

مطلب اتفقا على أن من كل منهما بقرا وبذرا فزرع كل واحد منهما ببذره مستقلا

مطلب ثلاثة أخذوا أرضا بالنصف ليزرعوها ببذرهم فزرع اثنان بعضها حنطة والآخر بعضها شعيرا

مطلب إذا رضى الزارع مع الآخر بعد نبت الزرع أن يعطيه حصة من البذر ويكون الخارج بينهما

مطلب ترك الاكار البقر ترعى فضاغ بعضها

مطلب اعان اكار صاحب البذر وادعى الشركة في الخارج

مطلب زرع انسان في أرضه قطنًا فخرث رجل الأرض طامعا في أخذ ثمرته

مطلب شجر قطن بين اثنين
اذا كرب أحدهما الأرض
لا يستحق عقابته شيئا

مطلب اقتل الراهن الأرض
بعد ان زرعها المرتهن قطنًا
وأثر في يد الراهن
مطلب زرع الزوجة
الأرض بلا اذن الورثة وفيهم
صغار وبكار

مطلب اشترى أحد الورثة
بدراهم من التركة بذرا وزرعه
بلا اذنهم

مطلب اذا لم يشترط للاكار
شيء من الخارج فله أجر مثله
مطلب أرض بها شجر قطن
لرجل اشترك مع آخر على ان
يعمل معه مناصفة

مطلب ثلاثة لكل واحد
منهم أرض وفيها شجر قطن
اشتركوا على أن يعملوا
ويكون الخارج بينهم

مطلب ثلاثة لهم شجر قطن
اشتركوا مع ثلاثة آخرين
على ان يعملوا معهم ويكون
القطن للسته

مطلب اذا مات من في يده
أرض بيت المال أو الوقف
أو التيمار فلاحق بها الذكر
من أولاده

هل يستحقها بجرته أم هي للذي زرع يبذره (أجاب) هي للذي زرع يبذره ولا حق للعارث فيه ولا أجر له لانه متبرع في العمل والحالة هذه والله أعلم (سئل) في شجر قطن بين اثنين كرب أحدهما الأرض عليه وقام بأموره حتى أثمر بغير اذن شريكه هل الثمر بينهما تبعًا لاصلة أم هو للذي كرب وهل له في مقابلة حرثه وقيامه أجر أم لا (أجاب) هو بينهما ولا شيء للذي قام في مقابلة قيامه لانه عمل في المشترك والله أعلم (سئل) في رجل استرهن من آخر أرضا فزرعها المرتهن قطنًا واستغل ثمره فافسكها الراهن وزرعها ذرة على شجر القطن فأثمر شجر القطن فهل ثمره ملك للمرتهن أم للراهن (أجاب) القطن لمن زرعه اذ هو نعماء ملكه فان شجره ملك للراهن المرتهن لا للراهن زارع الذرة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن صغار وبكار وامرأة الصغار منها وبكار من امرأة غيرها فزرعت المرأة في أرض مشتركة وفي أرض غير مشتركة هل الزرع للمرأة أم للشركة (أجاب) ان زرعت من بذر نفسها فالغلة لها خاصة وكذا ان زرعت من بذر مشترك بغير اذن البكار وبغير اذن وصي الصغار وعليها الضمان لمثل حصصهم من البذر وان باذنهم والكل في عيال المرأة ويجمعون الغلات ويأكلون جلة فالغلة مشتركة كما في البرازية والله أعلم (سئل) في ميت مات عن زوجة وأولاد منها ومن غيرها فزرع ابن كبير منهم زرعًا صفيًا ذرة وقطنًا بذره فما اشتراه بدراهم من التركة وذلك بغير اذن بكار الورثة وبغير اذن الحاكم والوصي على الصغار هل الغلة الخارجة منه للشركة على حكم التركة أم هي للزارع خاصة (أجاب) هي للزارع ولا شيء فيها بالبقية الورثة كما في البرازية وترجع الورثة بحصصهم من دراهم الثمن التي اشترى بها البذر والله أعلم (سئل) في اكار لم يشترط له في شجر القطن حصة بل سكت عن اشتراط الشركة فيه هل له فيه حصة أم لا (أجاب) لا شيء له فيه والحال هذه بل هو لصاحب البذر كما هو مذكور في الولوالجية وغيرها وللاكار أجر مثل عمله والله أعلم (سئل) في رجل له أرض بها شجر قطن اشترك مع آخر على ان يعمل معه يقر منهم ما عليه مناصفة هل تصح أم لا (أجاب) لا يصح لشرطه عمل رب الأرض فالخارج لرب الشجر وعليه للا آخر أجر مثل عمله وعمل بقره والله أعلم (سئل) في ثلاثة رجال لكل واحد منهم قطعة أرض فيها شجر قطن اشتركوا على ان يحرقوها على بقر لهم وعمل فهل تصح هذه الشركة ويكون الخارج من شجر القطن بينهم على الشرط أم لا تصح الشركة ولكل ما خرج من شجره وهل للعامل ما شرط له رب الشجر أم أجره مثله (أجاب) لا تصح هذه الشركة ولكل واحد منهم قطنه الخارج من شجره مخصوص به وللعامل ما شرط له مالك الشجر حيث خلا عنه معه عن شرط مفسده والله أعلم (سئل) في شجر قطن بين ثلاثة اشتركوا مع ثلاثة آخرين على ان يعملوا معهم يقرهم ويكون القطن مقسومًا على الستة هل يصح ذلك ويقسم القطن كذلك أم لا يصح والقطن للثلاثة الاول (أجاب) لا تصح الشركة في ذلك والقطن لاصحاب الشجر الثلاثة ولا شيء للآخرين والهم أجر مثل عملهم يقرهم والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل مزارع في أرض بيت المال والوقف والتيمار ويؤدى قسمها للجهات المذكورة مدة عمره مات عن ابن وبنت هل تقسم بينهما قسمة ما يملكه من الاموال للذكر مثل حظ الانثيين أم لا وتبقى في يد الابن المتعاطي للفلاحية فيها ولا شيء للبنت فيها (أجاب) المزارع في الأرض السلطانية أو الوقف أو التيمار لا يملك الأرض وانما هو أحق بمنفعة تها من غيره حيث لم يكن خائنًا ولا معطلًا لها تعطيلًا يضر بيت المال أو الوقف فلا تقسم قسمة ما يملكه الميت من المال باجماع العلماء وتبقى في يد ابن المزارع حيث كان صالحًا كما كان أبوه على وجه الاحقية من الغير والله أعلم

مطلب ليس لأحد أن يزرع
أرض الوقف أو السلطانية
من يدم يزرعها

مطلب إذا ترك المزارع
الأرض السلطانية أو الوقف
باختياره سقط حقه ولو كان
له فيها كردار

مطلب قرية أرضها موقوفة
ويبد كل واحد من أهلها
حصه يزرعها ليس لأحد
أن يأخذ من حصه صاحبه
شيأ

مطلب زرع الأرض الوقف
أو السلطانية بغير إذن
صاحب اليد

مطلب رجل غرس أرض
وقف ويريد الآن بعض أهل
القرية أن يكافه قلعها الخ
مطلب غرس في أرض
وقف كرم أو تصرف فيه ثم
ادعى عليه رجل أن الأرض
ملك له

(سئل) في قرية يزرع أرضها المزارعون بالحصه وهي وقف أو سلطانية ورجل من أهل القرية
واضع يده عليها مدة سنين يزرعها ويدفع ما هو الممتعين من الحصه تلقاها عن أبيه بحيث أن مدته
ومدة أبيه عليها تزيد على أربعين سنة ويريد رجل أن يرفع يده عنها ويرزعهامدعي أن له فيها حصه
هل ترفع يده عنها أم لا وذلك المدعى رفع يده عنها (أجاب) لا ترفع يده عنها ففي الخاوى الزاهدي
والقنية له حق القرار في أرض وقف أو سلطانية ويتصرف فيها غيره وهو برام ولم يمنعه ليس له حق
الاسترداد بعد أن رمز (بمح) ثم قال رضى الله عنه قول (بمح) أحوط فإذا كان هذا فيمن له
حق القرار فما بالك بالمزارع الذي ليس له حق القرار وهو المسمى بالكردار وهو أن يحدث
المزارع في الأرض بناء أو غراساً أو كسباً بالتراب صرح به غالب أهل الفتاوى المعتمدة والكتب
الصحيحة المشتهرة وبه يعلم حكم أراضي بلادنا التي بأيدي المزارعين فافهم والله أعلم (سئل)
في فلاح مزارع في أرض سلطانية أو وقف بالحصه رحل عنها وتركها اختياراً فنزل بالقرية غيره
وغرس فيها باذن من له الاذن وأطعم الغرس ورجع الفلاح ويريد أن يرفع يده الغرس عنها ياخذ
غرسه هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك بل لو كان له فيها كردار وتركها بالاختيار سقط
حقه فكيف إذا تركها وليس له فيها كردار والمزارع انما حقه في الانتفاع بها مادام يتعهداها
بالزرع والانتفاع متى تركها سقط حقه وجاز لكل مزارع أن يزرعها بالحصه حيث أذن له
بالصرح أو الدلالة أرجع الى ما قاله الزاهدي في القنية والخواي يظهر لك ذلك والله أعلم
(سئل) في أرض قرية موقوفة على جهة يريد كل شخص من أهلها طائفة منها يزرعها بسهم
معلوم من الخارج يؤديه كل سنة لجهة الوقف هكذا مدة السنين المتعددة هل لأحدهم أن
يتعدى على ما في يد الآخر ويقبضه منه فيزرعه أو يغرسه أم ليس له ذلك وهل إذا فعل ذلك
للحاكم رفع يده عنه واعادته للمزارع الأول المتصرف فيه مدة السنين المتواليه أم لا
(أجاب) لا يسوغ لأحد من المزارعين أن يتعدى على ما في يد الآخر وإذا فعله أحدهم للحاكم
رفع يده عنه واعادته للمزارع الأول ليسبق يده الى ما أبيح له ولغيره ومن سبقت يده الى
مباح فهو أولى به وقد ذكر علماءنا فروعاً كثيرة دالة على ذلك كمسئلة النثار ومسئلة
الاحتطاب والاحتشاش والاستقاء ورأيت صريح النقل لعلماء الشافعية في هذه المسئلة أنه
لا ترفع يده عن الأرض السلطانية المعدة للزراعة بالحصه بغير وجه ككونه خائناً أو عاجزاً معللين
بعاذ كونه وليس بشئ من قواعدنا بأباه والمزارعون في اقليمنا على ذلك والله أعلم (سئل)
عن الأرض السلطانية أو الوقف التي لها مزارع معتاد عليها وله يد سابقة على مزارعها بالحصه
المعهودة فيها إذا زرعها غيره بغير إذنه ودفع ما عليها من الحصه هل لمزارعها أن يطالبه بحصته من
الخارج أو باجرة زرعها دراهم أم لا (أجاب) لا وان قلنا لا ترفع يده عنها مادام مزارعها
يعطى ما هو المعتاد فيها على وجهه المطلوب والله أعلم (سئل) في رجل غرس في أرض وقف
الخليل عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام زيتونا وصار النظار يأخذون عداة مدة عشرين سنة
ويريد الآن بعض أهل القرية أن يكافه قلعها أو يرضيه ببدل الأرض قائلاً انها في ريعي الذي
أعزم عليه هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والله أعلم (سئل) في رجل ذى غرس في أرض
وقف كرم أو تصرف فيه مدة ثلاثين سنة ادعى عليه مسلم أن الأرض له ملكاً أو مزارعة هل تسمع
دعواه هذه مع تصرفه هذه المدة وهو مشاهد له أم لا للمنع السلطاني خلدت خلافة مبيديه
(أجاب) لا تسمع دعواه والحال هذه والمقرر في كتب الفقه أن المزارع في أرض سلطانية أو وقف

مطلب في بيان الكردار
الذي يستحق به القرار في
الارض

مطلب ليس للمقرر عليه
أرض التيمار أن يرفع عنها
يد صاحب الكردار
مطلب يصح فراغ المزارع
اغيره واذا ترك المزارع
الارض سنة أو سنتين من غير
زراعة لتكثر غلتها لا تنزع
من يده الا اذا زاد على ذلك
أو كان خائفا

مطلب تعدى رجل على من
يزرع أرض الوقف وأخذها
منه

مطلب مزارع أرض الوقف
اذا تركها لضرورة له
استردادها

مطلب مزارع أرض المقاطعة
اذا تركها باختياره سقط حقه

مطلب رأى غيره يزرع
الارض السلطانية ثم ادعى
أنه أحق بزراعتها

اذا لم يكن له كردار وهو الكبس أو البناء أو الاشجار المسماة عندهم بحق القرار اذا أهمل الارض
فوضع غيره يده عليها ليس له حق الاسترداد وتبقى في يده من هي في يده وليس لمن كانت في مزارعته
أن يزعجها ويرفع يده ويستولي عليها اذ ليس له فيها ملك ولا شبهة ملك ولا حق الاستبقاء
والاستقرار والله أعلم (سئل) في أرض تيمار قرر على نفر من الانفار ولها مزارعون لهم
فيها كردار بغرس كثير من الاشجار واضعون أيديهم عليها عن ابائهم مدة تزيد على ستين سنة
هل لصاحب التيمار رفع أيديهم عنها وقلع أشجارهم منها ليزرعها هو بأكثه أم لا (أجاب) ليس
لصاحب التيمار رفع أيديهم عنها ولا قلع أشجارهم منها والحال هذه اذا المفوض اليه من السلطان
تناول الخراج الموقوف عليها والحصه المقررة في خراج المقاطعة وليس له ملك فيها حتى يملك نزع يد
مزارعيها الذين صار لهم فيها كردار بغرس الاشجار والتصرف الكائن منهم في سائر الاعصار
والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية أو وقف في يذرراع مداومين على مزارعتهام مدة سنين هل
ترفع يدهم عنها بغير خنجة ماداموا قائمين بمزارعتهما ويؤدون ما عليها أم لا وهل اذا اختار أحدهم
مزارعتهما الفراغ عنها المزارع آخر صالح يصح فراغه ويسوغ للمفروغ له مزارعتهما أم لا وهل اذا
ترك رجل منهم مزارعة أرضه استراحة لتغل الغلة المرغوب فيها سنة أو سنتين ترفع يده عنها وتدفع
لغيره أم لا ما لم يكن خائفا أو عاجزا أو يتركها ثلاث سنين متواليه (أجاب) لا ترفع يدهم عنها
بغير وجه اذا المقصود منها متوفر ومن فرغ لمزارع صالح فقد أتى بصالح ولم يعمل عملا غير صالح
فيصح ولا اعتراض عليه وللمفروغ له مزارعتهما ولا ترفع يد المزارعين عنها بغير خنجة يأتون بها
حيث قاموا بمزارعتهما وأداء ما عليها ولا جناح على من تركها سنة أو سنتين لتغل الغلة المرغوب فيها
فلا يقابل بالمنع والدفع لغيره ما لم يكن خائفا أو عاجزا أو تاركها ثلاث سنوات متواليات والله أعلم
(سئل) في أرض وقف بيد رجل يتصرف فيها بالزرع صنفيا وشتويا ويؤدى ما عليها من النصيب
مدة سنين لا ينزع فيه مزارع تعدى عليها مزارع آخر وزرعها بغير إذن الاول التي هي في
مزارعته هل له ان يستعيدها منه ويكون أحق بها من المزارع الآخر المتعدى أم لا (أجاب) نعم
للبدا السابقة العادلة ترزع البدال لاحقة العادية وحيث أجيبت للزرع فمن سبقت يده الى مباح
فهو أحق به بالانزع والله أعلم (سئل) فيما اذا كان الجماعة حق قرار في أرض وقف فرحلوا من
قريةهم لضرورة فوضع أناس أجانب يدهم عليها هل حيث كان تركهم لها بالا اختيار منهم بل
لضرورة لا تسقط قدميتهم ولهم حق الاسترداد أم لا (أجاب) لا تسقط قدميتهم ولهم حق
الاسترداد قال في الحاوي الراهدى حيث كان الترك بالا اختيار لا تسقط قدميتهم ولهم رفع أيدي
الواضعين أيديهم عليها حيث كان الترك بغير الاختيار والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية في
يدى عطاء بالمقاطعة بعطاء معدة للزرع بالحصه في يد مزارع نحو خمس سنوات يزرعها وتؤخذ
الحصه منه وقد تقدم لغيره زرعها ثم تركها باختياره ويريد الآن رفع يد المزارع لها حالاً عنها هل
له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك حيث تركها باختياره لسقوط حقه بالترك والحال هذه
والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية بيد مزارع يزرعها بالحصه المعهودة في أرض القرية مدة
تزيد على عشر سنين متتابعه ها عن أبيه بعد تصرف أبيه بالمزارعة مدة سنين والآن برز شخص
يدعى أنها كانت في مزارعة أهل له هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه فيها الامر بين
الاول أن الارض السلطانية اذا تصرف فيها انسان وغيره براه ولم يمنعه ليس له حق الاسترداد لان
ذلك الغير لا ملك له في رقبتهما وانما له حق الانتفاع بهما ان كان قد سبق اليها قبل في المزارعة بها والترك

الاختباري يسقط حقه في مزارعتها والثاني أن السلطان منع من سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة من الدعاوى الشرعية المجموعة شرعا فكيف بهذه الدعوى والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية مباحة للزراع وضع رجل يده عليها مدة تزيد على ثلاثين سنة متلقيا لها عن والده برزله رجل يدعى عليه أن والده كان يفلح بها قبله وأقام على ذلك بينة هل تسمع دعواه وتقبل بينته ويحكم له بها أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته لا مريين الأول أمر مولانا السلطان بعدم سماع ما مضى عليه من الدعوى خمس عشرة سنة والثاني أن علماءنا رجعهم الله تعالى صرحوا في الأراضي التي بهذا الوصف إذا رأى فلاحها غيره يتصرف فيها فسكت ولم يمنعه ليس له بعد ذلك أن يسترد هاهنا لسقوط حقه فيها بذلك إذ ليس ملكا له بل حق المنفعة بها مادام مزارعا فإذا تركها ساغ لغيره التصرف فيها لكونها معدة للمزارعين بالخصصة والحال هذه والله أعلم (سئل) في أراضي الوقف وأراضي بيت مال المسلمين إذا باعها المزارع الذي ينتفع برعها شتويا وصيفيا لرجل بثمن معلوم وتركها له بحسن اختياره فصار ينتفع برعها الانتفاع المذكور مدة سنين ثم مات فوضع ولده يده عليها وانتفع به مدة سنين تبلغ مدة انتفاعه وانتفاع أبيه زيادة عن عشرين سنة هل للبائع أو ورثته رفع يده عنها واستردادها بسبب كون بيعها غير صحيح أم لا لكون البائع تركها باختياره وإن أخذ بدلا (أجاب) ليس للبائع ولا لورثته استردادها والحال هذه لتركها باختياره هذه المدة وإن قلنا بعدم صحة بيعها إذ حق المنفعة بها ثبت مادام المنتفع ينتفع بها وينتفع جائب الوقف وبيت المال مع انتفاعه فإذا تركها بالاختيار سقط حقه ولو كان له حق القرار بواسطة الكردار كما صرح به في الحاوي الزاهدي وفي القنية في العصب فكيف لا يسقط حقه مع عدمه به والكردار أن يحدث المزارع في الأرض بناء أو غراسا أو كسبا بالتراب ينقل من مكان إليها والله أعلم (سئل) في رجل دفع لا آخر ثورا للبحرث عليه مع ثوره على ثلث الخارج هل تصح هذه المزارعة أم لا والخارج كدرب البذر وعليه أجر عمل الثور (أجاب) لا تصح هذه المزارعة وأصاحب الثور أجره المثل لما عمل ثوره من جنس الدراهم والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجلين اشتركا في زرع الشتوى والصيفي وتمت سنة شركتهما وانفصلا ودخلت السنة الثانية وكل منهما كرب في أرض الآخر لزوع الشركة وأحدهما يقول كل يزرع في كرب أرضه الخاصة وأحدهما يريد قسمة جميع الكرابين مناصفة فما الحكم الشرعي (أجاب) لا يقسم الكراب ولكل واحد منهما التصرف في أرضه المكروبة وليس للآخر أن يتعرض له بطلب قسمة في أرضه لأن الكراب وصف في الأرض فلا حق لشريكه فيه والله أعلم (سئل) في شريكين في فلاحه مضت سنتهما وأحدهما أرض مكر وبه بها قطن له قبل شركتهما أدخله عليه هل لشريكه أن ينازعه فيه وفي كرب أم لا منازعة له معه فيها (أجاب) ليس لشريكه أن ينازعه في كرب أرضه ولا في شجر القطن الذي أدخله عليه إذا الكراب وصف في الأرض فلا يتصور فيه بانفراد مملك لأحد ولكل واحد منهما أرضه بورا كانت أو كرابا فافهمم والله أعلم (سئل) في ثلاثة نفر من أحدهم نصف القدان وربيع البذر ومن الآخر ثلاثة أرباع البذر مناصفة والعمل كله عليهما وأحدهما لا يقر من جهته فكيف يقسم الخارج (أجاب) يقسم الخارج على قدر البذر فلصاحب ربيع البذر ونصف القدان ربع الخارج وللعاقلين ثلاثة أرباع مناصفة بينهما ولا يستحق أحد العاملين وهو الذي منه نصف القدان شيئا زائدا عن العامل الذي لا بقر له لأنه عمل

مطلب أرض سلطانية
بيد رجل نحو ثلاثين سنة
ادعى عليه رجل أن والده كان
يفلح بها

مطلب باع مزارع أراضي
بيت المال أو الوقف لرجل
فأراد البائع أو ورثته
استردادها وفي هذا المطلب
بيان الكردار

مطلب إذا دفع لا آخر ثورا
على سدس الخارج فله أجر
مثل الثور

مطلب تمت سنة شركتهما
وانفصلا وكرب كل منهما في
أرض الآخر وأحدهما
يقول كل يزرع في كرب أرضه
والآخر يبدل الخ

مطلب شجر القطن الموجود
قبل الشركة لصاحب الأرض

مطلب في كيفية قسمة
الخارج بين ثلاثة من أحدهم
نصف القدان وربيع البذر
ومن الآخرين ثلاثة أرباع
البذر مناصفة والعمل

مطلب في رجلين لكل منهما
نور اشتراك في الزرع عليهما
والعمل ونصف البذر على
أحدهما ونصفه والارض
على الآخر
مطلب أخذ أرضاً بالحصّة
واكل منهما نور والبذر
عليهما مناصفة وللعامل ربع
الخارج
مطلب في شخص باع آخر
نصف فدان من البقر للزراعة
بينهما والبذر عليهما وصبر
عليه بالثمن في مقابلة عمله على
أن الفدان ان بقي بعد الزراعة
يرده على البائع ثم قبل الزراعة
مات واحد ومريض الخ

مطلب المستاجر لحمل الطعام
المشترك لا يستحق الاجر

مطلب أربعة اشتركو في
فلاحة ومن احدهم بذر
وعمل ومن الثاني بذر وعمل
وبقر ومن الثالث بذر وبقر
ومن الرابع بقرف فقط
مطلب دفع لا آخر بذر
القطن ليزرع به عمله
وبقره على أن للدافع الثلث

به في مشترك والعمل في المشترك لا يستحق به شيء فافهم والله أعلم (سئل) في رجلين لكل
منهما نور اشتراك في الزرع عليهما على ان يعمل أحدهما عليهما ونصف البذر عليه ونصف البذر
والارض على الآخر والخارج ثلثاه للعامل وثلثه للآخر ففعلوا وخرجت الغلة فما الحكم
الشرعي (أجاب) المزارعة فاسدة على الوجه المذكور فخرجت الغلة فما الحكم
وليس للعامل على رب الارض أجر عمله لعمله في المشترك ويجب على العامل أجر نصف الارض
اذا استوفى منافعتها كما في جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في رجلين لكل نور اتفاقاً
على ان يحرث أحدهما عليهما والبذر منهما مناصفة وللعامل ربع الخارج يخرج من الوسط
والارض للغير بالحصّة فما الحكم (أجاب) يقسم الخارج مناصفة بعد اخراج الحصّة للارض
لهذا نصفه ولهذا نصفه ولا أجر للعامل ولا حصّة لكونه عمل في المشترك والمزارعة على هذا الوجه
فاسدة والله أعلم (سئل) في شخص باع آخر نصف فدان من البقر بثمن معلوم ليحرث عليه
ويزرع بينه وبينه مناصفة والبذر منهما كذلك ويكون عمل العامل في مقابلة الصبر بالثمن عليه
على ان الفدان ان خلس من العمل سالماً اعاده الى البائع وفسخ البيع وان سرق أو مات قطيعاً
من العمل فعليه ثمنه المعين فطفق يكرب عليه فمات واحد من الثورين ومريض الآخر قبل
الزرع فاقبى بائع البقر بحمار والعامل بحمار آخر وقرنهما وزرع عليهما البذر بناء على ما اتفقا
وبرئ الثور الباقي من المرض وخرجت الغلة فما الحكم في الخارج وفي ضمان الثور الهالك ورد
الثور الباقي وعمل العامل (أجاب) أما الخارج فبينهما نصفان استباحا للبذر لا لصحة الشرط
لفساد المزارعة على هذا الوجه ويضمن نصف قيمة الثور الهالك يوم قبضه ويرد الثور الباقي دفعاً
للفساد بقدر الامكان اذا بيع المذكور فاسد والحال هذه ولا أجر للعامل لما صرحوا به في
باب الاجارة الفاسدة انه لو استؤجر لحمل طعام مشترك لأجر له أي لا المسمى ولا أجر المثل عندنا
خلافاً للشافعي معالين بكون العقد ورد على ما لا يمكن تسليمه لان المعقود عليه حمل النصف
شأنه وذلك غير متصور لان الحمل فعل حسي لا يتصور وجوده في الشائع وأنه ما من جر يحمّله
له الا وهو شريك فيه فيكون عاملاً لنفسه فلا يتحقق تسليم المعقود عليه لان كونه عاملاً لنفسه
يمنع تسليم عمله الى غيره وبدون التسليم لا يجب الاجر الى آخر ما ذكره في تلك المسئلة واذا تأملت
وجدت واقعة الحال كذلك وقد قلت ذلك في اجرة العامل تفقها ثم رأيت كذلك في جامع الفصولين
في الفصل الثلاثين في المزارعة فله الحمد والمنة حيث وافق تفقهي المنقول وعبارته بعد أن ذكر
ما يشبه واقعة الحال وليس للعامل على رب الارض أجر عمله بعمله كذا في المشترك انتهى والله
أعلم (سئل) في أخوين بالغين وابن أخ أحدهما بائع والآخر قاصر اشتراك الجميع في فلاحة
فكان من أحد الاخوين بذر وعمل ومن أحد ابني الآخر بذر وعمل وبقر ومن الآخر بذر وبقر
ومن الآخر الثاني بقرف فقط فهل هذه المزارعة فاسدة والخارج لارباب البذر بقدر بذرهم ولا شيء
من الخارج للآخر الذي منه البقر فقط أم لا (أجاب) نعم المزارعة فاسدة والخارج لارباب
البذر بقدر مال كل واحد من البذر ولرب البقر أجر المثل لبقره والله أعلم (سئل) في رجل
دفع لا آخر بذر القطن ليزرع له الآخر في أرضه بعملته وبقره ويكون الثلث له وللآخر
الثلثان هل يقسم الخارج على ما اتفقا أم لا (أجاب) المزارعة على الوجه المذكور
فاسدة وعليه اصحاب المتون فيكون الخارج كله لرب البذر وعليه أجره المثل لما بقي من
العمل وفي جامع الفصولين وكان أبو يوسف يقول أو لا يجوز ولعله قاس على المضاربة فجعل دفع

البذر كدفع الدراهم ثم رمى حصص عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو دفع البذر من أربعة بلا أرض يجوز فالبذر كراس مال المضاربة ولم يجز عند محمد وقال محمد بن سماعة بمجبي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وأنه حسن والله أعلم (سئل) في رجل استأجر حرا ثمانية ليزرع له شتويًا وصيفيًا فزرع جميع الشتوي ومات فما الحكم (اجاب) الذي نص عليه علماؤنا أن الاستحسان في هذه المسئلة أن كان ورثة الميت يقولون نحن نعمل مكانهم ذلك وتبقى المزارعة على شرطها إلى أن يستحصل الزرع وليس لرب الأرض أن يأخذ الأرض من ورثته قبل أن يستحصل الزرع وإن امتنع الوارث لا يجبر ويتفق على الزرع إلى أن يحصل بذن القاضي ويرجع بما اتفق على الوارث في حصته وإن شاء أعطى وارث العامل قيمة حصة العامل بقليل ويكون كله لرب الأرض والله أعلم (سئل) في أربعة اشترى كوا في زرع الحنطة والشعير مرابعة لكل ربع فغاب واحد منهم بعد زرع الشعير ورجع يطلب حصته فنعه عنها هل لهم ذلك أم لا ويجب عليهم دفع حصته من الحنطة والشعير (اجاب) ليس لهم ذلك بل يجب عليهم دفع حصته منهما ويكون مقرضاهم ومستقرضاهم في البذر كما سرح به في البرازية وغيرها والله أعلم (سئل) في ثلاثة نفر من أحدهم الفدان ومن الآخر العمل ومن الآخر البذر والأرض فما الحكم (اجاب) المزارعة فاسدة والخارج كله لرب البذر والأرض وللعامل أجرة عمله ولرب الفدان أجرة عمله فدانه سرح به في جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في العامل إذا مرض فآقام آخر مقامه بنصف ماله في الخارج (سئل) في رجلين اتفقا على الزرع بيديهما سوية في أرض بيت المال في الحصة والعمل من أحدهما والبقر من الآخر فحصل للعامل مرض في أثناء العمل فطلب صاحب البقر من ابنه العمل المشروط على أيه فقال له اعمل أنت على بقرك وما حصلته أمان على على بقر الغير فيه بيني وبينك نظير عملك فهل الخارج يقسم على قدر البذر ولا يصح الشرط المذكور ولا أجرة لعمل صاحب البقر لكونه في المشترك أم لا (اجاب) الخارج يقسم بعد حصة بيت المال على قدر البذر لأنه غاؤه ولا يصح جعل الحاصل من عمله بينه وبين صاحب البقر ولا يستحق صاحب البقر عمله أجرة لأنه عمل في المشترك والله أعلم (سئل) في رجلين اتفقا على الزرع الصيفي في أرض سلطانية مباحة للمزارعين بالحصة وأحدهما منه عمل على ثوره وثور صاحبه وثلث البذر ومن الآخر العمل على فدانه وثلث البذر والخارج ثلثاه له والثلث لصاحبه بعمله وعمل ثوره فذكرنا الأرض وثنيها فطابت للزرع ويقول ذو الثلثين لا أمكنك منها الآن تبذر الربع وتأكل الربع ورجع عما اتفقا عليه هل يجب إلى ذلك أم لا (اجاب) لا يجب إليه إذ لا يجبر ذو الثلث عليه ويدهما على الأرض واحدة فاما أن يجزأ على ما اتفقا عليه واما أن يقسم الأرض مكرورة ويزرع كل واحد منهما فيما خصه منها على حدة والله أعلم (سئل) في أربعة اشترى كوا في المزارعة بيد مشتركة أرباعا والخارج كذلك وأحصد الزرع فامتنع أحدهم عن حصده بعد استوائه هل يجبر على مساواة شركائه بقدر حصته أم لا (اجاب) لا شك في استوائهم في الصرف على المشترك فان امتنع أحدهم يرفع أمره إلى الحاكم الشرعي فيأمره بالمساواة أو يأمرهم بالصرف عليه والرجوع عليه بقدر حصته والله أعلم (سئل) في أخوين متقاضين بعمالن بأيديهما عمل الفلاحة

مطلب إذا مات المزارع فلمورثته أن يعملوا مكانه وتبقى المزارعة على شرطها

مطلب اشترى كوا في زرع فغاب أحدهم قبل الزرع مطلب إذا كان من أحدهم بقرو من الآخر العمل ومن آخر بذر وأرض فالأرض فاسدة

مطلب مرض العامل فآقام آخر مقامه بنصف ماله في الخارج

مطلب مرض العامل فامر ولده صاحب البقر أن يعمل وله في نظير ذلك نصف ما يحصل من عمله على بقر الغير

مطلب اتفقا على الزرع في أرض سلطانية وشرط لأحدهما الثلث وللآخر الثلثان فذكرنا بها وبعد أراد المشتروط له الثلثان أن لا يمكن صاحبه من الزراعة الآن يبذر الربع ويأكل الربع

مطلب امتنع أحد المزارعين عن الحصاد

مطلب أخوان يعملان في الفلاحة مناصفة ولا أحدهما ولديعنيهما فأراد والده أن يقسم الخارج اثلاثا

نشأ لأحدهما ولد فكان يعينهما في العمل وأبوهم بما اشتغل عن العمل بسبب كونه شيخاً في القرية وابنه وأخوه في العمل وإذا خلا من تعلقات المشيخة اشتغل معهما والآن افرق الاخوان ويريد أبو الولد المذكور أن يقسم ما تحصل بالعمل اثلاثاً وأخوه يريد أن يقسمه انصافاً بالحكم في ذلك (اجاب) حيث كان الولد معيناً لهما في العمل لا يضرب له بسهم ويقسم الحاصل بالعمل منصفة للاب النصف ولأخيه النصف والله أعلم (سئل) في رجل شرط من جانبه فدان بقر ونصف البذر وآخر منه العمل والارض ونصف البذر عمل لم يكون الخارج بينهما فاخذ الفدان وشارك مع صاحب فدان آخر ولم تحصل المساواة في البذر هل الخارج على قدر البذر أم على الشرط (اجاب) مثل هذا غير صحيح فالخارج تبع البذر والخال هذه والله أعلم (سئل) في رجل له أربعة رؤس بقر وآخر له رأس بقر اتفقا على شدها فدانين وحرثهما عليهما وعلى البذر أخماسه على صاحب الثور والباقي على صاحب الاربعة وعلى الخارج بينهما ارباعاً ربعه لصاحب الثور والباقي لصاحب الاربعة والآن صاحب الثور لا يرضى بالربيع من الخارج ويطلب الزيادة على ذلك فما الحكم (اجاب) ليس لصاحب الثور المشروط عليه العمل على فدان من الفدانين وخمس البذر الا خمس الخارج بقدر بذره فقط ولا يستحق بعمله شيئاً لعمله في المشترك ومن عمل في المشترك لا أجر له ويجب عليه رد الزائد عن الخمس على شريكه هذا مقرر الحق فعليه الرضا به والله أعلم (سئل) في رجلين اتفقا على الشركة في الفلاحة الشتوى والصيفي على أن يدفع هذا أرضه كراهما وبورهما نظير أرض هذا ووزعوا الشتوى في أرض أحدهما يبذر بهما مناصفة وأبى الآخر أن يدفع أرضه بل استقل بهما ووزعها قطناً لنفسه فما الحكم في الزرع الذي زرعه في أرض أحدهما ولم يرض بالشركة الا بشرط دفع أرضه ولم يفعل (اجاب) الخارج من بذريهما يقسم انصافاً عليهما بعد اخراج خراج المقاسمة منه على حسب البذر ولصاحب الارض التي زرعت على الآخر أجرة المثل للنصف من الارض التي زرعت أجرة فاسدة وحكم الأجرة الفاسدة وجوب أجر المثل بالاستعمال والله تعالى أعلم (سئل) في ثورين أحدهما للعامل والآخر لشريكه هلك ثور الشريك فطلب العامل بدله فقال له هلك عليّ وعليك ولزمني النصف ولزمك النصف فدفع له العامل بناء على أنه يلزمه ثم ظهر له خلاف ذلك بفتوى المفتي هل يرجع عليه بما دفع أم لا (اجاب) نعم له أن يرجع عليه بما دفع إذا عברה بالظن البين خطؤه والله أعلم (سئل) في رجل له فدان وآخر له فدان واثنا عشر كوا على أن صاحب الفدان يبذر السدس والعامل عليه يبذر السدس وصاحب الاثنين يبذر الثلثين فعملوا على ذلك وكان من جملة عملهم الحرث على شجر قطن عتيق لصاحب الاثنين لتدوين غلاته مشتركة على حسب ما اتفقوا عليه وفي أثناء العمل وقف ثور لصاحب الفدان فقال له ذوالاثنين نزرع على ما بقي من بقرتك وبقرنا على أن تعطينا جرة زيت والخارج على ما اتفقنا قبل ذلك وأدركت الغلة فما الحكم في الزرع وثمره القطن وجرة الزيت (اجاب) المزارعة على الوجه المذكور فاسدة لا شترط البذر فيها على العامل والخارج على حسب البذر لانه غاؤه فمتبعه فمن بذر السدس له السدس ومن بذر الثلثين له الثلثان ولا شيء من ثمره القطن العتيق لصاحب الفدان وله أجرة مثل عمل بقره فيه ولا يلزمه جرة الزيت لعمله في المشترك ولا أجرة للعامل فيه عندنا كما عرف والله أعلم (سئل) في الوسي هل له إذا مات ثور من بقر اليتيم أو احتاج إلى بذراً وآلات للحرث أن يجدد غيره ويشترى له ذلك أم لا (اجاب) نعم له ذلك والله

مطلب انتفاع على أن من
أحدهما البقر ونصف
البذر ومن الآخر العمل
ونصف البذر والارض

مطالب اتفاقاً على أن من
أحدهما أربعة رؤس بقر
ومن الآخر رأسا والحرث
عليهما وإن من صاحب
الثور خمس البذر ومن
الآخر أربعة أخماسه وإن
الخارج منهما أربعة

مطابق اتفاقاً على زراعة
أرضيهما فزرعا أرض
أحدهما تكون بيذرهما
مناصفة وامتنع أحدهما
عن دفع أرضه بل استقل
بها

مطاب اذا هلك ثور الشريك
فدفع العامل له نصف قيمته
بناء على أنه يلزمه ذلك فله
الرجوع بما دفع

مطلب اشتراك رجلان
لا أحدهما فدان ولا آخر
فدانان على أن ييذر صاحب
الفدان السدس والعامل
عليه السدس والآخر
الثلثين ومن جملة عملهم
الحرق على شجر قطن عتيق
مطلب لوصي اليتيم أن
يجدد ماتلف من آلات
الحرق

* (كتاب المساقاة) *

(سئل) في أرض بين اثنين دفعها أحدهما للآخر على أن يغرس فيها غراسا ثلثاه للغارس وثلثه للآخر فغرس وانتشت الأشجار فهل هي على ما شرط أم تكون مناصفة بينهما أم هي للغارس فقط؟ الحكم الشرعي (أجاب) الأشجار على ما شرط وإذا اختلف في الشرط فالقول قول الغارس حيث اعترف الثاني بأنه غارس له أو قامت بينة به أو حصل نكول عند طلب الممين الحاصل أن يعلم بأنه الغارس بطريق من الطرق الشرعية وإن لم يعلم فهو بينهما على قدر الأرض قال في جامع الفصولين لو عرف غارسها فهي له والافاق في محل مملوك لأحدهما خاصة فهو له وما في محل مشترك فهو بينهما انتهى فجعل الغارس أحق من ذي الملك وهو ظاهر في أن القول قوله والله أعلم (سئل) في المساقاة على شجر الوقف مدة طويلة تجزئ من ألف جزء للوقف والباقي للمساقي واستجار الأقرحة المتخللة بين الأشجار بعد هامة طويلة تاجر المثل بحيث لا يرغب أحد إلا كذلك ولو تركت هلك الأشجار بالكاية وتعطلت الأرض وتعمت المصلحة في ذلك وحكم الحاكم يرى جواز نظرا لمصلحة الوقف هل يصح ذلك ويلزم ولا تبطل بموت المتولي العاقد لذلك أم لا (أجاب) نعم يصح ويلزم ولا يبطل بموت المتولي والحال هذه وحكم الحاكم واقع في محله خصوصا وقد تعينت المصلحة فيه كما شرح فيه وهلاك بعض الثمرة خير من هلاك جميعها مع الأصل والله أعلم (سئل) في رجل دفع أشجار زيتون مساقاة عامين كاملين لا آخر على أن يكون له ربع الخارج فعمل العام الأول ومنعه رب الكرم عن العمل العام الثاني هل له ذلك أم لا ويجبر على تمكين العامل من العمل أم لا (أجاب) ليس له ذلك بل يجبر إذا ضرر قال علماء نازحهم الله تعالى إن المساقاة لا تتخالف المزارعة إلا في مسائل أربعة منها هذه المسئلة لهذه العلة بخلاف المزارعة لأن فيها اتلاف البذر والله أعلم (سئل) في شجر قطن لرجل اتفق مع آخر على أن يحرقا ويعمل عليه على نصف الخارج فعمل نصف العمل وتم العمل عليه رب الشجر بنفسه فلما دخلت الغلة جأه بطلب نصفها وأخذها بواسطة متغلب قهرها فما الحكم (أجاب) لا شيء للعامل في الخارج لفساد المساقاة باشتراط عمل رب القطن معه فيه وهو يمنع التسليم فيوجب الفساد كما نصوا عليه قاطبة وإذا كان كذلك فجميع الخارج لرب الشجر وعليه للآخر أجر مثل عمله وعمل بقره من جنس الدراهم والدنانير والله أعلم (سئل) فيما إذا أذن ناظر وقف أهلي لزيد بأن يغرس في أرض الوقف غراسا متنوعا على أن يكون له نصف ما يغرسه في مقابلة الأعمال المعهودة والنصف لجهة الوقف فغرس زيد في الأرض غراسا متنوعا ثم باع نصفه لعمرو فهل على المشتري العمل ولا يستحق نصف الغراس إلا بالعمل وإذا عمل فيها عليه نصف أجره الأرض لجهة الوقف بحسب غراسه أم لا (أجاب) هذه معادلة فاسدة والغراس كله للوقف وللعامل قيمة الغراس وأجر مثله ولا ينفذ بيعه فيه فيرد ويرجع المشتري على البائع بالثمن إن كان قد دفعه أما فسادها فلا يلزم لضرب لها مدة وأما كون الغراس كله للوقف فلا إن العقد في الشجر لما كان فاسدا وقد غرسه العامل بأمر الناظر في أرض الوقف صار كأن الناظر فعل ذلك بنفسه فيصير قابضه لجهة الوقف باتصاله بأرضه مستهلكا بالعلوق فيها فتجب عليه قيمة أشجاره وأجر مثل عمله لأنه انتهى لعمله أجره وهو نصف الخارج ولم يحصل له منه شيء فيجب له أجر مثله وأما عدم نفاذ بيعه فلما ذكرنا أنه صار مستهلكا

مطلب أرض بين اثنين دفعها أحدهما للآخر ليغرسها الثلثان للغارس والثلث للدافع وإذا اختلفا فالقول الخ

مطلب في المساقاة على أشجار الوقف مدة طويلة واستجار الأقرحة المتخللة بين الأشجار كذلك

مطلب إذا دفع له الأشجار عامين مساقاة ليس له منعه من العام الثاني

مطلب اشتراط عمل رب الأشجار مفسد للمساقاة

مطلب أذن ناظر الوقف لا آخر أن يغرس في أرض غراسا على أن يكون له نصف ما يغرسه ولم تضرب مدة الخ

بالعلوق في أرض الوقف إلى آخره ومنه يظهر وجه رجوع المشتري بالثمن على بآئعه فإذا علمت ذلك
 ظهر لك عدم تأني سؤال العمل على المشتري وعدم تأني سؤال لزوم نصف أجرة الأرض ومن شد
 في شيء مما أفتينا به فليرجع إلى الخاتمة والتاريخانية وشرح الدرر والغرر لملا خسرو ومنع الغفار
 وغيرهما من كتب المذهب يظهر له ذلك والله أعلم (سئل) فيما إذا استأجر زيد من متولى الوقف
 أرضاً وماء بأجرة المثل وأذن له المتولى بالغراس ما اختار وأراد على أن يكون النصف منه لجهة
 الوقف والنصف للمستأجر فغرس المستأجر من ماله وكلما كملت مدة الإجارة استأجر من متولى
 الوقف الذي له الإجارة والتكلم على الوقف المزبور شرعاً بأجرة المثل من غير زيادة وأذن للمستأجر
 بالغراس حتى يعموا شجراً جديداً بعد جديداً ومستجداً بعد مستجداً ومضى على هذا الحال مدة تنوف
 على سبعين سنة فجاء عمرو وزاد في الأجرة زيادة فاحشة واستأجر النصف حصه الوقف من المتولى
 فهل يسوغ للمتولى أن يؤجر حصه الوقف لغريزي البداغراس القديم وهل يجبر زيد على قبول
 الزيادة عن أجرة المثل أم لا (أجاب) كل ما ذكر فيه فاسد والبناء على الفساد فاسد وجه فساد
 الإجارة الأولى وجود اشتراط الشركة في الغراس في عقدها وهي تفسد بمثلها قطعاً إذ هي بيع
 المنافع فكما يفسد الشرط الفاسد عقد بيع الاعيان فكذلك يفسد عقد بيع المنافع وإذا فسدت
 الإجارة الأولى فالغراس كله للوقف لأن العامل غرسه بأذن متولى الوقف في أرض الوقف بإجارة
 فاسدة فكان المتولى غرسه بنفسه فيصير قابضاً للغراس بإتصاله بأرض الوقف مستهلكاً بالعلوق
 فيها كما صرح به غيره وأحد من علماءنا كصاحب الدرر والغرر وشيخ الإسلام ابن عبد الله صاحب
 تنوير الأبصار وغيرهما وإذا عرفت ذلك فلا تنوقف في فساد استأجر عمرو والواقع على الشجر
 والأرض كما هو أظهر من أن يذكر فلا يتأني سؤال قبول الزيادة عن أجرة المثل وعدم قبولها
 والحال هذه وللغراس قيمة الغراس وأجر مثل عمله كما صرح حوايه والله أعلم (سئل) في رجل له
 شجر قطن دفعه لآخر ليحرق أرضه ويقوم عليه وله نصفه ودفع العامل شجر قطن له لآخر كذلك
 فهل ما يخرج من القطن منهما بينهما ولو استعان كل منهما بالآخر وتفاوتوا قلة وكثرة أم لا
 (أجاب) نعم القطن بينهما على ما شرطوا والله أعلم (سئل) في رجل عامل آخر على شجر قطن له
 واختلف صاحب الشجر مع العامل عليه في الحصة المشروطة له العامل يقول شرط لي الثلثان
 وصاحب القطن يقول شرطت لك النصف فهل القول قول صاحب القطن وعلى الآخر البينة
 أم لا (أجاب) القول قول صاحب الشجر فيما شرط للعامل والبينة على العامل والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل له شجر قطن جعل لآخر فيه حصة بسبب بقر منه تضاف إلى بقره هل يستحق
 بالبقر في القطن تلك الحصة أم ليس له الأجرة مثل بقره دراهم (أجاب) مجرد البقر لا يستحق لها
 في الخارج شيء ففي جامع الفصولين وغيره استأجر البقر ببعض الخارج لم يرد به أثر ولصاحب
 البقر أجر مثل بقره من الدراهم أو الدنانير ولا شيء له في القطن وإنما هو جميعه ملك الشجر والله
 أعلم (سئل) في حرث عند إنسان مضي عامه ومن جملة ما كان فيه شجر قطن مسكوت عن
 اشتراط حصة للحرث فيه هل له فيه حصة أم لا وإذا قلتم لا هل إذا تعدى وحرث عليه الأرض في
 ثاني عامه بغير إذن صاحبه هل ثمرته للحرث أم لصاحبه الذي أصل بذره منه (أجاب) لا شيء
 للحرث في شجر القطن والحال هذه وما يخرج منه من القطن في العام الثاني فهو ملكه والله
 أعلم (سئل) في رجل عامل رجل على شجر قطن له يقوم عليه فقام العامل عليه مدة ثم ترك العمل
 فلما أدرك الثمر جاء يطالب حصته فيه هل له ذلك أم لا والحال أنه ترك العمل عليه والقيام به قبل أن

مطلب استأجر زيد من
 متولى الوقف أرضاً وماء
 بأجرة المثل وأذن له المتولى
 بالغراس على أن يكون
 النصف منه لجهة الوقف
 وكلما كملت مدة الإجارة
 استأجرها بأجرة المثل
 وهكذا جاء عمرو وزاد في
 الأجرة الخ

مطلب في رجلين دفع كل
 منهما شجر قطنه لصاحبه
 ليقوم عليه بالنصف
 مطلب دفع لآخر شجر قطنه
 معاملة ثم اختلفا في الحصة
 المشروطة

مطلب دفع لآخر شجر قطن
 وجعل له حصة في مقابل بقر
 منه تضاف إلى بقره

مطلب لاشي للحرث فيما
 يخرج من شجر القطن
 حيث لم يشترط له حصة

مطلب إذا ترك العامل شجر
 العمل قبل أن يصير للثمرة
 قيمة لاشي له

يبدو صلاحه (أجاب) حيث ترك العمل في وقت لم يكن للثمرة فيه قيمة صح تركه ولا شركة له فيه بل هو جميعه لمالك الشجر قال في البرازية قام العامل على الكرم أياما ثم ترك فلما أدرك الثمر جاء يطلب الحصة ان ترك في وقت صارت للثمرة فيه قيمة له الطلب وان قبل أن يكون له قيمة ثم ترك فليس له الطلب اه ومثله في التناخانية حيث رده على صاحبه قبل أن يصير للقطن ثمرة له قيمة لا سبيل له عليه اذ لا شركة له معه فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ساقى آخر في حصة مشاعة في أشجار كرم كالثلث مثلا هل يصح أم لا (أجاب) هذه المسئلة لم نجد من صرح بها من علماءنا فيما بين أيدينا من الكتب وقد سئل عنها بعض معاصري مشايخنا فأجاب بقوله في المساقاة الفتوى على قوله ما ومقتضاه صحة المساقاة المذكورة لانهم ما يجيزان اجارة المشاع والمساقاة كذلك انتهى وهو نفقه جيد لان العمل في المزارعة والمساقاة على قولهما وقد صرح في الاصل بان تسليم الشائع ممكن برفع الموانع عن القبض وهي العلة لهما على ان كثير من علماءنا صرح بان الفتوى في اجارة المشاع أيضا على قولهما لا مكان التسليم بالتحلية أو بالتهابي كما ذكره الزيلعي وقد صرحوا بان المزارعة والمعاملة اجارة حتى ان من يجيزهما لا يجيزهما الا بطريقها ويراعى فيها ما شرأطها والله أعلم (سئل) فيما اذا غرس العامل لنفسه أشجار زيتون في خلال شجر العنب والتين بغيران من مالك العنب والتين حتى أضرت الزيتون المغروس ما هو في خلاصه ضررا نقص قيمته فهل يؤمر العامل بقلع ما غرسه من الزيتون ويلزمه ضمان ما نقص من قيمة أشجار العنب والتين أم لا (أجاب) غرس العامل أشجار الزيتون في خلال الأشجار المعامل عليها تعتد منه فهو مؤمر بقلعها واذا تحقق ان ضرر شجر التين والعنب بنقصان قيمتهما من غرس الزيتون المذكور ضمن ذلك والله أعلم (سئل) في شجرة نبتت في أرض غير مملوكة لا حد بل انابت تعهد بها رجل بمحصد ما حولها من الحشيش والعزق وتنقيتها وحفر أرضها مدة عشرين سنة فكبرت وأن أو ان ثمرها فادعى شخص ان والده حوطةها وحجر عليها قبله هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه اذ لا يملكها والده بذلك وهي ملك لمن تعهد بها بما ذكره والله أعلم (سئل) في رجل دفع لا آخر أرضا لبعضها شجرة وبعضها قراح على أن يقوم على الشجر الذي بها وله ربع ثمرته وعلى أن يغرس في القراح أغراسا وما تحصل من الاغراس والاثمار له نصفه وضرر بالذلك مدة معلومة هل يصح ويكون على ما شرط أم لا (أجاب) نعم يصح ذلك ويكون على ما شرط من ربع ثمره الشجر الكائن بها ونصف الغراس والثمار في المجدد كما صرح به في التناخانية والله أعلم (سئل) في رجل دفع لا آخر أرضا لغرس فيها ويكون الشجر والثمر بينهما ولم يعين امددة من السنين فما الحكم الشرعي (أجاب) لا يصح ذلك شرعا والشجر لمالك الارض وعليه للغراس اجرة عمله وقيمة غرسه كما صرح به قاضيان وغيره والله أعلم (سئل) في شجر زيتون مشترك هل يجوز مساقاة أحد الشركاء عليه أم لا (أجاب) لا تجوز والخارج على قدر الملك ومن صرح بعدم جواز مساقاة الشريك صاحب من الغفر في بابها انقلا عن المجتبى والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية حيزت ابيت المال وتزرع الناس بها ويقسم عليهم بالحصة اتفق رجلان على ان يغرسها أحدهما بيقره ويعمل فيها بنفسه وليس من الآخر شيء ويكون الغرس مشترك بينهما بسبب ان خاله كان يزرعها ويقسم عليه وورث مزارعته هل يصح اتفاقهما على ذلك ويكون الغرس بينهما أم لا يصح ويكون الغرس وجميع ما يزرع من صيفي وشتوي للزارع والغراس ولا شيء للآخر ولا يورث عن خال ولا أب (أجاب) الغرس لغارسه وكذا الزرع ولا تورث الارض

مطلب في رجل ساقى آخر في حصة مشاعة كثلث كرم

مطلب غرس أشجار زيتون بين الأشجار التي يعمل عليها فاضربها
مطلب نبتت شجرة في أرض غير مملوكة فتعهد بها رجل مدة طويلة فادعى عليه رجل أن والده حوطةها
مطلب دفع لا آخر أرضا ببعضها أشجار وأمره أن يغرس البعض الآخر وله ربع ثمره المغروس ونصف ما يغرسه

مطلب مساقاة أحد الشركاء غير جائزة

مطلب اتفق رجلان على أن يغرس أحدهما أرضا لبيت المال ويعمل عليها وله النصف وللآخر النصف بسبب ان خاله كان يزرعها

مطلب اذا دفع المتولى
أرض الوقف أو شجر الوقف
لمن يغرس أو يعمل ليس
لمن ولى بعده النقص

مطلب اذا اتفقا على زراعة
أرض وفيها لأحدهما شجر
قطن عتيق لا يدخل في
الشركة

المذكورة ولا شيء إلا آخر فيما غرس وزرع والحال هذه والله أعلم (سئل) في متولى على وقف
دفع أرضا للوقف مدة معلومة ببعضها شجرو وبعضها قراح لثلاثة رجال على أن يغرسوا بها شجرا
بأكثرهم ثلاثة للوقف والباقي بين الثلاثة وأذن المتولى لأحدهم بأن يعمل على شجر الزيتون وله
ربع ثمرته ثم عزل المتولى وولى غيره هل يصح ذلك ويستمر الحال على ما شرط وليس للمتولى
المنصوب نقص ما فعل الأول قبل تمام المدة أم لا (أجاب) نعم يصح ذلك ويكون على ما شرط
وليس للمتولى الثاني نقص ما فعل الأول كما صرح به كثير من علماءنا والله أعلم (سئل) في رجلين
اتفقا على أن يشدا بقر أو يتخذا أكرتة فيزرعا صيفيا وشتويا شركة ولا أحدهما قطن عتيق كان
زرعه العام السابق يذرمو بقره وأكرته خاصة هل يدخل في الشركة ويكون لشريكه فيه حصة
أم لا يكون له فيه حصة (أجاب) لا يدخل القطن العتيق في الشركة فلا حصة للشريك فيه وإن
عملت بقره وأكرته فيه كما هو ظاهر والله أعلم

(كتاب الذبائح)

مطلب في الصيد الذي يحل
عند ترك التسمية عمدا

(سئل) عما ألفه الشيخ محمد الغزى صاحب التنوير في شرحه لمنظومة تحفة الاقران

أفدنا أيها الخبر المفدى * جوابا كالهلال اذا تبدى
اذا ما المرء يجرح صيد بر * ولم يذكر له الخلق عمدا
يحل على الصحيح عند قوم * يفوح شذاهم مسكاوندا
(أجاب) *

ألا خذ أيها الفضال نظما * لطيفا بالجواب قد استبدى
رمت الى جراد أو سمك * فصدت الطير أو ظبيا تبدى
فأقد صدته حل وإن لم * تسم الله ذا الافضال عمدا

وقد نظمه من بحر آخر بقوله

يا فاضلا في دهره * فاق أهالي عصره
ومن حوى علمابه * صار وحيد دهره
في تارك تسمية * عند تعاطى شجره
عمدا غدا يتركها * قد صرحوا بحله

فاجاب عنه أيضا من البحر والروى

يا عمدة في عصره * وعدة في دهره
هالك جوابا منتقى * تبدو كنوز سره
شخص رمي جراحة * أو صيد ما في بحره
ولم يسم فهو في الا أظهر حل فادره

والمسئلة في الخانية وعبارتها رجل رمى الى خنزير أو أسد أو ذئب أو ما أشبه ذلك يتقصده
الاصطياد وسمى فأصاب صيدا ما كول اللحم فقتله حل أكله عندنا وقال زفر لا يحل ولورمى الى
جراد أو سمك فترك التسمية فأصاب طائرا أو صيدا آخر فقتله حل أكله وعن أبي يوسف روايتان
روى ابن رستم عنه أنه لا يحل لأن ما أصابه لا يحل بدون التسمية والصحيح أنه يؤكل انتهى والله
سبحانه وتعالى أعلم

* (كتاب الاضحية) *

(سئل) هل الافضل في الاضحية الذكرا أم الانثى وما سن الانثى (أجاب) صرح في منح الغفار ناقلا عن شرح النظم الوهابي معزيا الى الظهيرية قال والانثى من الابل والبقر أفضل والذكر من المعز والضأن ان كان موجودا أي مرضوض الانثيين من الرض وهو الدق انتهى وفي فتاوى قاضيخان نحوه ومفهومه اذا لم يكن موجودا لا يكون أفضل وقال في البرازية والذكر منه أفضل اذا كان خصيا ثم قال ورأيت في منية القنية للتوقاني والفعل اذا كان أكثر لجا أفضل من الخصى والافهوك الانثى من الابل والبقر اذا استويا قيمة ثم الانثى من المعز أفضل من التيس اذا استويا قيمة ثم قال والكبش أولى من النجعة الا أن تكون أكثر قيمة وهو كلام في غاية الحسن والتحقيق انتهى ما نقله شيخ الاسلام الغزالي وأجاب عن سن الانثى بقوله

ان الانثى من الانعام ذو سنة * والحسن للابل والعامان للبقر والله أعلم

مطلب في بيان الافضل في
الاضحية

* (كتاب الكراهة والاستحسان) *

(سئل) فيما ينسب الى حضرة الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان من جواز لبس الحرير غير الملامس للجسد هل صح ذلك عنه فيجوز العمل به والفتوى أم لا (أجاب) لم يصح ذلك عن أبي حنيفة وان نقل عن برهان صاحب المحيط فقد قال شمس الائمة الحلواني الصحيح أن الكل حرام يعني الذي ليس بالجسد والذي لا يمس له قال في الحاوي الزاهدي قال يعني استاذ بهديع وهذا يعني جواز لبس الحرير الذي لا يمس الجسد رخصة عظيمة في موضع عمت فيه البلوى ولكن طلبت هذا عن أبي حنيفة في كثير من الكتب فلم أجده سوى هذا يعني برهان صاحب المحيط انتهى فالخاصل أنه مخالف لما في المتون الموضوعة لنقل المذهب فلا يجوز العمل ولا الفتوى به لمخالفته لظاهر المذهب والله أعلم (سئل) في جماعة سمو أنفسهم صوفية وفقراء فلاينية فاختصوا بنوع نسبة واشتغلوا بامور لم تدر بها الشريعة المحمدية ولا الملة الاجدية وهم جهال حتى بنوا قاض الوضوء ومفسدات الصلاة وشرائط سائر العبادات خلفه عن طريقة الاولياء والسادات وبما لهم وعليهم من المريدين بل هم بانفسهم من الضالين المضلين الجاهلين بركان الدين ويدعون أنهم من عباد الله الصالحين مع كونهم مغموطين في الجهل لدى علماء الاسلام فهل يمنعون عن ذلك لما فيه من الضرر العام أم لا (أجاب) نعم يمنعون فقد سئل بعض علمائنا عن مثل هؤلاء فقال افتروا على الله كذبا وسئل ان كانوا زائعين عن الطريق المستقيم هل ينقون من البلاد لقطع فتنهم عن العالم فقال اماطة الاذى ابلغ في الصيانة وأمثل في الديانة وتميز الخبيث من الطيب أركى وأولى نص على ذلك في التارخانية وتعرض لمثل هؤلاء كثير من الفقهاء وأقاموا عليهم النكير ورموهم بما تحف عنده صخور الجبال والله سبحانه وتعالى يصلح الاحوال (سئل) في امام يقرأ في الجهر يات بصوت حسن على القواعد المقررة عند أهل العلم بحيث لا يحل بحكمهم من أحكام القراءة لكن يصادف ان يخرج قراءته على طبق نعم من الانعام المقررة في الموسيقى من غير لحن ونطريب هل يجوز ذلك واذا قلتم بالجواز هل يكره أم لا (أجاب) نعم يجوز ذلك ولا يكره اذا تحسین الصوت بالقراءة مطلوب كما صرح به المحقق بن الهمام في فتح القدير وقال في البحر نقلا عن الخلاصة وتحسين الصوت لا بأس به من غير تغن وفي التبيان في آداب حملة القرآن أجمع العلماء

مطلب ما نسب لابي حنيفة
من جواز لبس الحرير غير
اللامس للجسد لم يصح عنه

مطلب في جماعة سمو أنفسهم
صوفية واشتغلوا بامور لم ترد
بها الشريعة المحمدية

مطلب في امام يقصراً في
الجهر يات بصوت حسن
على القواعد المقررة لكن
يصادف ان يخرج قراءته على
طبق نعم من الانعام المقررة
في الموسيقى

رضي الله تعالى عنهم من السلف والخلف من الصحابة والسبعين ومن بعدهم من علماء الامصار
 أئمة المسلمين على استحسان تحسين الصوت بالقرآن وأقوالهم وأفعالهم مشهورة نهاية الشهرة
 فحين مستغنون عن نقل شيء من أفرادها ودلائل هذا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مستفضة عند الخاصة والعامة كحديث زينوا القرآن بأصواتكم وحديث أبي موسى الأشعري
 رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لقد أوتيت من أمر من أمر داود رآه
 البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لورأيتني وأنا اسمع لقراءتك
 البارحة رآه مسلم أيضا من رواية يزيد بن الحبيب وحديث الصحيح عن أبي هريرة رضي الله
 تعالى عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ما أذن الله شيء ما أذن لنبي حسن الصوت
 يتغنى بالقرآن يجهر به رآه البخاري ومسلم ومعنى أذن استمع وهو إشارة إلى الرضا والقبول
 وحديث فضالة بن عبيد رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لله أشد اذنا
 إلى الرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة إلى قينته رآه ابن ماجه وحديث أبي امامة
 رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يتغن بالقرآن فليس منا رآه أبو داود
 بإسناد جيد قال جهور العلماء معنى لم يتغن لم يحسن صوته ثم قال قال العلماء رجعهم الله تعالى
 يستحب تحسين الصوت بالقراءة وتزيينها لم يخرج عن حسن القراءة بالتطيط فان أقرط حتى زاد
 حرفاً أو غناه فهو حرام انتهى فان قلت ماتصنع فيما نص عليه في البرازية وغـيرها من كتاب
 الاستحسان قراءة القرآن بالأحسان معصية وإتالي والسامع آتـان قلت محله ما إذا أخرج لفظ
 القرآن عن صيغته بإدخال حركات فيه أو إخراج حركات منه أو قصر مدود أو مد مد قصورا أو عطيط
 يخفى به اللفظ أو يلبس به المعنى فهو حرام يفسق به القارئ ويأثم به المستمع لانه عدل به عن نهجه
 القويم إلى الاعوجاج والله تعالى يقول قرأنا غير ذي عوج وان لم يخرج به اللحن عن لفظه
 وقراءته على ترتيله كان مباحا لانه زاد بالحنان في تحسينه ويؤيد ذلك تفسير كثير من علمائنا
 التغني في كلام ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ما في الأذان بالطريق الذي هو إخراج الكلام عن
 موضوعه الأصلي وصيغته وأما تحسين الصوت فلا أظن أن قائل ما عني عدم وجهه بل كان
 جماعة من السلف يطلبون من أصحاب القراءة بالاصوات الحسنة ان يقرؤا وهم يستمعون وهذا
 متفق على استحبابه وهو عادة الاخيار والمتعبدين وعباد الله الصالحين والله أعلم (سئل) في رجل
 أظهر التوبة عند زيارة البيت المكرم قائلا يا بيت الله أشهدك على وأشهد الله وملائكته وكتبه
 ورسله أنني تبت ورجعت عن خدمة الحكام وتعاطى أمورهم وأيضاً عهد عند دخوله الحجر
 النبوية وأظهر التوبة كذلك قائلا أشهدك على يا سيد المرسلين أنني تبت ورجعت عن أمر
 الحكومة وكذلك عند الصالحين المكرمين قائلا أشهدك على أنني تائب عن ذلك كله وقد كرر ذلك
 في مجالس عديدة وأيضاً ذكر في مجالس عديدة أنني ان عدت إلى أمر الحكومة أكن برياً من شفاعته
 محمد ولا أكون من أمته وان فعلت ذلك خلا لي حرام على ونقض وعاد إلى ذلك مرة بعد مرة
 فماذا يلزمه بعد نقض العهد (أجاب) من ثبت عليه وتقرر مثل هذا الذنب المنكر فهو في
 المعصية مرتطم * وواقع في غضب الجبار المنقسم * وقد بان منه زوجه * وخات منها عصيته
 * ويكفي في الانباء باثمه * والاعلام بعظيم جرمه * قوله جل وعلا وأوفوا بعهد الله اذا عاهدتم ولا
 تنقضوا الايمان بعدتوا كيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً ان الله يعلم ما تفعلون ولا تكونوا
 كالتى نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً تتخذون ايمانكم دخلاً بينكم أن تكون أمة هي أربى

مطلب رجل تاب عند البيت
 واشهده وأشهد الله وملائكته
 عن خدمة الحكام وكرر
 ذلك عند الحجر النبوية
 وعند الصالحين وقال ان
 فعلت كذا خلا لي حرام

من أمة انما يلوكم الله به ويسمى بسم الله الرحمن الرحيم
ما ريل عن عين الالكه الكمة قال القرطبي في تفسيره قوله تعالى وأوفوا بعهدي الله اذا عاهدتم لفظ
عام لجميع ما يعقد باللسان ويلتزمه الانسان من صله أو بيع أو موافقة في أمر موافق للديانة
وقال ابن يونس في تفسيره قال أهل التفسير المراد بالعهد هنا اليمين وقيل كل عهد يلتزمه الانسان
باختياره ثم قال قال القاسمي العهد يتناول كل أمر يجب الوفاء به متناه ثم قال ان الله تعالى يشع
نقض العهد عندهم وضرب لهم مثلاً بقوله ولا تكونوا كالتى نقضت غزاهم الخ وقال القرطبي
أيضا توعد تعالى بعذاب في الدنيا وعذاب عظيم في الآخرة وهذا الوعد انما هو فيمن نقض عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم فان من عاهد ثم نقض عهده خرج عن الايمان ولهذا قال
وتذوقوا السوء بما صددتم عن سبيل الله أى بصدكم وذوقوا السوء في الدنيا هو ما يحصل بهم من
المكروه وهذا الأمر يحمل من الكلام مجلد اخر مما قلناه من هذا فقيه غاية ونهاية لمن هداه
الله ورفع عن فؤاده رين الظلام والله أعلم (سئل) فيما ابتدع ظلماء وتعدوا على كنيسة لد الموقوفة
على العمارة العامة بالقدس الشريف وأحدث في كل عام مرتين أو ثلاثة من أخذ مال جزيل
ووقوع عذاب وييل على أهلها تجرأوا ابتداء عالم يعهد في غابر الزمان وقديم الاوان هل يجب على
حكام الاسلام وعلماء الانام ممن لهم قدرة على المنع وصوله على الصدع ان يمنعوا ذلك لاسيما مع
ورود الأمر الشريف الخافاني والحاكم المنيف السلطاني لمخالفة الشرع والقانون ومغايرته
عرفا وشرعا ان يظهر بين أظهر المسلمين ويكون (أجاب) نعم يجب على حكام المسلمين وعلماء الانام
لا سيما من له بسوطة يد وقدرة على إقامة الحد وقوة المنع وصوله يدفع بيده فان لم يستطع
فلسانه فان لم يستطع فبقلمه وذلك أضعف الايمان ولا سيما مع ورود الأمر السلطاني بذلك ونهيه
عن مباشرة منضم الى نهى الباري جل وعلا من عزيز مالك وقد ورد الوعيد لتركه والمضرب
عنه عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنه قال كنا نسمع أن الرجل يتعلق بالرجل يوم القيامة وهو
لا يعرفه فيقول له مالك الى وما بيني وبينك معرفة فيقول كنت تراني على الخطا والمنكر ولا تنهاني
والآيات والاحاديث الواردة في ذلك أكثر مما يحصى ويحصر فنسأل الله تعالى التوفيق
والهداية الى ما يرضيه عز وجل من حركة وسكون والله أعلم (سئل) في المقاطعة على الاحتساب
مع كونها محظورة وعين له في يوم قدر فهل يتجاوز المقطع عنه ويطلب زيادة عليه أم لا (أجاب)

مطلب في رجل تعدى على
أهل كنيسة لد بأخذ المال

مطلب في المقاطعة على
الاحتساب

كيف له ذلك وهو ممنوع * من أصله الا قول قطعاً ابتدع

فكل ما صار وكل ما فعل * خلاف ما عن سيد الرسل نقل

والله أعلم (سئل) فيما اذا أخذ احتساب قرية مقاطعة بمال وجعل من له ولاية عليها نفسه
أيضا ما لا اسماء خدمة في مقابلة مقاطعة هل تلزم تلك الخدمة شرعا أم لا وما لعلماء الحنفية من
الكلام في هذا المقام (أجاب) لا تلزم شرعا بل تحرم قطعاً وللبزازي في ذلك كلام انكأ من
السهم ذكره قبيل كتاب الكراهة والحكم في ذلك واضح لا غبار عليه والأمر يرجع لمن الأمر
كله اليه والله أعلم (سئل) في رجل ضمن ما يحصل بأسكاة حيفاً من العشر ومما اعتيد أخذه
من التجار الواردين اليها من البر والبحر بمال معلوم ثم اشترى آخر معه في الضمان فحسره هل يلزمه
نصف الخسران أم لا (أجاب) هذه مقاطعة والتزام بما يحدث ولا يطلع عليه الا المهين السلام
ولا يصح ذلك بإجماع العلماء الاعلام فلا يلزم الخسران كما لا يلزم الذي اشركه وان تسنى
بالضمان وقد ذكر البزازي في المقاطعة في مثل ذلك ما تحف عنده صخور الجبال وتقشعر لديه

مطلب أخذ احتساب
قرية بمال وجعل من له ولاية
عليها ما لا اسماء خدمة

مطلب رجل ضمن ما يحصل
باسكاة حيفاً ثم اشترى معه
آخر فحسره

مطلب في الرقص في السماع
وفي سماع الغناء

مطلب فيما تفعله الصوفية
من فعل وقول وقد أطال
فيه المؤلف وفيه حكم سماع
الغناء

أبدان الرجال ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ان الله وانا اليه راجعون (سئل) من دمشق
عن السماع والرقص في السماع هل تكلم الفقهاء عليهم بما يقتضي الترخيص أم لا (أجاب)
صرح في التارخانية نقلاً عن نصاب الاحتساب بما لفظه هل يجوز الرقص في السماع الجواب
لا يجوز وذكر في الذخيرة أنه كبيرة ومن أباحه من المشايخ فذلك الذي حرّكه حرّكات المرتعش
وذكر في العيون أنه لا يليق بمنصب المشايخ والذين يقتدي بهم لأنه يشابه الله وهو أنه يباين حال
المتمكن ولو قيل هل يجوز السماع لهم فيقال ان كان السماع سماع القرآن أو الموعظة فيجوز
ويستحب وان كان سماع غناء فهو حرام لأن التغنى واستماع الغناء حرام أجمع عليه العلماء
وبالغوافيه ومن أباحه من المشايخ الصوفية فلم تخل عن الهوى وتخل بالتقوى واحتاج الى
ذلك احتياج المريض الى الدواء وله شرائط أحدها ان لا يكون فيهم أمرد الثاني ان لا يكون
جميعهم الا من جنسهم ليس فيهم قبايق ولا أهل الدنيا ولا امرأة والثالث ان تكون نية القوال
الاخلاص لا أخذ الاجر والطعام والرابع ان لا يجتمعوا لاجل طعام أو فتوح والخامس
لا يقومون الا مغلوبين والسادس لا يظهرون وجد الا صادقين وقال بعضهم الكذب في الوجد
أشد من الغيبة كذا وكذا سنة والحاصل أنه لا رخصة في باب السماع في زماننا لان جنيد ارجه
الله تعالى تاب عن السماع في زمانه اه وفيه ما قبل هذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير
عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه أنه دخل على أخيه البراء بن مالك وهو يتغنى فقال له أنس
قد بدلك الله تعالى ما هو خير منه فقال أتخشى ان أموت على فراشي وقد قلت تسعة وتسعين من
المشركين مبارزاً سوى ما شاركني فيه المسلمون بقوله وهو يتغنى بظاهره حجة لمن يقول لا بأس
للإنسان ان يتغنى اذا كان يسمع ويؤنس نفسه وانما يذكره اذا كان يسمع ويؤنس غيره ومن
الناس من يقول لا بأس به في الاعراس والولاية ألا يرى أنه لا بأس بضرب الدفوف في الاعراس
والولاية وان كان في ذلك نوع لهو وانما يمكن به بأس لان فيه اظهار النكاح واعلانه وبه أمر
صاحب الشرع حيث قال صلى الله عليه وسلم أعلنوا النكاح ولو بالدف وكذلك التغنى وفيها
عن الذخيرة ومنهم من قال لا بأس به في الاعياد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
جالساً في بيته يوم العيد وفي الدهليز جاريان يتغنيان بالدف فجاء أبو بكر رضي الله تعالى عنه
وقال لهما ما أنتغيان في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال دعهما فان هذا اليوم يوم
عيد ثم ذكر عن المحيط تفصيلاً آخر في التغنى حاصله أنه يفترق الحكم بين التغنى لازالة الوحشة
فيحل أوله والمجرد فلا ومنهم من قال ان كان يتغنى بالشعر لعلم الفصاحة ونظم القوافي فيحل
أول الناس فلا ومنهم من فصل بمشاهدة التسبيح في الآلة عياناً فيحل ولا يحرم ومنهم من فصل
قائلاً ان كان داعية للخير يحل وان للشر يحرم وشبهوه بسوق الدابة ان احتجج اليه حل
والاحرم وأنشد

او ما ترى الابل التي * هي ويك أغلظ منك طبعها
تصغي الى صوت الحداء * وتقطع البسداء قطعها

وقد صنف الفقهاء في ذلك مصنفات كثيرة وكذلك أهل التصوف وأجمع عبارة فيه ما قاله بعضهم
وقد سئل عن السماع بالبراع وغيره من الآلات المطربة هل ذلك حلال أم حرام قد حرمه من
لا يعترض عليه لصدق بقوله وأباحه من لم ينكر عليه لقوة حاله فمن وجد في قلبه شيئاً من نور
المعرفة فليستقدم والا فارجوعه الى ما نهاه عنه الشرع أسلم وأحكم والله أعلم (سئل) من

دمشق من الشيخ ابراهيم الصمادي فيما اعتاده السادة الصوفية من حلق الذكر والجهر به في
 المساجد من جماعة ورثوا ذلك عن آباءهم وأجدادهم وينشدون القصائد الصوفية الصادرة عن
 ذوى المعارف الالهية كالقادرية والسعدية والمطاوعة وغيرهم ممن سلمت لهم فقهاء الملة
 المحمدية ويقولون يا شيخ عبد القادر يا شيخ أحمد يا رفاعي شئ الله عبد القادر ونحو ذلك ويحصل لهم
 في أثناء الذكر وجد عظيم وحال يقعد ويقيم فيرفعون أصواتهم بالذكر فيطويهم الحال
 وينشرهم المتال ولا يخلو ذلك من حضور اناس عوام يحصل منهم اللحن عند الهيام وقصدهم
 ذكر الله المهيمن العلام يدخلون حلق الذكر بنية صالحة ورغبة واضحة وثم من يعترض على
 ذلك ويقول لفظ شئ الله كفر فائله هالك وكذلك الانشاد ورفع الصوت والرقص بعده من
 غاية النقص قائل لا جيع ما يفعل من ذلك لا يجوز في مذهب أي حنيفة والشافعي وأحمد
 ومالك وينكر كرامات الاولياء بعد الممات ويشنع على فاعله غاية التشنيع بالكلمات
 المؤلمة فهل اعتراضه موافق للحكم الشرعي ومطابق لما يقتضيه الشأن المرعي الجواب
 بالنقل الصحيح عن العلماء ذوى الالباب وانكم الاجر والثواب من رب الارباب (أجاب)
 الحمد لله وحده اللهم يا من لا هادي لنا سواك أنطقنا بما فيه رضاك اعلم أولاً أن من القواعد
 المشهورة التي هي في كتب الأئمة مقرر مذكوره أن الامور بمقاصدها والشئ الواحد
 يتصف بالحل والحرم باعتبار ما قصد له وهي مأخوذة من الحديث الذي رواه الشيخان انما
 الاعمال بالنيات ومدار غالب أحكام الاسلام عليه كما نص عليه العلماء رحمهم الله تعالى فاذا تقرر
 لك ذلك وعلمت ما هنالك فاعلم تلوه أن ولي الله الشيخ الامام العلامة البحر الفهامة جلال
 الدين المحلي ذكر في شرح الجوامع قوله ويرى ان طريق الشيخ أبي القاسم الجنيد سيد
 الصوفية علما وعملا وصحبه طريق مقوم فانه خال عن البسع دائر على التسليم والتفويض
 والتبري من النفس ومن كلامه الطريق الى الله تعالى مسدد ودعى خلقه الاعلى المقتفين آثار
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال رأيت في المنام أني أتكلم على الناس فوقف على ملك
 وقال ما أقرب ما تقرب به المتقربون الى الله سبحانه وتعالى فقلت عمل خفي بغير ان وفي فتولى
 وهو يقول كلام موفق والله ولا التفات الى من رماهم من جهلة الصوفية بالزندقة عند الخليفة
 السلطان حتى أمر بضرب أعناقهم فامسكوا الا الجنيد فانه تستر بالفقه وكان يفتي على
 مذهب أبي نوري رشيحه وبسط لهم النطع فتقدم من آخرهم الشيخ أبو الحسن الثوري للسياف
 فقال له لم تقدمت فقال أوثر أصحابي بحياة ساعة فبنت وأنها الخبر الى الخليفة فردتهم الى القاضي
 فسأل الثوري عن مسائل فقهية فاجابه عنها ثم قال وبعد فان الله تعالى عباد اذا قاموا قاموا
 بالله واذا نطقوا انطقوا بالله الى آخر كلامه فبكي القاضي وأرسل يقول للخليفة ان كان هؤلاء
 زنادقة فاعلى وجه الارض مسلم نخلي سبيلهم رحمه الله تعالى ونفعنا بهم ثم قتل من الصوفية
 الحسين الخلاج في سنة تسع وثلاثمائة في سنى الخليفة المذكور وهو أبو الفضل جعفر المقتدر
 اه وفي شرح الجامع الصغير للمناوي في قوله صلى الله عليه وسلم من أحب قومًا حشره الله
 تعالى في زمرة من قال من أحب أولياء الرحمن فهو معهم في الجنان ومن أحب حزب الشيطان
 فهو معهم في النيران * وفيه اشارة عظيمة لمن أحب الصوفية أو تشبه بهم وأنه يكون مع
 فريقه بالقيام بما هم عليه في الجنة ومن تشبه بهم انما فعل ذلك لمحبة اياهم ومحبة لهم
 لا تكون الا لتبخر روحه لما تنبت له أرواحهم لان محبة الله تعالى محبة أمره وما يقرب اليه

ومن تقرب منهم يكون بجاذب الروح لكن المتشبه تعوق بظلمة النفس والصوفي خلص من ذلك انتهى وحقيقة ما عليه الصوفية لا ينكرها الا كل نفس جاهلة غبية فنرجع لما هو المسؤول عنه فاما خلق الذكر والجهر به وانشاد القصائد فقد جاء في الحديث ما يقتضي طلب الجهر نحو وان ذكرني في ملاذ ذكرته في ملاخير منه رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه ورواه أحمد بن حنبل بإسناد صحيح وزاد في آخره قال قتادة والله أسرع والذكر في الملا لا يكون الا عن جهر وكذا خلق الذكر وطواف الملائكة بهم او ما ورد فيها من الاحاديث فان ذلك انما يكون في الجهر بالذكر وهناك احاديث اقتضت طلب الاسرار والجمع بينهما بان ذلك يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال كما جمع بين الاحاديث الطالبة للجهر بالقراءة والطالبة للاسرار بهم ولا يعارض ذلك خيرا الذي كره الخفي لانه حيث خيف الرياء أو تأذى المصلين أو انيام والجهر ذكر بعض أهل العلم أنه أفضل حيث خلا مما ذكرناه أكثر عملا ولتعدى فائده الى السامعين ويوقظ قلب الذاك ذكر فيجمع همه الى الفكر ويصرف سمعه اليه ويطرد النوم ويزيد النشاط وقوله تعالى واذ كرر بك في نفسك أجيب عنه بانها مكينة كآية الاسراء ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها نرات لئلا يسمعه المشركون فيسبون القرآن ومن انزله فأمر به سد الذريعة كما نهى عن سب الاصنام لذلك وقد زال وبعض شيوخ مالك وابن جرير وغيرهما حملوا الآية على الذكر حال قراءة القرآن تعظيما له يدل عليه اتصالها بقوله تعالى فاذا قرأت القرآن الخ وقال السادة الصوفية الامر في الآية خاص به صلى الله عليه وسلم وأما غيره ممن هو محل الوسواس والخواطر الردية فأمور بالجهر لانه أشد في دفعها يؤيده حديث البزار من صلى منكم بالليل فليجهر بقراءته فان الملائكة تصلي بصلاته وتسمع لقراءته فان مؤمنا الجن الذين يكونون في الهواء وجيرانه معه في مسكنه يصلون بصلاته ويستمعون ويطردون بجهره عن داره والدور التي حوله فساق الجن ومردة الشياطين وتفسير الاعتداء في قوله تعالى لا يحب المعتدين بالجهر بالدعاء مردود بان الرابع في تفسيره التجاوز عن المأمور به او الاختراع فيما لا أصل له في الشرع والتوفيق بين ما ورد في الجهر والاسرار بنحو ما قرر واجب فان قلت صرح في الحاشية بان رفع الصوت بالذكر حرام لقوله صلى الله عليه وسلم لمن رفع صوته بالذكر انك لاتدعو أصم ولا غابا وقوله صلى الله عليه وسلم خير الذكر الخفي لانه أبعد من الرياء وأقرب الى الخضوع محمول على الجهر الفاحش المضروفي البرازية ناقلا عن الفتاوى أن الذكر بالجهر في المسجد لا يمنع احترازا عن الدخول تحت قوله تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه ومنع ابن مسعود يعني اخرجهم جماعة من المسجد سمعهم باللون ويصلون عليه عليه الصلاة والسلام جهر ايجازا فقولكم قال قلت لالاخراج من المسجد لو نسب اليه بطريق الحقيقة يجوز أن يكون لاعتقادهم العبادة فيه ولتعليم الناس بأنه بدعة والفعل الجائز يجوز أن يكون غير جائز لغرض بلحقه فكذا غير الجائز يجوز لغرض كما تكرر رسول الله صلى الله عليه وسلم الافضل تعليم الجواز ثم قال وما روى في الصحيح أنه عليه الصلاة والسلام قال لرافعي أصواتهم بالتكبير ارفعوا على أنفسكم انكم لاتدعون أصم ولا غابا الخ يحتمل أنه لم يكن في الرفع مصلحة فقد روى أنه كان في غزاة ولعل رفع الصوت يجرب بلاء والحرب خدعة وأما رفع الصوت بالذكر فإثره ملخصا وفي المسئلة للعلماء كلام يحتمل مجلدا ومع النظر الى ما تقدم لنا في صدر الجواب في هذا السؤال يتحقق ما فيه الصواب فيكتفي به والله الموفق وأما انشاد الاشعار في المسجد ففي دلائل الاعجاز لعبد القاهر

السني الاشعري ما فيه الكفاية ولولم يكن الاحديث كعب وقصيدته المعروفة واسارته صلى الله عليه وسلم الى الخلق أن اسمعوا وكان عليه الصلاة والسلام يكون مع أصحابه مكان المائدة يتحلقون حلقة دون حلقة فيلتمت الى هؤلاء والى هؤلاء والى اخبار فيا يشهد لهذا كثيرة والاثار به مستفيض وقول العلماء انما الشعر كلام فحسنه حسن وقبيحه قبيح فجاز على النثر جاز عليه وأما قولهم يا شيخ عبد القادر فهو نداء واذا أضيف اليه شيء الله فهو طاب شيء اكرام الله في الموجب لحرمة ولا يجوز الاغترار بما في قيد الشرائع ونظم الفوائد * ومن قال شيء لله بعض يكفر الخ اذا لوجه ذلك وكيف ذلك مع قولهم لا يخرج المؤمن من الايمان الا بحود ما أدخله فيه وقولهم الكفر شيء عظيم فلا يكفر المسلم اذا اختلف فيه ولو بر رواية ضعيفة ومعاذ الله أن يوجد الكفر بذلك وقد قال شارحه وينبغي أن يرجح فيها عدم التكثير ووجه التكفير بأنه طلب شيء لله وهو جل وعلا غنى عن كل شيء والكل محتاج اليه وهذا لا يحتاج في خاطر أحد فان ذكره تعالى للتعظيم كفا في قوله تعالى فان الله خسه ومثله كثير وأما الرقص ففيه للفقهاء كلام منهم من منعه ومنهم من لم يمنع حيث وجد لذة الشهود وغلب عليه الوجد واستدلوا بما وقع لعنقر بن أبي طالب لما قال له عليه الصلاة والسلام أشبهت خلقي وخلقي وفي لفظ جعفر أشبه الناس بي خلقا وخلقا فجعل أي مشى على رجل واحدة وفي رواية رقص من لذة هذا الخطاب ولم ينكر عليه صلى الله عليه وسلم رقصه وجعل ذلك أصلا لجواز رقص الصوفية عند ما يجدونه من لذة المواجه في مجالس الذكر والسماع وفي التتارخانية ما يدل على جوازه لله مغلوب الذي حر كانه حركات المارتعش وبهذا أفتى البلقيني وبرهان الدين الانباسي وبمثله أجاب بعض أئمة الحنفية والمالكية وكل ذلك اذا خلاصت النية وكانوا صادقين في الوجد عدم مغلوبين في القيام * والحركة عند شدة الهيام * والشئ قد يتصف نارة بالحلال ونارة بالحرام * باختلاف المقصد والمرام * ويتقرر جميع ما قالوه بطول الكلام * وأما انكار كرامات الاولياء على الاطلاق فالجواب ما قاله اللقاني في هداية المريد من كان يكذب بكرامات الاولياء فلا بحث معه لانه مكذب بما أثبتته السنة اه * ومسئلة كرامات الاولياء في الكتب مشهورة مسطرة مقررة مذكورة وفي هذا القدر كفاية لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد * ثم رأيت بعد مدة من افتائي هذا السؤال الرفع للشيخ أبي الفتح محمد بن محمد بن عبد السلام المالكي الدمشقي الدار شيخ الاسلام * وفيه من الكلام ما هو غاية المقصد والمرام * فاحييت ذكره هنا وصورته ما قول ساداتنا العلماء أئمة الهدى مصابيح الدجى أيد الله تعالى بهم الدين وقع بهم الجهلة والمفسدين ونفع بعلومهم المسلمين في رجل يزعم أنه حنفي حضر مجلس حاكم شرعي وادعى على جماعة من الصوفية أنهم يذكرون الله تعالى قياما ويرقصون ويغنون وقال هذا محرم أفتيت بتحريمه وطلب من الحاكم المشار اليه منعهم من ذلك فأجاب الجماعة المذكورين بانهم جماعة صوفية وذلك جائز عندهم فطلب الحاكم الموحى اليه فتوى أحد من السادة الشافعية فأحضر الى مجلسه رجلا من أهل العلم والافتاء شافعيًا وأخبر الحاكم بما كان في مذهب الشافعي وقال يستثنى من ذلك الرقص الذي يشبهه حركات الخنثين فان ذلك حرام وان الانسداد المشتمل على تنزيه الرب تعالى وتقدسه ومدح الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام والترغيب في الجنة والترهيب من النار وما يحصل به الشوق المطلوب شرعا فكل ذلك جائز فاجابه الشخص المنكر المذكور بقوله هذا الذي ذكرته باطل وقد كفرت بهذه الفتوى وطلقت زوجتك فهل ما قاله المنكر صحيح أو باطل وهل هو مصيب في انكاره أو مخطي وماذا يترتب عليه في تكفيره هذا

الرجل المقتضى الشافعي في الاحكام الشرعية وهل يكون: فقالت هذه وانكاره فادحا في كثير من
أئمة الدين كالشافعي ومالك ونحوهما وطاعنا على السلف الصالح ومكفرا الكل من قال بجواز
ذلك من المتقدمين والمتأخرين من الفقهاء والصوفية وغيرهم وهل لولاية الامر رجحان الله تعالى
وعلماء المسلمين وصلحاتهم مناقشة هذا المنكر على ما قاله ومقابله على ما تفوه به من تكفيره الرجل
العالم المذكور وتطبيقه زوجته ويثابون على ذلك الثواب الجزيل ومال للحاكم السابق في ذلك
* فاجاب (الحمد لله) توفيقا للصواب ما صدر من هذا المنكر المذكور * وانحازف المغرور * من
تحرير المباح * وتكفير أهل العلم والصالح * أمر شنيع * وقول فطبيع * لا يصدر مثله من عاقل *
ولا يتفوه به لبيب فاضل * لخروجه في ذلك عن القواعد العلمية * وعدم رجوعه الى الضوابط
الفقهية * اذ من شرط انكار المنكر معرفة مذهب المنكر عليه * لاحتمال أن يكون ذلك الفعل
جائزا لديه * فيصير الانكار حينئذ منكر * والقائم به من دري * فلا يسوغ الانكار في الفروع
المختلف فيها الامع اتحاد المذهبين في فروع الفقه والاصلين والمعرفة التامة بالحكم الشرعي في
تلك الجزئية * وما يندرج تحته من قاعدة كلية * ليكون المنكر على بصيرة * والمنكر عليه في
وجوب الاستئصال على وتيرة * قال جل وعلا قل هذه سبيلي أدعو الى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني
وقال تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم الآية فلا يقدم على النكير * الا عالم تحرير * متسع الرواية
والاطلاع عارف بالخلاف ومراتب الاجماع * لاسيما في مسألة السماع * فانها دقيقة المغزى
بعبد المرحى واسعة المجال * شاسعة المنال * قد اضطربت فيها أقوال السلف * واختلف في
تقريرها أئمة الخلف * حتى عدها بعض العلماء من المسائل التي هي للآن لم تحتر * وان كثرت البحوث
فيها وتكررت * وكثير من العلماء جنح الى عدم الترجيح * ومال الى التوقف دون تقوية ولا تصحيح *
فكيف يقطع بالتحريم * أم كيف يعدل عن حسن الظن والتسليم * وكيف يكفر من قال بالجواز
والاباحة * في مسئلة أجال كل عالم فيها قد احه * ووقف بعد التامل دون الباحة * قال كافر من كفر
بمثل ذلك * ولم يسلك من التحقيق أقوم المسالك * فان من كفر مسلما فقد كفر * كما ورد في الاثر *
ومن حرم الخلال * فقد وقع في الضلال * واستوجب العقوبة والنكال * اذ ليس في القدر
المذكور من السماع * ما يحرم بنص ولا اجماع * وانما الخلاف في غير ما عين * والنزاع في سوى
ما بين * وقد قال مجوز السماع من الصحابة والتابعين * خلق كثير * وجم غفير * قال أفضى القضاة
المأوردى رحمه الله تعالى اختلف أهل العلم في الغناء فاباحه قوم وحظره آخرون وكرهه مالك
والشافعي وأبو حنيفة في أصح ما نقل عنهم اه كلامه وقد قال صاحب تشنيف الاسماع في
أحكمة السماع لم يرد عن أبي حنيفة في الغناء نص صريح وانما استنبط بعض أصحابه القول بالمنع
من فهم كلامه في قوله ولا يحضر الوليمة وفيها هو اه ونقل صاحب النهاية في شرح الهداية
من الحنفية اباحة الغناء اذا كان يتغنى ليستفيد به نظم القوافي ويصير فصيح اللسان قال وقال
بعضهم اذا كان يتغنى ليدفع الوحشة عن نفسه فلا بأس به قال وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي
واستدل عليه بآثار أنس بن مالك كان يتغنى في بيته ولا يفعل ذلك تلهيما ثم قال ومن يقول بالكراهة
مطلقا يحمل حديث أنس على انشاد الاشعار المباحة وجرم صاحب البدائع من الحنفية عما ذكر
شمس الأئمة وعلمه بان السماع برقى القلب وحفظ ظاهر كلام صاحب الذخيرة من الحنفية وذهب
طائفة من الشافعية والمالكية الى التفرقة بين القليل والكثير فاجازوا القليل ومنعوا من
الكثير كما نقله الرافعي وغيره وذهب طائفة الى التفرقة بين الرجال والنساء فجزموا بتحريمه من

النساء الاجانب وأجروا الخلاف فيما سوى ذلك وأما سماع السادة الصوفية رضى الله تعالى عنهم
 فمبطل عن هذا الخلاف بل ومن تقع عن درجة الإباحة الى رتبة المستحب كما صرح به غير واحد
 من المحققين سئل الشيخ عز الدين بن عبد السلام عن السماع الذي يعمل به في هذا الزمان في
 مجالس الذكر فاجاب بما صورته سماع ما يحرك الاحوال السنية المذكورة للاخرة مندوب اليه وقال
 في قواعده الكبرى عند ذكر السماع من كان عنده هوى مباح كعشق زوجته وأمه فسماعه
 لا بأس به ومن يدعوه هوى محرم فسماعه حرام ومن قال لا أجسد في نفسي شيئا من الاقسام
 فالسماع مكره في حقه وليس بمحرم اه فن جزم بالتحريم والتكفير فقد أخطأ فيما قال ووقع
 في الكفر والضلال واستحق العقوبة والنكال نسأل الله تعالى العصمة والتوفيق والهداية
 الى أقوم الطريق بمنه وكرمه آمين اه والله أعلم (سئل) في جماعة رحلوا عن بلدتهم فما عليهم
 من الكف والاذى والظلم والبلاء واستوطنوا بلادا غيرهم ومكثوا به مدة سنين والآن اتبعهم
 رجل ولأه السلطان قساما على بلادهم الاصلى لياخذ ما يتحصل من قسم أرضه تطير عطائه في
 الديوان يسمى اسباها يريد جبرهم على العود الى ذلك الوطن الا أن يدفعوا له دراهم يسميها كسر
 الفدان هل يجبرون على ذلك والحال أنهم تاملوا بالوطن الثاني ورزقوا به أولاداً وتوسعوا به بحيث
 ان بعضهم لا يعرف حرفة الفلاحة رأسا واحدا بل منهم الخلاج والمكاري والتاجر وغيره أولا
 يجبرون لكون تكليفهم باحدهذين الامرين ظلمناهي الله تعالى عنه ورسوله كيف الحال
 (اجاب) تكليفهم بذلك ظلم وشين في الدين وشناعة لا يجوز فعلها بين أظهر المسلمين فان المؤمن
 امير نفسه فله الإقامة في أي بلد شاء وقدر أيت بعض علماء دمشق المحروسة وهو الشيخ الامام
 العلامة الهمام تقي الدين الحصني الشافعي جعل في هذه المسئلة رسالة وخط على من يفعلها من
 أهل الديوان حتى أوقفه على حد الكفر وجعله من جملة الفساد في الارض وزمرة الموبقات
 يوم العرض ونحن نقصر على كونه ظلما وأنت تعلم ما أوعدا نظام والمصيبة أعظم ان كنت
 أنت بعالم والله أعلم (سئل) أيضا في قوم رحلوا عن بلدتهم في أوقات مختلفة الى بلدات الموقوفة
 وسكنوا بها الكثرة الثمن وخطوط النفس والجور والاختلاف فنه من لم يعرف بفلاحة أصلا
 ومنهم من عرف بفلاحة فقام بها غيره لما رحل من البلد من رحل فاقبلهم من مدة خمس سنين
 وأوسطهم من رحل من عشرين سنة وعشر سنين وثلاثين سنة وغالبهم من أربعين سنة وخمسين
 سنة وستين سنة وجاءهم أولاد وأولاد حتى أن أحداً ولادهم وأولاداً ولادهم لم يلد آباءه
 أصلا والبلد لمقتطعون فربما ذكر أهل البلد النازلين بها أو غيرهم لمقتطع البلد أن هؤلاء الذين
 رحلوا من بلدك وسكنوا بالبلد فلا حول وأهل بلدك ولوردتهم اليه كان عامرا او كان غله
 وافر فهل يجوز في مله من الملل لاحداً أن يجبرهم على الرحيل من لدن البلد المذكورة أم لا وإذا
 أجبرهم على ذلك وخالف الاحكام الشرعية فماذا يجب عليه وما يترتب عليه من الاثم في فعل ذلك
 (اجاب) لا يجوز اجبارهم على الرحيل من بلد اتخذوه وطنا وألقوه ويشق عليهم الخروج الى
 وطن هجروه وأنفوه لان المؤمن امير نفسه يسكن أي البلاد أحب وأرادو يعيش بأي بلدة
 رأى الراحة لنفسه فيها من البلاد ولا يسوغ في مله من الملل ولا يحل في مله من الملل ان يجبرهم
 واخراجهم وان تعطل بسبب ذلك عشرهم وخراجهم ولا يقول بذلك جاهل خلفه عن عالم ولا
 يحكم بذلك من المسلمين حاكم كيف وخروجهم هروبا من الجور والظلم والخن مع الدائ
 للإقامة من حب الوطن والباعث للملازمة المعتمد من السكن وما يخرج الانسان من بلدة التي

مطلب لو رحل أهل بلدة من
 بلدتهم واستوطنوا غيرها
 لا يجبرون على العود اليها

مطلب اذا رحل أهل
 بلدة من بلدتهم الى غيرها
 لا يجبرون على العود عليها

هي أصل وطنه الا لامر عظيم اختار الغربة التي هي ذل بسببه كي ينجم من العذاب الاليم اذ محبة الوطن مستولية على الطباع مستدعية لفرط الاتباع ومما قيل في ذلك النفس دائما الى بلدها تواقه والى مسقط رأسها مشتاقه فلو وجدوا بها خيرا عادوا اليه بحسن اختيارهم ولو شتموا بهار آفة عدل لبادروا الى الرجوع وهرعوا من غير اجبارهم هذا وقد رفع محمد بن عبد المؤمن ابن جرير بن سعيد بن داود بن قاسم بن علي بن عمر بن موسى بن يحيى بن علي الاصغر ابن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب الحسيني الحنفي الشافعي الاشعري رحمه الله تعالى في نظير ذلك سؤال فاجاب بما تقوم به القيامة على فاعلى ذلك ابتداءه بالحمد لله مستحق الحمد ان الله وانما اليه راجعون مما حل بالاسلام والمسلمين من هذه الظلمة الطغاة الذين تجرؤوا بجهلهم بربههم عز وجل على اهدار الدين فلا يلوون على قول سيد الاولين والاخرين ولا على قول رب العالمين فيما دعاهم اليه انفسهم الامارة بالسوء والفساد ولم يبالوا بقوله تعالى ان ربك بالمرصاد ولا يحل اجبارهم على العود وهو من الظلم الظاهر الفاشي المتظاهر سواء كان الرجل منهم فلاحا أو غير فلاح بل لا يجبر شخص على عمل بغير رضاه يهوديا كان أو نصرانيا فضلا عن شخص بوحده الله وسواء تقدم عهد به بالرحلة أم لا وهذا من أقبح خصال اهل الظلم وأبشع أفعال اهل الجور لانه نوع من الاسر الذي فيه غاية القهر وقد حرم الله تعالى الظلم على نفسه وجعله بين عباده محرما وقال صلى الله عليه وسلم ان دماءكم وأموالكم واعراضكم حرام عليكم والظلم محرم عليكم في سائر الاديان وقد تظاهرت الكتب المنزلة على الانبياء والمرسلين على المنع منه والحث على دفعه وقد اتفق فقهاء الاسلام على هذه الكلمة الظلم يجب اعدامه لا تقريره ولقاضى القضاة بدمشق محمد بن اسمعيل بن أحمد الوفاي نظيره ومن جوابه كيف يشك أو يستراب في تحريم هذه المظلمة وصحة الجواب وحرمتها معلومة من الدين بالضرورة وانما يستفتى عن مثل هذا الشيء على الظالم لعله يتذكر أو يخشى وفي هذا القدر كفاية والله أعلم

* (كتاب احياء الموات) *

(سئل) في رجل أحيأ أرضا مواتا وزرعها سنين ثم رحل عنها فوضع أخوه يده عليها ثم رجع المحمي لها ويريد الانتفاع بها هل والحالة هذه يكون أحق بها ممن لم يحيها (أجاب) الذي أحيأها أولا أحق بها على الاصح لانه ملك رقبته بالاحياء فلا يخرج عن ملكه بالترك نص عليه الزيلعي وصاحب العناية وغيرهما والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية مباحة للزراع وضع رجل فيها حجارة علامة على سبق يده اليها فاعقبه آخر بالحرق فيها في الاولى (أجاب) الاول أولى كما هو صريح كلامهم في احياء الموات والله تعالى أعلم

* (فصل في مسائل الشرب) *

(سئل) في الصهاريج الموضوعة لاحتراز الماء النازل من السماء في القرى والامصار كالقدس وغيرها هل يكون ذلك الماء المحرز بها ملكا خاصا لاصحاب الصهاريج فيجوز لهم بيعها والتصرف فيها بسائر التصرفات السائغة لدى الملك في ملكه ومنع الغير عن الشرب والاستقاء منها ويضمن المستقي منها بغير اباحة مال كها ولا يكون مأوها كماء الآبار المعينة التي يستخلف مأوها وهل اذا كان بيد شخص صهرج ماء خارج عن داره في زقاق غير نافذ يتصرف فيه تصرف المالك في املاكها ولا تصرف لغيره من الجيران فيه واذا باعه لشخص يتصرف به أم لا

مطلب اذا أحيأ أرضا مواتا
ثم رحل عنها لا يسقط حقه
منها
مطلب وضع علامة في أرض
سلطانية مباحة للزراع
فاعةبه آخر بالحرق

مطلب الماء النازل من
السماء في الصهاريج
الموضوعة لاحترازه مملوك
بخلاف ماء الآبار المعينة

واذا ادعى بعض الجيران فيه حصّة مشاعة يقضى له بمجرد دعواه أم لا بدله من بينة على ذلك
 (أجاب) لا شبهة في كون الماء المحرز به مملوكا لا رباها لأنها موضعت لأحرار الماء وليست
 كالأبار المعينة والحياض التي لم توضع للأحرار ولما في ذلك رسالة قلت فيها بعد إيراد كلامهم
 يجب في الصهاريج الموضوعات في الدور التي في الأمصار والقرى لأحرار الماء النازل من السماء
 أن نقول بأن الماء يملك بذلك ويصير من قسم الماء الذي في نهاية الاختصاص وقد أقيمت بذلك
 من أروا لا ينفيه ما في الولوالجية وكثير من الكتب لوزن ما يثر رجل بغير إذنه حتى يست لا شيء
 عليه لأن صاحب البئر غير مالك للماء ولو صب ما رجل كان في الحب يقال له أملا بالماء لأن صاحب
 الحب مالك للماء وهو من ذوات الامتثال فيضمن مثله انتهى لأن ذلك في البئر المعين وأما
 الصهاريج التي توضع لأحرار الماء في الدور فلا شبهة في أن ماءها مملوك لأصحابها بمنزلة الحب
 والأواني ومما صرحوا به في باب الشرب نقلا عن فتاوى أهل سمرقند رجل وضع طشتا على سطح
 واجتمع فيه ماء المطر فجاء رجل ورفع ذلك الماء رتنازع فيه ينظران كان صاحب الطشت وضعه
 لذلك فهو له وإن لم يضعه لذلك فهو للرافع انتهى فعلم أن الفرق في ذلك قصد الأحرار وعدمه ولا شأن
 أن الصهاريج في الدور إنما توضع لأحرار الماء فملك ماؤها كالصبي إذا دخل الدار فخلق عليه
 الباب ليأخذه ملكه وأما إذا لم توضع لذلك لا يملك كالصبي إذا تركه في أرض إنسان لا يملكه
 صاحب الأرض بذلك وصرحوا بأنه لو حرق حول أرضه وهياها للأنبات حتى نبت القصب صار
 ملكا له وقد بحث الكمال في البئر يعني المعينة لأنها المنصرف عنها عند الإطلاق أنه ينبغي أن يملك
 حافرها وطاويها ماءها محض وطيه لتخصيل الماء فكيف يتوقف في ملك الماء بأحراره في
 الصهاريج الموضوعات لذلك وأما دعوى الجار الذي لا بدله على الصهاريج لا شك أنه لا يقضى له
 بمجرد دعواه بإجماع العلماء والحال هذه والله أعلم (سئل) في قناة قديمة بدار إنسان يسيل بها ماء
 جاره من قديم الزمان بحيث لا يحفظ حدوث ذلك أحد من الأقران هل له منعه أم لا (أجاب) ليس
 له منعه عن ذلك حيث علم أنه كان يجري بها قبل ذلك ويبقى القديم على قدمه كما كان فيما مضى
 من الزمان كما في مسئلتى النهر والميزاب والله أعلم بالصواب (سئل) في أهل دار يصبون ماء غسيلهم
 في الزقاق فيضرب بالجيران هل لهم منعه أم لا (أجاب) لهم منعه لأنهم متعبدون في ذلك
 والله أعلم (سئل) في دار بها مجرى ماء المحلة النازل من السماء منها لا غير هل لأهل المحلة أن
 يجزوا منها ماء اغتسالهم وغسل أولادهم وثيابهم وأوساخهم أم لا (أجاب) ليس لأهل المحلة
 ذلك إذا صل استعمال ملك الغير محظور وإنما جاز إجراء ماء المطر المعتاد قديما بناء على أنه بحق
 فمساواة لا يجوز والله أعلم (سئل) في الطريق الخاص في سكة غير نافذة إذا احتج إلى الإصلاح
 في الحكم الشرعي فيه (أجاب) قال في البرازية وغيرها إصلاح أوله عليهم أجماعا فإذا بلغوا
 في الإصلاح دار رجل منهم قيل أنه على الخلاف في النهر الخاص يعني قال أبو حنيفة إذا تجاوزوا
 دار أحدهم رفع عنه مؤنة الإصلاح وكان على من بقي فكل من يتجاوز داره ورفع عنه ذلك إلى
 أن ينتهوا وعند ما يكرن إصلاحه عليهم جميعا من أوله إلى آخره وقيل يرفع أجماعا لأن صاحب
 الدار لا حاجة له إلى ما وراء داره بوجه ما لأنه لا يستعمله بخلاف النهر وهذا إذا اجتمعوا عليه أما
 إذا أتوا كلهم لا يجبرون في ظاهر الرواية وإذا استنع البعض لا يجبر وقيل لا يجبرون ذكر الخصاص في
 التنقيحات أن القاضي يأمر الذين طابوا ذلك فإذا فعلوا ذلك كان لهم منع الآخرين عن الانتفاع
 به حتى يدفعوا لهم حصصهم والله أعلم (سئل) في زقاق غير نافذ بمنته دار بقرب بابها ضهر ربيع

مطلب ليس لمن بداره قناة
 قديمة يسيل بها ماء جاره أن
 يمنع من ذلك

مطلب يمنع الجار من صب
 ماء غسيله بالزقاق أن أضرب
 بجاره

مطلب لصاحب الدار التي
 بها مجرى ماء المحلة النازل
 من السماء أن يمنعهم من أن
 يجزوا ماء اغتسالهم

مطلب في حكم إصلاح
 الطريق الخاص إذا احتج
 إليه

مطلب في صهر ينج في يد
رجل ادعت امرأة أن لها
فيه حق الاستقاء بواسطة
أن ماء أسطحتها يسيل اليه
وان له فاقديا في بيتها وأخير
بذلك رجلان فحكم الحاكم
لها بمجرد ذلك

مطلب استاجر دارا وفيها
صهر ينج معد الماء الاشنة
وفيه ماء قبل الاجارة ليس
لله استاجر فيه الاما أباحه
الموخر

مطلب نهر اقصرية وقف
معها على جهة ليس لاهل
قرية موقوفة على جهة
أخرى أن يسقوا منه شجرهم

مطلب في قناة ماء تابعة
لقرية جارية في وقف ترعى
قرية أخرى فاذا جعل أهلها
مالا لجهة الوقف في مقابلة
شرب أرضهم وأشجارهم
اختلفوا فيه

في يد ربا ادعت امرأة أن لها فيه حق الاستقاء منه بواسطة دارها يسيل منها ماء اليه
وان له فاقديا في بيت من بيوت دارها أخبر رجلان نائب الحكم بقدمه وسيل أسطحته
وأسطحتهما اليه فأمرها القاضي بفتح بابها الذي بينتها والاخذ من مائه بمجرد اخبار الرجلين بعد
دعواها المذكورة هل هذا حكم نافذ أم غير نافذ (أجاب) هذا ليس بحكم نافذ شرعا لانه خال عن
شروطه الشرعية اذا اخبار الرجلين ليس بشهادة للمرأة أو كون ماء أسطحتها يسيل اليه لا يوجب
ملك الماء لانهم لم يوضع لذلك والمرأة خارجة لاذات يدفع للبر مسدود في بيت لها من دارها
والمدعى عليه ذو يد باختصاصه بالبقعة التي بها فم البئر الذي ينزع منه حالا حيث تأخرت عنه
أبواب الجيران ولم يكن لهم حق المرور به وانما يملك بالاحراز في الصهاريج الكائنة بالبيوت والدور
والأواني والكيزان بل بحث الكمال بن الهمام في البئر المعينة لانها المنصرفه عند الاطلاق
أنه ينبغي ان يملك حافر الماء بحفره ووطيه لتحصيل الماء فاذا علم ذلك علم ان فم البئر الذي ينزع منه
الماء ولا استطاراق لاحد عليه سوى صاحب الدار الذي هو يابها ثبت به وضع اليد لصاحب
الدار عليه فكون غيره المدعى وهو المدعى عليه فلا يحكم عليه بمجرد الاخبار كما كتب في السؤال
وهو مما لا يفتي على أدنى من له في مسائل القضاء أدنى مجال والله أعلم (سئل) فيما اذا استاجر
دارا لا سكن في بيوتها وفي الدار صهر ينج معد لجمع ماء الاشنة وفيه ماء قبل الاجارة فهل هذا الماء
ملك للموخر وليس للمستاجر فيه الاما أباحه الموخر (أجاب) نعم الصهاريج التي في الدور
المعدة لجمع ماء الاشنة الموضوعة لاحراز الماء يملك ماؤها بذلك وهي بمنزلة الحساب التي هي
الخواري كما يفيد التعليل في مسئلة الانهار المملوكة والابار والحياض بقولهم لانهم لم يوضع
للاحراز والمباح لا يملك الا بالاحراز وانت على يقين بأن الصهاريج المتخذة في الدور انما وضعت
للاحراز ولا ينافيه بعض العبارات الموهمة اذ محاملها معلومة عند الفقه الماهر فلا يجوز
للمستاجر منه الاما أباحه الموخر والله أعلم (سئل) في نهر لقرية وقف معها لجهة برير على قرية
أخرى وقف لجهة أخرى أهلها يسقون منه شجرهم وزرعهم هل للمستكم على النهر منعهم أم لا
(أجاب) له منعهم كما صرح به قاضيخان وغيره قال قاضيخان نهر لقوم يمر في أرض رجل كان
اصحاب الارض ان يسقى أرضه منه ان كان لا يضر باصحاب النهر ولهم ان يمنعه وقال قبل هذا
نهر خاص بقوم ليس لغيرهم ان يسقى بستانه أو أرضه الا باذنهم فان أذن القوم الواحد أو كان
فيهم صبي أو غائب لا يسوغ لهذا الرجل ان يسقى زرعه أو أرضه من ذلك النهر ولا شبهة أن وضع
الاول فيما الاذن ثابت فيه دلالة ولذا اقيده بعدم الضرورة لاستقائه والنقل مستقبض في المسئلة
والله أعلم (سئل) في قناة ماء تابعة لقرية جارية في وقف على جهة برير ماؤها على أرض لقرية
أخرى جعل شيء من المال في مقابلة شرب أرضهم وأشجارهم وزرعهم منها لجهة الوقف المذكور
كل سنة هل يجوز ويلزمهم ذلك المال أم لا (أجاب) هذه المسئلة مبنية على جواز بيع
الشرب منفردا وقد اختلف فيه قيل يجوز في رواية وبه أخذ بعض المشايخ وقد جرت العادة
بيعه في بعض البلدان وفي ظاهر الرواية لا يجوز قال البردوي يضمن الشرب بالغصب قال
بكر رحمه الله تعالى لا يضمن قالوا الفتوى على ما قال بكر وقالوا ما عدا ظاهر الرواية ليس
مذهبا لاصحابنا لكن قالوا في الوقف يفتى بالضمان في غصب منافع الوقف وبكل ما هو انفع له
فما اختلف العلماء فيه صرح به في الحاوي القدسي ومقتضاه لزوم المال فلو حكم به حاكم مع
توفر شرائط الحكم نفذ والله أعلم (سئل) من دمشق في نهر كبير خارج من عين من واد قديم

يسمى ذلك النهر بردي يشرب منه أراض عدة وقرى تحوى خلقا كثيرة ليس لتلك القرى شرب من غير هذا النهر وتشتمل تلك القرى على عليا من جهة منبع الماء وسفلى تحتها ومستحق فيهما جهات أوقاف وبيت المال وغيرهما ولكل قرية منها نهر من ذلك النهر الكبير يسكره أهلها في باطن النهر الكبير يرتفع إلى نهرها الخاص بها وليس لغالب تلك الأنهر مقصد ارتعين من النهر الكبير بل تأخذ منه كل قرية في نهرها كفايتها أو أكثر منها ثم وثم إلى أن تستوفي العليا والسفلى ويقضل منه فضل يذهب للبرية وفي بعض السنين يضيق هذا النهر الكبير فتزعم أهل العليا أن لهم ولاية حبس جميع ماء النهر المزبور بالطين والتراب وغيرهما دون الخشب والحشيش بحيث لا يترك شيئا من الماء لأهل السفلى إلا ما شذ فهل تمنع أهل القرى العليا من حبس جميع ماء النهر الكبير بالطين والتراب وغيرهما ويؤمرون بسكره بالخشب والحشيش بحيث يبقى لأهل السفلى موضع حاجتهم أو يكون لهم على قدر أراضهم ما الحكم الشرعى (أجاب) نعم يمنعون فقد صرح علماء نازحهم الله تعالى بأنه ليس للأعلى أن يسكر النهر على الأسفل ولكن يشرب بحصته لأن في السكر أحداث شئ لم يكن في وسط النهر ورقبة النهر مشتركة بينهم فلا يجوز ذلك لبعض الشركاء بدون إذن الشركاء فان تراضوا على أن الأعلى يسكر النهر حتى يشرب بحصته أو اصطالحوا على أن يسكر كل واحد منهم في نوبته جاز لأن المنع حقهم وقد زال بتراضهم ولكن إن أمكنه أن يسكر بلوح أو باب فليس له أن يسكر بالطين والتراب لئلا ينكس النهر به وفيه أضرار بالشركاء إلا أن يتراضوا على ذلك ولو كان الماء في النهر بحيث لا يجري إلى أرض واحد منهم إلا بالسكر فانه يبدأ بأهل الأسفل حتى يروا ثم بعد ذلك لأهل الأعلى أن يسكروا وليس لهم أن يسكروا قبلهم لقول ابن مسعود أهل أسفل النهر أحرأ على أهل الأعلى حتى يروا ونقل ذلك الزيلعي وغيره والله أعلم

(كتاب الصيد)*

(سئل) هل الصيد مباح واتخاذ حرفة حلال أم حرام وهل يساح التلهي به أم لا (أجاب) قال في شرح تنوير الأبصار هو مشروع بالكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى وإذا حلتم فاصطادوا وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم إذا أرسلت كلبك فاذا ذكر اسم الله تعالى ولأنه نوع اكتساب والاكتساب مباح كالاكتساب وهو استدلال بالمعقول قلت وهو مفيد لحل اتخاذ الصيد حرفة لأنه نوع من الاكتساب ويخالفه ما في البرازية من أنه مباح إلا إذا كان للتلهي أو يأخذ حرفة ونحوه في الخلاصة لكن في البرازية والخلاصة أن المذهب عند جمهور العلماء والفقهاء رجعهم الله تعالى أن جميع أنواع الكسب في الإباحة على السواء هو الصحيح وهو مباح إلا للتلهي أو حرفة وهذا هو الذي عول عليه مولانا صاحب البحر في فوائده فانه قال بعد إيراد عبارة البرازية في فوائده من هذا البحث وعلى هذا فتأخذ حرفة كصيادة السمك حرام فأوردته هنا معالها والأفالتحقيق عندي ما تقدم تقريره من إباحة اتخاذ حرفة وأما كراهة التلهي به فلا شك فيها انتهى (أقول) وكلامه صحيح وقد كنا نستشكل حرمة اتخاذ حرفة أو لا بطلاق آيات الصيد وثانيا أن أصحاب المتون والشروح أطلقوا إباحته ولم يستثنوا منه ذلك وأما حرمة التلهي به فقد علمت من نصوص وردت صريحة في حرمة مطلق اللهو فليست أملا والله أعلم (سئل) في أخذ الطير بالليل هل هو مكروه أم لا (أجاب) أخذ

مطلب ليس للأعلى من شركاء النهر أن يسكر النهر بغير إذنهم

مطلب في الكلام على إباحة الصيد والتلهي به واتخاذ حرفة

مطلب الأول أن لا يأخذ الطير ليلا

مطلب في حكم السمكة
المطروقة في بطن أخرى
مطلب ان يوجد في بطن
السمكة ذرة فهي حلال
وان خاتم أو ديناراً فلقطة

الطير بالليل لا بأس به والنهي محمول على النذب ونحن نقول الاولى أن لا يفعل كذا في صيد المحيط
والله أعلم (سئل) في صياد سمكة فوجد في بطنها أخرى هل يحل اكل المطروقة أم لا
(أجاب) قال في الحاشية اذا أخذ سمكة فوجد في بطنها سمكة أخرى لا بأس باكلها انتهى وفي
الفوائد سمكة في سمكة فان كانت صحيحة حل والا لا لانها مستقدرة والله أعلم (سئل) فيما
لو صاد سمكة فوجد فيها ذرة أو خاتم أو ديناراً مضروباً هل يحل له ذلك أم لا (أجاب) ان وجد
فيها ذرة ملكها حلالاً وان وجد خاتم أو ديناراً مضروباً لا وهو لقطة له أن يصرفها على نفسه
ان كان محتاجاً بعد التعريف لا ان كان غنياً عندنا كذا في الاشباه والنظائر للشيخ زين بن
نجيم رحمه الله تعالى والله أعلم

* (كتاب الرهن) *

مطلب استعار شيئاً ورهنه
ثم مات ليس للمرتهن بيعه
بل حبسه الى أن يفكه
المعير ان لم يكن له مال
مطلب أعار شيئاً لرهنه
وعين له مدة فله استرداده
عند انقضاءها والقول له اذا
أنكر الاذن بالرهن
مطلب استعار شيئاً لرهنه
فهلك في يد المرتهن
مطلب اذا ضاع الرهن في يد
المرتهن يسقط دينه والزائد
عليه أمانة
مطلب اقترض مثلاً ورهن به
قيماً ثم هلك
مطلب ليس للمرتهن أن
يمنع الارض من المشتري
بعد أن باعها الراهن وأجاز
المرتهن
مطلب رهن المشاع فاسد
مطلقاً
مطلب رهن المشاع فاسد
مطلقاً ومع ذلك لو مات الراهن
فالمرتهن أحق به من بقية
الغرماء

(سئل) في رجل استعار من امرأة خنثى لا يرهنه بما بقي عليه من مهر زوجته ومات فباعته
الزوجة هل يتفدى بيعها أم لا (أجاب) لا يتفدى بيعها ويجب عليها استخلاصه من المشتري
وتحبسه عندها الى أن تفكه المعيرة اذا لم يكن للميت مال صرح به في التتارخانية والله أعلم
(سئل) في رجل رهن عند آخر أسباب استعارها من آخر لرهنها وعين للرهن مدة معلومة
ومات الراهن هل للمعير استردادها لكون المشروط مدة معلومة وقد انقضت وهل اذا أنكر
المعير الاذن بالرهن يكون القول قوله أم لا (أجاب) نعم للمعير استردادها بلا شبهة اذا العقد
المذكور فاسد والفساد يجب اعدامه لا تقريره والحال أنه عين له مدة والاجل في الرهن يفسد
الرهن ولا شبهة انه اذا أنكر المعير الاذن فالقول قوله لان الاذن يستفاد منه والله أعلم (سئل)
في رجل استعار من آخر سوارين لرهنهما فبعضهما مبيع معلوم قبضه من المرتهن ثم مات المرتهن
وهلك السواران فما الحكم في ذلك شرعاً (أجاب) يجب مثل الدين للمعير على المستعير ان كان
كله مضموناً وان لم يكن كله مضموناً فبقدر المضمون يجب والباقي أمانة والله أعلم (سئل)
في رجل رهن عند آخر زنجير أو أساور ومقلدة الجميع من فضة على قرش وضاع الرهن فما الحكم
الشرعي (أجاب) يسقط الدين قصاصاً بقدره والزائد أمانة لا يضمها المرتهن الا بالتعدي
والله أعلم (سئل) في امرأة أقرضت رجلاً زيتاً بخلها ورهن المقترض بها خنثى لا يفسق
الخنثى فما الحكم (أجاب) ذهب الخنثى بالزيت فقد صرح في الدرر والغرر أن المكيل
والموزون لو رهن بخلاف جنسه وهلك بهلك بالقيمة كسائر الاموال فليس لرب الخنثى طلب
على ربة الزيت ولا لربة الزيت طلب عليه والزائد أمانة والله أعلم (سئل) في أرض
مرهونة باعها الراهن وأجاز المرتهن وقبض بعد الاجازة نصف دينه الذي كانت الارض
مرهونة به والا أن يريد أن يرجع ويمنع الارض عن المشتري هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس
للمرتهن أن يمنع الارض عن المشتري بعد الاجازة والله أعلم (سئل) في رجل رهن حصصاً
مشاعة في عقارات هل يصح ذلك أم لا (أجاب) رهن المشاع مطلقاً فاسد سواء كان قابلاً للقسمة
أم لا وسواء كان الشيوع مقارناً أو طارئاً وسواء كان من شريك أو غيره ويجب رفعه بالتفاسخ
رفعاً للفساد واذا وجد التفاسخ والرهن بين كان عليه قبل ذلك لا يملك المرتهن حبس الرهن به
بعدهم والحال هذه والله أعلم (سئل) في رهن المشاع هل يستوى الحال في عدم صحته بين الشيوع
الاصلي والطارى أم يصح مع الشيوع الطارئ ويفسد مع الشيوع الاصلي وهل اذا مات الراهن

وامتنع الوارث عن دفع الدين يجبر على وفائه أو يبعه لو فاء الدين وإذا امتنع الوارث عن وفائه وعن بيعه للقاضي يبعه بنفسه لم يوفى الدين من ثمنه أم لا (أجاب) لا يصح رهن المشاع مطلقاً أعني سواء كان قابلاً للقسمه أو لم يكن قابلاً لها وسواء كان الشيوع مقارناً أو طارئاً وسواء كان من شريكه أو غيره وهو فاسد وقيل باطل وعلى كل وجه الشيوع الطارئ يمنع بقاء الرهن على ما هو الصحيح في المذهب كما صرح به في الخلاصة والفيض وغيره ما إذا مات الراهن فالمرتبه أحق بالرهن من بقية الغرماء سواء كان الرهن صحيحاً أو فاسداً لأن فاسد العقود يجري مجرى صحيحها ولو وصى الميت ببيع المرتبه فان لم يكن له وصي فلو وصى القاضي ذلك وان لم يكن واحد منهما فالقاضي أن يبيعه بنفسه ويتنص في دينه وان كان الورثة كباراً يأمرهم القاضي بالبيع فان امتنعوا فللقاضي ببيعهم كما تقدم وان كان للميت تركه غيره فلهم البيع منها وفكالك الرهن ووفاء دينه واستخلاصه لأنفسهم وكذا لو لم يكن تركه وأدوا الدين من مالهم لهم ذلك أما إذا امتنعوا عن الوفاء وعن بيع الرهن نفذ بيع القاضي عليهم وكذا يبيع وصيه أيضاً وقد علمت أن فاسد الرهن كصحيحه في ذلك ومن دسرح به صاحب جامع الفصولين في التصرفات الفاسدة وغيره والله أعلم (سئل) في الرهن هل يبيعه الحاكم إذا امتنع المديون من بيعه ووفاء الدين أم لا (أجاب) مذهب الامام تأييد حبسه إلى أن يبيع الراهن بنفسه لأنه لا يرى الجبر على الحر المديون وعندهما للحاكم بعه جبر الانه ما يرى الجبر عليه وهذه المسئلة فرع ذلك وصرح قاضيان وصاحب الاختيار وكثيران الفتوى على قولهما فإذا حكم به حاكم يراه نفذ وارفع الخلاف والله أعلم (سئل) من بيت المقدس في رجل متول على وقف بر من النقود محكوم بصحته بالمرابحة رتب مبلغاً معلوماً منه في ذمة زيد ورهن على ذلك ثلث دار وقدمات كل من المتولي ومن عليه الدين فطالب متولى الوقف الآن ورثة زيد بذلك فهل يصح هذا الرهن أم لا وعلى تقدير صدور الرهن لدى حاكم شرعي شافعي هل لهذا المتولي أن يأخذه بالمبلغ أم لا (أجاب) رهن المشاع قبل باطل وقيل فاسد وهو الصحيح وإذا حكم حاكم يرى صحته بصحته بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة نفذ وارفع الخلاف لأنه حكم في فصل محتم فيه وإذا نفذ فالوقف أولى بالاستيفاء منه فان زاد على دراهم الوقف يرد إلى الورثة ان لم يكن عليه دين والا صرف في دينه فان نقص عنه وهناك غيره في التركة مما يوفى به استوفى منه ولو لم يحكم بصحته حاكم فعلى القول الصحيح في المذهب بانه فاسد الوقف أحق به من بقية الغرماء اذ له على المحل بد مستحقة لان فاسد الرهن كصحيحه في الاحكام كلها كما صرح به علماءنا فاطبة والله أعلم (سئل) في رجل رهن زيتاً وناعند آخر على جرة زيت وأباح له ثمرته سنتين ومات الراهن قبل ان يثمر الزيتون عن أيتام وعن زوجة هي أم الايتام واستمر المرتبه بأكل ثمرته مدة عشر سنين والآن يطالب أمتهم بالجرة الزيت فما الحكم في ذلك (أجاب) جميع ما أكل المرتبه من ثمرته مضمون عليه متعلق بذمته مطالب به كسائر الديون وليس له سوى جرة الزيت ان كانت ثابتة بذمته بسبب يوجب التعلق بها كقرض أو غصب أو سلم صحيح وقد تقر بأن زوائد المرهون مضمونة بالاستملاك والاباحة قد بطلت بموت الراهن لا تنقل الملك عنه إلى غيره والمباح له تناولها وهي على ملك المبيع قطعاً والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر شجر زيتون على مال معلوم وأباح للمرتبه ثمرته ثم مات الراهن فأكل المرتبه بعد سنين هل انقطعت الاباحة بموته ولو ارثه ان يضمنه ما أكل بعد موت مورثه أم لا (أجاب) نعم انقطعت الاباحة بلا شبهة بموت الراهن ويضمن المرتبه ما أكل بعد موته والله أعلم (سئل) في رجل رهن معصرة بدين

مطلب في بيان من يملك بيع الرهن بعد موت الراهن

مطلب اختلاف في جواز بيع الحاكم الرهن ان امتنع الراهن من بيعه

مطلب رهن المشاع فاسد ومع ذلك لو مات الراهن فالمرتبه أحق به من سائر الغرماء ولو حكم به حاكم يرى صحته بشرطه نفذ

مطلب اذا أباح الراهن ثمره الرهن إلى المرتبه ثم مات بطلت الاباحة وعليه ضمان ما أكله بعد موت الراهن

مطلب تنقطع اباحة الراهن المرتبه ثمره الرهن بموته

عليه لا آخر وسلمها ثم استاجر هادنه هل يصح استجاره أم لا وله الرجوع بما دفع من الاجرة وإذا
 باع مالك المعصرة معصرتة بغير إذن المرتهن ينقذ بيعه أم لا وما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب)
 استجار الراهن من المرتهن باطل لأنه ملكه واستجار المالك ملكه باطل والباطل لا أجر له فيرجع
 بما دفع إن لم يكن من جنس الدين وإن كان من جنسه تقع المقاصصة به والمرتهن يسترد المعصرة
 ما بقي له على الراهن درهم فتعود إلى جنسه ولا ينقذ بيعه بغير إذنه وإذا طاب من الحاكم الشرعي
 فسح البيع له أن يقسخ البيع الصادر بغير إذنه والله أعلم (سئل) في دار يتنازع فيها خصمان
 أحدهما يدعي أن أباه ارتهنها على مبلغ قدره كذا من فلان ومات بعد أن قبضها عنه وعن ورثة
 آخرين بتاريخ كذا وأظهر مستنداً شرعياً بذلك وادعى الخصم الآخر أنهم أوقف فلانة على الجهة
 الفلانية بعد شرائها من فلان المذكور وأولاً وجعلتني ناظر على وقفها وأظهر مستنداً شرعياً
 بذلك متأخر التاريخ عن تاريخ مستند الرهن المذكور وأنى دويد عليها بالنظر الشرعي فهل إذا
 أقام مدعى الرهن المقبوض البينة الشرعية على تقدمه على شراء الواقعة المذكورة يعمل بينته
 ويقضى له بالرهن ويقدم وفاء الدين أم لا (أجاب) صاحب التاريخ الأقدم أولى لأنه أثبت
 مدعاه في وقت لا ينزاع فيه الآخر والله أعلم (سئل) في رجل رهن زوجته شجر زيتون ببيعة مهر
 لها عليه على أن تأكل ثمرته نظير صبرها به عليه فأكلت الثمرة هل تضمنها أم لا (أجاب) نعم تضمن
 لعدم صحة مقابلة الصبر بكل الثمرة إذ هو ربها فكان مضموناً عليها فافهم والله أعلم (سئل) في
 رجل له بئدة آخر دين اتفقا على وضع رهن به عند عدل فبات العدل فما الحكم (أجاب) الرهن
 على حاله فيوضع على يد عدل باختيارهما وان اختلفا فوضعه القاضي على يد آخر وللقاضى أن
 يبيعه لاسم على مذهب أى يوسف رحمه الله تعالى لأن الرهن لم يطل بموت العدل وانما بطلت
 بذهاب موته فيختار أن غيره باتفاقهما عليه وينصب القاضى عدلاً غيره إذا اختلفا وقد أشبع المسئلة
 في شرح مختصر الكرخى فراجعها إن شئت والله أعلم (سئل) في امرأة دفعت شيئاً من حلها
 إلى بعض أقارب زوجها المتوفى ليرهنه على مبلغ يجهز به الميت ويكفن ففعل فهل يلزمه وفاؤه
 أم لا (أجاب) المترتبة يبدأ من تركه الميت بجهيزته وتكفينه وأن وارثه لو كنفه من ماله رجع
 به في تركه فلا زوجة أن ترجع في التركة بالمبلغ الذى جهز به الميت ولا تكون متبرعة في ذلك وتنفك
 حلها والله أعلم (سئل) في المرتهن إذا مات مجهلاً للرهن هل يضمن قيمته كالأمر لا (أجاب) نعم
 يضمن جميع قيمته لأن زائده أمانة فتضمن بالتجهيل وغير الزائد مضمون من قبل والله أعلم
 (سئل) في رجل رهن بارودة على قرش ودخل المرتهن بها في هيجاء فأخذت منه فما الحكم
 الشرعي (أجاب) الحكم في ذلك ضمان قيمتها بالغ ما بلغت والقول قول المرتهن فيها وعليه ما زاد
 على القرش الذى بذمه الراهن والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند زوجته داراً على مبلغ معلوم
 وهى ساكنة بها هل إذا قلتم بأنه رهن فاسد يكون له حكم الرهن الصحيح فلا ينقذ بيع الراهن لها
 ولها وضع يدها عليها حتى تستوفى دينها وهى أحق بهما من سائر الغرماء أم لا (أجاب) نعم حكم
 الفاسد حكم الصحيح فلا ينقذ بيع الراهن لها ولها وضع يدها عليها حتى تستوفى دينها وهى أحق
 بهما من سائر الغرماء والله أعلم (سئل) في حرة مدونة رهن بتين بيتين لهما رهن شرعياً لئلا
 ثم أباح لهما السكنى تبرعاً فسكنت ثم عن له أن يزوجها بماله من حق الحبس وإعادة يدها هل ذلك
 أم لا وإذا قلتم له ذلك هل له مع ذلك مطالبتها بدينه وجبسها حتى توفيه دينه أم لا وإذا قلتم له ذلك
 هل تجبر على بيع الرهن وإن أبت تجبس مع كون الرهن في يد المرتهن ولا يمنع ذلك عن حبسها

مطلب استجار الراهن
 الرهن من المرتهن باطل وبيع
 الراهن الرهن بغير إذن
 المرتهن غير نافذ
 مطلب دعوى الرهن حيث
 تقدم تاريخها أولى من دعوى
 الشراء
 مطلب إذا أباح امرأته ثمره
 زيتونه في مقابلة صبرها عليه
 ببيعة المهر لا تصح

مطلب وضع أى الراهن
 والمرتهن الرهن تحت عدل
 ثم مات

مطلب لو رهن حلها لتكفن
 زوجها لا تكون متبرعة

مطلب إذا مات المرتهن
 مجهلاً للرهن يضمن جميع
 قيمته

مطلب ارتهن بارودة فدخل
 بها في هيجاء فأخذت منه
 مطلب حكم الرهن الفاسد
 حكم الصحيح

مطلب إذا أباح الراهن
 المرتهن سكنى الدار المرهونة
 فله إخراجها وللمرتهن حبس
 الراهن بدينه ويجبر المرتهن
 على بيع دار الرهن ولو لم يكن
 له غيرها

لأن حقه تعلق بمالية الرهن ولا تعذر في بيع الرهن بكونها مفلسة (أجاب) نعم له إعادة يده ولا يطل الرهن بذلك ولو كان القبض بالتخلية أى للمرتهن وله مع ذلك مطالبتها بدينه المرهون عليه وحسب ما به حتى توفيه ولو من غنمه ويجبرها القاضي بالحبس حتى تبسع الرهن أو تدفع له من غير غنمه إن تسروا المرتهن بد استيفاء حقه لازم محترم وتعلق حقه بماليته يجعل المالك كالأجنبي حتى إذا جنى عليه المالك كان ضامنا كالأجنبي وإذا كانت مفلسة لا يمنع بيعه بذلك ولا نقول أنها مفلسة يدفع لها المرهون لضرورة السكنى التي لا محيد عنها ولا غنية لأن ذلك إنما هو في غير الرهن أما الرهن فاليته أحق بها المرتهن أى من سكاها فيما هي عنه كالأجنبية كما علمت ومن صرح بأن تعلق حق المرتهن يجعل المالك كالأجنبي الزيلعي وغيره في شرح قوله وجناية الراهن والمرتهن على الرهن مضمونة فلا تقاس مسئلته على مسئلة المفلس الذي ليس في يده رهن بدينه فتأمل ذلك وافهم والله أعلم (سئل) في رجل ارتهن من آخر شيئا على مبلغ ودفعه له وكتب في رقعة أن المبلغ الذي للفنان الغائب باق بدمته تلجئة خوفا من الظلمة ومات المرتهن عن ورثة هل إذا ثبت أن الأقرار على وجه التلجئة باقرا لمقره أو بالبينة على الاتفاق سرًا يكون المبلغ لورثة المرتهن أم لا (أجاب) نعم يكون المبلغ لورثة المرتهن والله أعلم (سئل) في رجل ارتهن صرة بها حل بدراهم أقرضها للراهن ومات ثم طلبها الراهن من ورثته وأحضر بدل دراهم القرض فجاءت بها الزوجة وقد تهترت وانفلت رباطها فادعى الراهن فلدشى منها والزوجة تقول إن الصرة بعينها لا أدري نقصانها هل القول قول الزوجة أم قول الراهن (أجاب) القول قول الزوجة بيمينها إن ادعى عليها تناول شيء من الصرة وعليه البينة والله أعلم (سئل) في شركاء في الاستيفاء استرهن أحدهم سوارا من امرأة على ما عليها من معين سقى دابته فادعى ضياعه فهل إذا تقدر الضمان بقدره يكون على المرتهن خاصة أم عليهم جميعا على قدر الشركة (أجاب) الضمان على المرتهن خاصة إذ سرحو أبانه ليس للشريك أن يرتهن ولا يرهن على شريكه في الشركة الصحيحة فكذا في الفاسدة كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر صبرة سمسم بثمان مائة درهم وقال له أمسكه حتى أعطيك الثمن بعد قبضه وقسط الثمن عليه فتعيب بعض السمسم عند البائع عيبا فاحشا وفي الدين زيادة عن قيمة المتعيب جميعه هل يضمن جميع قيمة نقصانه أم لا (أجاب) نعم يضمن ويسقط من الدين بقدره والحال هذه وقد صرحوا بأن الرهن إذا انتقص عند المرتهن قدرا أو وصفا يسقط من الدين بقدره والله أعلم (سئل) في شخص ادعى على ورثة زيد بدين معين وقال إن زيد المتوفى رهن تحت يده على الدين المزبور جميع بته المحدث ومحدثه الأربعة وأقام البينة على ذلك فأمر القاضي الورثة برفع يدهم عن البيت وتسليمه للمدعى المزبور فعارضه آخر زعمائه مستأجر البيت من الراهن المتوفى وبرهن على ذلك فالزم المرتهن بدفع ما على البيت الموقوف من الاجرة للمستأجر فدفعها وتسلم الرهن فهل حيث كان المرهون مشغولا باجارة الغير حال دعوى الرهنية يكون مخلا بصحة الرهن أم لا يكون مخلا بصحته حيث تسلمه بامر الحاكم وحكمه بعد الثبوت (أجاب) الزام المرتهن بدفع ما ذكر لم يقل به أحد من العلماء والمرتهن الرجوع بما دفعه للمستأجر ثم الواجب في ذلك شرعا النظر في كلا العقدين فإن كان البيت مقبوضا في الرهن دون الاجارة اعتبر وكان المرتهن أحق بماليته من المستأجر ومن سائر غرماء الميت وإن كان مقبوضا في الاجارة دون الرهن كان المستأجر أحق به من المرتهن ومن سائر الغرماء وإن خلا العقدان عن القبض كان جميع الغرماء أسوة فيه يتقاسمون به بقدر حقوقهم وإن

مطلب إذا ارتهن شيئا بمبلغ ثم أقربان هذا المبلغ لفلان ثم مات فثبت ورثته أن الأقرار على وجه التلجئة يكون المبلغ لهم
مطلب إذا ادعى الراهن نقصان الرهن وادعى ورثة المرتهن عدمه فأنقول لهم
مطلب ليس لأحد الشركاء أن يرتهن وإن فعل فالضمان عليه صحيحة أو فاسدة

مطلب إذا قبض المشتري المبيع وقال للبائع أمسكه حتى أدفع لك غنمه فتعيب في يده يسقط من الثمن بقدره
مطلب ادعى رجل على ورثة المتوفى أن هذا البيت الذي في أيديهم رهنه المتوفى تحت يده وآخر أن المتوفى أبرمه منه فأمر الحاكم المرتهن أن يدفع الاجرة للمستأجر وقد بين المؤلف الأول من العقدين

مطلب اجارة المرتهن الزهن
من الراهن باطلة وكذا الزهن
ان وقعت الاجارة قبل قبض
المرتهن الزهن

مطلب اذا سكن المرتهن
دار الرهن لا تلزمه اجرة
مطلب قال الراهن للمرتهن
ان لم اعطك دينك الى كذا
قال رهن بيع
مطلب لا تكون الزوجة
متبرعة اذا افتكت الرهن
بعد موت الزوج عنها وعن
اولاد صغير
مطلب اذا ضاع الرهن قال قول
للمرتهن في قدر القيمة فان
زادت على الدين قال زائد
أمانه ان ثبت ضياعه بالبينة
والالا

مطلب اذا جاء أجنبي ودفع
الدين الى مرتهن الكرم
وصاريا كل غرته فهو متبرع
ويضمن ما أكلمه من غرته
مطلب اذا لم يعلم ضياع الرهن
بالبينة يضمن المرتهن جميع
قيمه

اتصل بكل منهم ما قبض فالعبرة للاسبق تاريخا منهم ما لم يجز صلب القبض السابق العقد
المتأخر لا يفسخ السابق بالاجارة منه للعقد اللاحق وذلك لان القبض في الرهن اما شرط اللزوم
او شرط الجواز وهو الاصح والقبض في الاجارة وان لم يكن شرطا لكن يموت المأجر قبله لا يكون
أحق به من بقية غرمائه لا في الاجارة الصحيحة ولا في الاجارة الفاسدة وكل هذه الاحكام صرح بها
علمنا والاعلام واذا تناقش المتبادل ظهر له الحال وعرف كيف يتجه له المقتال والله أعلم (سئل)
في رجل عليه دين لا آخر ارتهن به دارا للمديون نصفها له ونصفها لاولاد أخيه الضامين له فيه وهو
وهم ساكنون في الدار لم يخلوها للمرتهن أجرها المرتهن للمديون بقدر معلوم هل تصح هذه
الاجارة وتلزم الاجرة له على المديون أم لا (أجاب) لا تصح ولا تلزم الاجرة للراهن فقد صرح
في البرازية والظهيرية وغيرهما بان الاجارة من الراهن باطلة وعلى اوابانه مالك فكيف يستأجر
ملكه وقد أقيمت مرارا لا تحصى في الرجل يرتهن محدودا فيؤجره للراهن قبل قبضه منه بانه
لا يصح الرهن ولا الاجارة أما الرهن فلعدم القبض وأما الاجارة فلعدم جوازها للمالك والمسئلة
كثيرة النقل لا تخفى على من له أدنى فضل والله أعلم (سئل) في مرتهن سكن في دار الراهن
هل تلزمه اجرة لذلك أم لا (أجاب) لا يلزمه اجرة لذلك مطلقا اذن الراهن أو لم ياذن معده
للاستغلال أم لا والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر عينا وقال ان لم اعطك دينك الى
خمس أشهر فهو يبيع لك بمالك على ومضى الاجل هل يصح البيع أم لا (أجاب) لا يصح
البيع قال في البرازية في نوع وضعه عند عدل قال للمرتهن ان لم اعطك دينك الى كذا فهو يبيع
لك بمالك على لا يجوز ذلك في طريقه الخلاف قال ان اوفيتك مالك الى كذا او الا فالرهن لك بمالك
بطل الشرط وصح الرهن وقال الشافعي رحمه الله تعالى يبطل الرهن أيضا والله أعلم (سئل)
في ميت مات عن اولاد صغير وزوجة وعلى الميت دين لرجل مرتهن به فانواتريد الزوجة ان
تقضى الدين وتنفك الحائوت هل اذا فعلت ذلك تكون متبرعة أم لا والله الرجوع في التركة
(أجاب) لا تكون متبرعة فترجع بما آتت في التركة والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل رهن
عند امرأة خلخالين فضا منهما واحد والمدعى يدعى أنه يساوي كذا والمرتهنة دونه هل انقول
قوله أم قول المرتته وهل حيث ثبت ضياعه وكان الدين أقل من قيمة الخلخال جميعه يقسم الدين
على الموجود والمعدوم فما اصاب حصة الدين منه يكون مضمونا وما اصاب الامانة غير مضمون
(أجاب) القول قول المرتته بيمينها في قدر قيمة الخلخال الضائع واذا ثبت ضياعه تقسم على
الدين قيمة الرهن جميعه فما اصاب الهالك ينظر الى ما قابل المضمون منه فيضمن والى ما قابل
الامانة فلا يضمن فاذا كان من لا قيمة الرهن ضعف الدين وكان الهالك النصف يسقط من الدين
نصفه واذا لم يثبت هلاكه بالبينة يضمن جميع قيمة الهالك والله أعلم (سئل) في رجل ارتهن
كرما من رجل ببلغ وغاب الراهن فجاء أجنبي فقضى الدين وارتهن الكرم واكمل غرته مدة سنين
ثم حضر الراهن ومنعه المرتهن الكرم حتى يدفع له ما دفع للمرتهن الاقول فما الحكم في ذلك وفيما
أكلمه من غره (أجاب) ليس له منعه ويضمن ما أكلمه من غره وشجره ولا يرجع على أحد بما دفعه
لا على الراهن الاول ولا على الثاني لكونه متطوعا والله أعلم (سئل) في الرهن اذا لم يعلم ضياعه
الا بقول المرتهن هل يضمن قيمته بالغة ما بلغت وتؤخذ منه أو من ارته بعد موته (أجاب) نعم
يضمن جميع قيمته بالغة ما بلغت ويؤخذ ما زاد على الدين منه أو من تركته بعد موته حيث لم يعلم
ذلك بالبرهان كما صرح به في تنوير الابصار الدرر والغرر والله أعلم (سئل) في بيع الراهن الرهن

مطلب بيع الزاهن الرهن
موقوف على اجازة المرتهن
او فكاه
مطلب اذا سرق الزهن كان
مضمونا على المرتهن بالاقل
من قيمته ومن الدين

مطلب ارتهنت بيتا بطريق
بيع الوفاء فانهم وماتت
المرتهنة عن ورثة

مطلب القول للمرتهن في
قيمة الرهن
مطلب رجل رهن عند آخر
خلخال فضة ورهنه المرتهن
عند آخر بغير اذنه وهلك عند

مطلب دخل رجل دار آخر
في غفلة فرعبت امرأته
واسقطت جنينا
مطلب طلب من عطار شربة
لرضيع فسقاه أهله منها ثم
مات
مطلب لو ناوله عرقا من الارض
وقال له كل فاكل ومات
لا يضمن وكذا لو ناوله سما
مطلب جذب سكين آخر
فجذبها صاحبها فخرحت يد
المتعدى

قبل فكاه بغير اذن المرتهن ما حكمه (أجاب) ذكر في الحناية أنه يتوقف على اجازة المرتهن
في أصح الروايات ويملك نقض البيع ويملك اجازته واذا لم يفسخ البيع حتى فكاه الرهن نفذ
البيع وفي التبيين لا يفسخ بفسخه في أصح الروايتين ومثله في الكافي والتهذيب والخواص
وأكثر المعتمدات وفي منية المفتي بيع المرهون بغير اذنه يصح ولا ينفذ وليس لغير المشتري فسخه
وهو موافق لما في التبيين والله أعلم (سئل) في رجل بذمته زيت لا يخر بطريق السلم رهن به المسلم
اليه طوقا فسرق من بيته مع جملة أسبابه فما الحكم الشرعي (أجاب) المقرر في مذهبن أن الرهن
مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين فان ساواه صار بالهالك كان المسلم فيه قد استوفاه وان زادت
قيمه فالزيادة أمانة وان نقصت قيمته عن الدين سقط منه بقدرها وطالب بالباقي والمصرح به جواز
الرهن بالمسلم فيه فاذا هلك صار المرتهن مستوفيا يعني في صورتي المساراة والزيادة وأما في صورة
نقصانه عن المسلم فيه فيصير مستوفيا بقدره وله المطالبة بما بقي من ذلك والله أعلم (سئل) في أخوين
رهن بيتا بطريق بيع الوفاء على مبلغ معلوم فانهم دما البيت وماتت المرتهنة وأحد الراهنين عن
أخيه المذكور فهل لورثته المطالبة بالمدكور وليس له أن يتعال بانهم دما البيت أم لا
(أجاب) لورثته المطالبة بالمدكور وأما انهم دما البيت فيوجب أن يسقط من الدين بقدر
نقصانه بالانهم دما مثلا اذا كان الدين خمسا وثلاثين والبيت قيمته ذلك فصار يساوي نصفه يسقط
من الدين بقدره وان ثلثاه فثلث أو أكثر وأقل فبحسب ما صرح به في البرازية وغيره عند التكلم
على نقصان الرهن عند المرتهن والله أعلم (سئل) في الرهن اذا ضاع واختلف الراهن
والمرتهن في قيمته هل يكون القول قول الراهن أم المرتهن (أجاب) القول قول المرتهن والله
أعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر خلخال فضة على قدر معلوم من القروش فتعدى عليه
المرتهن ورهنه عند آخر بغير اذنه وهلك عنده فما الحكم (أجاب) للراهن ان يضمن المرتهن
ويخير الراهن بين أن يضمنه قيمته من الذهب بالنقد ما بلغت وبين ان يضمنه وزنه من الفضة والقول
قول المرتهن اذا اختلفا في الوزن أو القيمة بيمينه واليمين على الراهن والله أعلم

(كتاب الحنايات)

(سئل) عن رجل دخل دارا آخر على حين غفلة فحصل لزوجه رعب منه واسقطت جنينا
بسببه فهل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن لما صرحوا به من أنه لو صاح على امرأة فاسقطت جنينا
لا يضمن فهذا أولى ولا وجه لتضمنه والحال هذه والله أعلم (سئل) في عطار طلب منه شربة
لرضيع فدفع اجزاء مما يصلح فسقاه أهله منها وقد رآه الله بموته وأمه له يقولون مات بسبب ذلك
والعطار يشكر فهل يلزم العطار شيء أم لا (أجاب) لا يضمن وان قدرنا أنه مات بسبب ذلك والله
أعلم (سئل) في رجل ناول آخر عرقا من الارض وقال له كل منه ولا تكثر فاكل ومات وأولياؤه
يدعون عليه الدية بسبب أنه مات من أكله هل تصح دعواهم أم لا (أجاب) لا تصح دعواهم ولا
يلتفت اليها الآن علماءنا صرحوا قاطبة بأنه لو ناول شخص شخصا أو وضعه له في طعام وقال له
كل فاكل فمات من ذلك لا يجب عليه قصاص ولا دية ووجهه أنه تناول باختياره وأكل بنفسه
فلا يضاف فعله اليه فكيف يعرق بتوهم فيه الشفاء يجب دية أو قصاص هذا لا يتوهمه ذولب
والله أعلم (سئل) في رجل جذب سكين آخر من حرامه فتناوله صاحبه فنجابا فخرحت يد
الجاذب المتعدى وثلث أصابعه هل على صاحب السكين ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان على

صاحب السكين والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة لها ابن سنة ثمان سنين من زوج توفي وبنت من آخر هو حي خرجت أمتها بهما المصلحة اقتضت الخروج وأمرت ابنها المذكور بحمل أخته المذكورة فحملها فغثر بها فوق قعاً على الأرض فأنشج رأس الصغيرة ومكثت أياماً ثم ماتت هل على الأم أو الصبي في ذلك ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان على الأم ولا على الصبي والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل يرعى غنماً للجماعة أذن واحد منهم للراعي في دخول داره ليسقي غنمه مع جله غنم غيره من ماء بئر فألقى الراعي نفسه في البئر ليحج الماء فقطض عليه ومات به اهل على صاحب البئر ضمانه أم لا سواء مات بسبب طرح نفسه أم بسبب برد أو حر ووهج بداخله (أجاب) صاحب البئر محسن وما على المحسنين من سبيل فلا ضمان عليه والحال هذه والله أعلم (سئل) في بئر مملوك لشخص بداخل داره المملوكة له بهامسا كن يسكن بها بالاجرة استعار انسان منه البئر ليخزن به حنطة ففتحها ليخرج ما فيها من التراب والقمامات فمر غلام من أولاد السكان عليها فسقط بها ومات غنماً بعضوته هل لا تلزم دية المعير ولا المستعير أم تلزمهما (أجاب) لا تلزم دية واحد منهما باجماع كل انسان اذ ليست البئر المذكورة بئر عدوان حتى يلزم فيها لمن وقع بها الضمان بل في بئر العدوان صرح أبو حنيفة النعمان بأن الساقط فيها اذا مات غنماً بالاختناق من هواء به ليس على حافرها ضمان وصرح أيضاً بأنه اذا تعمد المرور عليها فسقط فيها لا ضمان فكل هذه الوجوه دافعة للضمان ولو وجد أحد هالك في دفعه والله أعلم (سئل) في ثلاثة أحدهم مسلم والاخران نصرانيان اجتمعوا على قتل مسلم عمدت عديا هل يقتلون به جميعاً أم لا وهل لولي الصلح مع أحدهم كاتنام من كان منهم وقتل من شاء والعنوع من شاء أم لا (أجاب) نعم لولي الصلح مع أحدهم وقتل أحدهم والعنوع من أحدهم وقتل جميعهم والعنوع من كلهم والصلح مع كلهم لأن الحق له في ذلك وصاحب الحق يتصرف فيه بما ألهمه الله رب الملائكة والله أعلم (سئل) في مكارله خادم كبير يسوس دوابه في سفره وحضره جاءه من رجل سهم خطأ في إحدى عينيه فمات بعد أيام فادعى والده أن استأذه حمله وهو مجروح في قافلة معها مسك وروائح طيبة ومات بسببها هل تسمع هذه الدعوى أم لا تسمع (أجاب) حمله في قافلة فيها مسك وروائح طيبة لا يوجب ضمانه فلا تسمع دعواه في ذلك والحالة هذه والله أعلم (سئل) في يهودي فتح كنيسته فادعى عليه نصراني أن ابنه الصغير مات برائحته هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) لا تسمع والله أعلم (سئل) في رجل رمى في وجهه امرأة حراً فاخذها خوف بنافض ومريض لزمته بسببه الفراش وماتت بعد ستة أيام هل يلزمه ديتها أم لا (أجاب) لا يلزمه ديتها لكن غير صورته وخوف بالغافيات فإنه لا ضمان عليه لاستناده إلى خوفه الا اذا جرحته الحربة أو عضته او ماتت بسبب ذلك ولكن صاح على رجل فصعق فمات من ذلك وكثير من فروع المذهب شاهد له والله أعلم (سئل) في صغيرة بنت ثلاث سنين في حضنة الأم خرجت للتفرج وتركتها بلا حافظ لها فوقع في قدر طعام حار كانت بين يديها فهل ترضى الأم أم لا (أجاب) نعم تضمن الأم لتركها الحفظ الواجب عليها وقد صرح بالمسئلة الزاهدي في القنية والحساوي قال فيها ما روى الشرف الأئمة المكي صبي ابن ثلاث سنين وحق الحضنة للأم فخرجت وتركت الصبي فوقع في النار تضمن الأم ورمز للمحيط وقال لا تضمن في ابن ست سنين ثم رمز لنجد الأئمة الحكمي وقال امرأة تركت ولدها عند امرأة وقاتلته حتى أرجع فذهبت وتركته فوقع الصغير في النار فعليها الدية للأم وسائر الورثة أن كان من لا يحفظ نفسه ورمز للمحيط وقال أودعت صبية فوقع في الماء

مطلب امرأة لها ابن وبنت
أمرت الولد بحمل أخته
فحملها فغثر بها ففشج رأسها
ثم ماتت

مطلب رجل يرعى غنماً
للجماعة أذن واحد منهم له
أن يسقي الغنم من بئر فغزل
إليه ليحج الماء فمات

مطلب لرجل بئر في بيته
استعار انسان ليخزن فيها
غله ففتحها ليخرج ما فيها
من التراب فسقط فيها غلام
ومات

مطلب اذا قتل ثلاثة رجلاً
فلولي قتل الكل أو العنوع
عن الكل أو البعض أو الصلح

مطلب أصابه من رجل سهم
في إحدى عينيه فمات فادعى
والده أن استأذه حمله في

قافلة فيها روائح الخ
مطلب يهودي فتح كنيسته
فادعى عليه نصراني أن ابنه
مات برائحته

مطلب رمى بوجه امرأة
حراً فاخذها خوف لزمته
به الفراش ثم ماتت

مطلب اذا خرجت الأم
وتركت ابنتها الصغيرة
فوقع في قدر حار وماتت
تضمن

فماتت فان غابت عن بصرها ضمنت والا فلا اه ووجه الضمان في جميع المسائل المذكورة ترك الحفظ الواجب والله أعلم (سئل) في رجل أخذ بيده بندقية فخرج بها ثم وضعها وبعدها استقر ارجلها وقع شخصها على خزانها لا يفعل فآوری وخرجت وقتلت شخصها هل عليه وعلى عاقلة ذب أم لا (أجاب) ليس عليه ذب ولا على عاقلة حيث لم يكن خروجها بحركته وبشبهه لذلك فروع بطول ذكرها منها ما في جامع الفصولين وضع جرة على حائط فتلف بوقوعها شيء لم يضمن اذا انقطع أثر فعله بوضعه وهو غير متعد في هذا الوضع فلا يضاف اليه التلف ومنها رجلان كانا يدبغان جلودا في حانوت واحد فآذاب أحدهما شحما في مرجل فخاش فصب عليه ماء ليسكن قالتب الشحم فأصاب السقف فاحترق متاع صاحبه وأمتعة الخيران لم يضمن ومنها ما صرحوا به قاطبة بقولهم ولولم يدق الحداد ولكن جات الريح ببعض النارعن كبره فاحترقت أو قتلت كان هدرها ومنها جل قطننا الى النصارى فلققه امرأة في السكة تحمل قبسا من النار فأصاب القطن فاحترق لم يضمن ان كان ذلك من حركة الريح والاي يتظر ان كانت المرأة هي التي مشى الى القطن فاحترق وان مشى صاحب القطن الى النار لم يضمن الى غير ذلك من الفروع المصروفة بالحكم وأنه حيث كان التلف لا بحركته لا ضمان عليه والله أعلم (سئل) في قرية جاءت على أهلها نائبة فدخل بعضهم قبيعهم أعوان الحاكم السماسي ليردوهم فأبوا فضرب رجل من الأعوان بندقية جهتهم فأصاب رجلا من الراجلين فقتلته هل تلزم جنائيه شيخ القرية بقولهم هو حترضهم أم لا (أجاب) لا تلزم شيخ القرية جنائية بالاجماع والحال هذه بل يلزم الضارب المباشر لما تقر أنه اذا اجتمع المباشر والمتسبب قدم المباشر والله أعلم (سئل) في رجل دخل قرية بجبلية وصباح فزعم رجل أن زوجته ألفت جنينا بسبب الخوف من ذلك ويريد تضمين من كان سببا لدخول القرية بهذه الصفة هل تسمع دعواه ويضمن اذا ثبت ذلك أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه اذا لا يلزم الضمان بمثله لعدم موجب وقداً فقي والدشيخنا شيخ الاسلام أمين الدين بن عبد العال اذا صاح على امرأة فألفت جنينا لا يضمن واذا خوفها بالضرب يضمن ولم يذكر وجه الفرق (وأقول) وجهه أن في موتها بالتخويف بالضرب وهو فعل صادر منه نسب اليه وفي الصباح موتها بالخوف وهو صادر منها نسب اليها وصرحوا أيضا بأنه لو صاح على كبريات لا يضمن وفي التارخانية نقلا عن مجموع النوازل رجل صاح على آخر فجاءة فماتت من صيحته تجب فيه الدية (وأقول) لا مخالفة بينهم ما فالاول اذا كان الموت بالخوف والثاني بالصيحة فجاءة وهي منسوبة الى الصباح والخوف منسوب الى الموت فصار الفرق أنه اذا مات بفعل الغير ضمن ذلك الغير واذا مات بمجرّد الخوف لا ضمان ولو اختلف الفاعل مع أولياء الميت فأقول للفاعل أنه مات من الخوف وعلى الأولياء اليقنة أنه مات من التخويف اذا أنكره الفاعل وعلى هذا اذا صاح على المرأة فجاءة فماتت من صيحته جنينا يضمن لنسبة الاتقاء الى الصيحة منه اليها ولو صاح على امرأة فجاءة فماتت امرأة غيرها لا يضمن لعدم تعديه عليها لانها ألفت من الخوف فصار كمن لو ضرب رجلا أو قتله فمات آخر بالخوف منه فانقطعت نسبة الموت عن الفاعل تأمل فإنه تحرير جيد والله أعلم (سئل) في قرآن بفرضه يا فافا أرسل أجبراله حرابا لغما قلا الى العوجاء يستعجل المكاري بالدقيق فمات أو قتل في الطريق هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن بالاجماع العلماء بل صرح البرازي في الصبي بأنه لو أرسله في حاجة فمات أو قتل في الطريق لا يجب عليه شيء انتهى فكيف يجب عليه شيء في الحر البالغ العاقل بذلك اذ يخص الامر بان رجلا بعث رجلا في حاجة فمات أو قتل وفيه لا يضمن بالاجماع

مطلب اذا وضع بندقية
وبعد استقر ارجلها خرجت
وقتل شخصها فلا ذب عليه
ولا على عاقلة وذكر المؤلف
لهذه المسئلة نظائر

مطلب اذا اجتمع المباشر
والتسبب قدم المباشر

مطلب رجل دخل قرية
بجبلية وصباح فادعى رجل
أن امرأته ألفت جنينا
بسبب الخوف من ذلك

مطلب في دفع المخالفة بين
قول بعضهم صاح على آخر
فمات لا يضمن وقول بعضهم
يضمن

مطلب اذا أرسل رجل
آخر لحاجة فمات أو قتل
لا ضمان عليه

مطلب من اهل حق خاض الماء
مع معلمه ففرق
مطلب قال لا آخرا كوني
على عقدتي خنصري
يدي فكوا دفشت
مطلب في قتل من يريد
اللوامة منه

والله أعلم (سئل) في امر اهل حق مع معلمه خاض في مسيل ماء ففرق مع جماعة وسلم معلمه مع جماعة هل
يضمن معلمه أم لا (أجاب) لا يضمن لانه خاض باختياره فلا وجه لضمان معلمه والله أعلم (سئل)
في رجل قال لا آخرا كوني على عقدتي خنصري يدي فكوا دفشت خنصره هل يضمن أم لا
(أجاب) لا يضمن لانه في ذلك ولو شرط عليه العمل السليم لا يصح لانه ليس في وسعه ذلك والله
أعلم (سئل) في رجل أراد من آخر لو اطة به وتعذر دفعه الا بقتله هل له ذلك أم لا (أجاب) نعم له
قتله وقد صرحوا بأنه اذا نظر في باب دار انسان فنقأ صاحب الدار عينه لا يضمن ان لم يكنه تحيته
من غير حق عينه فكيف بمن أراد بانسان لو اطة ولم يكنه تحيته عنه بغير قتله الامر في ذلك أوضح
والله أعلم

(كتاب الديات)

مطلب ضرب الزوج زوجته
موجب للضمان والشكوى
بحق لا توجب الضمان

(سئل) في رجل ضرب زوجته فأتلف لها ثلاثة أسنان فوكلت أخاها في طلبه بموجب ذلك وهو
مقر غير أنه يتوهم أنه لا يلزمه بضرب زوجته شيء ويُدعى على الأخ أنه شكاً عليه لحاكم سياسي
بذلك فغرمه مالاً والاخ منكر الشكوى عليه للسياسي فهل يلزم الاخ بمجرد الدعوى شيء وهل على
الزوج ارش الاسنان أم لا (أجاب) ضرب الزوجة موجب للضمان سواء كان ظملاً أو بحق لان
المباح يتقيد بالسلامة ففي الاسنان الثلاثة سبع مائة وخمسون درهماً أو سبعة من الابل ونصف
لان دية المرأة على النصف من دية الرجل في النفس ومادونها ولا شيء على الاخ بالشكوى
المذكورة لان الموجب للضمان الشكوى بغير حق وهذه بحق والحال هذه والله أعلم (سئل) في
رجل طرح آخر على الارض وضربه فصار يصرع فماذا عليه (أجاب) ان ثبت زوال عقله بما
ذكر فقصه دية كاملة وان زال بعضه فبقدره ان انضبط برزمان أو غيرهما وان لم ينضبط فحكومة عدل
وللقاضي أن يقدرها باجتهاده وهذا قلة تنفقها أخذ من كلامهم وقد صرح بعض العلماء بأن
الاصراع ضرب من الجنون والله أعلم (سئل) في امرأة خطفها أخوها وابن عمها من محل
زوجها وأردفها خلفه على فرس وشدها اليه وسير بها الفرس عدواً وعجزت عن حفظ نفسها
فألقت جنيناً بسبب الشتم لاقاة السرج لبطنها وماتت بعده بسببه هل عليه غرة الجنين ودية
للمرأة وتسكون جميع الغرة للاب ونصف الدية للزوج حيث لم يكن لها ولد (أجاب) نعم على
مردفها الشاة لها دية في الام وغرة في الجنين فاما دية الام وهي نصف دية الرجل فبرئها ورثتها
وزوجها من جملته الورثة فله النصف منها وأما الغرة وهي خمسمائة درهم فهي للاب لا تخص
ارث الجنين فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة تدعى أنها كانت في دارها بين أغنامها
فأصابها حجر من راعي الأغنام فألقت بسببه جنيناً وهو يقول رميت حجراً لأدري أهو الصائب
لها أم لا وعلى تقدير أنه الصائب لأدري هل الالتقاء به أم بغيره حاصل كلامه انكار ما عدا الرمي
هل يلزمه بمجرد ذلك شيء أم لا وهل تقبل شهادة من شرط له مال على شهادته في ذلك أم لا واذا وجد
الثبوت الشرعي المستوفي للشرائط الشرعية ما يلزم الراعي شرعاً في ذلك (أجاب) لا يلزمه
بمجرد الاعتراف بالرمي شيء لاحتمال رمي غيره ولا بالاعتراف بالرمي والاصابة لاحتمال أن الالتقاء
حصل بعارض آخر ولا بد من الاعتراف بأن الالتقاء حصل به أو بالينة العادلة التي تشهد بأن حجر
هذا الراعي أصابها وألقت به أو تشهد على اقراره بذلك حتى تلزم الغرة أو الشكول عن اليمين
المتوجهة عليه في دعوى ذلك وأما بدون هذه الامور لا يلزمه شيء واذا ثبت بالينة العادلة

مطلب رجل ضرب آخر
حتى صرع

مطلب خطفها من محل
زوجها وشدها على فرس
خلفه وسيرها فألقت جنيناً
وماتت بعده بسبب ذلك

مطلب ادعت أنها أصابها
حجر من راعي الأغنام وهو
يقول لأدري أهو الصائب
لها أم لا الخ

أو الاقرار أو النكول فاللازم عليه غرة وهي نصف عشر الدية قدرها خمسة مائة درهم تبلغ بحساب القروش الآن ستة وخمسين قرشا تقريرا فإذا ثبت عليه ذلك يلزمه دفعها ولا تقبل شهادة أخذ المال على الشهادة ولا المشروط عليهم مال ولا المتعصب ولا الفاسق المرتكب ما يسقط عدالة كما قد علم من كلام العلماء رحمهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل ضرب آخر ضربات متعددة في رأسه ووجهه بسكين فقلع عينه وأربع أرحاء من أسنانه وكسر عظم لحية الأيسر فما يلزمه (اجاب) إذا كان ذلك كله بفعل واحد فلا قود في شيء منه ويجب عليه في العين نصف الدية وفي كل سن نصف عشر الدية وهو خمس من الأبل أو خمسة مائة درهم وفي اللحي أن لم تنقل العظم بعد كسره عشر الدية وإن نقلته فعشر ونصف عشر وإن كان كل واحد بفعل مستقل يقتص منه في الأسنان وعليه في العين نصف الدية وفي اللحي ما ذكرنا أولا إذا قصاص في قلع العين ولا في كسر العظم لعدم تحقق المماثلة في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل ضرب رجلا حرا عمدا بسكين على يده فجرحها جرحا قاصدا فاشلت فاذا يلزمه وهل إذا قال الضارب انما ضربته لأن قريته اتهموا واحدة من حرمي فذهبت هذه الجناية بهذه التهمة هل يعتبر بقوله وتذهب هذه بهذه أم لا عبرة بالتهمة ويضمن ارش اليد (أجاب) يجب ارش اليد وهو نصف دية النفس على الضارب في ماله لأنه عمد وقد سقط القصاص بالشلل لعدم إمكان المساواة ولا تذهب هذه الجناية بهذه التهمة بإجماع كل مسلم فلا اعتبار بقول الضارب ذهبت هذه بهذه والله أعلم (سئل) في رجل ضرب رجلا حرا فافتقأ عينه فاذا يلزمه (أجاب) يلزمه في ذلك نصف الدية سواء كان عمدا أو خطأ لعدم إمكان المماثلة وتحمله العاقلة في الخطأ والدية الكاملة مقدرة بمائة من الأبل أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم فالواجب في العين المذكورة نصف ذلك والله أعلم (سئل) في صغير لطم وجه امرأة فأسقط سنالها (أجاب) يلزم في السن اثنين ونصف من الأبل أو مائتان وخمسون درهما على عاقلة له والله أعلم (سئل) في خيال قال لا آخر راحات وضربه بعضا ففتقأ عينه فاذا يلزم الضارب (أجاب) يلزمه نصف الدية كما صرح به أصحاب المتون والشروح والفتاوى وهو من الأبل خمسون مفصلة أرباعا من بنت مخاض اثنتا عشرة ونصف ومن بنت لبون كذلك ومن حقة كذلك ومن جذعة كذلك هذا من الأبل وأما من الذهب فخمسمائة دينار ومن الفضة خمسة آلاف درهم والله أعلم (سئل) في رجل ضرب آخر بجرح فاصاب فيه فأسقط سناما من أسنانه فاذا يلزمه (أجاب) يلزمه في كل سن خمس من الأبل أو خمسة مائة درهم هذا إذا كان خطأ وإن كان عمدا ففيه القصاص السن بالسن والله أعلم (سئل) في رجل شج آخر شجرة دامية فبترت وبقي أثرها في وجهه فماذا يجب عليه شرعا (أجاب) يجب عليه حكومة عدل والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ضرب آخر بسكين فقطع بعض مفاصل خنصره وبنصره وشل مابقي منهما وحصل للوسطى والسبابة بعض شلل فما الواجب في ذلك (أجاب) في كل مفصل من مفاصل الخنصر والبنصر ثلث دية الأصبع فإن كان قد ذهب منها ثلاثة مفاصل ففيها دية الأصبع كاملة وهي عشر من الأبل أو مائة من الدنانير أو ألف من الدراهم لأن في الأصبع الواحدة عشر الدية وهي من هذه الأنواع الثلاثة وإن كان الذاهب منها أربعة مفاصل ففيها دية أصبع وثلث دية أصبع ثم ينظر إلى ما شل من المفاصل الباقية فإن كان لا ينتفع به فحكمه المقطوع في وجوب الدية فتجب دية الخنصر والبنصر كلا عشر من الأبل وهي خمس الدية أو بحسابه من الذهب والفضة

مطلب ضرب آخر ضربات بسكين فقلع عينه وأربع أرحاء من أسنانه وكسر عظم لحية

مطلب رجل ضرب يد آخر عمدا بسكين فشدت

مطلب اذا ضرب آخر ففتقأ عينه يجب نصف الدية مطلقا

مطلب صغير لطم امرأة فأسقط سنالها

مطلب ضرب آخر بعصا ففتقأ عينه

مطلب ضرب آخر بجرح فأسقط سناما من أسنانه

مطلب رجل ضرب آخر بسكين فقطع بعض مفاصل خنصره وبنصره وشل مابقي وحصل للوسطى والسبابة بعض شلل

مطلب بئر مكبوسة بالتراب
في بيت رجل فاذا أخرج
تراها رجل كان ضامنا
هلك بالوقوع فيها

مطلب قتلها ابن عمها عمدا
ولها زوج وأولاد وأب مات
قبل استيفاء القصاص

مطلب قتل بنت عمه عمدا
ولها زوج وأخ يقتل بها اذا
اجتمعوا على القصاص وان
عفا أحدهما انقلب نصيب
الآخر مالا

مطلب قتل ابنته عمدا ولها
زوج وابناء عم
مطلب ضرب آخر عمدا
فكسر بعض سنه
مطلب ضرب آخر فاذهب
بعض بصره

مطلب ضرب امرأة في
رأسها فشجها شجة دامية

مطلب جماعة يجرون حجر
بذئذال واحد منهم ضعوا
في حلقه خشبة كي لا يهرس
أحدا ومنع آخر فهرس رجل
رجل

والفضة المشروحين أعلاه وان كان ينتفع به ففيه حكومة عدل بان ينظر الى ما فات والى ما بقي
فيحكم بحسابه وكذلك القول في الوسطى والسبابة قافهم ذلك والله أعلم (سئل) في بئر مكبوسة
بالتراب في بيت شخص عمد لها رجل فأخرج تراها واخرجها وسدّها وغاب مدة أشهر ثم حضر
وفتحها كل ذلك بغير اذن المالك فوقع فيها ابن المالك ومات بالوقوع هل تجب دية له على عاقلة
اخرج أم لا (أجاب) صرحوا بان كبس البئر بالتراب نسخ الحفرها فيكون باخراجه كحدث البئر
العدوان وهو ضامن ما هلك بالوقوع فيها ان ماله وان نفّس حرة فعلى عاقلة له والله أعلم
(سئل) في امرأة قتلها ابن عمها عمدا ولها زوج وأولاد ذكور وأب مات قبل استيفاء
القصاص عن ابن أخيه القاتل فما يستحق الزوج والاولاد عليه (أجاب) يستحقون خمسة
اسداس دية لانقلاب حصتهم في القصاص ما لا يعوت الاب ويرث القاتل حصته فيه كما نص
عليه في التارخانية والله أعلم (سئل) في رجل قتل بنت عمه عمدا ولها زوج وأخ شقيق هل يقتل
بها اذا اجتمعوا على طاب القصاص أم لا واذا عفا أخوها عنه ينقلب نصيب الزوج مالا أم لا
(أجاب) نعم يقتل بها وان عفا أخوها عنه فلزوجها نصف دية والمقرر في كلام أئمتنا أن الرجل
يقتل بالمرأة وأن دية المرأة نصف دية الرجل والقصاص والدية يجريان على فرائض الله تعالى
والله أعلم (سئل) في رجل قتل ابنته عمدا بمجر دهممة وليس لها وارث سوى زوجها وابناء عمها
فاذا يجب لزوجها على أبيها بسبب القتل المذكور (أجاب) يجب له عليه نصف دية في ماله
خاصة وقد تقر أن القاتل لا يرث من المقتول وأن الواجب بالعمد المحض يجب في مال القاتل لا على
عاقلة وأن دية المرأة على النصف من دية الرجل وأن ما يجب على الاب وأجد في أموالهم يقتل
الابن عمدا يجب في ثلاث سنين عندنا وقد عرفت الاحكام في هذه المسئلة على وجه الاستقصاء
والله أعلم (سئل) في رجل ضرب آخر بحجر أو قدر عمد فكسر بعض سنه فاذا يجب عليه
(أجاب) ان كان الكسر مستويا يستطاع في مثله القصاص بالمرد اقصى من الضارب فيمردن
سنه بمقدار سن المضروب وان لم يكن كذلك فعليه من ارش السن بحسابه ان كان نصف فمائه
فنصف ارش السن وان ثلثا فثلث وهكذا وقد تقر أن في السن نصف عشر الدية فينظر مقدار
ما ذهب من سنه فيجب ارشه بحسابه حيث لم يكن القصاص والله أعلم (سئل) في رجل ضرب
رأس آخر فاذهب بعضا من بصره فاذا يلزمه شرعا (أجاب) صرح في التارخانية والبرازية
وكثير من الكتب أنه لو ذهب بعض بصره بضر به ونحوها فلا قصاص وفي ذلك حكومة عدل
ونقله في التارخانية عن الفتاوى الصغرى والمسئلة مشهورة وفي كثير من الكتب مذكورة
وذكر أيضا في التارخانية أن ذهاب البصر قيل ان الاطباء تعرفه فقول عدلين منهم مقبول فربما
يظهر المقدار الذي ذهب منه بقول الاطباء فتدبر الحكم والحال هذا والله أعلم (سئل) في
امرأة حرمت امرأة أخرى وابنتها عن القاء القمامة بموضع يضر بالمارة فأتدب أخوها وشج
الناحية في رأسها شجة دامية فاذا يلزمه شرعا (أجاب) أولا يلزمه انتعزير لارتكاب المعصية
وثانيا يلزمه حكومة العدل وهي على قول الكرخي المصحح أن يتلزم مقدار هذه الشجة من
الموضحة فيجب قدر ذلك من نصف عشر الدية لان ماله انص فيه يرد الى المنصوص عليه والله أعلم
(سئل) في جماعة يجرون حجر بذئذال قاتل منهم ضعوا في حلقه خشبة لئلا يهرس أحدا فقال
رئيسهم لا يحتاج فهرس رجل من رجل منهم فكسر هاتفا الحكم فيه (أجاب) الحكم في ذلك عند
علمائنا المحققين أن حكومة العدل تقسم على جميع الجارين وتسقط حصة المصاب عنه أما

وجوب حكومة العدل فلنصر علماء شايان في كسر كل عظم حكومة عدل وأما كونها عليهم
فلنصهم في مسألة الأربعة نفر الذين استوجبوا الخشرب برفقتهم من حفرهم فمات
أحدهم أن على الثلاثة ثلاثة أرباع الدية ويحيط ربهم بالذين بان الموت من جنائهم وجنائهم
فقط ما قابل فعله كما سرح به في الخاتمة والولوالحبة وأكثر الكتب وإن مات الذي انكسرت
رجل من ذلك قدمت الدية كذلك فافهم والله تعالى أعلم

(باب ما يحدثه الرجل في الطريق)

(سئل) في رجل له إيوان سفل هدمه وجدد عمارته ووضع عليه عليه ونصب عليه ميازيب نصب
في صدر رفاق غير نافذ فيضرب بأهله هل إذا طاب أهل الرفاق أو بعضهم رفع الميازيب بحجر على
رفعها أم لا وإذا ادعى أنه وضع بأذن من أهله لا باحتهم له هل لهم الرجوع عن الإباحة وتكليفه
برفعها أم لا (أجاب) لهم أن يطلبوه برفعها لأن الرفاق الغير النافذ ملك لأهله فلهم ذلك سواء
أضر أم لا وإن تراخى أو وضعها لهم أن يرجعوا لأنها إباحة وللمبيع الرجوع عنها كمن أباح ركوب
دابة له أو مشتركة بينه وبين المباح له أن ينعه منه متى شاء كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل
له إيوان في داره عليه ميازيب نصب مأوفا في رفاق غير نافذ هدمه وجدد بناءه وأحدث عليه
طبقة ونقل الميازيب التي عليه على سطح الطبقة المحدث هل له ذلك أم لا ويكلف برفعها (أجاب)
ليس له ذلك ويكلف إلى رفعها فقد صرح في الخلاصة ومثله في البرازية أنه لو أراد أهل الدار أن
ينقلوا الميازيب عن موضعه أو يرفعوه أو يسفلوه لم يكن لهم ذلك وفي الخاتمة في الجذع وإن أراد
أن يجعله أرفع عما كان لا يكون له ذلك لأنه أكثر ضررا عما كان ولا شك بأن الماء كلما كان شاهقا
فوقه أضر بالأشبه لأنه لقونه يحقر زيادة عما يحقر المستفل ويعدو قعره ويكثر اتساعه
وانتشاره فيضربه جاره وذلك لأن الرفاق ملك مشترك بين أهله فلا يجوز التصرف فيه بغير إذن
شريكة ورضاه وقد ورد النهي عن إضرار الجار وإيذائه والله أعلم (سئل) في رجل بنى على
الطريق العام سائبا بغير إذن من السلطان ومنع به الفضاء والهواء عن طاقة مدرسة تجاهه
والآن يريد ناظر المدرسة هدمه فهل تسمع دعواه بذلك ويحجب إلى هدمه أم لا (أجاب) للناظر
مطالبته بطرحه بل لكل واحد من آحاد المسلمين ذلك فقد اتفقوا على أنه إذا أضر فلكل أحد
ولو من أهل الذمة غير العبيد والصبيان أن يخاصمه ويقضى عليه بهدمه كما صرح به في جامع
الفصولين راجع الفتاوى الديناري ومن قواعدهم الضرر يزال بل مذهب الإمام أبي حنيفة
يرفع وينع ولو لم يضر في التارخانية وذو كرشين الإسلام رحمه الله تعالى في كتاب الصلح إذا أراد
الرجل أحدًا ظلة في الطريق العام ولا يضر بالعمامة فالصحيح من مذهب أبي حنيفة أن لكل
واحد من آحاد المسلمين حق المنع وهو الطرح ومثله في جامع الفصولين في الفصل الخامس
والثلاثين وقد علم من كلام شيخ الإسلام في الصلح أنه لا يعدل عن كلام الإمام لأنه جعله الصحيح
من مذهبه وهو ولو لم يجعله الصحيح فهو الصحيح حيث ثبت أنه مذهب الذي استقر عليه فإن كان
هذا فيما لا يضر فكيف فيما يضر وهو بالاتفاق من الجميع والله أعلم (سئل) في رجل كان
متكلمًا على مدرسة فغير معالمها بغير موجب بحيث أنه سد طاقات في المدرسة المذكورة وبني
تجاهها إيوانا على سائبا أحدثه على طريق العمامة والآن يطلب ناظر المدرسة فتح الطاقات
أقدمها وهدم السائبا هل يجب إلى ذلك شرعًا أم لا (أجاب) نعم يجب إلى ذلك والحال هذه

مطلب إذا وضع رجل
ميازيب نصب في رفاق غير
نافذ يجبر على رفعها وإن
أباح أهله ذلك لهم الرجوع

مطلب ليس لصاحب الميازيب
أن ينقله أو يرفعها أو يسفلها

مطلب ليس لصاحب الجذع
أن يرفعه

مطلب بنى على الطريق العام
سائبا بغير إذن السلطان
ومنع به الفضاء عن طاقة تجاهه

مطلب إذا أراد رجل
أحداث ظلة في الطريق
العام يمنع ولو لم يضر على
الصحيح من مذهب أبي حنيفة
مطلب إذا كان متكلمًا على
مدرسة فسد طاقات فيها
بسبب بناء سائبا أحدثه
على طريق العمامة فللناظر
عليها الآن أن يخاصمه
برفعها بل ولكل أحد ذلك

اذلا يجوز تغيير معالم وقف ما وقد اتفقوا على رفع الظلة حيث كانت تضر والصحيح من مذهب أبي حنيفة أنها ترفع لمخاصمة أحد الناس ما عدا العبيد والصبيان ولو لم تضر صرح به في التارخانية وجامع الفصولين وكثير من كتب علماءنا والله أعلم (سئل) في رجل أخرج جرحه من الطريق العامة وفتح به كوة مشرفة على عورات جاره هل ينزع ولا يمنع من نزعه الطريق الفاصل أم لا (أجاب) نعم ينزع الجرح من وكل واحد من أهل الخصومة أن يطالبه بنزعه ولا يختص بذلك الجار وأما سد الكوة فالفتوى على أنها حيث كانت للنظر والموضع موضع للنساء تسد بلا فرق بين الطريق الفاصل وغيره والمسئلة الأولى في الكثر وغيره والثانية في المضمرات وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في بناء تشعت بحيث آل إلى السقوط وأخبر المعمار به أنه يحتاج في استناده وتحصينه إلى بناء قنطرة في الطريق العام فهل يسوغ لصاحب البناء أحداث مثل ذلك إذا كان ليس في أحداثه ضرر خصوصاً حيث دعت الضرورة والحاجة إليه وجرى عادة الناس بمثل ذلك وخصوصاً أيضاً كشف المحل من جانب الشرع الشريف بحضور المعمار به وأهل المحلة وجاعة من المسلمين وأخبروا بأسرهم بأنه ليس في أحداث ذلك ضرراً أصلاً والحال أنها ذرعت أيضاً بقايا بناؤها أزيد من ذرع القناطر الموجودة بذلك الخط فهل حيث جرت عادة الناس بذلك ولم يكن في أحداثها ضرر يسوغ له ذلك ولا يلتفت إلى المعارض المتعنت وهل لحائط الدار حريم ويعتد ذلك فناءها حتى أن لصاحبها ربط دابته إلى جانبها والجلوس في ظلها إلى غير ذلك من الانتقاعات أم لا (أجاب) قدأ كثر علماءنا من نقل هذه المسئلة في كتبهم قال في البرازية وإن أحدث في طريق ظله لكل أحد الرفع والمنع أضراً لا وقال محمد رحمه الله تعالى إذا لم يضر يمنع ولا يرفع وقال الثاني رحمه الله تعالى وبه يعتبر إذا لم يضر لا يمنع ولا يرفع انتهى وفي جامع الفصولين في أول الخامس والثلاثين أراد أن يحدث ظله في الطريق العامة وهي لا تضر بالعامة فالصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن لكل من المسلمين حق المنع والطرح إذا كان ذلك بغير إذن الإمام قال محمد رحمه الله تعالى له حق المنع لا الطرح قال أبو يوسف ليس له كلاهما انتهى ونقلوا عن الصغار أنه انما يلتفت إلى خصومة من يخافهم ولم يكن له مثل ما للمخاصم فيكونه مثله لا يلتفت إليه إذ لو أراد دفع الضرر عن العامة يبدأ بنفسه فلما لم يبدأ بنفسه علم أنه متعنت الحاصل أن ظاهر الرواية المنع والرفع واعتبر بعض المتأخرين قول الثاني لأنه أسمع وأرفق مع عدم الضرر فقال وبه يعتبر ولصاحب الدار الانتفاع بقضاء داره بالقاء تلج وطين وخشب وربط دابة على الاطلاق كما نص عليه في جامع الفصولين وغيره وإذا كان له ربط دابة في باب أولى جلوسه في ظلها وقد صرح به بعضهم والله أعلم (سئل) في أحداث ذلك كان في طريق يضر بالمارة هل يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز حيث يضر بالاجماع وإذا لم يضر يجوز إذا لم يمنع ولكل أحد من أهل الخصومة ذمياً كان أو مسلماً منعه ورفعته قال في الكثر من أخرج إلى طريق العامة كنيفاً أو ميزاباً أو جرحاً أو دكاناً فلكل أحد نزعه انتهى يعني مطالبته بنزعه والله أعلم

* (فصل في الحائط المائل) *

(سئل) في حائط مال إلى الطريق العام والخاص فاشهد على ربه من له ولاية الأشهاد وهو الجار أو رجل من أحد الناس في العام هل يضمن صاحبه جميع ما هلك تحته من نفس أو مال أم لا

مطلب إذا أخرج جرحه من
إلى طريق العامة فتح به كوة
مشرفة على عورات جاره
وهذا الطريق فاصل

مطلب اختلف أئمتنا الثلاثة
في حكم وضع قنطرة أو طلة
في طريق العامة

مطلب في أحداث شيء في
طريق العامة

مطلب يضمن صاحب الحائط
المائل ما تلف به حيث أشهد
عليه من له ولاية الأشهاد

(أجاب) نعم يضمن ربه ما تلف به من نفس أو مال إن طالب بنقصه مسلم أو ذمي ولم ينقصه في مدة يقدر على نقضه حيث كان إلى الطريق العامة وإن كان إلى طريق الجار أو إلى دار الجار فالطلب إلى الجار فإذا طالب ولم ينقض معتمداً عليه ضمن جميع ما تلف من مال أو نفس له هكذا صرح به فقهاء مذهبينا متوناً وشروحاً وفتاوى والله أعلم (سئل) في امرأة جالسة تحت جدار انتقض بعضه فاصاب حجر منه رجل المرأة فكسرها وماتت هل يلزم رب الجدار ديتها أم لا (أجاب) لا يلزم رب الجدار ديتها حيث لم يطالب من ربه بنقصه قبل الوقوع مسلم أو ذمي والقياس أن لا يضمن وبه قال الشافعي وأحمد مطلقاً لأنه لم يوجد منه صنع هو تعدل لمباشرة علة ولا مباشرة شرط أو سبب والبناء كان مستقيماً في ملكه والميلان وشغل الهواء ليس من فعله فلا يضمن ولو كان مائلاً فبالبك إذا لم يكن كذلك والاجماع أنه عقد على عدم الضمان في غير المائل مطلقاً والله أعلم

(فصل في الخيطان والطرق وما يتضرر به الجار)

(سئل) في الجار يريد فتح كوة على جاره وفي ذلك اطلاع على عوراته وحرمة أو بناء غرفة أو حائط على جدار مشترك بينهما هل يمنع عن ذلك أم لا (أجاب) أما مسألة فتح الكوة ففيها استحسان وقياس والاستحسان المنع وعليه الفتوى كما نقله في التتارخانية وشرح القدوري المسمى بالمضمرات عن التهذيب وقال في التتارخانية قبل مسألة الكوة بقليل (م) والحاصل في هذه المسألة واجتماعها أن القياس كل من تصرف في خالص ملكه لا يمنع في الحكم وإن كان يؤدي إلى إلحاق الضرر بالغير لكن ترك القياس في موضع يتعدى ضرره تصرفه إلى غيره ضرراً ينافي ما قبل بالمنع مطلقاً وبه أخذ كثير من مشايخنا وعليه الفتوى انتهى ومثله في فصول العمادى وكثير من الكتب وأما بناء الغرفة أو الحائط على جدار مشترك فالمنع منه متفق عليه قياساً واستحساناً قال في الخاتمة جدار بين رجلين أراد أحدهما أن يزيد في البناء عليه لا يكون له ذلك إلا بإذن الشريك أو الشريك بذلك أو لم يضر انتهى ومثله في كثير من الكتب وفي البرازية جدار بينهما أراد أحدهما أن يبني عليه سقفاً آخر أو غرفة يمنع وكذا إذا أراد أحدهما وضع السلم يمنع إلا إذا كان في القديم كذلك انتهى ومثله في الخلاصة وكثير من الكتب والفقهاء فيه أنه بفعل ذلك يصير مستعملاً ملك الغير بغير إذنه فيمنع وهذا مما لا شبهة فيه والله أعلم (سئل) في رجل له دار ملك ولجاره تجارعه دار وقف وبينه وبين جاره شارع يعرفه الخاص والعام وصاحب الملك مراده فتح كوة في ملكه حادثة هل لجاره منعه من ذلك أم لصاحب الملك التصرف في ملكه كيف شاء (أجاب) هذه المسألة فتوح الكوة وظاهر الرواية فيها أن الجار لا يمنع عنها لأنه تصرف في ملكه ولم يتلف ملك غيره به لكن صرح في المضمرات شرح القدوري أن الفتوى أن الكوة إن كانت للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر وينبغي من فتحها للضرر الظاهر وظاهر الرواية هو القياس وما عليه الفتوى استحساناً والله أعلم (سئل) في رجل فتح في بيته كوة للهواء والفضاء مائلة على ملكه مقابلة لكوة جاره وبينهما شارع ودوراهما هل له منعه من ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك إذا لم يملك مطلق التصرف للمالك ومسألة فتح الكوة التي جرى فيها القياس والاستحسان ليست هذه التي للفضاء والهواء وإنما هي المعدة للنظر والموضع موضع النساء وأيضاً لو ثبت له مظالمه لثبت للآخر عليه مثله والمنع من أصله خلاف القياس كما تقر في كلامهم فليس له منعه والحال هذه والله أعلم (سئل) في سفلى فوق علوه هل لصاحب

مطلب لا يضمن صاحب الجدار الذي انتقض بعضه ما تلف به حيث لم يطلب منه رفعه

مطلب أراد فتح كوة على جاره وفي ذلك اطلاع على عوراته وحرمة

مطلب إذا أراد أحد الشريكين البناء على جدار مشترك ليس له ذلك
مطلب أراد فتح كوة مائلة على جاره ولكن بينهما شارع فأراد الجار منعه
مطلب لو أراد رجل فتح كوة للهواء والفضاء ليس لجاره منعه بخلاف ما إذا كانت للنظر والموضع موضع النساء
سفل

مطلب ليس لصاحب السفلى أن يفعل ما يضر بالعلو

السفل أن يفتح في سفله طاقة أو يدق وتد أو يفعل فيه ما يضر بالعلو أم لا (أجاب) ليس له أن يفعل شيئا من ذلك ففي المتون لا يتدوس سفل فيه ولا ينقب كوة فيه بلارضاضى العلوقال في البحر أشار يعني صاحب الكنز الى منعه من فتح الباب ووضع الجذوع وهدم سفله وفي فتح القدير أن فتح الباب ينبغي أن يمنع اتفاقا وان وضع مسمارا صغيرا أو وسطا يجوز اتفاقا انتهى وأشار بالصغير والنوسط الى عدم جواز وضع مسمار كبير والله أعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين هل يجوز لأحدهما ادخال الجانب فيها بغير إذن الآخر أم لا وخصوصا مع صريح النهي (أجاب) لا يجوز لأنه تصرف في ملك الغير بغير إذنه وان كان مشتركا وهو حرام والله أعلم (سئل) في ساحة لدار مشتركة بين ثلاثة نفر هل لأحدهم أن يبنى بها كنيفا أو مطبخا أو مسطبة أو بناء يختص به أم لا (أجاب) ليس له ذلك اذ ليس لأحد الشركاء أن يبنى له بها بناء يختص به في المشترك اذ فيه منع الشريك عما هو مشترك ولا يملك ذلك وانما له أن يفعل ما هو من حق السكنى كدخول وخروج وعود ووضع أمتعة ونحو ذلك لا ما لا يمنع به شر يكره عن الاتفاح به كبناء مطبخ أو كنيف في المشترك ونحو ذلك مما ذكر في السؤال والله أعلم (سئل) في دار باع مال كهايت منها للجار فسديابه وفتح له بابا آخر في داره ومات البائع عن ورثة فاشتري أحدهم البيت المذكور وهو ملاصق لبيت له في الدار ليستطرق اليه من ساحتها ويريد فتح باب للبيت المذكور هل له ذلك أم لا (أجاب) نعم له ذلك اذ له المرور من الساحة قطعاً من أي جهة أراد ومن له المرور في محل له فتح باب فيه كما صرح به علماء وناقطة ولا يقدر أحد على منعه منه كالأقدرة له على منعه من المرور فيه والله أعلم (سئل) في رفاق مشتمل على دارين أحدهما في أسفله والاخرى في أعلاه هل لذي العليا أن يحول بابه الى جهة السفلى أم لا (أجاب) بما في قاضيخان من أن الصحيح أنه ليس له ذلك وعبارته رجل له دار في سكة غير نافذة لها باب أراد أن يفتح لها بابا آخر أسفل من بابها اختلفوا فيه والصحيح أنه ليس له ذلك ولو أراد أن يفتح بابا آخر أعلى من بابه كان له ذلك انتهى ومثله في كثير من كتب المذهب ونقل في جامع الفصولين أن له مطلقا وعليه الفتوى ونقل في التارخانية عن الفتاوى العتامية أنه ليس له ذلك وعليه الفتوى والحاصل أن في هذه المسئلة اختلاف التصحيح والفتوى ولكن المتون على المنع وهو ظاهر الرواية كما صرح به في جامع الفصولين فليكن المعول عليه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى دار الهاظلة حادثة على حائطها وحائط الجار في سكة غير نافذة انهم دمت هل له اعادةها أم لا (أجاب) ليس له اعادةها كما صرح به في جامع الفصولين وسواء كان بناؤها باذن الجار أم لا لأنه ان كان باذنه فهو معبر للحائط وللمعبر أن يرجع متى شاء وان كان بغير إذنه فهو غاصب والله أعلم (سئل) في حائط مشترك لا يخشى عليه السقوط أراد أحد الشريكين نقضه لبنينه أقوى مما كان أولي يني عليه بناء هل يمنع أم لا (أجاب) نعم يمنع لأنه تصرف في المشترك وهو لا يجوز بغير إذن الشريك والله أعلم (سئل) في معصرة لشخص ولا آخر حق الممر على سطحها انهم دمت جانب منه هل يلزم صاحب الممر شي في عمارة ما انهم دمت مع مالك المعصرة أم لا (أجاب) لا يلزم صاحب الممر شي في عمارة ما انهم دمت من سطح المعصرة باجماع العلماء اذ ليس له فيه حق الا حق المرور وملك الرقبة لربها ومن له حق المرور لا يؤخذ بعمارة اجماعا وقد صرح علماء ونايانه لو انهم دمت السفلى فانهم دمت العلوى ليس على صاحب العلوى عمارته وله اذا بنى صاحب السفلى سفله أن يعيد علوه كما كان وليس عليه شيء مما أنفق صاحب السفلى على سفله بل له اذا امتنع صاحب السفلى من بناء سفله أن

مطلب ليس لأحد الشريكين ادخال الجانب في الدار المشتركة

مطلب ليس لأحد البناء في ساحة الدار المشتركة

مطلب لأحد الشركاء أن يفتح في الدار المشتركة بابا لبيت آخر

مطلب ليس لصاحب الدار التي هي في رفاق غير نافذة أن يفتح لها بابا أسفل من بابها وله فتح أعلى

مطلب اذا اشترى رجل دار الهاظلة حادثة على حائطها وحائط في سكة غير نافذة انهم دمت فاراد اعادةها ليس له ذلك

مطلب حائط مشترك أراد أحد الشريكين نقضه لبنينه أقوى مما كان

مطلب صاحب الممر على مكان لا يلزمه شيء في عمارته لو انهم دمت

مطلب لو انهم دمت السفلى وامتنع صاحبه من بنائه فاصحاب العلوى ان يبنيه الا أن الحكم يختلف بين كونه باذن القاضي أو بغير إذنه

بينه ليتوصل الى حقه وينعه عنه حتى يدفع اليه قيمة بناءه بالغلة ما بلغت لانه مضطر الى بناءه
اذلا وصوله الى حقه الابن ولو بني باذن القاضي يرجع على صاحب السفلى بما أنفق بالغاما بلغ
لان اذن القاضي كاذنه بنفسه لولايته وهذا الذي استحسنه المتأخرون وفي قصة الولو الجية
وبه ينقضي والله أعلم (سئل) في سفلى عليه علو ولا أهل هذا العلو عمر على سطح لصاحب السفلى
انهم اهدم جانب من الممر فادعى ربه على رب العلو أنه أحدث حوضا وشجرة في الحوض فانهدم
بسبب ذلك وذو العلو ينكر حدوثهما ويدعى قدمهما ما أهل القول في ذلك قول صاحب السفلى
بيمينه أم قول صاحب العلو بيمينه (اجاب) القول قول صاحب العلو بيمينه وان كان الحادث
يضاف الى أقرب أوقاته لكون صاحب السفلى يدعى الضمان وصاحب العلو ينكره والاصل
عدم الضمان وبرائة الذمة من الاشتغال بحق الغير فعارض الاصل السابق أصل أقوى منه
والله أعلم (سئل) في دكان جارية في وقت مسجد جامع لها استطاراق قديم في أرض
موقوفة على جهة أخرى يريد المتكلم عليها منع الاستطاراق المذكور هل له ذلك أم يبقى القديم
على قدمه (اجاب) يبقى القديم على قدمه اذا الاصل بقاء ما كان على ما كان لغلبة الظن بالمسلمين
بأنه ما وضع الا بوجه شرعي والله أعلم (سئل) في ميزاب الى داراختلف صاحبه مع صاحب
الدار ما الحكم الشرعي (اجاب) بما في جامع الفصولين ان اختلفنا في حال الجريان فالقول
لصاحب الميزاب والا فلا بد من بينة وقال بعضهم يترك لو قديما وجد القديم أن لا تحفظ اقراره
وراء هذا الوقت كيف كان فيجعل أقصى الوقت الذي يحفظه الناس حداً قديماً قال (مش) هذا
في غاية الحسن كذا في الفتاوى الصغرى انتهى والله أعلم (سئل) في سطح بيت سفلى هو
عرصة لدار علوية وذو السفلى يطالب صاحب العلو بتطينته لدفع وكف الماء عنه في زمن الشتاء
محتجاً بأنه ليس بمالك فهل تطينته عليه أم على صاحب السفلى أم عليهم ما وهل اذا تلف طين السطح
بواسطة اتناعه به يكون ضامناً أم لا (اجاب) لا يجبر واحد منهما على ذلك أما صاحب العلو
فلم يكون له ليس بمالك اذا السطح ملك صاحب السفلى وانما لصاحب العلو سكنه والاتناعه به ولا يجبر
الانسان على اصلاح ملك غيره ولا يؤخذوا جبراً عما يجبر لحقه أو لحق ذي السفلى فلا وجه الى الاول
وهو ظاهر ولا وجه الى الثاني لعدم موجه وهو التعدي ألا ترى أن السفلى لو اهدم لا يجبر واحد
منهما على بناءه لما قلنا وانما يقال لذى العلو ليس لك طريق الى حقك سوى أن تبني السفلى
بنفسك ان شئت وتجبسه عن صاحبه الى أن يؤدبك قيمة البناء هذا مع فوات الحق فكيف مع
عدم قوائمه في مسئلتنا اذ عدم التطين لا يفوت الحق بالكلية وانما يوجب نقصاً ما وأما صاحب
السفلى فلما صرحوا به فاطمة من أن المالك لا يجبر على اصلاح ملكه فان شاء طينته ودفع ضرر
وكف الماء عن نفسه وان شاء تحمل ضرره كبيت لاحق لاحد في علوه ومسئلتنا هذه ليست
مسئلة المنع عن التصرف التي ذكرها في الذخيرة وجامع الفصولين وغيرهما يقال اجتمع مانع
ومقتضى وانما هي مسئلة اصلاح الملك المتعلق به حق للغير وأما تلف الطين فان كان بالتعدي من
ذو العلو فهو ضامن وان لم يكن كذلك بل كان بالمشي الماذون فيه شرعاً أو بمرور الأيام والليالي
وعمل الشمس والهواء ونحوها فلا ضمان عليه والحال هذه والله أعلم (سئل) في دار جارية
في ملك زيد وتجاهها دار بكر ويفصل بينهما درب سالك هنالك يريد زيد أن يجعل سفلى داره فرنا
لخبر الخبر ويبنى له بيت نار ويجعل باعلاه ملحقاً للدخان لكن بكر ايمانعه من ذلك ويتعال عليه
بسبب الدخان فهل له ذلك أم لا ولزيد التصرف في ملكه كيف شاء (اجاب) نعم ذلك في ظاهر

مطلب رجل له علو وله عمر
على سطح صاحب السفلى
انهم اهدم جانب من الممر فادعى
صاحب السفلى أنه اهدم
بسبب احداث رب العلو
حوضا وشجرة فيه وهو ينكر
مطلب لا يمنع صاحب
الاستطاراق منه

مطلب ميزاب الى داراختلف
صاحبه مع صاحبها

مطلب سطح بيت لدار علوية
طالب صاحبه من ذي العلو
تطينته لكونه المستفيع به
وامتنع صاحب العلو لكونه
غير مالك

مطلب ظاهر الرواية أن
المالك يفعل في ملكه ما شاء
مطلقا واختار غالب المتأخرين
منع الضرر بالبين

الرواية سواء تضر به جاره أم لا وسواء كان الضرر بيناً أم لا واستحسن غالب المشايخ من المتأخرين منع الضرر البين وفي الحاشية دار فيها مساحة بين رجلين اقتسمها فصارا الساحة لأحدهما والبناء للآخر أراد صاحب الساحة أن يجعل الساحة بيتاً ويسد بها الريح والشمس على صاحب البناء في ظاهر الرواية له ذلك وليس لصاحب البناء حق المنع وقال نصير رحمه الله تعالى له أن يمنع والقوى على ظاهر الرواية وعلى هذا لو أراد أن يبنى في الساحة اصطبلًا أو تنورا أو حماما كان له ذلك انتهى والمسئلة شهيرة في كتب الفتاوى والشروح وقد علمت بهذه العبارة المختصرة الحكم والتفصيل وموضع الخلاف وما هو المفتى به والله أعلم (سئل) في امرأة لها طابون جارها تريد جارتها تمنعها عنه هل لها ذلك أم لا (أجاب) للمالك أن يتصرف في ملكه بما يشاء ولو أضر بغيره فكيف مع الضرر الذي يتكبد الجيران وهو الدخان الكائن من الطابون فالمنع عنه ممنوع قياساً واستحساناً فـ كثير من الجيران له يتكبدون حتى نحن به مبتلون والله أعلم (سئل) في امرأة وضعت على حائط جارتها أخشاباً وركبت عليه دالية بغير إذنها هل تؤمر برفعها عنها وتجبر على ذلك أم لا (أجاب) نعم تؤمر برفع أخشابها وداليةها عن حائطها لأنه يتصرف في ملك الغير بغير إذنه والله أعلم (سئل) في جماعة عتروني على ظهر عقار جاري في الوقف على جهة البر المرغوب زاعمين قدمه فبني بعضهم عليه بناء حاد ثاهل يؤمر برفعه عن الوقف أم لا وهل على تقدير أنه قديم وأن لهم حق المرور على ظهره يباح لهم البناء عليه أم لا ويهدم البناء الذي أحدثه بعضهم وإذا هدم هل تلزم أجرة المثل مدة وضع البناء أم لا (أجاب) إذا لم يثبت لهم حق المرور يمنعون شرعاً عنه وأنه إذا ثبت لهم حق المرور لا يمنعون عنه ومع ذلك ليس لمن له حق المرور البناء في الممر بإجماع العلماء وبما سرحت به علماء وأنا أن صاحب العلو ليس له أحداث بناء على العلو زائد عما هو عليه في السابق وإن أحدث يرفع ومن المصريح به أن منافع الوقف مضمونة فتلزم الأجرة في ذلك المدة وضعه والله أعلم (سئل) في علو أحد حيطانه على سفل الجار يريد الجار هدمه هل له ذلك ويجب عليه القاضى البهائم أم لا (أجاب) إذا ثبت حدوده ووضع بغير حق فلصاحب السفل هدمه ويحكم له القاضي بذلك لأنه تصرف في ملك الغير فلا غير إلا أنه عن ملكه شرعاً وإن لم يثبت ذلك بالبينة لا يهدم وفي مثل ذلك فرقوا بين الثبوت باليد والثبوت بالبينة والثبوت بالمصادقة والاتفاق فقالوا في الثبوت بالبينة يهدم لأنها كامها مبنية وهو حجة قوية ومتعدية تصلح للدفع والرفع وفي الثبوت بمجرد اليد لا يهدم قولاً واحداً لأنها حجة بظاهر الحال فقط فصلحت للدفع لا للرفع وفي الثبوت بالاتفاق والتصادق قولان ورجح عدم الهدم فقد ظهرت المسئلة بتفاصيلها والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب جنابة البهيمية والجنابة عليها)

(سئل) في رجل جمع به فرسه فالتف انساناً حال جوحه وعدم قدرته على منعه هل يضمن أم لا وإذا اختلف مع الأولياء فادعى الجوح والعجز عن المنع وأنكروا ذلك يكون القول قولهم أم قوله (أجاب) إذا ثبت عجزه عن المنع يهدر قال في منع الغفار وقد أجاب عنها مولانا شيخ الاسلام أبو السعود العمادى مفتى الديار الرومية بأنه إذا تحقق عجزه عن منعها حتى ألتفت انساناً فدمه هدر أه والمسئلة في الفصول العمادية وجامع النصولين وغيرهما والمسئلة قد وقع في نقلها إلا كثار وأصلها عن أبي الفضل الكرماني والوجه فيها أن الراكب عند الغلبة انتطع تسيريه فالتفت

مطلب امرأة لها طابون في دارها أرادت جارتها تمنعها منه

مطلب من وضع أخشاباً على حائط جاره يؤمر برفعها
مطلب من له حق المرور ليس له البناء وإن بنى وكان وقفاً يلزمه الأجرة مدة الوضع وكذا ليس لصاحب العلو أحداث شيء على السفل
مطلب إذا ثبت صاحب السفل حدوث العلو بالبينة يحكم بدمه بخلاف ثبوته بمجرد اليد وكذا بالاتفاق والتصادق على الراجح

مطلب جمع به فرسه فالتف انساناً فإن أثبت بالبينة عجزه عن المنع فهدر والالا

بالمنفلة والحال هذه وقد علم من عبارة شيخ الاسلام المفتي أن القول قول الاولياء بينهم وان
 البينة على مدعى العجز عن المنع لتحقيق سبب الضمان والشك في منافسة فهم ينكرون المنافي وهو
 يدعيه والاصل عدمه ولذلك قلت اذا ثبت عجزه عن المنع وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) في امرأة
 طلبت من رجل فرسه لتركب فزول عنه وأركبها فجمع بها ولم تقدر على منعه حتى قتل رجلا هل
 تضمن المرأة أو صاحب الفرس أو لا يضمن واحد منهما (اجاب) لا يضمن واحد منهما والحال
 هذه اذا تحقق جرحه أما اذا لم يتحقق بان لم تقم بنية على ذلك فالدية واجبة على عاقلة المرأة لا على
 صاحب الفرس والقول قول اولياء القاتل في انكار الجرح بينهم والله أعلم (سئل) في رجل
 مر من طريق راكبا مهرا انظر المهر الى جلد مفروش فيه فنفق منه الى خلف ولم يمكنه منعه فوطئ
 رجلا فكسر رجله ومات بسببه فهل يضمن دية الرأكب أم فارس الجلد أم يؤخذ المهر به
 أم لا يلزم واحد مما ذكر (اجاب) لا ضمان على فارس الجلد ولا على الرأكب ولا يؤخذ المهر
 به أما الفارس فإما في التارخية موضع شيئا على الطريق فنفقت منه دابة فقتل رجلا لا ضمان
 على الواضع اذا لم يصبه ذلك الشيء وأما الرأكب فلما أفتى به أبو السعود العمادى مفتي الروم أنه
 اذا تحقق عجز الرأكب عن منع الدابة المركوبة حتى أتلفت انسانا فدمه هدر وأما عدم أخذ
 المهر فعدم قائل به من أئمتنا فان أحد من علماءنا لم يقل بدفع الدابة في جنايتها وقد جعل الشارع
 فعل العجماء جبارا أي هدر اقيمت بهذا عدم ضمان راكب المهر وفارس الجلد وعدم دفع المهر
 بتلك الجناية فقد أهدر دمه والله أعلم (سئل) في حجر يد أصاب صبيبا وضع يده على الزيتون الذي
 يداس عليه به حال سوق الدابة فهرسه فمات بسبب ذلك هل تجب دية على عاقلة السائق وهو من
 جملتهم أم لا (اجاب) نعم تجب دية على عاقلة السائق ويدخل السائق معهم ويكون كأحدهم
 ومثل حجر البتة يجلد الطاحون وغيرها ووجه ذلك أن سير الدابة يضاف الى السائق قال في
 الحاوي الزاهدي أصابت العجلة صبيبا فكسرت رجله وصاحبها راكب عليها وقال كنت نائما
 فعليه أرش الكسر انتهى وما ضمنه الرأكب ضمنه السائق والله أعلم (سئل) في صغير رجل على
 فرس في المرعى فأسرعت في العدو ووعثت وانكسرت رقبته او ماتت بسبب ذلك هل يضمن أم لا
 (اجاب) نعم يضمن كالبالغ والله أعلم (سئل) في رجل له حصان الكدم فتقدم الى صاحبه
 رجل فلم ينته وربطه بين الخيول فكدم حصان رجل فقتله هل يضمن صاحبه ما ألتفه بعد التقدم
 المذكور أم لا (اجاب) نعم يضمن حيث تقدم اليه فيه ففي الحاوي الزاهدي برمز برهان الدين
 صاحب المحيط ربط ككباشا على طريق وأشهد عليه بالنقل فلم ينقله حتى نطح صبيبا وكسرت رقبته
 يضمن وفي شرح تنوير الابصار نقلا عن السراجية سئل برهان الدين عن ثور نطوح
 فسيره الى المرعى فنطح ثور غيره فمات قالوا ان أشهد عليه يضمن والا فلا وفي البرازية نقلا عن
 المني في مسئلة نطح الثور يضمن بعد الاشهاد النفس والمال اه وفي المسئلة خلاف والاكثر
 على الضمان كالحائط المائل اذا حصل التقدم الى صاحبه فيه والله أعلم (سئل) في كلب عثور
 لرجل عض رجلا فقتله بعد التقدم الى صاحبه ومطالبة بحفظه ورفع أذاه عن أهل القرية فلم
 يفعل هل يضمن صاحبه دية الرجل أم لا (اجاب) يضمن صاحبه الدية كما صرحوا به في عامة
 الكتب ويحملها العاقلة وهو كأحدكم كافي الحائط المائل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 له ثور نطوح تقدم اليه أهل قريته وأشهدوا عليه فنطح رجلا فكسريته وعطله عن عمله فاذا
 يجب على صاحبه (اجاب) الحكم في كسر كل عضو حكومة عدل وهي أن يقوم المكسور

مطلب أركب فرسه غيره
 فجمع حتى قتل رجلا

مطلب اذا ركب مهرا فنفر
 من جلد مفروش الى خلف
 فكسر رجل رجل فلا
 ضمان على الفارس والراكب

مطلب اذا أصاب حجر البتة
 انسانا حال سوق الدابة فمات
 فديته على عاقلة السائق

مطلب صغير رجل على فرس
 فأسرعت فهل كسرت بسبب
 عثرتها

مطلب حصان اعتاد الكدم
 فما ألتفه ان كان بعد الاشهاد
 على مالكة فالضمان عليه
 ومثله الكباش والنور
 النطوحان والا فلا

مطلب في كلب عثور قتل
 انسانا

مطلب اذا كسر ثور نطوح
 رجل انسان بعد الاشهاد
 على مالكة فالواجب فيها
 حكومة عدل

عبد ابلا هذا الاثر ثم يقوم معه فقد رتقاوت بينهما من الدية هو الواجب على ما عليه الفتوى
وقيل هو ما يحتاج اليه من النفقة وأجرة الطبيب وخن الادوية الى أن يبرأ وذلك لعدم تسير
النظر الى مقدار هذه من الموضحة لانها ليست في الرأس ولا في الوجه بل هي في اليد والله أعلم
(سئل) في رجل له ثور نطح بقره رجل فكسرها هل يضمن صاحب الثور أم لا (أجاب) هي
العجماء التي في الحديث الصحيح الذي رواه الامام مالك والامام أحمد والبخاري ومسلم وأصحاب
السنن الاربعة وهو قوله صلى الله عليه وسلم العجماء جرحها جبار يعني هدر والمراد بالعجماء كل
حيوان سوى الا دمي والمراد بجرحها اتلافها سواء كان بجرح أو غيره فلا يضمن صاحب الثور
ما فعل ثوره ولا صاحب كل دابة ما فعلت دابته من فعل ينقطع نسبتة عن مالكها أو راكبها أو
سائقها أو قائدها والله أعلم (سئل) في دابة كدمت دابة في المرعى فهلكت بكدمها هل يضمن
الراعي أم رب الدابة أم لا (أجاب) لا ولا أما الراعي فلعدم تقصيره وأما رب الدابة فلأن
حكمها العجماء وان كانت في تدبيره والله أعلم (سئل) في رجل عقر بقره آخر فما الحكم الشرعي
(أجاب) ان كانت ماتت من العقر ضمن جميع قيمتها وان أيسر حياتها وذبحها مالكتها آيسا من
حياتها ضمن قيمتها عاقرها ما عدا اللحم والقول قوله ان أنكر ذبحها من الاصل وفي قيمة اللحم ان
اختلفا في قيمته لتقرر الضمان على القاطع بالقطع أي ضمان القيمة فافهم والله أعلم (سئل) في
رجلين لكل بعير ربطاهما في موضع لهما ولاية الربط فيه فعرض أحدهما الآخر عرضا فاحشا
فدبحه مالك العارض هل يضمن قيمته أم لا واذ قلتم يضمن هل يضمنه سليما أو معوضا (أجاب)
يضمن قيمته معوضا اذ فعل البعير هدر وفعل مالكه معتبر والله أعلم (سئل) في فرسان يلعبون ضرب
ضرب واحد منهم آخر بما في يده فأصاب ضربته فرسه فجرحها ورجع بها الى مربطها وترك
الاكل والشرب هل اذا ماتت يلزم ضمانها ضاربها أم لا (أجاب) هذا السؤال فيه تفصيل ان
أنكر الضارب هلا كها بسبب ضربته وأقام ربه عليه البرهان أن موته بسبب الجرح ضمنها
والالا لانه المدعى والاخر المنكر والبيد على من ادعى واليمين على من أنكر والله أعلم (سئل)
في رجل من عادته أن بعض حذر صاحبه أهل القرية التي هو بها عن القرب منه تركه رجل في
مربطه وفك رسنه وقاده ورجل عليه زرع وقاده فعضه في ذكره واثنيه فمات من ذلك فهل
يلزم صاحبه دية أو يلزمه دفع الجمل لا ولياء القتل أم لا (أجاب) لا يلزمه شيء من ذلك وسواء
تقدم اليه فيه أم لا لان هذا بمنزلة تعمد المرور على البئر المحفور تعديا في غير ملك الحافر فان تعمد
المرور بمنع ضمانه فكذلك التقرب الى البعير المذكور وتحميله وقوده بمنع من ضمان مالكه ولو
تقدم اليه فيه كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في بعير صال على رجل فقتله الرجل هل يضمن أم لا
(أجاب) يضمن قيمته والقول قوله في ذلك والبيد على المالك ولو كان مكان البعير حرز مكلف
لا شيء فيه وكذا العبد المكلف ولو كان مكانه مجنون حرز ضمن دية أو مجنون عبيد ضمن قيمته
وكذلك الصغير يضمن اذا صال حرا أو عبدا فالحر فيه الدية والعبد تجب قيمته فالخاسل أن الصغير
والمجنون يضمنان مطلقا كالذابة والبالغ العاقل لا يضمن مطلقا فافهم والله أعلم (سئل) في بعير
دنا من نفق فصاح به رجل ليرجع فلم يرجع حتى هوى فيه فهل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن
والله أعلم (سئل) في أخوين جالين في مخيم واحد في الربيع ومع أحدهما جمل لرجل دفعه له
ليرعاه له بالاجرة مرض الجمل مرضا أقعده عن تعهده فحمل الى أهله بعد أن وبى أخاه عليه
بمحفظه مع جله تجالته فمات حتف أنفه أو بفعل سائبة في المرعى هل يضمن هو وأخوه أم لا ضمان
غير تعد

مطلب ثور نطح بقره رجل
فكسرها

مطلب دابة كدمت دابة
فهلكت

مطلب رجل عقر بقره آخر

مطلب بعير عرض بعير آخر
عضا فاحشا فذبحه مالكه
مطلب فرسان يلعبون ضرب
واحد منهم آخر بما في يده
فأصاب فرسه وترك الأكل
والشرب حتى مات

مطلب رجل عادته أن بعض
حذر صاحبه أهل القرية
من القرب منه فحمله انسان
فعضه فمات

مطلب يضمن من قتل بعيرا
صائلا عليه بخلاف الحر
والعبد على تفصيل فيهما

مطلب لا يضمن من صاح
ببعير فهل

مطلب لا يضمن الراعي بدفع
الجمل لا يخران مات من
غير تعد

مطلب في راكب خرجت
بندقة فقتل فرس صاحبه
ولم يعلم سبب خروجها

على واحد منهما (أجاب) لا ضمان عليه ولا على أخيه لعدم تعديهما والحال ما ذكر فيه
إذا حصل أنه راع ترك الدابة مع أخيه لضرورة حصلت له ولا ضمان في ذلك بإجماع أئمتنا وقد
صرحوا بأن له أن يحفظ باجرائه ولا يضمن والله أعلم (سئل) في رجل راكب فرسا خرجت
بندقة المعرضة بين يديه على سرج فرسه فأصاب فرس صاحبه الذي بجانبه فقتلها وكان قد
قدح زاده فلم يرو ولم يعلم ما سبب خروجها هل هو من ريح حملت من القيلة نارا فألقتهما على محل
الخروج أو من غير ذلك هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن حيث جهل السبب لأنه إن كان بحمل
الريح والقائم لا يضمن وإن كان بشعله ضمن والضمان موجب لاشتغال الذمة واشتغال الذمة
لا يكون مع الشك وهذا مما يظهر للفقيه بإدنى النظر والله أعلم

(باب جنابة المملوك)

مطلب إذا ركب عبده فرس
الغير فأقر العبد بلاكها
تحتة فالضمان عليه ولا يؤخذ
العبد بأقراره حتى يعتق
مطلب أمر عبده بالباغ
بقتل فلان فضر به يارودة
عند افاستة صاحب فراش
حتى مات

(سئل) في رجل أركب عبده فرس الغير فأقر العبد أنها هلكت تحتة هل تسمع الدعوى على
العبد وإذا سمعت هل يضمن العبد قيمتها أم سيده (أجاب) لا يتقدأقرار العبد على سيده ولا يؤخذ
بأقراره إلا بعد عتقه ولا تسمع الدعوى عليه ولا الشهادة بحضور سيده وإذا ثبت بالبينة الشرعية
أن سيده أركبه فهلكت تحتة وجب ضمان قيمتها على السيد لأنه المستعمل لها باركابه فعليه
قيمتها وقتئذ والله أعلم (سئل) في زيد قال لعبده البالغ اقتل فلانا فضر به يارودة عند افاستة
صاحب فراش إلى أن مات فما الحكم (أجاب) يجب القصاص على العبد ولا شيء على المولى غير
التعزير الشديد لارتكابه المعصية الموجبة لذلك وذلك لأن العبد فيما يوجب القصاص كالخرف فلا
يصح أمر مولاه فبسه وإذا أردت إيضاح ذلك فانظر ما صرح به شراح الهداية وغيرهم في باب
جنابة المملوك في مسئلة من قال لعبده ان قتلت فلانا أورميتة إلى آخره والله أعلم

(باب القسامة)

مطلب قتل وقيل وجد بقرب
قرية فدعوى أوليائه القتل
على معين لا تسقط القسامة
والدية عن البقية
مطلب ادعى على جماعة أن
شال يده بسبب ضربهم وأنه
لاحق له عند غيرهم
مطلب قتل ببندقة وجد
بين ثلاث قرى وهو بارض
واحدة منها بعد أن صالوا
جميعا والتقوا بالأسلحة ولم
يوجد الا ثلاث بندقات مع
ثلاثة أشخاص

(سئل) في قتل بقرب قرية فدعى أوليائه القتل على معين من أهلها هل تسقط دعواهم هذه
القسامة والدية عن البقية منهم أم لا (أجاب) إذا وجد قرييا بحيث يسمع الصوت منه ولم يكن
الموضع الذي وجد فيه مملوكا غيرهم وجبت القسامة والدية فيه على أهلها ولا يمنع من ذلك
دعوى أوليائه القتل على معين منهم حيث لم يوجد صريح الإبراء للبقية والله أعلم (سئل) في
رجل ادعى على ستة أنفار أنهم ضربوه على يده فشلت وأنه لاحق له عند غيرهم هل تسمع دعواه
على غيرهم إذا ثبت عليه ذلك أم لا (أجاب) لا تسمع كما هو صريح أو كالصريح في كلامهم في
فروع متعددة في مواضع مختلفة والله أعلم (سئل) في قتل ببندقة وجد بين قرى ثلاث وهو
بارض واحدة منها واليه الأقرب بعد أن صالوا جميعا على الصواب شيء والتقوا بالأسلحة والقتيل
من فئة وفي أهل القرى ثلاث بندقات فهل تلزم دية أهل القرى الذين صالوا جميعا أم أصحاب
البندقات الثلاث أم القرية التي وجد في أرضها القتل وتقبل شهادة غيرهم عليهم أم لا أو ضحوا
لنا الجواب (أجاب) المصريح به في كتب علماءنا قاطبة أنه إذا التقى قوم بالأسلحة فأنكشفوا عن
قتيل فعلى أهل الموضع الذي وجد القتل فيه القسامة والدية لأن القتل وجد بين أظهرهم وفي
أرضهم والحفظ عليهم وبه صرح أصحاب المتون ولا يلزم سواهم إلا أن يدعى عليهم الولي ويثبت
ذلك بالبرهان ودعواه على واحد منهم أو عليهم جميعا وعلى غيرهم معهم لا يسقط القسامة عنهم

ووجوب القسامة والدية على أهل المحلة والقرية التي وجد فيها القتل مقرر عند علماءنا مشهور
وفي أغلب كتبهم المعتمدة مذكور وذلك بسبب أن الحفظ وصيانة الموضع عن أن تهرق فيه الدماء
وتقتل فيه القتلى عليهم فهذا الاعتبار قالوا إذا التقى قوم بالسيف فاجلوا عن قتل قاتلهم فالقسامة
والدية على أهل المحلة لا على المقتلين لا باعتبار أننا نحكم عليهم بأن القتل منهم يبقين فافهم ذلك
وأما شهادة غير أصحاب المحل الذي وجد فيه القتل فلا شك في قبولها لعدم التهمة خصوصاً مع
دعوى الولي لأنه لا يدفع عن نفسه لعدم وجوده في محله كما صرحوا به عامة في آداب القسامة
والله أعلم (سئل) في رجل ذمى وجد قتيلاً بساحة باب المهدي المعروف الكائن بقرية بيت لحم
المنفصل عنها بالساحة المذكورة وبه أثر ضربة بندقة مزهقة يدعى وليه أنه رمى ببندقين من
حائط المهدي القبلي والشرقية ولا يعلم المزهقة منهم ما ولا الضارب له بعينه والساحة ليست
مخصوصة لأحد بل مباحة لسائر الناس فما الحكم في ذلك هل تجب القسامة والدية على أهل
المهدي جميعهم أم على أهل القرية المنفصلة عنهم بالساحة المذكورة التي هي أبعد عن القتل من
المهدي أم على الجهتين أم يدر بيننا الجواب رغبة في أعظم الثواب (أجاب) القسامة والدية
على أهل المهدي جميعهم إن ادعى الولي عليهم لا قريبتهم فقد صرحوا فأطاب في جنس هذه المسئلة
بأن الاعتبار في وجوب القسامة والدية القرب ولا يهدر دمه وإن كان المكان مباحاً لسائر الناس
حيث كان قريباً يسمع منه الصوت وقد صرحوا بأن المحلتيين والسكّين وكل مكانين أحدهما
منفصل عن الآخر إذا وجد القتل في أحدهما فالقسامة والدية على أهل دون الآخر فإذا علم
ذلك ينظر إلى دعوى الولي فإن ادعى على الأقرب وطلب القسامة من أهله يجاب إلى ذلك ويحكم
لهم بالدية عليهم وعلى عواقلهم إن ادعى الخطأ وعليهم خاصة إن ادعى العمدوان ادعى على
غير الأقرب فلا بد له من البرهان كما هو شأن سائر الدعاوى في غير هذا الشأن هذا ما صرح به علماء
مذهب أبي حنيفة النعمان عليه وعليهم من الله عزير الرحمة والرضوان والله أعلم (سئل) في
رجل كشف عليه صوباشي الرملة مع جماعة نهبهم الحاكم الشرعي صحبة جم غفير من المسلمين
فوجد في رقبته مرسة بها عقدة وهو معلق بالمرسة في خازوق مدقوق في حائط وهو ميت لا روح
فيه وسئل من وليه هل له غريم في ذلك فأجاب أن غريمه في ذلك فلان وفلان وفلان ثلاثة نفر
سماهم في الحكم في ذلك (أجاب) إذا لم يكن به أثر القتل كجرح أو خروج دم من أذن أو عينه أو
أثر خنق أو ضرب فلا قسامة ولا دية فيه إذا الظاهر أنه مات خنقاً فإنه وإن كان به أثر القتل بشيء
مما ذكر وكان في داخل دار المذكورين وادعى عليهم وليه القتل فعليه القسامة وعلى عاقلتهم
الدية وإن لم يكن بدارهم وكان في محلتهم فالقسامة والدية على جميع أهل المحلة وإن لم يكن في
دارهم ولا في محلتهم فلا قسامة ولا دية عليهم واليثة على وليه واليمين عليهم وتسقط القسامة
عن أهل المحلة والدار إذا دعوى الولي على غير أهل المحلة والدار تسقط القسامة عن أهل المحلة
والدار وتلحق دعوى الولي ببقية الدعاوى الشرعية القياسية إذا القياس في الدعاوى جميعها أن
اليثة على المدعى واليمين على المنكر وخص دعوى القتل بما ذكرنا بالنص على خلاف القياس
لخطر الدماء وهذا مما نصت عليه العلماء في كتبهم فأطاب والله أعلم (سئل) في جماعة بوادية
وغير بوادية أخذوا بطير خرج من البحر فخرجت بندقة من بندق أحدهم فقتلت رجلاً منهم
ولا يعلم من هي وولى القتل يقول حتى عنده هؤلاء البوادية جميعهم يعينونه عند أحدهم والا
كلهم غرماني هل إذا أقاموا على واحد منهم يئنه أنه هو الذي خرجت بندقته فقتلته تقبل

مطلب إذا وجد قتيلاً
بساحة مباحة لسائر الناس
فالقسامة والدية على أهل
أقرب مكان إليها وعلى
عواقلهم إن ادعى الولي
الخطأ وعليهم فقط إن ادعى
العمدوان ادعى على غيرهم
فلا بد من اليثة

مطلب رجل وجد في رقبته
مرسة وهو معلق في المرسة
في خازوق مدقوق في حائط
وهو ميت فادعى وليه على
ثلاثة قتله

مطلب جماعة خرجت بندقة
من بندق أحدهم ولا يعلم
من هي فأرادوا أن يقيموا يئنه
على واحد منهم أنه الذي
خرجت بندقته

بينهم ويثبت القتل عليه وتتقيد دعوى القتل عنهم أم لا (أجاب) لا يثبت القتل عليه ولا تقبل
بينهم ولا تتقيد الدعوى عنهم إذا الدعوى لا تسمع إلا من صاحب الحق والدين لا تقبل إلا لاثباته
أو دفعه ولم يثبت عليهم بمجرد الدعوى حتى يدفعوا وباب الدعوى مفتوح فإن عين المدعى
واحد للدعوى عليه سمعت دعواه وقبلت بينته وإن ادعى على واحد غير معين لا تسمع لأن شرط
صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه وإن ادعى على الجميع أنهم اشتركوا في قتله يوارى بهم أو غيرها
صحت الدعوى ولا بد من بينة تشهد عليهم طبق ما يدعى عليهم حتى يثبت مدعاه وقد علم تفصيل
المسئلة والحمد لله رب العالمين والله أعلم (سئل) في غلام دون البلوغ وجد مقتولا في داخل
بيت من دار شخص وبقر به بندقية ولم يعلم قاتله ادعى أولياؤه القتل على صاحب الدار وصاحب
الدار يقول انما لعب بالبندقية فخرجت عليه فقتلته فما الحكم في ذلك (أجاب) على صاحب
الدار القسامة والدية ما لم يبرهن على ما ادعاه من قتله نفسه وهي مسئلة من وجد مقتولا في بيت
أو دار ولم يعلم قاتله وأجمع علماءنا على أنه إذا ادعى أولياؤه على المالك فعليه القسامة والدية ما لم
يثبت القتل على غيره أي على غير المالك والمتون والشروح والفتاوى مترعة بها والله أعلم (سئل)
في صغير سقط من سطح أو وقع في ماء فمات ماذا يلزم فيه (أجاب) لا قاتل بالقسامة والدية في مثل
ذلك حيث تحقق موته بسقوطه بنفسه اذ هو حاصل بفعل نفسه فكان هدرًا ولا اجماع منعقد
على أن من قتل نفسه لا قسامة فيه صغيرا كان أو كبيرا قال في التارخاية نقلا عن النوازل صبي
مات في ماء أو سقط من سطح إن كان ممن يحفظ نفسه لاشي على الابوين وإن كان لا يحفظ نفسه
فعليهما الكفارة إن كان في جرحهما وإن كان في جرح أحدهما فعليه الكفارة وذكر عن الفقيه أبي
القاسم في الوالدين إذا لم يتعاهدا الصبي حتى سقط من سطح أو وقع في ماء فمات لاشي عليهم ما إلا
التوبة والاستغفار واختار الفقيه أبو الليث أنه لا كفارة على أحدهما إلا أن يكون سقط من يده
وفي الظهيرية الفتوى على ما اختاره أبو الليث انتهى والله أعلم (سئل) في قتل وجد بسط
الجرح المالح وليس مملوكا لا حد ولا يسمع فيه الصوت فما الحكم (أجاب) هو هدر لا قسامة
ولاديه فيه والله أعلم (سئل) في امرأة باعت حصتها في دار لقريب لها وأبقاها ساكنة بها
فأصبحت محروقة بنار في البيت الذي بالدار المبيعة لكونها عاجزة كفيفة صماء فكشف عليها
هل يلزم أهل الدار والخيران والمحلة شي من غرامة أو دية أو لا يلزم أحد شي من ذلك (أجاب)
لا يلزم أحد شي في ذلك لاديه ولا غرامة إذا العجما عجار أي فعلها فبالك بفعل النار هذا القاتل
به من فقهاء الامصار والله أعلم (سئل) في أهل قرية يشهد بعضهم على بعض أنه قاتل لهذا
القتيل المدعى قتله بحجر هل تقبل شهادة بعضهم على بعض أم لا (أجاب) لا تقبل شهادة
بعضهم على بعض منهم باتفاق أئمتنا لأن الخصومة قائمة مع الكل والشاهد يقطعها عن نفسه
فكان متهمًا فلا تقبل شهادته وهذا باتفاق أي حنفية وصاحبه إلا في رواية ضعيفة عن أبي
يوسف لا يعمل بها والله أعلم (سئل) فيما إذا وجد قاتل يتره في أقرب اقربة من أخرى وقد
شوه تحت شجرة هي أقرب للأخرى دم سائل ولم يثبت كون القاتل قتل تحتها ثم نقل وألقى في البئر
ما الحكم فيه (أجاب) اعلم انه يجب النظر أولا إلى دعوى الولي فإن ادعى على أهل قرية منهم
وثبت كون البئر بارضها لا بارض أخرى كانت القسامة والدية عليهم سواء كانت البئر أقرب
للأخرى أم لا حيث كانت الأرض التي بها البئر ملكا وإن لم تكن ملكا فعلى أقربهم للبئر خاصة
لأن الموجود في البئر كالموجود على ظاهرها والحكم في الموجود كذلك يعتبر المالك أولا فإن

مطلب صغير دون البلوغ
وجد قاتل في دار شخص
وبقر به بندقية فادعى أولياؤه
القتل على صاحب الدار
وهو يقول لعب بالبندقية
فقتله

مطلب لاشي في الصغير إذا
سقط من سطح أو وقع في
ماء فمات سوى الكفارة على
من وقع من يده من الابوين

مطلب في قاتل وجد في
شاطئ البحر الملح
مطلب لا يلزم أحد شي
في امرأة أصبحت محروقة
في دار باعها

مطلب شهادة بعض أهل
القرية على بعض بالقتل
غير مقبولة

مطلب وجد قاتل يتره في
أقرب اقربة من أخرى
ووجد دم سائل تحت شجرة
بقرى الأخرى

لم يوجب دفع على أقرب القرينين ما لم يدع الولي على الأبعد فإذا أنكر كل من أهل القرينين ما لملكه الأرض التي بها البئر فالقول قوله ونرجع إلى اعتبار الأقرب ولا اعتبار إلى مجرد وجود الدم السائل من غير وجود القتل لاحتمال أنه دم غيره وبوجود دم سائل من غير قتل لا تجب قسامة ولا دية كما هو ظاهر ما لم تقم بينة ممن ادعى عليهم الولي وهم أصحاب القرب من البئر بأنه نقل من تحت الشجرة وألقى في هذا الموضع فإن ثبت ذلك بالبينة الشرعية اندفعت القسامة والدية عنهم ولزم القرية الأخرى لأن الثابت بالبينة كالثابت عياناً فكأنه قد شوهد تحت الشجرة ولا تنس اعتبار الملك أولاً ثم بعده القرب وإن ادعى على الأبعد ولم يكن مالاً لا قسامة ولا دية واعتبرنا في ذلك البينة أو الأقرار واليمين والنكول كسائر الدعاوى إن برهن الولي على دعواه ثبت مدعاه والأفاد للقول قول المدعى عليهم باليمين الحاصلة أن ثبت كون البئر ملكاً لا حدة فالقسامة والدية عليه والأفعلى الأقرب منهم ما لم يثبت تحويله ونقله من الأبعد إلى الأقرب فلا اعتبار بالأقرب والبعيد مع ثبوت الملك ولا بالملك مع دعوى الولي على غيره وكذلك لا اعتبار بالأقرب مع دعوى الولي على غير أهلها وقد سأل السائل عن التحالف ولا تحالف عندنا في هذا الباب رأساً واحداً وسأل أيضاً عن جرم الحاكم السياسي وجرمه لكل من أهل الأقرب والأبعد ظلم لأصل له شرعاً وقد علمت الأحكام بهذه الجمل الواضحة من الكلام والله أعلم (سئل) في قتل وجد في فلاة لا مال له لها وأولياؤه يدعون على جماعة أنهم نكلوه اليه أو هم مقررون بأنهم ما قتلوه هل يلزمهم القسامة والدية مع اعترافهم لهم بأنهم ما قتلوه أم لا (أجاب) حينما أقروا أعني أولياء القتل بأن المدعى عليهم وهم أهل القرية ما قتلوه لا يلزمهم قسامة ولا دية إذا ثبت عليهم الأقرار إذا اقرار حجة على المقر فيلزم به شرعاً وقد عرض الفريقان على أمرهما ولم يذكروا إقرار أولياء القتل بأنهم ما قتلوه ولو ذكروه ما أجبتهم بلزوم القسامة والدية إذا اقرارهم بذلك ينفعهم الدعوى لأنه حجة من الحجج الشرعية ينفع الدعوى حيث ثبت ذلك لا وجه لطلبهم معه والله أعلم (سئل) في مسجد القرية إذا وجد فيه قتل ما حكمه وما الحكم فيما إذا كانت كبيرة ولها مساجد متعددة ووجد في أحدها قتل (أجاب) حكم الموجود في مسجدها كالموجود فيها وهو معلوم الحكم وإذا كانت كبيرة لها محلات وكل محلة لها مسجد فقسامته وديته على أهل محلة لأنهم الأولى بتدبير أموره كما إذا وجد في دار رجل منها فها على عاقلة لا على أهل محلة الحاصل أنهم ما على عاقلة إلا خص لاحق بتدبير الموضع والله أعلم (سئل) في رجل وقف مدرسة على العلم بالمذهب الفلاني في بلدة كذا وعلى معبد وعشر من متفقيها وعلى أهل شعائر ولم يسم أحداً منهم وشرط النظر لمدرستها ووقف على ذلك كله قرية ووجد الأهل فيها قتل ولم يعلم قاتله هل القسامة والدية على أهل القرية السكان الغارسين الزراعيين أم على الموقوف عليهم هؤلاء أم لا قسامة والدية في بيت المال قياساً لوقف مثل هذه المدرسة على وقف الجامع (أجاب) القسامة والدية على الموقوف عليهم حيث كانوا معلومين قال في التارخانية نقلاً عن البقال إذا وجد القتل في وقف الجامع المسجد فهو كوجوده في المسجد الجامع كانت الدية في بيت المال وإذا كان الوقف على قوم معلومين فالدية والقسامة عليهم انتهى وفي منح الغنار بعد نقول كثيرة ذكرها قال فتحرر من كلامهم أن القتل إذا وجد في أرض فلا يخلو ما أن تكون مملوكة أو موقوفة أو مباحة فإن كانت مملوكة فالدية والقسامة على الملاك وإن كان بقرب قرية فلا شيء على أهلها لأن العبرة للملك والولاية كما قدمناه وإن كانت على أرباب معلومين فعليهم القسامة

مطلب قتل وجد في فلاة
لا مال لها وأولياؤه يدعون
على جماعة أنهم نكلوه اليها
ولكن ما قتلوه

مطلب في حكم القتل
الموجود في مسجد القرية
أو في أحد مساجدها

مطلب إذا وجد قتل في
قرية موقوفة على مدرسة
فالقسامة والدية على
الموقوف عليهم حيث كانوا
معلومين وأما إذا وجد في
وقف المسجد الجامع فالدية
في بيت المال كالموجود فيه

والدية لان تدبيره اليهم والله أعلم وقال قبله وان كان مباحا الا أنه في أيدي المسلمين فالدية في بيت المال ذكر هذا القيد هلال والكفر حتى رحمه الله تعالى اه ولا شبهة أن القرية الموقوفة على معلومين ليس على أهلها قسامة ولا دية لان الموقوف عليهم لهم ولاية التدبير دون أهل القرية والفرق بين المدرسة والمسجد الجامع تعيين الموقوف عليهم بشرط الواقف في المدرسة دون المسجد الجامع فافهم والله أعلم وأما مسجد المحلة وشارعها انما وجب على أهل المحلة لانهم أحق الناس بالتدبير فيه والله أعلم (سئل) في قرية ذات محلات وجد في أحد ها قسيل لم يعلم قاتله هل القسامة والدية على أهل القرية كلهم وتكون كالمحلة في المصراع على أهل تلك المحلة وتكون كل حارة محلة على حدة (أجاب) القسامة والدية في القسيل الذي يوجد بمحلة من المحلات المتعددة في كل بلدة على المحلة التي يوجد فيها القسيل بلا شبهة اذ كل محلة مأهلها عليهم تدبيرها والقسامة والدية على من عليه التدبير مطلقا سواء كان في مصر أو قرية لان عليها التدبير وأهل كل محلة أولى بتدبيرها فكان عليهم خاصة والله أعلم (سئل) في قسيل وجد في دار انسان هل عليه القسامة والدية على عاقلته لا على أهل قريته (أجاب) نعم عليه القسامة والدية على عاقلته كما أطبقت عليه متون المذهب قاطبة وشروحها وفتاويها وليس على أهل القرية من ذلك شيء والله أعلم ثم رفع اليه ماصورته مولانا شيخ الاسلام أفدتم أن القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلته فما القسامة وما الدية وما العاقلة وما مقدار الدية وهل تجب حالا أو مؤجلا وما مقدار ما يجب منها على كل واحد منهم وما يفعل اذا لم تتسع القبيلة وما الفرق بين الدار والسفينة والحبس حيث وجب هذا الامر على مالك الدار لا على السكان وفي السفينة على من فيها من الركاب والملاحين وفي الحبس على بيت المال بينوا لذلك مفصلا معلا * أجاب * القسامة الايمان التي يقسم بها مالك الدار مثالا وسببها وجود القسيل وركنها الجراء اليمين على لسانه وشرطها بلوغه وعقله وحرية ووجود أثر القتل وتكميل اليمين خسين وحكمها القضاء بوجوب الدية ان حاف والحبس ان أبي الى ان يحلف في العمد وبالدية عند النكول في الخطأ والدية المال الذي هو بدل النفس فتجب على عاقلته ان ادعى الولي القتل خطأ وعليه ان ادعاه عمدا كما نص عليه في شرح النجعة لابن مالك * والعاقلة أهل الديوان فان لم يكن منهم فهي قبيلته تقسم عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ في كل سنة الا درهم أو درهم وثلث درهم ولم ترد على كل واحد من كل الدية في ثلاث سنين على الاربعة على الاصح فان لم تتسع القبيلة لذلك ضم اليها أقرب القبائل نسبا على ترتيب العصابات ثم وثم واذا ضم اليهم أقرب القبائل كذلك فلم تتسع لا يؤخذ زيادة عماد كرمقسطا على السنين وقد اختلف المشايخ في الباقي قال بعضهم تعتبر المحال والقرى الأقرب فالأقرب وبعضهم قالوا يجب الباقي في بيت المال وبعضهم يجب الباقي في مال الخاني ووقع في بعض الكتب أنه اذا ضم الى أنصاره أبعد الدواوين ولم يكف يضم اليه المحال الأقرب فالأقرب وهذه المسئلة تدل على ان أهل المحلة تعقل عن أهل محلة أخرى وهكذا ذكره الطحاوي رحمه الله تعالى في كتابه خلافا لما ذكره الصدر الشهيد وقد تقر رأنا وجوب أصل الدية عند عدم العاقلة في مال الخاني رواية شاذة وأن ضم محلة الى أخرى خلاف الظاهر من المذهب وأن كونها في بيت المال هو ظاهر الرواية وعليه الفتوى ولا يجزى ذلك في الكل يجزى في البعض فتحرر رأنا المذهب وجوب الباقي في بيت المال على ما عليه الفتوى لكن في السراجية من ليس له عشيرة ولا ديوان فعن أبي خنيفة رحمه الله تعالى أنه يكون في ماله وبه أخذ عصام وفي ظاهر الرواية على بيت

مطلب اذا وجد قسيل في محلة فالقسامة والدية على أهلها دون أهل القرية

مطلب اذا وجد قسيل في دار انسان فالقسامة والدية عليه دون أهل القرية

مطلب في بيان القسامة وسببها وركنها وشرطها وحكمها وفي بيان العاقلة

المال وعليه الفتوى وفي المجتبى قلت وفي زماننا بخوارزم لا يكون الا في مال الجاني الا اذا كان من أهل قرية أو محلة يتناصرون لان العشائر فيها قد فنيت ورجة التناصر بينهم قد رفعت وبيت المال قد انهدم والفرق بين الدار والسفينة أن السفينة تنقل وتحول فتكون في اليد حقيقة فتعتبر فيها المددون الملك كما في الدابة بخلاف الدار فانها لا تنقل والفرق بينهما وبين السجن أن السجن لا يختص بشخص فكان كالشارع الاعظم واجامع وفيهما لا تتحقق التهمة في حق الكل فلا قسامة فيهما على أحد والدية في بيت المال لان الغرم بالغرم واذا لم تكن له عاقلة فالاصح المفتى به أنها في بيت المال والرواية بكونها في ماله شاذة مخالفة لظاهر الرواية واذا قلنا بها عليه خاصة بدعوى القتل العمد فهي في ثلاث سنين أيضا كما صرح به الزيلعي وقدرها من الذهب ألف دينار ومن الورق عشرة آلاف درهم وهذه المسائل تتحمل مجلد الكن اقتصرنا على ما لا بد منه والله أعلم (سئل) فيما اذا باب ثلاث رجال في بيت من دار مملوكة لرجل من قرية والرجال ليسوا من أهالي القرية فأصبح أحدهم قتيلا بجراحه والاول والثاني يقولان انهما لم يقتلاه ولم يقتله أحدهما وكذا مالك البيت وباقي أهل القرية ينكرون قتله انفرادا واجتماعا ولم يتبين قاتله فهل موته بهذه الجراحة لوث فالدية على من من المذكورين ينوئنا الحكم بشرطه الشرعي (أجاب) على صاحب الدار القسامة والدية على عاقلته قال في مجموع النوازل اذا وجد الضيف في دار المضيف قتيلا فهو على رب الدار عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف رجه الله ان كان نازلا في بيت على حدة فلا دية ولا قسامة وان كان مختلطا فعليه الدية والقسامة اهـ وهذه المسئلة اجتمع فيها قولاهما لوجود الاختلاف ففيها وجوب القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلته على قولهما بلا شبهة لكن قالوا عندنا انما كان كذلك لان المالك هو المختص بنصرة البقعة فكان ولاية التدبير اليه فلزمه حماية البقعة عن أن تراق فيها الدماء لا أنا نحكم عليه بانه القاتل حقيقة حتى لو كان له دار بدمشق سكنها جماعة باجارة أو عارة مثلا وهو بيت المقدس فوجد فيها قتيلا فعليه قال في المحيط واذا وجد القتيلا في دار فيها سكان وأربابها غيب فالدية والقسامة على أرباب الدار في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف على السكان الحاصل ان القسامة والدية لا تجب على أهل القرية ولا على من كانا بآتين عنده وانما تجب القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلته وأما اللوث بما ذكره للاستحلاف فالحنفية لا تقول به كما نص عليه الشراح قاطبة والله أعلم (سئل) في قرية موقوفة على مصالح الحرمين الشريفين هل على أهلها قسامة ودية أم لا قسامة ولا دية عليهم فمن يوجبها قتيلا (أجاب) لا قسامة ولا دية على أهلها وقد صرح علماؤنا بأن القتيلا اذا وجد بأرض موقوفة على أرباب معلومين فالقسامة والدية على الموقوف عليهم واذا كانت موقوفة على الفقراء والمساكين فلا قسامة والدية على بيت المال وقالوا اذا وجد في وقف المسجد الجامع فهو كما اذا وجد في نفس الجامع فالدية على بيت المال وهذا من هذا القبيل والحاصل أنه لا قسامة ولا دية على أهل القرية الموقوفة سواء كانت وقفا على معينين أم على غير معينين وانما يتبع ولي المقتول الموقوف عليهم ان كانوا معينين لطلب القسامة والدية وان كانوا غير معينين يتبع بيت المال فقط ان طلب ذلك وأما أهل القرية فلا سبيل عليهم والحال هذه والله أعلم (سئل) في نساء وصبيان يستقون من صهر يج بقرية سقطت صغيرة من بينهم قسمة فماتت غرقا هل يجب لها على عاقلته من يستقي قسامة ودية أم لا يجب واذا ادعى عليهم أولياؤها بانهم دفعوها أو دفعها أحدهم فسقطت في البئر بذلك يلزم فيها عليهم عجز رد دعواهم ما يلزم في القتيلا

مطلب في الفرق بين الدار
والسفينة

مطلب اذا وجد أحد
الضيوف قتيلا في بيت
المضيف فالقسامة والدية
على عاقلته

مطلب اذا وجد قتيلا في قرية
موقوفة فلا قسامة ولا دية
على أهلها وانما القسامة
والدية على الموقوف عليهم
ان كانوا معينين والا فالدية
في بيت المال

مطلب نساء وصبيان
يستقون من صهر يج
سقطت صغيرة من بينهم
فماتت غرقا فادعى أولياؤها
عليهم بانهم دفعوها

إذا وجد في المحلة أو القرية إذا ادعى عليه القتل عليهم القسامة والدية أم لا (أجاب) لا تجب لها القسامة ولا الدية لا احتمال وقوعها برزلة قدمها لا بفعل فاعل مختار ووقوعها برزلة قدمها لا يوجب على أحد شيئا بإجماع العلماء والقبيل الذي تجب فيه القسامة والدية شرطه أن لا يحال على سبب ظاهر قوي يمنع وجوبها وهذا يحال على سقوطها لانه سبب ظاهر قوي لا غبار عليه فان ادعى أولياؤه على أحد أنه دفعها حتى وقعت لا بد من بينة عادلة وهي عدلان أو عدل واحد أو امرأتان موصوفتان بالعدالة ولا يثبت ذلك بدون البينة أو الاقرار من يعتبر اقراره شرعا والله أعلم (سئل) في بناء بيتي للناس بالاجرة بنى لشخص مكانا ورمله بيتا ومعه اجراء يعملون مياومة سقطت على رأسه ايجار من سقف البيت الذي يرمه في حال مرمرته فارتفع رأسه فهلك بذلك هل تجب القسامة والدية على عاقلة مستعملة أم لا وهل اذا كشف عليه فوجد في البيت المذكور بهذه الصفة فادعى أولياؤه القتل على المستعمل وشهدت اجراء المياومة بأنه مات بسبب سقوط الاجار عليه من غير فعل المستعمل تقبل شهادتهم ويندفعون أم لا (أجاب) لا قسامة ولا دية فيه حيث علم موته بالسبب المذكور انما القسامة والدية في قتل جهل أمره كما في سائر كتب الفقه محرر مسطور والذي هناك بسقوط الاجار والحال هذه معلوم الحال لا مرية فيه ولا أشكال وتقبل في ذلك شهادة الاجراء والعمال اذا يجزون بشهادتهم لانفسهم مغنما ولا يدفعون عنهم مغرما والحق أحق ان يتبع وبكلمة الحق يردع ويصدع ومن قتله الحجر بغير فعل البشر فهو بالاجماع هدر والله أعلم (سئل) في قتل وجد بقرية وقد اشتهر أن قاتله فلان بن فلان منها هل اذا أقام أهل القرية البينة من غيرهم أن قاتله فلان المذكور تقبل وتندفع أولياؤه عنهم أم لا وهل لأهل القرية اذا لم تكن بينة تحليف الاولياء على ذلك وان نكوا قضى عليهم (أجاب) نعم اذا أقاموا على ذلك بينة تندفع الاولياء عن أهل القرية ولهم اذا لم تكن بينة تحليفهم على نفي العلم بذلك وان نكوا قضى عليهم به والله أعلم (سئل) في قتل وجد في خيمة رجل نازل بهم في مكان ما الحكم الشرعي فيه الجواب مع بيان النقل في ذلك من كتب الاصحاب (أجاب) قال في الهداية ولو وجد قتيلا في معسكر أقاموا بقتلته من الارض لا مالك لاحد فيها فان وجد في خباء أو فسطاط فعلى من سكنها القسامة والدية وان كان خارجا من الفسطاط فعلى أقرب الاخبية اعتبار باليد عند انعدام الملك وان كان للارض مالك فالعسكر كالسكان فتجب على المالك عند أي خيفة فرجه الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله اهـ ومثله في كثير من الكتب كالولوالجية والظهيرية وتنوير الابصار وشرحه والدرر والغرر وغيرها والنقل في ذلك مستفيض فعلم بذلك أنه ان لم يكن للارض مالك فالقسامة والدية على من فيها من السكان وان كان لها مالك فهم على المالك عند الامام والله أعلم

(كتاب المعاقلة)

(سئل) في رجل قصد بندقه صيدا فأصاب آدميا فقتله فدفع والدته بأذنه فهل له الرجوع عليه بجميع ما دفع أو بمقدار ما يلزمه من الدية واذا قلتم انما يرجع بمقدار ما يلزمه هل يرجع الاب الدافع بالباقي على بقية العاقلة كائنه من كانت سواء كانت من أهل الديوان أو القبيلة أو ممن يتناصبهم أو لا يرجع لتبرعه (أجاب) القاتل لا يستقيم مطالبته بجميع الدية لانها على جميع العاقلة والقاتل كأحدهم واذا علمت ذلك فاذنه لو ادمه أو جب الرجوع عليه بما يخصه

مطلب اذا مات البناء بسبب سقوط حجر على رأسه فهو هدر وتقبل شهادة الاجراء العاملين معه على ذلك

مطلب اذا وجد قتيلا بقرية وأقام أهلها بينة من غيرهم أن قاتله فلان تقبل وان لم يتموا فلهم تحليف أولياء المدعى عليه

مطلب اذا وجد قتيلا في خيمة فان كان في أرض مملوكة فالقسامة والدية على مالكها والافعل من سكنها وان وجد خارجها فعلى أقرب الاخبية

مطلب قصد بندقه صيدا فأصاب آدميا فدفع والدته بأذنه ليس لو ادمه ان يرجع عليه الا بقدر ما يخصه وما بقي لا يرجع به على العاقلة لانه متبرع

مطلب رجل ضرب آخر
ولم يصر صاحب فراش ثم
مات فادعى أولياؤه أنه مات
بسبب الضرب والضارب
يقتر بالضرب وينكر الموت
بسيبه

مطلب امرأة ضربت أخرى
فألقت جيناميتا وماتت
بعده

مطلب أراد ضرب رجل
ببندقية فضر بها رجل بعصا
ليلقيها من يده فوافق ضربه
وضع النار فيها فأصاب
آخر وقتله

مطلب أراد ضرب رجل
ببندقية فضر بها آخر بعصا
ليلقيها فخرجت وقتلت انسانا
وفي الحكم تفصيل ذكره
المؤلف

فقط فيرجع أبوه عليه بما عليه فقط ويكون متبرعا بما عداه من حصة من لم يأذن من العاقلة
فأفهم والله أعلم (سئل) في راعين تضاربا بالعصى ثم تفرقا وفي رأس كل منهما شجرة ولم يصر
واحد منهما صاحب فراش وقضى الله تعالى بوقوع الطاعون ومات أحدهما بقضاء الله الذي
يقول للشيء كن فيكون فادعى أولياؤه أنه مات بتلك الشجرة وصاحب الشجرة يجحد كون الموت بسببها
ويقتر بالضرب هل تلزمه وعاقلة دية أم لا لم تقم عليه بينة بأنه مات من تلك الضربة لاسيما ولم
يصر صاحب فراش منها ولم يتعطل عن قضاء مصالحه الخارجية (أجاب) لا تلزمه ولا عاقلة
دية له إذ لا يلزم من الضرب القتل فاعترافه بالضرب ليس اعترافا بالقتل فلا تلزم الدية حتى تقوم
عليه بينة بأنه لزم الفراش حتى مات منها فتلزم الدية العاقلة وهو كالأحد منهم أو يقتر بأنه ضربه ومات
من ضربته فتلزمه الدية ولا شيء على العاقلة لأنها لا تعقل ما وجب باقرار القاتل ولا بد في الاقرار
من التصريح بما وجب الدية عليه لا بما ليس كذلك فحواله الله الذي قتل ونحوه والله أعلم
(سئل) في امرأة ضربت أخرى فألقت جيناميتا وماتت بعده فما الحكم الشرعي في ذلك
(أجاب) يلزم عاقلة الضاربة دية للمضروبة وغرة وهي نصف عشر الدية للجنين وعاقلة لها عصبتها
النسبية فلا يدخل الزوج ولا أقاربها حيث لم يكونوا من عصبتها النسبية والله أعلم (سئل)
في رجل صوب ببندقية نحو رجل أيرميه بها فضر بها رجل بعصا ليلقيها من يده فوافق ضربه بها
وضعه النار فيها فأصابها فأصاب رجلها غير المصوب نحو وقتله فهل الدية على صاحب البندقية
أم على صاحب العصا (أجاب) الدية على صاحب البندقية لا على صاحب العصا إذ صاحب
البندقية مباشر وصاحب العصا متسبب وإذا اجتمع أقدم المباشر وهذه قاعدة لم يختلف العلماء
فيها فمما علمت والله أعلم (ثم سئل) بعد عام من طرف صاحب البندقية بما حصله أن صاحب
العصا لما ضرب بها أصاب النار فلقاها على محل البارود فخرجت البندقية بفعله (فأجاب) وكان قد
اعترض الجواب الأول بعض الحنابلة بما صورته أن ثبت أن صاحب العصا لما ضرب بها أصاب
النار فلقاها على محل البارود فخرجت البندقية بفعله فالدية على عاقلة صاحب العصا لأنه المباشر
والحال هذه والحاصل أن ولي المقتول إذا ادعى على واحد معين منهم ما فعله إثبات المباشرة كما
وصفنا فإن ادعى على صاحب العصا أنه هو المباشر على الكيفية المشروحة وأقام بينة على ذلك
لزم عاقلة الدية وهو كالأحد منهم وإن ادعى على صاحب البندقية أنه المباشر على ما شرحتنا وأقام بينة
على ذلك لزم عاقلة الدية ويدون دعواه لا تلزم عاقلة واحد منهم ما هذا إذا أنكر صاحب البندقية
الضرب وادعى أنها خرجت بفعل صاحب العصا لا بفعله أما إذا اعترف بوضع النار على محل
البارود وادعى أن تحولها الجهة المقتول بفعل صاحب العصا فقد صار معترفًا بالمباشرة فتلزم
الدية في ماله ولا تلزم عاقلة إذا تعقل عمدا ولا عمدا ولا ماله لزم بالنسبة والاعتراف وهذه
المسئلة دقيقة ويتشعب منها شعوب تخفى على ضعيف العلم وسقيم الفهم ويخبط فيها خبط
العسواء ويقف فيها وقوف الجار الموقر في الجبال ويحير فيها تحير البعير الموقر في حزن الجبال
ليت شعري لو أقيمت عليه مغالطة فقبل له لو اختلفا فقال صاحب البندقية لصاحب العصا أنت
الذي ضربت فأثرت النار وألقيت النار على محل البارود حتى خرجت فعلى عاقلة الدية وقال
صاحب العصا بل أنت الذي ألقيت النار وألقيت النار على محل البارود حتى خرجت فعلى عاقلة أنت الدية
ماذا يجب فأجاب جواب به يبرزه ويرسله لنا فإن نظرنا من غمزدراعه في هذا الفن إلى الابطال
اعترفنا له بالفضل والايضرض على ولادة الامور أن يعاملوه بالكف عن أن يقبض بيده قلمائمه إلى

الفتوى فانما هي أنقال الناس بحملها المفتى على عاتقه أعاذنا الله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا وهدانا للصواب وجانا من الوقوع في الدعوى وأجارنا بفضل من الهوى الفاسدة ولقد صدق من قال

وإذا ما خلا الجبان بارض * طاب الطعن وحده والنزال

والله الموفق للصواب والله أعلم (سئل) في ضيف وجد مقتولا في بيت مضيغه وقلتم بوجوب القسامة والدية على عاقلة ولم تسع عاقلة له واجب الخول المقدس شرعا فعلى من الباقي منه (أجاب) هو في بيت المال كما أشار إلى ذلك صاحب الخلاصة في عدم ضم محله إلى أخرى في الباقي قائلا فيكون جنسية شخص لا عاقلة له يعني حكمه فيه حكم جنسية شخص لا عاقلة له وقد تقر أن جنسية الشخص الذي لا عاقلة له في بيت المال وكذا في غيرها من المعترات والله أعلم

(كتاب الوصايا) *

(سئل) في رجل أوصى بأن يدفن في مسكنه هل على الورثة مراعاة وصيته أم لا (أجاب) ليس عليهم مراعاتها والافضل الدفن في مقابر المسلمين والله أعلم (سئل) في رجل نصبه القاضي وصيا على أيتام أخيه وللميت زوجة وكنت أباها في المقاسمة والأشهاد والتبارى العام معه ففعل وأشهد بالوكالة الثابتة عن ابنته أنه قبض جميع ما تستحقه من متروكات زوجها ولم يبق لها عنده قليل ولا كثير إلا استوفته ما عدا الدين الذي بذمة أناس معلومين ثم الآن يدعي الأب المذكور بالوكالة عن ابنته على الوصي المزبور أعياها سيد الوصي غير ما قسم هل تسمع دعواه ويقبل مجرد قوله أم لا يقبل والقول قول الوصي فيما بيده وهل إذا خنت الأعيان بالذراهم وقت القسمة لأجل القسمة يلزم الوصي أخذها بما خنت به أم لا (أجاب) لا يقبل مجرد قوله ولا يعطى بدعواه شيئا مما ادعاه والقول قول الوصي فيما بيده أنه له أول ولد أو من تركه أخيه أو تركه أبيه إذا كل من كانت له يد مع ابنة على شيء فالقول قوله فيه بيمينه أن طلبها مدعيه وأما لزوم الوصي أخذ ما خنت عليه لأجل القسمة فلا قائل به بل شراء مال اليتيم من نفسه لنفسه غير جائز لأنه كالوكيل ولا يعقد لنفسه كما صرح به في الأشباه والنظائر عازيا بالشرح المجمع من الوصايا فكيف يلزم مجرد التخمين لأجل القسمة ليطهر به حظ كل واحد من الورثة وفي البرازية لو أبرأ أحد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وأنكرها إلا تسمع دعواه وإن أقروا بالتركة أمر وبالرد عليه والله أعلم (سئل) في وصي باع دار اليتيم وكتب صك التبائع وفيه أن الوصي باع لوجود مسوق شرعي داع للبيع وهو الحاجة للنفقة والكسوة وكون الدار آت إلى الخراب وأنه لا غبن فيه ولا فساد ولم تقم بينة تشهد أنه بمن المثل وكان المشتري هدم من بناء الدار شيئا وجد ديبا بناء والا أن كبر اليتيم وادعى غبنا فاحشا هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) نعم تسمع دعوى اليتيم بعد بلوغه وتقبل بينته على أن البيع كان بالغبن الفاحش ولا يمنع من ذلك ما ذكر في صك التبائع فلو أقام المشتري بينة أن قيمة الدار في ذلك الوقت مثل الثمن رأفام هو بينة فبينة الغبن أولى قال في البرازية في الدعوى ولو برهن على أنه اشتراه من وصيه بالعدل والصبي بعد بلوغه على أنه كان بالغبن قبل بينة المشتري أولى لأنه ثبت بالزيادة والا أكثر على أن مثبت القلة أعنى الغبن أولى وفي مشغل الأحكام في الوصية ادعى محدودا في يده أرثا من جهة أبيه فأقام ذوا اليد البينة أنه اشتراه من وصيه بمثل القيمة وأقام المدعى بينة أن قيمته زيادة على ما أثبتته ذوا اليد فقبل البينة المثبتة الزيادة أولى وقال كثير منهم المثبتة لقلة

مطلب إذا لم تسع العاقلة
الدية فالباقي في بيت المال

مطلب أوصى بأن يدفن
في مسكنه
مطلب قاسم أبو الزوجة
مع وصي الأيتام وأشهد أنه
قبض جميع ما تستحقه ثم
ادعى على الوصي المذكور
أعيانا غير ما قسم

مطلب القول قول الوصي
فما بيده ولا يلزمه ما خن من
الأعيان وقت القسمة

مطلب إذا ادعى اليتيم أن
بيع الوصي كان بالغبن
الفاحش والمشتري أنه بمثل
القيمة فبينة اليتيم أولى وإذا
فسخ البيع فما جدد
المشتري الخ

القيمة أولى قنية وعن سيف السائل وصى باع كرم الصغير وبلغ الصغير وادعى غبنا وأقام بينة
وأقام المشتري بينة أن قيمة الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن فبينت الغبن أولى قنية اه وما عليه
الاكثر هو الذي عليه المعول وقد اقتصر عليه الشيخ محمد الغزي في مثله تنوير الابصار في باب
الشهادة واذا فسح البيع بكم الغبن فاجده المشتري من البناء ان كان بالآلات هي ملكه
لا خفاء أن صاحب الملك يملك النقص وان كان بنقص البناء الاول فليس للمشتري رفعه وهو
ملك له صاحبه فان زاد المشتري في ذلك زيادة أعطى قيمة الزيادة من غير إعطاء اجر العامل وما
هدمه المشتري من بناء الدار يضمن حصة البناء ونقصه لما لكان ان كان قائما وان كان استهلكه
يضمن قيمته كما هو مصرح به في كتبهم والله أعلم (سئل) في وصي قاض باع كرم المهرزوجة الميت
وكتب صك التبائع وفيه أنه نودي عليه في الاسواق ومحل الرغبات فلم يوجده راغب باز يد من
ذلك فبيع لمهر الزوجة اذ لا مال له سواه وعزل الوصي وأقيم غيره فادعى أنه بغبن فاحش وأقام
بينته على ذلك وهو الواقع هل تقبل وينقص البيع نظر اليتيم وهل اذا أقام المشتري أيضا بينة
بأنه بالعدل ترجح بينته أم بينة الغبن (أجاب) نعم تقبل البينة على أنه كان بالغبن واذا تعارضت
بينه الغبن وبينته العدل فبينه الغبن أولى قال في البرازية برهن الوصي الثاني أن الوصي الاول كان
بأعنه بغبن فاحش أو باع العقار المتروك لقضاء الدين مع وجود المنقول يقبل ويطلب البيع اه
ومسئلة تقديم بينة الغبن مذكورة في البرازية والخلاصة ومشتل الاحكام وغيرها وهو الرابع
الذي عليه الاكثر والمذكور في بعض المتون الموضوع للصحيح من الاقوال فكان عليه المعول
والله أعلم (سئل) فيما اذا لم يجز بيع دار اليتيم بالغبن الفاحش وبطل بالوجه الشرعي ورد بعد
سنتين الى اليتيم بعد بلوغه أو قبل هل يلزم له أجرة أم لا (أجاب) ظاهر الرواية لا تلزم لان سكاه
بتأويل الملك ومن ألحق دار اليتيم بالوقف أو جب أجرة المثل والله أعلم (سئل) في وصي أيتام باع
نصف كرم لهم مشتتل على أشجارتين وعنب وغير ذلك لرجل بثمان كل ربيع منه مؤجل الى سنة
وتسلمه المشتري وصاريا كل غلته ويدفع للوصي آخر كل سنة ربع الثمن حتى استوفى الوصي
الثمن واستمر المشتري يأكله حتى مضى ثلاث عشرة سنة وكبر الايتام فادعوا على المشتري بطلان
شرائه لعدم المسوغ والر جوع بما استهلكه من ثمرته هل تصح دعواهم أم لا (أجاب) قد تقر
عدم جواز بيع عقار اليتيم عند المتأخرين الحاجة الى غنائه لا قضاء لها الا من غنائه كنفقة أو دين
لا يقضى الا منه أو وقع في يده متغلب أو كانت غلته لا تفي بموته أو بيع بضعف قيمته ومصرح
في التتارخانية نقلا عن المنتقى ان بيعه والحال هذه باطل فثبت علم ذلك فدعواهم البطلان
والرجوع بما أكله المشتري حيث لا مسوغ له مما ذكره صحيحة يجب سماعها ويقضى بموجبها
وهو ضمان ما استهلكه المشتري اذ البيع الباطل حكمه حكم العدم ومال اليتيم معصوم محترم
ورد فيه من الآيات والاحاديث ما يوقف من قرب اليه على غاية الندم ونهاية الاسف لما فيه من
العظم وعلى حرمة أجمع الامم والله أعلم (سئل) في الجدأب الاب هل يملك بيع منقول أولاد
ابنه أم لا وهل الشجر المغروس في الارض المحترمة من قبيل المنقول فيجوز بيعه اذ اقلتم بجواز
بيع المنقول (أجاب) نعم يملك ذلك قال في منح الغنار شرح تنوير الابصار ناقلا عن الفصول
العمادية اذا مات الرجل ولم يوص الى أحد كان لابيه وهو الجد يبيع العروض والشراء اه
ومثله في أغلب الكتب وذلك بشرط أن لا يكون بما لا يتغابن الناس في مثله كما هو مصرح به
في عامة الكتب والشجر من قبيل المنقول لا من قبيل العقار كما صرح به في البحر نقلا عن الأئمة

مطلب باع الوصي عقار
اليتيم ثم عزل ونصب غيره
فاذا ادعى الوصي الثاني أن
بيع الاول بالغبن وادعى
المشتري أنه بالعدل تقدم
بينته الوصي الثاني ويقسح
البيع

مطلب تجب الأجرة في دار
اليتيم لما مضى اذ افسح بيعها
بالغبن
مطلب اذ باع الوصي أشجار
اليتيم لا مسوغ يجب على
المشتري ضمان ما استهلكه

مطلب في بيان الاشياء
المسوقة لبيع عقار اليتيم

مطلب الجدأب الاب يملك
بيع منقول أولاد ابنه
والبناء والخيل من قبيل
المنقول

الاخبار وأبطل قول من جعل البناء والتخيل من العقار حيث قال وقد غلط بعض المصريين
 فجعل التخيل من العقار وأفتى به ونبه فلم يرجع كعادته اه والله أعلم (سئل) في وصي باع شجر
 اليتيم الموضوع في أرض الوقف المحسنة هل يحتاج الى مسوغ كما يحتاج عقاره أم لا (أجاب)
 لا يحتاج الى ذلك لأن الشجر من قسم المنقول ويباع الوصي منتول اليتيم جائز وليس كالعقار لأنه
 محفوظ بنفسه والشجر ليس كذلك والله أعلم (سئل) في وصي الحاكم إذا اشترى لنفسه شيئاً
 من مال اليتيم من نفسه هل يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز كما صرح به في الخلاصة معزيا الى نظم
 الرندوسى قال لأنه وكيل والوكيل لا يملك البيع من نفسه ولا ممن لا تقبل شهادته له وكذلك في
 الفوائد الزينية نقلاً عن شارح الجمع وفي البرازية بيع وصي الاب لا وصي القاضى لأنه وكيل
 من نفسه ان ينفق ظاهر كبيع ما يساوى تسعة عشرة أو يشتري ما يساوى عشرة بتسعة يجوز
 وهذا مما يحفظ وبه يفتى وقولهم من نفسه احتراز عن شرائه من القاضى فافهم والله أعلم (سئل)
 في صغيرة ماتت وكان لها اسباب جاءت جدتها أم أمها تطلب ارثها منها فذكر أبوها أنه باعها
 وأنفق ثمنها عليها في حال حياتها هل يقبل قوله بيمينه في ذلك حيث ينفق مثله أم لا (أجاب) نعم
 يقبل قوله في ذلك بيمينه حيث كان ينفق مثله في تلك المدة كما في البرازية وغيرها والله أعلم (سئل)
 في وصي قاض على أيتام أقام القاضى أمهم ناظرة فأنفق عليهم الوصى والام تنكر هل القول
 قول الوصى فيما صرفه في نفقة أم لا تكون الام خصماً أم لا (أجاب) القول قول الوصى بيمينه
 فيما صرفه على النفقة ما لم يكذب الظاهر وللوصى الانفراد بالنفقة مع كون الام ناظرة ولا تكون
 خصماً في ذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) هل يقبل قول الوصى أنه أنفق من ماله عليه ليرجع
 به أم لا (أجاب) قول الوصى انما يعتبر في الاتفاق اذا لم يكن فيه رجوع على ماله أما اذا كان
 فيه رجوع لا يقبل لأنه دعوى الدين في مال الصغير ولا يقبل الابالينة كما في الخلاصة وغيرها
 والله أعلم (سئل) في رجل دفع لمرضة أو حاضنة بته دراهم من ماله هل يرجع في مالها أم لا
 (أجاب) لا حيث لم يشهد والله أعلم (سئل) في رجل أقامه القاضى وصياً على يتيمة ولم يفرض له
 اذ ذلك نفقة ثم فرض له اجر في مقابلة عمله فتناول عن المدة الماضية الخالية عن الفرض هل له
 ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك لشروعه متبرعاً وهذا مما لا يشك في حرمة ذوقهم سليم وانظر الى
 قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم والله أعلم (سئل) في وصية على ولدها ادعت أن ماله الذي كان
 بيده اسرق هل يقبل قولها بيمينها أم لا يقبل (أجاب) نعم القول قول الوصية بيمينها أن المال
 ضاع او سرق كما في الخلاصة والخانية وغيرهما والله أعلم (سئل) في وصي على بنات أخيه
 كبرن وطلبن حسابهن لينظرن هل أنفق بالمعروف أم لا وطلبن من القاضى أن يحاسبهن هل لهن ذلك
 وهل القول قوله أنه أنفق بالمعروف أم لا (أجاب) للقاضى ولهن محاسبته لكن لا يجبر على
 الحساب لو امتنع والقول قوله في الخرج وفيما أنفق وفي أنه أنفق بالمعروف ولم يسرف لأنه أمين
 من جهة الميت أو من جهة القاضى والقول قول الامين مع اليمين فيما فعل كذا نقل في مشتمل
 الاحكام عن فصول الاستروشنى والله أعلم (سئل) في وصي مختار غيبة منقطعة فنصب
 القاضى وصياً لاثبات حق الصغار وحفظ ما لهم من الضياع والاتفاق عليهم هل يصح نصبه
 ويترتب على ذلك موجبه أم لا واذا اقامتم بالصحة فالغيبة المجوزة لذلك (أجاب) نعم اذا غاب وصي
 الميت غيبة منقطعة جاز للقاضى ان ينصب وصياً ويترتب عليه الاحكام المذكورة في وصي
 القاضى كما أفاده اطلاق قولهم لا ينصب القاضى وصياً مع وجود وصي الميت الا اذا غاب غيبة

مطلب بيع الوصى منقول
 اليتيم لا يحتاج الى مسوغ
 بخلاف عقاره

مطلب لا يجوز لوصي الحاكم
 أن يشتري شيئاً من مال
 اليتيم لنفسه من نفسه
 بخلاف ما اذا اشترى من
 القاضى

مطلب يقبل قول الاب أنه
 باع مال الصغيرة في حياتها
 وأنفق عليها عند طلب أم
 الام ارثها منها

مطلب القول قول الوصى
 فيما صرفه على الايتام ولا
 يعتبر انكار أمهم التي جعلها
 القاضى ناظرة عليهم

مطلب لا يقبل قول الوصى
 أنه أنفق على اليتيم من ماله
 ليرجع في ماله

مطلب لا رجوع للاب فيما
 دفعه لمرضة ابنته

مطلب يستحق الوصى الاجر
 من وقت فرض القاضى له
 ذلك

مطلب القول قول الوصى
 أن المال قد ضاع

مطلب لا يجبر الوصى على
 المحاسبة والقول قوله بيمينه
 فيما أنفق وفي أنه أنفق
 بالمعروف

مطلب اذا غاب الوصى المختار
 فللقاضى أن ينصب وصياً

منقطعة أو أقر لم يدين كافي الاشياء نقلا عن الخزانة وكما في جامع الفصولين والبرازية
والعمادية وقد عدلوا بان الغيبة المنقطعة بمنزلة الموت ولا شد أنه اذا مات حقيقة ونصب القاضي
وصيا جازت جميع تصرفاته المقررة في وصي القاضي فكذا هنا كما هو ظاهر وأما الغيبة المنقطعة
فما في البرازية نقلا عن الخصاص فيفيد أنها مقدرة بكون الوصي المختار في بلد منقطع عن بلد
الموتى لا تأتي ولا تذهب القافلة اليه وما في جامع الفصولين عن فتاوى رشيد الدين يفيد تقديرها
بمدة السفر وتعليمهم بالنظر يفيد تقديرها بخوف ضياع مال الصغار وضررهم بعدم الانفاق
والنظر في حالهم هذا ما فهمته من النظر في عباراتهم في مواضع كثيرة والله أعلم (سئل) في قاض
نصب وصيا على صغار وتصرف في التركة بحكم الوصاية فظهر وصي مختار للميت فأجاز جميع
ما فعل الوصي المنصوب من جهة القاضي هل يجوز ما فعله والحال هذه أم لا (أجاب) نعم ما فعله
المنصوب جائز لما تقرر أن الاجازة اللاحقة كالتوكالة السابقة والمصرح به في الكتب جواز
توكيله بكل ما يجوز له فعله بنفسه وهو عقد له مجز عن فعله وهو موجب للانعقاد والتوقف بلا
شبهة والله أعلم (سئل) في ايتام صغار لهم حدة لاب وعم عصبة وام نصبها القاضي وصية على
اولادها ورثت بهم نفقة فادعت الام الانفاق عليهم من مالها وتريد الرجوع في ما انهم هل لها ذلك
أم لا وهل اذا ادعت انها استدانت مبالغاً ودفعته لمن أدانها في مصالح الاولاد يقبل قولها وترجع
في مال الايتام أم لا وهل اذا تزوجت باجنبي تسقط حضانتها أم لا واذا قلتم تسقط تكون لهم
أم لجدهم حيث لا مانع لها وهل للام حبس الايتام عندها في منزلها لاجل ما ثبت عليهم من النفقة
بالوجه الشرعي وتمنع الجدة المذكورة من حضانتهم حتى تستوفي دينها أم لا وهل اذا قالت أنا
أقوم بمؤنة الايتام من غير رجوع في مالهم تجاب الى ذلك وتمنع الجدة من الحضانة بذلك أم لا وهل
اذا رهنتم اموالهم دار مشتركة بين الايتام وغيرهم بغير اجازة الغير يصح الرهن وينفذ أم لا (أجاب)
امامسئلة رجوع الام بما انفقت من مالها فقيها تفصيل ان اشهدت انها انفقت لترجع ترجع
في مالهم والا لا وامامسئلة دعوى الاستدانة في مصالح الايتام فلا بد لها من بينة على ذلك فان
أقامتها رجعت والا لا وامامسئلة سقوط الحضانة بتزوج الاجنبي فلا شبهة في السقوط به
واتقائها للجددة وامامسئلة حبس الايتام عندها في منزلها بما ثبت لها من النفقة فلا قائل به
وامامسئلة القيام بمؤنة الايتام الخ فلا تجاب الى ذلك ولا تمنع الجدة من الحضانة بذلك وامامسئلة
الرهن فلا تملك ذلك باجماع العلماء والله أعلم (سئل) في وصي باع من رجل حصة للايتام في عقار
لضرورة النفقة والكسوة وقبض الوصي الثمن ثم مات واحد من الايتام فهل لاحد من يرث
في مال هذا اليتيم مطالبة المشتري من الوصي أم لا وهل اذا طال به ودفع له بناء على أنه يلزمه وأن
اعطاه للوصي لم يصادف محلا يستخلص من الاخذ أم لا (أجاب) قبض الوصي صحيح في محله
وليس لاحد من ورثة اليتيم مطالبة المشتري والقول قول الوصي في صرفه على اليتيم ان كان
حيوان كان ميتا لا ضمان عليه بموته مجهلا واذا دفع بناء على لزومه وان قبض الوصي غير صحيح
يستخلص من المدفوع اليه والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما لو بلغ الصبي رشدا وثبت كونه
بلغ رشدا ثم بعد ذلك طالب وصيه بدفع ماله اليه فأجابه الوصي باني دفعت لك مالك بعد ان
ثبت بلوغك رشدا فهل يقبل قول الوصي في الدفع بيمينه أم لا بدله من بينة تشهد له بطبق دعواه
(أجاب) القول قول الوصي والحال ما ذكر لانه أمين وقد انصوا على أن كل أمين يقبل قوله في
ايصال الامانة الى مستحقها وفي تحليفه خلاف كما نصوا عليه في مسئلة دعوى الانفاق هكذا

مطلب في بيان الغيبة
المنقطعة

مطلب نصب القاضي وصيا
على صغار وتصرف فاذا
ظهر وصي مختار وأجاز
ما فعله المنصوب جاز

مطلب اذا كانت الام وصية
وانفقت على الايتام من
مالها فلها الرجوع ان
اشهدت وان ادعت الاستدانة
فلا يقبل منها الا بينة الخ

مطلب قبض الوصي الثمن
من المشتري صحيح وان مات
مجهلا فلا ضمان عليه

مطلب اذا ادعى الوصي دفع
المال الى اليتيم بعد بلوغه
فهو مصدق وفي تحليفه
خلاف

رأيت شيخنا شيخ الاسلام محمد الخانوي أجاب في واقعاته وأقول الظاهر أنه لم يجد في المسئلة سوى الضابط المذكور وهي داخله فيه وكذلك العبد الضعيف لم أر من نص عليها بخصوصها وقد بادرت الجواب باللسان كذلك أخذ من الضابط المذكور ثم أتى بفضل الله رأيته بخصوصها في كتب التفسير كالبيضاوي والكشاف والرازي والمفتي في قوله تعالى فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم وقد صرحوا فيها بأن الوصي مصدق في الدفع مع الممين عند أبي حنيفة خلافاً لما لك والشافعي فراجع تلك الكتب إن شئت والظاهر من علمائنا أنهم إنما يصرحوا بها بخصوصها لظهورها من الضابط المذكور وهي مما لا يتوقف فيه والله أعلم (سئل) في وصي منصوب من جانب الحاكم فرض القاضي نفقة للإيتام الذين في حجره قدر ما علموا كل يوم وأمر بالصرف عليهم ومضت مدة سنين فادعى أنه صرف في كسوتهم أيضاً من مالهم كذا زيادة عن النفقة المفروضة فهل يقبل قوله فيها ولا يكون تقدير القاضي النفقة المذكورة مانعاً من قبول قوله في الكسوة أم يكون مانعاً لدخول الكسوة في مسمى النفقة (أجاب) نعم يقبل قوله فيما لم يكذب الظاهر فيه ولا يقبل قوله فيما يكذب الظاهر فيه كما صرح به في الخلاصة والبرازية والخانية وغاب كتب المذهب وعبارة الخلاصة في هذا الحل وإذا أخبر الوصي بالدخول والخروج قبل قوله فيما يحتمل اهـ ولا يمنع قبول قوله تقدير القاضي النفقة لأمور منها أن النفقة قد يراد بها الطعام والشراب فقط وهو المتبادر إلى الأفهام الآن وهو كثير الاستعمال في كلام الفقهاء قال في الكنز تجب النفقة للزوجة على زوجها والكسوة بقدر حالهما ثم قال والسكنى فعطف الكسوة على النفقة ومثله كثير في كلامهم ولا يمنع من قبول قوله الادعاء بما لا يحتمل وما يكذب الظاهر فيه كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) فيما لو أمر القاضي الوصي باقراض مال اليتيم فأقرض بأمره وحضرته هل يضمن أم لا (أجاب) قال في البحر في كتاب الوقف بعد أن قرر سؤالاً في القيم قلت قال في القنية طالب القيم أهل المحلة أن يقرض من مال المسجد للإمام فأبى فأمره القاضي فأقرضه ثم مات ففلسا لا يضمن القيم انتهى مع أن القيم ليس له اقراض مال المسجد انتهى والوصي مثل القيم لقولهم الوصية والوقف أخوان وقول الزيلعي وأغلب شراح الكنز والهداية في الفرق بين القاضي والوصي أنه باقراض القاضي يؤمن التوى بجود المستقرض والحال هذه لكونه معلوماً للقاضي والله أعلم (سئل) فيما إذا أقر الوصي بدين على الميت هل يصح أم لا يصح ويضمن بالدفع للمقرض وفيما إذا كان يطعمه من مرقته وخبره هل له أن يحسبه على اليتيم ويتناوله من ماله أم لا (أجاب) أقرار الوصي على الميت بدين باطل وليس له إذا أطعمه من مرقته وخبره أن يرجع بأخذ ثمنه من ماله في القنية والحاوي الزاهدي وصي يتفق على الصبي من مرقته وخبره حتى يبلغ فوضع ذلك عليه ليس له ذلك إلا إذا كان أنفق له يرجع عليه انتهى فلو أشهد يرجع والا لا والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بناءً فقرر على أرض وقف وعلم بما على الأرض بلهة الوقف بطريق الحكيم ثم أوصى في مرض موته إذا نزل به حادث الموت يجمع كل يوم رجلاً من هؤلاء وفلان يقرآن يس وتبارك والاخلص والمعوذتين ويصليان على النبي صلى الله عليه وسلم ويهديان ثواب ذلك إلى روحه وعين لهما كل يوم قطعة مصرية تؤخذ من أجرة القرن المذكور وإذا مات أحدهما يقرر ولده أن كان له أهلية ولا يقرر القاضي من له أهلية ومات مشترى القرن واستمر الرجلاً يقرآن ويتناولان علوقتهما كما عين لهما من أجرة القرن بمعرفة وارث الموصي عشرين سنة ثم إن أحد القراء ادعى أن القرن وقف وأنه ناظر

مطلب فرض القاضي قدراً معلوماً للإيتام لا يمنع من قبول دعوى الوصي الزيادة بماله يكذب الظاهر

مطلب إذا أقرض القيم والوصي مال الوقف واليتيم بأمر القاضي فنوى المال على المستقرض فلا ضمان عليه

مطلب اقرار الوصي بدين على الميت باطل ولو أطعم الوصي الصغير من مرقته وخبره ليس له الرجوع إلا إذا أشهد

مطلب إذا أوصى بشئ لمن يقرأ القرآن على قبره فالوصية باطلة سواء كان الموصي به لورثة الموصي أم لا

عليه واستبدله منه رجل آخر فابده بطريق النظر بغير معرفة وارث الموصي والحال أن القارئ ليس له سوى علوقته من أجرة القرن فهل بهذه الوصية يصير القرن وقفاً على القارئين أبداً سرمداً أم لا وهل هذه الوصية صحيحة أم لا وهل يملك أحد القارئين التصرف في القرن أم لا وهل لورثة الموصي التصرف في القرن ومنع الاستبدال أم لا (أجاب) هذه الوصية باطلة ولا يصير القرن وقفاً ولا يملك أحد القارئين التصرف في القرن والاستبدال الواقع منه غير صحيح ولورثة الموصي التصرف في بناء القرن لأنه والحال هذه مما ترك الميت فيجوز على فرائض الله تعالى قال في وصايا البزازية أوصى لقارئ يقرأ القرآن عند قبره بشيء فالوصية باطلة وفي التارخانية في الفصل التاسع والعشرين من الوصايا إذا أوصى بأن يدفع إلى إنسان كذا من ماله ليقرأ القرآن على قبره فهذه وصية باطلة لا تجوز وسواء كان القارئ معيناً أو غير معين وعملوا ذلك بأن ذلك بمنزلة الأجرة ولا يجوز أخذ الأجرة على طاعة الله تعالى وإن كانوا استحسنوا جوارها على تعليم القرآن فذلك للضرورة ولا ضرورة إلى القول بجوارها على القراءة على قبور الموتى فافهم والله أعلم (سئل) في زوجين لا وارث لواحد منهما سوى الآخر أراد أن لا يخرج من تركته واحداً منهما شيئا لغير زوجته في الحيلة (أجاب) الحيلة أن يوصي كل واحد منهما للآخر بجميع ماله ولا يمنع بيت المال عندنا لأنه غير وارث والله أعلم (سئل) في صغار ماتت أمهم عنهم وعن أبيهم فلمن التصرف في مالهم (أجاب) قد اتفقت كتب الحنفية على أن التصرف في مال الصغير للاب ثم لالاب ثم لابي ثم لوصي الاب ثم لوصي أب الاب قال في البحر نقلنا عن خزانة المفتين من البيوع الولاية في مال الصغير إلى الاب ووصيه ثم وصي وصيه ثم إلى أب الاب ثم إلى وصيه ثم بعد من ذكر إلى القاضي ثم إلى من نصبه القاضي انتهى وفي الأشباه لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه يعني وصي اليتيم ولو كان منصوبه وفي جامع الفصولين الولاية في مال الصغير إلى الاب ووصيه ثم وصي وصيه ولو بعد فلو مات أبوه ولم يوص الولاية إلى أب الاب ثم إلى وصيه ثم إلى وصي وصيه فان لم يكن ذلك فالقاضي ومن نصبه القاضي وليس لغير أبيه وجده ووصيهما التصرف في ماله انتهى وكذا في كثير من الكتب المعتمدة والمسئلة في مشاهير كتب الحنفية كالدرر وغيرها والحاصل أن ولاية القاضي في مال الصغير متأخرة عن ولاية الاب والجد وعن وصي كل واحد منهما وفي الحاوي الزاهدي من كتاب البيوع في فصل بيع الاب والام والجد والوصي والقاضي والمملوك والاخوالم للصغير وشراهم وسائر تصرفاتهم له صرح بأن القاضي محجور عن التصرف في مال الميت عند وصي الميت وعند من نصبه هو وصي الميت فراجع ان شئت (وأقول) فكيف مع الاب وهو أولى الناس بالولاية على ولده وقد شاهدنا من بعض القضاة في هذا الامر أعجب العجائب وهو أنهم ينصبون مع الاب الخليم وصيها ويلزمون الاب بأخذ مال ابنه مما راجع ويكتبون ذلك في سجلاتهم فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ان الله وانا اليه راجعون والله أعلم (سئل) في وصي القاضي على أخويه اليتيمين وإذا أشهد على نفسه وعلى أخويه اليتيمين انه لا يستحق هو وهما قبل فلان وفلان حقاً ولا استحقاقاً ولا دعوى من جهة المبلغ الذهب الذي كان بجهة فلان ولا من أجرة عقار مشترك ورابع وقف ولا من سائر الجهات لما مضى من الزمان وإلى يوم تاريخه هل ينفذ شهادته على اليتيمين المذكورين فيما ذكر أم لا (أجاب) لا ينفذ شهادته على اليتيمين المذكورين إذا شاهدها وبرأؤه لمال لم يعقد غيره باطل ولهما الدعوى عليهما بذلك شرعاً ولا يمنعان عنها اذ مال اليتيم والوقف والغائب مستثنى

مطلب في الحيلة باختصاص كل من الزوجين بمال الآخر
مطلب في بيان من له ولاية التصرف في مال الصغير

مطلب اذا أشهد وصي القاضي على أخويه على نفسه وعليهم ما أنهم لا يستحقون قبل فلان وفلان حقاً لا ينفذ عليهما

مطلب للوصي أن ينفذ وصية الميت وإذا أنكرها اليتيم بعد بلوغه وحكم بها الحاكم الشافعي للموصي له بشاهدوين نفذ

مطلب ليس للم التصرف في مال اليتيم بغير وصاية

مطلب يضمن الوصي مال اليتيم إذا خلطه بماله وأما إذا مات مجهلا فلا يضمن مطلب في بيان مسائل استثنوها من قولهم ان الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل

مطلب لا يصح اقرار الوصي على الميت

مطلب وصي الاب أولى في التصرف من الجد والقاضي مطلب ليست الولاية لاب الام في مال الصغير بل للاب ثم لوصيه ولو بعد ثم للجد ثم لوصيه ثم للقاضي ثم لوصيه مطلب في امرأة باعت زوجها عقارات بالمحابة ثم مات عنه وعن بيت المال

من عدم سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة والله أعلم (سئل) في وصي على يتيم أوصى أبوه بوصية لغير وارث لكنه ذورحم محرم هل يسوغ للوصي أن ينفذها حيث خرجت من الثلث أم لا وإذا أنفذها وبلغ اليتيم فأنكر الوصية وأتى الموذي له بشاهدوين وحكم بها الحاكم الشافعي هل ينفذ حكمه أم لا (أجاب) نعم يسوغ للوصي تنفيذ وصيته المشروحة أعلاه كيف لا وهي لمحرم يحرم قطعه وهذا باجتماع من الأئمة وإذا بلغ اليتيم وأنكرها وأتى الموذي له بشاهدوين مع عينه عليه وحكم له القاضي الشافعي بما يراه نفذ إذ ورد في صلة الرحم ما ورد فلا ينبغي أن ترد إذ هو خير محض عليه النواجد تعض والله أعلم (سئل) في يتيم له أعمام منهم من هو عم لاب وأم ومنهم من هو عم لاب هل يجوز لأحد منهم التصرف في ماله بغير وصاية أم لا والحال أن هناك قاضيا يكرز رفع أمر اليتيم اليه (أجاب) ليس للم التصرف في مال اليتيم بغير وصاية مطلقا سواء كان عم لاب وأم أو لاب والله أعلم (سئل) في الوصي إذا مات بعد أن خلط مال اليتيم بماله هل يكون ضامنا له بسبب ذلك ويؤخذ ضمانه من تركته أم لا وهل إذا كان قد مات مجهلا من غير خلط يضمن أم لا (أجاب) لا كلام في أنه يضمن في المسئلة الأولى قولاً واحداً وفي الثانية خلاف وقد قال قاضيان في الوقف ناقلاً عن الناطقي ان الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الا في ثلاث احداها متولى الوقف الثانية السلطان اذا خرج الى الغزو وغنموا وأودع بعض الغنمة عند بعض الغنائم ومات ولم يبين عند من أودع والثالثة القاضي اذا أخذ مال اليتيم وأودعه غيره ثم مات ولم يبين عند من أودع لا ضمان عليه اهـ وذكر في التتمة الامانات تنقلب مضمونة بالموت اذا لم يبين الا في ثلاث مسائل وذكر مسئلتى قاضيان في المتولى والسلطان والثالثة احدي المتفاوضين قال الطرسوسي فحصل من كلام قاضيان والتتمة اختلاف في تضمين احد المتفاوضين وفي تضمين القاضي انتهى ولم يذكر واحد منهما الوصي وذكره في جامع الفصولين رامن الفوائد صاحب المحيط بقوله ولا يضمن الوصي بموته مجهلا ولو خلط بماله ضمن ضمن الاب بموته مجهلا قال لا كودى اهـ (وأقول) والوجه عدم ضمانه ما لا يمنع الناس منها ولا غنى لهم عنها فقد علم الحكم في المسؤل عنه بأوضح عبارة وأفهمها للمراد والله أعلم (سئل) في وصي أنفق جميع مال اليتيم بقدر ما فرض القاضي له وأذن له بالاتفاق فادعى شخص على الميت بدين فاقربه هل يصح اقراره بذلك أم لا وهل يلزم الوصي ضمانه ووفاءه من ماله باقراره أم لا (أجاب) اقراره على الميت باطل ولا ضمان على الوصي باقراره لانه اقرار للغير على الغير فكان باطلا لا عبرة به والله أعلم (سئل) في رجل مرض فجعل أخاه لاه وصيا على أولاده هل هو أولى بالتصرف في أموالهم من جميع العصبة حتى الجد لاب والقاضي أم لا (أجاب) نعم هو أولى بذلك من كل أحد حتى من الجد لاب ومن القاضي وغيرهما والله أعلم (سئل) في الجد اب الام هل له ولاية في مال الصغير مع أبيه أم لا (أجاب) الولاية في مال الصغير الى الاب ثم وصيه ثم وصيه ولو بعد ثم الى اب الاب ثم الى وصيه فان لم يكن فالقاضي ومن نصبه القاضي كذا صرح به كثير من علماءنا فإذا كان كل من الاب ووصيه ووصي وصيه وان بعد وكذا ابوالاب مقدم في التصرف في مال الصغير على القاضي فكيف يكون لاب الام معه نظروا تصرف في مال أولاد ابنته وهو لا ولاية له أصلاً هذا لا قائل به والله أعلم (سئل) في امرأة باعت زوجها عقارات في مرض موتها بالمحابة ولادين عليها وماتت عن زوجها وعن بيت المال فهل ينفذ محاباتها وليس لبيت المال رد محاباتها معه والرجوع الى قيمة المنزل أم لا تنفذ له ذلك (أجاب) نعم تنفذ محاباتها معه بل

وصيته له وليس لبيت المال رد محاباتها لانه ليس بوارث وانما يوضع في بيت المال عند عدم أصحاب القرائض والعصبات وذوى الارحام والموصى له بما زاد على الثلث من حيث انه مال ضائع لا من طريق الارث والتوقف في الوصية للوارث وفي المحاباة انما هو لحق الورثة وحيث لا وارث نفذت محاباتهم مع زوجها بلا توقف بل ولو أوصت بكل مالها له نفذت وصيته له والحال هذه وقد صرح بعين المسئلة صاحب الجوهرة في الوصايا وجميع أوائل كتب القرائض ناطقة بذلك والله أعلم (سئل) فيما اذا كان رجل وصيا على أولاد أخيه القاصرين وعلى أبيهم دين فوفاه الوصى وصرف مصارف ثم بلغت منهم بنت فأقر لها الوصى بالذي لها عنده وتستحقه عنده مقدار معلوم ودفعه لها بحجة شرعية والا أن قد بلغ بقيتهم ويطالبون الوصى بأن يدفع اليهم على حساب ما أقربه لاختهم وهو يتعل عليهم بما وفاه وبما صرفه قبل بلوغ اختهم واقاربه لها بالمبلغ المدفوع لها والمصارف التي صرفها عليهم بعد ذلك فهل يعمل بمقتضى اقراره المذكور ويلزمه أن يدفع لآخوته الذين بلغوا بعد ما على حساب ما أقرب لها به لانها قضية واحدة تعمهم جميعا ولا يحسب عليهم من المصارف الا ما كان بعد الاقرار المزبور والحالة ما ذكر أولا (أجاب) لا يلزم الوصى أن يدفع لآخوته على حساب ما أقربه لها لجواز عدم الاتفاق فيما وقع له معهم من الاتفاق في السباق والمحاق اتحاد الزمان أو اختلاف كما هو الواقع في كل مكان وقد تقرر أن الوصى أمين والمال الذي في يده أمانة وأنه اذا ادعى ضياعه أو أنه أنفق على اليتيم وأنه أنفق منه كذا ولم يكذبه الظاهر صدق بيمينه في نفقة مثله وله ولاية التجارة بالمعروف في ماله فن الجائر أن يكون التجار فيه نفسرا أو زاد سعر ما اشترى لهم من النفقة على سعر ما اشترى لها فلا يلزم عليه أن يدفع لآخوته على حساب ما أقرب لها به وليس قضية واحدة تعمهم ولربما هم ضوافا محتاجوا الى زيادة الصرف ولربما أنفق عليهم من مالهم في تعليم القرآن والادب حيث صلحو الله ويكون ما جورا ولا شبهة في جواز دفع الوصى لها ما لها عنده بعد بلوغها من المال الذي هو تحت يده أمانة اذ يسلو عنها جازله المقاسمة معها كما صرح به علماءنا بان له المقاسمة مع البالغ من الورثة فان لم يكن متعديا فيما فعل وبقي ما لآخوته تحت يده أمانة بطريق الوصاية يتصرف فيه كل تصرف يسوغه للأوصياء شرعا فاذا علم جواز وقوع هذه الاحتمالات وهو أمين فالقول قوله فيما لهم تحت يده من المال وفي غالب كتب علماءنا اذا بلغ الصبي وطلب ماله من الوصى فقال الوصى ضاع متى كان القول قوله لانه أمين وان قال أنفق مالك عليك يصدق في نفقة مثله في تلك المدة ولا يقبل قوله فيما يكذبه فيه الظاهر والمراد بالظاهر الظاهر للناس كذب فيه من غير احتمال وفي الخلاصة وكثير من الكتب قول الوصى معتبر في الاتفاق ولكن لا يقبل في الرجوع عليه الا بالبينه لانه ادعى ديناً عليه فلا يقبل الا بينه والحاصل أن الزام الوصى بالدفع على حساب ما أقرب لها بعيد عن فهم كل فقيه وتقرر بنا هذا ظهرا الوجه فيه والغيب لا يعلمه الا من تفرد بعلم الغيب ولنا الظاهر وهو يتولى السرائر بلا شك ولا ريب والله أعلم (سئل) في رجل جعل أخاه شقيقه وصيا مختارا على أولاده وأوقع القبض على الوصى المذكور ناظرا وقف ببلد المتوفى وسجنه وتوعده بالضرب وأخذ من مال اليتام مبلغا عظيما يستغرق غالب مالهم بعد حبس الوصى المذكور وأهانت وتوعده للوصى المختار أن يرفع الأمر الى ولاية الأمور ليستخلصوا مال اليتام منه ويردوه اليهم أم لا (أجاب) نعم للوصى المذكور بل عليه ذلك حيث لا سبيل الى رده على اليتام الا بالرفع الى أولئك اذا الحق يطلب ضالة ولا سبيل الى ردها الا بذلك وقد قال تعالى ولو

مطلب بلغ من القاصرين بنت فأقر لها الوصى بقدر معلوم من مال أبيها ودفعه لها ثم بلغ البقية ويطالبون الوصى أن يدفع لهم على حساب ما أقربه لاختهم

مطلب الوصى أمين في صدق في دعوى الضياع والاتفاق مالم يكذبه الظاهر وله ولاية التجارة

مطلب في المراد بالظاهر من قوالهم مالم يكذبه الظاهر مطلب للوصى رفع المتغلب على مال اليتام لولاية الأمور ليستخلصوه منه بل عليه ذلك

ردوه الى الرسول والى أولى الامر منهم الآية وهم في ذلك الغاية القصوى والنهاية والظن الغالب
أو اليقين القاطع بوصول الحق الى أهله عند رده اليهم حيث لا يمنع من ذلك مانع ولا يظن بولاية
الامور الا الانصاف والدفع في وجه الجور والاعتساف وحفظ مال اليتيم حيث لا يتأتى الا بالدفع
اليهم فهو واجب على الوصي المختار ويحرم عليه تركه بلا شبهة ولا انكار فاذا رفع ذلك اليهم وردوا
مال اليتيم اليه فقد خرج عن عهدة الواجب عليه وحصل الثواب الجزيل لهم بحصول
ما توجهت همته اليه وذهب كل بالاجر الوافر والفوز بالحسن في اليوم الآخر وخرج كل منه
ومنتهم عن عهدة الواجب وردع كل ظالم اكل أموال ايتامى ويحلب لنفسه بذلك المالك
والمعاطب وهم وفقهم الله تعالى يفترض عليهم ردع من يتعدى حدود الله تعالى وبأكل أموال
اليتامى ظلما ويثقل نفسه جرما وانما وكيف لا يفترض على عم الايتام ووصيهم نصب الميت
أخيه وأبيهم وهو مأمور بحفظ مالهم شرعا واذا فرط ضمن قطعا وقد قيل

اذا أنت لم تعلم طبيبك بالذي * يسوءك أقصيت الدواعي عن السقم

وحاشا ثم حاشا أن تسمع ولاية الامور برجل تعدت يده بالظلم وتناوت مال اليتيم بغير حق ويهملوه
ويلقوا حبله على غاربه بل يزجرونه ويحترقونه ويمزقونه من جوانبه وهذه الامة المحمدية كلها
خير أولها وآخرها كما جاء في الحديث أمتي كالمنظر لا يدري أوله خيرا وآخره وفيه لا تزال من
أمتي أمة فاعلة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله تعالى وهم
على ذلك والله أعلم (سئل) في وصي على يتيم عمل في تقاضي ديونه ومراعاة أسبابه فحوا
من أربع سنين وطلب من قاض أن يصرف له في نظير خدمته عن المدة المذكورة أجرة فصرف له
قدرا وعزل ذلك القاضي وولى غيره فاستردتها منه فهل هي حق الوصي ولا يجوز استردادها منه
أم ليست حقه (اجاب) ان كان سرع متبرعا فليست حقه فاستردته وان عين القاضي له
أجرة لعمله حين نضبه فعمل فدفع له فهي حقه ولا يجوز استردادها والله أعلم (سئل) في
الوصي المنصوب من جهة القاضي هل له أن يتبر في مال اليتيم لليتيم ويدفعه مضاربة وبضاعة
ويستع من ائراجة العشرة مثلاً باثني عشر احتياطاً أم لا ينو البنا الجواب مفصلاً (اجاب) نعم
للوصى ذلك كما صرحوا به في الخاتمة وشرح من لا يخسر وغيرهما من المعتبرات ومن أطلق
عدم الجواز من أصحاب المتن أراد تجارة الوصى لنفسه كإتبه عليه الشراح والله أعلم (سئل)

في تركه فيها صغير هل لا يبي أن يصالح على ما خصه من عقار وعروض ومواش وغير ذلك بمال
معلوم أم لا (اجاب) نعم للاب ان يصالح اذا لم يكن فيه ضرر على الصغير كما ذكر البرازي في كتاب
الصلح في السادس في صلح الاب والوصي ومسائل اتركه واتخارج لكن يشترط وجود شرائط
التخارج ومسوغات بيع عقار الصغير فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) في تركه مستغرقة
بالدين فيها صغيرة ووصي منصوب من جهة الحاكم دفع الوصى لبعض الغرماء من غير اثبات دينها
ثم ماتت الصغيرة عن ورثة فيهم أخ لام صغير له أب مقرب بالدين المذكور هل يضمن الوصى المذكور
مادفعه من غير اثبات أم لا يضمن ويصح تصديق الاب على ابنه الصغير أم لا (اجاب) الوصى
ضامن بالدفع على الوجه المذكور ولا عبرة بتصديق الاب على ابنه الصغير اذا المقر بأن اقرار الاب
والوصي لا يصح على الصغير صرح به في جامع النصولين في الخامس عشر في التكليف وغيره
والله أعلم (سئل) في الوصى اذا نصبه القاضي على يتيم فقال عند عقده للمراجعة ضمانه على
يعنى المدفوع اليه المال هل يكون ضمناً أم لا (اجاب) لا يصح ضمان الوصى لنفس المدفوع

مطلب لو دفع القاضي أجرة
للوصى تسترد منه ان لم تعين
له قبل العمل

مطلب للوصي أن يتجرف
مال اليتيم لليتيم ويدفعه
مضاربة وبضاعة لنفسه

مطلب تركه فيها صغيراً أراد
أبوه ان يصالح عما يخصه من
العقار على مال معلوم

مطلب تركه مستغرقة
بالدين وفيها صغيرة ووصي
دفع لبعض الغرماء دينه
بدون اثبات ثم ماتت الصغيرة
عن ورثة فيهم أخ لاب وله
أب مقرب بالدين

مطلب اذا عقد الوصى
من ائجة بمال اليتيم لا يصح
ضمانه المال ولا المدفوع
اليه المال

مطلب في تركه فيها بكار
فاذا ادعى أحد البكار على
الوصي والتركه في يده كرما
منها أنه ملكه وحكم له به
ينفذ على الكل

مطلب ليس لليتيم اذا بلغ
أن يرجع على الوصي فيما
قرره القاضي حيث عمل
وكان قدراً بركة المثل
مطلب للوصي ان يأخذ قدر
أجر عمله من مال اليتيم على
خلاف فيه

اليه ولا للمال الذي ترتب مباشرة عليه اذ هو في القبض أصيل كالمضارب والوكيل وانظر
ما كتبه ابن نجيم والكيل عند التكلم على بطلان كفالة الوكيل والمضارب للموكل ورب المال
ترد الماء الرواء وتترك الخدال والمرء والله أعلم (سئل) في تركه فيها بكار وأيتام عليهم وصى
والتركه في يده ادعى أحد البكار عليه كرما في يده للورثة أنه ملكه وأبنته باليمنة الشرعية وحكم له
به فهل ينفذ الحكم على الكل أم لا (أجاب) ينفذ الحكم على الكل وقد صرح حوا في دعوى
المعين بانها اذا كانت في يد أحد الورثة فهو خصم في سماع الدعوى وينفذ الحكم عليهم جميعا
والله أعلم (سئل) في وصى مختار على يقيم طلب من حاكم الشرع الشريف أن يقر له في مال
اليتيم أجرة نظير خدمة الوصاية فقرره الحاكم الشرعي نظير خدمته في كل يوم قطعتين من مال
اليتيم وقبض ذلك مدة سنين وقد بلغ اليتيم ويريد الرجوع عليه بما قبض هل له ذلك أم لا
(أجاب) حيث عمل وكان المجموع له قدر أجرة المثل لعماله ليس لليتيم الرجوع عليه لانه والحال
هذه يستحقه شرعا وان لم يعمل لاشئ له ويرجع به عليه وكذا اذا كان المجموع زائدا عن أجرة المثل
يرجع بالزيادة كما حذر العلماء في محله والله أعلم (سئل) في الوصي المختار اذا أذن له الموصى
باستثناء مال اليتيم وكان كثيرا ثم عين له القاضي في نظير الاستثناء لحصول المشقة علوفة جزئية
فهل له تناولها حسبما أذن له القاضي أم لا (أجاب) هذه المسئلة فيها اختلاف قياس
واستحسان ففي جامع الفصولين في السابع والعشرين رامن الشرح الطحاوي ولا يأكل
الوصي ولو محتاجا الا اذا كان له أجرة في كل قدر أجرته ومثله في العمادية وفي الخانية والبرازية
وكثير من الكتب له ذلك لو محتاجا استحسانا وفي التنبيه صحيح أنه لا أجر له وقد تقر بأن المأخوذه
الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها واذا كان الاستحسان أن له ذلك بدون تعيين القاضي
فبتعيينه أولى وأنت خير بان نقل القضية لا يعارض نقل قاضيان فان قاضيان من أهل الترجيح
كما صرح به الشيخ قاسم في تصحيحه والله أعلم

(كتاب الخنثى)

مطلب مهم في الدعوى
الواقعة على الخنثى
والاختلاف في حاله

(سئل) عن خنثى مات فادعى أنوثته من يسحق في ارثه على تقديرها سهم مامقدرا وأقام على
ذلك بينة وأنه كان يبول من مبال النساء هل تسمع دعواه وتقبل بيقته واذا قلتم نعم فكيف تسمع
وتقبل وما كتب في الهداية ان الخنثى اذا مات قبل أن يستبين لا يغسل بل يكتب بالتميم احتياطا
ولا ينظره الرجال والنساء فكيف ثبت خصوصا اذا قال الشهود نظرا أنها تبول كالنساء
لا تسمع لفسقهم (أجاب) أقول مستدعون من ممد الكون هذه المسئلة وأمثالها من
الدعاوى الواقعة على الخنثى والاختلاف الواقع في حاله جعل لها في التارخانية نوعا مستقلا على
حدة وذكور وكثرة ولا بأس بإيراد ما هو صريح فيما أفتينا به في ذلك قال نوع في الاختلاف
الواقع في حالة الخنثى والدعاوى في ذلك واقامة اليمنة عليها ان قبل الخنثى خطا قبل ان يستبين
أمره قال القول في ذلك قول القاتل انه ذكر أو أنثى وكانت الدية تجب على القاتل بان لم يكن له
عاقلة فان كان له عاقلة فالقول قول العاقلة فان قالوا انه ذكر فالقول قوله -م ووجب عليهم دية
الذكر وان قالوا انه أنثى وورثته ادعوا أنه ذكر فالقول قول العاقلة لانهم يدعون على القاتل
والعاقلة زيادة خمسة آلاف درهم والقاتل والعاقلة ينكرون ذلك فيقضى عليهم مبدية المرأة
ويتوقف الفضل الى ان يستبين أمره أنه ذكر أو أنثى * رجل مات وترك ولدين أحدهما خنثى

مات بعد موت أبيه فادعت أم الخنثى أنه ذكر وأنه كان ورث من أبيه نصف المال بعد الثمن لانه مات وترك ابنتين وامرأة ثم مات الخنثى فورثت أنا ثلث ذلك النصف لان الخنثى مات وترك أمًا وأخافترث الأم ثلث ذلك النصف وقال ابن الميت وهو أخ الخنثى لأبل كانت الخنثى جارية وورثت الثلث من الميت بعد الثمن ثم ماتت فورثت أنت ثلث ذلك الثلث فالقول قول أخي الخنثى الآن الأخ يستخلف على نفي العلم بالله تعالى ما يعلم أنه كان ذكرًا وان أقامت الأم بينة أنه كان يبول من مبال الرجال ولا يبول من مبال النساء فإنه يرث من أبيه ميراث النصف بعد الثمن ثم ترث الأم ثلث ذلك النصف من الخنثى وان أقامت أخوان الخنثى بينة أنه يبول من مبال النساء ولا يبول من مبال الرجال وانها ورثت الثلث من الأب بعد الثمن ولأم الخنثى ثلث ذلك الثلث لما ماتت الخنثى ذكر أن بينة الأم أولى وان أقامت الرجل بينة أن أبا الخنثى كان زوجهامنه على ألف درهم وطلب ميراثها وصدقه الابن وكذبته الأم ولم تقم الأم بينة على ما ادعت فإنه تقبل بينة الزوج ويجعل عليه المهر ويرث من الخنثى ميراث الزوج وورثت أم الخنثى وأخوان الخنثى من الصداق الذي قضيناه على الزوج ومما ترك الخنثى وان أقامت الأم بينة على ما ادعت أنه كان يبول من مبال الرجال ولا يبول من مبال النساء وأقام الزوج بينة أنها كانت أختي وتبول من مبال النساء ولا تبول من مبال الرجال كانت بينة الأم أولى بالرد ولو أن هذا الخنثى المشكل الذي مات صغيراً أقامت امرأة بينة أن أباه زوجهامنها في حياته فأ مهرها ألف درهم وأنه كان غلاماً يبول من حيث يبول الغلام ولم يكن يبول من حيث تبول النساء وصدقتها الأم وكذبها الأخ ابن الميت فقال أخذ بينة المرأة وأجعله غلاماً وأجعل صداقها في ميراثه من أبيه وأورثها منه الربع وأورث أمته منه الثلث وأجعل ميراثه من ميراث الغلام فان أقامت الأخ ابن الميت البينة بأنه كان جارية تبول من حيث تبول الجارية قال لا أقبل بينته في ذلك وأقضى بينة المرأة وهذا اذا جاؤا معاً فاذا أقام الزوج البينة أولاً وقضى القاضي بذلك ثم أقامت المرأة البينة فإنه لا تقبل بينتها لترجح الأولى بالقضاء وان وقتت إحدى البنتين وقتاً قبل الأخرى فإنه يقضى بأسبقهما تاريخاً وان لم يوقتا ذكر أنهم ما يطلان وهذا اذا كانت المرأة تدعى الصداق ومتى لم تدع الصداق فإنه ترد البنتان وان كان هذا الصبي حياً لم يمت قال يطلان ولا أقضى بشيء من ذلك بل أتوقف في ذلك حتى يستبين حاله متى أدرك وليست حالة الحياة عندي بمنزلة ما بعد الموت ولو أن هذا الخنثى حين مات بعد أبيه وهو مهره أقام رجل البينة أن أباه زوجهامنها على هذا الوصف وأمره بدفعه اليه وأنه كان يبول من حيث يبول النساء ولا يبول من حيث يبول الرجال وأنه طلقها في حياته قبل الدخول بها فوجب له نصف هذا العبد وأقامت امرأة بينة أن أباه زوجهامنها في حياته على ألف درهم وأنه كان يبول من حيث يبول الرجال فهذه على وجهين أما ان جاءت البنتين معاً أو جاءت احدهما أسبق من الأخرى فان لم يوقتا أو وقتاً على السواء تهرت البنتان جميعاً وهذا بخلاف ما لم يدع الزوج نصف الصداق بالطلاق قبل الدخول وانما ادعى النكاح على الخنثى لا غير وباقي المسئلة بحالها ذكر أن بينة المرأة أولى وان وقتنا وقت أحدهما أسبق من وقت الأخرى فان جاءت احدهما قبل الأخرى ان جاءت الأخرى قبل القضاء بالأولى فالجواب فيه كالجواب فيما لو جاء تامعاً ولم يؤرخاً وأرخا وتاريخهما على السواء فإنه لا يقضى بواحدة منهما ولو أن هذا الخنثى المشكل مات قبل أن يظهر أمره فأقام رجل البينة أن أباه زوجهامنها بألف درهم برضاه وانها ولدت منه هذا الولد قال أجيز بينته وأجعلها امرأته وأجعل الولد ابنها وان لم

يقوم هذا الرجل البينة وأقامت المرأة البينة أن أباهما زوجها أيام رضاعه وأنه دخل بها وإنها
ولدت منه هذا الولد قال تقبل بينهما ويقضى بكون الخنثى رجلا وألزمه الولد فإن اجتمعت
الدعوتان معا وجاءت البينتان جميعا فإن قامت إحدى هاتين البينتين وقضى القاضي
بشهادتهما ثم جاءت البينة الأخرى بعد ذلك قال لا أقبل البينة الثانية وإن كان هذا الخنثى
المشكل من أهل الكتاب فادعى رجل مسلم أن أباه زوجها أيامه على مهر مسمى برضاها وأقام بينة
من أهل الكتاب على ذلك وادعت امرأة من أهل الكتاب أنه زوجها وأقام على ذلك بينة من
أهل الكتاب قال أقضى بينة المسلم وأجعلها امرأة وأبطل بينة المرأة وكذلك لو كان الرجل من
أهل الكتاب وبينته من أهل الاسلام يقضى للرجل دون المرأة ثم قال ولومات هذا الخنثى
فادعت أمه ميراث غلام وأقر الوصي بذلك وبجد ببقية الورثة وقال هي جارية قال إذا جاءت
الاموال والدعوى لم يصدق الوصي ولا الام على ما ادعى وإن كان هذا الخنثى حيا لم يمت فقال أنا
غلام وطلب ميراث غلام من أبيه وصدقه الوصي في ذلك وأنكر ببقية الورثة ذلك وقالوا هي
جارية قال لا أعطيه ميراث غلام ولا أصدق على ذلك إلا بيينة إلى آخر ما ذكره من المسائل وهي
صرايح فيما أفتينا به كما لا يخفى وأمام مسألة الهداية وغيرها فلا ترد لأمور منها أن النظر إذا وقع
اتفاقا من غير تعمد لا يوجب الفسق بإجماع علماءنا كما صرحوا به في باب ثبوت النسب وفي باب
الشهادة على الزنا وهذا إذا كان ممن يشتهى وأما إذا لم يكن كذلك بأن كان صغيرا يغسله الرجل
والمرأة قال الشراح في كتاب الكراهية وفي الخنا إذا مات صغير أو صغيرة يغسله الرجل والمرأة
وقال في البحر وأما الخنثى المشكل المراهق إذا مات ففيه خلاف والظاهر أنه يمم قبيلا المراهق
إذا الصغير الذي لا يشتهى علم حكمه من حكم الصغير والصغيرة حيث أجاز والرجل والمرأة أن
يغسلاهما ولا شبهة أن محل كلام الهداية في المشتبه قال ابن الهمام في دليل الامام وقولهما
لا يطلع عليه الرجال ممنوع بل يطلع عليه إذا دخلت المرأة بضرتهن بيتا يعلمون أن ليس فيه
غيرها ثم خرجت مع الولد فيعلمون أنها ولادته وفيما إذا لم يتعمدوا النظر بل وقع اتفاقا وبهذا يدفع
ما قد أورد من أن شهادة الرجال تستلزم فسقهم فلا تقبل وفي البحر وأفاد بقوله بشهادة رجلين
قبول شهادة الرجال على الولادة من الاجنبية وأنهم لا يفسقون بالنظر إلى عورتها ما لكونه قد
يتفق ذلك من غير قصد نظر ولا تعمد أو للضرورة كما في شهود الزنا ومثله في الزبلى وغيره
والحاصل أن مسألة قبول الشهادة على الخنثى مصرح بها في كلامهم وليس مخالفة لأصل
من أصولهم ولا مصادمة لفرع من فروعهم بل هي ظاهرة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) من
غزة هاشم من الشيخ صالح مفتي غزة ابن صاحب التنوير عما صورته قد وقع في المباحة والمحاورة
مسألة وهي زيد الخنثى وبكر الخنثى وهما صغيران تزوج زيد خنثاه الصغير من خنثى بكر فلما
كبرا فإذا الزوج امرأة والزوجة رجل فقال الفقير ينبغي القول بصحة النكاح فإن قوله زوجه
يستوى من الجانبين في جواز النكاح ولقائل أن يقول لا يصح النكاح لأن المالكية تنافي
المملوكة وربما يقال لا يحكم بصحة النكاح ولا يبطلانه حتى يتبين الحال ثم بعد قولي هذا على
طريق البحث رأيت المسألة منقولة عن الفقيه والظاهرية أن النكاح صحيح وعمل في القضية
بمعالمات فأحب الداعي عرض ذلك على حكم العلماء وسيد الفضلاء وعين النبلاء لأن مولانا
حلال المشكلات كشف المعضلات لأجرم أنتم ببقية السلف ومرجع الخلف فالمرجو منكم
في هذا المقام غاية التحرير وافصاح التقرير دمت ودام النفع بعلومكم للعباد إلى يوم التناد

مطلب في حكم نكاح الخنثى
إذا زوج بخنثى

والقصد بعرض ذلك على جنابكم الفائدة لا غير والله أعلم بالمقاصد ونية كل قاصد (أجاب)
 الخنثى اذا زوج بالخنثى فقد سرح في التارخانية والفيض والزيلي ومنع الغفار وغيرها بأنه
 موقوف حتى يتبين وكذلك نص كثير من علماءنا بعد دم جوارحه حتى يتبين وعبرة التارخانية
 لو تزوج خنثى من خنثى وهما مشككان يتوقف في النكاح فان ما تقبل التبيين لم يتوارثا وعبرة
 الفيض مثلها وعبرة الزيلي فان زوجه أبوه أو مولاه امرأة أو رجلا لا يحكم بصحته حتى يتبين
 حاله أنه رجل أو امرأة فاذا ظهر أنه بخلاف ما زوج به تبين أن العقد كان صحيحا والابطال لعدم
 مصادفة المحل وكذا اذا زوج الخنثى من خنثى آخر لا يحكم بصحة النكاح حتى يظهر أن أحدهما
 ذكر والاخر أنثى وان ظهر أنهما ذكران أو أنثيان بطل النكاح ولا يتوارثان اذا ما تقبل التبيين
 لأن الارث لا يجري الا بعد الحكم بصحة النكاح انتهى فقوله أحدهما عام فيتناول ما اذا تبين
 على عكس ما قدره الوليان ويؤكد قوله أيضا وان ظهر أنهما ذكران أو أنثيان بطل فان مفهومه
 أنه ان ظهر أحدهما ذكر والاخر أنثى أنه يصح النكاح فيكون موافقا لما في الظهيرية وقاضخان
 والتارخانية وعبرة منع الغفار وحكمه في النكاح أن لا يزوج من رجل ولا من امرأة فان
 تزوج رجلا فوصل اليه جازا وامرأة فوصل اليها جازا والأجل كالعينين ثم قال ولو تزوج مشكلا
 مثله أو امرأة أو رجلا لم يجز حتى يتبين فلا يتوارثان ففاد هذه العبارة جميعها التوقف في نكاحه
 مطلقا فاذا تقرره هذا فلا شك في صحة النكاح فيما صورتم من أنه بعد كبرهما تبين أن الزوج
 امرأة والزوجة رجل لمصادفة المحل اذ بعد تصويره في المشككين يبطل التعيين هذا وقد صرحوا
 بأن الرجل لو جعل نفسه محلا للنكاح صح النكاح ثم رأيت في الظهيرية وفتاوى قاضخان
 والتارخانية ما أزال اللبس بالكلية وعبرة الثلاثة خنثيان غير أن قال أبو أحدهما لا بالآخر
 بمحض من الشهود وزوجت ابنتي هذه من ابنه هذا قبل الآخر ثم ظهر أن البخارية كانت غلاما
 والغلام كان جارية كان النكاح جائزا زاد في الظهيرية قوله وهو نظير ما ذكرنا اذا جعل الرجل
 في عقد النكاح نفسه محلا للنكاح انتهى وقد نقل فيه في النظم الوهباني قواين فقال

ولو تزوج الخنثى صغيرا مثله * يصح وفي التغيير قد قيل ينكر

قال ابن الشحنة في شرحه ظاهر كلام النهاية عدم الصحة وهو خلاف ما في الظهيرية وموافق
 لما نقل عن أبي الليث انتهى وأما قضية أن المالكية تنافي المملوكية فهي مسألة غير
 ان مسئلتنا ليس فيها ذلك اذ قيل التبيين المالكية والمملوكية في كل منهما بخصوصه غير
 محكوم به والحكم قبله التوقف بلا شك وأما قضية ربما يقال لا يحكم بصحة النكاح ولا يبطلانه
 حتى يتبين الحال لا يلائم التصوير مع زوال الاشكال لأنه بعد التبيين زال التوقف والمسئلة
 مصورة فيما اذا تبين بعد كبرهما ان الزوج امرأة والزوجة رجل فتعين الحكم وأما قبل
 التبيين فلا شك في عدم الحكم بشئ من القطع بالصحة والقطع بالفساد بل هو متوقف كما صرح
 به النقول المذكورة هذا ما فتح الله تعالى به والله أعلم (سئل) في رجل له آلة الرجال
 وآلة النساء لكن آلة الرجال مسدودة لا يخرج منها شيء اذا بال او احتلم بل يخرج بوله ومنه من
 الثقب وخرجت له لحية فهل هو ذكر يعامل معاملة الذكور في الاحكام أم أنثى فيعامل معاملة
 الاناث (أجاب) هو والحالة هذه ذكر يعامل معاملة الذكور قال في التارخانية وانما يتحقق
 الاشكال قبل البلوغ فأما بعد البلوغ والادراك يزول الاشكال لأن بعد البلوغ لا بد من أمارة
 يعلم بها أنه رجل أو امرأة فان جامع يذكره فهو رجل وكذا ان لم يجامع يذكره ولكن خرجت

مطلب اذا كان لشخص
 آلتان آلة الرجال وآلة النساء
 ولم يخرج من آلة الرجال شيء
 وخرجت له لحية فهو ذكر

لحيته فهو رجل وكذا اذا احتلم كما يحتلم الرجلان فهو رجل انتهى ولا يقال ان نزول المنى من الثقب وخروج اللحية من تعارض العلامتين لاحتمال أن يكون لانسداد قصبة الذكرك فلا تعارض والله أعلم

(مسائل شتى)

(سئل) في الرجل اذا كان في الصلاة وخرج من بين اسنانه شيء من فضله الاكل هل يلقيه أم يتلعه وفي صاحب السلس البول اذا كان ينقطع ساعة ويقطر ساعة كيف يكون وضوءه وهل له المسح على الخفين وهل يقدم الفأنتة على الوقتية كالصحيح وهل الحرير اذا كان في الثوب منه مقدار خسين درهم ما يحرم لبسه أم لا أو يتطرف به للسدى واللحمة وهل يؤذن المصلي ويقيم للقوائت أم لا وهل الافضل للمسافر القصراً أم الانعام وهل بالانعام يكون مرتكباً حرمه أم لا وما حكم صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة وهل فاقد الماء اذا تيمم وصلى صحيحاً كان او صاحب عذر يقضى اذا وجد الماء أم لا وهل مستأجر الوقف اذا كان بأجرة المثل تقبل عليه الزيادة أم لا (أجاب) يكره للمصلي ان يتابع ما بين اسنانه ان كان قليلاً دون قدر الحصة وان كان كثيراً اذا كان على قدر الحصة تفسد صلاته في الصحيح وكذا اذا كان قدر الحصة في الاصح والقائوة في المسجد مكروه كالبصاق والذي يقتضيه النظر الفقهي عدم التعرض له الى ان يفرغ المصلي من صلاته فيلقيه في محل يباح ولا يأكله وقد ورد كالأوغم والطرح والغغم وهو ما يعلق بين الاسنان منه أي أرموا ما يخرج من الخلال وكذلك ما يتخلل بين الاسنان ويخرج بنفسه خصوصاً ان مكث كثيراً لتغيره وان أكله مع ذلك كره خارجاً قال بعض المتأخرين من شراح الكفر في قوله ولو نظر الى مكتوب وفهمه أو أكل ما بين اسنانه أو تمرار في موضع سجوده لا تفسد صلاته وان أثم أي فاعل ذلك أعنى الناظر والاكل والماروا أنت علمت الكراهة في الناظر والاكل بل قدم عن الحلبي أنها فيه تحريمية وصاحب السلس ونحوه يتوضأ لوقت كل فرض ويصلي بوضوءه فرضاً ونفلًا ماشاء ويبتل وضوءه بخروج الوقت فقط وهذا اذا لم يمض عليه وقت الاو ذلك الحدث يوجد فيه وأما مسحه على الخفين فتحري ذلك على وجه الاختصار أن أصحاب الاعتذار اذا توضؤوا والعذر غير موجود وقت الوضوء واللبس حكمهم حكم الاصحاء مسحون في الإقامة يوماً وليلة وفي السفر ثلاثة أيام ولياليها من وقت الحدث له على الطهارة بعد اللبس بخلاف ما اذا لبس بطهارة العذر بأن وجد العذر مقارناً للوضوء واللبس أول كليهما أو فيما بينهما واستمر حتى لبس فانه حينئذ انما مسح في الوقت كلما توضأ الحدث غير ما ابتلى به ولا يمسح خارج الوقت بناء على ذلك اللبس وحكمه في وجوب الترتيب وعدمه حكم الصحيح فيقدم الفأنتة على الوقتية حتماً بحيث لو عكس لا يصح اذا كان صاحب ترتيب يكره اذا لم يكن صاحب ترتيب وأما الحرير فيحمل منه ما سداه حرير ولحيته قطن او خز وعكسه لا يحل الا في الحرب فقط وأما الحرير الخالص فلا يحل عند أي حنيقة لا في الحرب ولا في غيره للرجال ويحل للنساء والخلال منه للرجال قدر أربعة أصابع وأما الخسوف درهماً فاعتبارها بالحرم لم ينزه العلماء في كتاب وفي الحارثي الزاهدي بعلامة جمع التثنية وما كان من الشيايب الغالب عليه غير القرز كالحز ونحوه لا بأس ويكره ما كان ظاهراً القز وكذا ما كان خط منه خز وخط منه قز وهو ظاهر لا خير فيه وفيه بعلامة مجد الأئمة الحكمي ظاهر المذهب عدم الجمع في التفريق الا اذا كان خط منه قز وخط من غيره بحيث يرى كاه قزاً فلا يجوز كما ذكر في

مطلب ابتلاع المصلي ما بين الاسنان ان كان دون الحصة مكروه وان قدرها مفسد والقائوة في المسجد مكروه ولا يتعرض له الى أن يفرغ ويلقيه في مكان يباح القائوة فيه

مطلب في وضوء صاحب السلس ومسحه على الخفين والترتيب في حقه

مطلب في حكم لبس الحرير

حب فاما اذا كان كل واحد مستيقنا كالطراز في العمامة فظاهر المذهب أنه لا يجمع ويؤذن
للتأنيته ويقيم وكذا الاولى الفوائت ويخير في الاذان للباقي فان شاء اذن لكل وان شاء اقتصر على
الاقامة هذا اذا فاتته صلوات ففوضها في محاسن وان قضاها في محاسن يؤذن لكل ويقيم لكل كما
صرح به ابن ملك نقلا عن الكفاية والقصر للمسافر واجب حتى لو أتم يكون أتماعا صلا لانه عزيمة
لارخصة قال يعلى بن أمية قلت لعمرانما قال الله ان خفتم وقد آمن الناس فقال عجبت مما عجبت
منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا منه صدقته
رواه مسلم وأما صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة للاحتياط فقد منع منها أكثر الشراح وصرحوا
بأن الاحتياط في تركها وذلك مبني على جواز التعدد وعدم جوازه لكن ذكر في التارخاتية
اختلاف المشايخ في القرى الكبيرة اذ لم يعلم بالحكم والقضاء فيها قال بعضهم يصلي الفرض ويصلي
الجمعة معها احتياطاً وقال بعضهم يصلي الاربعية بنية الظهر في بيته او في المسجد أو لا ثم يسعى
ويشعر في الجمعة فان كانت الجمعة جائزة صارت الظهر تطوعاً والجمعة صحيحة وقال بعضهم يصلي
الجمعة أو لا ثم يصلي السنة أربعين ثم يصلي الظهر فان كانت الجمعة جائزة فهذا يكون نقلاً
وان لم تكن الجمعة جائزة فهذا فرضه وقال في الجمعة هذا في القرى الكبيرة وأما في البلاد فلا شك في
الجواز ولا تعاد الفريضة والاحتياط في القرى يصلي السنة أربعين ثم يصلي الجمعة ثم ينوي أربعين سنة
الجمعة ثم يصلي الظهر ثم ركعتين سنة الوقت فهذا هو الصحيح المختار ولو كان اداء الجمعة صحيحاً فقد
أدأها وسنتها وان لم تكن الجمعة صحيحة فقد صلى الظهر والاربع سنة والاربع فريضة وركعتان
بعد هذا سنة قال الفقيه أبو جعفر النسفي رأيت الامام أباجعفر الهندي اني صلى الجمعة بريدة ثم قام
فصلى ركعتين ثم صلى أربعين فقلت ما هاتان الركعتان والاربع أعدت صلاة الظهر ولم تزل الجمعة
بريدة فقال لا ولكن صليت الجمعة ثم صليت ركعتين ثم أربعين على مذهب علي وقول الناس يصلي
أربعين بنية الظهر أو بنية أقرب صلاة على ليس له أصل في الروايات ولا شك في جواز الجمعة في
البلاد والقصبات وفي شرح الجمع في قوله ويجعلها أي أبو يوسف السنة بعد هاستا الخ ثم اختلفوا
في نية تلك الاربع قبل ينوي السنة والاحسن والاحوط في موضع الشك في جواز الجمعة وثبوت
شرطها أن يقول نويت أن أصلي آخر ظهر أدركت وقته ولم أصله بعد وقبل المختار أن يصلي الظهر
بهذه النية ثم يصلي أربعين بنية السنة كذا في القنية والمسئلة أفردت بالتصانيف ولشيخ مشايخنا
الشيخ علي المقدسي رسالة نافعة مفيدة فيها واذ أصلي فاقد الماء بالتييم لا إعادة عليه سواء كان
صحيحاً أم صاحب عذر وأما مسئلة الزيادة في الوقف مع كونه بأجرة المثل فهي انشراح وتعت فلا
تقبل صرح به الكل والله أعلم (سئل) في قول الفقهاء رحمهم الله تعالى هذا قول ضعيف ما المراد
بالقول الضعيف الذي يمتنع على قضاء الاسلام الحكيم به وعلى المنتين الافتاء وهل هو قول
منسوب للامام الاعظم لكان في نسبه اليه ضعف أم هو قول بعض علماء المذهب (أجاب)
القول الضعيف ما قابل القول الصحيح كما ان الراجح ما قابل المرجوح ويعلم ذلك من تعجيحاتهم
وترجيحاتهم في الكتب المتداولة المتلقاة بالقبول وقد شهدت مصنفاتهم بترجيح دليل أبي حنيفة
والاخذ بقوله الا في مسائل يسيرة اختاروا الفموى فيها على قولهما أو قول أحدهما وان كان
الا ترمع الامام كما اختاروا قول أحدهما فيما لا نص فيه للامام بل اختاروا قول زفر في مقابلة
قول الكل في بعض مسائل فعلمنا اتباع ما رجوه وصحوه والعمل به كما لو أفتونا به في حياتهم كما
نص عليه العلامة قاسم بن قطلوبغا في كتاب الترجيح والتصحيح قال فان قيل ففي غير الروايات عن

مطلب في حكم الاذان
والاقامة للفوائت وفي حكم
القصر للمسافر

مطلب في حكم صلاة الظهر
بعد صلاة الجمعة وفي صلاة
فاقد الماء بالتييم وفي الزيادة
على مستأجر الوقف بأجر
المثل

مطلب في المراد من القول
الضعيف والمرجوح وبعض
علامات الافتاء

الائمة قد يحكون أقوالا بلا ترجيح وقد يختلفون في التصحيح قلت نعم عمل بمثل ما علموا من اعتبار
تغير العرف وأحوال الناس وما هو الأرفق بالناس وما ظهر عليه التعامل وما قوى وجهه ولا
يخلو الوجود من يميز هذا حقيقة لا ظنا بنفسه فيرجع من لم يميز لمن يميز لبراءة ذمته انتهى وفي أول
المضمرات أما العلامات للاقتناء فقوله وعليه الفتوى وبه يفتى وبه تأخذ وعليه الاعتماد وعليه
عمل اليوم وعليه عمل الامة وهو الصحيح وهو الأصح وهو الأظهر وهو المختار وفي زماننا وفتوى
مشايخنا وهو الأشبه وهو الأوجه وغيرهما من الالفاظ المذكورة في متن هذا الكتاب في محلها في
حاشية البردوى اهـ وبعض هذه الالفاظ آكد من بعض فلفظ الفتوى آكد من لفظ الصحيح
والاصح والأشبه وغيرها ولفظ وبه يفتى آكد من الفتوى عليه والأصح آكد من الصحيح
والاحوط آكد من الاحتياط ولا شك أن معرفة تراجم المختلف فيه من مرجوحه ومراتبه
قوة وضعفها ونهاية آمال المشيرين في تحصيل العلم فالمقروض على المفتي والقاضي التثبت في
الجواب وعدم المجازفة فيه خوفا من الافتراء على الله تعالى بتعريض حلال أو ضده ويحرم اتباع
الهوى والتشبهى والميل إلى المال الذي هو الداهية الكبرى والمصيبة العظمى فان ذلك أمر
عظيم لا يتجاسر عليه إلا كل جاهل شقي وقد بينت في هذا الجواب ما يتضح اطالبه وما السيف إلا
بضاربه والله أعلم (سئل) في شخص قال من لطف الله تعالى ورحمته بهذه الامة أن رفع عنهم
الأصرو وكان في بعض الامم الماضية اذا أصاب البول جلد أحدهم أو ثوبه لا يطهره الا بتطعمه
فأنكر ذلك بعض الناس وزعم عدم صحته وأنه لا قائل به فهل الامر كما زعم أم لا (أجاب) كيف
ينكره ويرزعه عدم صحته وعدم القائل به والنقل به مستفيض سرح به غالب المفسرين والفقهاء
والمحدثين حتى وقف عليه كثير من العوام خافة عن الخواص وأكثر العلماء من ذكره فيما لهذه
الامة على غيرهما من الانفراد والاختصاص ومن ذكر ذلك الزمخشري في الكشف في آخر سورة
البقرة وفي سورة الاعراف والقرطبي والكواشي والتسني في المدارك وأكثر الكتب الشرعية
مشحونة بنقل ذلك قال السيوطي في الدر المنثور أخرج ابن أبي شيبة عن عائشة رضي الله عنها
قالت دخلت على امرأة من اليهود فقالت ان عذاب القبر من البول قلت كذبت قالت بلى انه
ليقرض منه الجلد والثوب فاخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقت والناقل لذلك
لا يعتد ولا يحصى وقد أشتهر في نقلهم ان توبة أحدهم عن المعصية كانت بقتل نفسه وكان الجزاء
فيهم بقطع العضو المباشر للمعصية حتى تقطع المذاكير بالزنا وكان جزاء القتل عمده وخطئه
القصاص ولم تكن الدية مشروعة لهم فرفع عنا ذلك ببركة دعاء سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم حتى
نزل جبرائيل بذلك عليه صلى الله عليه وسلم وقال له قد فعل ذلك ربك يا محمد والمنكر لمثل ذلك
يستدل بانكاره على قلة اطلاعه وفتور همته عن مطالعة الكتب مع كثرتها في الوجود وكثرة
حاملها والمفتين به الا أعدم الله الوجود منهم ولا أدخل الكون من بركتهم آمين والله أعلم (سئل)
عن كان على نهج الشريعة والحقيقة جاري الشيخ حسن العاروري الانصاري عمارواه البخاري
في صحيحه قالت الانصار لكل نبي أتباع وانا قد اتبعناك فادع الله أن يجعل أتباعنا منا وعن قوله
قالت الانصار ان لكل قوم أتباعا وانا قد اتبعناك فادع الله أن يجعل أتباعنا منا فقال صلى الله
عليه وسلم مجيبا لهم اللهم اجعل أتباعهم منهم أمر اذا الانصار رضي الله عنهم بالدعوة منه صلى
الله عليه وسلم أن تكون لذراريهم خاصة أم للتابعين لهم من ذريتهم ومن غير ذريتهم ما معني ذلك
وما تأويله وما الذي يحمل عليه وعما نقله عبد الله بن قتيبة في كتاب المعارف بقوله روى أشعث

مطلب صح ونقل ان بعض
الامم الماضية اذا أصاب
البول جلد أحدهم أو ثوبه
لا يطهر

مطلب في المراد بالاتباع
في دعاء النبي صلى الله عليه
وسلم للانصار بقوله اللهم
اجعل أتباعهم منهم وفي
تحخير صلى الله عليه وسلم
لحديثه بين أن يكون من
المهاجرين أو من الانصار
هل هذا التفسير خاص به أولا

عن الحسن أنه قال كان حذيفة رجلا من عبس فخيره رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان
شئت كنت من المهاجرين وان شئت كنت من الانصار هل هذا التخيير مخصوص به فقط أم هو
الى الآن محدود بل ان يختار أن يكون من اى حى أراد من احياء العرب (أجاب) قد فسر شيخ
شيوخ مشايخنا حادثة الحفاظ بالمشرك والمغرب أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر في فتح الباري
وكذلك العلامة الشيخ أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني في ارشاد السارى لشرح صحيح
البخارى الاتباع بالخلفاء والموالى وكذلك غيرهما فظهر عمومها للذرارى والتابع لهم من ذريتهم
وحلفائهم ومواليهم وانظر ارشاد السارى ممزوجا بالحديث الشريف (باب اتباع الانصار)
بفتح الهمزة وسكون الفوقية وهم حلفاؤهم ومواليهم وسقط لفظ باب لابي ذر وبه قال (حدثنا
محمد بن بشار) العبدى مولا هم بن دار الحافظ قال (حدثنا غندر) محمد بن جعفر قال (حدثنا
شعبة) بن الحجاج (عن عمرو) بفتح العين ابن مرة الجلى أحد الاعلام الثقات روى بالارجاء أنه قال
(سمعت أبا حرة) بالخاء المهملة والزاي طلمحة بن يزيد من الزيادة مولى قرظة بن كعب بالقاف المعجمة
الفتوحه والراء والطاء المشالة (عن زيد بن أرقم) انه قال (قالت الانصار يا رسول الله لكل نبي
أتباع) بفتح الهمزة وسكون الفوقية وسقط لغير أبى ذر لفظ يا رسول الله (وانا قد اتبعناك) بوصل
الهمزة وتشديد الفوقية (فادع الله أن يجعل أتباعنا منا) بقطع الهمزة وسكون الفوقية فيقال
لهم الانصار امدخلوا فى الوصية منا بالاحسان وغيره (فدعا) عليه الصلاة والسلام (به) اى بالذى
سألوا فقال تكافى الرواية للاحققة اللهم اجعل أتباعهم منهم قال عمرو بن مرة (فتمت) بتخفيف
الميم اى نقلت (ذلك الى ابن أبى ليلى) عبد الرحمن الانصارى عالم الكوفة (قال) ولابى ذر فقال
(فقد زعم ذلك زيد) هو ابن ارقم وبه قال (حدثنا آدم) بن اياس قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج
(قال عمرو بن مرة) بضم الميم وتشديد الراء المكى قال (سمعت أبا حرة) بالخاء المهملة والزاي
(رجلا من الانصار) بنصب رجلا بيان أو بدل من حرة قال (قالت الانصار) يا رسول الله (ان
لكل قوم أتباعا وانا قد اتبعناك فادع الله أن يجعل أتباعنا) قال الطيبى الفاء تستدعى محذوف اى
لكل نبي أتباع ونحن أتباعك فادع الله أن يكون أتباعنا اى حلفاؤنا وموالينا (منا) اى متصلين
بنامقطين آثارنا باحسان ليكون لهم ما جعل لنا من العز والشرف (قال النبي صلى الله عليه وسلم
اللهم اجعل أتباعهم منهم قال عمرو) اى ابن مرة الراوى (فذكرته لابن أبى ليلى) عبد الرحمن
(قال قد زعم) اى قال (ذاك) بغير لام (زيد قال شعبة) بن الحجاج (أظنه زيد بن أرقم) وكأنه
احتمل عنده أن يكون ابن أبى ليلى أراد بقوله قد زعم ذلك زيد اى زيد آخر كزيد بن ثابت وظنه
صحيح فقد رواه أبو نعيم فى المستخرج من طريق علي بن الجعد جازما به وفيه التنبيه على شرف
صحبة الاخبار ووضح المرع من أحب وتأمل تأثير الصحبة فى كل شئ حتى فواسق الطير بالصحبة
رفعت على أيدى الملوك حتى فى الخطب بصحبة الجار يعتق من النار فعليك بصحبة الاختيار انتهى
كلامه ولا ريب ان الانصار وذرارهم ومواليهم عتاقة وموالاة الى الآن وكذلك فى احياء
العرب العرب الكرام على الاستمرار والدوام وللفقهاء والعلماء مصنفات فى الفقه يقولون فيها
كتاب الولاء ويذكرون فيها كتاب الولاء ويذكرون فيه وللاء العتاقة وولاء الموالاة فمن رام أحكام
ذلك فليرجع الى كتب الفقه لاسيما كتب الحنفية فان فيها المقنع وبداخلها المشبع وفى نهاية ابن
الاثير فى بيعة الانصار والعقبة بل الدم والدم والهدم الهدم اى انكم تطلبون بدى وأطلب بدمكم
ودى ودمكم شئ واحد وذكروا فى حرف الهاء والدال فى بيعة العقبة بل الدم والدم والهدم الهدم

يروى بسكون الدال وفتحها فالهدم بالتحريك القبر يعني اني أقبر حيث تقبرون وقيل هو المنزل اي منزلكم منزلي لحديث آخر المحيا محياكم والممات مماتكم أي لا أفارقكم والهدم بالهمزة يكون والفتح أيضا هو الهدم القليل يقال دماؤهم بينهم هدم أي مهذرة والمعنى ان طلب دمكم فقد طلب دمي وان اهدردمكم فقد اهدردمي لاستحكام الالف بينا وهو قول معروف للعرب يقولون دمي دمك وهدمي هدمك وذلك عند المعاهدة انتهى والكلام يطول على هذين الحديثين لصدورهما عن بحر لا تكدره الدلاء ولا ينقص بتوارد الرواء ولا يساحل ولا يحافل اللهم رشحة من مائه العذب اذ من ناله لا ينظم أقط لاستغنائه عن كل صب فنسال الله سبحانه ان نكون ممن

سبقت له السعادة الابدية والسيادة الاخروية انه على كل شئ قدير وبالاجابة جدير

يا أيها الحسن الآتي بأسئله * تروح القلب تقضى بالمسرات

انعشتنا بلذيق القول فانشرحت * منا الصبور وفزنا بالمبرات

فلا أبر من الدين القويم ولا * أشهى لنا من كلام أهل العناية

أزال عناهم وما لا عهد ادلها * فيما مضى وعساه انه ياتي

والله ما الذهب الابريز مع جبل * من الجواهر عندي كالمثوبات

وافي السؤال وجسمي كله سقم * وفي ما شاء رب السموات

من كل هم وضعف واختلاف هوى * فيه الفساد بما فوق العبارات

لولا المشيئة في الافعال قد سبقت * لكان للمرء ما يريه بالذات

لكن نشاهد لها قطعها بقرنت * تخف عنا به جبل المشقات

فيما الهى ختام الحسنى يسر ساله * عبيد عبدك خير الدين في الآتي

لنفسه وجميع المسلمين ومن * منهم مضى وكذا يارب من ياتي

والله أعلم (سئل) في رجل مصري نزل بقربة من قرى فلسطين ومكث بها مدة سنين وانتقل من

القرية الى بلدة غير هابا ولاده وتوفاه الله تعالى والآن مشايخ القرية يريدون جبرأ ولاده على

العود الى القرية والسكنى بها هل لهم جبرهم شرعاً أم هم مخيرون يسكنون حيث شاؤوا (أجاب)

لا قائل يجبرهم على العود الى القرية والسكنى بها فان من تعسر عليه التوفر على التقوى

والاحسان في وطنه فلم يجز الى حيث يتمكن فيه من ذلك كما هو سنة الانبياء والصالحين كما نص

عليه الفقهاء وأصحاب التفسير ومنهم أبو السعود العمادى مفتى الديار الرومية والله أعلم (سئل)

في رجل أوقد ناراً في أرض ليست ملكه والرياح تهب الى جانب قرية فوصلت الى جرونها

وأحرقت ما فيها من الاكداس هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن حيث أوقد والرياح مضطربة

كما هو مصرح به في كتب من المتون والشروح والفتاوى واعتمده الناس وأفتوا به كما قيده

السرخسي وأثبتته في تنوير الابصار وكذا في القنية ونقل في جامع الفصولين والله أعلم (سئل)

في سفل لرجل وعلو لاخرى صاحب العلو السفل باذن صاحبه ليرجع هل له أن يرجع عليه

بجميع ما أنفق واذا امتنع بحسبه حتى يدفع ما أنفق يتمايه وكاله أم لا (أجاب) نعم له أن

يرجع بما أنفق على عمارته واذا امتنع ذو السفل عن أدائه يحبس فيه ما يحبس في سائر الديون

والله أعلم (سئل) في قرية غترم أهلها شرطى غرامة فاستدان جماعة منهم على غائب مالا

ودفعوه للشرطى عنه والآن يطالبونه به فهل يلزمه ذلك حيث لم يأمرهم بذلك أم لا (أجاب)

لا يلزم الغائب ما استدانوا عليه ودفعوه لصاحب الشرطة بغير أمره فلا يرجعون عليه والحالة

مطلب اذا ارتحل الشخص
من بلده لا يجبر على العود
اليها

مطلب اذا أوقد ناراً في غير
أرضه والرياح مضطربة
فأحرقت شيئا غيره يضمن

مطلب اذا بنى صاحب العلو
السفل باذن صاحبه يرجع
بما أنفق

مطلب غترم الشرطى أهل
بلدة غرامة فاستدان جماعة
منهم على غائب ما خصه

مطلب أكل مال الغير حرام
ولا يكفر مستحله على الأصح

مطلب لا يباح للجاهل ولو
قرشياً ان يتقدم على العالم
ولو شاباً واذا تقدم عليه له
تعزيره بمادون القذف

هذه والله أعلم (سئل) في قوم يقتنون الجواميس وليس فيهم من يملك نصاباً منها ورعيها الكلا
المباح وجماعة يتعرضون لهم ويكلفونهم إلى شيء من المال والجن جبراً عليهم فهل هو حلال
شرعي أم حرام لا وجه لحد شرعاً في وصف آكله بالفسق ومستحله بالكفر أم لا (أجاب) تناول
ذلك حرام باجماع المسلمين قال صلى الله عليه وسلم المسلم أخو المسلم لا يظلمه وقال صلى الله
عليه وسلم كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه وقال صلى الله عليه وسلم حاكياً عن ربه أنه
قال يا عبادي اني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا ولا خلاف في حرمة
مال الغير قطعاً واختلاف في تكفير مستحله والأصح عدمه لكن مع الاتفاق على أنه كبيرة
موجبة للفسق لا يقتحمها الا ذو جراءة على الله تعالى في انتهاك محارمه عصمنا الله والمسلمين
من ذلك والله أعلم (سئل) في رجل شاب في طلب العلم الشريف وفضل حتى تصرف في التدريس
والتصدير وقد جعده مجلس برجل جاهل يدعى أنه قرشي فارتفع عليه وأزاحه عن موضعه
وجلس فوقه متعدياً عليه فقال طالب العلم ليس لك أن تجلس فوق العلماء لانك جاهل وأنا
أعرفك وأعزف أبالك وغضب غيره على العلماء والعلم فرفعه بسبب ذلك للشرطة ولبعض قضاة
العهد ففس بسبب ذلك وغرم ما لا عظماء فهل يلزمه بسبب ما ذكر تعزيراً أو تغريم لكونه ما تكلم
الاحقا ولا نطق الأصدقاواذا قلتم لا هل يضمن الرافع له ما غرمه بغير وجه ان تعذر الاخذ من
المغرم وهل اذا رفع أمره لقادر على استرداد المال الذي غرمه من غرمه يفترض على القادر
انتزاعه من آخذه لكونه ظلماً أم لا (أجاب) اعلم أولاً أنه يحرم على الجاهل التقدم على العالم
حيث اشعر تقدمه بنزول درجته عند العامة لنخالفته لقوله عز من قائل يرفع الله الذين آمنوا
منكم والذين أتوا العلم درجات وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما للعلماء درجات فوق المؤمنين
بسبع مائة درجة ما بين كل درجتين مسيرة خمسمائة عام وقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون
والذين لا يعلمون وهذا يجمع عليه فاذا علمته علمت أن المتقدم قد ارتكب معصية واذا ارتكب
المعصية يعزروا للمقدم عليه مباشرة بنفسه حال الارتكاب اذ يقيم كل أحد حال المباشرة
ولأنه انتصار بعد الظلم وهو مأذون فيه بقوله تعالى ولما انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من
سبيل ولا شك أن الجاهل ظلم طالب العلم بتقدمه عليه فله الانتصار بمثل هذه الالفاظ بل وبما
فوقها مما ليس فيه قذف وكونه قرشياً لا يبيح له التقدم على ذي العلم مع جهله اذ كتب العلم طائفة
بتقدم العالم على القرشي ولم يفرق سبحانه وتعالى بين القرشي وغيره في قوله تعالى هل يستوي
الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقد صرحوا بان حق العالم على الجاهل كحق الاستاذ على التلميذ
وأنت عليم بجرمة تقدمه على استاذك فاذا علمت هذه المقدمة التي لا نزاع لاحد فيها فاقطع بعدم
لزوم التعزير على طالب العلم وبعدم حقيقته شكوى خصمه ورفعه للمغرم عادة وهو موجب
للضمان على ما عليه الفتوى حسم المادة الفساد واما وجوب الاسترداد على القادر فعلموم من
حديث من رأى منكم منكراً فليغيره الحديث الى الآخر والظلم يجب اعدامه ويحرم تقريره
ولا شك أن أخذ المال منه ظلم فوق ظلمه السابق ولم يجهه شرع فالتفروض على ولاية الامور أن
يقابلوا فاعله بالزجر والردع والله أعلم (سئل) في الرجل الجاهل هل له التقدم على الشيخ
العالم واذا قال له العالم النصارى تعظم قسيسهم واليهود خاتمهم وأما من علماء المسلمين فان لم
تكرمنى لذاتى فأكرمنى لعلى فابى اكرامه وتقدم عليه مستخفاً وبالعالم الشريف هل باستخفافه
بالعلم الشريف وبالعالم يكفر وتبين زواجه ويجرى عليه أحكام المرتدين أم لا (أجاب) ليس

مطلب في شأن الجاهل مع
العالم والتلميذ مع الاستاذ
واستخفاف العلماء العلم

مطلب أول الأمر العلماء
في أصح الأقوال

للجاهل أن يتقدم على الشيخ العالم بل وليس للشيخ الجاهل ذلك فقد صرح علماء وفارجهم الله تعالى أن للشباب العالم أن يتقدم على الشيخ الجاهل لأنه أفضل منه قال الله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون ولهذا يقدم في الصلاة وهي أحد أركان الإسلام وهي ثلثة الأيمان وقال الله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فالمراد بأولي الأمر العلماء في أصح الأقوال والمطاع شرعاً مقدم وكيف لا يتقدمون والعلماء ورثة الأنبياء عليهم السلام والصلاة والسلام على ما جاءت به السنة كذا صرح الزيلعي وغيره وفي البرازية والشاب العالم يتقدم على الشيخ غير العالم قال سبحانه وتعالى يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات قال أرفع لما كان هو الله تعالى بدرجتين أحدهما درجات العلم فمن يضعه يضعه الله في جهنم والعالم يتقدم على القرشي غير العالم والدليل على ذلك تقدم الصهرين على الخنثين وإن كان الخنثي أقرب نسباً منهم قال الزندوسني حق العالم على الجاهل وحق الاستاذ على التلميذ واحد على السواء وهو أن لا يفتتح بالكلام قبله ولا يجلس مكانه وإن غاب ولا يرد عليه كلامه ولا يتقدم عليه في مشيه والنقل في المسئلة كثير يطول ذكره وأما الاستخفاف بالعلم والعالم ففي النظم الوهباني

ولكن به من يستخف مكفر * كذا له لفظ الفقيه بصغر

قال العلامة عبد البر مسألة هذا البيت وإن كانت مشهورة عند الحنفية إلا أنني لم أقف عليها إلا في الحاوي القدسي قال ومن استخف بالنبي أو بنبي من الأنبياء يكفر وكذا من استخف بالعلماء العاملين أئمة الدين والشرعية روى أن من قال لفقيه فقيه بالتصغير على وجه التحقير يكفر والكلام في ذلك يطول وفيما كتبناه كفاية أن شاء الله تعالى والله أعلم (سئل) في قرية بها شجرة زيتون ومغرم القرية يدور عليه أينما دار فهل إذا انتقل من شخص إلى شخص يلزمه مغرمه ولا يجوز تحميلة لمن انتقل عنه أم لا (أجاب) حيث كانت الغرامة متعلقة به فهي دائرة معه أينما دار فقد صرحوا بأن الغرامات إن كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وإن كانت لحفظ النفس فهي على عدد الرؤس وفتح عليه الولوالجي تغريم السلطان أهل قرية فانها تقسم على هذا والله أعلم (سئل) فيما يعتقده أرباب الحرف من أن كل من لم ينسب حرفه إلى صاحبها الذي اخترعها لا يعتد به ولا يحل له تعاطيه أو يحرم عليه تناول اجرة عمله فيها كالخطاطة إلى ادريس والتجارة إلى نوح والحلاقة إلى سلمان الفارسي وسياسة الخيل إلى قنبر وغير ذلك ويعتقدون ذلك شيء يسمى الشدة عندهم وهو أن تجتمع أهل الحرف الذين في البلدة فيتخذونهم من يريد الشدة طعاماً وغيرهم ممن حضر المجلس ورعاً أجده ذلك وتداين عنه وشق عليه إلى الغاية ويدفع إلى رجل يسمى شيخ الصنعة خلعة على إجازته له بالعمل إلى غير ذلك من البدع التي لم ترد في كتاب ولا سنة ولا دلالة ولا نحلة هل حيث أدى ذلك إلى تكليف الفقهاء من ذوي الحرف يمنع شرعاً ويجب منعهم من الجور على أرباب الحرف من الفقهاء والعاجزين وغيرهم ممن يتضرر أو لا يتضرر وامتنع عنه لكونه بدعة أم لا (أجاب) نعم يمنع شرعاً إذا فعله والمعتقد له كل قد جاء به عالان أكثر أهل الحرف لا يعلمون من هو أول من بحرفه احترف وفي ذلك ضرر عظيم وجبر ومنع أكثر المخترفين عن حرفهم التي بها قيام بنيتهم وتكليف المخترف إلى ما عساه لا يقدر عليه ومن القواعد المقررة الضرر يزال مع كون ما ذكر من البدع وهي رد وقد ورد عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد رواه البخاري ومسلم وأبو داود ولفظه من صنع أمر على غير أمرنا فهو

مطلب فيما يعتقده أرباب
الحرف من أن كل من لم
ينسب حرفه إلى صاحبها
الذي اخترعها لا يعتد به وفيما
يتخذونه من الطعام وفيما
يتخذونه شيخ الصنعة ممن
يريدها

ردوا بن ماجه وفي رواية لمسلم من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد وفي الحديث وشر الامور
محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال انما اخشى عليكم شهوات الغنى في بطونكم وفروجكم ومضلات الهوى رواه أحمد
والبراز والطبراني في مجامعهم الثلاث وفي الحديث أما بعد فإن أصدق الحديث كتاب الله وان
أفضل الهدى هدى محمد وشر الامور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في
النار رواه أحمد في مسنده ومسلم والنسائي وابن ماجه عن جابر ومعنى قوله كل بدعة ضلالة أى
كل بدعة أحدثت على خلاف الشرع ضلالة أى توصف بذلك لاضلالها والحق فيما جاء به الشارع
وماذا بعد الحق الا الضلال ولا شك أن الشارع ما جاء بالشذوذ كورولا ألزم من أراد الاحتراق
لاهل يخلعه لشيخ صنعة ولا يتخذ طعام لعامة أهل حرفته في بلدته ولا يحفظ نسبة الصنعة الى
أول من تعاطاها من خاق الله وحاش لله تعالى أن يكلف عبدا ضعيفا بعدم جواز عمله في حرفه ما
بهذه التكاليف الشاقة وأن لا يسوغ له الاحتراق الا بعد اتيانه بجميع ذلك وما ذلك الا ضلال
لا يرضاه المهين المتعال والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أبوين وزوج وبنت صغيرة
وعن تركه من جملتها مهرها المتأخر بدمه زوجها المذكور فنصب القاضي جد الصغيرة لأمها وصيا
مع وجود الأب والجد الأب فباع ما خصها من الأسباب لا يهايمن معلوم بدمه العشرة
بأثنى عشر في كل سنة وطلب منه رهنا على ذلك فقال الجد الأب دارى القلاينة رهنا به ولم
تقبض ومات أبو البنت لا عن تركه ثم مات أبوه عن ابن ومضى على ذلك مدة سنين والآن الجد لام
يطلب من ابن الجد الراهن رأس المال ويرجعه عن السنين الماضية الخالي عن حيلة الربا
ويريد بيع الدار فالحكم الشرعى (أجاب) كل ما ذكر فيه من أن نص علماءنا أمانصب
القاضي جد الصغيرة لأمها فقد صرح علماءنا أن ولاية القاضي متأخرة عن ولاية الأب والوصى
يعنون به وصى الأب فكيف ينصب وصيا مع وجود الأب الصالح للتصرف وأما قول الجد
دارى القلاينة رهنا ولم تسلم فلانه لا عبرة بالرهن بدون القبض قال عز من قائل فرهن مقبوضة
فقول الجد دارى القلاينة رهنا به أو هي رهن أو جعلتها رهنا ولم تقبض هدر لا عبرة به وأما مطالبة
الابن بوفاء دين على أخيه الميت مفلسا فلا قائل به اذ لا يلزم أحد او فاء دين أحد ولو كان أبأ أو ابنا
والزامة بربح السنين الماضية الخالي عن حيلة شرعية أعجب من جميع ما تقدم فيه والله أعلم
(سئل) في رجل مات وعليه ديون مستغرقة لا تفي تركته بها يريد القضاة أن يلزموا أخاه
بوفاءها جميعا هل يلزمه ذلك أم لا (أجاب) حيث ضاقت التركة عن وفاء ديون الميت ليس على
وارثه الاتسليم تركته ولا يلزمه وفاء جميع ما عليه من الدين والله أعلم (سئل) في رجل سكن
مع زوجته في دارها وهى خراب فعمرها باذن مالكها وماتت المالكة فهل العمارة ملك الباني
أم ملك الآذنة وما الحكم فيما اتفق الباني على العمارة المذكورة أم لا (أجاب) حيث عمر
باذن المالكة فالعمارة لها والنفقة دين عليه فيرجع بها في تركتها ويرث العمارة ورثتها والحالة
هذه والله أعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين أذن أحدهما للآخر بالاتفاق عليها
ومات الآخر هل للمنفق الرجوع في تركته بما اتفق على حصته أم لا (أجاب) نعم له
الرجوع والحالة هذه والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر ثلاثة قروش اجرة أرض وأثنا
عشر قرشا ونصف عن حنطة أقسم بالله ان دفع له عن الحنطة يبرئه عن اجرة الأرض فهل للقاضي
جبره على ذلك اذا امتنع أم لا (أجاب) ليس للقاضي ذلك اذ لا تصح الدعوى فيه لاسيما مع

مطلب لا يصح نصب الوصى
مع وجود الأب أو وصيه
ولا عبرة بالرهن بدون القبض
ولا يطالب أحد بدين أحد
ولو أبأ أو ابنا

مطلب لا يلزم الوارث بوفاء
دين المورث
مطلب من عمر باذن المالك
فالعمارة للمالك والنفقة
دين عليه
مطلب اتفق أحد الشرىكين
على الدار المشتركة باذن
مطلب لا يجبر الدائن على
البراءة اذا أقسم بالله ليرث
من كذا مدينه

جواز امتداده وعدم الفورية فيه والله أعلم (سئل) في رجل له ولاية على بلد ورد عليه ضيف
فكلف له فطرح على أهل البلد غرامة عوض ذلك هل له ذلك أم لا لكونه ظمًا يجب إعدامه
(أجاب) ليس له ذلك بل هو ظلم محض يجب إعدامه ويحرم تقريره بإجاعة المثلل والنخل بل ومن
لا يتخل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم والله أعلم (سئل) في رجل مات في طريق الحج
وترك أمتعة ولم يكن رفيقه أن يستطلع رأى القاضي خوف الضيعة عليها فحملها إلى مكة
المشرفة وأشهد أنه ليس متبرعًا بمؤنة الحل وبالجباية عليها وباعها ثم باضعاف القيمة وأودع عنها
لدى الرجوع إلى بلد الورثة عند ثقة لعدو عجزه عن الحفظ فخرجت اللصوص وأخذوا بعض
الوديعة فها هو هذا الرفيق أمين محض كمن ألقى الرمح ثوب غيره في حجره فيملك الأيداع ولا
يضمن أم لا وهل له الرجوع بمؤنة الحل والجباية على الورثة حيث لم يكن استطلاع القاضي
وأشهد أم لا (أجاب) نعم هو أمين محض لأنه محسن في فعله قال جل من قائل ما على المحسنين
من سبيل فاتفق عنه الضمان بهذا الفعل الجليل وصرح علماءنا ورحمهم الله تعالى بأن الفقود
إذا مات بالبادية فله صاحبه أن يبيع حماره ومتماعه ويحمل الدراهم إلى أهله صريح به في التارخانية
عازيًا للجنيس الناصري وفي جامع الفصولين في الخامس والثلاثين في التصرف في الأعيان
المشتركة للشريك أن يأخذ حصته ويوقف حصته الغائب فيما باع من ثمره الكرم وإذا قدم
الغائب أن شاء أجاز بيعه وإن شاء ضمه قيمته والقول قول البائع فيها ولا يضمن ما أخذته
اللصوص حيث كان للأيداع عذرًا ووجهه والقول قوله لأنه أمين والحالة هذه فلا ضمان عليه ولو
أن الورثة لم يرضوا ببيعهم وردوه وضمه قيمة ما باع يكون القول قوله في قيمته بيمينه فيضمن بقدر
ما يقول لا نكاره الزيادة عليه ولا يشك شك في أن له الرجوع بما لا يدمنه من مؤنة الحل والجباية
هذه والله أعلم (سئل) عن آزر هل هو اسم لوالد الخليل على نبينا وعليه صلاة الملك الخليل
(أجاب) في القاموس آزر كهاجر اسم عم إبراهيم وأما أبوهم فانه تارخ وفي تاريخ الخنبلي
وابراهيم بن تارخ وهو آزر وفي تفسير الجلالين في قوله تعالى وإذا قال ابراهيم لبيه آزر قال هو لقبه
واسمه تارخ وفي شرح الهمزية لابن حجر ولا يرد على الناظم آزر فانه كافر مع أن الله تعالى ذكر في
كتابه العزيز أنه أبو ابراهيم صلى الله عليه وسلم وذلك لأن أهل الكتاب أجعوا على أنه لم يكن أباه
حقيقة وإنما كان عمه والعرب تسمى العم أبًا بل في القرآن ذلك قال تعالى والله آباءك ابراهيم
واسمعي لمع أنه عمه يعقوب بل لو لم يجمعوا على ذلك وجب تأويله بذلك جمعًا بين الأحاديث وأما
من أخذ بنظره كالبضاوي وغيره فقد تساهلوا والحاصل أن المسئلة طويلة الأذيال واسعة
الدلائل كثيرة الأقوال والله أعلم بحقيقة الحال (سئل) من بيت المقدس من المرجوم الشيخ
صالح الدجاني بمصوريته المرجوم من حظيرة العلوم العليم بالمنطوق والمفهوم أن يبين لنا التاء
المربوطة التي عدها الحريري عا في حالي الدرج والوقف وجعلها هاء في الحالتين غير معجمة وان
كانت منقوطة قال في المقامة الحنفية وهي التي امتحن في انشاءها وقيل له في حالة الامتحان أنشي
رسالة حروف إحدى كلمتها بجمعها النقط وحروف الأخرى لم يجمعن قط قال منها واطراح ذي
الحرمة غنى ومحرمه بنى الامال بغنى وقال منها بقيت لاماطة شجب واعطاء نشب ومداداة
شجن ومراعاة يغنى فأني بالحرمة ومحرمه واماطة ومداداة ومراعاة في الكلمة التي حروفها غير
معجمة في حالة الدرج كما يرى وقال في الرسالة الرقطاء وهي التي التزم فيها بحرف منقوط وحرف
غير منقوط ليس بوثاب عند منزهة شر بل يعف عفوة بر وقال منها مذرع ثدى لبانه خص

مطلب ليس لو إلى البلدة أن
يطرح على أهلها غرامة
لضيفه

مطلب مات رفيقه في طريق
الحج وترك أمتعة فحملها
إلى مكة وأشهد أنه ليس
متبرعًا وباعها ثم باضعاف
القيمة وأودع عنها بعض
اللصوص وأخذوا بعض
الوديعة

مطلب آزر عم ابراهيم
مطلب في التاء المربوطة
التي عدها الحريري هاء

بافاضة تهتانه ومنها اذا جاش لخطبة فلا يوجد قائل ومنها منظوما
فلا خلاذا بهجة * يتمد ظل خصبه

وقال في خطبته التي التزم فيها عدم النقط في جميع ألفاظها منها الام مداومة اللهو ومواصلة
السهر واطراح كلام الحكمة ومعاصاة اله السماء أما الساعة موعدهم والساهرة موردكم أما
أهوال الطامة لكم مرصده أما دار العصاة الخطمة المؤسدة الارحم الله أمر أملك حواه
وأحكم طاعة مولاه وعمل مادام العمر مطاوعا والدهر موادعا والصحة كاملة والسلامة
حاصلة الى أن قال وأسأله الرحمة لكم ولاهل دله الاسلام وهو أسبح الكرام والمسلم والسلام
قال الحرث بن همام فلما رأيت الخطبة فحبة بلا سقط وعرو سا غير نقط دعاني الإعجاب بنقطها
العجيب الى استجلاء وجه الخطيب الخ مولانا بعض طلبة العلم عارضونا في جعلنا الهاء المربوطة
في التاريخ بخمسة زاعمين على أنها تاء بأربع مائة وصنع بعضهم تاريخا وعدوها بأربع مائة وزعم أنها
في الدرج بأربع مائة وفي حالة الوقف بخمسة فقط هي هاء بخمسة في الحالتين كما قال الحريري
وأوردت عليهم ما ذكرته لحضرتكم من أقوال الحريري في المقامات من أنها هاء في الحالتين
والمرجوة من ذي العلوم الباهرة بيان ذلك انستفده منكم دمت بعمد عليه الصلاة والسلام
(أجاب) قال فريد عصره ووحيد دهره جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى في شرح عقود
الجمان التي هي أرجوزته في المعاني والبيان آخر الكلام على القسم الثاني في شرح قوله

والوصل والقطع ونقط الأحرف * وتركه حذف وبالحذف يفي

ومثال الثالث يعني حذف كل حرف منقوط والبيان بالجميع مهما لا قول الحريري الحمد لله
المجود الالاء الممدوح الاسماء الواسع العطاء المدعوق لحسم اللاؤاء * مالك الامم ومصور
الرمم وأهل السماح والكرم ومهلك عادوارم أدرك كل سر علمه وبرسع كل مصر حلمه الخطبة
بكمالها كل حروفها مهمة له وعندهم أن التاء التي تكتب هاء في هذا النوع حكمها حكم المهملة
اه كلامه (أقول) ولا ينافية ما قاله المرادي في الجني الداني وابن هشام في المغني قال المرادي وأما
تاء التانيث التي تلحق الاسم فلا تعد من حروف المعاني ومذهب البصريين فيها أنها تاء في الاصل
والهاء في الوقف بدل التاء ومذهب الكوفيين عكس ذلك وقال في المغني والخامس التانيث نحو
رحمه في الوقف وهو قول الكوفيين زعموا أنها الاصل وان التاء في الوصل بدل منها وعكس ذلك
البصريون لأن الضمير في قوله عندهم راجع للبديعيين اذ هو في بحث البديع كما لا يخفى والتاريخ
فن اصطلاح عليه بعض متأخري الشعراء وأظهره واقفه صنائع لطيفة على عدد الجمل في الحروف
نص عليه بعض الفضلاء وهو أي فن التاريخ المذكور لا شبهة أنه نوع من أنواع البديع وقد علم
من صريح كلام السيوطي أنها عند أهل في حكم المهملة ولا يشك ذوقهم أنها تكتب في الخطاء
وان كتبت في بعض المواضع القرآنية في المصحف الشريف تاء مجرورة لان خط المصحف لا يقاس
عليه كخط العرويين اذ خطان لا يقاس عليهما خط المصحف الشريف وخط العرويين واذا
كانت تكتب هاء تحسب بعددها هذا والنظر يقتضي جواز اعتبار مجرد النطق عند عدم الوقف
وجواز اعتبار مجرد الخط اذ الكلام على الحرف له تعلقان تعلق بكاتبه وتعلق بنطقه وقد اعتبر
علماء البديع كلامهما كما قررنا ذلك في مواضع منها الحسن الخطي واللفظي فلا مانع من ذلك
فيما يظهر فان قيل قوله في شرح العقود وعندهم أن التاء التي تكتب هاء في هذا النوع حكمها
حكم المهملة يدل على أنها في غير هذا النوع الذي هو الحذف ليس حكمها حكمها قلت لا يدل

لما تقر في الاصول أن الحكم على الشيء لا ينافي بالحكم بما عدها ويكتفي بما من كلامه قوله التاء
التي تكتب هاء اذ هو المقصود بحيث حكمنا عليها بأنهم في الكتابة هاء حسبت بهاء واذا تصفح
الطالب الكتب البديعية وتأمل كلامهم حكم بسخة الاعتبارين اللذين بحثناهما هذا ولم يضع
أحد فيما علمت من المعبرين المحتج بكلامهم كتابا في هذا الفن الذي هو فن التاريخ المذكور يعتمد
في الرجوع اليه وغاية ما يقال هي في الكتابة هاء على كل حال وفي النطق كذلك عند الوقف وفي
الوصل تاء في النطق هاء في الخط فاما المانع من اعتبار الخط فتحسب بخمسة باعتبار هاء ومن اعتبار
النطق فتحسب باربعمائة باعتبار هاء ويفهم المقصود بالقراء الخالية وكم من مشترك كذلك على
أن المسئلة ليس فيها من الاحكام الشرعية الخطرة رائحة فلا ضرر في استعمالها في كل من
الجهتين مع مسوغ مما من كلامهم وعدم نقل صريح في المنع من جهة من يعتمد عليه والله أعلم
(سئل) من بيت المقدس أيضا من المرحوم الشيخ بشير بن المرحوم الشيخ محمد الخليلي نظاما

أيا من غدا في البرايا فريدا * وفي العلم ركاما نبيعا مشيدا
ومن صار قس الذكابة قلا * لديه وأضحى لبيد بليدا
يقول أبو الطيب المجتبي * وأعنى الامام المجيد المجيدا
طابنا رضاه بترك الذي * رضينا له فتركنا السجودا
ومنها له آخر بعده * وجدناه صعبا ليتاعيدا
كان فوالك بعد القضا * فأنعظ منه نجده جدودا
فأوضح لنا وجه معناهما * بقيت على الدهر صدرا مغيدا
ولازمت توضع للمشكلا * تمانظم الناطمون انقصيدا
(أجاب)

رضاه السجود لممدوحه * وممدوحه ليس يرضى السجودا
ومعنى السجود الخضوع كما * اتى لغة واستفاض ورودا
فن حسن اخلاق ممدوحه * خضوع الانام له لن يريدا
وعز مقام له مقتض * يكون الخضوع وجوبا أكيدا
وان كان رأى تركه للرضا * به لا يزال صوابا سديدا
وبيت النوال جدير بان * غلب اليه فؤاد او فودا
فعنى الجدود الخطوط التي * تسمى بخواتم ونعنى السعودا
فما يعط ليس بحق له * ولكن يراه اعتقادا جدودا
وان القضاء لكل الوري * على مقتضى تلك فضلا وجودا
وقيل العطاء بلا موجب * هو الفضل ان تبغ منه الورودا
فشابه نفس القضاء فعله * وهذا بليغ نفذه مفيدا

(سئل) عن قول سيدنا عمر بن الفارض رحمه الله تعالى

ولم آله باللاهوت عن حكم مظهرى * ولم أنس بالناسوت مظهر حكمة

(أجاب)

يقول بسيرى في خفي الحقيقة * مقسم على الحكم الذي في الشريعة
فلم آله بالسرا الالهى عن الذى * اتى ظاهرا في نص آى وسنة

والله أعلم

مطلب في قول سيدى عمر
ابن الفارض ولم آله باللاهوت
عن حكم مظهرى الخ

* (كتاب الفرائض) *

(سئل) في امرأة ماتت عن بنت وعن شقيقين وابن شقيق من أحدهما والكل مفقود ما عدا البنت فما القسمة (أجاب) تعطى البنت نصفها المفروض لها لأنه لا شبهة فيه ويوقف الباقي فإذا حكم قاض بموت المفقودين جميعهم اجتمعوا أو قامت بينة على موتهم جميعهم قبلها يرد عليهم إن كانت حية وعلى ورثتها إن كانت ميتة وأقل عدد تصح منه على كلا الحالتين أربعة فتعطى البنت اثنين ويوقف اثنان فإن ظهر الأخوان حين دفع لكل واحد منهما سهمه الذي وقف له وإن ظهر موتهم ما ساقا عليها وحياة ابن الأخ يصرف السهمان له وإن ظهر حياهما بعد موتها ثم موتها ما يصرف الموقوف لورثتهما والله أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنتي خال وبنتي خال آخر وعن ابن وثلاث بنات خالة والكل لام وأب فما القسمة الفرضية (أجاب) مذهب أبي يوسف تقسم التركة على أحد عشر سهما لكل ابن من ابني الخال والخالة بانقراده سهمان ولكل بنت من بنات الخالين وبنات الخالة سهم واحد قسمة ابدان للذكر منهم مثل حظ الانثيين وقد أفتى به بعض مشايخ بخاري تسهلا على المفتي والقاضي وهذه رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومذهب محمد رحمه الله تعالى من خمسة لابن الخال عشرة ولكل واحدة من بناته خمسة ولكل واحدة من بناتي الخال الثاني عشرة ولابن الخالة أربعة ولكل واحدة من بناتها اثنان وبالقبراط المشهور على مذهب أبي يوسف لكل ذكر أربعة قراريط وأربعة أجزاء من أحد عشر جزأ من قيراط ولكل بنت قيراطان وجزآن من أحد عشر جزأ من قيراط وعلى مذهب محمد لابن الخال أربعة قراريط وأربعة أخماس قيراط ولكل بنت من بناتي الخال الثاني أربعة قراريط وأربعة أخماس قيراط ولابن الخالة قيراط وأربعة أخماس قيراط وثلاثة أخماس خمس قيراط والمتون على قول محمد وهو أظهر الروايتين عن أبي حنيفة وقول أبي يوسف الأول وقد رجع عنه إلى ما نقلناه عنه والله أعلم (سئل) عن تركة جلمة عشرة قروش وعلى المتوفى دين قدره مائة وعشرة قروش من داخل مهر الزوجة عشرة قروش فما يخصها من ذلك (أجاب) لها سبعة وعشرون قطعة وجديان وثمانية أجزاء من أحد عشر جزأ من جديد على أن كل واحد من القروش ثلاثين قطعة وكل قطعة بعشرة من الفلوس المسماة بالجدد كما في اصطلاح أهل فلسطين والله أعلم (سئل) في رجل مات عن خال هو ابن عمه أب الأب وعن ابن عمه أب لابوين فما الحكم (أجاب) جميع تركته للخال ولادخل للأخوة بحال كما هو صريح كلام السراجية بقوله في آخر ذوى الأرحام ثم ينتقل هذا الحكم إلى جهة عمومة أبويه وخولتهم ما إلى أولادهم ثم إلى جهة عمومة أبوي أبويه وخولتهم ما إلى أولادهم ما في العصابات فجعل الانتقال إلى عمومة أبوي الميت وخولتهم ما بعد عمومة الميت وخولته والخال من الصنف الرابع وعمومة أبوي الميت وخولتهم ما جعلها كثير من المصنفين صنفًا خامسًا مؤخرًا عن الرابع ومن أدخلهم ما في الرابع صرح بأن الأثر بجهتهم ما متأخر عن الأثر بجهة عمومة الميت وخولته قال المصنف في شرحه على السراجية والصنف الخامس وهم عمات الآباء والأمهات وأخوالهم وخالاتهم وبنات الأعمام لاب وأولاد هؤلاء ثم قال روى أبو يوسف والحسن بن زياد عن أبي حنيفة وابن سماعة عن محمد عن أبي حنيفة أن أقرب الأصناف الصنف الأول يعني أولاد البنات الخ ثم الثاني يعني الأجداد السابقين الخ ثم الثالث يعني أولاد الأخوات وبنات الأخوة الخ

مطلب ماتت عن بنت وعن شقيقين وابن شقيق من أحدهما والكل مفقود

مطلب مات عن ابن وبنتي خال وبنتي خال آخر وعن ابن وثلاث بنات خالة والكل لاب وأم

مطلب عما يخص الزوجة من التركة وهي عشرة قروش وعليه مائة وعشرة قروش مهرها مائة عشرة
مطلب مات عن خال هو ابن عمه أب الأب وعن ابن عمه أب لابوين

ثم الرابع يعني الاعمام لام والعمات والاخوال والخالات الخ ثم الخامس وهم من تقدم كترتيب
العصبات يعني اولادهم بالميراث المصنف الاول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع ثم الخامس
وهو المأخوذ به يعني الفتوى على هذا القول وروى عن أبي يوسف ومحمد أن اولاد الاخوة
والاخوات أولى من الجد الفاسد وهو أبو الام وقال قبل هذا روى أبو سليمان عن محمد بن الحسن
عن أبي حنيفة رحمه الله أن أقرب الاصناف المصنف الثاني يعني اولادهم بالميراث الحدود
الفاسدة والجدات الفاسدات وان علوا ثم الاول وان سفلا يعني اولاد البنات وأولاد بنات البنات
وأولاد بنات الابن واولادهم ثم الثالث وان نزلوا ثم الرابع وان بعدوا وأما تقديم الرابع على
صنف من الاصناف فلم نطاع على رواية قوية ولا ضعيفة وكذا تقديم الخامس على الرابع والحاصل
أنه لا كلام في مسئلتنا التي هي واقعة الحال أنه يختص فيها بالارث الخال ولا شيء لابن عمه الاب
لاوين بحال والله اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوج وابن اخت لاب وام وبنت اخ لاب وام
فقال كل (أجاب) للزوج النصف والباقي لابن الاخت ثلثه ولبنت الاخ ثلثه على مذهب أبي
يوسف اعتبار الوصف الذكورية والانثوية فيهما ومحمد يعكس الحكم اعتبارا لأصلهما وأفتى
بعض المشايخ بالاول يسيرا والاكثر الثاني وعليه غالب أصحاب المتون والشروح وعلى كل
فالمسئلة تصح من ستة للزوج ثلاثة والباقي يقسم اثلاثا على ما بين أعلاه ولا يخفى أن ابن الاخت
مدل بذات فرض وبنت الاخ بعصبة فلم يجب أحدهما الآخر والله أعلم (سئل) من بيت
المقدس عن رجل مات عن أولاد خالة وأولاد خال فما الحكم (أجاب) الحكم عند أبي يوسف
القسمة على الابدان جميعهم من أولاد الخال والخالة حيث كانا لاب وام أولاد فقط أو لام فقط
فيكون للذكر منهم مثل حظ الانثيين وعلى قول محمد الثلثان لأولاد الخال يقسمان عليهم للذكر
مثل حظ الانثيين والثلث لأولاد الخالة يقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وان كان أحدهما
لاب وام والاخر لاب فقط أو لام فقط فلا شيء للآخر مع الاول وعند محمد القسمة على الاصول
فلاولاد الخال الثلثان والثلث لأولاد الخالة وقد تقرر عندهم أرجحية قول محمد رحمه الله تعالى في
جميع مسائل ذوى الارحام والله أعلم (سئل) في أنثى ماتت عن أم وعن أخ لام وعن عمات ثلاث
ولها حصة في كرم أربعة قراريط فهل للعمات شيء مع الام والاخ المذكور أم ليس لهن شيء ربما
يخص الاخ والام من ذلك (أجاب) ليس للعمات شيء والحصة المذكورة وما خلفته الميته مقسوم
بين الام والاخ لام اثلاثا فزاوردا فللام قيراطان وثلثا قيراط وللأخ قيراط وثلث قيراط من
الحصة المذكورة والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابني ابن وعن ابن اخت يزعم أنه ابن
ابن عم للميته فهل ميراثها لابني ابن الابن وليس لابن الاخت المذكور شيء أم لا (أجاب) الارث
لابني ابن الابن جميعه بينهم مساوية ولا شيء لابن الاخت ولو كان ابن عم للميته والله أعلم (سئل)
فما اذا ماتت عن زوجة حامل وعن بنت منها وبنتين من غيرها وعن ابن معتق وعن بنت معتق
فما القسمة الشرعية بين من يرث بتقدير أن يكون في موضعها ذكر واضح أو لم يكن في موضعها
ينوالنا الجواب مع بيان المشكل بكل تقدير (أجاب) الحكم في المسئلة قبل الوضع أن تعطى
الزوجة الثمن من غير توقف اذا فرضها لا يغير على كلا الحالتين وان ابن ابن المعتق لا يعطى شيئا
ويقدر الخل في حق البنات الموجودات أنثى وتعطى كل واحدة ما تستحقه وهو أربعة قراريط على
هذا التقدير معاملة لهن بالاضر من تقديرى المذكورة والانثوية ويوقف الباقي على ما عليه
الفتوى عندنا وفي المسئلة اقوال آخر موجودة وهذا ان لم يصبروا وطلبوا او بعضهم القسمة

مطلب ماتت عن زوج
وابن أخت لاب وام وبنت
أخ لاب وام
مطلب ماتت عن أولاد خالة
وأولاد خال
مطلب ماتت عن أم وعن
أخ لام وعن عمات ثلاث

مطلب ماتت عن ابني ابن
ابن وعن ابن أخت يزعم أنه
ابن ابن عم للميته

مطلب ماتت عن زوجة
حامل وعن بنت منها وبنتين
من غيرها وعن ابن ابن معتق
وعن بنت معتق

قبل الوضع وبعد الوضع فإن كان الحمل ذكر فلا شيء لابن ابن المعتق والباقي بعد ثمن الزوجة للذكر
مثل حظ الاثنين وإن كان أنثى فللزوجة الثمن وللبنت الأربع الثلثان والباقي لابن ابن المعتق ولا
شيء لبنت المعتق نطقاً وحاصل الأمر أن الرابع في مسألة الحمل أناقة قدره واحد أو تعامل الورثة
بالأضر من تقديري ذكرته وأنثته ونعطي الأقل لمن لا يحجب ولا نعطي من يحجب ولو بيع بعض
التقادير شيئاً فإذا وضع الحمل واتضح الحال زال حينئذ الاشتباه وارتفع الاشكال وهذا إذا
وضعت الحمل أو أكثره حياً فإذا وضعت ميتاً أو خرج أقله حياً ومات قبل خروج الآخر عاد
الموقوف للموجودين وكان الحمل لم يوجد فيقسم على من كان موجوداً من غير اعتبار الحمل
وهذه المسئلة ذات شعب وذكريها يؤدي إلى الخروج عن القدر المسؤل فنولي عنه عنان القلم
والله أعلم (سئل) في هالك هالك عن بنت عم لاب وأم وابن خال لاب وأم فما الحكم (أجاب)
هذه مسئلة تختلف فيها جعل بعضهم ظاهر الرواية أن الثلثين لبنت العم والثلث لابن الخال وهو
المذكور في فرائض السرخسي وعليه صاحب الهداية ومن الكنز وملتقى الأبحر وغالب شروح
الكنز والهداية وجعل بعضهم ظاهر الرواية أن لشيء لابن الخال وإن الكل لبنت العم لكونها
ولد العصبية وجعل في الضوء عليه الفتوى وأندرواية شمس الأئمة السرخسي وأنه وافق رواية
التمرتاشي روايته وصححه في المضمرات وعليه صاحب الخلاصة قال في الضوء شرح السراجية
فالاخذ للفتوى بروايته يعني شمس الأئمة أولى من الأخذ بروايتهما يعني صاحب الهداية
وصاحب السراجية اهـ والاصل فيه أن جهة القرابة إذا اختلفت كما في واقعة الحال هل يقدم
ولد العصبية أم لا قبل وقيل والذي ينبغي ترجيحه ما رواه السرخسي فإن لفظ الفتوى كدم
غيره من ألفاظ التصحيح كالمختار والصحيح مع أني لم أر من اختصر على مقابل ما رواه السرخسي
مصرحاً بكونه الصحيح أو الأشبه أو المختار أو غير ذلك من ألفاظ التصحيح وإنما يرسله أو يقول في ظاهر
الرواية وأما هو أي ما رواه السرخسي فقد صرحوا بأنه الصحيح وأن الأخذ للفتوى به أولى وأنه
ظاهر الرواية فليكن المعول عليه والله أعلم (وسئل) عنه ثانياً بما صورته في امرأة ماتت عن
زوج وبنت عم لاب وأم وأولاد أخوال كذلك هل يكون الباقي بعد فرض الزوج لبنت العم ولا
شيء لأولاد الأخوال أم لا (أجاب) قدر في هذا السؤال سابقاً ذكرت في جوابه ما حاصله أن
الصحيح كما في المضمرات أن لشيء لأولاد الخال مع بنت العم وهو أولى بالأخذ للفتوى كما في الضوء وفي
مجمع الفتاوى وظاهر المذهب أن ولد العصبية أولى سواء اختلفت الجهة أو اتحدت لأن ولد
العصبية أقرب اتصالاً بوارث الميت وكأنه أقرب اتصالاً بالميت مبسوط وفي فرائض الخلاصة
بنت عم لاب وأم وأولاد وبنت عم المال كله لبنت العم بنت عم وبنت خال أو بنت خالة كذلك
الجواب في ظاهر الرواية وولد العصبية أولى اتحدت الجهة أو اختلفت وعن أبي يوسف رحمه الله
تعالى أن الترجيح عند اتحاد الجهة اهـ فالحاصل أن المسئلة تختلف فيها والصحيح أن ولد العصبية
أولى بالترجيح فإذا علمت ذلك فيكون الباقي بعد فرض الزوج لبنت العم لكونها ولد العصبية ولا
شيء لأولاد الأخوال والله أعلم (سئل) من بيت المقدس في رجل مات عن بنتي اخت لاب وثلاثة
أولاد أخ لام ذكر وأنثيين فن الوارث (أجاب) المال كله لبنتي الاخت لاب ولا شيء لأولاد الأخ
لام عند أبي يوسف وعند محمد يقسم المال على بنتي الاخت لاب وأولاد الأخ لام فتعطي بنتي
الاخت لاب النصف ويعطي أولاد الأخ لام السدس ويرد عليهما الباقي بقدر سهامهما فيقسم
المال عليهم أرباعاً الربع لأولاد الأم والثلثة أرباع لبنتي الاخت لاب وتصح من أربعة وعشرين

مطلب هالك عن بنت عم لاب
وأما ابن خال لاب وأم

مطلب هو ما قبله بصورة
أخرى

مطلب مات عن بنتي اخت
لاب وثلاثة أولاد أخ لام
ذكر وأنثيين

مطلب اذا اقتسموا التركة
وفيها الشخص دين لم يستغرق
ياخذ من كل منهم حصته
مطلب وضعت زوجة الميت
ذكر ابعده موت أبيه فقلت
وبقية الورثة يدعون انه مات
قبل خروج اكثره فلا ارث
وامه تدعى انه مات بعد
خروجه

حاصلة من ضرب ستة في أربعة لا ولاد الام الثلاثة ستة لكل اثنان يستوي في ذلك الذكر والانثى
كأصلهم ولبنتي الاخت ثمانية عشر لكل واحدة تسعة والله أعلم (سئل) في تركة قسمت وفيها
شخص دين لم يستغرق هل يأخذ من كل منهم حصته من الدين أم لا (أجاب) نعم يأخذ من كل
منهم حصته من الدين حيث ظفروهم جله والله أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنتين
وزوجتين احدهما وضعت ذكر ابعده موت أبيه فقلت وبقية الورثة يدعون انه مات قبل خروج
أكثره فلا ارث له وأمه تقول مات بعد خروجه ومكثت ساعة حيا والورثة يعترفون بأنه ابن
الميت فهل القول قولها فيرث ويورث أم قول بقية الورثة فلا ولا (أجاب) القول قول الورثة
ولا يرث الا اذا اعترفت الورثة بأنه انفصل حيا قال في البحر في الجنائز نقلا عن المجتبى والبدائع
عن أبي حنيفة لا يقبل فيه الا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين وقال لا يقبل فيه قول النساء الا
الام فلا يقبل قولها وفي الولوالجية امرأة حامل فماتت والوليد يتحرك في بطنها مقبدا ريوم وليلة
وبعض الناس يقولون ان الولد حي وبعضهم يقول انه ميت فدفنت كذلك ثم نبش القبر فوجدوا
بنتا ميتة على عاتقها وتركت المرأة زوجها وأبوها ان أقرت الورثة بأنها ابنته ورثت الابنة ثم ورثت
منها ورثة الميت وان جحدت الورثة لم يقض لها بشيء لانه لا يدري أنها خرجت منها ام لا وفي
الفتاوى البخارية حامل ماتت ويتحرك ولدها قدر يوم وليلة فقال بعض مات وقال بعض لم يمت
فدفنت ثم نبش القبر فوجدت معها بنت قاعده على جانبها ميتة وللميتة زوج وأبوان (أجاب)
بعض مشايخ بلخ انه لو أقر الورثة كلهم بأنها ابنتها خرجت حية بعد وفاتها ترث البنت ثم يرث من
البنت ورثتها ولو جحدوا لم يقض عليهم بآرث بهذا القدر الا أن يشهد عدول أنها ولدتها حية وانما
تسمعهم الشهادة لو لم يفارقوا قبرها منذ دفنت الى أن نبشت وقد سمعوا صوت البنت من تحت
القبر ووجدت ملازمهم القبر ولو لم يكن ثم شهدوا أنكرت الورثة حلقوا على العلم ولا ميراث لها
اذا حلقوا اه ولا شبهة في عسر ذلك جدا أو تعذره وفي التتارخانية نقلا عن المحيط وان وقع
الاختلاف في انفصاله حيا أو ميتا فشهدت القابلة على انفصاله حيا أجمعوا على أنها تقبل
شهادتها في حق الصلاة عليه وهل تقبل شهادتها في حق الارث قال أبو حنيفة لا تقبل وقال لا تقبل
اه ولا شبهة أن عندهما تقبل شهادة امرأة ثقة ولو لم تكن قابله في حق الارث وكذلك لا شبهة
في قبول اخبار أمه في الصلاة عليه والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة حامل لها بدمته مهر
وعن ام وثلاث بنات فما الحكم الشرعي في مهر الزوجة المذكورة والدين الذي بدمته وما القسمة
الفرضية (أجاب) اما المهر فهو كسائر الديون فيقضى قبل القسمة ثم يقسم على الورثة
المذكورين ان لم تكن الولادة قريبة فيقدر الحمل ذكر أو تعطى الام سدسها والزوجة ثمنها وكل
بنت ثلاثة قيراط وخمس قيراط ويوقف الباقي وهو ستة قيراط واربعة أخماس قيراط فان ظهر
ذكر كما قدر نادفع له وان ظهر انثى رددنا على الام خمس قيراط على ما يدها فيجمع لها اربعة
قيراط وخمس قيراط ولكل بنت أربعة قيراط وخمس قيراط والله أعلم

(قال جامعها الشيخ ابراهيم بن سليمان الرملي تلميذ المؤلف)

وهذا آخر ما رأيته من مسودة فتاوى شيخنا واستاذنا شيخ الاسلام والمسلمين بركة الله في العالمين
عمدة المحققين زبدة المدققين مولانا وشيخنا الشيخ خير الدين الرملي المسماة بالفتاوى الخيرية
لنفع البرية نفع الله به المسلمين ورزقه العافية وحسن الخاتمة آمين ثم قال انه فرغ من كتابتها

مطلب مات عن زوجة حامل
لها بدمته مهر وعن ام
وثلاث بنات

وتبويها وترتيبها في آخر جمادى الاولى سنة ١٠٨١ احدى وثمانين وألف وكان ذلك بمنزله برملة
فلسطين غفر الله لهم أجمعين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم آمين

بعد حمد الله على آله والصلاة والسلام على خير أنبيائه يقول حبيب الجنب الحسيني
الفقير الى الله تعالى محمد الحسيني خدام تصحيح العلوم بدار الطباعة الكبرى الميرية العامرة
بيولا ق مصر القاهرة

بعون رب البرية تم طبع الفتاوى الخيرية تأليف شيخ الاسلام وبركة الانام هدية الله لعباده
خدام شريعة الله السالك سبيل سداده العلامة المحقق الفهامة المدقق سيد كل من يخطو على
مولانا وسيدنا الشيخ خير الدين الرملي برتد الله مضجعه بصيب رحمة وعمه بسابغ احسانه
ونعمته على ذمة الجنب الامجد علم الفضل المنفرد المقتنى في سلوك سبيل المعالي وحمارة
نفائس الفضائل اثر والده الراقي في معارج الكمال الى ذروته العليا المتكبي على أرائك الجمد
ومسانده الشهم الجليل الهمام النبيل الملاذ الاوحد حضرة أحديك أسعد نجل المرحوم
عارف باشا بلغه الله من هني الآمال ما يشاء وما شا ولا غربة ان وثب السبل وشبه الاسد
قبأه يقتدى الابن الاشد في أيام من جعله الله رجلة رعية ونعمة عظمت على بريته الخديو
الاعظم والداور الانخم من أنام رعاياه في ظل أمنه وشملهم بعميم احسانه وعينه عزيز الديار
المصرية وحامي حوزتها النيامية مبتدئ البغاة ومفرق جمع الطغاة صاحب السيرة
العمرية والعدالة الكسروية ذي القدر العلي والفخر الجلي أفندينا محمد توفيق باشا ابن
اسماعيل بن ابراهيم بن محمد على الشهير صيته بين الانام العميم فضله على الخاص والعام ادام الله
دولته وأيد صولته وسطوته وحرس انجباله الكرام وجعلهم غرة في جبين الليالي والايام
لا سيما عباسه السبل النجيب الارب اللبيب وكان هذا الطبع اللطيف والنسكل الطريف
بالطبعة الكبرى الميرية العامرة بيولا ق مصر القاهرة ملحوظا بنظر حضرة ناظرها الليث
الضرعام السيف الصمصام ماضي العزم في مسعاه صائب الغرض في مرماه من عليه
همته يباغر الصدق ثنى جناب حسين بك حسنى ونظر حضرة وكيله قانع المعارض بواضح
برهانه وجل دليله الحاذق الفطن النبيه الطين من خاطبته المعالي باياك

اعنى حضرة محمد بك حسنى وكان تمام بدرة وكال ينعه وابتسام

زهره في منتصف شعبان من عام ثلثمائة بعدد الالف من

هجرة سيد ولد عدنان صلى الله وسلم عليه وعلى آله

وأصحابه وأزواجه وأهل بيته ومحبيه

وأحزابه كلكم ذكره اذا كرون

وغفل عن ذكره

الغافلون



